غازي الصوراني

المشهد الفلسطيني الراهن

الاقتصاد/الاجتماع/السياسة/الثقافة/المقاومة

تقديم

عبد العال الباقوري

عبد القادر ياسين



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : المشهد الفلسطيني الراهن

المؤلف : غازي الصوراني

رقم الإيداع بدار الكتب :٢٠١١/٢٧٨٥

الطبعة الأولى ٢٠١٠



القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل
ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤
Tokoboko_5@yahoo.com

تصدير

يوفر هذا الكتاب صورة بانورامية لشتى الأوضاع الفلسطينية الراهنة ؛ الاقتصادية ، والطبقية ، والسياسية ، والثقافية ، والنقابية ، والمقاوِمة ، بما يسلح المناضل الوطني وصانع القرار السياسي الفلسطيني ، بقراءة صحيحة لواقعنا ، يوفر لنا الوضوح الفكري السياسي ، الضروري لبرنامج سياسي سليم ، يصدر عن تلك القراءة ، ولا يصدر عن تقدير ذاتي .

لقد أتى حين من الدهر كانت معظم أحزابنا السياسية وفصائلنا المقاتلة العربية تنقل - نقل مسطرة - عن برامج أحزاب أخرى ، سبق أن أحرزت النصر في معاركها ، الوطنية أو الطبقية ؛ بدءًا من الحزب البلشفي ، إلى الحزب الشيوعي الصيني ، وحزب العمل الفيتنامي ، دون أن يرف لأي من أحزابنا وفصائلنا تلك جفن . والأنكى حين كان بعض تلك الأحزاب والفصائل يدير الظهر لما يُصدره من برامج سياسية . ناهيك عمن لا يولي موضوع إصدار البرنامج أدنى اهتمام ، حتى لا تحاسب قواعد الحزب أو الفصيل قيادتها ، عندما تنحرف عن البرنامج المعنى ، وبذا تريح القيادة المعنية نفسها من وجع الدماغ .

إلى ذلك هذا الكتاب ضروري لكل مهتم بالقضية الفلسطينية ، ذلك أن الوعي بهذه القضية أمر ملح لمن يريد التعامل معها ؛ فالجهل ضمان أكيد للهزيمة ، تمامًا كما أن التمكن من الواقع يؤهل لبلورة برنامج سياسي سليم ، بما يوفر أحد أهم شروط النصر . حيث يحدد الرفاق الصينيين خمسة شروط للنصر ، هي: القضية العادلة ؛

والحزب المحكم، المؤهل لتقديم قيادة جسورة، محنكة، متمكنة من نظرية الثورة، وقادرة على قراءة واقعها، قراءة صحيحة، بما يؤهلها لبلورة برنامج سياسي سليم، وممارسة تكتيكات صائبة، ونسج تحالفات، محلية وإقليمية ودولية، صحيحة. ويمكننا أن نضيف ـ دون خشية من شطط ـ الديمقراطية، أولاً وأخيرًا.

نحن في مرحلة أُهدر فيها الفكر والنظرية، وساد شغل «أولاً بأول»، و«كيفما اتفق»، والباقي على الله! لذا لا يجب استهجان تكيُّف بعضنا سلبًا مع التدهور الدولي والعربي، والالتحاق بالنظام الدولي الجديد، بعد سقوط «المعسكر الاشتراكي» وانفراط عقد الاتحاد السوفييتي، قبل نحو عقدين من السنين.

كل ما أتمناه أن يقرأ «القادة» الفلسطينيون هذا الكتاب، فالثقافة السمعية لا تكفي لقيادة نضال شعب، صاحب قضية، لها كل تعقيدات القضية الفلسطينية. فقد ولى عهد الارتجال في الكفاح الوطني منذ عقود.

عبد القادر ياسين

القاهرة في ٨/ ١١/ ٢٠١٠م

تقديم

أبو جمال والبديل اليساري فلسطينيًا وعربيًا

عبد العال الباقوري

بداية ، بين أيدينا عمل يُسعد قارئه ، ويُهمنا ونُهنئ به كاتبه الأستاذ غازي الصوراني، الذي يقدم كتابًا لا يكفي أن يقال إنه يسد فراغًا ، بل يمثل إضافة كبيرة إلى المكتبة اليسارية عن فلسطين . والحديث عن المكتبة اليسارية الفلسطينية يعني أن مثل هذه الكتابات لا تتوفر إلا على أيدي اليساريين ، بأوسع معنى لليسار، دون أي إجحاف بإسهامات غير اليساريين ، وكتاباتهم ـ العميقة أيضًا، عن فلسطين ، ويكفي أن مثل هذا العمل هو بطبيعته ، عمل جماعي ، أي يقوم على كتابته فريق عمل متكامل ، وحين يعكف كاتب واحد على أداء هذه المهمة ، فإن عطاءه جدير ليس بالإعجاب والتقدير فقط ، بل والحماس له ليس بقراءته فقط ، حتى لو كانت عميقة ـ بل بالحوار معه ، من خلال العمل على طرح القضايا التي تناولها على نطاق جماهيري ، بحيث ينتقل هذا العمل من حيز الكتابة إلى بلورة برنامج عمل وطني فلسطيني ، وقومي عربي ، برنامج عمل يغطي مرحلة تاريخية طويلة .

لقد قرأت هذا الكتاب على ثلاث مراحل : قرأت أجزاء منه ، تكرم الأستاذ الصوراني فأتحفني بها عبر «الإنترنت» ، ثم قرأت أجزاء أخرى ، حين تلقيت العمل كاملاً على «الإنترنت» ، فلما كلَّ البصر ، تلقيت من صديق العمل الأستاذ عبد النادر ياسين نسخة ورقية استعجلني في قراءتها ، وفي كتابة هذه الكلمات .

وهكذا اعتكفت يومين كاملين ، عكفت فيهما على قراءة فصول لم أقرأها ، وفي مراجعة إحصاءات ، ومقارنتها ، ثم عدت لأبحث عن نقاط تمنيت لو أضيفت ، أو تم التوسع في الحديث عنها. بمعنى أني لن أقف ـ اليوم وهنا ـ عند العمل الذي بين أيدينا ، بل سأبدأ منه لأتجاوزه ، بما يكمله بالمنهج نفسه، والعمق ذاته ، اللذين تناول بهما الأستاذ غازي الصوراني الموضوعات والقضايا التي تناولها ، وهي عديدة ، بحيث يصعب الخوض فيها ، وإلا طالت المقدمة ، أكثر مما يجب ، خاصة وأن «المشهد الفلسطيني الراهن» تخطى ما هو راهن وواقع في هذه اللحظة التاريخية، التي تجتازها القضية الفلسطينية، ليطرح رؤية متكاملة لبديل يساري فلسطيني وعربي . وهذه رؤية فليتنافس فيها المتنافسون ، وليتناقش فيها المتناقشون ، اليوم ، بل الآن وفورًا ، من أجل هدف محدد وواضح : وحدة قوى اليسار ، فلسطينيًا وعربيًا ، حيث الوحدة لا تعني هنا «الاندماج» بل «وحدة العمل» حول قضايا مشتركة . وقد كان رأي المرء ، ولا يزال أن وحدة القوى اليسارية الفلسطينية هي المقدمة لوحدة قوى اليسار العربي ، لأسباب عديدة ، في مقدمتها ، وعلى رأسها أن فلسطين ليست فقط جوهر الصراع العربي ـ الصهيوني ، بل هي «القلب» في الحدث العربي ، منذ ١٩٤٨ وإلى اليوم والغد .

وهنا قد تتباين الرؤى ، وتتعدد حول دور «الحزب الماركسي» ، ومكانه ومكانته في اتحاد يساري واسع ، بل «فضفاض» ، وضع الأستاذ غازي الصوراني ، في الفصل الأول كثيرًا من نقاط برنامج عمله ، فلسطينيًا وعربيًا، إن هذه قضية أثيرت طويلاً ، وكتب حولها الكثير ، فهل يكون «المشهد الفلسطيني الراهن» صيحة تنقل القضية من حيز الكلام إلى أرض العمل؟ إن هذا ما عناه الأمر ، هو تيسير فيما سبق إلى الحاجة لطرح القضايا التي تناولها صاحب «المشهد» ، للحوار على نطاق جماهيري واسع . لقد آن أوان ذلك . الآن ، الآن ، وليس غدًا . وهذا خير تكريم

لهذا الجهد «الفردي» الذي تنوء بأدائه عصبة ذات قوة.

هذه هي القضية الأساسية في هذا العمل، وصفحات الكتاب جميعها عبارة عن «مذكرة تفسيرية» بلغة أهل القانون، لهذه القضية، من واقع الحياة الفلسطينية الملموسة في الاقتصاد والصحة والتعليم، والثقافة (كل جزء من هذه الأجزاء كتاب قائم بذاته).

تبقى بعد ذلك عدة ملاحظات سريعة، قد تنتظر طبعة ثانية من هذا العمل الموسوعي لاستكمالها، خاصة بعد أن يحظى بما يستحقه من نقاش وحوار.

صحيح أن الكتاب حول «المشهد الفلسطيني»، ولكن هذا المشهد له جانبه الآخر النقيض، وهو «المشهد الإسرائيلي» أي الدولة الصهيونية، التي عبَّر عنها الأستاذ الصوراني بشكل دقيق، بأنها «مركز ثقل الوجود الإمبريالي في الوطن العربي»، هذا المركز يحتاج إلى إلقاء نظرة طائر سريعة، خاصة وأن المشهد الفلسطيني يجري الحديث عنه، عبر ٦٢ عامًا، أي منذ النكبة، فماذا حدث ويحدث في الكيان الصهيوني، خلال ذلك وإلى اليوم. إن هناك «فراغًا» في الرؤية اليسارية العربية للكيان الصهيوني، في وضعه الراهن، وهذا الفراغ لا يمكن أن يسد هنا، بل تجب الإشارة إليه .. إلى «المشهد الإسرائيلي»، وليس إلى الفراغ، بالطبع.

جانب آخر كان يستحق وقفة أعمق هو جانب «المخيم» والمنفى، وماذا حدث في كل منهما، خاصة في سنوات التسوية، والحل، والسلام، الذي لم يأت .. المخيم والمنفى وجهان لقضية اللجوء. وأي حل وأية تسوية لا تستطيع أن تتخطاهما، ولا أن تبتعد عنهما، مثلاً، عند الحديث عن «الكومبرادورية» والبرجوازية الكبيرة، أين تقع «برجوازية المنفى الكبيرة»؟! بل والمعولمة في هذه الخريطة؟! ما دورها في مشروعات التسوية البائسة .. وما دورها فيما هو آت ؟!

جانب ثالث ، وهو أن الأستاذ الصوراني تناول في سطوره أو فقرات هنا أو هناك ، في هذا الفصل أو ذاك ، الحديث عما يمكن أن نسميه «الشخصية الفلسطينية» ، وقد أحسست كقارئ بعيد نسبيًا عن بؤرة الحدث الفلسطيني في الضفة والقطاع والقدس ، وفي المنفى ، أن هذه قضية تستحق وقفة أطول ، وتغطية أوسع. وفي ظني أن الحديث عن «الشخصية الفلسطينية» يمكن أن ينقل هذا العمل المهم من التعميم في أجزاء مهمة إلى التشخيص ، ولا بأس - في ظني - من الشخصنة، التي تبين - على سبيل المثال - ما تعرض له المثقف الفلسطيني من تحول، خلال سنوات أوسلو، أي منذ ١٩٩٣، وكيف انتقل كثيرون أو قليلون من معسكر القتال والمقاومة إلى معسكر الاستسلام والتسوية .. في الكتاب فقرات نابضة بالحياة والحيوية ، في هذا الشأن ، وكل ما يحتاج إليه هذا التوسع والبلورة .

وبعد هذا وقبله ، يبقى العطاء ، وهو وفير وغزير .. ومن أجله يستحق هذا العمل القراءة والمنافسة ، ويستحق الأستاذ الصوراني جزيل الشكر والامتنان ، وانتظار عمل جديد يسعدني - كعربي من مصر - أن يصدر من القاهرة ، أيضًا .

مدينة نصر

في ٢١/ ١١/ ٢٠١٠م

المشـــــهد
الفلسطيني
الــــراهن

الباب الأول
الوضع الفلسطيني



تمهيد

شكل توقيع اتفاق إعلان المباديء وتبادل الاعتراف ما بين القيادة المهيمنة في م.ت.ف. ؟ والكيان الصهيوني نقطة الانعطاف النوعية في نضالنا الوطني المعاصر، نقطة انعطاف بمعنى أن لها مقدماتها ولها تفاعلاتها، ونتائجها اللاحقة والمستقبلية.

إن توقيع الاتفاق شكل اختراقاً استراتيجياً لجبهة الصراع الفلسطيني – الصهيوني، والعربي- الصهيوني، وخطورته تتميز بأبعاد نوعية لم تصل إليها اتفاقات كامب ديفيد، الأمر الذي يمكن معه القول بأن المرحلة الراهنة هي أخطر مرحلة يواجهها النضال الوطني الفلسطيني منذ الغزوة الصهيونية لفلسطين، ذلك لأن القضية الوطنية والنضال الوطني طيلة العقود السابقة وبرغم كل الهزائم والانكسارات لم يصل إلى المستوى الذي تجرؤ فيه أي قيادة فلسطينية على التسليم والاعتراف بحق الحركة الصهيونية والاحتلال الصهيوني بالوجود الشرعي على أرض فلسطين.

لهذا فإن المرحلة الجديدة يجب أن تشهد ديناميتين متكاملتين، الأولى: وتحمل بعدا استمراريا يرتبط بالمرحلة السابقة بأبعادها المختلفة . **والثانية** : حالة من القطع في العديد من الجوانب، التي تؤسس للمرحلة النوعية القادمة . ان الاتجاه العام لهذه الوثيقة يستهدف الإمساك بهاتين الحركتين (الاستمرار، والقطع)، وأخيرا تحديد برنامج ومناهج المواجهة ، الذي سيركز على محورين رئيسيين :

البرنامج الوطني التحرري، والبرنامج الاجتماعي الديمقراطي الذي نعتقد بأن الإمساك به سيؤمن بعدا أكثر عمقا لدور وماهية الحزب في هذه المرحلة، وهذا ما يجب أن تلحظه بعمق المنظمات الحزبية في كل موقع، لإحداث حالة نهوض حزبي

ووطني شاملة.

لهذا فإن رؤيتنا ومعالجتنا للواقع الفلسطيني لن تكون عملية ومالكة لمقومات الدقة والرؤية السليمة إلا بربطها بالمسار العام للمشروع الإمبريالي الصهيوني بأبعاده ، ومستوياته المختلفة وعطفاً على ذلك فمواجهة هذا الواقع المهزوم يجب وبالضرورة أن تنطلق من هذه المسألة الرئيسة والهامة، لكي تأخذ المواجهة أبعادها الصحيحة والسليمة، وتعطي للصراع بعده المستجيب لتطورات وترابط الحلقات وطنياً وقومياً في شتى ميادين للصراع.

إن قراءة الواقع الفلسطيني ومستقبل وآفاق المواجهة وطنياً لهو وثيق الصلة بل متلاحم مع رؤية واقع حلقات المواجهة على الصعيد القومي، بحيث نكون أمام سلسلة متماسكة تشمل الأمة العربية وقواها المناهضة للمشروع المعادي بتياراتها ومشاربها المختلفة.

إن هذه الحقيقة تشكل مفصلاً حاسماً وأساسياً في أي تشخيص أو تحليل أو رؤية مستقبلية، وهي في ذات الوقت مهمة جميع القوى في كل قطر عربي.

إن السياسة وخط السير الذي حكم ويحكم مسار حركة التحرر الوطني الفلسطيني وقواها الأساسية شديدة الارتباط بتطور المجتمع الفلسطيني ذاته سواء في داخل فلسطين المحتلة ، أو تجمعات الشتات الفلسطيني في الخارج.

وعليه فإن تفسير جانب رئيسي مما يجري يعود بالأساس إلى تلك التغيرات والتحولات التي شهدها الواقع الفلسطيني (الاجتماعي - السياسي). الأمر الذي يفرض التوقف ملياً أمام بعض الجوانب لالتقاط ما هو جوهري وأساسي، لكي يتكامل التشخيص والتحليل كشرط ضروري للانطلاق لاحقاً.

١. أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية :

يمكن التوقف مليًا أمام الأزمة المهيمنة على الحركة الوطنية الفلسطينية، هذه

الأزمة تتجلى في خمسة مظاهر أساسية .

المظهر الأول :

عدم قدرة هذه الحركة على انجاز التحرر الوطني كما هو معلن وموثق في برامج م.ت.ف ..

المظهر الثاني :

عدم القدرة على تحقيق برنامج التحرر الوطني ترافق مع تمكن المشروع الصهيوني-الامبريالي من تحقيق انتصارات وانجازات حاسمة واستمرار هذا المشروع في تحقيق الانتصارات بصورة متواترة مما يضع المنطقة أمام حالة من التبعية والاستلاب شبه المطلق للهيمنة والقوة الامبريالية-الصهيونية .

المظهر الثالث :

يتمثل برضوخ القيادة السياسية المهيمنة في م.ت.ف . للاشتراطات وللحلول التصفوية الأمريكية-الصهيونية . هذا الأمر الذي يعكس سقوط التحالف الطبقي السياسي المتمثل أساسًا في القيادة البيروقراطية المهيمنة على م.ت.ف .، والكومبرادور الفلسطيني بجناحيه جناح الخارج وجناح الداخل، بداية بالاستجابة للشروط الامبريالية بقبول قرار ٢٤٢ وبتوقيع اتفاق الحكم الإداري الذاتي ، والاعتراف بكيان العدو الصهيوني والتخلي عن برنامج الإجماع الوطني التحرري، واستبدال هذا البرنامج الوطني، بالبرنامج الطبقي الضيق المعبر عن المصالح السياسية والاقتصادية لتحالف البيروقراطية السياسية في المنظمة، مع الكومبرادور والسماسرة المندمجين اقتصاديًا بعجلة الاقتصاد الصهيوني .

المظهر الرابع :

عجز البديل اليساري ومعاناته الحقيقية من أزمات وأمراض وسلبيات وقصورات خطيرة (تطال بناه التنظيمية، وممارسته —وعلاقاته مع الجماهير– وقدرته

على بلورة برنامجه الاجتماعي البديل) .

المظهر الخامس :

ضعف الأساس الديمقراطي قيمًا وممارسة، ما بين فصائل العمل الوطني الفلسطيني والجماهير الفلسطينية .

٢. منظمة التحرير الفلسطينية وتحولاتها:

شكلت م.ت.ف . عنواناً للمشروع الوطني الفلسطيني على مدار تاريخ الثورة المعاصرة. وبفعل النضال الوطني الفلسطيني والتضحيات الغالية التي قدمها شعب فلسطين باتت م.ت.ف تحمل مضموناً وسمات تعبر عن مشروعه التحرري، غير أن خصوصية الواقع وفرادته، والتحولات التي شهدتها المنظمة وعبر عمليات تراكمية متواصلة دفعها بالتدريج للمزج ما بين المنظمة كأداة وإطار جبهوي للتحرير وفق ما ينص ميثاقها وبرنامجها الوطني التحرري، وما بين المنظمة كبنية وأجهزة ومؤسسات اجتماعية سياسية – اقتصادية تتقاطع في العديد من بناها مع جهاز الدول إلى أن غدت هذه سمتها الغالبة ، إجمالاً.

إن المنظمة كجهاز بتركيبته وعلاقته الداخلية والخارجية، ومحتواه وممارساته هي نتاج للتوازنات الطبقية _ السياسية التي تحكمها. فالبورجوازية المهيمنة في المنظمة تمكنت من إخضاعها لرؤيتها ولسياساتها ولمناهج تفكيرها ولممارساتها السياسية والتنظيمية والإدارية، إلى أن أصبحت المنظمة المعبِّر عن موقف وممارسة الجناح المهيمن عليها طبقيًا، والتي تناغمت لمرحلة من الزمن مع البرنامج الوطني التحرري للشعب الفلسطيني . ولكن وعلى أرضية الظروف المحيطة والمتحركة بدأت القيادة السياسية البيروقراطية المتنفذه في المنظمة تتجه وتسير بتدرج وبصورة متعرجة ومعقدة وفي إطار ديناميات الواقع ذاته وليس رغما عنه، نحو التخلي عن برنامج م.ت.ف . الوطني التحرري .

إن هذا التحول البنيوي الشامل الذي جرى في م.ت.ف. كمواقف، ونظام عمل، ونهج وتنظيم، وممارسة، لا يفسر لوحده أسباب ومقدمات الانهيار . فهناك صيرورة أخرى كانت تفعل فعلها، وتمثلت في حالة التقاطب والتداخل التي جرت ما بين القيادة البيروقراطية المتنفذه في م.ت.ف . والشريحة الكومبرادورية الفلسطينية في الخارج والداخل، حيث وجدت القيادة المتنفذه في تلك الشريحة سندا اقتصاديا وطبقيًاوسياسيا لها، بنفس القدر الذي وجدت الشريحة الكومبرادورية في القيادة المتنفذه وعبر هيمنتها على م.ت.ف حليفًا سياسيًا وطبقيًا لها . كما الاتكاء على الكومبرادور العربي، والخليجي خصوصاً.

وبالتالي فإن م.ت.ف . ، منذ تأسيسها، عام ١٩٦٤ التزمت بالأهداف الوطنية والحقوق التاريخية وفق نصوص ميثاقها، لكن هذا الالتزام سرعان ما جرى التراجع عنه ، بصورة تدريجية منذ عام ١٩٧٣ ، عبر خطوات تراكميه في مسار الهبوط، وصولاً إلى أوسلو ١٩٩٣ واعتراف قيادة م.ت.ف . بإسرائيل مقابل إنشاء سلطة الحكم الإداري الذاتي وفق شروط وتعقيدات سياسية واقتصادية وأمنية إسرائيلية ، كان من الطبيعي ، في ضوء موافقة السلطة عليها ، أن تتزايد وتيرة التنازلات في المسار السياسي لقيادة م.ت.ف . التي لم يعد لديها أي خيار آخر سوى الاستمرار بما يسمى بعملية التفاوض طوال العشرين عاماً الماضية دون أي تقدم يُذكر ، سوى المزيد من الهبوط والتراجعات التي وصلت ذروتها في قبول رئيس المنظمة بصيغة المفاوضات المباشرة، رغم تراجع حكومة العدو ومعها الولايات المتحدة عن «كافة المرجعيات» التي سبق الاتفاق عليها ، بل اضافة شرط الاعتراف بـ «يهودية دولة إسرائيل»، وتلك نتيجة تؤشر على وصول المسار التراكمي للتراجعات الفلسطينية إلى ذروته في التخلي عن الحقوق والأهداف الوطنية الفلسطينية ، وأن م.ت.ف . في مآلها الراهن لا تمت بصلة مع تلك التي تشكلت عام ١٩٦٤ .

حتى لا أكون واهماً ، أو داعياً لزراعة الأوهام ، أقول بصراحة إن معركة الصراع على م.ت.ف . من أجل استعادة دورها وبرنامجها ومشروعها الوطني التحرري ، لن تحسم بين ليلة وضحاها، فهي تحتاج لجهد وتحشيد وطني وجماهيري شامل يبقى مُنْشَدَّاً لهدف الحفاظ عليها كضرورة وطنية راهنة، وفي المدى المنظور، بالاستناد إلى ميثاقها وثوابتها، خاصة وأن اللحظة الراهنة أو العودة للتفاوض وفق الشروط الإسرائيلية، يفرض إعادة نظر جذرية بالنسبة لطبيعة القوى التي أوصلتنا إلى هذه اللحظة ، لأن يأسها و مصالحها الخاصة هو الذي بات يحركها وليس القضية الوطنية، ما يؤكد على ان الحلقة الخبيثة لمسلسل التنازلات على يد اليمين الفلسطيني هي بمثابة بئر بلا قرار، وإن المآل الذي وصلته قضيتنا الوطنية، يشير إلى أن القيادة الفلسطينية كانت تؤسس سياستها على وهم الحصول على دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما كانت الدولة الصهيونية تسرق الزمن من أجل فرض شروطها على قيادة م.ت.ف. .

والآن، يمكن أن نقول بأن «عملية السلام» لا تهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة للفلسطينيين، بل إن هدفها الذي بات يتوضح أكثر فأكثر هو دمج فئة فلسطينية بالمنظومة السياسية الاقتصادية الأمنية الصهيونية.

وانطلاقاً من هذا التحليل ، يتوجب على قوى اليسار، أن تستنبط خطابها السياسي وتمارس دورها في م.ت.ف . ، كما في أوساط الجماهير، من أجل استعادة هدف الصراع والحل التاريخي ، في إقامة دولة فلسطين الديمقراطية على كامل الأرض الفلسطينية وإدماجها في المجتمع العربي الاشتراكي الموحد.

نحن إذن أمام عملية استعادة لأصل الصراع ، لكن لا ينبغي علينا استسهال الأمر ، فهي ليست عملية ارتجالية ولا ميدانا للمزايدات ، انها تحدي المستقبل الذي يفرض علينا ثورة في الوعي ، وثورة في تفعيل وتطوير الحياة الداخلية للخروج من

أزمتنا الداخلية الراهنة صوب النهوض السياسي والفكري والتنظيمي الديمقراطي ، وكذلك ثورة في تعزيز وتوسيع إطار التحالفات الوطنية الديمقراطية ، وتفعيل وتطوير الفعاليات الجماهيرية والسياسية ، وتطبيق شعار المقاومة الشعبية والكفاحية ضد الاحتلال في الضفة الغربية (ساحة الصراع السياسي الرئيسية اليوم) بصورة منهجية وهادفة ، ستضمن بالضرورة استقطاب قطاعات واسعة من الجماهير في الداخل والخارج ، بما يضمن تحقيق البعد الثوري لعملية التوسع التنظيمي وأساليب النضال السياسية والديمقراطية والكفاحية ، والالتحام بالجماهير في علاقة تبادلية محكومة للوحدة والترابط الجدلي بين النضال الوطني التحرري والديمقراطي على المستويين الفلسطيني والعربي .

على أية حال ، إن المسألة لا تكمن في مجرد طرح الغاية والرؤية فحسب ، بل في كيفية تحقيق هذه الرؤية ، الأمر الذي يستدعي –عبر الحوار المقترح- تغيير الكثير من الشعارات ، والتأسيس لأنماط عمل واستراتجيات جديدة ، وهي على صعوبتها تحتاج إلى وضوح الرؤى المعرفية والسياسية بمنطلقاتها التقدمية ، بمثل ما تحتاج إلى أدوات نضالية جديدة أشبه «بكتلة تاريخية» ذات مضمون وطني وقومي ماركسي كنقطة انطلاق صوب التغيير المنشود ، وتشكل في نفس الوقت جزءاً لا يتجزأ من الإطار الأممي المناهض للإمبريالية وأدواتها العنصرية والرجعية ، كتلة تاريخية تبدأ أنويتها في كل بلد عربي على حدة برؤية تحررية وتقدمية ، وطنية وديمقراطية، تقوم على الإلتزام السياسي والتنظيمي والمعرفي والأخلاقي بمصالح وأهداف العمال والفلاحين وكل الفقراء والمضطهدين ، لكي تمتد وتتواصل في الإطار القومي العربي كخطوة لاحقة ، بحيث تضم هذه الكتلة ، كافة القوى اليسارية الماركسية والمثقفين والمناضلين من أجل تحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية واستعادة بناء المشروع القومي النهضوي الديمقراطي العربي ، بما في ذلك هدف تفكيك وإزالة

الدولة الصهيونية ، وإقامة فلسطين الديمقراطية العلمانية التي ستشكل إطاراً موضوعياً لحل المسألة اليهودية بعيداً عن كل أشكال التعصب أو العنصرية .

إنني أطرح هذه الرؤية لكي أطلق من جديد حواراً شاملاً بمستويات فكرية وسياسية وتنظيمية استراتيجية بين كافة قوى اليسار الماركسي العربي والفلسطيني، من أجل بلورة بديل تحرري وديمقراطي على المستويين الوطني والقومي ، يقطع مع النهج السائد وأدواته ومصالحه الطبقية ورؤاه السياسية الهابطة.

٣. جذور الأزمة الفلسطينية :

ثمة إجماع على أن جوهر الأزمة الفلسطينية سياسي طبقي بامتياز، أزمة تمتد جذورها إلى سنوات سبقت « اتفاق أوسلو» وطفت مظاهرها على السطح مع إعلان البرجوازية الفلسطينية استعدادها للدخول في دهاليز المصالحة والتسوية، ورفض جزء رئيسي في الثورة لهذا الميل، ومنذ ذلك الوقت بدأ الافتراق يلوح بين منهجين، منهج يؤسس لمغادرة زاوية المقاومة ويسعى لوضع اقدامه في المعسكر الدولي الراعي للتسوية السياسية السلمية وآخر متمسك بثوابت القضية الوطنية الراهنة والتاريخية ويدرك ضبابية ما يشاع ويساق في الساحة العربية والدولية عن نوايا التسوية، أزمة لم تقتصر على الصراع بين المبدئية والبراجماتية المبتذلة ، بدرجات متفاوتة بين فريقي الصراع (فتح وحماس)، بل كان لها تجلياتها التنظيمية وتناقضاتها البنيوية.

وفيما كان التناقض في مظهريه السياسي والتنظيمي يأخذ سياقه المنطقي، غير أن المعادلة في ميدان الممارسة يحكم طرفيها منطق مقلوب يسير على رأسه، فالمنهج البرجماتي سجل تفوقا وتميزًا وكان أكثر ديناميكية وعملية من المنهج اليساري والمبدئي، فالبرجوازية الرثة كانت أكثر جرأة وسرعة وقدرة على حسم موقفها فيما عانت حركة اليسار عجزًا افتقد المبادرة واتضح فيما بعد أنه نتاج لأزمة داخلية فكرية سياسية داخل معظم فصائل اليسار على وجه الخصوص أملت عليهم تكييف

مواقفهم مع الحقائق التي تفرضها حركة اليمين.

وإذا ما تناولنا المسألة بملموسية أكثر في قراءة أسباب الأزمة وتردد اليسار وعجزه عن تقديم مشروعه وتسويقه جماهيريًا قياسًا بفتح نجد مجموعة من الشواهد، فجزء من اليسار الماركسي لعب دور الغطاء والداعية لتنازلات اليمين كالجبهة الديمقراطية وحزب الشعب.

أما الجبهة الشعبية فقد عجزت عن بناء اصطفاف وطني عريض قادر على ممارسة الضغط الكافي على اليمين ولجم هرولته المتسارعة نحو التسوية والمصالحة وعليه فليس من باب المصادفة أن تشكل « حماس» التي نشأت خارج التكوين الوطني ورتبت مؤسساتها في الداخل بهدوء أن تشكل البديل الذي لم يستطيع لجم اليمين فحسب بل أطاح بهيمنته وجرده من الشرعية الشعبية. الأمر الذي وفر لحماس أن تملأ الفراغ الذي عجز اليسار عن اشغاله لنمطية ادارته للأزمة وعدم جرأته في اتخاذ القرارات الحاسمة في لحظات عديدة.

لذا فإن الحديث عن أزمة الثورة العامة التي مهدت لإبرام صفقة أوسلو كانت ازمة البرجوازية الرثة والبيروقراطية والمعارضة الوطنية معًا، وعليه لم يكن ما يدعو للاستغراب أن يصبح الجنين الحمساوي في وقت قصير نسبيًا - قياسًا بعمر الثورة - البديل الذي انتزع زمام المبادرة من أيدي البرجوازية إياها المدعومة كطبقة في عصر القطب الواحد والعولمة الامبريالية، دون إسقاط العوامل الموضوعية المجافية التي ساعدت على ذلك .

٤. السمات الرئيسية للمرحلة :

على الصعيد الفلسطيني :

أولاً : السمة الأولى على الصعيد الوطني تمثلت باستسلام الجناح القيادي البيروقراطي المتنفذ في م.ت.ف. والشريحة الكمبرادورية المتحالفة معه والداعمة له

في داخل الوطن وخارجه، الأمر الذي سيعبر عن نفسه بانتقال هذا التحالف الطبقي ـ السياسي إلى مواقع الرضوخ والقبول بمخطط الاحتلال وشروطه، والتخلي عن البرنامج الوطني، وبرنامج العودة وتقرير المصير والدولة .

ثانيا : على ضوء الواقع الجديد وعلى ضوء صيرورة المخطط المعادي، سيشهد المجتمع الفلسطيني وقواه السياسية جملة من التغيرات والتفاعلات التي سيكون لها دورًا مباشرًا في صياغة اتجاهات الصراع، ويمكن تلمس هذه التحولات من خلال :

أ- دفع المشروع التصفوي باتجاه تشويه بنية المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع اقتصاديًا واجتماعيًا ونفسيًا، ونشر ثقافة الاستهلاك، والطفيلية والسمسرة، وربط الاقتصاد الوطني بالاحتلال بصورة كاملة .

ب- تنامي الميل لنقد تجربة المقاومة و م.ت.ف . بأكثر من اتجاه، فجزء سيتجه لاستخلاص الدروس والعبر والامساك بمقدمات النهوض وجزء آخر سيعتبر أن هذا هو نهاية المطاف ويندفع للقبول بما هو قائم والرضوخ له .

ت- الميل لإنشاء أحزاب وحركات سياسية تمثل المعادلة السياسية الجديدة كتعبير عن حالة التراجع الحاصل وكاستجابة لمحاولات التدجين للحركة السياسية «ولتطبيع » العلاقة مع الاحتلال .

إن صيرورة هذه العملية سترتبط بمسألة الاتجاه الذي ستنتهي إليه عملية الحراك الاجتماعي ـ الطبقي في المجتمع الفلسطيني، والى إعادة صياغة لوحة التناقضات والاصطفافات السياسية .

إن هذا الواقع الذي يتشكل يفرض علينا التوقف أمام عنوان مهم وهو ما بات يعرف بالإسلام السياسي لتحديد رؤية واضحة وعلمية منه .

٥. الطبيعة الطبقية للسلطة :

إذا كانت مرحلة ما قبل النكبة عام ١٩٤٨ قدمت نموذجاً مفاده (كما هو الوضع

الطبيعي لدور الثروة في إطار التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية، خاصة الإقطاع والرأسمالية) أن الثروة تؤدي إلى السلطة، وأن الاقتصاد يؤدي إلى السياسة، فإن مرحلة سلطة الحكم الذاتي أو سلطة أوسلو، أنتجت قواعد وعلاقات اجتماعية وطبقية جديدة عبر قيادتها السياسية المهيمنة، قامت على أن السلطة هي جسر للثروة، وأن السياسة أو تحديداً الرموز والكوادر العليا من النخبة البيروقراطية المهيمنة، أو ما يطلق عليها النومينكلاتورا، تفتح بوابة الاقتصاد أو المصالح الاقتصادية لهذه النخبة على مصراعيها، وهذا ما يشكل السمة الأساسية للنخبة الحاكمة الآن في الضفة الغربية، وما يمكن أن يشكل السمة الأساسية للنخب الحاكمة في حكومة حماس/ غزة، والمؤشرات الأولية على ذلك يمكن ملاحظتها عبر استخدام حكومة حماس للعديد من أساليب ومظاهر الإنفاق غير المبرر والعديد من المظاهر السلوكية الأخرى لكبار المسئولين، التي تتناقض مع خطاب « حماس» قبل وصولها إلى السلطة، وهي مظاهر تتداخل فيها العلاقة الاقتصادية مع رموز الكومبرادور ومهربي الأنفاق ورجال المصارف، والبورجوازية العقارية وكل ما ينتج عن هذه العلاقة من مصالح مالية أو اقتصادية طفيلية تنشأ حول هذه الظاهرة بطرق عديدة خارجة عن إطار الحكومة التي لا تستطيع بدورها وقف وملاحقة كل هذه المظاهر تحت وطأة حصار محكم يشكل مناخاً مواتياً لمثل هذه الممارسات.

إن المرحلة الممتدة من ١٩٩٤ حتى «مرحلة» الانقسام الراهن، تمثل مرحلة حافلة بالسمات الخاصة في تاريخ المجتمع الفلسطيني، فهي مرحلة اتسمت – ولاتزال رغم الانقسام ومن خلال حكومتيه- بسرعة التحولات الطبقية غير الطبيعية أو الشاذة، إلى جانب صيرورة التحولات الاجتماعية التقليدية عبر الأنشطة الاقتصادية ورموزها الطبقية العليا، الأمر الذي يستوجب الرؤية المعمقة في طبيعة الجانب الاقتصادي للسلطة حتى لحظة الانقسام في يونيو / حزيران ٢٠٠٧، وفي كل

من حكومتي رام الله وغزة أبعد الانقسام، ليس باعتبار الجانب الاقتصادي تعبيراً عن علاقات اقتصادية كمية فحسب، وإنما باعتباره عاملاً رئيسياً في استمرار بقاء كل منهما وانفراد« فتح » في الضفة، «وحماس » في غزة، إذ أن هذا العامل الاقتصادي هو المحدد الرئيسي للواقع السياسي الاجتماعي الذي يعكس حقائق التحولات في البنية الطبقية للمجتمع الفلسطيني الذي بات كما يبدو منقسماً إلى «مجتمعين» في الضفة والقطاع، كما يعكس أيضاً استمراراً لولادة «النخب» الاقتصادية والسياسية في الضفة، وبداية ولادة «نخب» جديدة، اقتصادية ـ سياسية ـ اجتماعية في قطاع غزة كنتيجة من نتائج الانقسام والتفرد، وهي في الحالتين (في الضفة والقطاع) تحتل مكانها وترسِّخ سلطتها على قمة الهرم السياسي، كما على قمة الهرم الاقتصادي والاجتماعي، عبر تحالفات أو مصالح مشتركة بين رموز كل من الحكومتين من الشرائح البيروقراطية مع الشرائح العليا من البورجوازيات المتنوعة في مجتمعنا، (الصناعية والتجارية والزراعية والعقارية والمصرفية، المحكومة جميعاً بالطابع الطفيلي بدرجات متفاوفته)، بما يعزز تكوين مجموعات اجتماعية غير متجانسة، تستحوذ وتملك قدراً من التأثير في جميع المجالات الحياتية والسياسية عبر المشاركة في السلطة أو بدونها.

لقد بات القسم الأكبر من جماهير الشعب الفلسطيني يعيش حالة من القلق والإحباط التي تقترب من اليأس بسبب استمرار الصراع الداخلي الأمر الذي يحتِّم صحوة واستنهاض القوى الوطنية والديمقراطية عموماً واليسارية خصوصاً للخروج من هذا المأزق. كمدخل يُمكِّن من الإسهام في فهم طبيعة هذه التحولات التي لم تتبلور محدداتها ومكوناتها الطبقية بصورة واضحة لأسباب تاريخية وتراثية واقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تعود إلى طبيعة النمط/ الأسلوب الاقتصادي الاجتماعي السائد، كنمط إنتاج ما قبل الرأسمالي ، مع تحولات رأسمالية

محدودة ملحقة وتابعة للسوق الإسرائيلية، بل يتعرض نمط الإنتاج والوطن والشعب بأسره لعنصرية كولونيالية إقصائية.

بالتالي يتميز وضعنا الفلسطيني بالتخلف ، وإعادة إنتاج التخلف ، المتراكم والمتجدد، إلى جانب الركود ، أو البطء الشديد في مسار نموه، الذي يتصف بأنه نمو كمي محكوم لعوامل وضرورات التبعية، وشروط التطور المحتجز ، المطبقَّة على كافة المجتمعات العربية عموماً، وعلى المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع خصوصاً، عبر نصوص ومحددات «اتفاقيات أوسلو » ، «وبروتوكول باريس »، التي جعلت الاقتصاد الفلسطيني –تحت الاحتلال– تابعًا وملحقاً للاقتصاد الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى محاصرة التحولات الاجتماعية الطبقية الفلسطينية في ممر إجباري ، أو طريق أحادي ساهم ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، في حصر وربط المصالح الطبقية للشرائح المتنفذه في سلطة الحكم الذاتي المحدود بالمرجعيات الاقتصادية والسياسية الإسرائيلية، حيث وجدت تلك الشرائح –البيروقراطيةوالبورجوازية الكومبرادورية– فرصتها في التحالف ، منذ تشكُّل وقيام السلطة ، عام ١٩٩٤، ومن ثم توجيه نشاطها الاقتصادي ، ودورها الاجتماعي ـ السياسي بل الأمني أيضًا في إطار علاقات التبعية ، من خلال تعزيز المصالح والعلاقات الاقتصادية ، والسياسية ، والأمنية مع الأجهزة والشركات الإسرائيلية، التي حرصت، بدورها ، على تشجيع رموز التحالف البيروقراطي ؛ والكومبرادوري الفلسطيني، عبر تقديم تسهيلات –وفق خطط مدروسة ومبرمجة– لهذه الرموز ، التي استحوذت على مصادر الثروة ، في زمن قياسي ، حققت لها الانتقال إلى مواقع طبقية عليا ، ضمن عملية تَرَكُّز الثروة والنفوذ لهذه الشريحة، مع إدراكها أن وجودها في هذا الموقع الطبقي الجديد كان –ولا يزال– مرهوناً ،بدرجات متفاوتة،بمواقفها السياسية ، المرتبطة مصلحيًا بإسرائيل، ولذلك لم يكن جشع وفساد هذه الرموز الطبقية ، أو هبوطها السياسي في السلطة الفلسطينية ، أمراً غريباً ، أو مستنكراً من قبلها.

إن تفسير هيمنة تلك الشريحة ، من أصحاب الرساميل الطارئة أو المستحدثة ، عبر السلطة ، أو التمويل الأجنبي ، أو الفساد ، أو كل ذلك -في إطار التحالف مع أقطاب الرأسمالية المحلية الطفيلية الطابع- يعود إلى أنهم أصبحوا طبقة بالقوة (قوة بيروقراطية السلطة ، وأجهزتها الأمنية ، بالإضافة إلى الدعم المباشر من إسرائيل ، وغيرها) رغم أنهم لا يمثلون طبقة رأسمالية موجودة بالفعل أو متبلورة (رغم حرص بعض أفرادها في القطاعات الإنتاجية، على التحول إلى طبقة بالفعل) ، كقوة اجتماعية في الواقع الفلسطيني ، اقتصادياً ، وسياسياً ، وأيديولوجياً، وذلك يعود إلى هشاشة ، وضعف تغلغل أو انتشار علاقات الإنتاج الرأسمالية في التكوين الاجتماعي في الضفة والقطاع، إلى جانب دور السياسات الإسرائيلية ، ورأس المال الأجنبي ، على الصعيد الاقتصادي العام، كما على صعيد العلاقة مع معظم منظمات NGO'S ، في إضعاف البعد التنموي والإنتاجي الرأسمالي، وتأطيره ضمن أشكال وممارسات إدارية وتدريبية وإغاثية نجحت في إغراء وإغواء المئات من المثقفين الفلسطينيين الذين استجابوا للمغريات المالية (الدولار)، وأصبحوا أبواقًا للمموِّل الخارجي في صنع ثقافة الاستهلاك ، والهبوط ، « والتطبيع » ، مستخدمين في ذلك المفاهيم المصنَّعة لهم من العواصم الرأسمالية: الحكم الصالح، الجندر، التنمية المستدامة، حقوق الإنسان، التصالح مع إسرائيل، عبثية المقاومة ...إلخ .

لكن بالرغم من نفوذ أسلوب الإنتاج الرأسمالي ، على المستوى الاقتصادي الفلسطيني، إلا أننا لا نجد دلائل كافية تؤكد هيمنته على المستوى الأيديولوجي والسياسي، فليس ثمة ممارسات سياسية وأيديولوجية واضحة ، وملموسة ، تعكس بوضوح رؤية أو أفكار الطبقة الرأسمالية، وهذه المشكلة تمتد لتشمل بقية الطبقات الأساسية، حيث نجد صعوبة كبيرة في رصد ممارساتها السياسية والأيديولوجية، خاصة مع ضعف وجود تنظيمات سياسية تعبر عنها، مما يجعلنا نتفق مع

د.عبد الباسط عبد المعطي في أن التكوين الاجتماعي في بلادنا (فلسطين ، ومصر ، وبقية البلدان العربية) ، يبدو كما لو كان يعيش دون سياسة ، بالمعنى الدقيق والشامل للصراعات والتحالفات، وهذا الوضع، يفسر إلى حد كبير، تمايز ، وهيمنة رموز مالية أو رأسمالية ، وبعض رموز الـ NGO's في الحقل السياسي والاقتصادي للسلطة ودرجة تأثيرها تفوق قوى وتشكيلات سياسية ، ذات إرث نضالي تاريخي.

إن الفساد السياسي الذي انتشر وتعمق ببطء -وبصورة محدودة أو مغلقة- قبل أوسلو، عبر تحالف قيادة م.ت.ف . مع رموز رأس المال الفلسطيني المغترب، الذين راكموا ثرواتهم ضمن شروط النظام الرأسمالي المعولم، أدى إلى تمهيد الطريق صوب أوسلو وما تلاه من إقامة أشكال الائتلاف الاقتصادي والسياسي، والمشاركة بين رموز التحالف الطبقي في السلطة الجديدة من ناحية، وبين رموز رأس المال الفلسطيني المغترب من ناحية ثانية، للعمل معاً ضمن المصالح المشتركة في نفس المسار أو المرجعية الإسرائيلية الأحادية، التي حددت منذ البداية، طبيعة نمو واتجاهات حركة رأس المال والقطاعات الاقتصادية الفلسطينية، بحيث ارتهن أكثر من ٨٠٪ من هذه القطاعات عمومًا والصادرات والواردات خصوصا لهذه المرجعية، أما النسبة المتبقية فقد ارتهنت حركتها في الاستيراد والتصدير أو الاستثمار بموافقة المرجعية الإسرائيلية، الأمر الذي راكم بصورة متسارعة في ولادة المشهد الاجتماعي الجديد.

إن هذا المشهد الاجتماعي ألـ «جديد» شَكَّلَ - في معظمه- انعكاساً بصورة طبيعية أو بصورة إكراهية للمشهد السياسي- الاقتصادي المحكوم للمصالح الطبقية للتحالف البيروقراطي – الكومبرادوري الذي التحق في صفوفه معظم الشرائح الطبقية العليا القديمة، التجارية والعقارية والصناعية والزراعية والمالية والخدماتية، ذات العلاقة التاريخية الاقتصادية السياسية مع الاحتلال، منذ ما بعد

عام ١٩٦٧ حتى أوسلو وقيام السلطة، وبالتالي فإن المشهد الاجتماعي «الجديد» بمكوناته الطبقية المتنوعة، من العمال (في السوق الفلسطيني أو السوق الإسرائيلي) والفلاحين والبورجوازية الصغيرة بكل شرائحها، علاوة على الموظفين في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، لم يكن ممكناً أمامه سوى أن يرتبط حياتياً أو معيشياً بصورة مصلحية أو انتهازية، واعية أو عفوية، أو بصورة إكراهية، بالإطار الاقتصادي الجديد ومحدداته الطبقية الاجتماعية والسياسية وتراكماتها، عبر مؤسسة الفساد الاقتصادي والسياسي والإداري في السلطة منذ عام ١٩٩٤ حتى اليوم، ذلك الفساد الذي أسهم بصورة رئيسية، في تفاقم التراكمات الاجتماعية والسياسية الداخلية، التي أسهمت إلى جانب عوامل أخرى في تفجّرالصراع الدموي بين فتح و« حماس » يوم يونيو١٤/ حزيران ٢٠٠٧، وأدت إلى تفكك ما يسمى بالنظام السياسي الفلسطيني وانقسامه إلى كيانين «شرعيين» في الضفة والقطاع محكومين للمصالح المتناقضة بينهما.

إن ما جرى من تكريس الانقسام والصراع على سلطة وهمية تحت الاحتلال بين قوى اليمين الفلسطيني في الضفة، وبين حركة حماس في قطاع غزة، (انطلاقا من مصالحها الفئوية)، أدى ولأول مرة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، إلى انقسام وصراع بين الهوية الوطنية ورؤيتها المستقبلية السياسية والمجتمعية العلمانية المستنيرة، وبين هوية الإسلام السياسي القائمة على رؤية ماضوية، تنتمي إلى أوهام الأصولية الدينية في ما يسمى بدولة الخلافة الإسلامية، التي لا تملك أية مقومات قادرة على بلورتها أو ولادتها في الراهن أو المستقبل، ما يعني أنها ستلجأ إلى أساليب الاستبداد والإكراه على الصعيد الاجتماعي بغطاء وخطاب ديماغوجي، ديني، ميتافيزيقي، موجه للجماهير الشعبية مستغلاً وعيها العفوي البسيط او حالة التدين الشعبي من ناحية، وبذريعة التمسك بالثوابت الوطنية او المقاومة من ناحية ثانية،

حيث استطاعت «حماس» استثمار تراجع السلطة عن تلك الثوابت، وهي حقيقة لا يمكن إنكارها حتى اللحظة في سياق الصراع القائم بينهما، الأمر الذي كرس الانقسام، وفرض على قطاع كبير من المجتمع الفلسطيني بكل مكوناته الطبقية الاستقطاب في إطاره، بحكم عوامل واعتبارات دينية وثقافية وسياسية متنوعة، وبحكم المصالح المباشرة لهذه القطاعات، التي تشكل حكومة رام الله أو حكومة حماس، رب العمل الرئيسي أو مورد رزقها الوحيد، باعتبار كل منهما الجهة المحتكرة لسوق العمل المسيطرة عليه، سواء عبر الوظيفة الرسمية في حكومة حماس أو السلطة أو عبر المصالح الاقتصادية المتنوعة في القطاعات الاقتصادية المختلفة (في الصناعة والتجارة والمقاولات والعقارات والصرافة والبنوك والخدمات ... إلخ) التي باتت في حالة شديدة من الضعف والتراجع على الصعيد الإنتاجي مقابل بروز السمات الطفيلية والمافيات أو أثرياء الحرب والحصار أو السوق السوداء وأمراء التهريب، عبر الأنفاق وغير ذلك من المعاملات المالية والتجارية والاستثمار في الضفة أو القطاع، وكلها لا يمكن أن تتم بمعزل عن أجهزة الحكومتين المتصارعتين رغم اختلاف الذرائع والأسباب، دون أن ننسى الدمار الذي حل بالطبقة العاملة حيث بات أكثر من ٣٠٪ منها عاطلين عن العمل، ناهيكم عن ٨٥٪ من النساء اللائي لا يعملن، الى جانب تفكك أطر الحركة النقابية العمالية و النسوية وتحولها إلى مجرد مكاتب ومراكز ممولة من الأجنبي أو تحت هيمنة أحد الكيانين .

فإذا كانت خطوة حماس قد أراحت قطاعاً واسعاً من الفلسطينيين عبر شطبها الأجهزة الأمنية والطغمة البيروقراطية الفاسدة في قطاع غزة، فإن « حماس » أخذت تمارس نفس الأساليب السابقة، عبر القمع والاعتقال والترهيب وكبت الآراء، علاوة على تعبئتها ضد القوى العلمانية واليسارية، في محاولة منها لفرض شرعيتها الهادفة إلى تكريس أسلمة المجتمع بغض النظر عن التطمينات الصادرة في

خطابها السياسي المعلن، وبالتالي تُكَرِّس السلطة ذاتها وإن بمسميات جديدة.

في مقابل حركة « فتح » التي لم تأخذ الدروس والعبر مما جرى في غزة، فعادت أجهزتها في رام الله الى ممارسة أساليبها السابقة، بل تطوير تلك الأساليب عبر إعادة مأسسة السلطة ونهجها باتجاه التكيف مع الرؤى الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية، ما يعني تكريس مسار الهبوط السياسي للأهداف الوطنية، دون أن يعني ذلك تجاوز التيار الوطني العريض – غير المترابط – داخل حركة« فتح » وقاعدتها الاجتماعية .

إن قراءتنا الأولية لهذا المشهد وآثاره الاجتماعية تفرض على الباحث والمثقف اليساري الفلسطيني، أعباء ثقيلة للإسهام في إنقاذ شعبنا وإخراجه من حالة الانقسام السياسي – الاجتماعي من ناحية، ومن حالة الهبوط السياسي والركود والتخلف، باتجاه التمسك بالثوابت الوطنية والنضال التحرري الديمقراطي في إطار الوحدة المجتمعية على قاعدة الاستنارة والديمقراطية والتقدم الاجتماعي من ناحية ثانية.

٦. المشهد الاجتماعي والسياسي الفلسطيني الراهن وتحولاته الطبقية:

من المهم أن ندرك أهمية الدور الذي لعبته المتغيرات في البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، طوال المرحلة الممتدة منذ الاحتلال عام ١٩٦٧ ، وترابطها، وصولاً إلى أوسلو وسلطة الحكم الذاتي المحدود عموماً والتطورات التي صاحبت تلك الفترة، مع استمرار الصراع الفئوي على السلطة ومغانمها بين «فتح» وحماس، الذي أدى بدوره إلى هذا الانقسام غير المسبوق في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، والآثار الاجتماعية الضارة لقطبي الصراع وأدواتها وبرامجهما، اللذان يدفعان – رغم اختلاف منطلقات كل منهما – إلى مزيد من عوامل الإحباط والقلق واليأس، ومن ثم انتشار ثقافة الاستسلام المجتمعي في صفوف شعبنا،

وشرائحه الفقيرة، وهي حالة يتابع تطورها العدو الإسرائيلي/ الأمريكي بارتياح كبير، علاوة على حرصه الشديد على تغذية أطرافها أو تكييفهم لمشاريعه بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

أما المسألة الأخرى في هذا الجانب، فهي تتعلق بطبيعة فهم قوى اليسار للواقع السياسي والاجتماعي الفلسطيني بكل مكوناته القديمة والحديثة والمعاصرة، وهي مسألة أكثر من ملحَّة أو ضرورية، من اجل بلورة إستراتيجية سياسية اجتماعية اقتصادية تستهدف تنوير وتطوير مجتمعنا الفلسطيني في موازاة تطوير دوره على الصعيد النضالي التحرري في الصراع مع العدو الإسرائيلي، ذلك أن هذا الفهم، ومن ثم التحليل الموضوعي والتخطيط ورسم السياسات الوطنية والبرامج التي تتشابك، مع ضرورات تقديم البديل الديمقراطي، المرهون بدوره بذلك الفهم المعمق للواقع الاجتماعي بكل متغيراته وتراكماته، بالاستناد إلى الماركسية ومنهجها المادي الجدلي ومنهج التحليل الاجتماعي الطبقي، في إطار الصراع الطبقي والانحياز المعرفي والسياسي والاقتصادي للطبقات والشرائح الفقيرة والكادحة وكل المضطهدين في إطاره، مع تحليل ومتابعة تأثير القوى اليسارية في أوساط هذه الجماهير، إلى جانب متابعة وتطوير دورها – باستمرار – في إطار الصراع القائم على المصالح المادية والمعنوية، بما يعني استيعاب هذه القوى للتأثيرات المتبادلة بين البنيتين التحتية والفوقية معا، وكذلك متابعة دراسة تشكل الطبقات أو الشرائح الاجتماعية ومتغيراتها، وتأثير ذلك على الحراك الاجتماعي، ذلك ان قدرة هذه القوى على التقدم في هذا المسار الديمقراطي والمطلبي، إلى جانب تمسكها بأهداف وآليات النضال الوطني التحرري، سيكفل بالتأكيد تقدمها وانتشارها بصورة ملموسة بما يمكِّنها – أو يمكِّن بعضها – من امتلاك المقومات المطلوبة للحزب الماركسي الطليعي والجماهيري القادر على التأثير والفعل ليس على الصعيد السياسي

فحسب بل على الصعيد الاجتماعي أيضًا .

في هـذا الجانـب، لابـد مـن أن نشـير إلى أن امتلاكنـا للفهـم الموضـوعي العميـق لواقعنـا الاجتماعـي، لا يعنـي أن الطريـق إلى هـذا الفهـم ممهـدة وسـهلة أو واضـحة المعالم، إذ لابد لنا من الاعتراف بان الواقع الاجتماعي الفلسطيني مملوء بالتعقيـدات النظرية إلى جانب التعقيدات في مكوناته أو خارطته الطبقيـة، حيـث نواجـه بسـؤال جـوهري حـول المجتمـع الفلسـطيني، وهـل نحـن مجتمـع موحـد، أم أننـا مجتمعـات موزعة في الضفة، في قطاع غزة، في المنافي أو اللجـوء، وفي دولـة العـدو الإسرائـيلي ؟ الجـواب أن شـعبنا الفلسـطيني رغـم كـل مـا لحـق بـه مـن أشـكال الـتشرد والمعانـاة والحرمـان واللجـوء والتشـتت، فإنـه اثبـت في كـل محطـات الصراع، طـوال الاثـنين وسـتين عامـاً الماضـية، انـه أقـوى مـن كـل المخططـات والممارسـات العدوانيـة التـي اسـتهدفت تفكيكـه وتشريـده وتحطـيم شـعوره العميـق بهويتـه الوطنيـة والقوميـة، وحرصـه الـدائم عـلى حمايتهـا وامتـدادها في كـل الأجيـال، إذ أن مـا جـرى لشـعبنا وحركته الوطنية طوال التـاريخ المعـاصر مـن محـاولات التصـفية أو الطمـس لهويتـه وأهدافه الوطنية المشروعة، في العودة وتقرير المصير والحريـة والاسـتقلال، لم تـنجح أبدا في تحطيم الإجماع الذاتي في أوساط شعبنا على الالتفاف الطوعي والعفوي حول الفكرة الوطنية التوحيدية المركزية في ذهنيته وممارساته السياسية، بـل عـلى العكـس، فقد كان من أهم نتائج تلك الممارسات العدوانية، أنها راكمت وبعمق مشاعر الحقـد الوطني والطبقي في أذهان شعبنا ضد كل أشكال العدوان والاسـتبداد والاضـطهاد والحرمان، التي تعـرض لهـا مـن العـدو الإسرائيلي، ومـن مختلـف المصـادر والقـوى العربية والدوليـة المعاديـة، بـالرغم مـن تـوزع أبنـاء شـعبنا، في الجغرافيـا الفلسـطينية والعربية والدولية، عبر مجتمعات وعلاقات اجتماعية تختلـف بـاختلاف اجغرافيـا أو أماكن اللجوء والشتات، ومن هذه الزاوية لا نستطيع القول أن هناك مجتمعاً موحداً

ينضوي في إطاره كل أبناء شعبنا، بل هناك مجتمعات يتمايز كل منها عن الآخر بسمات تعود إلى طبيعة وظروف تطور تلك المجتمعات والعلاقات الاجتماعية الخاصة بها، وهنا يمكن الإشارة إلى هذا التمايز بين الواقع الاجتماعي / الاقتصادي للفلسطينيين في فلسطين ١٩٤٨، ومع كل من الفلسطينيين في الضفة والقطاع والتجمعات الفلسطينية في البلدان العربية والأجنبية.

في هذا السياق نقول إن التباين بين سمات وخصائص هذه التجمعات ومجتمع الضفة والقطاع لا يلغي حقيقة الوحدة السياسية والاجتماعية للشعب الفلسطيني بمدلوله السياسي، وبخاصة الفقراء والعمال والفلاحين، وكل الكادحين والمضطهدين، ومعظم الفئات الوسطى في الوطن والمنافي، الذين يشكلون إطاراً وطنياً -معنوياً- توحده الأهداف السياسية الكبرى من ناحية وإطاراً لعلاقات وأوضاع اجتماعية متشابهة -رغم توزع وتشتت المكان- توحده عناصر وأسباب المعاناة والقهر والاستغلال والاستبداد التي تمثل عاملاً توحيدياً معنويا وماديا مشتركاً لمعظم ابناء شعبنا، بما يشير بوضوح إلى توفر وحدة العوامل السياسية والاجتماعية الداخلية والخارجية، ارتباطاً بتداخلها وتشابكها رغم كل المتغيرات في بنية هذه المجتمعات في الضفة والقطاع وفلسطين ٤٨ أو الخارج، لأنها تصب في خدمة الفكرة التوحيدية الوطنية السياسية المجتمعية لشعبنا الفلسطيني، لكن هذه الفكرة تتعرض اليوم -بسبب عوامل داخلية فلسطينية- إلى نوع من التراجع والتفكك الذي يهدد بتكريس انقسامها إلى فكرتين «توحيديتين» أو هويتين متناقضتين، كما هو الحال في ظل الانقسام والصراع الراهن بين «فتح »و«حماس»، الذي أدى إلى هذه الحالة من تفكك وتراجع الفكرة الوطنية التوحيدية الجامعة لشعبنا بصورة غير مسبوقة في تاريخه الحديث والمعاصر.

في هذا الجانب، تتبدى الأهمية الموضوعية (بالمعنى النسبي) لدراسة التكوين

الطبقي/ الاجتماعي، خاصة ما تضمنته من الإشارة إلى الطابع الهش والضعيف غير المتبلور لهذا التكوين في المجتمع الفلسطيني، المحمول بتناقضات ومصالح ومكونات اقتصادية اجتماعية ثقافية غير معاصرة أو حداثية، بل هي اقرب إلى التشوه والتخلف، في الكثير من مستوياتها، الأمر الذي أسهم في عجز الشرائح أو «الطبقات» الاجتماعية عن وقف أو معالجة أسباب الهبوط السياسي والمجتمعي وتفاقم مظاهر الصراع الداخلي، ومن ثم إفساح المجال لقطبيه الرئيسيين، للاستمرار في الصراع والوصول إلى ذروته التي كرست الانقسام واستفراد حماس في غزة، وفتح في الضفة، دون أي دور ملموس للشرائح الطبقية الاجتماعية في أي منها. وهذه الظواهر ليست غريبة في سياق تحليلنا، إذ أن أي تغيرات مجتمعية لا تحدث متساوية «في لحظات واحدة، وإنما تأتي متفاوتة، سرعة وعمقاً، بتفاوت تبلور الطبقات الاجتماعية، ووعي كل طبقة لذاتها أو لمصالحها ووجودها، حيث ينعكس ذلك على التعامل مع تلك التناقضات، وعلى الأوضاع المتفاوتة للمواقع الطبقية» . فإذا لم تكن مستويات التكوين الاجتماعي المحدد مؤهلة للتغيير، فإنها لن تكون مؤهلة أو قادرة على التدخل لوقف الصراعات الداخلية، بل تنأى بنفسها عنها، كما حصل – ويحصل حتى اللحظة – في الضفة والقطاع ، بحيث تصبح قوة كل طرف من قطبي الصراع مرهونة بما يمتلكه من مقومات القوة الإكراهية الذاتية (المسلحة والسياسية (بالمعنى التنظيمي) إلى جانب أجهزة سلطته وإمكاناتها أو قدرتها على فرض السيطرة .

إن هذا المآل الذي وصل إليه شعبنا وقضيتنا الوطنية ومجتمعنا، يفرض العمل على قطع كل طريق لاستمرار مهزلة التفاوض مع العدو من موقع الخضوع لشروطه، والانطلاق من أن ليس لدى الدولتين الأميركية والإسرائيلية أي حل للقضية الفلسطينية بل إن حلها لها هو خارج فلسطين، وفي سياق إعادة صياغة

الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية، وهكذا يمكن أن تصبح الحلول المشبوهة المقترحة مثل «الدولة القابلة للحياة»، أو «الدولة المؤقتة»، أو الحكم الذاتي الموسع أو الدويلة المسخ فاقدة السيادة، كما يريد نتينياهو و أوباما، كلها أدوات تخدير على هذا الطريق طالما بقي ميزان القوى (العربي والفلسطيني) مختلاً مع العدو الإسرائيلي.

وإذا كانت طغمة فتح قد أسست مصالح لها استناداً إلى أنها هي التي شكّلت السلطة، (ورفضت أو لم تعرف كيف تتعاطى مع السياسة من أرضية المعارضة) وبالتالي أصبح وجودها يقتضي الاستمرار في السلطة وتحت الاحتلال، فإن خطأ «حماس» هو أنها دخلت اللعبة ولم تتنبه الى المشكلات التي سوف تنتج عن ذلك، والنتيجة التي سوف توصل إليها. ويبدو أن العقل الأصولي (لدى «حماس» وقيادة الإخوان المسلمين) هو الذي أنتج ذلك، حيث بدا لهذا العقل، ومن ثم لحماس أنه يمكنها تحقيق مشروعها الإسلامي، وبالتالي تعميمه في المنطقة. لهذا تناست – أو قررت بحكم حسابات تخصها- أن السلطة هذه خاضعة للاحتلال وللدول المانحة، وتبدى لها أنها قادرة على التكُّيف عبر الهدنة أو غير ذلك من الشعارات، وهو ما يضع «حماس» في وضع صعب: فإما التوافق مع الشروط الأمريكية – الإسرائيلية- الرسمية العربية في إطار ما يسمى بالحوار الثنائي أو العمل على تأسيس «إمارة» غزة، أو الاستفراد الإسرائيلي بها واستغلال سيطرتها على قطاع غزة لتصعيد الضغط الاقتصادي والمعاشي، وتشديد الحصار، وأيضاً التدمير اليومي، ومن ثم العودة إلى الاقتتال، بمعنى أن حركة حماس وضعت ذاتها في الرمال المتحركة أو هكذا تبدو الصورة كما هي اليوم.

إن ما جرى منذ ١٤ يونيو/ حزيران ٢٠٠٧ ، شكل نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي، كرَّست واقع أقرب إلى الإحباط واليأس

وانسداد الأفق، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة ، حيث بات المواطن الفلسطيني محكوماً بقيود تحد من حريته السياسية والفكرية والشخصية، وبالتالي غدًا فاقداً لدوره أو لحوافزه الذاتية للإسهام الطوعي الحر في إطار النضال الوطني أو التحرري من ناحية إلى جانب فقدانه لدوره على الصعيد الديمقراطي والاجتماعي والثقافي العام من ناحية أخرى.

هنا بالضبط تحولت المتغيرات السياسية الاجتماعية في كل من مجتمع الضفة و القطاع إلى حالة نقيضه للتقدم أو ما يمكن تسميته بإعادة إنتاج التخلف والتبعية أو الاستتباع رغم الاختلاف في شكل الظاهرة ونسبتيها بين الضفة والقطاع، ذلك أن المتغيرات الناجمة عن الصراع بين الفريقين («فتح» و«حماس») تحت الاحتلال، أدت إلى زعزعة وتفكيك أو إضعاف وعي شعبنا الفلسطيني بأفكاره وأهدافه الوطنية التوحيدية، كما أضعفت وعيه بوجوده السياسي الاجتماعي الموحد رغم توزعه وتباعده الإكراهي في المكان بين الضفة والقطاع من ناحية وبين مخيمات اللجوء والمنافي من ناحية ثانية، وذلك عبر سعي حركة حماس لتكريس الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية وانتمائها لبعدها القومي العربي في صيرورته الحضارية أو الحداثية التقدمية، في مقابل ممارسات حركة «فتح» وحكومة رام الله التي تصب في مجرى التوافق مع السياسات الأمريكية الإسرائيلية والعربية الرسمية، بحيث يمكن الاستنتاج، بأن كل من حركتي «فتح» و«حماس»، تقدمان للشعب الفلسطيني (وللشعوب العربية) أسوأ صورة ممكنة عن حاضر ومستقبل المجتمع الفلسطيني المحكوم، بصورة إكراهية، بأدوات ومفاهيم التخلف والاستبداد والقهر والقمع والاستلاب وهي مفاهيم وأدوات لن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية بل على النقيض من ذلك ستعزز عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها.

إن الوضع الراهن يشير إلى أن السياسة باتت فناً للفوضى أو الموت البطيء بدلاً من فن إدارة الصراع الوطني والاجتماعي، وهي حالة يمكن أن تؤدي إلى نكبة أشد خطراً وعمقاً من نكبة ٤٨.

معنى ذلك أن هناك خللاً كبيرًا يدفع ثمنه شعبنا الفلسطيني عموماً والجماهير الفقيرة خصوصاً. ذلك أن ما يجري هو شكل من أشكال الصراع السياسي والمجتمعي، الممنهج والمحكوم بالطبع بأهداف ومصالح وبرامج انقسامية فئوية محددة، تسعى إلى إعادة تشكيل النظام السياسي الفلسطيني وبلورته في الصيغة المطلوبة وفق مقتضيات الصراع بين القطبين، («فتح» و«حماس») في إطار فسيفساء متناقضة، قد يفقد معها المشروع الوطني مرتكزاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ما سيدفع إلى تكريس نوع من تفكك الفكرة التوحيدية للجماعة السياسية الفلسطينية لحساب هوية الإسلام السياسي أو الإمارة الإسلامية أو الخضوع لضغوط وشروط الرؤية الأمريكية الإسرائيلية، حينئذ لن تكون هذه الهوية بديلاً للمشروع الوطني فحسب، بل «ستمثل» نهاياته لكي تبدأ بالسير في مشروعها، وهي إمكانية نزعم أنها مستحيلة التحقق في فلسطين راهناً إلا إذا استطاع تيار «الإسلام السياسي» أن يصبح مشهداً رئيسياً في بعض أو معظم بلداننا العربية، وهو أمر لا يمكن تحققه بدون التكيُّف مع السياسات الأمريكية.

فإذا كانت بعض ممارسات الانتفاضة الثانية قد جلبت الكارثة –ولو بالمعنى الجزئي– على الصعيدين المجتمعي الداخلي والسياسي العام، وعززت دور حماس الكفاحي والنضالي الذي نقر به، ونحترمه، بمثل ما نقر –من موقع الديمقراطية والتعددية– بأنه يحمل مضموناً سياسياً وأيديولوجياً مغايراً يعبر عن نفسه عبر هوية لا نريد لها أن تشكل نقيضاً حاداً أو دموياً للهوية الوطنية. من هنا أهمية الإقرار بمبدأ فصل الدين عن الدولة، الذي يعني الاستمرار في تأكيد الاحترام للدين والمشاعر

الدينية وكافة الجوانب الايجابية العديدة في تراثنا العربي الإسلامي، الذي حرصت كافة القوى الوطنية عموماً واليسار خصوصاً على تطبيق هذا التوجه منذ تأسيسها.

لذلك، فإن من واجب هذه القوى أن تنتقل من حالة الركود الراهنة إلى حالة التفاعل التي تحقق قدرتها على الاستجابة والتحدي للمأزق السياسي والمجتمعي الراهن، وأن تتعاطى مع ما يجري من أرضية المصالح والأهداف الوطنية والقومية التقدمية الديمقراطية الكبرى وليس من منطلق حماس أو فتح ، خاصة وان كلاهما يعيش أزمة خانقة أو تحولات خطيرة.

أخيراً، قد نتفق على أن هذه البديهيات تدعونا –كقوى يسارية– لإعادة تجديد رؤيتنا ودورنا المستقبلي، وهي عملية تندرج تحت بند «الضرورة التاريخية» للتيار الوطني الديمقراطي عموماً ولليسار خصوصاً في فلسطين والوطن العربي، انطلاقاً من قناعاتنا بأن النظام السياسي العربي في واقعه الحالي من الخضوع والتبعية والارتهان والتخلف هو جزء تابع للمنظومة الإمبريالية في بلادنا، لذلك فإن المهمة عاجلة لكافة القوى التقدمية الديمقراطية العربية عموماً، والفلسطينية خصوصاً، . تعيد النظر في الرؤية الاستراتيجية الوطنية ببعديها السياسي والمجتمعي، بما في ذلك فكرة الحل المرحلي أو ما يسمى بحل الدولتين، الذي بات واضحاً حجم التزايد في الوعي السياسي الفلسطيني عموماً، وفي أوساط بعض الكوادر والنخب السياسية الفلسطينية ضدهُ من حيث وهم هذا الحل أو استحالة تطبيقه في ظل هيمنة التحالف الأمريكي الصهيوني، الأمر الذي يستدعي العمل على بلورة الرؤية الإستراتيجية المشار إليها، انطلاقاً من إعادة إحياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف – الدرجة نفسها – ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعوبه، وهذا يعني أن

الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال ضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية كجزء لا يتجزأ من الدولة العربية الديمقراطية بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية .

٧. حول التناقض الأساسي التناحري مع الاحتلال :

إن الكيان الصهيوني هو النقيض الاستراتيجي للأمة العربية. من ثم، فإن التناقض بين الطرفين هو تناقض تناحري مطلق. فإما الكيان الصهيوني المتمدد واما الأمة العربية الموحدة المتقدمة. لذلك فإن التعامل مع الكيان الصهيوني وكأنه كيان طبيعي شأنه شأن المجتمع التركي أو الإيراني أو الفرنسي أو الصيني والاعتراف بهذا الكيان هو في جوهره نفي للذات العربية، أي إنه انتحار قومي، لا أكثر ولا أقل. وهو فوق ذلك انتحار للعقل . فقبول الكيان الصهيوني هو في جوهره قبول بالأسطورة الأمة اليهودية وأسطورة امتلاكها أرض فلسطين وأسطورة «الشعب المختار»، وما إلى ذلك من أساطير يرفضها العقل والعلم.

لقد أثبتت تجربة السنوات الماضية أن اتفاقات أوسلو وما تلاها من اتفاقات في طابا وباريس وواي ريفر وشرم الشيخ وكامب ديفيد وخارطة الطريق و«خطة شارون»، وصولاً إلى المفاوضات العبثية وانسداد الآفاق أمام أي حل، حققت للعدو الإسرائيلي جانبًا هامًا ومساحة واسعة من استراتيجيته، لم يستطع تحقيقها في كل حروبه السابقة، إلا أنها لم تغير – ولو بصورة جزئية – طبيعة هذا العدو، العدوانية العنصرية، وما يمثله هذا الكيان الصهيوني كاستعمار استيطاني من اغتصاب لحقوق شعبنا واحتلال لأرضنا الفلسطينية، لا يزال محافظا على طبيعته العنصرية الاستيطانية الإحلالية إلى جانب دوره ووظيفته رغم تلك الاتفاقات بل

بمقتضاها أيضا، إذ بات من المعروف لكل جماهيرنا الشعبية، أن تلك الاتفاقات لم تؤد إلى زحزحة الرؤية أو الاستراتيجية الصهيونية التي ينتهي سقفها بالنسبة لحقوق شعبنا، عند توسيع الحكم الذاتي أو الدولة ناقصة السيادة المحكومة بالشروط والقيود الإسرائيلية .

وها نحن اليوم نشهد استمرار الزحف الصهيوني عبر الجدار الفاصل والتوسع الاستيطاني حيث بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية عام ٢٠٠٩ حوالي (٣٠٠) ألف مستوطن، بدون مدينة القدس التي يسكنها حوالي (٢٧٠) ألف مستوطن، أي ما مجموعه (٥٧٠) ألف مستوطن يقيمون على ١٦١ مستوطنة رسمية في الضفة الغربية، إضافة إلى حوالي ١٧٠ موقعًا استيطانياً آخروتستخدم لأغراض سكانية وصناعية وزراعية وتنتشر على رؤوس الجبال وفوق الأحواض المائية والمناطق الاستراتيجية، مما يعني أننا أمام مرحلة جديدة لا تستطيع أية قوة سياسية منظمة أن تجري معالجة للمرحلة الجديدة دون التعرض لما بات يعرف بمشروع «الشرق الأوسط الجديد»، الذي يهدف إلى إعادة رسم خريطة الوطن العربي وفق تصور يضعه غير أبنائه الحقيقيين، أنها مشروع اقتصادي-اجتماعي له ترجمات سياسية محددة يهدف في النهاية إلى إعادة صياغة واقع المنطقة بما يخدم أهداف ومصالح القوى الاستغلالية على نطاق عالمي ومحلي، ويدخل من بوابة الاقتصاد وبمفتاح ما يسمى بـ«التسوية السلمية» .

بشكل واضح ومحدد يمكن القول : أن تطبيق هذا المشروع سيضع الشعب الفلسطيني والأمة العربية **أمام المخاطر التالية :**

أولاً : أنه يعني الإقرار بأن الكيان الصهيوني أصبح واقعًا نهائيًا في المنطقة .

ثانيًا : أنه يعني قبولاً «بالصهيونية» بما هي عليه، أي كحركة عنصرية رجعية في المنطقة .

ثالثا : إنه يعني جعل «إسرائيل» ليس جسمًا مقبولاً فحسب بل أيضًا متنفذًا ومقررًا في مصائر الشعب الفلسطيني والأمة العربية .

رابعا : إنه يشكل تهديدًا لمشروعنا القومي العربي الوحدوي الذي يعتبر قيامه ضرورة حتمية تفترضها متطلبات التنمية والتقدم لشعوب الأمة العربية .

خامسا : إنه يمثل محطة مهمة من أجل تكريس حالة التبعية للمركز الامبريالي وحليفه القوي «إسرائيل» .

٨. الشرق أوسط الجديد والصراع في المرحلة الجديدة :

طالما أننا نتحدث عن مرحلة جديدة فمن الطبيعي أن تجري عملية إعادة قراءة لواحدة من أهم المفردات الملازمة لأية مرحلة ونعني بها القوى الاجتماعية (الطبقات والشرائح) المستفيدة من نجاح مشروع «الشرق أوسط الجديد»، ومن هي الطبقات والشرائح المتضررة من هذا المشروع. ولكي تكون الإجابة واضحة بأكثر ما يكون من الوضوح نجد من المناسب معالجة المسألة من خلال طرح التساؤل التالي :

إذا كان مشروع «الشرق أوسط الجديد» يستهدف الحق التاريخي بفلسطين ويهدد عروبتها وتراثها وحضارتها المتأصلة ويضرب السيادة الوطنية ويكرِّس التبعية القطرية ويضرب مقومات الوحدة العربية، فمن هي الطبقة أو الشرائح الطبقية التي لا يضيرها حدوث كل ذلك ؟

إنها البورجوازية المعبرة عن رأس المال الكومبرادوري والتجاري والبيروقراطية المنتفعة من امتيازات أجهزة الدول ذات الطابع القطري .

إنها الفئات غير الإنتاجية الطفيلية ، التي لا تعني السيادة والاستقلال القومي الحقيقي شيئًا بالنسبة لها .

وبالتالي فإن الطبقات والشرائح المتضررة من ذات المشروع هي :

- الفلاحين الفقراء والمتوسطين .
- العمال والأجراء وعموم الكادحين على مختلف تصنيفاتهم .
- أغلبية المثقفين الأكاديميين ومختلف فئات البورجوازية الصغيرة .

أمام الوقائع والديناميات المشار اليها، تأتي حركة الكيان الصهيوني لاستيعاب الإحداث وتثميرها لأقصى الدرجات، واللحظة بمقدماتها ومكوناتها ملائمة تمامًا لتحقيق اختراقات استراتيجية وانتصارات تاريخية للمشروع الصهيوني وبالتالي الإمبريالي، وذلك بضرب الصراع العربي –الصهيوني في الصميم وتحطيم مرتكزاته بصورة جذرية، وخاصة الحلقة المركزية لهذا الصراع أي قضية فلسطين. من هنا يجب البدء، وهذا ما تم فعلاً، وبعدها تتالت الانهيارات (وصولاً إلى تفكك المشروع الوطني في ضوء الصراع بين «فتح وحماس» وما نتج عنه من انقسام خطير بين الضفة والقطاع).

إن كل هذه المخاطر وغيرها تمثل في واقع الأمر مقدمات تهدف لتصفية مرتكزات وعناصر المشروع الوطني الفلسطيني لصالح المشروع الصهيوني . أي تمزيق وحدة الشعب والأرض والقضية، وتصفية الحقوق والإنجازات الوطنية الفلسطينية التي حققها الشعب الفلسطيني باذلاً في سبيلها أغلى التضحيات على مدار عقود نضاله الطويلة .

إن الاختراق الذي تحقق لصالح المشروع الصهيوني ستترتب عليه جملة من النتائج الكبيرة والخطيرة ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية أساسية أبرزها :

أولا : الانسحاب الكامل للقيادة السياسية المتنفذة في م.ت.ف . من ساحة الفعل الوطني والناجم عن تخليها الواضح والصريح، عن الحقوق الوطنية الفلسطينية حتى بحدودها الدنيا ، بل تخليها حتى عن المستوى الهابط الذي التحقت على أساسه بالمفاوضات التصفوية .

ثانيا : الموقف من مؤسسات م.ت.ف .: إن تحديد موقف من هذه المسألة حساس وغاية في التعقيد بسبب التشابك والتداخل في النظرة إلى م.ت.ف. إذ يمكن التعامل مع المنظمة من أربع زوايا :

١. الرأس القيادي المتنفذ للمنظمة، هذا الرأس الذي غادر ساحة الفعل الوطني وأدار الظهر للبرنامج الوطني .

٢. مؤسسات المنظمة أي (اللجنة التنفيذية- المجلس المركزي - رئاسة المجلس الوطني) .

هذه الهيئات وعلى ضوء مواقف غالبية أعضائها ومن خلال التجربة الملموسة لمسيرتها، أثبتت بأنها غير قادرة على مواجهة نهج الاستسلام والتفريط، بل إنها كانت تشكل الغطاء لهذا النهج، واستنادًا لهذه الرؤية الواقعية لتلك المؤسسات، ولخطورة اللحظة، ولكي لا تختلط الألوان، يجب أن يكون موقفنا واضحا، وبما يعزز الفرز بصورة حاسمة في الساحة الفلسطينية، بحيث تتحدد التخوم والخطوط، وبما أن مؤسسات المنظمة التي تستخدمها القيادة المتنفذة لتغطية خطواتها المذلة، قد انهارت، لأن شرعية هذه المؤسسات قد تم نسفها من حيث الأسس والمرتكزات التي قامت عليها .

إن التحولات والتطورات النوعية الراهنة إذن نقلت النضال الوطني الفلسطيني إلى مرحلة نوعية جديدة . هذه النقلة يتم النظر لها من أكثر من زاوية وبأكثر من اتجاه فأصحاب الاتفاق يحاولون جاهدين الترويج له من خلال سياسة إعلامية وضغط ممنهج وعبر زرع الأوهام والخداع وإقناع الجماهير الفلسطينية بأن المرحلة الجديدة سيكون معلمها الرئيسي الانتقال من النضال التحرري إلى بناء السلطة ويجري في هذا الإطار الدفع باتجاه التعامل مع الاتفاق ومع نتائجه وإفرازاته واستمرار التفاوض كأمر واقع .

أما الرؤية النقيضة فهي ترى الانطلاق من موقع القطع الكامل مع أوسلو وما تلاه والتعامل معه كمشروع تصفوي، لا يمكن العمل من داخله بهدف تحسينه، والخيار الوطني الوحيد تجاهه هو مناهضته ومحاربته بصورة تامة .

إن هذا الموقف نابع من طبيعة الاتفاق ومن طبيعة التناقضات التي تحكم المرحلة الجديدة وعلى أكثر من مستوى . فما هي أبرز هذه التناقضات ؟

التناقض الأول: على المستوى الوطني :مع الاحتلال الجاثم على أرض الوطن .

التناقض الثاني : مع السلطة السياسية الطبقية للحكم الإداري الذاتي التي انتقلت من النضال الوطني إلى موقع الموافقة على الحلول التصفوية والتنسيق والتعاون المشترك مع الكيان الصهيوني والتناقض معها ذو طابع سياسي جماهيري .

التناقض على المستوى القومي : إذا كان التناقض بين الجماهير العربية وبين أنظمتها السائدة لا يزال تناقضا رئيسيا مباشرًا، فإن الجديد هو اتساع نطاق التناقض بين الجماهير العربية وبين الوجود الامبريالي العسكري- الاقتصادي - المؤسساتي - الثقافي في المنطقة العربية .

في ضوء ما تقدم يبدو الوضع الفلسطيني الآن في أفق مسدود، كما تبدو الأفكار التي طُرحت خلال العقود الثلاث الماضية في أمس الحاجة إلى المراجعة، بعد أن بات الحل المطروح(تدريجياً) مذاك والقائم على أساس الدولة المستقلة، موضوع في صيرورة التلاشي في ظل الاعتراف العربي الرسمي المتزايد بالوجود الإسرائيلي ككيان سياسي بات يمتلك قدرًا كبيرًا من الشرعية مع تزايد احتمالات التراجع عن القرارات الدولية التي تؤكد على الحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني، وبشكل خاص قراري ١٨١و١٩٤ ، أي دمار المقاومة وتوسع السيطرة الصهيونية على الأرض، وأيضاً تكريس انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية، واستمرار تفكك النظام السياسي الفلسطيني ومعه تفككت أوصال المجتمع الفلسطيني الذي

يبدو أنه ينقسم إلى مجتمعين أحدهما في الضفة والآخر في القطاع ، إلى جانب صراع الهوية الإسلامية مع الهوية الهابطة في رام الله.

لقد توضح خلال العقود الماضية بأن الدولة الصهيونية معنية بالسيطرة على كل فلسطين ، وأنها جزء من المشروع الامبريالي للسيطرة على الوطن العربي، وبالتالي يجب ان تتأسس الرؤية لدى الفلسطينيين والعرب انطلاقاً من ذلك وليس من خارجه.

فالدولة الصهيونية هي مركز ثقل الوجود الامبريالي في الوطن العربي، ووجودها حاسم لاستمرار السيطرة الامبريالية، وضمان استمرار التجزئة والتخلف العربيين، هذه البديهة هي التي تفرض علينا إعادة تقييم أوضاعنا وأفكارنا وسياساتنا .

لهذا كان ضرورياً أن يعاد طرح الرؤية التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الامبريالي الصهيوني، من أجل أن يعاد تأسيس إستراتيجية النضال الوطني والديمقراطي على ضوء هذه الرؤية.

ولا شك في أن هذه المهمة هي أولاً مهمة الماركسيين في فلسطين والوطن العربي.

وهنا يمكن الإشارة إلى أن المسألة تتعلق بمستويين:

- الأول هو أن الصراع ضد الدولة الصهيونية هو فرع من صراع ضد الرأسمالية والإمبريالية والرأسماليات التابعة، وهو صراع الطبقات الشعبية ضد هؤلاء، وليس من الممكن أن نصل إلى تحرير فلسطين خارج إطار هذا الصراع، الذي يجب أن يفضي إلى التحرير والوحدة القومية والتطور والدمقرطة والحداثة في مجتمع عربي اشتراكي ديمقراطي موحد.

- الثاني هو أنه من الضروري بلورة حل ديمقراطي لـ «المسألة اليهودية» لمن يقبل من اليهود أن يعيش في ظل دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية .

انطلاقاً من ذلك نعتقد بضرورة الحوار حول الدولة الفلسطينية الديمقراطية

العلمانية كموقف استراتيجي، يسهم في توسيع البحث في هذا الموضوع.

إن الحوار حول هذه الرؤية يفترض إعادة بناء التصور الماركسي حول المسألة الفلسطينية كمقدمة لإعادة بناء القوى الماركسية، حيث بات من الضروري أن تتقدم للعب دور تغييري، لا أن تبقى ملحقة بقوى أخرى، أو مرتبكة مشلولة وعاجزة عن أن تتقدم مستقلة للعب دور فاعل يسهم في تغيير ميزان القوى في الصراع القائم، فلسطينياً وعربياً، في سياق تطور الصراع ضد الحركة الصهيونية والإمبريالية، الأمريكية خصوصاً، في كل العالم.

٩. حول الحل المرحلي والحل المستقبلي للمسألة الفلسطينية:

لابد من التنبيه إلى أن خطوة الاعتراف بحقوق السيادة السياسية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين، عبر حل الدولتين، هو حل أقرب إلى الوهم في ظل وضوح دور ووظيفة الحركة الصهيونية ودولتها في خدمة النظام الإمبريالي، وبالتالي فإن الحديث عن الحل المرحلي لن يصل في أحسن تجلياته إلا إلى شكل من أشكال الحكم الذاتي المنبثق والمنسجم مع موازين القوى في هذه المرحلة – تطبيقاً للرؤية الإسرائيلية الأمريكية، التي تسعى إلى بلورة وتكريس تلك الصفة أو توسيعها لتصبح حكماً ذاتياً موسعاً أو «دويلة مؤقتة ناقصة السيادة» أو تقاسم وظيفي أو أي مسمى آخر لا يرقى أبداً إلى مستوى الدولة كاملة السيادة على الأراضي المحتلة ١٩٦٧. ما يعني بالنسبة لحركة التحرر الفلسطيني والعربي كضرورة تاريخية ومستقبلية، تأكيد التزامها بالهدف الإستراتيجي وتجاوز كل حديث عن حل مرحلي توضح بأنه وهم قاد إلى انحدار نشهد اليوم نتائجه المدمِّرة، انطلاقاً من فهمنا لطبيعة المشروع الصهيوني وتناقضنا التناحري الاستراتيجي معه من ناحية، وفي سياق التناقض السياسي الرئيسي – وفق آليات الديمقراطية والتعددية الداخلية – مع كل من تيار الإسلام السياسي وطروحاته النقيضة لشعارات التقدم والاستنارة والحداثة

والعقلانية والديمقراطية، وكذلك طروحاته المتعلقة بالهدنة مع العدو الإسرائيلي أو تلك المتعلقة بالموقف من الولايات المتحدة الأمريكية، ومع طروحات السلطة وقيادة م.ت.ف . التي دأبت على تقديم مسلسل التنازلات منذ عام ١٩٩٣ إلى اليوم، بوهم الوصول إلى تفاهمات جديدة لن تخدم سوى المصالح الطبقية الخاصة للطغمة القيادية المتنفذة، التي ترى في استمرار الهبوط السياسي والتمسك بالمفاوضات العبثية، كطريقًا وحيدًا، منطلقاً لحماية مصالحها السياسة والطبقية. وفي كل الأحوال فان حل الدولتين – ضمن معادلات الصراع الراهن- سواء وفق محدداته النظرية أو القانونية، أو وفق محدداته التطبيقية في أحسن أحوالها أو أوهامها، لا يمكن أن يوفر حلاً منطقياً لحق العودة، بل إن هذا الحق يبدو مستحيلاً في إطار حل الدولتين، خاصة حينما «يعترف» الفلسطينيون بدولة إسرائيل اليهودية على ٨٠٪ من فلسطين التاريخية، وربما أقل من ٢٠٪ للفلسطينيين، وهو كما بات واضحاً لكل أبناء شعبنا، اعتراف من طرف واحد دون أي استجابة طوال السبعة عشر عاماً التالية لأوسلو، وبالقطع دون أي استجابة اليوم أو في المستقبل من الحركة الصهيونية ودولتها التي تحولت في اللحظة الراهنة إلى إمبريالية صغرى على المستويين الإقليمي والعربي، في مقابل خضوع وارتهان وتبعية النظام العربي الرسمي –في معظمه- بصوره غير مسبوقة للنظام الإمبريالي العالمي. ما يعني بوضوح صارخ أن صراعنا مع الدولة الصهيونية هو صراع وجودي، باعتبار هذا الوجود يمثل شكل وجوهر المشروع الإمبريالي الهادف ليس فحسب إلى السيطرة على فلسطين بل أيضاً وهذا هو الأساس للسيطرة على ثروات ومقدرات الشعوب العربية وإبقاء بلدانها ضمن آثار التخلف والتبعية، **لذلك كله تتبدى فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية هي الحل الأمثل بالنسبة لحقوق شعبنا من جهة وبالنسبة للمسألة اليهودية برمتها من جهة أخرى،** كحل استراتيجي، يكفل ويضمن

استعادة شعبنا لحقوقه التاريخية والسياسية والسيادية في فلسطين وهو حل مرهون بتغيير موازين القوى، ما يعيدنا إلى تفعيل فكرة الصراع العربي الصهيوني، **التي تتطلب بالضرورة العمل على تجاوز وتغيير هذا النظام العربي ومن ثم تغيير ميزان القوى تمهيداً لفرض الحل النهائي في دولة فلسطين الديمقراطية لكل مواطنيها.**

بالتالي يجب الانطلاق من رؤية إستراتيجية تقوم على أن الدولة الصهيونية هي جزء من المشروع الإمبريالي، وليست كما يزعم البعض أنها «دولة اليهود» أو «أرض الميعاد» فهذه كلها كذبة كبرى استخدمت غطاء لأهداف النظام الرأسمالي، الأمر الذي تثبته وتؤكد عليه حقائق الصراع مع دولة العدو الإسرائيلي المعنية بالإسهام في الهيمنة على الوطن العربي كونها دولة أنشئت لتحقق وظيفة محددة في خدمة رأس المال الإمبريالي، ما يعني بوعي وبوضوح التأكيد على إنهاء المشروع الصهيوني، عبر هزيمة المشروع الإمبريالي في الوطن العربي من ناحية والتأكيد على ضرورة التغيير في الوضع العربي لإنهاء النظم التابعة كلها من ناحية أخرى ، انطلاقًا من أن المعركة مع المشروع الإمبريالي/ الصهيوني هي في صميم معركة القوى الديمقراطية الثورية الفلسطينية والعربية عموماً وقوى اليسار الماركسي خصوصاً، في مجابهة النظام الرأسمالي، ما يحتّم على هذه القوى أن تبدأ جدياً في عملية إعادة البناء الذاتي – الحزب- فكرياً وتنظيمياً وسياسياً، بما يمكنها من لعب دورها المستقبلي الفعال، حيث يقع عليها عبء إعادة النظر في الرؤية والممارسة، وتنظيم قدرات الشعب الفلسطيني والجماهير الشعبية العربية في إطار عملية البناء الحزبي في كل قطر من أقطارها بما يخلق المقومات المطلوبة لعملية تقدم ونجاح الأهداف التحررية والديمقراطية .

١٠. النضال الفلسطيني وإشكالية القطري والقومي :

رغم ضبابية وملابسات الخيار القومي التقدمي الوحدوي في اللحظة الراهنة ، فإن النضال الوطني الفلسطيني ، التحرري والديمقراطي ، يظل جزءاً لا يتجزأ من

حركة التحرر العربية، وفي هذا الجانب نشير إلى أن مواثيق م.ت.ف . ومعظم فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية التزمت تاريخياً بالعمل على بناء العلاقة الوطيدة بين القطري والقومي في نضالها، إيماناً منها بأن «عملية تحرير فلسطين ودحر الصهيونية مهمة قومية» ما يعني «بذل المزيد من الجهود لإقامة جبهة عربية تقدمية ديمقراطية» في سياق «العمل على تجديد حركة التحرر العربية» بما يمكّنها من تحقيق أهدافها في تغيير وتجاوز الواقع الراهن بتحقيق المهمات التحررية والديمقراطية.

وفي هذا السياق فإن رؤيتنا في تطبيق المفاهيم والمنهجية العلمية في بلادنا، تتجاوز حالة التجزئة القطرية لأي بلد عربي –رغم إدراكنا لتجذرها- كما تتجاوزها كوحدة تحليلية قائمة بذاتها، نحو رؤية يسارية ديمقراطية وقومية، تنطلق من الضرورة التاريخية لوحدة الأمة–المجتمع العربي، وتتعاطى مع الإطار القومي كوحدة تحليلية واحدة، سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيا، مدركين أن الشرط الأساسي للوصول إلى هذه الرؤية-الهدف ، يكمن في توحد المفاهيم والأسس السياسية والفكرية للأحزاب والقوى اليسارية القومية داخل إطارها القطري/ الوطني الخاص كخطوة أولية. فالمطلوب إذن هو الانطلاق مجدداً من ضرورة النضال القومي الذي يعني العلاقة الجدلية والعضوية بين القضية الفلسطينية والقضية القومية العربية، بمثل ما يعني وحدة البرنامج القومي الساعي لتحقيق نهضة شعوبنا وتقدمها، من خلال إزالة التبعية والتخلف، ومواجهة الاحتلال وتحقيق الوحدة القومية، وهذه قضية مهمة لكي يتوحد النضال القومي، ويستطيع مواجهة كل القوى المحتلة والمسيطرة، شرط استكمال مقومات وأدوات النضال السياسي الديمقراطي للخروج من الأزمة العميقة المتجذرة في أوضاعنا العربية الراهنة، وهي أزمة يتجلى عنوانها في تغير المفاهيم والمبادئ والأهداف، بعد أن تغيرت طبيعة الأنظمة وتركيبتها وركائزها الاجتماعية والطبقية وتحالفاتها الداخلية بما يتوافق مع الهيمنة الأمريكية وأحاديتها،

حيث انتقل النظام العربي بمجمله من أرضية التحرر الوطني والاجتماعي كعنوان رئيسي سابق، إلى أرضية التبعية والانفتاح والارتهان السياسي كعنوان جديد، بعبارة أخرى لم تعد القضايا العربية التحررية القومية عموما، والقضية الفلسطينية بالذات، تمثل صراعًا مصيريًا لا يقبل المصالحة بين طرفيه: الإمبريالية العالمية وإسرائيل من جهة وحركة التحرر الوطني العربية من جهة أخرى، وتحول التناقض الأساسي إلى شكل آخر أشبه بالتوافق العربي الرسمي-الأمريكي-الإسرائيلي، أوصل معظم بلدان النظام العربي إلى حالة تعبر عن فقدانه لوعيه الوطني وثوابته ومرجعياته سواء بالنسبة للقضايا السياسية الاقتصادية الاجتماعية الداخلية أو ما يتعلق بالقضايا الوطنية والقومية .

الأمر الذي يفرض على كافة قوى اليسار القومي العربي ، التفكير جدياً في إعادة احياء الفكرة التوحيدية القومية المترابطة تاريخياً ومصيرياً بالمسألة الفلسطينية، وما يتطلبه ذلك من تفعيل عملية التغيير الوطني الديمقراطي في إطار تجديد المشروع النهضوي القومي المقاوم، شرط الانطلاق بداية من رؤية ثورية واقعية جديدة لحركة التحرر القومي باعتبارها ضرورة تاريخية تقتضيها تناقضات المجتمع العربي الحديث وضرورات تطوره المستقبلي دون التقليل من العقبات والعوامل (الخارجية والداخلية) التي تجعل من الحديث عن المشروع القومي – لدى البعض- نوعاً من الطوباوية.

إننا ندرك حجم العقبات أو العوامل الموضوعية والذاتية التي تشكل تحدياً حقيقياً في وجه تجدد المشروع القومي العربي، كما لا نزعم بأننا ننفرد بالدعوة إلى إعادة تجديد وتفعيل المشروع النهضوي الديمقراطي في بلادنا، ذلك لأن هذه الرؤية تشكل اليوم هاجسًا مقلقًا ومتصلاً في عقل وتفكير العديد من المفكرين والمثقفين في إطار القوى الوطنية والقومية الديمقراطية على مساحة الوطن العربي كله، وهي أيضا ليست دعوة الى القفز عن واقع المجتمع العربي أو أزمته الراهنة التي تتبدى في

العديد من المظاهر والمؤشرات، وهذا يفترض امتلاكنا لرؤية ديمقراطية تقدمية وإنسانية واضحة ومحددة، تقوم على أن صراعنا ضد التحالف الإمبريالي الصهيوني المعولم، هو فى جوهره صراع عربي ـ قومي فى أساسه، ما يؤكد على الرؤية الموضوعية لتحليلنا لظاهرة استشراء العدوانية الصهيونية التوسعية العنصرية باعتبارها حلقة مركزية للإمبريالية المعولمة في بلادنا، بما يفرض علينا نشر وتوسيع هذه الرؤية على كافة أطراف حركة التحرر القومي العربي بحيث تصبح الفكرة التوحيدية – لدينا جميعاً قائمة على كون الصراع مع الحركة الصهيونية هو صراع ومجابهة بالضرورة للإمبريالية الأمريكية والنظام الرأسمالي المعولم برمته.

من هنا فإن الدعوة إلى مقاومة عولمة الاستسلام تتطلب إدراكنا لذاتنا وهويتنا القومية بكل المعاني والأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في إطارها العربي والإنساني، تمهيدًا لتحديد ملامح مستقبلنا بعيدًا عن الإلحاق والتبعية والتزامًا بالأفكار والأسس المنهجية الوحدوية التي تعزز قواعد تطبيقات مبدأ الاعتماد العربي على الذات، كذلك فإن هذه الدعوة تمثل أحد أبرز عناوين الصراع العربي الراهن من أجل التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والوحدة، مدركين أن أحد أهم شروط هذا التحدي العربي لهذه الظاهرة هو امتلاك تقنيات العصر ومعلوماته وفق مفاهيم العقل والعلم والحداثة، إنها مهمة لا تقبل التأجيل، وهذا يستلزم– كخطوة أولى– من كافة الأحزاب والقوى والأطر القومية، أن تتخطى شروط أزمتها الذاتية، وأن تخرج من حالة الفوضى والتشتت الفكري والسياسي والتنظيمي الذي يكاد يصل إلى درجة الغربة عن الواقع عبر التوجهات الليبرالية الهابطة أو العدمية التائهة، تمهيداً لإنضاج فكرة البديل القومي وولادته من القاعدة الشعبية.

لقد كان الخيار القومي، كما طرحته القوى القومية في ستينيات القرن الماضي، يقوم على أساس انتظار تغيير في الوضع العربي، يسمح للجيوش العربية بتحرير

فلسطين. وكان هذا الطرح يعبّر عن أفكار رومانسية، ويقوم على آمال دون رؤية مدى جدية الطريق الذي يحققها. لقد كان الطرح عمومياً، يقوم على أساس شعارات كبيرة، مثل الوحدة، والاشتراكية، والتحرر، دون أن يُربط بواقع محدد و ظروف محددة. إنه دعوة لكتلة صمّاء وليس دعوة لجماهير لها ظروفها ومشاكلها، لها أزماتها وحاجاتها. فكانت الدعوة للوحدة والتحرر والاشتراكية معزولة عن الدعوة لتحقيق مطالب الجماهير الآنية والمباشرة. إنها دعوة للحلم مع القفز عن الواقع. وهكذا بالنسبة للنضال الفلسطيني، حيث كانت دعوة للجماهير الفلسطينية لتحقيق هذه الشعارات الكبيرة دون أن يحدَّد دورهم العملي على ضوء الظروف التي كانت الجماهير الفلسطينية تعيشها، وقد أدت هذه الإشكالية إلى بلورة إشكالية أخرى مضادة هي إشكالية المنطق الإقليمي المتعصب الذي برز كرد على الخيار القومي، وفي الوقت نفسه ، كإعلان لفشله، فالجماهير الفلسطينية لم تندمج في هذا الخيار القطري إلا بعد شعورها بفشل الخيار القومي، وتحديداً بعد عام ١٩٦٧، حيث ظلت تؤيد القوى القومية، وتتمسك بها، وتراهن على خيارها.

لقد أكدت هزيمة عام ١٩٦٧ للجماهير الفلسطينية أن عليها «أن تأخذ خيارها بيدها»، فاندفعت وراء تجربة قطرية، قادتها قوى ذات مصالح ومطامح خاصة، بعيدة عن مصالح ومطامح هذه الجماهير، متشابكة مع مصالح ومطامح قوى سلفية، وأنظمة رجعية، وفئات كومبرادورية خاضت النضال لتحقيق أهداف رسمتها، وكان يهمها أن تلفَّ الجماهير من حولها لتصبح قوّة معترف بها.

والسؤال هنا : ما هي إشكالية النضال القطري الفلسطيني؟

إن الإجابة على هذا السؤال تفرض الحديث عن إشكاليتين:

١- **الإشكالية الأولى:** تتمثّل في تغييب الإستراتيجية الصهيونية، وتقزيمها إلى استراتيجية تسعى للسيطرة على فلسطين تحديدًا. وهذه قضية خطيرة لأنها تخفي

الإستراتيجية الصهيونية الحقيقية، ووظيفتها المركزية من أجل السيطرة على بلدان الوطن العربي كله، وإعادة تجزئتها وتفكيكها بهدف حماية مصالح النظام الرأسمالي العالمي.

٢- والإشكالية الثانية: هي في فصل النضال الفلسطيني عن النضال العربي، وفصل نشاط الجماهير الفلسطينية عن نشاط الجماهير العربية. وبالتالي تصبح قضية فلسطين هي قضية الفلسطينيين. وهي بهذه الصورة مهزومة مسبقاً، ولعل ما جرى خلال السنوات الماضية والنتائج الكارثية التي وصلنا إليها اليوم تؤكد هذه الحقيقة.

إن المشكلة الحقيقية هنا، ليست في دور الجماهير الفلسطينية والمناضلين الفلسطينيين، من أجل تحرير فلسطين، واختيارهم النضال بكل أشكاله لتحقيق ذلك، بل في الإطار الذي وُضع فيه النضال الفلسطيني والرؤية الأيديولوجية الرثة -كما عبرت عنها حركة «فتح» ثم لحقت بها كامل حركات وأحزاب القوى الفلسطينية- التي أوجدت تجمعاً متعصباً، مغلقاً، يعتبر نفسه متمايزاً عن محيطه العربي، ليس هذا فحسب، بل أيضًا متفوقاً عليه .

لقد سقط المنطق القومي المجرد الذي طرحته القوى القومية في المرحلة الماضية، على ضوء الإشكالات التي عاشتها هذه القوى وتعثُّر مسارها، ثم تفتتها واستئثار أقسام منها بكل امتيازات السلطة، وتحوّل هذه الأقسام إلى فئات كومبرادورية، وبالتالي عجزها عن تحقيق أهداف النضال العربي.

وسقط معه المنطق القطري المتعصب على ضوء الإشكالات التي عاشتها المقاومة الفلسطينية، والهزائم المتتالية التي لحقت بها ارتباطاً بأوسلو وما تلاها من ناحية وبما يسمى بالقرار الفلسطيني المستقل من ناحية أخرى.

إذن كيف نوحِّد بين الأهداف القومية العامة والأهداف العملية (التي تسمى عادة قطرية، أو وطنية...)؟ ، وكيف نسقط المنطق القومي المجرّد والمنطق الإقليمي المتعصب؟

إن حل مشكلة النضال القومي والقطري يقوم على أساس ربط هذه بتلك، بمعنى آخر، ربط النضال القومي بالنضال الطبقي عبر الالتحام السياسي والتنظيمي بالجماهير الفقيرة وكل الكادحين الذين يشكلون السواد الأعظم من شعوبنا العربية، وفي هذا الجانب نشير بوضوح إلى أهمية إبراز دور النضال التحرري والسياسي والديمقراطي في الإطار القطري وانتشاره وتوسعه في أوساط الجماهير كشرط أولي لتقدم المشروع القومي على مستوى الأمة، الأمر الذي يتطلب تعميق الوعي بالضرورة الموضوعية للخيار القومي الديمقراطي التقدمي كفكرة توحيدية ناظمة لكافة قوى اليسار العربي.

في هذا السياق علينا أن ندرك أن النضال القومي بحاجة لأن يقف على سيقان حقيقية. ولكي يحقق ذلك يجب أن يرتبط بقضايا الجماهير، ولهذا فإن البرنامج القومي – المرتبط بوعي الفكرة والالتزام بها- من الضروري أن يترجم في الواقع من خلال مهام محلية محددة، يسهم تحقيقها في تحقيق البرنامج القومي (وهو ما يطلق عليه عادة بالمهام القطرية، أو البرنامج القطري). وبخصوص قضية فلسطين، يكون شعار « تحرير فلسطين »هو القضية الأساسية، التي توحِّد الجماهير الفلسطينية، كما توحِّد كل المناضلين التقدميين العرب الذين يعملون من أجل تغيير وتجاوز واقعهم القطري كهدف لا ينفصل مطلقاً عن نضالهم من أجل تحرير فلسطين.

وعليه، فلا خيار سوى خيار النضال القومي الديمقراطي، الذي يسعى لتحرير الأرض المحتلة، وأساسها فلسطين، وتحقيق الوحدة القومية، وتأسيس نظام عربي ديمقراطي بآفاقه الاشتراكية يساهم في تجاوز التخلف الاقتصادي الاجتماعي، ويلغي التبعية بما يحسِّن الظروف الاقتصادية العامة، ويسهم في تجاوز حالة الفقر لدى الجماهير الشعبية، ويوفر لها الحاجات الأساسية الضرورية.وحيث تلعب الجماهير العربية دوراً أساسياً في تحقيق هذا الخيار.

وهنا لا يكون مطلوباً من الجماهير الفلسطينية الانتظار، بل العمل من أجل تحرير فلسطين، ولا يكون مقدَّراً لها أن تكون معزولة عن النضال القومي، بل تصبح جزءاً أساسياً منه. مما يسقط المنطق القومي المجرد والمنطلق القطري الضيق، ويتوحد النضال العربي من خلال تنوع أهدافه.

هنا يجب أن نعرف بأن النضال العربي، بكل تعقيدات الوضع العربي المهزوم الراهن، يفرض النضال على أكثر من جبهة، جبهة النضال السياسي والجماهيري والعسكري ضد الاحتلال الصهيوني، وجبهة النضال الديمقراطي الاقتصادي المطلبي والاجتماعي ضد كل أدوات ومظاهر الاستغلال وكذلك جبهة النضال السياسي من أجل التغيير الديمقراطي، كما أن كل ذلك يفرض تنوع أساليب النضال ذاتها.

وبالتالي فإن آفاق نضال قطري فلسطيني معزول عن مسار النضال العربي وغير مرتبط به، لن يكون قادراً على تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

بناء على ما تقدم فإن الدعوة إلى الحوار بهدف إيجاد آلية حوار فكري، حول كل القضايا السياسية والاقتصادية والمجتمعية القومية والإنسانية، إنما تهدف إلى بلورة البرنامج العام لقوى اليسار القومي العربي بكثير من الهدوء والتدرج والعمق- الهادفة إلى توفير العوامل المؤدية إلى ولادة وإعلان حركة اليسار القومي العربي الموحد، في الزمان والمكان المناسبين، سواء في المرحلة الراهنة، أو في المستقبل، رغم كل الصعوبات والتعقيدات التي تفرضها الهجمة العدوانية الصهيونية الإمبريالية على امتنا من جهة، ورغم ما يعتري هذه المرحلة من ادعاءات القوى الليبرالية الهابطة تجاه ضرورات المنهج الجدلي والنظرية الماركسية وراهنيتها من جهة أخرى.

١١. انسداد أفق النضال الفلسطيني الراهن ومستقبل اليسار.

في ظل موازين القوى الدولية والعربية المختلة لصالح التحالف الإمبريالي الصهيوني وموقفه النقيض من ثوابت وأهداف شعبنا الوطنية، فقد بات واضحاً، آن

التصوّر الصهيوني يتمسك بلاءات خمس هي: لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من وادي الأردن، لا إزالة للمستوطنات، لا عودة للاجئين، ولا للدولة الفلسطينية المستقلة، الأمر الذي يفرض على قوى اليسار الفلسطيني ، بمثل ما يفرض أيضاً على كافة القوى الثورية الديمقراطية العربية أعباء ومسئوليات كبرى ارتباطاً بدورها في المرحلة الراهنة عموماً ودورها المستقبلي على وجه الخصوص.

في هذا السياق، لابد من التنبيه إلى أن خطوة الاعتراف بحقوق السيادة السياسية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين، عبر حل الدولتين، هو حل أقرب إلى الوهم مع ميزان القوى المختل راهناً، ولا يشكل حلاً أو هدفاً مرحلياً، وإنما يمثل ـ ضمن موازين القوى في هذه المرحلة – تطبيقاً للرؤية الإسرائيلية الأمريكية، التي تسعى إلى مسخ وتقزيم هذا المفهوم وإخراجه على صورة «حكم ذاتي موسع» أو «دويلة مؤقتة، مفتتة، ناقصة السيادة» أو تقاسم وظيفي أو أي مسمى آخر لا يرقى أبداً إلى مستوى الدولة ذات السيادة. ما يعني بالنسبة للقوى الرافضة لأوسلو مراجعة رؤيتها للحل المرحلي في ضوء نتائج العملية السياسية طوال السبعة عشر عاماً الماضية، والآثار السياسية والمجتمعية الضارة المترتبة عليها في أوساط شعبنا في الوطن والشتات، وذلك انطلاقاً من الرؤية الوطنية والقومية للصراع العربي الإسرائيلي، بعد أن تبين بوضوح صارخ الانحياز الإمبريالي الصريح والمباشر لحساب الشروط الإسرائيلية، إلى جانب الرضوخ والارتهان العربي الرسمي للشروط الأمريكية، في موازاة هشاشة طروحات سلطة الحكم الإداري الذاتي وقيادة م.ت.ف. التي دأبت على تقديم مسلسل التنازلات منذ عام ١٩٩٣ إلى اليوم، عبر مصيدة تفاهمات جديدة لن تخدم سوى المصالح الطبقية الخاصة للطغمة القيادية المتنفذة، ناهيكم عن استمرار الانقسام الوطني والمجتمعي الراهن بين حركتي فتح وحماس، الذي يعني استمرار غياب الاستراتيجية الوطنية التوحيدية .

إن المرحلة الراهنة بكل محدداتها ومتغيراتها العربية والإقليمية والدولية تشير بوضوح إلى أن آفاق النضال القطري الفلسطيني مسدودة، بعد أن بات واضحاً أن الخيار الذي قام على أساس أنه يمكن أن يحصل الفلسطينيون على دولة مستقلة، كان وهماً قاد إلى النهاية التي نعيشها، أي دمار المقاومة وتوسع السيطرة الصهيونية على الأرض، وأيضاً انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية، وتفكك النظام السياسي الفلسطيني ومعه تفككت أوصال المجتمع الفلسطيني الذي يبدو أنه ينقسم إلى مجتمعين، أحدهما في الضفة والآخر في القطاع ، تحت وطأة أوضاع تشير إلى أن البنية والنهج – المتحكمان- بدرجة واسعة في صيرورة الحركة التحررية الفلسطينية، يعانيان من أزمات مستعصية مرتبطة إما باليمين السياسي / «فتح» أو اليمين الديني / «حماس» أو بكلاهما معًا في حال «المصالحة» بين طرفيها، وهنا بالضبط تتجلى مهمة اليسار الماركسي ، في إدراك طبيعة المرحلة والقوى المؤثرة فيها، ومن ثم – وهذا هو الأهم– العمل على استنهاض وبناء أوضاعنا الذاتية بحيث يصبح التطابق والتفاعل بين الهوية الفكرية لفصائل وأحزاب اليسار وسياساتها –الوطنية والقومية والأممية- ودورها النضالي، التحرري والديمقراطي قائماً ومنسجماً، بما يضمن تمايزها في الفكر والسياسة والمجتمع، بعيداً عن كافة المواقف التوفيقية أو الانفعالية من ناحية، ونقيضاً سياسياً وديمقراطياً لقوى اليمين في كل من السلطة الفلسطينية والتيارات الدينية من ناحية أخرى ، والأهم هو التعبير عن جوهر القضية الفلسطينية في إطار التناقض التناحري مع المشروع الإمبريالي الصهيوني.

إن الوضع الفلسطيني الآن يفرض علينا المراجعة الجدية الهادئة والمعمقة لكافة الأفكار التي طُرحت خلال العقود الثلاث الماضية، بعد أن بات الحل المطروح مذاك والقائم على أساس الدولة المستقلة، أسيراً للشروط الأمريكية الإسرائيلية، تحت وطأة ما وصلت إليه أوضاعنا الداخلية، الاعتراف العربي الرسمي المتزايد

بالوجود الإسرائيلي.

فبالرغم من تأكيد بعض فصائل اليسار ، وخاصة الجبهة الشعبية ، في سياق رؤيتها وقبولها للحل المرحلي، التي تقوم على أن هذا الحل لن يلغي الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني في أرض وطنه فلسطين .

فإن ما وصلت إليه قضيتنا في المرحلة الراهنة من تراجع خطير، ليس فحسب بسبب الوضع العربي الرسمي التابع والخاضع للسياسات الأمريكية، وليس بسبب احتدام الصراع الداخلي بين «فتح» و«حماس» وآثاره الضارة على قضيتنا ومستقبلها فحسب، بل أيضاً.ـ وهذا هو الأساس ـ بسبب الموقف الدولي عموماً والموقف الأمريكي خصوصاً، الداعم بلا حدود للدولة الصهيونية باعتبارها الحليف الاستراتيجي له في الوطن العربي ، والإقليم الشرق أوسطي.

نتيجة لكل هذه المعطيات يمكن القول بأن شعبنا الفلسطيني لمس بـ «المحسوس» في هذه المرحلة البالغة الخطورة، أن لا حل وسط مع الدولة الصهيونية، فهي لن توافق على قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ ، خاصة وأن قيادة م.ت.ف استمرأت – انطلاقاً من مصالحها الطبقية – السير في المفاوضات العبثية مع العدو طوال ١٧ عاماً مضت، انتقلنا عبرها من قاع إلى قاع أشد عمقاً وانسداداً، وهنا بات شعبنا –في ظل حالة تراكمية من القلق والإحباط– في تناقض مع جوهر سياسات م.ت.ف . بعد أن اعترفت رسمياً بإسرائيل دون أي مقابل، وهو أيضاً في تناقض مع السلطة وحكومتها غير الشرعية في رام الله، بمثل ما هو في تناقض باتت تراكماته التدرجية واضحة للعيان مع حكومة «حماس» غير الشرعية في غزة، كما أن اللاجئين من أبناء شعبنا في الوطن وأقطار اللجو باتوا يشعرون –تحت وطأة حالة شبه يائسة تسود في أوساطهم– بأن الانقسام والصراع الفئوي الراهن بين «فتح» و«حماس» قد تركهم بعد أن استغل دورهم النضالي

وشهداءهم، وبالطبع فإن الأمر بالنسبة لأبناء شعبنا في الأراضي الفلسطينية عام ٤٨ بات أكثر سوءاً بصورة غير مسبوقة .

لقد قامت صيغة م.ت.ف.على أساس تحالف قوى مختلفة بهدف تحرير فلسطين. وإذا كانت قيادة حركة «فتح» تعتبر نفسها القائدة لأنها «فجَّرت المقاومة»، «أطلقت الرصاصة الأولى»، فقد انبنى القبول بقيادتها وبهيمنتها على فكرة أننا نمرّ بمرحلة تحرر وطني تقتضي قيادة «البرجوازية». وبالتالي فقد قبلنا التعامل مع هذه القيادة، لكننا فشلنا في وقف آلياتها للسيطرة على القرار السياسي. لكن هدف التحرير هو الموحد والمبرر لهذه العلاقة التي تكونت في إطار م.ت.ف. ؛ وهذا ما أوصلنا إلى ما نحن فيه، لأن هذه القيادة المهيمنة انتقلت من السعي لتحرير فلسطين إلى الحل المرحلي وفق أوسلو ثم إلى القبول باتفاقات وآي ريفر وشرم الشيخ وتفاهمات «ميتشيل» و«تينيت» وصولاً إلى « خارطة الطريق » و «رؤية بوش » و«باراك أوباما» دون أي أفق للتقدم صوب الحل العادل، بل المزيد من بناء المستوطنات والجدار ومصادرة الأراضي والتوسع الصهيوني في الضفة الغربية، وكل هذه الخطوات أو التراجعات الخطيرة تمت بالتوافق والتكيُّف بين قيادة م.ت.ف والأنظمة العربية الرجعية والتابعة .

في ضوء ذلك نسأل مجدداً، هل ظل مفهوم مرحلة التحرر في ظل قيادة م.ت.ف . صحيحاً؟ وهل ظلت التقاطعات مع هذه الفئة هي ذاتها؟ إذا كان فهم مرحلة التحرر الوطني خاطئًا من الأساس لأنه كان ينطلق من «ضرورة قيادة البرجوازية»، فإن الوضع الراهن يفرض –عبر النقاش والحوار الداخلي- إعادة نظر جذرية فيه من جهة، وفي القوى التي قادته من جهة أخرى. فهل ظلت قيادة «فتح»/ السلطة معنية بالتحرير؟ لقد أصبحت سلطة وتمارس على هذا الأساس، ومصالحها الخاصة هي التي باتت تحركها وليس القضية الوطنية. واعترفت بالدولة الصهيونية متنازلة

عن ٨٠٪ من فلسطين وأكثر.. وهي خاضعة للولايات المتحدة والدول المانحة ومربوطة مالياً بها .

هي أيضاً، على استعداد للتنازل عن قضية اللاجئين، وهي مستمرة في سياسة التفاوض العبثي التي أعطت الدولة الصهيونية كل الوقت من أجل إكمال السيطرة على الأرض وإكمال الجدار والتحكم بالضفة الغربية، وسمحت -بوعي مع سبق الإصرار- بتشكيل أجهزة أمنية هي في خدمة الولايات المتحدة والدولة الصهيونية، علاوة على قبول سلطة رام الله في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٠ على الدخول في مفاوضات مباشرة مع حكومة نتنياهو الأكثر يمينية وعنصرية في تاريخ دولة العدو الإسرائيلي ، دون أي مرجعيات تحفظ للشعب الفلسطيني الحد الأدنى من حقوقه ، بل على النقيض من ذلك ، وافقت السلطة الفلسطينية على مبدأ يهودية الدولة ، إلى جانب استعدادها القبول بحق اليهود التاريخي في فلسطين إذا ما تم الاعتراف بدولة فلسطينية على ما تبقى من أراضي الضفة والقطاع .

أما بالنسبة لحركة «حماس»، ويمكن أن نتحدث طويلاً عن «حماس»، لكن يمكن القول بأنها تحمل مشروعاً آخر، يرى الأمور من زاوية أصولية دينية تفرض عليها موضوعياً، أن تخضع لمنطق أيديولوجي يُغَلّب العقيدة على ما عداه، بحيث تسعى إلى إحلال هوية الإسلام السياسي محل الهويتين الوطنية والقومية؛ وكل ذلك في سياق ترابطها العضوي المباشر وغير المباشر مع شرائح وفئات كمبرادورية ومالية وعقارية وطفيلية، فهي إذن، في الجوهر لا تختلف عن الطبيعة الطبقية لقيادة م.ت.ف.، وان اختلف الشكل السياسي الظاهري بينهما، بهدف استمرار الصراع والتفاوض علناً، كما هو الحال مع قيادة «فتح» و م.ت.ف، أو سراً كما هو حال حركة حماس، التي يبدو أن الفرصة باتت مهيأة لها -بعد لي عنقها أو تقديم التنازلات المطلوبة منها- للتمدد في الضفة الغربية إذا ما أقدمت على تلك

التنازلات تحت غطاء الإسلام السياسي المعتدل، وعلى قاعدة فقهية تقول إن الضرورات تبيح المحظورات بما يحقق هدف الولايات المتحدة وإسرائيل إسدال الستار على م.ت.ف . ؛ لحساب مشهد الإسلام السياسي المعتدل الجديد.

وإذا كانت حماس قد لعبت دوراً بارزاً في المقاومة، فقد أصبحت معنية اليوم بتعزيز سلطتها بعد أن أصبحت في الحكومة، وأن تجلب الاعتراف العربي والدولي والأمريكي والإسرائيلي بها كقوة سياسية مشروعة قادرة على فرض الاستقرار والأمن بعد أن قدمت البرهان في قطاع غزة، ولقد هيأت لذلك بالقبول دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

نستنتج من كل ذلك، أن التجربة السياسية الفلسطينية منذ مدريد وواشنطن وأوسلو إلى الانقسام الراهن، أوضحت فشل السياسة التي قامت على شعار العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس، والقائمة على قرارات الشرعية الدولية، إضافة إلى أن قيام هذه «الدولة» مرتبط بالتخلي عن حق العودة وتقرير المصير بالقبول بما تقرره الدولة الصهيونية مدعومة من قبل الإمبريالية الأمريكية.

وبالتالي فإن موقف اليسار الماركسي، يجب أن ينطلق من الحقوق التاريخية في فلسطين التي تفترض استعادة فلسطين بإنهاء الدولة الصهيونية. هذه هي المسألة الجوهرية رغم ضخامتها، أو رغم التشكيك الذي يطالها لأن ميزان القوى الآن لا يساعد على تحقيقها. فنحن من يجب أن يعمل على تعديل ميزان القوى لكي تصبح ممكنة. وميزان القوى ليس مرتبطاً بالوضع الدولي، فهذا عنصر ثانوي، بل مرتبط بقوى الشعب. وعبر الترابط مع نضالات الشعوب.

هذه هي النقطة التي يجب أن ننطلق منها، وهو الأمر الذي يفرض الربط بكلية الوضع العربي، أي بالنضال العربي ككل، شرط أن يكون النضال الفلسطيني في طليعته ، انطلاقاً من أن الصراع هو صراع الطبقات الشعبية في الوطن العربي ضد

السيطرة الإمبريالية بما فيها الدولة الصهيونية كونها أداة في مصلحة الشركات الاحتكارية الإمبريالية.

وبالتالي فإن المهمة الملحة هي إعادة بناء قوى اليسار، القوى الماركسية. الماركسية حقيقة وليست تلك التي لا تعرف من الماركسية سوى بعض الشعارات التي يتم استخدامها بصورة انتهازية لحساب رام الله أو غزة، وهنا تتجلى أهمية وضوح الرؤية وفرضياتها الأساسية التي تقوم –من وجهة نظرنا – على ما يلي:

١) إن الصراع هو صراع الطبقات الشعبية العربية ضد السيطرة الإمبريالية الصهيونية، والنظم الكومبرادورية التابعة. وهنا يجب أن يتحدد دور الطبقات الشعبية الفلسطينية في إطار هذه الرؤية/ الإستراتيجية.

٢) إن لا حل في فلسطين إلا عبر إنهاء الدولة الصهيونية في إطار الصراع العربي العام. وأن البديل هو دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية في الإطار العربي.

٣) إعادة بناء العلاقة مع الطبقات الشعبية الفلسطينية في كل مناطق تواجدها انطلاقاً من هذه الأسس، وتوحيد نشاطها من أجل النهوض بالنضال من جديد، وتفعيل نشاطها ضد الاحتلال بمختلف الوسائل الممكنة.

ذلك أن الضياع في تفاصيل الوضع اليومي لن يقود سوى إلى التأخر عن البدء من البداية الصحيحة، وربما الفشل النهائي الذي سيفرز بدوره مزيداً من الفرص لقوى اليمين في «فتح» و«حماس» أو كليهما صوب مزيد من التمدد والانتشار، ما يعني إمكانية توفير المزيد من عوامل التراجع التنظيمي والجماهيري، وهو أمر نرفضه بصورة كلية واثقين من إمكانية تجدد دور اليسار الطليعي في هذه المرحلة وفي المستقبل ارتباطاً بالتزامنا بالأسس السياسية والفكرية والتنظيمية التي نؤمن بها ونناضل من أجل تحقيقها .

***

١٢. برنامج المواجهة

إن طبيعة ومضامين التحولات والتغيرات والسمات النوعية والتناقضات التي تعبر عنها المرحلة الجديدة ، تستدعي وتفرض خطة للموجهة تنسجم مع عمق وشمولية ونوعية التحديات والمخاطر التي تحملها .

والمواجهة بهذا المعنى تكتسي طابعا شموليا _ استراتيجيًا _ وتكتيكيًا .

وهي عملية بناء بمعنى، الانطلاق نحو أنماط وأساليب وطرائق وأشكال تنظيم وممارسة نضالية تحمل ديناميات التجدد والقدرة على إعادة التحشيد والجذب على الصعيدين الوطني والقومي .

وعلى هذا الصعيد من المهم التنبه إلى بعض الجوانب المنهجية في إستراتيجية المواجهة :

أولا : بحكم طبيعة المواجهة وشموليتها، فإن الضرورة تقضي إعطائها طابعا مجتمعيًا شاملاً، فالعدو الصهيوني يواجهنا بطاقة المجتمع الصهيوني بكامله، عدا عن الدور الاستراتيجي الذي تلعبه الإمبريالية العالمية وخاصة الأمريكية في هذا الصدد.

ارتباطًا بهذا العنوان يصبح مطلوبًا إعادة صياغة التعامل مع الجماهير وفق خصوصية كل تجمع فلسطيني، وبما يؤمّن استثمار طاقات الجماهير السياسية والعلمية والثقافية والاقتصادية .

ثانيا : المواجهة المجتمعية الشاملة، ذات بعد تاريخي وزماني أي أنها عملية تتراكم وتنضج مقدماتها وآلياتها عبر صيرورة سيكون لعامل الزمن دوره الفعال فيها .

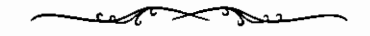
في ضوء هذه الرؤية، فإن عملية المواجهة للمشاريع التصفوية هي عملية نضالية طويلة المدى، دون أن يعني ذلك ضرب أو إلغاء الجوانب المباشرة والراهنة في المواجهة .

ثالثا : مسألة منهاجية ثالثة يجب التوقف أمامها وهي ضرورة إيجاد الترابط

الفعال والعميق ما بين البرنامج السياسي التحرري، والبرنامج الاجتماعي .

إن هذا العنوان هو أحد المداخل والمقدمات الضرورية لمجابهة المرحلة الجديدة من أجل التحرير والبناء الاجتماعي والديمقراطي .

إن تحقيق هذا الجانب الحيوي يشكل الأساس الذي يضمن للحزب وللحركة الوطنية الفلسطينية بشكل عام الارتكاز إلى قاعدة شعبية فاعلة ونشيطة، هي الضمانة للنجاح على صعيد المواجهة الوطنية والقومية .



المشـــــهد
الفلسطيني
الـــــراهن

الباب الثاني
الأوضاع والتحولات الاجتماعية

لعل أهم ما تتميز به الأوضاع الاجتماعية-الطبقية في بلادنا –والبلدان العربية عموما- أنها أوضاع انتقالية، غير مستقرة وغير ثابتة، والأشكال الجديدة فيها تحمل في ثناياها العديد من ملامح القديم، لذا فإن التحليل الداخلي أو الطبقي لمجتمعاتنا، القائم على المقارنة الميكانيكية أو التشابه بينها وبين مسار التطور الأوروبي كمعيار، سيؤدي بنا إلى مأزق تحليلي ومعرفي عند مناقشة الوقائع العينية والأحداث التاريخية التي ميَّزت واقعنا، لأن هذه الأحداث والوقائع كانت عاملاً أساسيًا من عوامل تشوُّه وتميُّع الوضع الطبقي الفلسطيني، فالنكبة الأولى عام ١٩٤٨، التي شردت شعبنا ودمرت قاعدته الإنتاجية (شبه الإقطاعية –شبه القبلية- شبه الرأسمالية آنذاك) ومجمل بنيته الطبقية والمجتمعية، ثم ضم وإلحاق الضفة الفلسطينية إلى الأردن لتصبح جزءًا من اقتصاده ومجتمعه، ووضع قطاع غزة تحت الوصاية المصرية، وتكريس التباعد الجغرافي والسياسي بينهما الذي عمَّق التباعد الاجتماعي-الاقتصادي بين أبناء الشعب الواحد حتى الاحتلال عام ١٩٦٧ ، الذي قام بإلحاق اقتصاد كل من الضفة والقطاع بالاقتصاد الإسرائيلي. ومنذ توقيع اتفاق باريس الاقتصادي (أبريل / نيسان ١٩٩٤) الاقتصاد الفلسطيني يعيش حالة من التبعية الكاملة –من حيث السوق والوحدة الجمركية والأسعار- للاقتصاد الإسرائيلي، إلى جانب التعقيدات الإسرائيلية طوال تلك المرحلة التي تمثلت في الاعتداءات والاغلاقات المتكررة والتضييق المتعمد على حرية التجارة، الاستيراد والتصدير، وحرية التنقل والحركة للمواطنين، الأمر الذي راكم المزيد من عوامل الضعف والانكشاف التي تفاقمت مع تزايد مظاهر الفساد الاقتصادي في أجهزة السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع ، التي أفسحت المجال واسعاً لمظاهر وأدوات الفلتان الأمني وانتشار مظاهر الثراء غير المشروع في ظل تنامي بروز الشرائح الطبقية في إطار التحالف البيروقراطي الكمبرادوري الذي استخدم السلطة جسراً لزيادة ثرواته وتحقيق منافعه الأنانية الضيِّقة، في مقابل صلف وعدوانية دولة العدو

الإسرائيلي وإصرارها على فرض شروطها السياسية والأمنية على المفاوض الفلسطيني دونما أي تقدم حقيقي فيما يسمى بـ«العملية السلمية». إن هذه التراكمات الناجمة عن الأوضاع الداخلية للسلطة وعن ممارسات دولة العدو الإسرائيلي أدت إلى تفاقم الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية، ومن ثم تزايد حدة الصراع بين كل من أجهزة السلطة / حركتي «فتح» و«حماس»، وهو صراع سرعان ما تحول إلى صراع دموي واقتتال داخلي تم حسمه كما هو معروف لصالح حركة حماس في ١٤ يوليو / حزيران ٢٠٠٧ وتفردها في حكم قطاع غزة وانفصاله السياسي والدستوري عن الضفة الغربية .

وبالتالي فلا غرابة من ضعف وعي العمال و الفلاحين الفقراء وكل الكادحين في بلادنا عموماً بالظلم الطبقي بصورة مباشرة، ذلك لأن إطار العلاقات الرأسمالية الظاهرية، هو في حقيقته -كما أشرنا من قبل- إطار شبه رأسمالي يحمل في ثناياه العديد من العلاقات الاجتماعية التقليدية القديمة، بما يعيق عملية الفرز الطبقي لتحدد داخل التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الفلسطينية القائمة، التي لا تزال ملية غير مكتملة بل مشوهه، على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية ، نظرا لهذا التداخل أو التشابك في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، وفي العديد من الطبقات والفئات الاجتماعية، ونظرا لأن فئات واسعة من الأهالي، لا تزال تعيش أوضاعًا انتقالية بحيث لم يتحدد انتماؤها الطبقي تحديدا مستقرا ونهائيا، خاصة وأن طبيعة المرحلة الراهنة، بعد سبعة عشر عاماً من قيام السلطة الفلسطينية تحت نير الاحتلال وعدوانه وحصاره، وصولاً إلى تفجُّر الصراع بين «فتح» و«حماس» وانفصال الضفة عن القطاع، مليئة بالمفارقات والمفاجآت، حيث نلاحظ أن معظم الأثرياء الجدد (أفرادًا وجماعات) يعيشون نوعاً من الازدواجية أو الإرباك بين انتمائهم الطبقية-الاجتماعية البورجوازية الصغيرة

والفقيرة عموماً في سياق تجربتهم الوطنية السابقة ، وبين أوضاعهم الراهنة، الثرية المحدثة –عبر مظاهر وأشكال الفساد والحراك الاجتماعي[1] الشاذ–، لا يشعرون باستقرارهم، كما لا يشعرون بعمق انتماءهم الجديد، ذلك أن تكريس أو رسوخ استقرارهم الطبقي مرهون بمدى تفاعلهم أو استجابتهم للمتغيرات السياسية المتسارعة هبوطاً في مجتمعنا، فهي التي ستحدد دورهم المستقبلي بالمعنى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، في ضوء حجم استجابتهم للرؤية الأمريكية–الإسرائيلية وبالتوافق معها.

الأمر الهام الآخر الواجب الإشارة إليه، عبر محاولتنا لتحليل واقع مجتمعنا الفلسطيني بدرجات متفاوتة، منذ ما بعد نكبة ٤٨ إلى يومنا هذا، يتمثل في تلك الآثار والنتائج الاجتماعية الناجمة عن استمرار مظاهر عصبية الدم، والولاء العشائري أو عمق الرابطة الاجتماعية الضيِّقة التي تكرِّس الولاء لرموز التخلف، المرتبطة مصلحيا بمظاهر وأوضاع الخلل والفساد والفوضى في هذه المرحلة أو أي مرحلة سابقة، وذلك تحت غطاء العادات والأعراف والتقاليد والتراث .

إننا إذ ندرك عمق تأثير الرابطة الاجتماعية قبل النكبة ١٩٤٨ ايجابياً في استنهاض

(1) يعد الحراك الاجتماعي واحداً من أهم العمليات الاجتماعية الدالة على مرونة البنية الاجتماعية وحيويتها وقدرتها على التجدد ، فهو مؤشر مجمَّع لحصيلة تفاعل عوامل ومتغيرات اجتماعية متنوعة وذات صلة بمدى توافر شروط التنمية واستمراريتها، فالحراك الاجتماعي ينتج عن توزيع الموارد المادية ، كالدخل والثروة ، وتوزيع الفرص الاجتماعية خاصة في إشباع الحاجات الأساسية الروحية والمادية والاجتماعية ، وفي مقدمتها فرص التعليم والتشغيل. ويعرف الحراك الاجتماعي بأنه عملية اجتماعية بموجبها ينتقل الأفراد ، والجماعات ، من وضع اجتماعي إلى آخر. والحراك الاجتماعي يكون إما فردياً أو جماعياً ، والواقع أنه لا غنى لأي بنية اجتماعية عن هذين النمطين للحراك الاجتماعي . بيد أن غلبة أحدهما ترتبط بالفلسفة السياسية والتنموية السائدة في المجتمع وبالخصائص الحضارية ببنيته الاجتماعية ، وما يرتبط بذلك كله من فرص للحراك الاجتماعي. التقرير الاجتماعي العربي ، رقم (١) القاهرة ، مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ، ٢٠٠١ ص٧٩ .

حالة المقاومة في أوساط الفلاحين والعمال رغم رخاوة أو مهادنة القيادات شبه الاقطاعية آنذاك، والتي كانت أحد أهم أسباب هزيمة الثورة الفلسطينية ومن ثم تشريد شعبنا.

لكن الإشكالية أو المفارقة، تتجلى في استمرار دور هذه الولاءات العشائرية الضيقة وتكريس دور هذه الرموز والعلاقات الاجتماعية القديمة، في إطار تلك الرابطة بعد مرور أكثر من ستة عقود على النكبة، باسم العادات والتقاليد والأعراف القديمة، ما يعني بوضوح، أننا نعيش ما يمكن تسميته بتجديد التخلف أو إعادة إنتاجه، ما يؤكد على صحة تحليلنا للمواقف الطبقية والسياسية للقيادة المتنفذة في إطار م.ت.ف . أو السلطة فيما بعد، وما راكمته من ممارسات سياسية واقتصادية واجتماعية، أسهمت في إعادة إنتاج وتشجيع الولاءات القديمة لحساب سلطة الفساد وأجهزتها وزعرانها الذين نشروا مظاهر الفوضى والفلتان الأمني والقلق والإحباط السياسي والاجتماعي الداخلي، عبر تراكمات متزايدة وصلت ذروتها في تفجُّر الصراع الدموي يوم ١٤ يونيو/ حزيران ٢٠٠٧ ومن ثم بداية مرحلة جديدة من الانقسام السياسي والاجتماعي والقانوني، سيتراكم دور وتأثير الجوانب السلبية الضارة الناجمة عنها، لتطال معظم مكوِّنات المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، وتخلق مزيدا من الانقسامات فيه لن تتوقف عند الانقسام السياسي – الاقتصادي العام الراهن، بل قد تتسع لتصيب بالضرر - إن لم تكن أصابت بالفعل- مكوِّنات الوعي الوطني والمجتمعي الداخلي على مستوى المدينة، والقرية، والمخيم، بما يفاقم مظاهر الخلل والانحراف والفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الضفة والقطاع، ويشق مزيدا من العمق في مجرى الهبوط بالعملية السياسية الجارية، إلى قيعان أشد اظلاماً واستسلاماً مما سبقها، ومن ثم الهبوط بالوحدة الوطنية، وبعملية البناء المجتمعي الديمقراطي الداخلي معًا، الأمر الذي سيزيد ويوسِّع

الفجوة التي تفصل بين حلم التحرر والتغيير الذي يطمح إليه شعبنا ولا يزال، وبين واقعه المنقسم والمحاصر لحساب عوامل التخلف والتبعية والسلفية الجامدة والاستبداد، في موازاة الهبوط السياسي المريع الذي تتعرض له قضيتنا الوطنية راهنًا.

إذن، فالتطور الاجتماعي، في الضفة والقطاع، منذ عام ١٩٩٤ إلى اليوم، لم يكن تطورًا إيجابيًا في محصِّلته أو نتائجه العامة، حيث تعرض لمتغيرات وتحولات ساهمت في انحراف العديد من جوانبه، بصورة كلية أو جزئية، عن سياق التطور الوطني والاجتماعي العام الذي شقته الحركة الوطنية الفلسطينية في التاريخ المعاصر، بحيث قادت هذه المتغيرات إلى تحولات ومظاهر سلبية أدت إلى تفكيك وانقسام البنية السياسية المجتمعية والبنية القيمية والأخلاقية لمجتمعنا الفلسطيني، الذي يعيش في حالة قريبة من اليأس والاستسلام، تعود في قسم كبير منها إلى أسباب وعوامل داخلية، غير قادرة على وقف الصراعات أو لجمها، بل على العكس، يبدو مضطراً أو مكرهًا – في معظمه – على التعاطي مع احد قطبيها («فتح» و«حماس») في الضفة أو القطاع ، دون أي أفق يؤشر – في المدى المنظور – على الخروج من هذا المأزق المسدود سواء على صعيد التحرر الوطني أو على الصعيد الاجتماعي. حيث أصبح مجتمعنا الفلسطيني محكوماً لما يسمى بمظاهر «مؤسسة الفساد والتخلف» بدل مؤسسة النظام العصري الديمقراطي القائم على المشاركة الشعبية والوحدة الوطنية والتعددية السياسية.

بهذا التشخيص والتحليل، نكون قد مهدنا للحديث عن الركيزتين الفرعيتين الأساسيتين المرتبطتين بالأوضاع والتحولات الاجتماعية، ونقصد بهما أولاً: التوزيع السكاني، ثانياً: التركيب الاجتماعي أو الطبقي لمجتمع الضفة والقطاع في هذه المرحلة، آخذين بعين الاعتبار أن الحديث عن تنوع وتداخل مكونات الخارطة الطبقية الفلسطينية هو أمر قابل للمراجعة دوما، في ضوء هذه المتغيرات الداخلية والخارجية التي نعيشها اليوم و في المستقبل .

١. التوزيع السكاني والديمغرافي :

يقول ماركس : «عندما نتفحص بلداً معيناً من زاوية الاقتصاد السياسي، نبدأ بدراسة سكانه، وانقسام هؤلاء السكان إلى طبقات، وتوزعهم في المدن والريف ، فالسكان هم الأساس ومادة العمل الاجتماعي الإنتاجي برمته، مع ذلك، إذا تفحصنا هذه الطريقة عن كثب، فالسكان هم فكرة مجردة إذا أهملنا مثلاً الطبقات التي يتكونون منها، وهذه الطبقات هي بدورها كلمة جوفاء إذا تجاهلنا العناصر التي ترتكز إليها، مثل العمل المأجور والرأسمال ... الخ .

إن المدخل الطبيعي لدراسة أي مجتمع من المجتمعات هو النظر في مرآة « الحالة السكانية » ، «فالبعد السكاني يختص بكل ما يؤثر في قدرة أفراد المجتمع على التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من زاوية البشر أنفسهم من النواحي الكمية والنوعية والتركيب السكاني الذي يشمل التكوين الداخلي أو العلاقات النسبية فيما بينهم من زوايا التقسيم النوعي، والتوزيع العمري، والتوزيع المكاني أو الجغرافي»[(١)] وهي عناصر أو أبعاد تشكل في مجموعها « الدائرة السكانية» التي تتداخل مع بقية الدوائر الاجتماعية وتصب جميعها في بوتقة واحدة هي ذاك المجتمع نفسه، لكن أهمية الحالة السكانية تكمن في أنها أحد أهم المؤشرات التي تكشف بوضوح المشاكل الرئيسية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمعنا.

يقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدد سكان الأراضي الفلسطينية منتصف عام ٢٠١٠[(٢)] بحوالي ٤,٠٥ مليون نسمة (منهم ٢,٠٦ مليون ذكر و١,٩٩ مليون أنثى)، يتوزعوا بمقدار ٢,٥١ مليون نسمة في الضفة الغربية(منهم

(1)التقرير الاجتماعي العربي مصدر سبق ذكره .

(2)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير صحفي للقائم بأعمال الجهاز المركزي بمناسبة اليوم العالمي للسكان، الذي يصادف ١١/ ٧/ ٢٠١٠ .

١,٢٧ مليون ذكر و١,٢٤ مليون أنثى)، و ١,٥٤ مليون نسمة في قطاع غزة (منهم ٧٧٩ ألف ذكر ، و ٧٥٦ ألف أنثى) [١].

كما أظهرت البيانات أن المجتمع الفلسطيني المقيم في قطاع غزة فتياً ، بشكل أكبر مما هو عليه في الضفة الغربية، فقد قدرت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (٠-١٤ سنة) ، منتصف العام ٢٠١٠ بحوالي ٤١,٣٪ من مجمل السكان في الأراضي الفلسطينية، بواقع ٣٩,٤٪ في الضفة الغربية و٤٤,٤٪ في قطاع غزة[٢].

أما بالنسبة لتوزيع السكان ، بين الحضر والريف والمخيمات ، منتصف ٢٠١٠، فيتوزعون بنسبة ٧٣,٧٪ في المناطق الحضرية (حوالي ٢,٩٨٥ مليون)، وبنسبة ١٦,١٪ في الريف (حوالي ٦٥٢ ألف) ، في حين بلغت نسبة سكان المخيمات ٢٠٪ (حوالي ٨١٠ ألف نسمة داخل المخيمات) [٣].

نشير في هذا الجانب إلى أن الكثافة السكانية مرتفعة في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، إذ بلغت الكثافة السكانية المقدرة لعام ٢٠٠٩ نحو ٦٧٢ فرد/ كم٢ في الأراضي الفلسطينية، بواقع ٤٤٤ فرد/ كم٢ في الضفة الغربية مقابل ٢٠٦،٤ فرد/ كم٢ في قطاع غزة حسب نشرة الجهاز المركزي للإحصاء المشار إليها .

---

(1)عدد اللاجئين في الضفة عام ٢٠٠٩ (٧٧١٨٧٨نسمة) بنسبة ٣٢٪ من مجموع سكان الضفة ، أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد اللاجئين (١٠٨٤٨٠٩نسمة) بنسبة ٧٢,٣٪ من مجموع سكان القطاع، وبالتالي فإن نسبة اللاجئين إلى مجموع سكان الضفة والقطاع هي ٤٧,٦٪.

(2)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مصدر سبق ذكره** .

(3)اضطررنا لتقدير السكان في الحضر والريف والبادية وفق النسب أعلاه ، بسبب اعتقادنا بخطأ النسب التي أوردها الجهاز المركزي للإحصاء في ورقته الصادرة بتاريخ ٩/ ٧/ ٢٠٠٩ والتي أشار فيها إلى أن نسبة السكان في المخيمات هي ٩,٣٪ أي حوالي (١٥٢) ألف نسمة علماً بأن سكان المخيمات في قطاع غزة يزيد عددهم عن (٤٥٠) ألف لاجئ .

أما بالنسبة لحجم الأسر الفلسطينية، فقد قدر الجهاز المركزي للإحصاء متوسط حجم الأسرة منتصف العام ٢٠١٠ في الأراضي الفلسطينية، بـ ٦٩٤٦٥٢ أسرة، منها ٤٥٧٣٥٧ أسرة في الضفة الغربية و٢٣٧٢٩٥ أسرة في قطاع غزة. وتشير البيانات إلى إنخفاض متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية من ٦,٤ فرداً عام ١٩٩٧ إلى ٥,٨ فرداً عام ٢٠٠٩. وفي الضفة الغربية انخفض حجم الأسرة من ٦,١ فرداً إلى ٥,٦ فرداً خلال نفس الفترة نفسها، فيما انخفض متوسط حجم الأسرة في قطاع غزة من ٦,٩ فرداً عام ١٩٩٧ إلى ٦,٣ فرداً عام ٢٠٠٩.

أما بالنسبة لمجموع الشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية، فقد بلغ في نهاية عام ٢٠٠٩ (٥,٢٣٨,٦٨٥ نسمة)، بنسبة ٤٨,٢٪ من مجموع الشعب الفلسطيني في الوطن وأقطار اللجوء البالغ (١٠٨٧٣٠٢٠ نسمة) حسب الجدول التالي:

جدول رقم (٢-١)

توزيع السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع حسب مكان تواجدهم (نهاية ٢٠٠٩)

الدولة	عدد الفلسطينيين	النسبة
الضفة الغربية	2480858	٪٢٢,٨
قطاع غزة	1510968	٪١٣,٩
الأراضي المحتلة ١٩٤٨ (إسرائيل)	1246859	٪١١,٥
الأردن	3240473	٪٢٩,٨
باقي الدول العربية	1776301	٪١٦,٣
الدول الأجنبية	617561	٪٥,٧
الإجمالي	10873020	٪١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩، الفلسطينيون نهاية عام ٢٠٠٩، ص٢٥.

وتشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد الفلسطينيين في حدود فلسطين التاريخية بلغ حوالي ٥,٢ مليون نسمة نهاية عام ٢٠٠٩، فيما تقدر دائرة الإحصاء الإسرائيلية عدد اليهود بـ ٥,٦ مليون نسمة، وسيتساوى عدد الفلسطينيين والإسرائيليين مع نهاية عام ٢٠١٥ عند حوالي ٦,٢ مليون نسمة لكل منهما وذلك إذا بقيت معدلات النمو السائدة حاليًا. كذلك سيُصبح نسبة السكان اليهود حوالي ٤٨,٨٪ فقط من إجمالي سكان فلسطين التاريخية عام ٢٠٢٠ بمقدار ٦,٨ مليون نسمة مقابل ٥١,٢٪ نسبة السكان الفلسطينيين بمقدار ٧,١ مليون فلسطيني[1].

التوزيع السكاني كما في نهاية ٢٠٠٩ :

يبلغ تعداد السكان في الأراضي الفلسطينية حوالي ٣٩٩١٨٢٦ نسمة يتوزعوا كما يلي[2]:

- مجموع سكان الضفة ٢٤٨٠٨٥٨ (يبلغ عدد اللاجئين ٧٤٩٢١٩ نسمة أي بنسبة ٣٠,٢٪ من سكان الضفة) .

- مجموع سكان القطاع ١٥١٠٩٦٨ (يبلغ عدد اللاجئين ١٠٤٥٥٩٠ نسمة أي بنسبة ٦٩,٢٪ من سكان قطاع غزة).

- الإجمالي ٣٩٩١٨٢٦ (يبلغ عدد اللاجئين في الأراضي الفلسطينية ١٧٩٤٨٠٩ نسمة أي بنسبة ٤٥٪ من إجمالي عدد السكان)

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، الفلسطينيون نهاية عام ٢٠٠٩، رام الله، ٢٠٠٩، ص٢٥.
(2) المصدر نفسه .

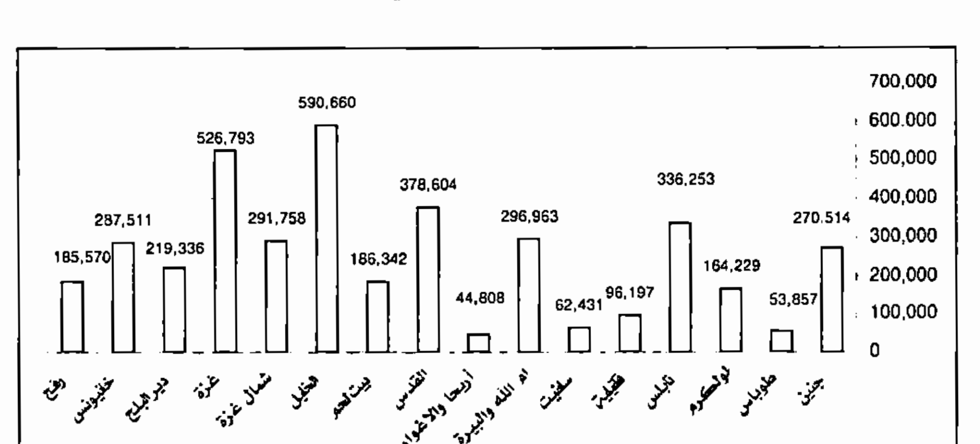
جدول(٢-٢)

يوضح عدد السكان المقدر (نهاية ٢٠٠٩)

المحافظة/ المنطقة	عدد السكان	النسبة
الأراضي الفلسطينية	3991826	100٪
الضفة الغربية	2480858	62.1٪
جنين	270514	6.8٪
طوباس	53857	1.3٪
طولكرم	164229	4.1٪
قلقيلية	336253	8.4٪
سلفيت	96197	2.4٪
نابلس	62431	1.6٪
رام الله والبيرة	296963	7.4٪
القدس	44808	1.1٪
أريحا	378604	9.5٪
بيت لحم	186342	4.7٪
الخليل	590660	14.8٪
قطاع غزة	1510968	37.9٪
شمال غزة	291758	7.3٪
غزة	526793	13.2٪
دير البلح	219336	5.5٪
خانيونس	287511	7.2٪
رفح	185570	4.7٪

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون نهاية ، رام الله- فلسطين، ٢٠٠٩،ص٣٧.

شكل (٢-١) : عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية نهاية ٢٠٠٩



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ، الفلسطينيون نهاية ٢٠٠٩، رام الله- فلسطين، ٢٠٠٩، ص٣٧.

٢. التركيب الاجتماعي (الطبقي) :

٢-١ البورجوازية الكبيرة:

إنها الطبقة التي تحتل أهم المواقع في البنى الاقتصادية والاجتماعية ، لكونها تمتلك وسائل الإنتاج ومصادر الثروة وتسيطر عليها، وتنعم بالنفوذ في السلطة السياسية وبالجاه والمكانة في الحياة الاجتماعية، وتمارس الاستغلال والتسلط والقهر في علاقاتها بالطبقات أو الشرائح الأدنى منها وخاصة الفقراء والكادحين في الريف والمدن والمخيمات ، على حد سواء.

إن أهم ما تتسم به هذه العلاقات كونها قائمة على الاستزلام والخلل في نظام تبادل الخدمات، ولذلك توصف بأنها «علاقة تابع -متبوع». وتتكون هذه الطبقة من شرائح عدة شملت كبار الرأسماليين من التجار والصناعيين والرأسمالية العقارية والمصرفية، وشرائح صغيرة من ملاك الأراضي، إلى جانب شريحة الأثرياء

الجدد من أعضاء الجهاز البيروقراطي المتنفذ في السلطة في الوقت الحاضر.

ومن الجدير بالذكر، أن هذه «الطبقة» العليا أو «البورجوازية» الكبيرة في الضفة والقطاع، التي تتوزع إلى عدة شرائح أو عناوين (كومبرادورية / زراعية / عقارية / صناعية / مصرفية ومالية)، لا ينطبق عليها لفظ أو مفهوم البرجوازية الكبيرة كما هو الحال في البلاد الرأسمالية، وهي أيضاً ليست بحجم أن تكون «بورجوازيات متعددة» ، بل جلّ ما هنالك فئات وشرائح من البرجوازية قسمٌ كبير منها له ضلع في أكثر من نشاط ومصدر ارتزاق، كالذين يجمعون حصة في السلطة إلى نشاط تجاري وآخر مالي أو صناعي... الخ، وبالتالي - كما يقول جلبير الأشقر- «لابد من إدراك ضعف تمايز الفئات داخل تلك البرجوازية، وهي على العموم (برجوازية رثّة) وفق المفهوم الذي صاغه اندريه غوندر فرنك في دراسته لأميركا اللاتينية، و(البرجوازية الرثّة) هي البرجوازية التي لا تجذُّر لها في مصلحة تنموية بل هي راكضة وراء الربح السهل والسريع وتبيع نفسها، ومعها بلادها، للتسلط الكولونيالي مثلما تكون (البروليتاريا الرثة) مستعدة لبيع نفسها لمن يدفع. والحال أن برجوازية أوسلو في الضفة والقطاع هي على العموم، وعلى اختلاف مشاربها، أرَث برجوازية يمكن تصوّرها».

آخذين بعين الاعتبار، أن تطور ونشأة الفئات الرأسمالية والبورجوازية في إطار التطورات والتحولات الاجتماعية لواقعنا الفلسطيني، يعطي لهذه الفئات سمات وخصائص تكوينية تميِّزها نوعياً، من حيث الولادة والنشأة والدور عن مثيلاتها سواء في البلدان العربية أو بلدان العالم الثالث وأوروبا، إذ لعب تزاوج رأس المال الأجنبي (الإسرائيلي) مع رأس المال المحلي أدواراً مهمة في تسهيل عملية توسع ونمو معظم الشرائح العليا المحلية بأنواعها من جهة، وساهم بالطبع في ترسيخ جذور التبعية وما تعنيه من مصالح اقتصادية تعكس وتفسر طبيعة الهبوط السياسي

للقيادة المتنفذة في بلادنا من جهة أخرى.

وهكذا نتفهم كيف تهيأت الظروف الموضوعية لنشأة الجناح الأخطر من أجنحة الرأسمالية الفلسطينية، المعروف بـ «البورجوازية الكومبرادورية » (بالتحالف الوثيق مع بيروقراطية السلطة)، ومن شدة ما تحمله هذه الطبقة من أدوار خطيرة (سياسية اقتصادية) في فلسطين والبلدان العربية، تذهب بعض التحليلات إلى حد القول بظهور ما يسمى « بالدولة الكومبرادورية » في النظام العربي الراهن، نتيجة التداخل العضوي الوثيق بين جهاز الدولة، وبين البورجوازية الكومبرادورية، رغم التفاوت بين هذا البلد أو ذاك، ويطلق عليها في بعض هذه البلدان « البورجوازية السمسارية » أو « بورجوازية الصفقات » كما يقول د. محمود عبد الفضيل(١)، أو الكومبرادورية من النوع الرخيص التي يمكن أن نسميها «كومبرادورية بازار» كما يقول د.سمير أمين .

من ناحية ثانية، فإن الصفة المميزة لجميع شرائح « البورجوازية الكبرى » أو الشرائح الرأسمالية الكبرى - وهو الأكثر دقة – المسماة عموماً بالرأسمالية الطفيلية، هي عدم اشتغالها بالإنتاج المادي بصيغة مباشرة، ونظراً لارتباط نشاطها و دورة أموالها بمجال التداول وليس الإنتاج (بالمعنى الرأسمالي المستقل و الواسع) يكون من الأدق الحديث عن شرائح للرأسمالية وليست للبورجوازية.

فمع توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة ١٩٩٤، تغيرت ملامح البنية الطبقية والسياسية في المجتمع الفلسطيني، إلى أوضاع نقيضة، أدت إلى تراجع مفهوم وتأثير المجتمع السياسي بثوابته وأهدافه الوطنية التي جسدتها الانتفاضة الأولى ١٩٧٨- ٩٢ لحساب شروط «اتفاق أوسلو» من ناحية، ولحساب مصالح ودور الشرائح الطبقية الجديدة في سلطة الحكم الذاتي من ناحية أخرى، حيث بدأت في الظهور

(١)د.محمود عبد الفضيل ، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط١، ١٩٨٨، ص١٤٣.

متغيرات في البنية الطبقة الرأسمالية في المجتمع الفلسطيني، ترافقت مع سلوكيات وأفكار سياسية مغايرة أو نقيضة للسلوكيات والأفكار الوطنية التي سدت المجتمع الفلسطيني قبل أوسلو، وقد لعبت مصالح هذه الطبقة الهادفة إلى تكريس الثروات وجني الأرباح بطرق مشروعة وغير مشروعة، بالتحالف مع بيروقراطية السلطة أو رأس المال الإسرائيلي، دروا مهمًا في تشكل ملامح هذه الطبقة باتجاه السمة الطفيلية، وهي سمة غير مستغربة بالنسبة للمساحة الأكبر من مكونات الرأسمالية الفلسطينية، ونقصد بذلك الكومبرادور أو السماسرة والوسطاء، الذين يركزون اهتمامهم على الخدمات الفندقية والمطاعم والملاهي والسلع الاستهلاكية وقروض التقسيط والإسكان والعمولات والربح السريع بعيداً عن العمليات الإنتاجية والتنموية.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية التفرقة المنهجية – كما يقول د. محمود عبد الفضيل بحق– بين ما يمكن تسميته « بورجوازية الأعمال التقليدية[1]» التي تستند مقومات نشأتها ونموها إلى النشاطات التقليدية الخاصة، التجارية والعقارية، المالية، الصناعية، وبين ما يمكن تسميته « بالبورجوازية الجديدة » ذات الطبيعة البيروقراطية التكنوقراطية (العسكرية أو المدنية) التي تستند عملية نشأتها وتطورها إلى الامتيازات التي تمنحها السلطة أو الدولة الناشئة، وهذا هو ما يفسر حديثنا أو تحليلنا من أن السلطة الفلسطينية بصورتها الراهنة- كما هي حال أنظمة البلدان العربية والعالم الثالث عمومًا- هي جسر للثروة، لمجموعات غير قليلة من الشرائح العليا المتنفذة من الأجهزة البيروقراطية العسكرية و المدنية .

ولذلك يصح أن يقال عن النظام السياسي الفلسطيني ، مع تفككه وانقسامه الراهن، (عبر حكومتي «فتح» و«حماس») بأنه «نظام» السلطة أو «دولة» السلطة أو الأجهزة (سلطة أو حكومة شكلية لحساب الحركة السياسية المهيمنة وأجهزتها الأمنية والمدنية

(١)المصدر السابق – ص ١٤٩.

العليا والوسيطة والقاعدية) و ليست سلطة ذات سيادة، أو حكومة كما هي الأعراف الدستورية الديمقراطية، خاصة بعد أن أودى الانقسام (يونيو/ حزيران ٢٠٠٧) إلى تدمير التجربة الديمقراطية، وفشل كل الأطراف (حتى يونيو/ حزيران ٢٠١٠) عن التوصل إلى صيغة توحيد جامعة جديدة، حيث يبدو تمترس كل قطب منها حول رؤيته وحساباته في السلطة طاغياً، بحيث أدى هذا التمترس إلى إغلاق الطريق في وجه الرؤية الوطنية الشاملة الملتزمة بقواعد الديمقراطية والتعددية.

في مثل هذه الأحوال، تستشري بالطبع كل أطماع « أصحاب السلطة »، عبر تحالفهم – العلني والمستتر – مع كل الشرائح الرأسمالية العليا الأخرى من مالية وعقارية وزراعية ومصرفية وتجارية وكبار الملاك... الخ، تحت مظلة البرنامج السياسي لحكومة رام الله أو حكومة غزة، ومن خلال استمرار الحوار والصراع السياسي بينهما دون أي نتيجة طالما ظل التناقض السياسي بينهما قائماً، عبر تمترس قيادة م.ت.ف وفتح وراء مطالبها في الالتزام بالاتفاقات المعقودة مع دولة العدو الإسرائيلي ورفضها القبول بنصوص وثيقة الوفاق الوطني كمخرج لهذا التناقض من ناحية أو بسبب عدم التوصل إلى تسوية سياسية (وفق الشروط الإسرائيلية الأمريكية بالطبع) من ناحية ثانية.

وفي هذا الجانب نشير إلى أن الانقسام الفلسطيني شكل ذريعة أو فرصة مواتية أدت إلى تمكين العدو الإسرائيلي من تنفيذ مخططاته في الضفة الغربية، الأمر الذي جعل الحديث عن الدولة المستقلة نوعاً من الوهم، ليس بسبب الموقف الإسرائيلي الرافض لأية «تسوية إيجابية» أو «عادلة» أو «جادة» مع الفلسطينيين فحسب، بل أيضاً بسبب عوامل وتراكمات الضعف والتراجع السياسي والبنيوي في حركة فتح وأجهزة السلطة التي باتت خاضعة إلى حد كبير للسياسات الأمريكية – الإسرائيلية، وبالتالي فإن هذه الأوضاع أو العوامل الداخلية والخارجية المحكومة

بمنهجية أو منطق الهبوط والتراجع السياسي، لا توفر المناخ الملائم لحركة حماس لكي تتقدم بالمزيد من التنازلات السياسية، حيث أنها – كما يبدو- تعتبر أن قبولها بإقامة دولة مستقلة على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ (كحل مرحلي) هو تنازل جوهري لم تحصل في مقابله – من الولايات المتحدة وإسرائيل خصوصاً- على أي رد فعل أو موقف «إيجابي» يضمن الاعتراف بها كقوة سياسية مشروعة في النظام السياسي للسلطة الفلسطينية، وهذا ما يفسر عدم استجابة حماس للأفكار المصرية والعربية والدولية المطروحة في إطار الحوار الفلسطيني، حيث تعاملت مع كل هذه الأفكار بأسلوب جمع بين الرفض والقبول بحذر إيجابي يأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على استمرار تماسكها التنظيمي والسياسي من ناحية ويسعى إلى تحقيق مزيد من الخطوات المؤدية إلى توسيع علاقاتها الدولية والعربية الرسمية من ناحية أخرى، تضمن تحقيق مكاسب سياسية لحركة حماس، كمبرر لها في تقديم المزيد من التنازلات أو المخارج التوفيقية التي يبدو انها تمثل الخيار الوحيد أمامها طالما بقيت حريصة على الاستمرار في السلطة أو الحكم في غزة أو غيرها، وإلا فليس أمامها في حال استمرار رفضها سوى أن تترك السلطة وتذهب إلى صفوف المعارضة من جديد.

بالطبع تظل الإشكالية الكبرى بالنسبة لقبول حماس للمحددات السياسية لنظام سلطة الحكم الذاتي و م.ت.ف معاً قائمة ما لم يتم التوصل إلى آليات واضحة ومحددة – ضمن صيغ محاصصة سياسية تستجيب للحد الأدنى على الأقل لشروط المقرر الخارجي من ناحية، وتضمن إعادة بناء م.ت.ف والنظام السياسي أو الحكومة وقضايا الأمن والانتخابات .... إلخ من ناحية أخرى، بما يتيح استمرارية الدور المميز لحركة حماس إذا ما قررت تقديم التنازلات المطلوبة، وصولاً إلى نوع من التقاطع الواسع بينهما، بما يعزز من إمكانية تقريب المسافات بين حماس وم.ت.ف. وفتح ورئاسة السلطة لحساب برنامج الأخيرة وسياساتها واتفاقاتها،

وعندئذ فقط يمكن الحديث عن إمكانية «نجاح» الحوار بين الفريقين ومن ثم تجاوز حالة الانقسام على قاعدة التوافق بينهما على مساحة معينة من الصيغ والشروط السياسية (الإسرائيلية والأمريكية والعربية الرسمية)، دون أن يعني ذلك انسجاماً أو توافقاً كلياً بينهما، حيث ستبقى العلاقة بين فتح وحماس محكومة بعوامل التربص والتوتر والصراع انطلاقاً من أن حركة حماس تحمل مشروعاً سياسياً بهوية إسلامية ليس من السهل أن تصبح جزءاً من النظام السياسي للسلطة رغم اعترافه بها، ورغم مشاركتها في الانتخابات ومن ثم وصولها للسلطة عبر آليات هذا النظام، ذلك أن حركة حماس تظل محكومة برؤيتها الإستراتيجية التي تتطلع إلى تحقيق مشهد الإسلام السياسي ليس في فلسطين وحسب بل في البلدان العربية الأخرى أيضًا ضمن إستراتيجية الحركة الأم أو الإخوان المسلمين، وهي إستراتيجية مرهونة في تحققها بطبيعة الدور السياسي للإخوان المسلمين تجاه تطوير العلاقة الايجابية مع الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الرأسمالي العالمي باسم الاعتدال السياسي أو غير ذلك من المفاهيم والأسس التي تضمن المصالح المشتركة، على أرضية النظام الاقتصادي الرأسمالي والسوق الحر من ناحية وخصوصية كل منهما من ناحية أخرى.

في هذا الجانب، نشير إلى أن الرأسمالية بكل شرائحها هي محل منافسة بين حكومتي رام الله وحماس، حيث تسعى كل منهما إلى استشارة المتنفذين فيها من كبار الرأسماليين في الضفة والقطاع، وإرضائهم عبر تأكيد حرص كل من الحكومتين على مصالحهما، وهو أمر غير مستغرب انطلاقاً من التزام الحكومتين بقواعد وأسس النظام الرأسمالي والسوق الحر، رغم اختلاف الدوافع السياسية، وعند هذه النقطة يمكن تفسير صراعهما على السلطة والمصالح دون إيلاء الأهمية المطلوبة في معالجة الظواهر الاجتماعية الداخلية المتفاقمة، التي تتجسد في اتساع الفجوة -بصورة غير مسبوقة- بين ٥٪ من الشرائح الاجتماعية الرأسمالية العليا، وبين ٩٥٪ من الشرائح

الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة في بلادنا، بسبب الحصار والانقسام، بل واستمرار ذلك الصراع بينهما عبر تغذية داخلية وخارجية، حيث نلاحظ تغير شكل وترتيب أنساق القيم المجتمعية، بحيث باتت قيم الثروة والثراء والأنانية والوصولية وثقافة الاستهلاك تحتل قمة هرم القيم، في حين تأتي قيم الحق والخير والتكافل والدافعية الوطنية في أسفل سلَّم القيم، وهي أوضاع تكرست بسبب عوامل متعددة من اهمها التراجع الحاد لدور قوى المعارضة الوطنية الديمقراطية عموماً واليسارية خصوصاً .

إننا إذن، أمام حركة متسارعة من تراكم رأس المال الطفيلي القائم على الربح السريع والعمولات والصفقات –الداخلية والخارجية– البعيدة ، إلى حد كبير، عن إطار التطور الاقتصادي الطبيعي بعدا شاسعا .

إن ما نود أن نؤكده في هذه الدراسة، أن التشابك والتداخل العضوي في المصالح بين كافة الشرائح العليا، الكومبرادورية التجارية والصناعية والزراعية والعقارية والمصرفية... الخ، هو تداخل في المصالح الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الضفة والقطاع ذات المنطلق والمصالح الجوهرية المشتركة ،التي يمكن أن تسهم بدورها في تقريب المسافات بين القطبين المتصارعين، سواء عبر أصحاب رؤوس الأموال وطموحاتهم السياسية الجديدة أو عبر ما يسمى بالمستقلين الجدد من أبناء الشرائح «البرجوازية» العليا بكل أنواعها، الطامحين إلى دور سياسي توفيقي أو «معتدل» بصورة وصولية في ظروف وفرت لهم هذه الإمكانية رغم أن أيًا منهم لا يملك أي تجربة أو لحظة تاريخية في صفوف الحركة الوطنية، مع ملاحظة الدور الذي يحاول أن يلعبه عدد غير قليل ممن تخلوا عن أحزابهم – اليسارية خصوصاً– لحساب البرنامج السياسي الهابط للسلطة في مقابل تأمين منافعهم الذاتية الضيقة.

إذن نحن في مواجهة خارطة سياسية جديدة، محكومة في مساحة كبيرة منها، بالمصالح الفئوية، إلى جانب الصراع والمنافسة غير المبدئية بين القطبين، وهي كلها

عوامل ستسهم في المدى المنظور في توسيع الفجوة على الصعيد الاجتماعي بين المصالح الطبقية للشرائح العليا – في الحكومتين- ، وبين الشرائح الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة، كما أن تكريس الانقسام والفشل المتوالي حوار في التوصل إلى الحد الأدنى من الوفاق الوطني، مع بقاء الحصار ومظاهر الدمار والخراب الناجمة عن العدوان الصهيوني في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩ ، إلى جانب تفتيت الضفة الغربية عبر الجدار والمستوطنات والحواجز والاعتقالات، واستمرار التفاوض العبثي ومضامينه السياسية الهابطة، كل ذلك أدى إلى تراجع القاعدة الجماهيرية لكل من حركتي فتح وحماس بنسب متفاوتة، بحيث لم تعد هذه القاعدة قائمة على أساس الاقتناع والالتزام الفعلي والموضوعي بالشعارات او البرامج المطروحة من الفريقين (رغم التباين بينهما) بسبب مظاهر القلق والإحباط واليأس التي تزايدت تراكماتها منذ ما بعد الإنقسام، حيث أن هذه القاعدة الجماهيرية باتت –في الظروف الراهنة- محكومة إلى حد كبير للاحتياجات والمتطلبات الحياتية وسبل العيش المرتبطة بكلا الحكومتين في رام الله وغزة، ما يعني تراجع الولاء للوطن والنضال الوطني التحرري، ومن ثم تراجع الأفكار والأهداف الوطنية التوحيدية في الذهنية الشعبية في أوساط فقراء شعبنا لحساب لقمة العيش، في حين تراجعت هذه الأفكار والأهداف الوطنية في أوساط الطبقات «البرجوازية» والشرائح البيروقراطية العليا لحساب الهبوط بتلك الأهداف وفق متطلبات وشروط التحالف الإمبريالي الصهيوني والنظام العربي بما يضمن مصالح تلك الطبقة والشرائح الطبقية الأنانية، على حساب مصالح فقراء شعبهم، عبر المزيد من مظاهر الجشع والاستغلال والاحتكارات البشعة .

وفي هذا السياق فإن من المعروف أن حكومة رام الله تمثل رب عمل لما يقرب من ١٦٠ ألف موظف/ أسرة في الضفة والقطاع والخارج ، في حين أن حركة حماس

وحكومتها تمثل رب عمل لما يقرب من ٣٠ ألف موظف/ أسرة في قطاع غزة[1]، إلى جانب تقديم الدعم والإغاثة إلى أسر الشهداء والأسر الفقيرة، ورغم ذلك فقد أدت العوامل المشار إليها إلى مزيد من إفقار القطاعات الشعبية للأسر الفلسطينية، التي لا تتقاضى أية رواتب من الحكومتين، علاوة على نسبة البطالة المتزايدة خاصة في قطاع غزة، علماً بأن مجموع الأسر الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية ٦٥٢،٦٩٤ أسرة، منها ٣٥٧،٤٥٧ أسرة في الضفة الغربية و٢٩٥،٢٣٧ أسرة في قطاع غزة أي أن ٥٠٤٦٥٢ أسرة في الأراضي الفلسطينية لا يتقاضون أية أجور أو رواتب من الحكومتين (ما يعادل ٩٣ , ٢ مليون نسمة) ، كما أن أكثر من ٨٠٪ من هذه الأسر تعاني من الفقر والفقر المدقع، والغلاء تحت وطأة استمرار الدمار الاقتصادي والتراجع الحاد للقطاعات والأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، دون أي

(1) رغم أن مجموع الموظفين الذين يتقاضون راتباً شهرياً من حكومتي فتح وحماس الذي يبلغ (١٧٣) ألف موظف يعيلون ما لا يقل عن ١ , ١ مليون نسمة (منهم ٥١٪ فوق سن ١٨ سنة)، ما يعادل (٥٦١) ألف نسمة ، فإن ذلك لا يعني ضمان ولاءهم الكامل في ظل الظروف الراهنة لحكومة رام الله أو حكومة حماس ، إلى جانب حوالي ٤ , ١ مليون نسمة فوق سن ١٨ ، ممن لا يتقاضون راتباً من الحكومتين، ويتعرض أكثر من ٨٠٪ منهم للعديد من مظاهر المعاناة والحرمان علاوة على تزايد انتشار القلق والإحباط واليأس في صفوف أغلبية هذه الشريحة، الأمر الذي يشير إلى تشتت ولاءهم – بنسب ليست قليلة– بعيداً عن حركتي فتح وحماس، حيث ستتوزع أصواتهم فيما لو جرت الانتخابات التشريعية أو غيرها ، لحساب ما يسمى بـ « التيار الثالث» أو تيار البورجوازية البيروقراطية في السلطة ، إلى جانب تيار البرجوازية الكومبرادورية التي بدأت في تأسيس أحزابها مستغلة تراجع كل من فتح وحماس من ناحية وغياب فاعلية وانتشار الأحزاب والقوى اليسارية من ناحية ثانية، نستنتج من كل ذلك إن كل من حركتي فتح وحماس لن تحصلا على نفس الأصوات التي حصلتا عليها في انتخابات يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٦ حيث شكلت تلك الانتخابات آنذاك ذروة ما يمكن أن تحصل عليه كل منهما خاصة حركة حماس، لكن الإشكالية الكبرى أن أصوات الناخبين ستتجه وفق طبيعة الظرف الراهن إلى البدائل البيروقراطية والأمنية والكومبرادوية في إطار سياسة الهبوط بالأهداف الوطنية باسم « التيار الثالث » أو «المنتدى الديمقراطي»، أو غير ذلك من الأسماء ، طالما ظلت قوى اليسار على حالها الراهن من الضعف والتراجع.

إمكانية لإعادة الإعمار أو التشغيل بسبب استمرار الحصار الذي فاقم من المعاناة، وبالتالي زاد في مساحة الفجوة بين الجمهور، وكل من الحكومتين، التي يبدو أن حرص كل منهما على حماية وتثبيت سلطتها أكبر بما لا يقاس من حرصها على إيجاد الحلول لمعاناة هذه الجماهير، واكتفت كل منهما بإعداد خطة اقتصادية للإعمار وإعادة البناء، تنتظر فك الحصار وتقديم الدعم الخارجي وهذا بدوره مرهون بعوامل كثيرة، خارجية وداخلية، من أهمها استعادة وحدة الصف الفلسطيني عبر إنهاء هذا الانقسام الكارثي انطلاقاً من الالتزام بجوهر الوحدة الوطنية المستند إلى الحق في مقاومة الاحتلال ورفض كافة مشاريع الاستسلام المطروحة، إلى جانب استناده إلى وحدة المؤسسات السياسية والتمثيلية الجامعة في النظام السياسي الفلسطيني وفق قواعد الديمقراطية والتعددية السياسية.

إننا ندرك رغم كل تعقيدات الظروف الراهنة، أن هذا الوضع، هو وضع مؤقت، مع كل ما يبدو عليه من مظاهر القوة والاستبداد والتفرد، وذلك لقناعتنا بأن حكومتي رام الله وغزة، عبر ممارستهما، تبتعدان بصورة تدرجية وعميقة عن الجماهير، التي باتت تشعر بانفصامها وعزلتها عنهما، ولكن هذه الحالة المؤقتة، لن تصل إلى نهايتها دون تفعيل، وتوسيع، وتعميق دور القوى اليسارية بالمعنى الذاتي ليتوافق ويتفاعل ويستجيب للشروط الموضوعية التي باتت «تستجدي» قوى وأحزاب اليسار أن تتحرك للتفاعل معها، وفي هذا السياق أيضاً، فإن قطاعات مهمة من الشرائح الاجتماعية الفقيرة باتت تنتظر وترقب بشوق قوى اليسار لتقوم بدورها ألاستنهاضي على طريق التغيير الديمقراطي المطلوب.

المسألة الأخيرة في هذا العنوان، تتعلق بما يسمى بالحراك الاجتماعي الشاذ أو بالمتغيرات والتطورات الاجتماعية المتسارعة في مجتمعنا راهنا، ودورها في توفير «الفرص» لشرائح بيروقراطية عليا، في الإثراء السريع، وهي متغيرات ذات سمات

خاصة تشكلت ونمت في ظروف التخلف الاجتماعي وما يرافقه من ضعف تطور السوق الداخلية والعلاقات السلعية والنقدية، التي ظلت مرهونة –بهذه الدرجة أو تلك– للنفوذ السياسي/ الاجتماعي/ الاقتصادي بدور رموز الكومبرادور والعائلات التقليدية من كبار الملاك والعشائر وتحالفها مع السلطة البيروقراطية الحاكمة، سواء خلال الحقبة الماضية من الاحتلال، أو في مرحلة السلطة، مما خلق هذه الطبيعة المشوهة للاقتصاد من جهة، وللعلاقات الاجتماعية من جهة أخرى، والأهم من ذلك، أن هذه الحالة، خاصة في قطاع غزة، بعد الانقسام، أنتجت صوراً مشوهة أيضًا «للبرجوازي» في بلادنا، بحيث يصعب رسم الحدود بينه وبين بقية الفئات الاجتماعية ذات الدخل العالي الناتج عن التهريب عبر أنفاق رفح أو الاحتكار والسوق السوداء أو أي شكل من أشكال الدخل الطفيلي أو الثراء السريع، فكل هؤلاء يصبحون مكونات لصورة أو لوحة واحدة في إطار محدد خاصة مع توفر إمكانية «قبولهم» في المجتمع بحكم عوامل المصلحة والتخلف التي تبرر هذا الثراء غير المشروع باسم «النجاح والشطارة» أو في «مواجهة الحصار» وهو في كل الأحوال تبرير ظاهري لا يعبر عن حقيقة وعي الجماهير برموز ذلك الثراء ومصادره وأدواته، لان مواجهة الحصار والعمل على تأمين مستلزمات الحياة الضرورية للمواطنين، يتناقض مع هذا الانفتاح غير المنضبط في التهريب عبر الأنفاق من ناحية كما يتناقض بصورة صارمة مع أشكال الاستغلال التي يمارسها تجار السوق السوداء من ناحية أخرى.

وبالتالي فإن هذا «البرجوازي» الجديد أو الطارئ (الطفيلي والمشوَّه) يتوافق بسرعة مع الطبيعة الرجعية للبورجوازية التابعة التي لا تؤمن بالديمقراطية أو التقدم، ومن هنا تفسير موقفها التحالفي الموحد للنظام الاستبدادي الفردي في كلا الحكومتين، الآن أو أي نظام أو مجموعة قيادية أخرى قد تفرض على شعبنا في

مرحلة قادمة، كإطار ينسجم مع تشوّه وتبعية علاقاتهم الطبقية وتخلفها، بمثل ما يحمي ويعبِّر عن مصالحهم .

في كل الأحوال، فإن استمرار البحث والمتابعة لمكونات واقعنا الاجتماعي، مسألة في غاية الأهمية ارتباطًا بدواعي التغيير المستقبلي المنشود، ذلك إننا وإن كنا نلتزم في تحليلنا بالماركسية ومنهجيتها، ونتفق معها، في تحليلها لمؤشرات الانتماء الطبقي، إلا أننا –وبمنهج الماركسية أيضًا- يجب أن نتعاطى مع واقعنا، برؤية وتحليل موضوعيين يعكس تفاصيل هذا الواقع وإلا وقعنا في خطأ التطبيق الآلي أو نقل التجربة بصورة ميكانيكية ضارة ومعوِّقه.

٢-٢ الشرائح الاجتماعية المتوسطة أو طبقة البرجوازية الصغيرة :

أولا: حول مصطلح ومفهوم الطبقة البرجوازية الصغيرة:

بداية نشير إلى أن استخدامنا لمصطلح «طبقة» سواء في الحديث عن العمال أو البرجوازية بأنواعها، هو استخدام مجازي، حيث لا وجود لطبقات محددة بالمعنى الوجودي الذاتي في بلادنا، الذي يعبِّر عن مصالح ورؤى ومواقف أيديولوجية محددة، بحيث ينطبق عليها تعبير ماركس بأنها طبقة في ذاتها لا طبقة لذاتها، فطالما تعيش آلاف العائلات عند خط الفقر أو دونه في ظروف اقتصادية واجتماعية تسودها كل أشكال المعاناة والحرمان، وطالما بقي التخلف أو النمط القديم مسيطرًا، ولا تتوفر لهم الأطر السياسية والنقابية، المعبرة عن حقوقهم، كما تتوفر مقوِّمات التجانس الفكري والسياسي أو الوعي المشترك بالظلم الواقع عليهم، فهم لا يشكلون طبقة بأي حال من الأحوال، فالطبقات الاجتماعية هي مجموعات من العاملين الاجتماعيين الذين يحددهم بشكل رئيسي كانعكاس وعيهم وشعورهم المشترك بمصالحهم الطبقية المشتركة، لدورهم وموقعهم في مسار الإنتاج، أي في الميدان الاقتصادي بصورة أساسية .

على أنه يجب أن لا نستنتج من الدور الرئيسي للموقع الاقتصادي أن هذا الموقع يكفي لتحديد الطبقات الاجتماعية، صحيح أن للعامل الاقتصادي، الدور الحاسم في نمط معين من الإنتاج وفي التشكل الاجتماعي، ولكن العامل السياسي والوعي بالمعاناة المشتركة، كشعور جماعي، إلى جانب عوامل ثقافية واجتماعية أخرى في إطار البنية الفوقية لها دور بالغ الأهمية، إذ أن الطبقات الاجتماعية تنطوي على ممارسات طبقية أو صراع طبقي، ولا تتبدى إلا في هذا الصراع والتناقض، وهو مضمون لا يزال خافتا في مجتمعنا بحكم عوامل التناقض الرئيسي مع العدو، وعوامل التخلف الاجتماعي والاقتصادي، في سياق استمرار علاقة التبعية والحصار، علاوة على الصراع والانقسام الداخلي، وهي كلها عوامل ساهمت في عدم إنضاج الظرف الذاتي للتبلور الطبقي في بلادنا، وفي هذا السياق يمكننا الاجتهاد في تحديد مكوِّنات البنية الطبقية للمجتمع الفلسطيني في المدينة أو الحضر كما يلي :

(أ) الرأسمالية المحلية في القطاع الخاص بكل تفريعاته وأنشطته الاقتصادية .

(ب) البيروقراطية المبرجزة تقوم باستغلال علاقاتها وتحالفاتها مع المواقع الطبقية الأخرى من رأسمالية المدن أو أثرياء الريف (في الصناعة والزراعة والتجارة والمقاولات ... الخ).

(ج) المواقع الوسطى أو البورجوازية الصغيرة في المدينة والريف في القطاعين العام والخاص والحرف والورش والمحلات الصغيرة .

(د) العمال الأجراء، والعاطلين عن العمل.

في تناولنا لطبقة «البرجوازية الصغيرة» نقول –في السياق النظري العام– إنها طبقة محددة ولها تاريخها القديم (كمهنيين وحرفيين منتجين للسلع) ، وهو تاريخ أعرق من تاريخ القوتين الرئيسيتين للمجتمع الرأسمالي (الرأسمالية والبروليتاريا) ، ولكن تطورها الحديث –في القرن السادس عشر– عبر التراكم الواسع في نظام

الإنتاج السلعي الصغير والحر، وفَّر إمكانية انتقال المجموعات المنتجة فيها، إلى الطور أو المرحلة الرأسمالية التي تخطت بصورة هائلة كل إمكانات البرجوازية الصغيرة وإنتاجها المحلي الصغير، أما على صعيد دورها السياسي، فمنذ الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، شكلت البورجوازية الصغيرة المصدر الرئيسي لعملية تأسيس الأحزاب السياسية بمختلف منطلقاتها الفكرية، من اليمين المعتدل إلى اليمين المتطرف أو النازية وأحزاب الوسط، إلى الأحزاب اليسارية والراديكالية بكل أنواعها.

إن إحدى أهم الميزات الاجتماعية للمدينة في البلدان النامية على سبيل المثال تكمن في الوزن النوعي الهائل لفئات البرجوازية الصغيرة في المدن (ولمختلف شرائح أشباه البروليتاريا الملتصقة بها). وان التشتت المكاني ، هو أهم عامل في الحياة الاقتصادية والسياسية للبرجوازية الصغيرة. ولذا يجب ألا ينظر المرء إلى البرجوازية الصغيرة كشيء ما ثابت ولا يتغير، إذ يكون في هذه الحالة قد غامر بعدم معرفتها في الحياة الواقعية.

«إن مشكلة التشغيل والخوف من البطالة، ومن الإبحار المجهول في المحيط الرأسمالي أرغمت (هذا الإنسان الصغير) على التشبث بأية قشة والإقدام على أي شيء والإيمان بأي شيء كان من اجل أن يبقى على حاله السابق ليس إلا، إن الفئات البرجوازية الصغيرة والمنفصلة عن طبقتها المنتقلة (نحو البروليتاريا) تقع في حالة بائسة لا توصف. ومن المعلوم جيداً بان حالة هذه الفئات (مختلف مجموعات أشباه –البروليتاريا)، أسوا من حالة البروليتاريا من كل النواحي تقريبا، وهذا الفرق كبير بشكل خاص في البلدان النامية»[1].

«إن التشتت الاقتصادي والمزاحمة المتشابكة وغير المنتظمة، تسببان كذلك في ظهور الكثير من الآراء والتيارات والتنظيمات البرجوازية الصغيرة المتضاربة،

(1)الكسي ليفكوفسكي – البرجوازية الصغيرة وخصائصها– دار التقدم – فرع طشقند – ١٩٩٧ .

والطبقة بأكملها لا تتمكن بأي حال من التكاتف لوحدها، إذ يجري فيها باستمرار مخاض، وتحرك غير منظم لفصائله المنفردة وتنوعها وتناقضها (وطنية، قومية، يسارية، دينية مستنيرة، دينية أصولية...الخ). حيث تتميز الشروط الاقتصادية لوجود البرجوازي الصغير بمنتهى عدم الاستقرار والتقلب، ولذلك يتنامى أيضا في الحياة السياسية لهذه الطبقة عدم الاستقرار وعدم القدرة على النضال الجماهيري المنتظم الدائب والراسخ والمتكاتف، هذه الأسباب الموضوعية، تولد في المحيط البرجوازي الصغير حتماً –تتابع الجزر والمد- تارة مزاج اللامبالاة وانهيار القوى وتارة تدفقاً هائلاً للعزائم واستعداداً لشتى الأعمال، وتُولِّد أيضاً روحية ما فوق الثورية (أو العدمية) والجنوح إلى القفز متجاوزة حدود طاقاتها، وبشكل عام فوق الواقع»[١].

ويكاد يستحيل فصل أو عزل أيديولوجية البرجوازية الصغيرة عن الدين أو التدين، فالبرجوازي الصغير في كل بلد هو إما مسلم أو بوذي أو هندوسي أو مسيحي، وهو إضافة لذلك، العمود الفقري الأساسي للهرطقات والأشياع الدينية التي لا تحصى، وكل هذه الفوضى الدينية ظاهرياً تتفق تماماً مع جوهر البرجوازية الصغيرة الموحد والمتشتت في أوجه متعددة.

«أما بالنسبة لفئة المثقفين التي هي عموماً برجوازية صغيرة حسب مكانتها، فهي تتميز بانقسامها، ومشاركتها في حركات سياسية من مختلف الأطياف والألوان، وكثيراً ما ينتقل ممثلوها من معسكر إلى آخر، وهذه الفئة تتمتع في هذه البلدان باستقلال اكبر بكثير مما تتمتع به في البلدان المتطورة رأسمالياً، وهي تؤلف في الواقع النواة القيادية لكل الأحزاب والتنظيمات الاجتماعية المماثلة (من اليمين والوسط واليسار...الخ)»[٢].

---

(1)المصدر نفسه .

(2)المصدر نفسه.

لذلك فإن قضية البرجوازية الصغيرة. تتناسب أو ترتبط بالملكية الصغيرة، فالبرجوازي الصغير، صاحب ملكية (حرفة أو ورشة أو منشاة مزرعة صغيرة) لكنه يعمل بنفسه، وهو موجود في بلادنا بشكل رئيسي في مجال الخدمات والتجارة والزراعة، وبالتالي فهو مالك وشغيل، رب عمل، وعامل، مهني صغير، موظف، أو ضابط، أو طبيب أو محامي أو مهندس، طالب جامعي أو مثقف... الخ، ولذلك فإن التردد، أو الموقف التوفيقي والحلول الوسط والتقلب وعدم الاستقرار، والتذبذب، والانتهازية والتطرف أو الاندفاع السريع، والهبوط أو التراجع السريع أيضا، والتسويات والمواقف اللامبدئية، من أهم مواصفات البرجوازي الصغير، حسب الظرف الزماني وحسب المكان والعلاقات المحيطة به، فهو مسلم متعصب في ظروف معينة، وهو يساري متطرف في ظرف آخر، أو هو توفيقي وسطي انتهازي أو سريع الاستسلام والهروب من الواقع، في ظروف الانقسام الراهن، حيث أن عدداً كبيراً من هؤلاء لم يتحمل قسوة أو مرارة هذه الظروف وانسداد الآفاق السياسية وتفاقم الأوضاع الاجتماعية مما جعلهم يشعرون بحالة من الإغتراب، ظهرت بصورة واضحة في السنوات الخمس الأخيرة – عشية وغداة الانقسام- وتعززت في أوساطهم قيم اللامبالاة واليأس أو النفاق وتمجيد المصالح الشخصية والبحث عن أي مصدر للكسب السريع، مما دفع بالعديد منهم إلى ترك أحزابهم والذهاب إلى تحقيق المنافع الخاصة عبر العلاقة مع سلطة رام الله، أو حكومة غزة أو عبر منظمات NGO'S أو مغادرة بعضهم إلى الهجرة للخارج هرباً من الواقع الذي لم يعد قادراً على احتماله! والأمر لا يتوقف –على هذه الشاكلة- عند غير المنتمين لأحزاب ديمقراطية أو يسارية فحسب، بل إننا يمكن أن نلاحظ هذه الظاهرة المتناقضة داخل أحزاب أو فصائل يسارية لها تاريخ نضالي، حينما تتراجع الهوية الفكرية لهذه الفصائل، أو لا تتوافر الأسس التنظيمية والفكرية والسياسية المُوَحِّدة

للعلاقات الداخلية والتجانس والتوافق الموضوعي في العلاقات الداخلية بين اعضائها، إذ أن غياب هذا التوحد التنظيمي والسياسي والفكري الداخلي يوفر كل الفرص لتوليد روح الشللية والمغامرة والتكتل وما تشكله هذه المظاهر من مخاطر جدية على حياة ومستقبل الحزب ومستقبله، باعتبارها مظاهر أو تجليات لروحية وممارسات البرجوازية الصغيرة في أبشع صورها، لأنها تفسد الوعي والانتماء الطبقي للكادحين والفقراء والجماهير الشعبية، وتجعل الحزب غير قادر على اتخاذ موقف متماسك في مواجهة التناقضات والصراعات الداخلية والخارجية، نقول ذلك، لأن التغلب على هذه المظاهر الضارة –للممارسات البرجوازية الصغيرة لا يقل أهمية– وضرورة عن مواجهة الخلل والفساد الداخلي[1] الذي نتحدث عن مواجهته في مجتمعنا .

---

(1) الفساد ظاهرة تتعلق بتحول الشأن العام للجماعة إلى شأن خاص لفرد أو أفراد أو لجماعة صغرى ، انه اغتصاب السلطة العامة لتحقيق مصلحة خاصة .

في العقدين الأخيرين بات المشهد العام و كأننا في (عصر الفساد) ، فقد تراجع الفساد الصغير من حيث أهميته النسبية .. وتقدم الفساد الكبير .. لم يعد اللافت للأنظار الفساد على سفح الهرم حيث الرشاوى الصغيرة ، لكن اللافت للنظر ، بات فساد القمة و اختلاط المال بالسلطة . خلال السنوات الأخيرة أيضًا انتقل الفساد من قضية ذات طابع أخلاقي و محلي .. إلى قضية ذات طابع مجتمعي و دولي . الفساد إذن ، وعلى ضوء ما جرى في السنوات الأخيرة ، ليس قضية موظف صغير ينحرف ، أو قضية مجتمع يغلق على نفسه الأبواب .. الفساد بات له شكل آخر يخرج من دائرة علم الأخلاق إلى دائرة علم الاقتصاد و من دائرة علم الاقتصاد إلى دائرة الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية. والفساد في كل الاحوال يعتمد على سلوك غير قانوني أو مشروع .. سلوك يضحي بالصالح العام و الواجبات العامة من أجل أشخاص أو عائلات أو مجموعات . و يذهب أحد التعريفات إلى أن الفساد هو (أن تبيع ما تملكه الحكومة في المزاد ... من أجل صالح خاص .. والبائع موظف رسمي) .. و الصفقة هنا قد تعني مالا أو خدمة .. وربما قانونًا أو قرارًا تصدره الحكومة لصالح أشخاص أو مجموعات بعينهم ! و لكن تبقى – بالنسبة للحالة الفلسطينية والعربية – حقيقة أننا أمام نظم مالية و سياسية تغيب فيها الشفافية وتغيب رقابة الرأي العام ، و تغيب فيها المحاسبة في كثير من الأحيان ... و يسيطر على القرار فيها مجموعة أفراد . لا نتوقف هنا عند فساد الذمم .. لكننا نتوقف عند فسد القرارات . الكل يرقص و الاقتصاد الأسود أو الفساد تزيد نسبته=

فقد تعرضت هذه الطبقة لمتغيرات طرأت على نموها الكمي والنوعي خلال هذه المرحلة حيث وَجَد العديد من أبنائها فرصته- بطرق مشروعة وغير مشروعة – في الوظيفة الحكومية التي شكلت مدخلاً لدى العديد من هؤلاء لتحقيق مصالحه الخاصة بوسائل انتهازية عبر تحولهم إلى أداة طيعة ورخيصة في يد البيروقراطية الحاكمة وأجهزتها في السلطة، على حساب انتمائهم السياسي أو التنظيمي.

أما الحرفيون من أصحاب الورش وصغار التجار، فقد استفادوا من الوضع الاقتصادي السائد، خاصة خلال السنوات الأولى للسلطة، ولوحظ زيادة دخول

=في بلادنا العربية دون استثناء . هل يكون الحل إقتصاديًا كما تقول المنظمات الدولية أم يكون سياسّيا .. هل يأتي من خلال ضغط الخارج أم من خلال ضغط الداخل .. صاحب المصلحة الأول ؟..

- آليتين رئيسيتين من آليات الفساد :

١ -آلية دفع « الرشوة » و « العمولة » على الموظفين والمسئولين (الفساد الصغير) .

٢ -الرشوة المقنّعة أو «العينية » في شكل وضع اليد على « المال العام » والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي (الفساد الكبير) .

استجد خلال الثمانينيات والتسعينيات نوع جديد من ممارسات الفساد في الوطن العربي، لاسيما من خلال العمليات الاستشارية، التي ترسيها هيئات المعونة الأجنبية، على مكاتب استشارية محلية بهدف تكوين « طبقة » أو « نخبة » جديدة من المهنيين ورجال الأعمال، « نخبة معولمة» : ترتبط مصالحها بالترويج لبرنامج المؤسسات الدولية وهيئات المعونة الاجنبية في مجالات محددة مثل : الخصخصة، وتحرير التجارة ودمج الاقتصاد العربي ببنية الاقتصاد العالمي وشبكة المعاملات المالية الدولية .

والسؤال .. هل تكون البداية : إصلاحًا للإدارة وضبطًا للنظم .. أم تكون الديمقراطية و تداول السطة فلا يبقى البعض في موقعه ردحا من الزمان مهمته الرسمية : ممارسة الحكم أو الإدارة .. بينما تكون مهمته الحقيقية : صون أخطائه .. وحراسة أمواله .

الفساد قضية خطيرة، انه النزيف الذي نطلق عليه ألفاظا عصرية مثل : عمولات-غسيل أموال-مقابل شطارة ... والشطار من أصحاب المصالح الشخصية، الفسدة .. كثيرون .. لكنهم في كل الأحوال قلّة متحكمة لا تتوازى أبدًا في حجمها مع من يريدون تحقيق أهداف وأماني شعبنا ، وهؤلاء يبدو أنهم غائبون حتى اللحظة .

بعضهم وارتفاع أجورهم، ولكن مع تفاقم الأوضاع السياسية، وتزايد حالات الحصار والإغلاق الإسرائيلي منذ عام٢٠٠١ وما تلاه من أزمات داخلية، عبر الفلتان الأمني والاقتصادي، وصولاً إلى الصراع الدموي والانقسام في يونيو/ حزيران٢٠٠٧، تعرض العديد من هؤلاء إلى الإفقار والإفلاس والانهيار وأصبح البعض منهم على حافة الانحدار إلى صفوف الطبقة العاملة والعاطلين عن العمل.

إن قضية البرجوازية الصغيرة إذن، هي قضية الحرفيين، وصغار المنتجين وصغار الموظفين والفلاحين والمهنيين بمختلف أنواعهم، والطلاب الجامعيين، والمثقفين عموما، وكل هذا الكم الواسع من الناس يشكلون هذه الطبقة، أكثر الطبقات عددًا وأوسعها نفوذا وأثرا، فمنها –على الأغلب الأعم- تتشكل بنية جميع الأحزاب في بلادنا، اليمينية الدينية السلفية الرجعية، والمستنيرة، والأحزاب الوطنية الوسطية المهادنة للسلطة أو النظام، والأحزاب الوطنية/ القومية الديمقراطية، والأحزاب والحركات اليسارية، وليس معنى ذلك أن هذا الوجود والانتشار الواسع لهذا الحزب اليميني الديني أو الوسطي السلطوي يعود إلى وعي البورجوازية الصغيرة وقرارها الالتحاق بهذا التيار الديني أو ذاك، المسألة ليست كذلك، إذ أن الظروف الموضوعية، ظروف الهزيمة والأزمات المتلاحقة الوطنية والداخلية الاجتماعية بكل مظاهرها الرجعية والدينية الغيبية، والتراجع الملحوظ في بنية ودور فصائل وأحزاب اليسار، في ظروف أو مناخات تزايدت فيها مساحات القلق أو الأفق المسدود أو اليأس، إلى جانب الهيمنة والسيطرة غير المسبوقتين للتحالف الصهيوني الإمبريالي، وتعمق تبعية سلطة الحكم الذاتي والنظام العربي عموماً وارتهانه للمصالح الإمبريالية إلى درجة الاحتواء، كل هذه العوامل كانت المقدمات والأسباب التي أنتجت وعمّقت عوامل الإحباط واليأس التي تعيشها أمتنا اليوم عموماً وشعبنا الفلسطيني خصوصاً.

ففي هذا المناخ توفرت كل مقومات وعوامل وأدوات «بناء» الأحزاب

والحركات اليمينية الدينية الأصولية، التي نجحت في استخدام صندوق الاقتراع للوصول إلى السلطة، ومن ثم تفاقم الصراع مع قوى اليمين السياسي، الذي أدى إلى الانقسام بحيث يبدو أن الديمقراطية بدلاً من أن تكون مهداً للوحدة الوطنية والتحرر والتقدم باتت لحداً لكل هذه الأهداف بعد أن بات الصراع على السلطة هو الهدف الرئيسي.

إننا إذ نعي هذه الحقائق، ندرك صعوبة وتعقيدات الواقع الراهن، وحجم العبء الثقيل الملقى على عاتق القوى الوطنية الديمقراطية عموماً وقوى اليسار خصوصاً، لكننا ندرك –وبعمق أكثر– أن تفعيل وجود هذه القوى هو الشرط الاول في عملية تغيير هذا الواقع، إذ أن هذا الوجود هو وجود تغييري لهذا الواقع، وجود يجسد التعبير الحقيقي عن المستقبل الذي تتطلع إليه الجماهير الشعبية، وهذا يعني إعادة بناء قوى اليسار من قلب هذه الجماهير الفقيرة بعيدًا عن برامج وسياسات البرجوازية الصغيرة، التي تتأرجح دومًا بين موقفين متناقضين، بين التقدم والتراجع، وبين التغيير الديمقراطي والجمود، بين الثورة والاستسلام، وبالتالي فإن موقفها تحسمه دائمًا الظروف التي تحدد تلك المواقف سلبا أو إيجابا، وذلك يعتمد – إلى حد كبير– على الدور الراهن والمستقبلي لقوى اليسار الفلسطيني، ودورها المنتظر أو المأمول في التغيير التدرجي لهذه الأوضاع، بصورة نوعية، لكي تصبح هذه القوى في واقعها ومكوِّناتها التنظيمية والفكرية الداخلية وفي ممارساتها إطارًا معبّرًا بثبات ووضوح وحزم عن مصالح الجماهير الشعبية الكادحة وكل الفقراء والمضطهدين في بلادنا.

ثانياً:الشرائح البورجوازية الصغيرة في المجتمع الفلسطيني

تشكل هذه الشرائح، المساحة الأوسع، والحجم الأكبر، في مجتمعنا الفلسطيني، فهي تتكون – كما سبق أن أوضحنا – من جموع صغار الحرفيين والموظفين المدنيين

والعسكريين، وصغار التجار والمهنيين بكل أنواعهم ... الخ في الضفة والقطاع، مع مراعاة الخصائص والسمات التي ترتبط بهذه الطبقة في مجتمعنا، ونقصد بذلك المستوى المتدني من التطور الرأسمالي من جهة، والمستوى المتدني لحياة أو مستوى معيشة الغالبية العظمى لشرائحها، بما يؤثر في التركيب الاجتماعي عموما، وفي تركيب هذه الطبقة بصورة خاصة من جهة أخرى، لان طبيعة تكوينها وتشكلها، تتميز بضعف إنتاجيتها الناجم عن عدم امتلاك البورجوازية الصغيرة عمومًا، قاعدة اقتصادية منتجة، إذ أن هذه الطبقة – رغم ضخامة حجمها واتساعها، لا تسهم بأي دور مركزي أو مؤثر في إطار الطبقة أو السلطة المسيطرة، رغم انصياع القطاع الأكبر منها، للدفاع عن سياسات السلطة وحكومتيها(في رام الله أو غزة) والمجموعات المسيطرة فيها، وتفسير هذا الموقف يعود إلى أن السلطة هي رب العمل – المباشر وغير المباشر – للبورجوازية الصغيرة، بحكم ارتباطها الوثيق بالسوق المحلي بجانبيه العام والخاص، وبحكم الحرمان المادي والاضطهاد الاقتصادي والسياسي الواقع عليها، والناتج عن ضعفها وعدم تماسكها الداخلي وتذبذبها .

وإذا اخذنا بعين الاعتبار ان القطاع الحكومي سواء في حكومة السلطة / رام الله أو في حكومة حماس/ غزة، يشكل ٢٠٪ من مجموع القوة العاملة بالفعل، لتبين لنا التأثير السلبي الذي يحدثه هذا الواقع على دور ونشاط البورجوازية الصغيرة بسبب القيود القانونية والإدارية من ناحية والطبيعة المتذبذبة لهذه الطبقة وحرصها على مصالحها الخاصة من ناحية أخرى، بما يؤدي إلى شل وتعطيل القسم الأكبر من هذه الطبقة، من العاملين في الجهاز الحكومي، عن ممارسة دور سياسي رئيسي خارج إطار الحزبين الرئيسيين ارتباطاً بحكومة كل منهما، وهنا تكمن وصولية العديد من أفراد هذه الطبقة أو خوفها او لامبالاتها، أو غير ذلك من المواقف السالبة التي تحكم ممارساتها السياسية في هذه المرحلة بالذات، لما تثيره من نوازع القلق والخوف

والتردد والتسلق في نفوس ووعي هذه الطبقة، إلى جانب حرص حكومتي رام الله وغزة على تأمين رواتب موظفيها لضمان ولائهم السياسي، إدراكاً من الحكومتين أو من القطبين الرئيسيين «فتح وحماس» (في إطار الصراع والانقسام الراهن) أن امتصاص هذا القدر من أفراد البورجوازية الصغيرة، هدف ضروري، لتعزيز مكانة أي منهما السياسة، نظراً لوعي القطبيين بأهمية دور هذه الطبقة التي تشكل غالبية السكان في الضفة والقطاع، إلى جانب إضعاف إمكانات هؤلاء البورجوازيين الصغار في ممارسة دورهم في النضال الوطني والديمقراطي عموماً وإضعاف وتهميش دورهم في صفوف القوى اليسارية بشكل خاص حيث يبدو أن هذا الهدف يشكل أحد أهم جوانب «الاتفاق» بين فتح وحماس.

بالطبع إن إيقاظ الوعي الوطني والطبقي لدى البورجوازية الصغيرة في مدننا وقرانا ومخيماتنا أمر بالغ الأهمية في حد ذاته، لأن قطاعات كبيرة منها يمكن أن تظل عبر جدلية الاضطهاد والمصالح الحياتية، مرتهنة وخاضعة عموماً للقطبين المتصارعين حسب النفوذ الجيوسياسي لكل منهما في الضفة أو قطاع غزة، وهو ما يدفعنا إلى الاهتمام بقضايا هذه الطبقة، وتفعيل دورها خاصةً وأنها تتجاوز بحجمها الواسع نسبة ٦٠٪ من مجموع السكان في الضفة والقطاع أو حوالي ٢,٣٤ مليون نسمة يتوزعون على حوالي (٣٩٠) ألف أسرة بواقع ٦ أفراد (كمعدل متوسط) للأسرة الواحدة، وهو إطار أو تجمع غير متجانس من حيث الدخل أو مستوى المعيشة و ينقسم إلى ثلاث شرائح أو فئات :

الفئة الأولى أو العليا من هذه الطبقة التي تملك دخلاً شهرياً يبدأ من ٢٥٠٠ دولار شهرياً ولا يتجاوز ٥٠٠٠ دولار، ولا تتجاوز نسبتها أكثر من ٥،٢ ٪ من أصل المجموع التقديري للطبقة البورجوازية الصغيرة، وهذه النسبة تشمل المعيلين من الفئات العليا من أساتذة الجامعات والمحامين والمهندسين والصيادلة والأطباء

ومسئولي ومدراء المراكز ومؤسسات المنظمات غير الحكومية ونواب المجلس التشريعي والتجار وأصحاب المشاغل المتوسطة وكبار الموظفين (المدنيين مدير عام فما فوق، والعسكريين، عقيد وما فوق) والفلاحين الذين يملكون ٢٠-٥٠ دونم، وهذه الفئة منقسمة في ولائها بين حكومة رام الله أو حكومة غزة حسب ظروف وطبيعة العمل أو الانتماء السياسي أو المصلحي الوصولي.

الفئة الثانية أو المتوسطة، التي تملك دخلًا شهريًا يبدأ من ١٠٠٠ $ ، ولا يتجاوز ٢٥٠٠ $ وتمثل تقريبا حوالي ٥٪ من مجموع التعداد التقريبي للبورجوازية الصغيرة، وبالتالي فإن مجموع هذه الشريحة المتوسطة يبلغ ١١٧ ألف نسمة، وتشمل المعيلين أو أصحاب الدخل من الفئات الوسطى من المهنيين والأكاديميين وأساتذة الجامعات والعاملين في المنظمات غير الحكومية وصغار التجار وأصحاب المشاغل الصغيرة والفلاحين المالكين من ٥ – ٢٠ دونم، والموظفين المدنيين من درجة مدير إلى مدير عام. والعسكريين من رتبة مقدم إلى رتبة العقيد، وهي فئة يمكن أن تجد في المعارضة الديمقراطية ملاذاً لها .

الفئة الثالثة، أو الشريحة المتدنية / الفقيرة، من أسر البورجوازية الصغيرة، التي تملك دخلاً يبدأ من خط الفقر الوطني البالغ ٢٣٧٥ شيكل (٥٨٠ دولار)[1]

(1) قد يبدو هذا المبلغ مرتفعًا قياسًا ببعض الدول العربية ، ودول العالم الثالث ، ولكن عند مقارنة أسعار المواد الأساسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بمثيلتها من المواد في البلدان العربية المجاورة نلاحظ ارتفاع الأسعار بنسبة تزيد عن ٢٠٠٪ في بعض السلع مثل الغاز المنزلي الذي تبلغ ثمن الاسطوانة الواحدة منه ١٥ دولار تقريبًا ، أما اللحوم البلدية فتتراوح أسعارها بين ١٤-١٨ دولار للكيلو ، فيما يبلغ سعر السمك في غزة كمعدل متوسط أكثر من ١٠ دولار ، أما كيلو الخبز فيصل إلى دولار في حين ارتفع سعر الأرز إلى ٥ ,٢ دولار وكذلك الأمر بالنسبة للزيوت والمواد الغذائية الأساسية علاوة على كل أنواع الملابس والأدوات المنزلية والمدرسية التي ارتفعت بنسبة تزيد عن ١٠٠٪ بسبب استمرار الحصار من ناحية وجشع تجار السوق السوداء والانفاق من ناحية أخرى .

شهريًا للأسرة ولا يتجاوز ألف دولار وتمثل هذه الشريحة ٥،٩٢ ٪(حوالي ١٦ ,٢ مليون نسمة) من مجموع هذه الطبقة، وهي شريحة أقرب -من ناحية موضوعية- إلى المعارضة اليسارية الديمقراطية، ومن الممكن أن تشكل وعاءا هاما لها إلى جانب «الطبقة» العاملة والفلاحين الفقراء، لكن عجز وضعف أحزاب اليسار عزز مساحة الفراغ السياسي من ناحية وأسهم في تكريس يأس الجماهير الفقيرة ولجوئها إلى قوى التيار الديني والإسلام السياسي من ناحية ثانية.

وفي هذا السياق، من المفيد أن نشير هنا إلى أنه «إذا كانت الأرقام الخاصة بفروقات معدل الدخل للفئات الاجتماعية المختلفة، تساعد على إثبات واقع وجود مجموعات ذات مصالح متشابهة فيما بين الواحدة منها، ومختلفة مع مصالح مجموعات أخرى بدرجات متفاوتة، وتتواجد على مستويات مختلفة من حيث علاقتها بالنظام الاجتماعي الاقتصادي وحصتها من توزيع الدخل، فإن هذا وحده لا يكفي لتلمس الدور الاجتماعي الذي تضطلع به كل فئة أو طبقة منها، والسياسة التي تدعو لها، والظروف والعوامل العائدة لطبيعة تركيبها ونشأتها، والمؤثرات الداخلية والخارجية التي تسهم في نهاية المطاف بمقادير متفاوتة الأهمية في تحديد السمات ومعالم التركيب الطبقي للمجتمع والمواقف العامة لمختلف الفئات والطبقات[1]».

٣-٢ الطبقة العاملة :

من حيث التعريف الكلاسيكي، فالطبقة العاملة هي التي تنتج القيمة الزائدة أو فائض القيمة وينطبق عليها بصورة مباشرة كافة معايير الاستغلال، فهي تتكون من العمال في المنشآت والورش الصناعية والمحاجر والعمال الأجراء في المحلات التجارية والشركات والفنادق والمطاعم وعمال الزراعة الأجراء والعمال الأجراء في

(١) بعض قضايا الصراع الاجتماعي في الأردن ، من منشورات الحزب الشيوعي الأردني ، إصدار دار الاتحاد – حيفا – ١٩٧٢ – ص٦٥.

مراكب الصيادين والباعة المتجولين وجامعي القمامة والعاطلين عن العمل في المدينة أو الريف.

فالكدح، والبؤس والشقاء والمعاناة والتشتت أو التبعثر في تجمعات أو ورش صغيرة وشبه عائلية، وغياب حالة الاستقرار أو الثبات في العمل، وعدم التحاق معظمهم بالأطر النقابية، هي الصفات التي اتسمت بها أوضاع عمالنا الفلسطينيين، إذ طالما عانوا من الفقر والبطالة ومن تدني الأجور وغياب التشريعات المنصفة لحقوقهم . الأمر الآخر الواجب الإشارة إليه، هو عدم تبلور طبقة عاملة فلسطينية بالمعنى الموضوعي الذي يحمل في طياته وعيها لمصالحها كطبقة ومن ثم وعيها لدورها الطليعي المحدد في سياق النضال الوطني الديمقراطي، رغم أنها كانت – ولا تزال– مع فقراء الفلاحين، الوقود الحقيقي للنضال الثوري التحرري الفلسطيني الحديث والمعاصر .

وبالنظر إلى هذه الحالة من عدم تبلور الطبقة العاملة الفلسطينية، فإن أي باحث جاد سيواجه إشكالية تتعلق بتطور بنية هذه الطبقة حتى عام النكبة ١٩٤٨ ، وما جرى لها من تفكك إكراهي بفعل التشرد والتطهير العرقي من المكان/ الوطن الفلسطيني، طوال الفترة ما بعد النكبة والاحتلال عام ١٩٦٧ وصولا إلى سلطة الحكم الذاتي والانقسام الحالي إلى بنيه اقتصادية سياسية في الضفة، وبنيه اقتصادية سياسية في قطاع غزة، وتكريس التمايز الاجتماعي بينهما، الأمر الذي يجعل الحديث عن الطبقة العاملة الفلسطينية في هذا الواقع، وكأننا نتحدث عن جسم طبقي مفكك وهلامي في آن ، يفتقر للوحدة الداخلية أو ما يسمى بوحدة الطبقة العاملة في التكوين الاجتماعي الفلسطيني، ويفتقر أيضًا إلى التجانس، ما يجعل من الطبقة العاملة الفلسطينية ظاهرة غير مكتملة النمو، وبالتالي يصعب الحديث عنها كقوة اجتماعية مستقلة يمكن أن تلعب دورًا مؤثرًا في اللحظة الراهنة –على الأقل– من

الصراع القائم.

أما عن اتجاهات وتغيرات «الطبقة العاملة» فإننا نرى أن تشابك الصعوبات النظرية مع الصعوبات الواقعية (الإجرائية) تجعل من دراسة أوضاع هذه « الطبقة» أو المواقع العمالية في الضفة والقطاع أمراً تكتنفه الكثير من العقبات (خاصة عدم توفر المصادر الكافية وعدم وضوح الخارطة الطبقة للعمال سواء بالنسبة لتوزيعهم في المصانع والورش والمنشآت المختلفة أو بالنسبة لتوزيعهم أو تسجيلهم في النقابات)، إلى جانب قصور وعجز قوى اليسار الفلسطيني عن متابعة ورصد البيانات والمعلومات الخاصة بمكونات الطبقة العاملة الفلسطينية وواقعها وهمومها ومعاناتها وسبل الخروج من واقعها الراهن صوب تحررها وانعتاقها.

لكن هذا الوضع لا يمنع انطلاقنا من المحددات النظرية الكلاسيكية لمفهوم الطبقة العاملة، التي تؤكد على أن العامل هو من لا يملك إلا قوة عمله، ويعمل بأجر نقدي، وينتج فائض قيمة بشكل مباشر، إلا أن هذه المحددات الصارمة من شأنها – كما يقول د.عبد الباسط عبد المعطي:

ان تقلص حجم الطبقة العاملة في تكوين اجتماعي ملموس وتحصرهم في أولئك العمال المهرة في النشاط الصناعي على وجه التحديد، وهو استنتاج نظري كلاسيكي صحيح ، لكنه لا يعني بالضرورة تجاهل العاملين في مجالات التجارة والخدمات والزراعة .. الخ، لان عملهم أيضاً هو عمل ضروري اجتماعياً لتحقيق فائض قيمة، لكن الإشكالية حول هذا الفائض ان هؤلاء العمال لا يشعرون بالظلم أو الاستغلال الواقع عليهم في سياق علاقتهم مع رب العمل في بلادنا، نتيجة عدم التبلور الطبقي وضعف العمل النقابي والسياسي في أوساطهم، وغياب الوعي بالحقوق العمالية وغيرها لديهم، ومن ثم بقاءهم محكومين أو أسرى للتفسيرات الغيبية والقدرية، وهي سمة عامة في المجتمع عموماً، إلى جانب تعايش مجموعة من

الأنماط القديمة مع النمط الرأسمالي المشوَّه والتابع، واختلاطها معا. الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من عدم وضوح علاقة الاستغلال، خاصة مع استمرار حالة التخلف في أوساط العمال والكادحين، التي تحول دون إحساسهم المباشر بحجم الظلم الطبقي الواقع عليهم من رب العمل الرأسمالي الصناعي او التاجر أو المقاول أو المالك في المشاريع الزراعية .

إن «الطبقة» العاملة، كما هو حال كل الفقراء والكادحين في بلادنا، لا يملكون سوى بيع قوة عملهم في سوق العمل (المحلي أو الإسرائيلي أو المستوطنات!) في مختلف القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية، فهي مضطرة إلى بيع قوتها بغض النظر عن المشتري، رأسمالي إسرائيلي، أو رأسمالي فلسطيني، صاحب معمل أو منشأة، أو تاجر، أو مقاول، أو مهرِّب أو طفيلي ...إلخ .

وما يفرضه هذا التنوع في تشويه ملامح هذه الطبقة ومكوناتها من ناحية خضوعها الاضطراري من أجل تأمين لقمة عيشها، وهو خضوع – مرتبط – بهذه الدرجة أو تلك – بغياب وعيها لذاتها، أو لمصالحها، وبالتالي غياب وعيها بحجم الظلم الواقع عليها، نظراً لخصائص هذه الطبقة وسماتها التاريخية والراهنة، في اطار التخلف العام للعلاقات الرأسمالية الإنتاجية التي تلغي حالة الاستقرار في عمل ثابت، كما في إطار تخلُّف المجتمع وسيادة العقلية الريفية والقدرية والجهل ومخاطر البطالة وتزايد العاطلين عن العمل بنسبة عالية في أوساط الشرائح الفقيرة، إلى جانب غياب الدور الفعال لأحزاب اليسار في أوساطها، مما انعكس على أدوارها ووعيها السياسي والنقابي ومن ثم تفككها وتشرذمها دون أي رابط بين أعضائها، ومن ثم توزع ولاءاتها بصورة عفوية بين حكومة حماس في غزة وحكومة فتح في رام الله ارتباطاً بحجم الدعم أو الإغاثة أو الكوبونة أو تأمين مصدر الرزق والمعيشة.

بلغ مجموع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية منتصف عام ٢٠٠٩

(٩٥١٠٠٠ عامـل)[1] عامـل، وبلغـت نسـبة البطالـة، (٢٤,٥٪) في الأراضي الفلسطينية، بنسبة ١٧,٨٪ في الضفة الغربية و ٣٨,٦٪ في قطاع غزة، أو ما يعـادل (١١٤٠٠٠) عاطل عن العمل، بالإضافة إلى (١١٩٠٠٠) عامل عاطل عن العمـل في الضـفة، بمجمـوع مقـدراه (٢٣٣ ألـف) عامـل عاطـل عـن العمـل في الأراضي الفلسطينية يعيلون بصورة مباشرة مالا يقل عن أربع أفراد لكل منهم –كحد أدنى– أي ما يوازي مليون شخص، وهـذا يعني تزايـد واتسـاع معـدلات الفقـر، وتراجـع متوسـط الإنفـاق في الضـفة والقطـاع وفـق مـا أوردتـه الـنشرة الإحصـائية للجهـاز المركزي الإحصائي بتـاريخ ٩/ ٧/ ٢٠٠٩ حيـث أشـارت إلى زيـادة متوسـط إنفـاق الأسرة الكلي الشهري في الضفة الغربية عن مثيله في قطـاع غـزة في العـام ٢٠٠٧ إلا أن متوسط إنفاق الأسرة الشهري النقدي على مختلـف السـلع والخـدمات بلـغ ٦٠٨ دينار أردني (حـوالي ٨٧٠ دولار مـا يعـادل ٣٤٨٠ شـيكل) في الأراضي الفلسـطينية (بواقع ٧٠٨ دينار –ما يعـادل ١٠١١ دولاراً أو ٤٠٤٤ شـيكل– في الضـفة الغربيـة مقابل ٤١٥ دينـار –مـا يعـادل ٥٩٣ دولار أو ٢٣٧٢ شـيكل– في قطـاع غـزة) وقـد شكل الإنفاق النقدي على مجموعات الطعام الجزء الأكبر من متوسط الإنفاق الكـلي

(1) وفي هذا السياق لا بد من أن نشير إلى أهمية التوقف أمام مفهوم «القوى العاملة» الذي يشـمل العـمال الذين يبيعون قوة عملهم الجسدية مقابل الأجرة اليومية، كما يشمل العاملين في السـلطة، الموظفين المدنيين والعسكريين وعدد من الوظائف في القطاع الخاص خاصة في مجال الخدمات، وهؤلاء يقدر عددهم بحوالي ٢٠٠ ألف من إجمالي القـوى العاملـة الفلسـطينية، ولا يجوز إدراجهـم في التحليـل ضمن صفوف الطبقة العاملة الكادحة، وإنما ضمن صفوف البرجوازية الصغيرة كما سـيرد لاحقـا، ولذلك نلاحظ اهتمام الحكومة في رام الله وكذلك حكومة حماس في غزة لتأمين صرف رواتبهم، في حين أن أيًا من الحكومتين لم تبذل الجهد الكـافي في مسـاعدة العـمال العـاطلين عـن العمـل الأكثـر تضررا ومعاناة، وتفسير ذلك لان شريحة الموظفين من البورجوازية الصغيرة تحرص كل من حكـومتي فـتح وحماس على ضمان تأييدها أو تحييدها في حين يختلف موقف العمال الفقراء الذي ينسجم موضـوعيا مع رؤية وسياسات المعارضة اليسارية بشكل خاص.

لـلأسر في الأراضي الفلسـطينية، حيـث بلغـت نسـبة الإنفـاق عـلى مجموعـة الطعـام ٣٣,٠٪ (بواقع ٣١,٧٪ في الضفة الغربية مقابل ٣٧,٧٪ في قطاع غزة)[1].

جدول رقم (٢-٣)

توزيع السكان في الضفة والقطاع حسب فئات العمر

كما في منتصف عام (٢٠٠٩)

سنوات العمر	الضفة الغربية		قطاع غزة		إجمالي الأراضي الفلسطينية	
	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد
٠-١٤	٤٠	٩٧٨٤٠٠	٤٤,٩	٦٦٩٠١٠	٤١,٩	١٦٤٩١٨٤
١٥-٦٤	٥٦,٦	١٣٨٤٤٣٦	٥٢,٦	٧٨٣٧٤٠	٥٥	٢١٦٤٨٠٠
٦٥+	٣,٤	٨٣١٦٤	٢,٥	٣٧٢٥٠	٣,١	١٢٢٠١٦
		٢٤٤٦٠٠٠		١٤٩٠٠٠٠		٣٩٣٦٠٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة ٢٠٠٩، نيسان ٢٠١٠.

من الجدول أعلاه، يتضح أن نسبة الفتوّة (أقـل مـن ١٥ سـنة) في أوسـاط شـعبنا الفلسطيني، تبلغ ٤١,٩٪[2] (١٦٤٩١٨٤ نسمة)، في حين أن نسـبة القـوة البشريـة (١٥ سنة فأكثر) تبلغ ٥٨,١٪ (٢٢٨٦٨١٦ نسـمة)، و في هـذا السـياق فـإن القـوة البشرية تنقسم إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تضم من هم خارج القوى العاملـة، أو الأفراد خارج إطار النشاط الاقتصادي مثل الطـلاب وربـات البيـوت والمرضى والمعوقين ممن بلغت أعمارهم ١٥ سنة فأكثر.

مـع الأخـذ بعـين الاعتبـار بـأن جميـع الأفـراد داخـل القـوى العاملـة عبـارة عـن

(1) النشرة الإحصائية للجهاز المركزي ٩/ ٧/ ٢٠٠٩.

(2) لا تتجاوز نسبة من هم أقل من ١٥ سنة في الدول الصناعية المتقدمة ٣٠٪ من عدد السكان.

النشيطين اقتصادياً الذين يتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة والبطالة، ويطلق على هذه المجموعة اسم «القوى العاملة» ويشكلون نسبة ٤١,٦٪ (نسبة المشاركة) من القوى البشرية خلال العام ٢٠٠٩ ويقدرون بحوالي (٩٥١٠٠٠)[1] شخص أو ما يعادل ٢٤,٢٪[2] من مجموع السكان، تتوزع بواقع (٦٤٣٠٠٠) شخص عامل في الضفة، أي بنسبة ٦٧,٦٪ من إجمالي القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية، وبواقع (٣٠٨٠٠٠) شخص عامل في قطاع غزة، أي بنسبة ٣٢,٤٪، (أنظر جدول رقم «٢») الأمر الذي يعني أن معدل الإعالة الفعلي – في الضفة والقطاع – يبلغ ١ : ٥ تقريبًا، أي أن كل فرد يعمل يعيل خمسة أفراد، ويرتفع هذا المعدل إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع نسبة البطالة كما في منتصف ٢٠٠٩ إلى ٢٤,٥٪، أو ما يقدر بحوالي (٢٣٣٠٠٠) عاطل عن العمل منهم (١١٤٠٠٠) عاطل عن العمل في الضفة، و (١١٩٠٠٠) عاطل عن العمل في قطاع غزة أي بنسبة ٣٥,٦٪، بسبب استمرار الحصار الإسرائيلي، حيث ترتفع نسبة الإعالة في هذه الحال في قطاع غزة إلى ٧ أفراد لكل عامل، وفي الضفة إلى ٥,٣ فرد لكل عامل، ونشير هنا إلى أن هذه النسبة تكاد تمثل استنتاجاً ميكانيكياً أو كمياً حسابياً لا يعبر عن الواقع الموضوعي بصورة حقيقية، حيث أن الواقع الفعلي يقول لنا أن هناك

(1) استناداً لتعريف (ILO)، يتبين توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، كذلك تصل نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة إلى ١٥,٤٪ بواقع ١٦,٥٪ في الضفة و ١٣,٥٪ في قطاع غزة حسب النشرة الإحصائية للجهاز المركزي والصادرة بتاريخ ٩/٧/٢٠٠٩.

(2) وهي نسبة منخفضة قياساً ببعض الدول العربية مثل مصر التي تزيد فيها القوى العاملة عن ٣٠٪ من مجموع السكان وفي الأردن ٢٧٪ وفي سوريا ٢٨٪، وهي منخفضة قياساً إلى مجموع القوى العاملة العربية التي بلغت في العام ٢٠٠١ حوالي (٩٠) مليون عامل بنسبة ٣٣٪ من مجموع سكان الوطن العربي، وترتفع هذه النسبة في الدول المتقدمة (أوروبا وأمريكا واليابان) لتصل إلى ٥٠٪، وفي إسرائيل تصل إلى ٣٩٪، بالطبع النسبة منخفضة عندنا بسبب ارتفاع نسبة من هم دون سن ١٥ سنة التي تزيد عن ٤٧٪ من مجموع السكان في الضفة والقطاع.

آلافاً من الأسر بلا معيل – بسبب الاستشهاد أو الاعتقال والسجن أو الإعاقة – و بلا أي دخل نتيجة استمرار أوضاع الحصار والمعاناة والبطالة والفقر في الظروف الراهنة .

بلغ عدد موظفي السلطة ١٦٠ ألف موظف (٧٢ ألف في الضفة و٧٨ ألف في غزة وعدد العسكريين في الوطن ٦٤ ألف موظف و٩٦ موظف مدني) .

جدول (٢-٤)

إحصاء القوى العاملة كما في منتصف ٢٠٠٩

البيان	الضفة	قطاع غزة	الإجمالي
السكان[1](مليون نسمة)	2446000	1490000	3936000
القوى البشرية (١,٥٨٪ من عدد السكان)	1469000	819000	2288000
القوى العاملة	643000	308000	951000
إجمالي العاملين بالفعل	529000	189000	718000
العاملون في القطاع الخاص[2] ووكالة الغوث ومنظمات NGO's	381700	87000	458700
العاملون في القطاع العام الذي يقبضون رواتبهم من حكومة رام الله[3]	78000	72000	160000
العاملون في القطاع العام الذين يتقاضون رواتبهم من حكومة غزة	-	30000	30000

(1)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – النشرة الصادرة بتاريخ ٩/ ٧/ ٢٠٠٩.

(2) المراقب الاقتصادي والاجتماعي – العدد ١٣– أغسطس/ آب ٢٠٠٨ – ص١٢ (المجموع يشمل أصحاب العمل ونسبتهم ٤٪ ومن يعملون لحسابهم (أو بدون أجر) نسبة ٢٤٪ والباقي يعملون بأجر نسبة ٧٢٪)

(3)مقابلة مع عبد الناصر عطا مدير عام الرواتب بوزارة المالية الفلسطينية بتاريخ ٢٢/ ٣/ ٢٠١٠، موقع الزيتونة الاخبارية http://www.alzaitona.net/ar/

البيان	الضفة	قطاع غزة	الإجمالي
العاملون في إسرائيل والمستوطنات[١]	69300	-	69300
العاطلون عن العمل	114000	119000	233000
نسبة البطالة[٢]	٪17.8	٪38.6	٪24.5
متوسط حجم الأسر	5.5 فرد	6.5 فرد	5.8 فرد
عدد الأسر[٣]	445684	229840	675524
نسبة الإعالة[٤]	4.6 فرد	7.9فرد	5.5 فرد

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، مسح القوى العاملة لسنة ٢٠٠٩، ص٢٦.

جدول (٢-٥)

التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية

حسب الحالة العملية والمنطقة، ٢٠٠٩

	الاراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
صاحب عمل	٧	٤,٤	٦,٣
يعمل لحسابه	٢٠,٦	١٤,٩	١٩,٢
مستخدم بأجر	٦٣	٧٦,٤	٦٦,٥
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	٩,٣	٤,٣	٨

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، ٢٠١٠. مسح القوى العاملة ٢٠٠٩، ص٤٠-٤٢.

(1)حسب التقرير الصحفي للقائم بأعمال رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بمناسبة عيد العمال العالمي ١/ ٥/ ٢٠١٠.

(2)الجهاز المركزي للإحصاء – النشرة الإحصائية للسكان الصادرة بتاريخ ٩/ ٧/ ٢٠٠٩.

(3)المرجع نفسه .

(4)نسبة الإعالة = عدد السكان الكلي مقسوماً على عدد العاملين بالفعل (انظر الجهاز المركزي للإحصاء التعداد السكاني ٢٠٠٧)

جدول (٢-٦)

مساهمة الأنشطة الاقتصادية المحلية في التشغيل عام ٢٠٠٩

النشاط الاقتصادي	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
الزراعة	٪١١,٨	٪١٣,٧	٪٦,٤
الصناعة	٪١٢,١	٪١٤,٥	٪٥,٤
الانشاءات	٪١١,٧	٪١٥,٦	٪٠,٩
التجارة والمطاعم والفنادق	٪١٩,١	٪١٩,٤	٪١٨,٣
النقل والتخزين والاتصالات	٪٥,٧	٪٥,٧	٪٥,٧
الفروع الاخرى	٪٣٩,٦	٪٣١,١	٪٦٣,٣
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي ٢٠٠٩، ص٨١.

وحسب تقرير القوى العاملة الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء 'الفلسطيني، يتوزع الأفراد النشيطين اقتصاديًا (مجموع القوى العاملة البالغة ٩٥١٠٠٠) في الأراضي الفلسطينية حسب المؤهل العلمي كما يلي :-

جدول (٢-٧)

توزيع القوى العاملة حسب المؤهل العلمي، ٢٠٠٩

بيان	النسبة المئوية	العدد
إعدادي فأقل	٪٥٦,٣	٥٣٥،٤١٣
ثانوي	٪١٥,٨	١٥٠،٢٥٨
دبلوم متوسط	٪٧,٧	٧٣،٢٢٧
بكالوريس فأعلى	٪٢٠,٢	١٩٢،١٠٢
المجموع	٪١٠٠	٩٥١،٠٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير القوى العاملة ٢٠٠٩.

جدول (٢-٨)

نسب الفقر وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري للأسر ١٩٩٨-٢٠٠٦

	١٩٩٨	٢٠٠١	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الأراضي الفلسطينية						
نسبة الفقر (٪ من الأسر)	٢٠,٣	٢٧,٩	٢٥,٦	٢٩,٥	٣٠,٨	٣٤,٥
فجوة الفقر (٪ من الأسر)	٥,٥	٧,٦	٦,٦	٨	٨,٣	٩,٨
شدة الفقر (٪ من الأسر)	٣	٥	٣,٩	٤,٤	٤,٢	٦
الفقر المدقع (٪ من الأسر)	١٢,٥	١٩,٥	١٦,٤	١٨,١	١٨,٥	٢٣,٨
الضفة الغربية						
نسبة الفقر (٪ من الأسر)	١٤,٥	١٨,٩	١٩,٨	٢٢,٣	٢٤	٢٣,٦
فجوة الفقر (٪ من الأسر)	٣,٧	٤,٦	٤,٨	٥,٨	٦,١	٥,٨
شدة الفقر (٪ من الأسر)	٢	٢,٩	٢,٦	٣	٢,٩	٣,٢
الفقر المدقع (٪ من الأسر)	٨,٤	١٢	١١,٦	١٣,١	١٣	١٣,٩
قطاع غزة						
نسبة الفقر (٪ من الأسر)	٣٢,٨	٤٦,٧	٣٧,٢	٤٣,٧	٥٠,٧	٥٥,٧
فجوة الفقر (٪ من الأسر)	٨,٩	١٣,٩	١٠,٤	١٢,٥	١٤,٨	١٧,٦
شدة الفقر (٪ من الأسر)	٥,٤	٩,٥	٦,٣	٧,١	٨	١١,٢
الفقر المدقع (٪ من الأسر)	٢١,٦	٣٥,٤	٢٦	٢٧,٩	٣٤,٨	٤٣

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩. احوال السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية ٢٠٠٩، ص٤٥.

بلغ معدل الفقر بين الأسر الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٧ وفقا لأنماط الاستهلاك الحقيقية ٥ , ٣٤٪، (بواقع ٦ , ٢٣٪ في الضفة الغربية و٧ , ٥٥٪ في قطاع غزة) . في حين أن ٣ , ٥٧٪ من الأسر الفلسطينية يقل دخلها الشهري عن خط الفقر الوطني، (بواقع ٢ , ٤٧٪ في الضفة الغربية و٩ , ٧٦٪ في قطاع غزة). كما تبين أن حوالي ٨ , ٢٣٪ من أسر الأراضي الفلسطينية تعاني من الفقر الشديد (المدقع) وفقا لأنماط الاستهلاك الحقيقة للأسرة، (بواقع ٩ , ١٣٪ في الضفة الغربية و٠ , ٤٣٪ في قطاع غزة). أما على مستوى الدخل، فقد تبين أن حوالي ٠ , ٤٨٪ من الأسر يهبط دخلها الشهري عن خط الفقر الشديد، (بواقع ٣ , ٣٧٪ في الضفة الغربية و٠ , ٦٩٪ في قطاع غزة).

ووفقا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء فان أسرة من بين كل ٣ اسر في الأراضي الفلسطينية عانت من الفقر عام ٢٠٠٧، وان هناك حاجة لتوفير ٧ مليون دولار شهريا لإعادة نسب الفقر لما كانت عليه عام ١٩٩٨، وأظهرت المؤشرات أن الأسرة الفقيرة تحتاج إلى ٤٩ دولار شهريًا لإخراجها من حالة الفقر خلال العام ٢٠٠٧ مما يعني الحاجة إلى ما قيمته ١٠ مليون دولار شهريًا لإخراج جميع الأسر التي عانت من حالة الفقر خلال العام ٢٠٠٧. وتبين دور المساعدات الطارئة في تخفيض الفقر بنسبة ١ , ١١٪ خلال العام ٢٠٠٧ بواقع ٦ , ١٣٪ في الضفة و٩ , ٩٪ في قطاع غزة[1].

أما على صعيد إنفاق الفرد الشهري ، فقد أشارت النشرة الاحصائية الصادرة بتاريخ ٩/ ٧/ ٢٠٠٩ إلى أن إنفاق الفرد في الضفة الغربية قد ارتفع في عام ٢٠٠٧ مقارنة بالعام ٢٠٠٦، من ١٠٧ دينار أردني أو ما يعادل ١٥٣ دولار أو ٦١٢ شيكل

(١)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩. أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية رام الله ٢٠٠٩، ص٤٤.

لعام ٢٠٠٦ إلى ١١٦ ديناراً أردنياً أو ١٦٦ دولار ما يعادل ٦٦٤ شيكل عام ٢٠٠٧ أي بزيادة مقدارها ٤,٨٪. أما في قطاع غزة فقد انخفض من ٦٩ ديناراً أردنياً عام ٢٠٠٦ إلى ٦٠ ديناراً أردنياً –أو ٨٦ دولار ما يعادل ٣٤٤ شيكل- عام ٢٠٠٧ أي بتراجع مقداره ١٣,٦٪. الأمر الذي يؤكد على تزايد مظاهر الفقر وانتشارها في الأراضي الفلسطينية عموما، وفي قطاع غزة خصوصا، حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن كل أسرة من بين كل ثلاث أسر في الأراضي الفلسطينية عانت من الفقر خلال العام ٢٠٠٧ : حيث قدر خط الفقر المتوسط للأسرة المرجعية (المكونة من ستة أفراد، بالغين اثنين وأربعة أطفال) في الأراضي الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٧ حوالي ٣٧٥،٢ شيكلاً إسرائيلياً (حوالي ٥٩٣ دولار أمريكي)، بينما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) للأسرة المرجعية نفسها ٩٧٥،١ شيكلاً إسرائيلياً جديداً (حوالي ٤٩٣ دولار أمريكي).

جدول (٢-٩)

مشاريع برنامج الغذاء العالمي وعدد المستفيدين في الأراضي الفلسطينية لعام ٢٠٠٩

اسم المشروع	عدد المستفيدين في الضفة الغربية	عدد المستفيدين في قطاع غزة
مساعدات إلى الأسر المحرومة: - توزيع المساعدات الغذائية - إطعام المؤسسات	٩٨٨٥٠ ٩٦١٠	٨٥٥٠٤ ٥٠٠٠
مساعدات إلى الأسر المهددة: - توزيع المساعدات الغذائية	١٦٧٣٤٠	١٦١١٧٥
الغذاء مقابل التدريب أو العمل	٢٩٢٢٠	-
قسائم الغذاء	٣١١٢٠	١٥١٤٥

اسم المشروع	عدد المستفيدين في الضفة الغربية	عدد المستفيدين في قطاع غزة
التغذية المدرسية	٦٣٥٦٧	٩٢١٨٣
أخرى	٤٤٢٩٣	-
مجموع المستفيدين	٤٤٠٠٠	٣٦٥٠٠٠

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، نشرة الأمن الغذائي رقم٣، ص٥.

ونظرًا لثبات الأجور - في الضفة والقطاع- التي تتراوح بين ٢٥-٤٠ شيكل للعمال العاديين، وبين ٤٠-٦٥ شيكل لأصحاب المهن من العمال الفنيين من ذوي الاختصاص[1]، فإن أكثر من ٦٠٪ من مجموع الطبقة العاملة في السوق المحلية الفلسطينية يعيشون دون مستوى خط الفقر، (حوالي ١٩٧٥ شيكل) . في حين أن ٤٠٪ منهم يعيشون عند مستوى خط الفقر المحدد بحوالي ٢٣٧٥ شيكل للأسرة، آخذين بعين الاعتبار أن أجور عمال القطاع بالنسبة لزملائهم في الضفة، أوالعاملين في إسرائيل، هي الأدنى، فالمعروف أن نسبة أجور عمال قطاع غزة إلى أجور عمال الضفة تبلغ ٨٠٪ ، وبالنسبة إلى أجور العاملين في إسرائيل فهي ٤٩,٧٪ فقط، ومع ملاحظة استمرار التراجع في مستوى المعيشة، إلى جانب استمرار تصاعد الرسم البياني للغلاء وارتفاع الأسعار، مع ثبات الأجور طوال السنوات الأخيرة، ستتبين عمق البؤس الاجتماعي العام الذي يعيشه عمالنا عمومًا وعمال قطاع غزة بصورة خاصة الذي يشهد -في ظل استمرار الحصار والانقسام- أعلى معدلات الفقر في المجتمع الفلسطيني، بما يفرض، إيلاء قضايا الطبقة العاملة اهتماما إضافيا في برنامج ومهام القوى اليسارية، في إطار النضال المطلبي الهادف إلى رفع أجورهم ومستوى

(1)الدولار يعادل ٤ شيكل حسب الاسعار في منتصف العام ٢٠٠٩.

معيشتهم عبر توعيتهم، وإشراكهم في العمل العام والعمل النقابي وتنظيمهم دفاعا عن مطالبهم وحقوقهم .

في هذا السياق تتوجب الإشارة إلى أن الفقر لا يتوقف عند نقص الدخل، وانخفاض مستوى المعيشة فحسب، بل يشمل غياب الإمكانات لدى العامل وأسرته، للوصول إلى الفرص الحياتية الضرورية لحياة مقبولة مثل تعليم الأبناء والرعاية الصحية وتأمين المشاركة النشطة في الحياة المجتمعية، خاصة، وأننا نعرف جيدا أن الحديث عن الطبقة العاملة ومعاناتها وفقرها، هو حديث عن مكان إقامة هؤلاء الفقراء في المخيمات والمناطق الفقيرة من مدن وقرى الضفة والقطاع، وهو أيضا وقبل كل شئ حديث عن القاعدة الاساسية المؤهِّلة للصمود وللنضال الوطني التحرري، بمثل ما هي مؤهلة للتغيير الديمقراطي المنشود، ونقصد بذلك الطبقة العاملة، والفقراء والكادحين عموما الذين كانوا – ولا يزالون– في طليعة نضال شعبنا في تاريخه الحديث والمعاصر .

أخيرا، وفي سياق الحديث عن الطبقة العاملة، فإننا لا نستطيع إغفال أن الكثير من المصاعب والمصائب الاقتصادية والاجتماعية بسبب الحصار والانقسام والبطالة، تكبل شرائح واسعة من عمالنا، الذين يعيشون تحت خط الفقر بالذات ، وتحكم عليهم بتجرع المعاناة اليومية، بحيث يمكن تحولهم –بصورة تدريجية وإكراهية– إلى مجموعات اجتماعية معدمة، يسود في اوساطها ما يمكن تسميته بظاهرة الانفصال الطبقي وما يرافقها من مشاعر ومواقف عفوية سالبة تجاه مجتمعهم المحيط، لذلك لا غرابة –إذا ما استمرت حالات الفقر والإفقار عندنا– بوتائرها الراهنة، من تشكل كتلة ثابتة من السكان –خاصة في قطاع غزة والمناطق الأكثر فقرا في الضفة– لا يتميزون بمعاناتهم وبؤسهم فحسب، وإنما قد يتراكم في وعيهم العفوي البسيط، بحكم شدة البؤس، حالة من الشعور بالانفصام عن

المجتمع المحيط، بسبب استمرار وتفاقم «الوضع المعيشي الصعب وانعدام اليقين حول المستقبل الوطني يدفع بقطاعات واسعة من الجمهور الفلسطيني، وتحديدًا الفئات العمالية العاطلة عن العمل والمهمَّشة، الى منح الأولوية للقضايا المعيشية – بأي ثمن– على حساب القضايا الديمقراطية»[1]، وعلى حساب القضايا الوطنية أيضا، بما يشير إلى إمكانية تحولهم إلى «بروليتاريا» رثة، أو شرائح من المعدمين الذين يسهل استغلالهم في كل أشكال الجرائم والاعمال غير المشروعة المنظمة وغير المنظمة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، بما في ذلك تحولهم إلى مادة للتخريب من قبل العدو، إذا لم يجدوا –خاصة في ظروف الحصار والانقسام الراهنة– من يأخذ بيدهم ويدافع عن قضاياهم من أجل تحسين أوضاعهم، عبر اطر التكامل الاجتماعي والمعايشة والتنظيم في الأطر النقابية، والجماهيرية، والحزبية.

فإذا كانت الجماهير الشعبية كلها تتعرض لهذه الحالة، فإنها مضاعفة لدى الطبقة العاملة ولدى الفلاحين الفقراء، -كما يقول سلامة كيلة- مما يؤهلها لأن تلعب دوراً أكثر فاعلية، ولعل ما يساعدها على ذلك، إن إمكانيات تأسيس وعي مطابق لمصالحها، وانطلاقاً من المنهجية الماركسية، إمكانيات كبيرة، ويكون ممكناً تنظيمها، وتنظيم نشاطها وفاعليتها، ومن ثم توحيد كتلة الجماهير الشعبية، وتأسيس التحالف الطبقي، الذي يصبح قوة هامة كبيرة، في الصراع الوطني، التحرري والديمقراطي معاً، فإذا كانت الجماهير الفقيرة تتوحد حول أهداف محددة على الصعيد السياسي (الاستقلال وإنهاء الاحتلال والتبعية، فضلاً عن التوحيد القومي) فإنها تتوحد أيضاً حول أهداف محددة على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي، وهنا بالضبط تتبدى الحاجة إلى تطور وتفعيل أحزاب اليسار الماركسي وانتقالها من

(1) جميل هلال –النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو–مواطن للدراسات–رام الله –الطبعة الأولى– يوليو/ تموز ١٩٩٨–ص١٦٩.

حالة القصور والعجز الراهنة إلى حالة التفاعل والتوسع في أوساط الجماهير الشعبية الفقيرة عموماً والعمال خصوصاً.

إذن يمكن القول أن الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين وكل الفقراء والكادحين في بلادنا الذين كانوا – ولا يزالون – وقود النضال التحرري تحت قيادة كبار الملاك قبل نكبة ١٩٤٨ ثم في ظل القيادة البرجوازية التي أودت بهم وبشعبنا وقضيته الوطنية إلى الحالة الراهنة أو المأزق المسدود، حيث هبطت تلك القيادة بالأهداف الوطنية والديمقراطية إلى أوضاع كارثية أشد خطراً وعمقاً من نكبة ١٩٤٨ رغم التضحيات الهائلة التي قدمها فقراء بلادنا من العمال والفلاحين خصوصاً - طوال (٦٢) عاماً بعد النكبة - الأمر الذي يفرض على قوى اليسار تحمل مسئولياتها في الاستنهاض الثوري الديمقراطي لجموع الفقراء والكادحين، بما يمكنهم فعلاً من أن يكون لهم الدور الطليعي والرئيسي في قيادة النضال الوطني التحرري والديمقراطي بأفقه القومي والأممي، من خلال امتلاكهم الرؤية الواعية للظروف الواقعية والثورية من جهة، ومن خلال القدرة على التلاحم والتنظيم لكتلة اجتماعية تمثل الأغلبية السكانية، بحيث يمكن الحديث عن تحالف طبقي وسياسي واسع، في مرحلة تتزايد فيها عملية «تكديح» وإملاق فئات واسعة من الجماهير الشعبية . وهذا هو طريق كسر «الحلقة المفرغة» التي رسمها التحالف الصهيوني/ الامبريالي، لهذا يصبح طريق التقدم، منوطاً بشكل أساسي بالطبقة العاملة، والفلاحين الفقراء، وبالماركسية كمنهجية في البحث والدراسة والتحليل، وبالتالي كمنهجية في تأسيس الأيديولوجيا المطابقة لمصلحة هؤلاء.

ما يمكن أن نقوله أخيراً، إن الحديث عن التقدم، في إطار النضال التحرري والاجتماعي الديمقراطي، مرتبط بالدور الذي يمكن أن تلعبه الطبقة العاملة، وأية مراهنات على أدوار أخرى، ستبدو أنها خارج سياق حركة التقدم الواقعية.

٤-٢ الفلاحون :

إذا كنا نتفق على أنه ليس بالإمكان الحديث عن طبقات قائمة بذاتها أو متبلورة، في المجتمع الفلسطيني، بسبب استمرار هذا التداخل والتقاطع للأشكال الحديثة للتقسيم الاجتماعي للعمل، مع الأشكال القديمة المتوارثة –كما أشرنا من قبل- فإن الحديث عن «طبقة الفلاحين» في بلادنا لا يبتعد عن هذا التوصيف، أي غياب وعي الفلاحين الفلسطينيين لوجودهم كطبقة لذاتها، وفي هذا السياق يقول ماركس[1]«**طالما تعيش ملايين العائلات في ظروف اقتصادية تميِّز نمط حياتها ومصالحها ومستوى تعليمها وتضعها في مواجهة نمط حياة ومصالح ومستوى تعليم الطبقات الأخرى –فهي تشكل طبقة، وطالما لا توجد بين الفلاحين غير رابطة محلية، وطالما لا يخلق تجانس مصالحهم أية وحدة فيما بينهم وأية علاقة قومية ولا أي تنظيم سياسي –فهم لا يشكلون طبقة**» رغم انتشارهم الكمي عبر أكثر من ألف قرية على الأرض الفلسطينية، فإن هذا التحليل لا ينفي الدور النضالي التاريخي للفلاحين الفلسطينيين بصورة عفوية كما جرى في هبَّة البراق ١٩٢٩ على أثر بيع أكثر من ٢٠٠ ألف دونم في شمال فلسطين، للوكالة اليهودية وطرد الفلاحين منها، إلى جانب حرص كبار الملاك أو ما يسمى بـ«القيادة الوطنية» آنذاك على امتصاص نقمة الفلاحين وثورتهم، عبر التلويح بحرمانهم من مصدر رزقهم. فالزراعة –تاريخيا- احتلت المكانة الأولى في الاقتصاد الفلسطيني الذي كان - قبل ١٩٤٨ - ككل اقتصاد زراعي –في بدايته بصورة أساسية- اقتصادًا طبيعيًا حيث تعيش كل قرية داخل اقتصاد شبه مغلق داخل الرابطة المحلية للقرية، يقابله انفتاح في العلاقات الاجتماعية مع القرى المجاورة، ففي مرحلة ما قبل نكبة ٤٨ بلغ عدد العاملين في الزراعة من الفلاحين والأجراء، حوالي ٥٥٠ ألف يمثلون ٥٥٪ من

(1) الكسي لينكوفسكي ، **البرجوازية الصغيرة وخصائصها** ، دار التقدم – فرع طشقند – ١٩٧٩.

مجموع السكان، كان ٢٩٪ منهم لا يمتلك أرضًا . وفي حين أن مجموع ملكية ٧١٪ من هؤلاء الفلاحين (حوالي ٥٥ ألف أسرة) لم تتجاوز (٣) مليون دونم موزعة عبر ملكيات/ حيازات صغيرة من خمس دونمات – ٥٥ دونم، فإن ٢٥٠ مالك فقط، استحوذوا – بطرق ووسائل غير مشروعة - على حوالي أربعة ملايين ومائة وخمسون ألف دونم، أي ما يزيد عن كل ما امتلكه الفلاحون الفلسطينيون آنذاك، وفي هذا الجانب، يكفي أن نشير إلى أن «٢٨ مالكا في قضاء بئر السبع وغزة كانوا يمتلكون حوالي (٢) مليون دونم، وكانت ملكية (١١) شخصا منهم تزيد عن (١٠٠) ألف دونم لكل فرد»[١]، وفي القدس والخليل كان ٢٦ مالكا، يملكون ٢٤٠ ألف دونم، وفي نابلس-طولكرم خمسة ملاكين، كانوا يملكون ١٢١ ألف دونم، وفي منطقة جنين ستة ملاك، امتلكوا ١١٤ ألف دونم . **وفي هذا السياق تقول تمار غوجانسكي**[٢]«كان تطور القرية العربية زمن الانتداب تعبيراً عن تفاقم التقاطب الاجتماعي: خراب الفلاحين من ناحية، وإثراء ملاكي الأراضي وأصحاب الأموال من ناحية أخرى، حيث ارتكز تراكم الأموال (بصورته التمويلية أو على شكل وسائل إنتاج وأرض وممتلكات) في القرية العربية، على استمرار الاستغلال التقليدي بواسطة رسوم الإيجار وجباية الضرائب والربا الفاحش وفرض الأسعار». وإلى جانب هذا، ظهرت مصادر أخرى بما فيها المدخولات من بيع الأراضي لمؤسسات صهيونية ولشركات مالية ومن استغلال العمل المأجور، وكانت الشريحة الاجتماعية التي ركزت في أيديها معظم الأموال المتراكمة من المصادر المذكورة أعلاه- في ظروف فلسطين الانتدابية – شريحة ملاكي الأرض الكبار، التي شملت أيضاً تجاراً ومتمولين أثرياء يسكنون المدن أو البلدات

(1) د.عادل غنيم، القوى الاجتماعية في فلسطين، (سنة الطبع ، ودار النشر غير واضحة) ص٣٠.

(2)تمار غوجانسكي-تطور الرأسمالية في فلسطين-ترجمة حنا إبراهيم-إصدار دائرة الثقافة في م.ت.ف-ط٢-١٩٨٧-ص١٨٨/ ١٩١ .

المجاورة . لقد كان الأمر الخاص في تطور علاقات الإنتاج في القرية العربية الفلسطينية -كما يقول غوجانسكي- هو أن الطبقة المسيطرة القديمة التي تبلورت في ظروف أسلوب الإنتاج التقليدي حافظت أيضاً على العلاقات الزراعية القديمة (حيثما كان ذلك ممكناً) واندمجت أيضاً في العلاقات الرأسمالية بإقامة مزارع (بساتين وما أشبه) قائمة على العمل المأجور، إذ أن التناقض الطبقي الأساسي في القرية العربية أيام الانتداب كان لا يزال هو التناقض بين الشريحة المسيطرة القديمة التي كانت مؤلفة من ملاكي الأراضي (الساكنين في المدينة) ومن التجار والمرابين، وبين جماهير الفلاحين ذوي المزارع الصغيرة سواء المزارعين أو الحراثين، وقد كان لهذا الوضع أبعاد كثيرة في المجالين الاجتماعي والسياسي. وبالتالي فإن استمرار بقاء التناقض الطبقي الأساسي القديم مثل تخلف القرية العربية الاقتصادي – الاجتماعي بالنسبة للمدن وللزراعة اليهودية القائمة على الإنتاج الكبير باستعمال الآلات و الأساليب العصرية، هذا التخلف أدى إلى أن تظل القيادة السياسية- الشعبية في وسط المواطنين العرب بأيدي الأسر المتميزة ذوات الأراضي والأموال . ويفسر هذا البناء الاجتماعي أيضاً لماذا أثار شراء الأراضي من قبل المؤسسات الصهيونية وشركات الاستثمار الخاصة والعامة غضباً عارماً في أوساط الفلاحين العرب، ولماذا كان هؤلاء الفلاحون على استعداد للكفاح ضد بيع الملاكين للأراضي .

والمعروف أن عائلات كبار الملاك عبر هيمنتها على الاقتصاد تمكنت من قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية قبل ١٩٤٨، وفق رؤى وبرامج وآليات سياسية مهادنة أو رخوة، في حين أن الفلاحين الفلسطينيين كانوا وقودا للثورة قبل عام ١٩٤٨ ، ولم يكن غريبا أن ينجب الريف الفلسطيني خيرة المقاتلين والمناضلين الذين كانوا بحق هم المحرك اليومي والفعلي والمباشر للعمل الثوري ضد الانتداب والحركة الصهيونية، في حين لم يكن كبار الملاك (الأفندية) سوى واجهة هشَّه تصدرت قيادة الحركة الوطنية ضمن آفاق محددة لم تكن تلتقي مع آفاق وتطلعات الجماهير الثورية

العفوية، وكان دور تلك القيادة – على الأغلب – هو امتصاص وتهدئة الحالة الثورية لدى فقراء بلادنا، وكان هذا الدور منسجمًا مع القيادة الطبقي ومصالحها وعلاقاتها مع القوى الرجعية العربية وغيرها، فهل نحن اليوم أمام مشهد «جديد» يعيد إنتاج المعادلة ذاتها رغم اختلاف شكل المصالح الاقتصادية والطبقية وسبل الحصول على الثروة ؟ الجواب نعم، ولكن بصورة رثة، أو ممسوخة، عبر رموز واداوت «طبقية» أقرب إلى الصيغة الطفيلية في تطورها، لكنها في الجوهر لديها – او لمعظم أطرافها – الاستعداد للتراجع عن الثوابت والمهادنة لحساب ضمان مصالحها الجديدة على حساب مصالح وتضحيات الأغلبية الساحقة من أبناء الشرائح والطبقات الفقيرة الذين يعيشون اليوم حالة غير مسبوقة من الإحباط واليأس بسبب هذا الحصار المر لمسار طويل من النضال الوطني الذي تفرع بدوره إلى مسارين بعد الانقسام في يونيو/ حزيران ٢٠٠٧، الأمر الذي فاقم من مشاعر الإحباط والسخط مع انسداد الأفق أو المآزق الراهن، مقابل حصر الثروات والمغانم الشخصية لدى الفئات المهيمنة – وإن بدرجات متفاوتة – في الضفة والقطاع .

إن تراكم العوامل التاريخية (الانقسام الجغرافي والسياسي والمجتمعي بعد النكبة)، التي كرسها الاحتلال فيما بعد وحرص على إدامتها، إلى جانب العوامل والممارسات السلبية الداخلية الفلسطينية في سلطة الحكم الذاتي وصولاً إلى حالة الفوضى والفلتان والصراع الدموي بين فتح وحماس ومن ثم الانقسام إلى حكومتين، كل ذلك عمق التباين في العلاقات الاجتماعية السائدة بين الضفة والقطاع دون إغفال عوامل التباين الموضوعي بينهما التي تتبدى اليوم في عدد من المظاهر، سواء من حيث الكثافة السكانية (في الضفة ٤٤٤ فرد في الكيلو متر المربع الواحد، ترتفع هذه الكثافة في قطاع غزة إلى ٤٢٠٦ فرد/ كم٢) أو من حيث توزيع

السكان المدنيين الذين يعيشون في المدن منتصف ٢٠١٠، ونسبة هؤلاء في قطاع غزة تصل إلى ٩٠٪ (١,٣٨٦ مليون نسمة)، تنخفض في الضفة إلى ٨٠٪ (حوالي ٢ مليون نسمة) سكان مدن ومخيمات الضفة في مقابل ٢٠٪ (حوالي ٥١٠ ألف نسمة) سكان الريف، إذ يوجد في الضفة حوالي ٤٣٠ قرية، في حين أن القرى الفلاحية في قطاع غزة لا تتجاوز (١٢) قرية صغيرة، وهذه المظاهر، وان كانت تؤكد على الطابع الريفي للضفة، والطابع المديني لقطاع غزة، إلا أن هناك مفارقة لا بد من الإشارة إليها هنا، فبالرغم من وجود هذا العدد الكبير من القرى في ريف الضفة الغربية، فإن العلاقات الاجتماعية السائدة فيها يغلب عليها الطابع المديني المتطور والأكثر تقدمًا بالمعنى النسبي من قطاع غزة، الذي – وان كنا نقر – بأن ٩٠٪ من سكانه يقيمون في المدن، إلا أن العلاقات الاجتماعية السائدة فيه هي علاقات « مدنية » متخلفه ومهمَّشه ورثه بصورة عامة، نلحظ هذه المفارقة عبر هذا التباين الواضح في كثير من الجوانب الحياتية بينهما، أهمها تلك المرتبطة بالتطور الاجتماعي والحضاري والثقافي العام، إلى جانب التمايز في الأوضاع الريفية – الزراعية – الفلاحية، علاوة على أن استمرار الانقسام السياسي بين حكومتي رام الله وغزة، سيولد موشرات الانقسام الاجتماعي بينهما، بحيث يمكن الحديث عن مجتمع في الضفة ومجتمع آخر مختلف في غزة!

إن الحديث عن طبقة الفلاحين في الضفة و القطاع، هو حديث يتناول قطاع هام وواسع من المجتمع الفلسطيني يتجاوز النسب المئوية – المشار إليها (٢٠٪ – من سكان الريف – في الضفة،١٠٪ في القطاع)، ويحتاج إلى مزيد من التعمق والتحليل والرؤية الموضوعية، ذلك لأن طبيعة المسار التطوري الاجتماعي – الاقتصادي الراهن، هي طبيعة غير مستقرة أو مؤطَّرة، بحكم هذا التداخل في الأنماط التقليدية القديمة والحديثة والمعاصرة، الذي لا تتحدد حركته بفعل عوامل فلسطينية داخلية،

تراثية أو تقليدية أو حديثة، وإنما أيضاً بفعل عوامل خارجية مهيمنة، الاحتلال والمخطط العدواني الصهيوني الذي يستهدف تعميق كل مظاهر التخلف القديمة بدعم صريح أمريكي وأوربي، عبر استمرار هذه التبعية والهيمنة على الاقتصاد والبنية الاجتماعية معاً، المسألة الثانية في هذا الجانب، تتعلق باستمرار – بل ثبات – العلاقات الفلاحية في أوساط اللاجئين الفلسطينيين الذين ينحدر ٧٠٪ منهم على الأقل من أصول فلاحية، وقد نفوا عن كونهم فلاحين، لكنهم يتميزون حتى اللحظة بتمسكهم بالانتماء للقرية بكل المعاني السياسية والروابط الاجتماعية حتى اللحظة، وفي هذا السياق فليس من المبالغة في شيء أن نقول أن المجتمع الفلسطيني عموماً تختلط فيه العلاقات الاجتماعية والفلاحية القديمة والتقليدية والرأسمالية الرثة، رغم تزايد عدد المدن ونسبة التطور المديني الكمي الذي لم يؤثر بصورة ملموسة بعد في جوهر العلاقات المجتمعية – الفلاحية التي تشكل جزءاً هاماً من مكونات البنية المجتمعية الفلسطينية في المرحلة الراهنة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه العلاقات الاجتماعية الريفية في أوساط الفلاحين الفلسطينيين، لم تعد محكومة – كما كانت في السابق – بقوة الملكيات الكبيرة أو أشباه الإقطاعيين التي لم يعد لها دور مسيطر على هذه العلاقات من جهة، إلى جانب تفتت الأراضي الزراعية إلى قطع صغيرة (أقل من ٥٠ دونم) بحيث تقدَّر نسبة الحيازات الصغيرة (من ١–١٠ دونم) بما يزيد عن ٥٠٪ من إجمالي الملكيات في الأراضي الزراعية، ومن ١٠–٢٠ دونم في حدود ٢٠٪ ، ومن ٢٠–٥٠ دونم ٢٠٪ ، ومن ٥٠–١٠٠ دونم ٧٪ ومن ١٠٠ – فما فوق ٣٪ من مجموع الأراضي الزراعية البالغ ١،٨٥ مليون دونم، منها ١،٦٧ مليون دونم في الضفة، و (١٨٠) ألف دونم في قطاع غزة – حسب الإحصاءات الزراعية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠٠٨ ، وبالتالي يمكن الاجتهاد في تحديد **مكونات البنية الطبقية في الريف كما يلي :**

(أ) أغنياء الفلاحين والرأسمالية الزراعية (كبار الملاك ٥٠ دونم فأكثر) وموقفهم صريح في العداء للثورة والإصلاح أو العمل التعاوني أو العدالة الاجتماعية.

(ب) متوسطو الفلاحين (أقل من ٥٠ دونم) .

(ج) الشرائح الوسطى من الإداريين والفنيين .

(د) صغار الحائزين (أقل من ٢٠ دونم) .

(هـ) العمال الأجراء : لا يملكون سوى بيع قوة عملهم للغير ويخضعون لشروط سوق العمل الزراعي .

(و) فقراء الفلاحين .

لقد أدى تطور العلاقات الرأسمالية المشوَّهة – في سياق الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي إلى نمو العلاقات الرأسمالية – أو العلاقات السلعية والنقدية ، في الزراعة والريف الفلسطيني التي ترافقت مع التراجع التدريجي – بحكم عوامل الوراثة وعوامل أخرى – في حجم الملكيات الكبيرة، بحيث تراجع دور طبقة كبار الملاك بوصفها الشكل الرئيسي للاستغلال في أوساط الفلاحين، ليحل مكانها استغلال العمل المأجور في إطار العلاقات الرأسمالية المشوَّهة في الريف التي تقوم على تخصيص القسم الأكبر من الإنتاج الزراعي من اجل السوق، وفي هذه الظروف تزايدت نسبة التمايز الطبقي بين الفلاحين الذين يشكلون حتى اللحظة وجودا طبقيًا موضوعيًا وقاعدة اجتماعية – فلاحية في الضفة بشكل خاص، وتزايد تسارع نمو الفئات الفقيرة والمعدمة، « البروليتاريا » « والبروليتاريا الرثة » في القرية أو في أوساط العمال الزراعيين الأجراء في المخيمات والمناطق الفقيرة الأخرى، دون أن يعني ذلك تبلور حالة من التمايز الطبقي البورجوازي الكلاسيكي الذي يمكن أن يحقق تراكماً رأسمالياً ملموساً يؤثِّر في تطوير أو تنمية العلاقات الرأسمالية في الريف

الفلسطيني، إذ أن العلاقات الرأسمالية الجديدة القائمة على استغلال العمل المأجور، هي علاقة مشوَّهة وكومبرادورية في الوقت نفسه، وبالتالي فقد بقي المصدر الأساسي للتراكم، هو ما تحصل عليه فئة الكومبرادور من أرباح، وهو أشبه من حيث طبيعته بعلاقة الريع أو الربح الذي كانت تستحوذ عليه طبقة أشباه الإقطاعيين في مراحل سابقة.

إذ إنه في ظل استمرار سيطرة سياسة السوق أو الاقتصاد الحر في إطار التبعية والبحث عن المصالح الخاصة عبر سيطرة العلاقات الرأسمالية الطفيلية والمشوَّهة في السلطة، لم يكن من الممكن تطبيق سياسات زراعية لتطوير قطاع الزراعة في الضفة والقطاع. بحيث نلاحظ تراجع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي من حوالي ٤٠٪ قبل أوسلو إلى أقل من ١٠٪ عام ٢٠٠٩، ويعود السبب في ذلك إلى إهمال السلطة لهذا القطاع، إلى جانب زيادة التفتت في مساحة الأراضي الزراعية، خاصة في قطاع غزة، وغياب دور البنوك في تشجيع وتطوير المشاريع الزراعية، إلى جانب غياب أي من أشكال الجمعيات التعاونية وارتفاع القيمة الاجارية للأراضي الزراعية، وكلها عوامل أدت إلى المزيد من التراجع والتهمش لبنية هذه الطبقة من ناحية ولإنتاجتها من ناحية أخرى.

إن هذه الأوضاع التي تعيشها جماهير الفلاحين الفلسطينيين بما يمثلونه من كتله اجتماعية / إنتاجية فقيرة لها مصلحة في النضال الوطني والطبقي، تدفع قوى اليسار الفلسطيني، إلى مزيد من الاهتمام بقضاياهم ووعي تفاصيل أوضاعهم الحياتية عبر تنظيمهم ومعايشتهم، بهدف مواجهة كل أشكال المعاناة التي يتعرضون لها من الاحتلال والمستوطنين من جهة، أو أشكال الاستغلال الطبقي الداخلي من جهة أخرى، وما يفرض على هذه القوى، القيام بالمبادرات المدروسة، لتشجيع قيام التعاونيات لدعم الفلاحين الأجراء، والعمل على رفع مستوى الملكيات الزراعية –

المفتتة – إلى مستوى معين من الملكيات التعاونية، والمطالبة بإيجاد قطاع حكومي في الزراعة، في أراضي الضفة بصورة خاصة، إلى جانب ذلك فان المطالبة بتقديم مختلف التسهيلات للفلاحين والمزارع الصغيرة، كالقروض والأسمدة والأدوية والإرشاد والتخطيط أو التنميط الزراعي، والاهتمام بالمنتوجات من حيث التسويق وحماية الأسعار، أمور لا بد من العمل على تفعيلها، تعميقا للعلاقة بين هذه القوى، وبين جماهيرنا الشعبية في الريف الفلسطيني من الفلاحين الذين تصدروا دوما حركة النضال الوطني والتضحية والنهوض الثوري منذ فجر تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية .

إن هذه الدراسة من شأنها أن تثير التساؤلات لدى رفاقنا وأصدقائنا حول التغيير الاجتماعي / السياسي / الاقتصادي المستقبلي من ناحية وحول سيناريوهات البديل المحتمل للأوضاع الراهنة من ناحية أخرى، ونقصد بذلك سيناريو (الإمارة) الإسلامية في غزة، والحكم الذاتي الموسع في الضفة أو سيناريو «حل الدولتين» أو الدولة الشكلية في إطار التبعية الإسرائيلية عبر توافق فتح وحماس أو سيناريو النضال من أجل فلسطين الديمقراطية في إطار الدولة العربية والمجتمع العربي الاشتراكي.

وبناء عليه فإننا، ندرك بكل موضوعية ووعي، أن استمرار تطور العلاقات الاجتماعية في بلادنا على صورتها المشوَّهة الراهنة، هو أمر بقدر ما يتعارض مع قوانين الحياة ومتغيراتها وتراكماتها الدافعة صوب الارتقاء والتقدم، يتعارض أيضًا مع نضال شعبنا وتضحياته الغالية في صراعه الطويل مع العدو الصهيوني، من أجل تحقيق أهدافه في التحرر والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، الأمر الذي يستوجب استنهاض قوى اليسار الفلسطيني والعربي، كضرورة موضوعية ملحَّة، حتى لا يصبح المستقبل وكأنه « قدر محتوم » نساق إليه من نظام العولمة الامريكي الصهيوني الذي نجح إلى حد كبير في السيطرة على مقدرات شعوبنا، وما العراق وفلسطين

سوى مؤشر صارخ على تلك الهيمنة التي ستتسع لتشمل كل مساحة النظام العربي، لذلك فإن عملية استيعاب الحاضر واستشراف المستقبل ستظل رهاننا الدائم والمستمر، للإسهام في تعبئة طاقات مجتمعنا بارتباطه العضوي مع محيطه العربي في ظل عالم يموج بالمتغيرات لا مكان فيه للضعفاء.

فبالرغم من المتغيرات التي أصابت البنية الاقتصادية الاجتماعية الفلسطينية طوال الفترة الممتدة منذ عام ١٩٦٧ حتى اليوم، فإن هذه التحولات لم تستطع تجاوز أو إلغاء علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية وشبه الرأسمالية القائمة بل عززتها وأبقت عليها، بفعل عوامل خارجية تتمثل في السياسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني من ناحية وعوامل داخلية فلسطينية تتمثل في مجموعات المصالح الطبقية التقليدية والمستحدثة الطفيلية الحريصة على إبقاء العلاقات القديمة وعدم تجاوزها (في المنشآت الصناعية شبه العائلية عموماً، والإنتاج العائلي في الزراعة ونمط الإنتاج السلعي الصغير المنتشر بكثرة في الضفة والقطاع عموماً وفي المناطق الريفية خصوصاً ... الخ) وبالتالي فإن النمط السائد غالباً هو نمط رأسمالي تابع ومشوَّه تتداخل فيه الأنماط القديمة ضمن صيغة من التعايش والتعاون والصراع، وفي هذا الجانب نشير إلى أن تعدد أنماط الإنتاج قد يتجسد في بعض القطاعات الاقتصادية أكثر من غيرها، وفي هذا السياق يمكن أن يوصف النمط السائد عندنا بأنه نمط محكوم بآليات «رأسمالية المحاسيب» ارتباطاً بالتحالف بين الصفوة السياسية والبيروقراطية ورجال الأعمال والمال والكومبرادور في الضفة والقطاع، وفي ضوء هذا التحليل يمكن أن تعتبر هذا النمط نمطًا رأسماليًا طفيليًا، لكنه في كل الأحوال ومهما كانت التسمية، هو نمط تابع ومتخلف، ما يعني بقاء التطور الاقتصادي والاجتماعي / الطبقي محتجزاً بسبب هذه العوامل الخارجية والداخلية ذات المصلحة المشتركة في إبقاء حالة التطور المحتجز في بلادنا ودور هذا التحالف الطبقي في

تفكيك المجتمع السياسي الفلسطيني وإعاقة توليد آليات المجتمع المدني الديمقراطي، الأمر الذي يقتضي العمل على كسر هذا التحالف وإزاحة كل هذه العوامل ورموزها وشخوصها صوب إعادة الوحدة السياسية المجتمعية بين الضفة والقطاع وفق الأسس والثوابت الوطنية والديمقراطية، وعلى أسس اقتصادية تنموية تستهدف تحقيق مقدمات الصمود الوطني والمقاومة والنضال بكل أشكاله على طريق التحرر والاستقلال والعدالة الاجتماعية.

٣. ملامح التحول والتغير في البنية الاجتماعية ما بعد قيام السلطة ١٩٩٤ :

يمكن الحديث عن هذه الملامح في ضوء المؤشرات الأساسية التالية :

١- خلال السنوات ١٩٩٤ - ٢٠٠٩ نلاحظ تراجع ظاهرة المجتمع السياسي التي انتشرت إبان الانتفاضة الأولى، وكان من الممكن أن تشكل مدخلاً أو تمهيداً لولادة المجتمع المدني الفلسطيني في سياق الصراع الوطني والصراع الطبقي الداخلي، لكن هذه الإمكانية لم تعد قابلة للتحقق في الوضع الراهن.

٢- المتغيرات الاقتصادية التي طرأت على المجتمع الفلسطيني بعد قيام السلطة ١٩٩٤، كانت في معظمها متغيرات سلبية من خلال ارتباط نخب وشرائح طبقية بيروقراطية- كمبرادورية بالمشروع الأمريكي- الإسرائيلي لتصفية جوهر القضية الوطنية، ونخب منظمات غير حكومية ومصرفية وإعلامية، هي أبعد ما تكون عن الارتباط الوطني كما لم تسهم في تغيير قوى وعلاقات الإنتاج في القطاعات الاقتصادية، أو في تطوير دور القطاع الخاص الفلسطيني والارتقاء به وخاصة في القطاعات الإنتاجية الرأسمالية، أو في استيعاب مزيد من العاملين فيه وتنوع خصائصهم أو تغيير وعيهم المهني والنقابي والاجتماعي كطبقة متبلورة أو مستقلة ولو بالمعنى النسبي.

٣- إن الأوضاع الاجتماعية/ الاقتصادية التي سادت في السلطة منذ نشأتها عام ١٩٩٤ لم تشكل قطيعة بأي معنى، مع مرحلة الاحتلال السابقة، إذ بقي الاحتلال بعد قيام السلطة كما هو – بصورة مباشرة وغير مباشرة – وبقيت العلاقات الاقتصادية والقانونية محكومة لنفس المرجعيات والآليات السابقة في اطار التبعية والخضوع والتكيُّف مع السياسات الإسرائيلية، كما ظلت أيضا محكومة –بهذه الدرجة أو تلك– للعلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية العشائرية والحمائلية والعائلية إلى جانب كبار الملاك من الأسر شبه الإقطاعية «الارستقراطية» التقليدية والفلاحين.

٤- على أثر قيام سلطة الحكم الذاتي المحدود، نشأت تغيرات على البنية الاجتماعية في الضفة والقطاع، يمكن تلخيصها كالتالي[1]:

أ. حدوث توسع نسبي في حجم الفئات العمالية (العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي من الاقتصاد)، وتراجع نسبي في مستوى معيشة الطبقة العاملة والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى.

ب. نمو شريحة جديدة من الطبقة الوسطى الحديثة متمثلة في بيروقراطية السلطة وفي مجال التعليم والصحة، وفي إدارات المنظمات غير الحكومية، وفي توسع صفوف ذوي الاختصاص وأصحاب المهن الحرة.

ج. تكوُّن نواة شريحة من أصحاب رؤوس الأموال في المنطقة الرمادية بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ويمكن عنونة أبرز تحولات البنية الاجتماعية عقب قيام السلطة كالتالي:

أ. توسع « الطبقة » العاملة عموماً والوسطى[2] أو البورجوازية الصغيرة

(1) د.جميل هلال – الطبقة الوسطى الفلسطينية – مؤسسة الدراسات الفلسطيني – بيروت – ٢٠٠٦ – ص٥٦.

(2)المصدر نفسه، ص ٥٧.

خصوصاً، ويعود هذا التوسع لعدة أسباب، أبرزها نمو أجهزة السلطة الفلسطينية ومؤسساتها وهيئاتها، وعودة كوادر منظمة التحرير والتنظيمات السياسية وكثيرين من العاملين في دول الخليج (وتحديداً من الكويت) في إثر حرب الخليج، كما شهدت المنظمات غير الحكومية توسعاً ملحوظاً، هذا بالإضافة إلى زيادة أعداد العاملين في مجالات معينة، كالتعليم الجامعي والمحاماة والطب والهندسة.

ب. تواصل الضعف التكويني والرأسمالي للبرجوازية المحلية، لكن تكوين هذه الفئة بقي محكوماً لرأس المال العائلي الصغير، وهذا هو مصدر ضعف هذه الطبقة الاجتماعية، ومصدر ضعف القطاع الخاص، فما لا يقل عن ٩٠٪ من منشآت القطاع الخاص هي منشآت صغيرة جداً، أي تستخدم من عامل إلى أربعة عمال فقط.

٥- في تناولنا للأوضاع الاجتماعية تحديداً، لا نستطيع الحديث عن علاقات اجتماعية طبقية محددة في إطار المجتمع الفلسطيني، حيث نلاحظ بقاء ما يسمى بحالة السيولة الطبقية أو عدم التبلور الطبقي المحدد والواضح، الذي يسهم في تغيير نتيجة مصادر تشكل الوعي الطبقي، وتمايزه في هذه الطبقة عن الطبقات الأخرى، إلى جانب ما يسمى بالحراك الطبقي نتيجة فرص التعليم والفرص الفردية على قاعدة أهل الثقة والمحاسيب، وبالتالي ظل التشكل الطبقي الفلسطيني ضعيفاً وبطيئاً بحكم استمرار عوامل التخلف الداخلي من ناحية، وبحكم استمرار التبعية أو احتجاز التطور من ناحية أخرى، الأمر الذي أدى إلى استمرار حالة التشوه الاقتصادي والاجتماعي وتداخل الأنماط القديمة والحديثة والمعاصرة وتأثيرها على تشكل العلاقات الاجتماعية والوعي السائد، ارتباطاً بتداخل الولاءات السلطوية المركزية (لفتح أو لحماس كما هو حالنا في ظل الانقسام) أو العائلية والجهوية المحلية مع الولاءات الطبقية الجديدة والقديمة، إلى جانب بروز أشكال متنوعة للحراك الفردي في سياق الفساد السياسي والاقتصادي، أو في سياق ظروف الحصار

والإغلاق الإسرائيلي وما يترتب عليه من آثار تنعكس على الأوضاع الاقتصادية عبر السوق السوداء والاحتكار والتهريب تحت مسميات مختلفة، لكنها في المحصِلة النهائية تشكل وعاء واسعاً لحراك اجتماعي وفساد اقتصادي وتحولات اجتماعيةِ مرتبطة بهذه الظروف او بذريعتها.

لكن كل ذلك لا يلغي أبداً أهمية تطبيق مفهوم المواقع الطبقية في مجتمعنا الفلسطيني، وهو «مفهوم يقوم على تعايش وتمفصل أكثر من شكل أو مظهر داخل النمط الرأسمالي التابع والمشوَّه السائد في المدينة أو الريف أو في المخيمات التي تتميز عن المدينة والريف بكونها تضم فئات واسعة من «المهمَّشين» الذين تعيلهم وكالة الغوث، إلى جانب المساعدات أو المعونات الإغاثية ذات الأهداف المتعددة المقدمة للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة إثناء الحصار، وخاصة بعد الحرب العدوانية. وفي هذا السياق نشير إلى المحاولات الدؤوبة من السلطة الفلسطينية، منذ قيامها، وقبلها م.ت.ف. من أجل «تكييف المخيمات» عبر الاستعانة ببعض «النخب» العائلية والعشائرية والسياسية التقليدية بشتى الأشكال والأساليب بهدف أو بوهم استجابة المخيمات لسياسات السلطة أو م.ت.ف ما بعد اتفاقات أوسلو، رغم أن المسار الوطني لـ م. ت.ف. استند بصورة رئيسية إلى مجتمع المخيمات في الوطن وأقطار اللجوء، طوال مرحلة النضال التحرري ما قبل توقيع تلك الاتفاقات، ولكن بالرغم من حالة الهبوط السياسي في قيادة م.ت.ف. فإن ذلك لا يعني القطيعة بينها وبين جماهير المخيم، إذ أن التأييد الجماهيري لـ م.ت.ف. داخل المخيمات استمر – بشكل أو بآخر – رغم هذا التناقض الذي يفسره جلبير الأشقر بقوله: «هذا ويبقي ثمة تناقض ظاهري بين تحليلنا لقيادة م.ت.ف. وكونها حظيت، حتى الآن، بتأييد جماهيري واسع. والتناقض هذا لا يتعلق بوصفنا لها بالبرجوازية، وهو أمر يمكن التحقق منه بالملموس ولا جدال فيه... بل يتعلق التناقض المذكور،

بالأحرى، بوصفنا لمسار م.ت.ف.في السنوات الأخيرة، إن لم يكن منذ سنه ١٩٧٣، بأنه نهج استسلامي. فجورج حبش، الذي يشاطر التحليل ذاته، قد ذكر ثلاثة أسباب بالترتيب الزمني لتفسير ذلك التناقض الظاهري في المقابلة الطويلة التي نشرتها الهدف في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٧ ، قال إن هناك، أولاً، كون اليمين الفلسطيني قد بادر إلي الكفاح المسلح سنه ١٩٦٥، الأمر الذي أضفى عليه مجداً كبيراً وسمح له بأن يحتل، من البدء، موقعاً قيادياً . وان هناك، ثانياً، كون «البرجوازية الفلسطينية مرتبطة، بحكم طبيعتها الطبقية وميولها التساومية والتهادنيه، بعلاقات وثيقة مع الأنظمة الرجعية والبورجوازية العربية، الأمر الذي جعلها تستند إلي دعم سياسي ومادي كبير من هذه الأنظمة، ساهم في هيمنتها... وإن هنالك، أخيراً، كون العدو القومي - «إسرائيل» - قابَلَ الانحراف السياسي الذي اتسمت به مواقف وممارسة اليمين الفلسطيني، بالمزيد من التشدد والتصلُّب، مما جعل هذا اليمين يبدو في نظر الجماهير في موقع مقبول، ويتبع تكتيكات مقبولة»[1].

وفي كل الأحوال فإن هذه الظاهرة غير مستغربة، ذلك إن أهم ما تتميز به الأوضاع الاجتماعية-الطبقية في بلادنا، أنها أوضاع انتقالية، غير مستقرة وغير ثابتة، والأشكال الجديدة فيها، تحمل في ثناياها العديد من ملامح القديم ضمن علاقة التعايش بحكم ظروف أو محددات التخلف والتبعية وتشوُّه الخارطة الطبقية، ما يعنى استمرار بقاء هذه الأوضاع – دون أي تطور نوعي – طالما بقي تأثير تلك المحددات، لذا فإن التحليل الطبقي لمجتمعاتنا، القائم على المقارنة الميكانيكية أو التشابه بينها وبين مسار التطور الأوروبي كمعيار، سيؤدي بنا إلى مأزق تحليلي ومعرفي عند مناقشة الوقائع العينية والأحداث التاريخية التي ميَّزت واقعنا، لأن هذه

(1) جيلبير الأشقر – الشرق الملتهب – ترجمة سعيد العظم – دار الساقي – بيروت – ط١ – ٢٠٠٤ – ص١٦٧/ ١٦٨.

الأحداث والوقائع كانت عاملاً أساسيًا من عوامل تشوُّه وتميع الوضع الطبقي الفلسطيني، فالنكبة الأولى عام ١٩٤٨، التي شردت شعبنا ودمرت قاعدته الإنتاجية (الأرستقراطية شبه الإقطاعية –المنظومة الحمائلية والعائلية–العلاقات شبه الرأسمالية آنذاك) ومجمل بنيته الطبقية والمجتمعية، ثم تم ضم وإلحاق الضفة الفلسطينية إلى الأردن لتصبح جزءًا من اقتصاده ومجتمعه، ووضع قطاع غزة تحت الوصاية المصرية، وتكريس التباعد الجغرافي والسياسي بينهما، الذي عَمَّقَ التباعد الاجتماعي–الاقتصادي بين أبناء الشعب الواحد حتى الاحتلال عام ١٩٦٧ ، الذي قام بإلحاق اقتصاد كل من الضفة والقطاع بالاقتصاد الإسرائيلي .

إن هذه الأحداث والمتغيرات والتطورات التي واكبت تطور مجتمعنا الفلسطيني تفرض علينا أن نأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصية في تطور مجتمعنا، وعدم إمكانية تطابق مساره التطوري مع المعيار أو المسار الأوروبي كما شَرَحتْه بعض مقولات المادية التاريخية في تناولها للمجتمعات الأوروبية .

إن تشخيصينا لملامح التحول والتغيُّر للبنية الاجتماعية في الضفة والقطاع ما بعد قيام السلطة، ثم على إثر الانقسام والحصار العدواني الإسرائيلي، اظهر مجموعة من الحقائق والمؤشرات الدالة على طبيعة التشكل الطبقي في بلادنا :

١- نشوء شريحة بيروقراطية- كمبرادورية نافذة في القرار السياسي ومرتهنة بالتمويل الأمريكي الأوروبي ومتسابقة مع الرؤية السياسية الإسرائيلية بهذا القدر أو ذاك، وهذه الشريحة هي حامل اقتصادي اجتماعي وليس مجرد قيادة سياسية.

٢- تزايد مظاهر الانحطاط السائد في المجتمع الفلسطيني، بسبب التبعية والتخلف والفقر وانسداد الأفق السياسي، وما ستؤدي إليه هذه الحالة من الانهيار التدريجي في النسيج الاجتماعي في ظل انحسار الآمال الوطنية الكبرى أو المأزق المسدود بتأثير مباشر للانقسام ومن ثم اشتداد الحصار وتكريسه، وتحويل القسم

الأكبر من المجتمع، خاصة في قطاع غزة إلى حالة قريبة من اليأس والانهيار على الصعيدين الاجتماعي والسياسي بعد أن فرض على شعبنا أن يدخل في متاهة صراع داخلي يضاف إلى قهر وظلم الاحتلال، لن يخرج منه أحد رابحاً سوى العدو الإسرائيلي المنتشي بتحقيق أطماعه تحت غطاء هذا الانقسام الذي حقق هدف العدو في تقويض أمن ومستقبل الإنسان الفلسطيني ومن ثم تقويض الأساس المادي والمعنوي لضمان حياته ومصدر رزقه .

٣- تميز التطور الاجتماعي في شكله وجوهره، بطابع تراكمي كمي مشوَّه، بحيث لم يستطع أن يفرز بوضوح ملموس أية أطر برجوازية تنويرية أو ليبرالية، فكرية، أو ثقافية معاصرة، وبقيت القيم والأفكار القديمة والتقليدية الموروثة سائدة في أوساط الوعي الاعتيادي (العفوي) للجماهير الشعبية بالرغم من بعض أوجه الحداثة الشكلية المستوردة التي أسهمت في تعميق حالة التبعية والتخلف الاجتماعي إلى جانب الهبوط السياسي .

٤- بروز المؤشرات السلبية الخطيرة على العاطلين عن العمل بسبب فقدانهم من الاجتماعي ونظرتهم السوداوية وفقدانهم الثقة بالآخرين واضطرابهم النفسي والسلوكي وتزايد حدة توترهم العائلي ورغبتهم في الانتقام، وما يؤدي إليه كل ذلك من تراجع القيم الأخلاقية والتربوية في الأسرة وتدهور العلاقة بين الأب والأبناء مع تزايد حالة الاكتئاب النفسي لدى الأب أو المعيل الرئيسي، وهي حالة طبيعية حين يعجز الأب العاطل عن تأمين احتياجات أسرته وأطفاله ويشعر بفقدانه لقيمته الاجتماعية كأب مما يؤثر سلبًا في علاقته بالآخرين.

٥- جرى عن وعي تفكيك الأركان الأهم في المجتمع السياسي الفلسطيني التي تأسست في زمن الاحتلال، الحركة النقابية العمالية والحركة النسوية وقوى اليسار الفلسطيني، الأمر الذي مهد الطريق لصعود الإسلام السياسي، خاصة بعد

تقهقر وارتداد اتجاهات واسعة في القيادة اليمينية «البرجوازية» في م.ت.ف، خاصة بعد اعترافها الصريح بدولة العدو الإسرائيلي.

٦- في ضوء تكريس الانقسام وتفكك النظام السياسي، تسود مجتمعنا اليوم سلوكيات أنانية تتسم بالراهنية والتركيز على حل قضايا الأجل القصير دون أن تعطي الاهتمام المطلوب لقضايا المستقبل، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تفاقم مظاهر التخلف الاجتماعي، وتراجع العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والتعددية الديمقراطية لحساب قيم النفاق والإحباط والقيم الانتهازية والمصالح الشخصية بدلاً من قيم التكافل والتضامن والمقاومة . ترافق إلى جانب ذلك، غياب المجتمع السياسي الفلسطيني ليحل محله – في الفترة الأخيرة، قبل وبعد الانقسام – مجتمع محكوم بالصراع والاستبداد والخوف والتعصب الديني اللاعقلاني، ومحكوم أيضاً بالمصالح والثروات الشخصية، على قاعدة أن السلطة مصدر للثروة وليست مصدرا للنظام والقانون والعدالة – إلى جانب الجرائم والانحرافات بكل أنواعها الأخلاقية والمجتمعية التي لم يعرفها مجتمعنا من قبل .

٧- تفاقم النزعة الاستهلاكية لدرجة أن ينفق المجتمع الفلسطيني حوالي ٥ , ٤ مليار دولار سنوياً فيما ينتج نصفها فقط ناهيكم عن، تزايد مساحات الفقر وارتفاع الأسعار وتفاقم البطالة، الأمر الذي منح القوى السياسية المدعومة مالياً –في سلطة الحكم الذاتي– تربة خصبة لشراء الذمم وتجييش المحاسيب.

٨- برجزة القيادة السياسية، حيث يتبدى للعيان الثراء الفاحش على فريق سلطة أوسلو وأجهزتها وأتباعها، إلى جانب الامتيازات ومستوى الدخل المريح لكافة الفصائل الوطنية التي أعلنت موافقتها على اتفاقات أوسلو وأصبحت مذيلة تماماً للسلطة وسياساتها الهابطة ارتباطاً بتلك المصالح والامتيازات، دون أن يتجاوز مستوى الدخل ونمط المعيشة البرجوازي الصغير لدى عدد قليل من الكوادر

والقيادات في فصائل المعارضة اليسارية التي استفادت من نظام التبعيات في السلطة في الوظائف العليا خصوصاً، ناهيكم عن الامتيازات الملحوظة لدى مجموعات من الشرائح البرجوازية العليا (ذات العلاقة التاريخية بحركة الإخوان المسلمين وحركة حماس راهناً) من كبار تجار الجملة والعقارات ومحلات الصرافة والخدمات وبعض المنشات الصناعية التي تزايد نشاطها بعد وصول حماس وتفردها في حكومة غزة، وممارستها لنفس أساليب السلطة السابقة، بما أفقد الساحة شرطها القيادي الثوري الذي عرفته المسيرة الفلسطينية في عقود سابقة، ولكن لا يجب ان ننسى من باب الإنصاف الإشارة إلى أن الإسلام السياسي لم ينفك متحدياً بالدم للاحتلال وشروط الرباعية وقابضاً على جمر حق العودة حتى اللحظة.

٩- تطورت العلاقات الاجتماعية في اتجاه تبلور مجتمع طبقي مشوَّه، وتابع، في سياق نسيج اجتماعي متنوع في سماته الطبقية بين القديم والحديث والمعاصر، رغم توحد معظم اطرافه في الموقف الوطني العام ضد العدو الصهيوني، والاحتلال، مع الاخذ بعين الاعتبار تباينات هذا الموقف ودرجاته بين القوة والضعف وبين مصداقيته العالية لدى الجماهير الشعبية الفقيرة وتضحياتها اللامحدودة من ناحية ومصداقية الاطراف الطبقية الاخرى وسقفها الهابط والمحدود وفق مصالحها من جهة أخرى.

١٠- تميز هذا التطور في شكله وجوهره، بطابع تراكمي كمي مشوه، بحيث لم يستطع أن يفرز بوضوح أية أطر برجوازية تنويرية أو ليبرالية، فكرية، أو ثقافية معاصرة، وبقيت القيم والأفكار القديمة والتقليدية الموروثة سائدة في أوساط الوعي الاعتيادي (العفوي) للجماهير الشعبية بالرغم من بعض أوجه الحداثة الشكلية المستوردة التي أسهمت في تعميق حالة التبعية والتخلف الاجتماعي، وفي ظل هذه التراكمات والتطورات الاجتماعية والإنتاجية المشوَّهة بصورة عامة، لم يكن ممكنًا تبلور الطبقة العاملة الفلسطينية تبلورًا يؤدي إلى توليد وعيها الذاتي بمصالحها (كطبقة) .

١١- برغم تزايد مظاهر التخلف والانحطاط الاجتماعي وما رافق ذلك من توزع الولاءات الشخصية والعشائرية والاستزلام، في المناطق الشعبية الفقيرة بصورة خاصة، إلا أن الانقسام الاجتماعي الداخلي، في جوهره وحقيقته الموضوعية يعبِّر عن نفسه في صفوف أبناء شعبنا، في الضفة والقطاع، على قاعدة توزع السكان في السُلَّم الطبقي أو الاجتماعي، بين القلة من الأغنياء، والأغلبية الساحقة من الفقراء.

١٢- تزايد انتشار الفقر الذي لم يتوقف عند الفقر المادي أو الفقر في الدخل، بل تخطى هذه الحدود إلى الفقر في القانون والنظام والقيم، وتزايد التفاوت اتساعا بين مستويات المعيشة، وخاصة في مناطق شمال وجنوب الضفة وخاصة طولكرم وجنين، وفي جنوب القطاع وبصورة خاصة في خانيونس ورفح. الى جانب ذلك نلاحظ استمرار التفاوت الاجتماعي – في سياق التخلف التاريخي- بين الجنسين لصالح الذكور بصورة صارخة.

١٣- نتيجة تراكمات السنوات الخمسة عشر الماضية، تسود مجتمعنا اليوم، خاصة بعد الانقسام بين «شرعيتين» متصارعتين في الضفة والقطاع وما أدى إليه من مظاهر القلق والإحباط واليأس، سلوكية أنانية تتسم بالراهنية أو اللحظة، تهتم بحل القضايا الحياتية الآنية على حساب القضايا الوطنية الكبرى، فمع تزايد تلك المظاهر إلى جانب التخلف الاجتماعي، تراجعت العلاقات القائمة على أساس المشروع الوطني والعمل الحزبي المنظِّم – وتراجع دور الأحزاب الوطنية عمومًا واليسارية خصوصا– لحساب مشاعر الإحباط والقلق والتذمر واليأس السائدة في الأوساط الشعبية التي لم تعد تحرص على المشاركة في العمل السياسي من منطلق النضال التحرري والديمقراطي، واكتفت بالمشاركة في هذا العمل عبر الالتحاق أو التواصل مع احد القطبين، ارتباطاً بتأمين لقمة العيش والمصالح الخاصة وما تفرضه

هذه العلاقة من دفاع هذه الأوساط الشعبية عن سياسات وممارسات 'القطب الذي تنتمي إليه في الضفة أو في القطاع ، ما يعني أننا نعيش حالة من الانحطاط عنوانها سيادة وانتشار قيم النفاق والإحباط بدلا من قيم التكافل والتضامن والصمود والمقاومة.

ترافق مع هذا كله، انهيار المجتمع السياسي الفلسطيني ليحل محله مجتمع محكوم بالإكراه أو بالمصالح الفئوية أو الحزبية لقطبي الصراع، في الضفة والقطاع رغم اختلاف الآليات والبرامج والأهداف في كل منهما.

١٤- تضخم نسبة العاملين في القطاع الحكومي إلى حوالي ٢٠٪ من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية، وإلى ٢٦,٥٪ من إجمالي العاملين بالفعل في الضفة والقطاع كما في منتصف عام ٢٠٠٩، حيث يقدر إجمالي عدد الموظفين في حكومتي الضفة والقطاع، بحوالي (١٩٠) ألف موظف مدني وعسكري، منهم (٣٠) ألف يتقاضون رواتبهم من حكومة حماس، و (١٦٠) ألف من حكومة رام الله، منهم (٧٨) ألف في الضفة و (٧٢) ألف في قطاع غزة.

١٥- آثار الانقسام على التربية والتعليم من حيث محاولات تعديل المناهج من قبل حكومة السلطة / رام الله كاستجابة للشروط الأمريكية الإسرائيلية، أو من حيث سيادة المنطق الأصولي الغيبي في قطاع غزة عبر سياسات وممارسات حكومة حماس التي- أدت فيما أدت إليه – إلى تراجع قيم التنوير والديمقراطية والعقلانية والحداثة بصورة غير مسبوقة في مجتمع قطاع غزة .

١٦- دفع الحصار الإسرائيلي بنحو ٨٤٪ من الأسر الفلسطينية إلى تغيير أنماط حياتها فيما تنازل ٩٣٪ منهم عن المتطلبات المعيشية اليومية، وعبر ٩٥٪ عن استيائهم الشديد لتحويل القطاع إلى سجن كبير[1] كما تؤكد تقارير «برنامج غزة

(1)د.سمير قوته – الإنترنت – موقع www.alquds.com.

للصحة النفسية» الصادرة خلال عامي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، وفي هذا السياق نشير إلى تأثير الحصار على المرضى وخاصة مرض الفشل الكلوي والسرطان والمرضى المحولين للخارج ، إلى جانب نسب النقص في الأدوية وانقطاع التيار الكهربائي عن المستشفيات، كما أثر الحصار سلبًا على البيئة حيث يؤكد العديد من المصادر أن مياه البحر تلوثت بشكل حاد حيث تصب فيه ٥٠٪ من مياه الصرف الصحي (ما يعادل ٧٧ مليون لتر من المياه العادمة).

١٧- انعكاس الآثار السلبية للحصار والعدوان على الأطفال من النواحي الصحية والاجتماعية والنفسية، حيث تشير نتائج دراسة د.سمير قوته إلى أن ٥١٪ من الأطفال لم تعد لديهم الرغبة في المشاركة في أية نشاطات وأن ٤٧٪ منهم لم يعودوا قادرين على أداء الواجبات المدرسية والعائلية، وأصبح ٤٨٪ منهم يعانون من أمراض سوء التغذية إلى جانب بروز علامات الخوف والقلق على ٦١٪ منهم[1].

١٨- انتشار ظاهرة التسوُّل المباشر وغير المباشر بصورة غير مسبوقة وخاصة بين الأطفال دون الخامسة عشر في شوارع غزة وخانيونس ورفح بعد أن فقدوا بهجة الحياة نتيجة الحصار والفقر وسوء التغذية الذي أدى إلى انتشار أمراض فقر الدم (الأنيميا) في المناطق الفقيرة، وفي هذا السياق تظهر نتائج مسح القوى العاملة للعام ٢٠٠٨ أن نسبة الأطفال – دون سن ١٨- العاملين باجر أو دون أجر بلغت ٣,٧٪ أو ما يعادل (٧٠٣٠٠ طفل) من إجمالي عدد الأطفال في الضفة والقطاع البالغ ١,٩ مليون طفل[2].

١٩- قد نتفق على أن خطوات حكومة حماس في إزاحة رموز الفساد والفلتان وعصابات تهريب المخدرات في قطاع غزة، قد أراحت أهالي قطاع غزة بعد أن

(1) المصدر نفسه.

(2) المراقب الاقتصادي والاجتماعي – العدد ١٧ – سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٩ – ص٥٢ .

فرضت نوعاً من الانضباط فيه، لكن حكومة حماس بدأت عبر أجهزتها في ممارسة أشكال جديدة من الاعتقال وكبت الحريات والآراء، وتعبئة الرأي العام ضد اليساريين والعلمانيين أو ما تسميهم «الملحدين» في محاولة صريحة ومباشرة منها لفرض شرعيتها أو هويتها السياسية المتذرعة بغطاء ديني، وبالتالي تكرِّس نفس أساليب السلطة، ولكن بمسميات وذرائع مختلفة ومرفوضة من قطاعات واسعة جداً من أبناء شعبنا الذين عرفوا بتجربتهم التاريخية والراهنة مدى مصداقية قوى اليسار وثوريته وتضحياته قبل أن تظهر حركة حماس على سطح الحياة السياسية والاجتماعية في بلادنا، ما سيجعل الشعب الفلسطيني يضع حماس وحكومتها جنباً إلى جنب مع فتح وسلطتها أو حكومتها، خاصة بعد أن اتضح لأبناء شعبنا أن العديد من ممارسات حكومة حماس لا تختلف اليوم عن ممارسات السنطة، ما يعني أن حماس وقعت في محظور ممارسات البذخ وشراء الشقق والأراضي والسيارات والمرافقين إلى جانب ممارسة الاستبداد وقمع الحريات العامة وحرية الرأي بذرائع دينية في مجتمع قطاع غزة المحافظ على التقاليد الدينية تاريخياً دون أي شكل من أشكال التعصب أو الانغلاق، علاوة على المحظور الأكبر المتمثل في استمرار الانقسام والمأزق المسدود الراهن، الذي وفر – إلى جانب البؤس الاجتماعي السائد بسبب البطالة والفقر – المناخ اللازم لولادة وتأسيس التنظيمات السلفية العدمية المتطرفة إلى الحد الذي أوصلها إلى تكفير حركة حماس ذاتها وتكفير كل من يتحدث عن الديمقراطية والتعددية أو تطبيق القوانين الوضعية، إن هذه الصورة لم يكن ممكنًا بروزها بهذه الحدة لولا الانقسام واستمرار الصراع على السلطة والمصالح بين فتح وحماس، والتراجع المتزايد في مجتمعنا الفلسطيني الذي نشهده اليوم، الذي خلق مناخاً أصبح هم المواطن فيه ينحصر في الانخراط في الحياة الاجتماعية لتأمين مصلحته العائلية الخاصة والمحافظة على سلامته – كما يقول د.هشام شرابي – انسجاماً مع القول العربي المأثور «امش الحيط الحيط» إن النتيجة الحتمية لهذا المسار

الاجتماعي، تقضي بأن تحل روح الخضوع محل روح الاقتحام وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح المبادرة وروح الاستسلام محل روح المقاومة، وتبعاً لذلك فإن «القوي المسيطر لا يواجهونه مواجهة مباشرة، بل يستعينون بالله عليه، كما في القول (اليد التي لا تستطيع كسرها بوسها وادعي عليها بالكسر) ففي حالة الإحباط تتراجع قيم مقاومة الظلم لحساب الخضوع كما في القول المأثور (العين ما بتقاوم المخرز) أو المخرز حامي والكف طري»، فقط المواجهة تكون مع الأضعف، وحين تسود هذه الخصائص أو السلوكيات فإن القوى يأكل الضعيف بغير حق في كل الأحوال.

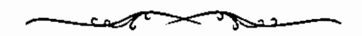
٢٠- تزايد انتشار البطالة في أوساط الشباب أدى إلى السرقات والجرائم وانتشار المخدرات بكل أنواعها (الحشيش والبانجو والهروين وحبوب الاترمال وغير ذلك) والانحرافات الأخلاقية والاجتماعية والأمنية التي أدت إلى الإخلال بالأمن الاجتماعي، إلى جانب سعي القسم الأكبر من الشباب للهجرة إلى الخارج هروباً من هذا الواقع.

٢١- بذريعة الحصار، أصبح التهريب عبر الإنفاق وغيرها في قطاع غزة خصوصا، ظاهرة «مشروعة» يتهافت عليها أصحاب المصالح والمحتكرين والزعران إلى جانب تهافت العمال المعدمين العاطلين عن العمل الذي تعرض العشرات منهم للموت للحصول على لقمة العيش، في ظل صمت الأجهزة الأمنية أو تواطئها، وبالتالي فإن الآثار الناجمة عن التهريب والأنفاق كخلق حالة من الحراك الاجتماعي الشاذ الذي أفرز شرائح اجتماعية عليا أو ما يطلق عليهم الأثرياء الجدد أو أثرياء الحرب والسوق السوداء إلى جانب شريحة من العمال المعدمين الذين اضطروا للعمل في الأنفاق في ظروف أمنية معقدة بسبب مخاطر العدوان الإسرائيلي المتواصل على الأنفاق، ودون أي شكل من أشكال الحماية والضمانات الاجتماعية،

وفي ظروف بالغة السوء من النواحي الصحية إلى جانب مخاطرها التي أدت إلى وفاة ١١٠ عمال من هؤلاء حتى نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٩ بسبب عدم توفر الحد الأدنى من الوسائل المطلوبة لتأمين حياة العاملين في الأنفاق، الذين بلغ عددهم حوالي ١٥ ألف عامل.

٢٢- تردي أحوال الصيادين وبائعي السمك وعمال الصيانة (حوالي ٤٠٠٠ صياد يعيلون حوالي ٢٥ ألف نسمة) تدهورت معيشتهم بسبب الحصار الإسرائيلي سواء عبر حرمانهم من الصيد أو تعطيل حركتهم أو تهديدهم بالقتل. وارتفعت البطالة في صفوفهم بعد أن فرض عليهم الصيد في الأيام المسموح بها –في مسافة (٣) أميال فقط رغم أن اتفاق أوسلو سمح لهم بالصيد لمسافة (٢٠) ميل بحري.

كل ما تقدم، وغيره الكثير من التفاصيل الحياتية المجتمعية، يؤكد على ثقل العبء الذي يجب أن تتحمله قوى اليسار الفلسطيني، حيث أن دوره في الجانب الاجتماعي والديمقراطي والتنوير العقلاني لا يقل أهمية وخطورة عن دوره في جانب التحرر والنضال الوطني.



المشهد
الفلسطيني
الراهن

الباب الثالث

الأوضاع الاقتصادية

يتميز الاقتصاد الفلسطيني بخصوصية، تميزه عن باقي اقتصاديات البلدان العربية، فمنذ نكبة عام ١٩٤٨ ، وفقدانه لقاعدته الإنتاجية، تعرض ما بقي من مكوناته، لأوضاع سياسية جديدة في الضفة الغربية عبر إلحاقها للنظام الأردني، وفي قطاع غزة عبر الوصاية المصرية عليها، فرضت على اقتصاد كل من الضفة والقطاع، التكيف مع الأوضاع الجديدة .

وعلى أثر الاحتلال الصهيوني، للضفة والقطاع، في يونيو/ حزيران ١٩٦٧ ، تعرض الاقتصاد الفلسطيني فيهما لأوضاع قسرية جديدة أفقدته القدرة على النمو والتطور بعيدا عن شروط الاحتلال وتحكمه في كافة الموارد[1] الاقتصادية

(١) بالنسبة للموارد الطبيعية في قطاع التعدين والثروة المعدنية في الضفة والقطاع ، يبين د.محمد عبد الهادي في دراسته المنشورة في فصيلة «صامد الاقتصادي» العدد رقم (٩٢) حزيران ١٩٩٣ :- إن هناك خامات الحديد موجودة في منطقة الضفة الغربية بالقرب من نابلس حيث تتراوح نسبة خام الحديد في الصخور بين ٢٦-٢٨٪ وهي كمية غير اقتصادية ولكنها تستدعي مزيدا من البحث وإجراء الدراسات الجيولوجية في تلك المنطقة . من ناحية ثانية فإن هذه الدراسات كشفت عن وجود معدن اليورانيوم المبعوث في صخور الفوسفات في المنطقة بين أريحا والقدس ، وتدل الدراسات على أن كمية اليورانيوم في فوسفات الضفة لا يختلف كثيرا عن مثيلاتها في العالم فهي تتراوح ما بين ٣٠-٢٦٠ غرام في الطن (وفي هذا الصدد فإن العدو الإسرائيلي ينتج ما بين ٥٠-٧٠ طن من اليورانيوم سنويا) أما الفوسفات فقد أثبتت الدراسات وجود خامات منتشرة في عدة مواقع تغطي ما مساحته ١٠٠ كم٢ ويتراوح سمكها ما بين ٦-١٠ أمتار ومنها ما هو موجود حول مقام النبي موسى بالقرب من أريحا في الضفة . ويقدر احتياطي الفوسفات في الضفة بحوالي ٢٢٠ مليون طن . كما يوجد الجبس في مناطق أهمها شرق الخليل ومنطقة النبي موسى ومنطقة غزة ، وتصل سماكة الجبس في منطقة النبي موسى إلى حوالي ٩٥ متر والمعروف أن منطقة البحر الميت منطقة غنية بالأملاح التي يمكن استغلالها وأهمها كلوريد المغنيسيوم وكلوريد الصوديوم وكلوريد الكالسيوم وكلوريد البوتاسيوم وبروميد المغنيسيوم وهي أملاح تخدم في عدة استعمالات صناعية في النسيج والحياكة والأسمنت والطعام والصابون والسماد والدهان والعقاقير والأصباغ . كما تتوفر حجارة البناء وأهمها الحجر المزي الأحمر في منطقة عين كارم والحجر الحلو في منطقة القدس -بيت لحم ، والحجر الملكي وهو حجر جيري متبلور خشن وقاسي في منطقة دير غسانة بين القدس و نابلس و هي أنواع=

والقطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية، عبر سياسات وأوامر عسكرية، حالت دون تطور أو نمو البنية الاقتصادية بما يتعارض مع تلك السياسات، وعبر تعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، بما يضمن استمرار ترابط وتواصل هذه التبعية في كل الظروف .

ومع توقيع إعلان المبادئ في أوسلو، تم خلق أسس ومعطيات لبداية مرحلة جديدة من مراحل التطور في حياة شعبنا الفلسطيني في الضفة والقطاع، لا تؤثر في الجانب السياسي فحسب، بل أيضا تؤثر في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بصورة متداخلة ومترابطة عضويا بين كافة هذه الجوانب، وكان قيام السلطة الفلسطينية في أيار ١٩٩٤، التعبير الرئيسي المباشر عن طبيعة هذه المرحلة الجديدة وتداخل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كعنوان موحد ورئيسي شامل لم يسبق لقيادة م.ت.ف أو قيادة السلطة أن تعاطت معه بهذه الشمولية والاتساع

= وكميات أكسبت الضفة الغربية شهرة واسعة في البلاد العربية و المطلوب الاهتمام بمسح أماكن وجود هذه الحجارة ووضع الإحصائيات الواضحة من احتياطي كلٍ منها ، كما ويرتبط وجود الرخام بوجود الحجر الجيري المتبلور حيث ينتشر الرخام بأنواعه الأحمر و الأسود و الأصفر في منطقة بيت ساحور ، و الرخام الأبيض في الخليل و نابلس . لدينا أيضاً كميات رمل الزجاج في منطقة غزة بالذات . كما يوجد أيضاً الصخر الزيتي في الضفة الغربية في منطقة على الطريق بين القدس و أريحا إلى الجنوب من منطقة النبي موسى ، حيث يقدر الاحتياطي بحوالي عشرة ملايين طن و تبلغ نسبة الزيت فيه ١١٪ ، و قد استخدم هذا النوع من الصخور الزيتية قديماً في صناعة الأواني المزخرفة .

البترول والغاز الطبيعي: تم حفر أول بئر للكشف عن البترول عام ١٩٥٨ بالقرب من رام الله وأدى الحفر إلى ظهور بوادر على وجود البترول بعمق ٤٥٠٠ متر عام ١٩٧٣ ثم توقف العمل نهائيًا بعد هذا التاريخ وهناك بئر أريحا الذي وصل الحفر فيه إلى ١٩٤٥ متر كما تم اكتشاف الغاز مؤخرًا في منطقة غزة على الساحل وفي داخل البحر ويقدر الطاقة الإنتاجية له ٦٠ مليار م٣ (حسب سلطة الطاقة والموارد الطبيعية ونقاش أعضاء المجلس التشريعي حول موضوع الغاز في أوائل شهر سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٥).

والترابط والتعقيد، بسبب طغيان أو أولوية الدور أو الجانب السياسي في المرحلة السابقة على كل ما عداه من أدوار أو جوانب، ذلك أن استلام السلطة الفلسطينية لمهامها على أجزاء محدودة جغرافيا من الأراضي الفلسطينية لم تتجاوز حتى تطبيق «خطة شارون» أو إعادة الانتشار من قطاع غزة في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٥، نسبة ١٨٪ من المساحة الإجمالية للأراضي المحتلة، وتسلمها لصلاحيات ومسئوليات إدارية جديدة، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها من المجالات، كان من المفترض أن يدفعها إلى سلوك مغاير حسب توقعات أبناء شعبنا وفق تحليلهم العفوي البسيط للسلطة عند قيامها، إلا أن هذا السلوك لم يكن ممكنا حيث استمرت السلطة برموزها وقياداتها في التعاطي مع الواقع والمسئوليات الجديدة، بمفاهيم ووتائر وأدوات وأساليب تقاطعت إلى حد كبير مع الشروط الإسرائيلية كما وردت في اتفاقات أوسلو وبروتوكول باريس وغير ذلك من الاتفاقيات ضمن رسم بياني استمر في هبوطه المتدرج دون تحقيق أية خطوات إيجابية رغم استمرار عملية التفاوض العبثية منذ عام ١٩٩٤ إلى اليوم (٢٠١٠)، بل على العكس تماماً، تزايد التوسع العدواني الصهيوني عبر بناء الجدار والمستوطنات والحواجز والمعازل مع تزايد الوجود الصهيوني في الضفة والقدس بما يصل إلى أكثر من نصف مليون نسمة بداية العام ٢٠١٠ .

ولذلك، وفي سياق متابعتنا لهذه المرحلة الجديدة منذ بدايتها، على قاعدة رفضنا السياسي والاقتصادي لكل معطياتها واتفاقاتها، لم نفاجأ بعدم جدية السلطة الفلسطينية في السعي نحو صياغة السياسات الوطنية الاقتصادية التنموية، والتصدي للمشكلات الحياتية الأساسية بما يخدم تطلعات ومصالح جماهيرنا الفلسطينية التي علقت – في الشهور الأولى على قيام السلطة – وبصورة عفوية آمالا كبيرة تمحو من واقعهم وأذهانهم آثار الذل والقهر والمعاناة على مدى ثلاثين عاما

من الاحتلال، ولكن – وخلال شهور قليلة لم تتجاوز العام – اصطدمت تلك الآمال بممارسات سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية، شكلت نقيضا لكل ما توقعته أو عولت عليه جماهيرنا، إذ أن تلك الممارسات ساهمت في تكريس عوامل الفساد الاقتصادي والإداري، إلى جانب استمرار عملية الهبوط السياسي، الأمر الذي أدى إلى انتشار مظاهر القلق والإحباط في الأوساط الشعبية بسبب تردي أحوالها الاجتماعية في مقابل تزايد واتساع الفجوة بالنسبة لتوزيع الدخل والثروة وانتشار مظاهر الثراء غير المشروع لدى العديد من المسئولين في الجهاز البيروقراطي للسلطة وأجهزتها الأمنية، وبالتالي توفر العوامل والظروف المهيأة لتوسع حركة حماس وانتشارها في الضفة وقطاع غزة إلى جانب دورها في مقاومة الاحتلال ورفضها لكافة الاتفاقات المعقودة معه، ومن ثم تفجُّر التناقضات السياسية بينها وبين حركة فتح والسلطة، التي استمرت طوال الفترة – في مسار صاعد – منذ عام ١٩٩٦ حتى الانتفاضة عام ٢٠٠٠ حيث استطاعت حماس استغلال ظروف الانتفاضة والمقاومة من ناحية والظروف الاجتماعية والسياسية المتردية من ناحية أخرى، ونجحت في استقطاب الآلاف الذين اندفعوا للالتحاق في صفوفها نتيجة لرفضهم ممارسات السلطة وفسادها واستبدادها، وفي هذه الظروف اشتدت الضغوط الداخلية من الفصائل السياسية والجمهور، إلى جانب الضغوط الخارجية، المطالبة بالإصلاح الديمقراطي، وإجراء الانتخابات الديمقراطية للمجلس التشريعي التي تأخرت ما يقرب عشر سنوات، لغاية ٢٥ يناير / كانون الثاني ٢٠٠٦ وأدت إلى فوز حماس وحصولها على الأغلبية في المجلس وقيامها بالمشاركة مع حركة فتح في الحكومة العاشرة، لكن استمرار تفاقم وتفجر الصراع الداخلي، إلى جانب فرض الحصار الإسرائيلي، أدى كل ذلك للوصول إلى لحظة الانفجار والصراع الدموي المسلح بين فريقي الصراع، الذي انتهى بسيطرة حركة حماس على السلطة

في قطاع غزة يوم ١٤/ ٦/ ٢٠٠٧ ومن ثم تفكك النظام السياسي للسلطة، وانفراد حركة حماس بحكومة غير شرعية في غزة في أجواء من القلق والإحباط، وانفراد حركة فتح عبر حكومة سلام فياض غير الشرعية في الضفة، في أجواء مليئة بالإحباط واليأس بسبب استمرار تمسك رئيس السلطة وحكومته بنهج التفاوض العبثي وتقديم التنازلات السياسية دون طائل للعدو الإسرائيلي.

وفي مثل هذه الأوضاع، كان من الطبيعي أن تتزايد عوامل التفكك والانهيار في مكوِّنات الاقتصاد الفلسطيني، علاوة على حصار قطاع غزة ثم العدوان المباشر عليه نهاية ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٨ ويناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩ الذي قام بتدمير القسم الأكبر من البنية التحتية إلى جانب تدمير معظم المنشآت الصناعية والزراعية وغير ذلك من المنشآت، مما أدى إلى المزيد من إضعاف وهشاشة الاقتصاد الفلسطيني المنقسم .

نورد فيما يلي، تطورات الأداء الاقتصادي الفلسطيني واتجاهاته الرئيسية وابرز تحدياته قبل وأثناء سنوات الحصار والانقسام، تعبر عنها المؤشرات الرئيسية التالية :

١ – يرتبط التحسن النسبي الذي شهدته الأراضي الفلسطينية بتحسن الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية نتيجة استمرار الدعم الأمريكي والأوروبي، في حين لا يزال النشاط الاقتصادي في قطاع غزة يعاني التدهور والانكماش نتيجة للانقسام من ناحية وللحصار الخانق الذي تفرضه إسرائيل على القطاع من ناحية أخرى .

٢ – اتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الوارد والصادر، بعد حدوث تحول بالغ الأهمية لجهة تقلص القاعدة الإنتاجية الفلسطينية وتراجع قطاعات الإنتاج السلعي/ الزراعة والصناعة/ وهي القطاعات القادرة على خلق دخل متجدد، واتجاه مطرد للتحوَّل نحو قطاع الخدمات غير الإنتاجية– ولهذا الموضوع تأثير بالغ الأهمية لجهة تعميق وزيادة التشوه في تركيبة الاقتصاد الفلسطيني وتهميشه.

٣- تسارع النمو في القطاع الحكومي – خاصة بعد الانقسام واستيعاب حكومة حماس للآلاف من عناصرها – بما يفوق وحاجة القطاع أو مع قدرة الاقتصاد المحلي فيه على تحمل تمويل تكاليف هذا النمو، فضلاً عن أن هذا النمو في عدد العاملين في القطاع الحكومي وفي تكاليف هذا القطاع لا يصاحبه تحسن في الأداء الحكومي كماً أو نوعاً مما أدى إلى تحول القسم الأكبر منه إلى شكل من أشكال البطالة المقنعة.

٤- التناقض المطرد في قدرة الاقتصاد المحلي الفلسطيني على خلق فرص عمل جديدة وتراجع قدرته على التشغيل واستيعاب العمالة الفلسطينية، تحت وطأة تكريس الانقسام بين حكومتي فتح وحماس غير الشرعيتين الأمر الذي أدى إلى تنامي ظاهرة البطالة بشكليها السافر والمقنَّع. حيث لم يستطع سوق العمل الفلسطيني أن يوفر جزءا كبيرا من فرص العمل الجديدة خاصة في قطاع غزة مع استمرار الحصار والانقسام، فيما انخفضت الأهمية النسبية للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية في سوق العمل الإسرائيلي من ٢٣٪ في نهاية عام ١٩٩٩ إلى ١٠,٢٪ عام ٢٠٠٩[1]، علاوة على اتساع الفجوة بين نمو القوى العاملة والقدرة على التشغيل في الاقتصاد المحلي.

٥- بالنسبة لتطورات التجارة الخارجية الفلسطينية، ارتفعت قيمة الواردات السلعية من ٢٣٨٢,٨ ألف دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٣٤٦٦,١٨٦ مليون دولار عام ٢٠٠٨، وكذلك ارتفعت قيمة الصادرات من ٤٠٠,٨٦ مليون دولار إلى ٥٥٨,٤٥ مليون دولار خلال الفترة نفسها، أكثر من ٩٠٪ منها صادرات الضفة الغربية، وقد حقق الميزان التجاري عجزا بقيمة ٢٩٠٧,٧٢ مليون دولار عام ٢٠٠٨، علما بأن إسرائيل لا تزال تهيمن على هذه التجارة، حيث أن نسبة وارداتنا منها تصل إلى ٧٣,٤٪ مقابل ٢,٥٪ فقط من الدول العربية، و٢٤,١٪ من باقي بلدان العالم، ولا يختلف الأمر بالنسبة للصادرات التي تصل حصة إسرائيل فيها

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة للربع الرابع ٢٠٠٩، ص٣٩.

أكثر من ٧ ,٨٨٪[1]، هذه الأرقام تجعل الاهتمام بتطوير العلاقة التجارية مع البلدان العربية باتجاه توسيع قاعدة المصالح المشتركة وتعزيز فرص نمو هذا التعاون مع الأولويات الضرورية في هذا الجانب رغم إدراكنا بحصر هذه العلاقة بين الضفة الغربية والدول العربية، في مقابل استحالة أي عملية تجارية مع الدول العربية من قطاع غزة مع الانقسام، علمًا بان الحصار الذي فرضته «إسرائيل» على القطاع شجع الواردات السلعية أو عملية التهريب عن طريق الإنفاق - رغم المخاطر المترتبة- حيث وصلت حوالي ٦٥٠ مليون دولار سنويا، علماً بأن هذا الرقم قابل للزيادة إذا ما تم استعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني من خلال تفعيل اتفاقات التعاون التجاري مع مصر والبلدان العربية والعالم الخارجي .

٦- تنامي الاتجاه لزيادة العون الدولي للشعب الفلسطيني، حيث ارتفعت حجم المساعدات الدولية من حوالي ٥١٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٦٣٦ مليون دولار عام ٢٠٠٥، فيما تضاعفت بشكل كبير منذ العام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ بقيمة ١٠١٩، ١٣٢٢، ١٩٥٣ مليون دولار على التوالي[2]، وهي لا تغطي آثار وظروف الحصار ونتائجه المدمرة للاقتصاد والمنشآت إلى جانب آلاف البيوت التي دمرت أثناء العدوان الصهيوني ديسمبر ٢٠٠٨ ويناير ٢٠٠٩ والمعاناة الناجمة عن هذا الدمار في ظل استمرار الحصار، الأمر الذي يفرض تقديم المزيد من العون، لكن استجابة الدول الأوروبية للضغوط الأمريكية حالت دون تقديم أية معونات جدية، وهو أمر لا نستغربه قياسا بالدول العربية « الشقيقة » التي استجابت بدورها للضغوط الأمريكية ولم تقم بدورها في تقديم الدعم المادي لشعبنا عموماً وفي قطاع غزة خصوصاً إلا بالقدر الذي أوحت به واشنطن !

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،. إحصاءات التجارة الخارجية- السلع والخدمات ٢٠٠٨: نتائج أساسية، فلسطين رام الله ، ٢٠٠٩.

(2) المراقب الاقتصادي، عدد (١٨) ، مرجع سبق ذكره، صفحة المؤشرات.

٧- منذ عام ١٩٩٦ ، تزايد الاتجاه نحو إحلال القروض محل المنح في تمويل الاستثمار العام حيث تدل معطيات تقرير معهد ماس المشار إليه، على ارتفاع حجم الدين العام الفلسطيني من ٣٠٩ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى ١٤٠٦ مليون دولار عام ٢٠٠٨[١]، بما يعني استمرار ارتهان الإنفاق الحكومي التطوري لما يتوفر من عون دولي، سواء كمنح أو قروض .

٨- استمرار محدودية حجم الائتمان المصرفي، حيث تشير البيانات إلى أن نسبة التسهيلات الائتمانية لم تتجاوز ٤٠٪ في أحسن حالها، حيث تراجعت هذه النسبة من ٣٦,٥٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٣١,٣٪ عام ٢٠٠٨ وبالطبع فإنها تتراجع وتنخفض بدرجات عالية في المرحلة الراهنة، رغم أن السياق الطبيعي أو المنطقي في العلاقة في ظروفنا الراهنة يتطلب تزايد الدور الوطني للبنوك المحلية في دعم قطاعي الصناعة والزراعة والمشاريع الصغيرة، في الأراضي الفلسطينية عموماً وفي قطاع غزة المحاصر خصوصاً، إلا أن استمرار الانقسام والصراع بين حكومتي فتح وحماس، ساهم في تغييب الدور الواجب أن تقوم به البنوك في هذا الظرف.

٩- بلغ معدل الفقر بين الأسر الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٧ وفقا لأنماط الاستهلاك الحقيقية ٣٤,٥٪، (بواقع ٢٣,٦٪ في الضفة الغربية و٥٥,٧٪ في قطاع غزة). في حين أن ٥٧,٣٪ من الأسر الفلسطينية يقل دخلها الشهري عن خط الفقر الوطني، (بواقع ٤٧,٢٪ في الضفة الغربية و٧٦,٩٪ في قطاع غزة)[٢] .

١٠- هبط حجم الاستثمار الكلي من ١٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٣ إلى ٤٩٦ مليون دولار عام ١٩٩٦، ثم ارتفع إلى ٢١٦٢,٤ مليون دولار عام ١٩٩٩، بينما انخفضت إلى ٧٢٧,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٢ وبلغ عام ٢٠٠٧ حوالي ١٣١٠

(1)المرجع نفسه .

(2)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير مستوى المعيشة ٢٠٠٧، رام الله ٢٠٠٨.

مليون دولار[1]، ومن المتوقع انخفاض حجم الاستثمار خاصة في قطاع غزة بسبب التدمير الإسرائيلي لمئات المصانع والمنشآت الزراعية والخدمية من ناحية ونتيجة الحصار الصهيوني الذي رفض طوال العامين الآخرين (٢٠٠٩ و ٢٠١٠) توريد مواد ومستلزمات الصناعة والبناء من ناحية أخرى. إضافة لتراجع مطرد في معدلات نمو الاستثمار الخاص، في قطاع غزة تحديداً سواء بالنسبة لإنشاء المشاريع الجديدة، أو بالنسبة للقيام بالتوسعات في المشاريع القائمة، بل أن هناك آلاف الشركات الإنشائية والصناعية والتجارية قد أغلقت وتوقفت تماماً، ما يعني تفاقم التراجع الاقتصادي في هذه المجالات . أما على صعيد الاستثمار والتطوير في المنشآت الاقتصادية والإنشاءات والصناعة في الضفة الغربية، يمكن ملاحظة صعود رسمها البياني ضمن سياسات مرسومة لا تخرج عن شروط وقواعد ما يسمى بـ«السلام الاقتصادي» كما طرحه رئيس حكومة العدو الإسرائيلي بنيامين نتيناهو بداية عام ٢٠٠٩ ، وهي خطة ستؤدي لعزل الاقتصاد في قطاع غزة عن امتداده في الضفة الفلسطينية ضمن المشهد الغزاوي أو ما يسمى بـ «إمارة غزة».

١١- انخفاض الدخل الحقيقي للفرد من ١٤٠٧ دولار عام ١٩٩٤ إلى ١٢٩٠ دولار عام ٢٠٠٨ أي انخفض بنسبة ٩٪ خلال هذه الفترة، مع العلم بان السوق الفلسطيني يسوده نفس مستوى الأسعار السائدة في السوق الإسرائيلي، الذي يبلغ متوسط نصيب الفرد فيه من الناتج القومي الإجمالي ٢٣٠٠٠ دولار، أي أن نسبة متوسط دخل الفرد في فلسطين تشكل ٦,٥٪ فقط من متوسط دخل الفرد في إسرائيل عام ٢٠٠٧[2]. بل انه حتى عند مقارنة القوة الشرائية لتلك المبالغ مع

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩. فلسطين في أرقام ٢٠٠٨، رام الله، ٢٠٠٩ ص٤١.

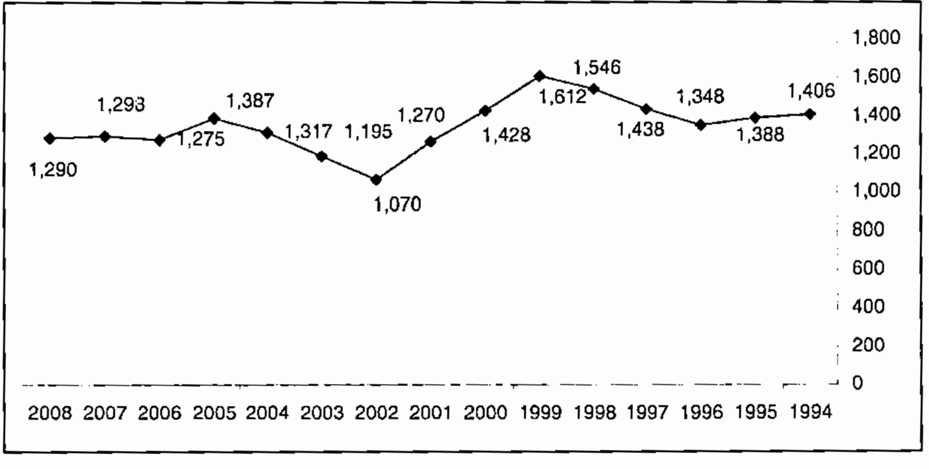
(2) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني وآخرين، المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد ١٨، ص٦.

الأردن وسوريا ومصر، فان القيمة الحقيقية لمتوسط نصيب الفرد الفلسطيني من الدخل القومي الإجمالي تصل إلى نحو ٧٨٪ من متوسط نصيب الفرد في مصر و٦٩٪ في سوريا و٤٣٪ في الأردن عام ٢٠٠٧[1].

شكل (٣-١)

معدل دخل الفرد الحقيقي في الأراضي الفلسطينية

خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٨ بالمليون دولار



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب الإحصاء السنوي رقم ١٠، ص٤٨٥.

١٢- نلاحظ من الشكل التالي تذبذب الدخل القومي منذ إنشاء السلطة بناء على المؤثرات الداخلية والمحيطة، حيث ارتفع من ٣٤٠٧ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٥٢٨٦ مليون دولار عام ١٩٩٩، ثم بدأ بالانخفاض والتذبذب بعد انتفاضة الأقصى والاستقلال حتى وصل ٥٠٤٨ مليون دولار عام ٢٠٠٧ يتوزع بنسبة ٨, ٧٢٪ للضفة الغربية و٢, ٢٧٪ لقطاع غزة. علما بان هذا التذبذب الايجابي لا

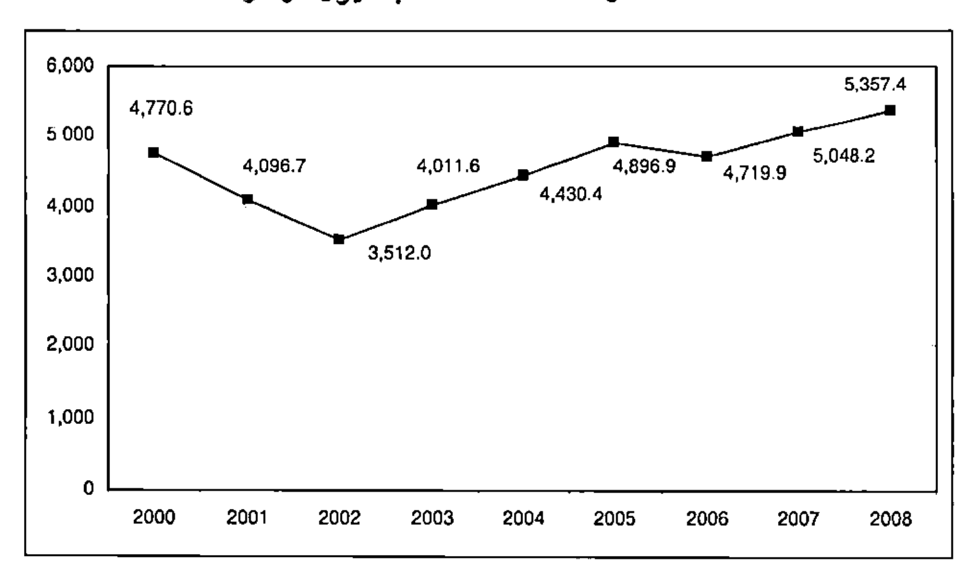
(١)المصدر السابق.

يعبر عن تحسن في النمو الحقيقي، إذا أخذنا بعين الاعتبار عدد السكان عام ١٩٩٤ التي لم يتجاوز ٢,٢ مليون نسمة ارتفع إلى حوالي ٤ مليون نسمة عام ٢٠٠٩، وما يعنيه ذلك من ارتفاع في مجموع القوى العاملة من ٤٢٠ ألف عامل عام ١٩٩٤ إلى ٩٦٣٥٠٠ عامل نهاية ٢٠٠٩، كل ذلك في ظل محدودية سوق العمل الفلسطيني الذي لا يستوعب أكثر من ٧٠٠٠-١٠٠٠٠ فرصة عمل سنويا، في حين يدخله أكثر من ٣٥-٤٠ ألف طالب عمل سنويا . ومن المتوقع زيادة الفجوة في الدخل ومستوى المعيشة بين الضفة الغربية وقطاع غزة تحت استمرار الحصار والانقسام وانعدام أي شكل من أشكال الاستثمار ومشاريع التنمية في قطاع غزة، بينما تستمر عملية النمو والتطور الصناعي والتجاري والزراعي والمشاريع الاستثمارية في الضفة في سياق مخطط أمريكي إسرائيلي مرسوم.

شكل (٣-٢)

تطور إجمالي الدخل القومي الحقيقي للأراضي الفلسطينية

خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ بالمليون دولار



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب الإحصاء السنوي رقم ١٠، ص٤٨٤.

من ناحية أخرى، فإن الارتفاع في معدل الناتج القومي، أو معدلات النمو الاقتصادي لا يعتبر مقياسا موضوعيا، إنه مقياس كمي فقط، فليس من الحقيقة تقسيم مجموع الناتج القومي على مجموع عدد السكان والذي ينتج عنه دخل الفرد السنوي يمثل نتيجة موضوعية أو حقيقية تعبر عن الواقع، إذ أن هذه النتيجة لدخل الفرد السنوي، لا تتخطى كونها معادلة حسابية كمية فقط تستخدم لغايات توضيح المؤشرات الاقتصادية لأي دولة من الدول، دون أن يعني ذلك أن هذه النتيجة تعبر عن الواقع المعاش بالفعل، فالمعروف أن الفقراء – عند مستوى خط الفقر- الذين يعيشون في الضفة والقطاع- حيث قدر خط الفقر المتوسط للأسرة المرجعية (المكونة من ستة أفراد، بالغين اثنين وأربعة أطفال) في الأراضي الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٧ حوالي ٢٣٧٥،٢ شيكلاً إسرائيلياً (حوالي ٥٩٣ دولار أمريكي)، بينما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) لنفس الأسرة المرجعية ١٩٧٥،١ شيكلاً إسرائيلياً جديداً (حوالي ٤٩٣ دولار أمريكي). أي ان معدل الدخل السنوي للاسرة (٥٩١٦ دولار) او (٩٨٦ دولار) للفرد سنويا كمعدل متوسط [(١)]، هذا هو المقياس الذي يجب أن نعتمده ونتعاطى معه لأنه المدخل الصحيح الذي يبين لنا حقائق الواقع بعيدا عن الاستنتاجات الكمية أو الحسابية وهذا يتطلب منا أن لا نكتفي بالاستنتاجات التفصيلية، وإنما الغوص في معطيات الواقع –عبر العلاقة الجدلية بين العام والخاص- المتمثلة في وعينا للأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية العامة التي يمكن أن تتبناها فصائل وأحزاب المعارضة الفلسطينية ، ومن هذه الأهداف التي يشترط تحققها بإنهاء الانقسام :

- إلغاء «بروتوكول باريس» كمقدمة نحو فك الارتباط والتبعية والتكيُّف مع

---

(١)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أحوال السكان المقيمين في الأراضي الفلسطينيةرام الله ، ٢٠٠٩، ص٤٣.

الاقتصاد الإسرائيلي ووقف التضخم في حجم الواردات، انطلاقا من أسس ومفاهيم اقتصاد التقشف، أو اقتصاد المقاومة والصمود انسجاما مع متطلبات هذه المرحلة .

- العمل على ضمان معدلات عالية من النمو لقطاعي الإنتاج الرئيسيين عندنا، الصناعة والزراعة بحيث يخدم ويُفعِّل كل منهما الآخر عبر دور معين للتخطيط المركزي في القضايا الإستراتيجية .

- العمل على ضمان معدلات عالية من التشغيل على قاعدة الاحتياجات والإنتاجية وتكافؤ الفرص، في الداخل أو في إطار السوق العربي، الذي يجب العمل على تفعيله -كما ونوعا- بكل السبل، باعتبار المحيط العربي خيارنا الوحيد .

- الحفاظ على ثبات الأسعار للسلع الأساسية الضرورية بالنسبة للشرائح الفقيرة بصورة أساسية وتوزيعها أو بيعها بموجب نظام معين، والمطالبة برفع أجور الفئات الفقيرة بنسبة تعادل الارتفاع في الأسعار أو الغلاء .

- تطوير دور القطاع العام الحكومي والتعاوني والمختلط بعيدا عن أشكال الاحتكار بما يخدم احتياجات الجماهير الشعبية وبما يسهم في تطوير التجارة الخارجية دون الإضرار باحتياجات السوق المحلي .

جدول (٣-١)

يوضح مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بالأسعار الثابتة

النشاط الاقتصادي	١٩٩٩	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الناتج المحلي الإجمالي (بالألف دولار)	٤٥١١,٧	٤٧٤٩,٦	٤١٩٨,٤	٤٥٥٩,٥	٤٣٢٢,٣	٤٥٣٥,٧	٤٦٣٩,٧
مساهمة الزراعة (٪)	١٠,٤	٧,٩	٧,١	٥,٢	٥,٦	٥,٦	٤,٦
مساهمة الصناعة (٪)	١٤,٦	١٧	١٧,١	١٧	١٥	١٣,٨	١٣,٦
مساهمة التجارة الداخلية (٪)	١١	٩,٨	٩,٨	٩,٤	٩,٦	٩,٢	١٠,٨

النشاط الاقتصادي	١٩٩٩	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
مساهمة الإنشاءات (٪)	١٣,٧	٥	٥,٧	٦,٨	٧,٢	٦,٢	٤,٩
مساهمة الخدمات الأخرى (٪)	٥١,٩	٦٠,٣	٦٠,٣	٦١,٦	٦٢,٦	٦٥,٢	٦٦,١

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، المراقب الاقتصادي والاجتماعي عدد ١٧، ص٦٥.

من ناحية أخرى، فقد انخفضت عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة من ٦٨٠٥٣ مؤسسة أواخر سبتمبر أيلول ٢٠٠٠ ويعمل فيها (٢٠٤) آلاف عامل إلى ٦٥٥٩٩ مؤسسة ويعمل فيها ١٨٦٨٤٧ عامل عام ٢٠٠٣ حسب نتائج المسوحات الاقتصادية للعام ٢٠٠٣ ثم ارتفعت عدد المؤسسات الاقتصادية إلى ٩٧٢٤٢ مؤسسة عام ٢٠٠٨ وتشغّل ٢٥٨٠٢١ عامل[1]، علما بحدوث تراجع كبير في هذا العدد وخصوصا في قطاع غزة بعد الحرب الأخيرة ونتيجة للحصار المتواصل كما بينت نتائج المسوحات الاقتصادية لعام ٢٠٠٩.

لقد أدى توسع الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، في السلطة، إلى تضخم قطاع الخدمات إلى حد جعل نسبته في الناتج الإجمالي أكثر من ٦٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨، إذا افترضنا أن نسبة ٤٪ فقط من قطاع الصناعة مرتبطة بالخدمات (مما يعني في تقديرنا أن مساهمة الصناعة لا تتجاوز ١٠٪)، ولا يعود هذا التضخم في قطاع الخدمات إلى النسبة العالية جدا من المستخدمين في وزارات ومؤسسات السلطة وحسب، بل كذلك إلى توجيه الاستثمارات الخاصة لهذا القطاع لغايات الربح السريع من جهة، وبسبب هذا التراكم المتزايد للخدمات الناشئة عن زيادة التشغيل أو التوظيف في أجهزة السلطة المنقسمة إلى حكومتين في رام الله وفي

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج المسوحات الاقتصادية، إعلان صحفي، ٢٠٠٤، ٢٠٠٩، ص٢٥.

غزة عموما، ولتلبية «الاحتياجات الخاصة» لأعداد كبيرة من الشرائح البيروقراطية العليا والكومبرادورية والعقارية والأثرياء الجدد من السوق السوداء والأنفاق واحتكار الاسعار، وكافة الشرائح الطفيلية الأخرى، خاصة في قطاع غزة، والطفيلية، ولذلك لم يكن مستغربا تزايد انتشار المطاعم ووسائل اللهو والفنادق والاستراحات والمتاجر والمقاهي في الضفة والقطاع رغم الحصار والانقسام، إلى جانب المؤسسات الصناعية ذات الطابع الإنتاجي المرتبط بهذا التوسع الكبير في الخدمات –خاصة في الضفة– مثل صناعة الأثاث الفاخر والمفروشات وغيرها من الصناعات ذات الطابع الاستهلاكي وقيمه السالبة التي تعزز تراجع القطاع الصناعي الانتاجي. هذه الأوضاع وغيرها من عوامل، هيأت ظروفا مواتية تنسجم مع النزعة البرجوازية الرثة والطفيلية إلى الربح السريع والمضمون، وتوجهها إلى العمل في الفروع الخدماتية غير الإنتاجية، مما ساهم في إبقاء الصناعة في وضع قاصر ومتخلف، بمعنى بقاءها ضمن الحالة الفردية، أو العائلية بدون تركيز ملموس لرأس المال عبر الشركات الصناعية المساهمة العامة، أو الشركات الصناعية ذات التشغيل العالي للعمالة (أكثر من مائة عامل) ، إلى جانب بقاء ارتباط جزء من صناعاتنا في الضفة الغربية – حتى الآن– بالصناعات الإسرائيلية خاصة في مجال الملابس والأحذية والأثاث وغيرها، سواء عبر تسهيل عملية الإنتاج –بسبب رخص الأيدي العاملة– أو بالشراكة أو التعاقدات من الباطن، إلى جانب غياب مساهمة القطاع العام الحكومي في قطاع الصناعة وتوجهه بدلا من ذلك إلى القطاعات الطفيلية (إقامة المشاريع السياحية والخدماتية التي تسهّل عمليات الإثراء الطفيلي السريع عبر العمولات والرشاوى وغير ذلك من الوسائل غير المشروعة) .

إن حديثنا عن هذه المؤشرات لا يلغي وجود أنماط استهلاكية في الضفة والقطاع

وصلت حد الترف المفجع لدى بعض الشرائح الاجتماعية البورجوازية العليا عموماً والتجارية الكومبرادورية وتجار الأنفاق خصوصاً عبر التحكم في الأسعار واحتكار السلع والتهريب وغير ذلك من الممارسات التي ساهمت في تزايد الارتفاع في الأسعار في قطاع غزة بصورة غير مسبوقة.

على أي حال في ظروفنا الفلسطينية الراهنة، فإن الفقر لا يتوقف عند انخفاض الدخل أو البطالة وانخفاض مستوى المعيشة، بل يشمل أيضا غياب الإمكانية لدى الفقراء وأسرهم من الوصول إلى الحد الأدنى من فرص العلاج وتأمين الاحتياجات الضرورية.

والأخطر أن هذه الظاهرة من استفحال الفقر والبطالة، قد ساهمت في توليد المزيد من الإفقار في القيم مما سهَّل ويسهِّل استغلال البعض من الفقراء والمحتاجين في العديد من الانحرافات الأمنية والاجتماعية، بحيث لم تعد ظاهرة الفقر مقتصرة على الاحتياجات المباشرة، بل أصبح مجتمعنا الفلسطيني عموماً يعيش فقراً في القيم وفقراً في النظام وفي القانون والعدالة الاجتماعية والسبب الرئيسي في ذلك لا يعود إلى الحصار الأمريكي ـ الإسرائيلي فحسب، بل أيضاً إلى الانقسام واستمرار الصراع بين فتح وحماس، والآثار السياسية والاقتصادية الضارة الناجمة عنه.

إننا نعي أن استعراضنا لهذه الأوضاع وغيرها الكثير، ينطوي على أهمية قصوى في هذه المرحلة المصيرية، من أجل مواصلة النضال الديمقراطي والضغط الجماهيري على حركتي فتح وحماس لانهاء الانقسام والعودة إلى الاحتكام للنظام الأساسي والتعددية الديمقراطية والسلطة التشريعية، بما يمكننا من بلورة رؤية وأسس وطنية صادقة تحدد حركة ومسار الاقتصاد الفلسطيني الآن وفي المستقبل، تستشرف الإمكانات والخيارات المتاحة من أجل الصمود والمقاومة ومجابهة الحصار العداوني الصهيوني، والتمكن من مواجهة التحديات الراهنة، المتشابكة والمتداخلة

بدءاً من تحدي الاحتلال والسيطرة الإسرائيلية، وتحدي التغيير الديمقراطي والبناء الداخلي، وتحدي الموارد المحدودة و خاصةً المياه، وتحدي الأمن الغذائي، وتحدي الاستخدام و التشغيل، إذ ان وعينا بهذه التحديات خطوة لا بد منها لتذليل كل الصعاب على طريق تحقيق أهدافنا الوطنية والمجتمعية، وأهمية الجمع التكاملي بين الاقتصاد الوطني والتنمية من جهة ومقاومة المحتل وتعزيز عوامل الصمود الداخلي من جهة أخرى، بحيث تصبح التنمية – عبر المشاركة الشعبية – شكلاً و رافداً من روافد المقاومة والصمود جنباً إلى جنب مع عملية التغيير السياسي والديمقراطي التي نناضل من أجل تحقيقها .

وفي هذا السياق، سنتناول فيما يلي اهم القطاعات الاقتصادية المتمثلة في كل من القطاع الزراعي والثروة الحيوانية والصيد والمياه في الضفة وقطاع غزة والقطاع الصناعي والقطاع التجاري، ثم نستعرض بعد ذلك اثار الاغلاق والحصار على الانشطة الاقتصادية في قطاع غزة، وصولا الى نهاية الحديث عن الاوضاع الاقتصادية عبر تناولنا للاوضاع التنموية برؤية مستقبلية.

أولاً : الزراعة و الثروة الحيوانية والصيد :

إن الحديث عن القطاع الزراعي، أو أي قطاع إنتاجي آخر، ضمن أجواء وتفاعلات الصراع الأساسي التناحري في مواجهة العدو الصهيوني، وفي أجواء وتفاعلات وعوامل التراجع والخلل والتناقضات الداخلية، التي لا يبدو في الأفق القريب استعداداً جدياً من السلطة وحكومتيها غير الشرعيتين (فتح وحماس) لتغيير مسارها بالمعنى الإيجابي الوطني الاجتماعي الموحد، هو حديث تتبدى أهميته في بعدين أساسيين في إطار عملية النضال الديمقراطي التغييري ، وهما :-

١- معطيات الواقع الزراعي في الضفة والقطاع .

٢- المشاكل والعقبات التي تواجه تنمية وتطوير القطاع الزراعي .

١- معطيات الواقع الزراعي :

إن الحديث عن قطاع الزراعة هو حديث عن أهم القطاعات الإنتاجية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يعتمد عليه أكثر من ٢٠٪ من السكان بهذا الشكل أو ذاك، ولكن الإشكالية أو العقبة الكبرى التي يتعرض لها القطاع الزراعي، هي تلك الناتجة عن تراجعه بشكل حاد وخطر منذ عام ١٩٩٤ إلى اليوم، فبعد أن كان يساهم بنسبة تزيد عن ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٣ وما قبل، أصبحت مساهمته لا تتجاوز ٤,٨٪ عام ٢٠٠٩[١].

٢- الموارد الأرضية

تقدر مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي ٦٠٢٠ كم٢ ، وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الضفة والقطاع بحوالي ٢٥٥٩,٢ ألف دونم وهي تشكل نسبة ٤٢,٥٪ من مجموع الأراضي الفلسطينية[٢]، أما المساحة المزروعة بالفعل فتقدر مساحتها ١٨١٥ ألف دونم (٨٥,٨٪ منها زراعة بعلية، و١٤,٢٪ زراعة مروية) تتوزع بنسبة ٩١,٤٪ في الضفة، ما يعادل ١٦٩٤,٦ ألف دونم، ونسبة ٨,٦٪ في قطاع غزة، ما يعادل ١٥٩,٤٤ ألف دونم[٣].

وتقسم الأراضي الفلسطينية من حيث الخواص الزراعية إلى ٥ مناطق هي :

- المنطقة الساحلية (قطاع غزة) ويتراوح سقوط الأمطار فيها ٣٥٠ - ٤٠٠ ملم، والنمط المحصولي السائد فيها هو الحمضيات والخضراوات والفواكه .

- المنطقة شبه الساحلية، وتقع في الركن الشمالي الغربي من الضفة، ومتوسط

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية، الربع الرابع ٢٠٠٩، ص١٧.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير إحصائي حول استعمالات الأراضي الفلسطينية للعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

(3) نشرة المؤشرات الربعية ٢٠٠٤، مرجع سابق ذكره، ص٨.

سقوط الأمطار فيها حوالي ٦٠٠ ملم، والنمط المحصولي السائد هو الخضار المحمية والحمضيات والمحاصيل الحقلية والزيتون .

- **منطقة الأراضي الوسطى المرتفعة** : وتمتد من جنين شمالا إلى الخليل جنوبا، ويبلغ معدل سقوط الأمطار فيها ما بين ٤٠٠-٧٠٠ ملم، ويسود فيها زراعة الأشجار المثمرة وخاصة الزيتون والمحاصيل الحقلية .

- **منطقة المنحدرات الشرقية**: وتمتد من المنطقة الشرقية في جنين شمالا إلى البحر الميت جنوبا، وتتراوح كمية الأمطار ما بين ١٥٠-٣٥٠ ملم وتستخدم في الرعي وزراعة .

- **منطقة الغور**: ويتراوح سقوط المطر فيها من ١٠٠-٢٥٠ ملم وهي منطقة ملائمة لزراعة الخضار الشتوية والفواكه شبه الاستوائية .

من خلال دراستنا للجدول التالي نلاحظ أن نسبة الأراضي المروية إلى مجموع المساحات المزروعة في الضفة الغربية لا تتجاوز ٨,٧٥٪ (١٤٨١٥٣ دونم) ، في حين تصل نسبة الأراضي البعلية إلى ٩١,٢٥٪ (١٥٤٥٥٨٩ دونم) منها حوالي ٨٠٠ ألف دونم مخصصة لأشجار الزيتون التي تحتل مكانة خاصة في قلب ووجدان الإنسان الفلسطيني لما لها من رمزية على امتداد التاريخ الفلسطيني، بالإضافة الى ٢٥٠ ألف دونم للفاكهة البعلية من اللوزيات والعنب والتين والدرّاق والمشمش والبرقوق والرمان والجوز والتوت والسفرجل ... الخ . أما في قطاع غزة فتبلغ مساحة الأراضي الزراعية المرويَّة (١١٥٤١٣ دونم) بنسبة ٧٢ ٪ من إجمالي الأراضي الزراعية في القطاع، ونسبة الأراضي الزراعية البعلية ٢٨٪ (٤٤٧٩٦ دونم) .

في تقديرنا أن محدودية المساحات الزراعية المرويَّة في الضفة الغربية، تشكل أحد أهم أسباب ومظاهر ضعف الإنتاج الزراعي، بما يستدعي وضع الخطط التنفيذية

لزيادة هذه المساحة إلى الضعف على الأقل، إلى جانب استصلاح الأراضي الزراعية في محيط القرى، رغم المعوقات والعراقيل التي يزرعها العدو الإسرائيلي في الضفة . وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن الاهتمام بزيادة إنتاجية العمل الزراعي، بالتوعية وتقديم الدعم للمزارعين لاستخدام المعدات والأدوات الحديثة المرتبطة بالإنتاج والتسويق، مسألة لا بد من إيلائها اهتماما خاصا.

جدول (٣ -٢)

المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة والخضروات والمحاصيل الحقلية في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

المحافظة/المنطقة	أشجار الفاكهة					الخضروات				المحاصيل الحقلية			المجموع العام
	مثمر		غير مثمر		المجموع	بعلي	مروي مكشوف	مروي محمي	المجموع	بعلي	مروي	المجموع	
	بعلي	مروي	بعلي	مروي									
الأراضي الفلسطينية	١٠٤٨٤٠٥	٦١٩٠٦	٤٨٣٣٧	١٣٧٣٩	١١٧٢٣٨٧	٣٤٤٦٠	١٠٦٤١٣	٤٥٣٠٣	١٨٦١٧٦	٤٥٩١٨٢	٣٦٢٠٥	٤٩٥٣٨٨	١٨٥٣٩٥١
الضفة الغربية	١٠٣٩٧٥٥	١٩٣٧٢	٤٧٩٦٨	٥٤٦٤	١١١٢٥٥٩	٣١٦٢٨	٨٠٧١٩	٢٧٥٩٨	١٣٩٩٤٥	٤٢٦٢٣٨	١٥٠٠٠	٤٤١٢٣٨	١٦٩٣٧٤٢
جنين	١٩٢١٨٥	٣٠٣	٤٦٣٥	٩٤	١٩٧٢١٧	٨٠٣٦	١٣٦٨٠	٤٨٩١	٢٦٦٠٧	١٢٦١٢١	١٠٤٥	١٢٧١٦٦	٣٥٠٩٩٠
طوباس	١٥١٨٦	٥٥٩	٢٨٤٦	٣٣٣	١٨٩٢٤	٣٣٦٠	١٠٩٣٥	٥٦٤١	١٩٩٣٦	٥٨٨١٠	٤٤٧٠	٦٣٢٨٠	١٠٢١٤٠
طولكرم	١٢٥٩٨٤	٢٤٨٦	٤٠٣١	٧٣٨	١٣٤٢٣٩	١٤٤٩	٧١٤٥	٩١٣٤	١٧٧٢٨	٧٧٢٦	١١٥٩	٨٨٨٥	١٦٠٨٥٢
نابلس	١٨٥١١١	٨١٣٨	٣٢٥٣	٢٥٥	٢٠١٧٥٧	٢٩٤	٣٢٨٢	٢٣٣٥	٥٩١١	٣٥٩٤٩	٢٤٧٠	٣٨٤١٩	٢٤٦٠٨٧
قلقيلية	٥٥١٣٨	٣٤٣٥	٣٧٨٨	٧٠٠	٦٣٠٥٩	٩١٣	٢٤٠٩	٢٦٥١	٥٩٧٣	٣٣٣٨	٣٠٢	٣٦٤٠	٧٢٦٧٢
سلفيت	٧٧٧٠٤	٩٢	٣٨٨١	-	٨١٦٧٧	٥٢٠	١٢٤٤	١١٦	١٨٨٠	٤٠٨٥	-	٤٠٨٥	٨٧٦٤٢
رام الله والبيرة	١٥٦٨٩٥	٥٢	٤١٢١	٦٩	١٦١١٣٦	٦٥٤٣	٧٨٩	١١٥	٧٤٤٧	٤٥٨٠٩	-	٤٥٨٠٩	٢٠٤٣٩٣
أريحا	-	٣٧٨٣	-	٣١٢٠	٦٩٠٣	-	٣٥٠٧٢	١٨٥٩	٣٦٩٣١	-	٥٤٣٨	٥٤٣٨	٤٩٢٧٢
القدس	١٨٧٤٤	-	١٠٥١	-	١٩٧٩٥	٣٢٧	٤٢	٨٢	٣٩٧	٣١٥٥	١٠	٣١٦٥	٢٣٣٥٧
بيت لحم	٤١٦١٨	٢٥٠	١٣٢٤	-	٤٣١٩٢	٦٤٢	١٥٦٥	٢١٣	٢٤٢٠	١٠٠٨٢	٢٠	١٠١٠٢	٥٥٧١٤

المحافظة/المنطقة	أشجار الفاكهة					الخضروات				المحاصيل الحقلية			المجموع العام
	مثمر		غير مثمر		المجموع	بعلي	مروي مكشوف	مروي محمي	المجموع	بعلي	مروي	المجموع	
	بعلي	مروي	بعلي	مروي									
الخليل	١٦١١٩٢	٤٢٧٤	١٩٠٣٨	١٥٥	١٨٤٦٥٩	٩٥٤٤	٤٥٥٦	٦١٥	١٤٧١٥	١٣١١٦٣	٨٦	١٣١٢٤٩	٣٣٠٦٢٣
قطاع غزة	٨٦٥٠	٤٢٥٣٤	٣٦٩	٨٢٧٥	٥٩٨٢٨	٢٨٣٢	٢٥٦٩٤	١٧٧٠٥	٤٦٢٣١	٣٢٩٤٥	٢١٢٠٥	٥٤١٥٠	١٦٠٢٠٩
شمال غزة	١٤٢	٢٦٢٦	٢٠	٢٤٥٩	٥٢٤٧	١٩٣	٥١٢٢	٣٨٧١	٩١٨٦	٣٨٤٠	٥٣٦٤	٩٢٠٤	٢٣٦٣٧
غزة	٢٩٦٨	١٢٣٤٠	١٨٠	١٠٤٤	١٦٥٣٢	١٤٠	١٧٠٩	٣٦٩	٢٢١٨	٢١٢٣	١٥٠	٢٢٧٣	٢١٠٢٣
دير البلح	١٥٧٦	١٠٦٤٦	-	١٩٨٢	١٤٢٠٤	-	٦٦٠٤	٢٢٧٢	٨٨٧٦	٥٢٥٢	١١٣٥	٦٣٨٧	٢٩٤٦٧
خانيونس	٢٣٤٨	١٢٦٦٥	١٤٩	١٨٤٨	١٧٠١٠	٢٣١٤	٧١٧٢	٥٠٩٥	١٤٥٨١	١٧٦٥٠	٨٦٧٦	٢٦٣٢٦	٥٧٩١٧
رفح	١٦١٦	٤٢٥٧	٢٠	٩٤٢	٦٨٣٥	١٨٥	٥٠٨٧	٦٠٩٨	١١٣٧٠	٤٠٨٠	٥٨٨٠	٩٩٦٠	٢٨١٦٥

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الزراعية ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، رام الله. ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٩

إن هذا التوجه سيوفر إمكانية رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية، خاصةً المحاصيل الحقلية التي لا تتجاوز نسبة اكتفائنا الذاتي منها سوى ١٨٪ أو (١١٨) ألف طن من مجموع استهلاكنا منها الذي يصل إلى (٦٥٠) ألف طن، رغم أن المساحة المزروعة من هذه المحاصيل الحقلية البعلية (التي تشمل القمح والشعير والعدس والحمُّص والذرة والفول والثوم والبصل والبطاطا والدخان والحلبة واللوبيا والسمسم والكرسنة وأخرى) تبلغ مساحتها (٥٠١٥١٩) دونم، إلا أن الإنتاجية العامة للمحاصيل ضعيفة، خاصة القمح الذي تبلغ إنتاجية الدونم الواحد منه في الأراضي البعلية (١٧٣ كغم)، في حين أن الأراضي المرويَّة المزروعة بالقمح ومساحتها لا تتجاوز ألف وستمائة دونم فقط (في الضفة والقطاع) تصل إنتاجية الدونم الواحد من القمح إلى (٣٠٠ كغم)، وكذلك الأمر بالنسبة لكافة المحاصيل الحقلية الأخرى، فبالمقارنة بين إنتاجية الدونم الواحد في الأراضي البعلية إلى الأراضي المروية يتبين لنا أن إنتاجية الدونم المروي تتراوح بين ١٧٣٪ للقمح، وترتفع إلى ٤٤٠٪ في إنتاج البطاطا والذرة والبصل ... إلخ .آخذين بعين الاعتبار أن هذه الإنتاجية لمحاصيل الأراضي المروية – والبعلية أيضا – عندنا هي اقل من إنتاجية مثيلاتها في مصر وبعض البلدان العربية، مما يدلل على عدم إيلاء هذه المحاصيل الاهتمام المطلوب، رغم أنها تمثل جزءاً هاماً من الاحتياجات الأساسية في الضفة والقطاع.

٣- الثروة الحيوانية:

تشير الإحصاءات الزراعية للعام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، الخاصة بأعداد المواشي إلى وجود (٣٢٩٨٦) رأس بقر، منها (٢٨٤٧٧) رأس في الضفة تتركز معظمها في نابلس والخليل وجنين وطوباس، و (٤٥٠٩) رأس في قطاع غزة، و(١٠١٠٩٨١) رأس من الأغنام، منها (٦٣٩١٥٩) في الضـ

وتتركز معظمها في محافظة الخليل، و(٤٩٧٤٠) في قطاع غزة، علما بان نسبة الأغنام في محافظة الخليل ٢٧,٦٪ من إجمالي الأغنام في الأراضي الفلسطينية و(٣٢٢٠٨٢) رأس من الماعز، منها (٣١٠٨٠٩) في الضفة، و(١١٢٧٣) في قطاع غزة[١]. وقد بلغت كمية إنتاج اللحوم الحمراء ٣٦,٧ ألف طن عام ٢٠٠٣، بواقع ٣٤,١ ألف طن في الضفة و٢,٦ ألف طن في قطاع غزة[٢] ارتفعت في الضفة إلى حوالي (٣٦) ألف طن عام ٢٠٠٨ في حين تراجعت الكمية في قطاع غزة إلى أقل من الفي طن بسبب الحصار الإسرائيلي.

بالنسبة لأعداد الدواجن بلغ عدد الدجاج اللاحم (٢٧٦٨٢) ألف طير في الأراضي الفلسطينية منها ٥٤,١٪ في الضفة الغربية، و ٤٥,٩ ٪ في قطاع غزة، وقد بلغت كمية إنتاج اللحوم البيضاء (الدجاج اللاحم) ٦٣ ألف طن عام ٢٠٠٣، بواقع ٤٤,٢ ألف طن في الضفة و١٨,٨ ألف طن في قطاع غزة، أما الدجاج البياض فقد بلغ العدد الإجمالي ٢٦٩٥ ألف طير منها ١٩٩٥ ألف في الضفة، و(٧٠٠) ألف طير في قطاع غزة[٣].وقد شكل عدد الدجاج البياض في محافظة رام الله والبيرة ما نسبته ١٩,٧٪ من إجمالي الدجاج البياض في الأراضي الفلسطينية. اضافة لذلك بلغت كمية اللحوم البيضاء(الدجاج اللاحم) ٤٧٠٦٠ طن عام ٢٠٠٨ بقيمة ١١٣,٤٣ مليون دولار[٤].

هذا وتقدر عدد خلايا النحل خلال العام الزراعي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حوالي (٦٦٧٣٣) خلية في الأراضي الفلسطينية، منها ٦٣٧٨٢ خلية حديثة و٢٩٥١ خلية

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الزراعية، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، صرام الله ٣١-٣٥.
(2) المرجع نفسه.
(3) المصدر نفسه، ص١٣٧.
(4) المصدر نفسه ، ص٨.

قديمة (بلدية) وتعتبر محافظة الخليل أكثر المحافظات تربية للنحل، حيث بلغت نسبة خلايا النحل فيها ١٢,٧٪ من إجمالي خلايا النحل في الأراضي الفلسطينية.

أما الإنتاج من الثروة السمكية فهو متذبذب حسب الأوضاع الأمنية والسياسية، فقد ارتفعت كمية الأسماك المصطادة من ٣٦٠٠ طن عام ١٩٩٨، إلى ٣٦٥٠ طن عام ١٩٩٩، ثم هبطت إلى ٢٦٢٣ طن عام ٢٠٠٠، ثم هبطت إلى (١٥٠٧) طن عام ٢٠٠٢ بسبب تشديد الحصار البحري والبري على القطاع منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية في أيلول ٢٠٠٠، فيما بلغت كمية الأسماك المصطادة عام ٢٠٠٨ حوالي ١٨٤٤ طن، وقد تركز صيد الأسماك في محافظة غزة بنسبة ٨٢,٥٪ من إجمالي كمية الصيد.

وفي هذا السياق، فإن أوضاع صغار الصيادين في قطاع غزة الذين يصل عددهم إلى أكثر من (٤٥٠٠) صياد من مجموع الصيادين البالغ (٥٠٠٠) صياد، بحاجة إلى مزيد من الاهتمام والمتابعة، خاصة وأن أكثر من ٤٠٪ من الصيادين يعملون بالأجرة لدى مالكين المراكب، ومعظم هؤلاء (أكثر من ٥٠٪ منهم) لديهم مراكب صغيرة (فلوكة أو قارب مع مجداف، أو حسكة) بالكاد تؤمن لهم احتياجاتهم المعيشية رغم ما يتعرضون له من معاناة وأخطار ليس بسبب البحر، ولكن بسبب الدوريات العسكرية البحرية من العدو الإسرائيلي، وحرمانهم من الصيد ليس في ما يطلق عليه «المياه الاقتصادية» وهي منطقة تقع بين المياه الدولية والمياه الإقليمية، فحسب، بل حرمانهم من الصيد في مياهنا الاقليمية التي تمتد إلى ٢٢ ميل بحري حيث يفرض العدو الإسرائيلي حصاره على الصيادين ولا يسمح لهم بالصيد إلا في حدود ثلاثة أميال فقط.

وفي ضوء ذلك كله فإن الإنتاج السنوي من الأسماك لا يتجاوز ألفي طن، بسبب هذه المعوقات من جهة، وبسبب عدم توفر مراكب الصيد الحديثة، التي يمكن

تأمينها عبر تطوير وتفعيل دور «الجمعية التعاونية للصيادين» في قطاع غزة، بحيث يمكن رفع الطاقة الإنتاجية السنوية من السمك إلى ضعف الكمية الحالية بما يغطي ٥٠٪ من الاستهلاك السنوي الذي يصل إلى تسعة آلاف طن .

٤- الإنتاج الزراعي والقيمة المضافة :

بصورة عامة، بلغ إجمالي الإنتاج الزراعي في الأراضي الفلسطينية ١٣٦٦,٦ مليون دولار خلال العام الزراعي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ موزعة بنسبة ٦٠,٩٪ للإنتاج النباتي بواقع ٤٤,٤٪ للضفة الغربية و١٦,٥٪ في قطاع غزة من قيمة الإنتاج الزراعي للأراضي الفلسطينية، وبلغت نسبة الإنتاج الحيواني ٣٩,١٪ بواقع ٣١,٢٪ للضفة الغربية و٧,٩٪ لقطاع غزة من إجمالي قيمة الإنتاج الحيواني [1].

فيما بلغت القيمة المضافة للقطاع الزراعي ٨٧٦,٢ مليون دولار، حيث حقق الإنتاج النباتي قيمة مضافة بمقدار ٦٤٩,٣ مليون دولار تتوزع بنسبة ٧١,٢٪ للضفة الغربية و٢٨,٨٪ لقطاع غزة. فيما حقق الإنتاج الحيواني قيمة مضافة بمقدار ٢٢٦,٩ مليون دولار تتوزع بنسبة ٧٦,١٪ للضفة الغربية و٢٣,٩٪ لقطاع غزة. وقد استمر التراجع في القطاع الزراعي، وخصوصا في قطاع غزة نتيجة للحصار والإغلاق والتدمير المتكرر للبنية التحتية الزراعية والاقتصادية، والذي لم تتعاط معه السلطة الفلسطينية على الصعيد الداخلي، في الزراعة والصناعة بصورة خاصة، وفق متطلبات الصمود المادي الذي يستنهض كل القوى الإنتاجية في مسار موحد مع القوى الوطنية ونضالها اليومي ضد العدو، ولذلك نقول إن جزءا مهمًا من هذا التراجع والهبوط يعود على السلطة الفلسطينية بسبب سلوكيتها المتفردة البيروقراطية التي لم تبلور، رغم شدة الهجوم الصهيوني، موقفا وقيادة وطنية جماعية لهذه المرحلة العصيبة حيث بات كل شعبنا يتطلع إلى عملية التغيير والتوحد على

(١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩. الإحصاءات الزراعية، مصدر سبق ذكره.

البرنامج الوطني دون طائل.

٥- أهم المشاكل والعقبات التي تواجه تنمية وتطوير القطاع الزراعي :

١. مصادرة الأراضي، والإغلاقات، والحصار، وشق الطرق الالتفافية، والتجريف، وإعاقة التسويق، والاعتداء المباشر، من قبل العدو الصهيوني، إلى جانب قيام العدو بالاستيلاء بالقوة على مصادر المياه، وتدمير البنية التحتية الزراعية من آبار وعيون ومحطات أبحاث وطرق زراعية .

٢. غياب التخطيط التنموي للقطاع الزراعي، وعدم تطوير القوانين والتشريعات الزراعية، وفي هذا السياق فإننا نؤكد على ضرورة مناقشة وإقرار «مشروع القانون الزراعي » بهدف تحديد وإرساء استراتيجية زراعية فلسطينية تتناسب مع أهمية القطاع الزراعي .

٣. ضعف دور مؤسسات الإقراض الزراعي، والبنوك في تقديم الدعم والتسهيلات للمزارعين الفقراء، الذين يتعرضون لأبشع أساليب الاستغلال حين يضطرون للاستدانة على حساب محاصيلهم، من التجار والطفيليين، لعدم إمكانية الحصول على قروض ميسَّرة من البنوك المحلية .

٤. تخلف قطاع التسويق الزراعي، وضعف بنيته التحتية التي تشمل عدم توفر شبكة مواصلات جيدة خاصة بالنسبة للطرق من القرى إلى المدن، إلى جانب عدم توفر المعدات الحديثة اللازمة لما بعد جني المحصول، مثل وحدات التدريج والتعبئة والتغليف، وتحكم المتنفذين من أصحاب هذه المعدات - الذين هم أيضا من كبار المصدرين - في تحديد أسعار الإنتاج لصغار الفلاحين، وغياب الجهاز التسويقي فيها الذي يمكن الفلاح من المتابعة والحصول على المعلومات، كل ذلك عدا تعقيدات المعابر والإجراءات الأمنية والإدارية المتعمدة من العدو، وفي هذا السياق فإننا نؤكد على ضرورة تأسيس المجلس الأعلى للتسويق الزراعي الفلسطيني

وتفعيل الاتحادات والجمعيات و النقابات العاملة في القطاع الزراعي .

٥. هناك مشاكل ذات طابع اقتصادي / اجتماعي ترتبط بتفتت الملكية الذي يؤدي إلى ضعف الإنتاج والإنتاجية، بل وأحيانا الإهمال، نظراً لقلة الإيراد وتدني العائد من الزراعة، وترك العديد من الفلاحين الصغار عملهم في القرية بحثاً عن أعمال أو فرص بديلة أخرى، وإلى جانب ذلك ضعف وفوقية المنظمات غير الحكومية في تعاملها مع الفلاحين الفقراء، وعدم فعالية براجها ذات الطابع الاغاثي والبحثي وفي القضايا الشكلية بعيدا عن جوهر قضايا الفلاحين المرتبطة بالأرض والعملية الإنتاجية .

٦. التطور الأحادي الجانب للبنية التحتية لصالح الزراعة المروية المملوكة في جزء منها لبعض كبار الملاك وأصحاب المصالح في السلطة، مقابل الإهمال شبه الكامل لأراضي الزراعة البعلية .

٧. غياب السياسة التنموية الزراعية الآنية، والمستقبلية، وسيادة التخبط والعشوائية في هذا القطاع المهم، إلى جانب غياب الدراسات الجدية المفصلة لموضوع المياه وكل ما يرتبط به أو يتفرع عنه بصورة شاملة وعلمية .

٨. غياب دور الاستثمارات الحكومية أو القطاع العام في الزراعة، وغياب أي شكل جدي من أشكال العمل التعاوني بين الفلاحين، وهو ما يجب أن نعمل على تفعيله عبر برامج مدروسة، والمطالبة بزيادة حصة القطاع الزراعي من ميزانية السلطة ومن مساعدات المانحين، وتوفير القروض الميسرة للمزارعين، ووضع السياسات الزراعية الهادفة إلى التنسيق مع الهيئات والمؤسسات الزراعية العربية لإعداد خطط النمط الزراعي والتعاون في السياسات التسويقية و تبادل المعلومات .

٩. قلة الموارد الطبيعية المتاحة (الأرض – المياه).

١٠. صغر حجم الملكيات الزراعية وتفتتها وعدم تفعيل التشريعات التي تحمي

الأراضي الزراعية من تحويلها الى استخدامات أخرى.

١١. ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي بسبب ارتفاع عنصر المخاطرة.

١٢. عدم قيام مشاريع زراعية كبيرة نموذجية ذات تنوع إنتاجي.

١٣. عدم وجود مصادر تمويل وإقراض موجه للقطاع الزراعي.

١٤. ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة في العملية الإنتاجية مما ترتب عليه ضعف إنتاجية وحدة المساحة.

١٥. ضعف الإمكانيات المالية لوزارة الزراعة ودوائرها المختلفة وبالتالي عدم قدرتها على أداء دورها، وخاصة في مجالات الإرشاد والوقاية والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا وتطوير الثروة السمكية والتسويق وغيرها من الأنشطة الحيوية الأخرى.

١٦. عدم قدرة النمو السنوي في إنتاج الخضار على تلبية الاحتياجات المتزايدة المترتبة على الزيادة السكانية مما يترتب تزايد الاتساع في الفجوة بين الإنتاج والاحتياجات.

١٧. يعاني القطاع الزراعي الفلسطيني –خاصة في قطاع غزة– من مشكلة ارتفاع ملوحة مياه الري واستنزاف المياه الجوفية بشكل يتناسب مع معدل التغذية لهذه المياه الأمر الذي سيؤثر على الإنتاجية وصلاحية الأراضي الزراعية، ما يستدعي البدء بانشاء محطات علاج المياه العادمة واستخدام المياه المكررة للاحتياجات الزراعية .

١٨. هناك نسبة فاقد مرتفع بعد الحصاد لبعض المحاصيل الزراعية وخاصة الموجهة للأسواق المحلية نتيجة عدم إتباع أساليب الفرز والتعبئة المناسبة.

١٩. يعاني قطاع الإنتاج الحيواني من ارتفاع كلفة الإنتاج المترتبة على استيراد معظم المستلزمات بطريقة غير مباشرة.

٢٠. إحجام شركات التأمين عن التعامل التأميني مع القطاع الزراعي، الأمر الذي لا يشجع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الزراعي (خاصة في أراضي الضفة الغربية).

في ضوء ما تقدم نؤكد على تطبيق مجموعة من الإجراءات الهادفة الى تطور القطاع الزراعي نذكر منها ما يلي:

١. ضرورة تعديل الأنماط الإنتاجية بما يتناسب واحتياجات الاستهلاك المحلي، إلى جانب وقف استيراد الخضار والفواكه التي يتم انتاجها محلياً.

٢. ضرورة ايلاء القطاع الزراعي الفلسطيني اهتماماً اكبر من خلال توفير الأموال اللازمة لتمكين المزارعين من تنفيذ البرامج ولمشاريع الموضوعة وخاصة بعد ما أصاب القطاع الزراعي الفلسطيني من تدمير وتجريف بسبب المارسات الإسرائيلية.

٣. العمل على إدخال التقنيات الحديثة في مجال الانتاج بما يؤدي الى رفع معدل الانتاجية للدونم.

٤. استخدام البيانات الخاصة بالميزة النسبية للإنتاج الزراعي في تعديل الأنماط الإنتاجية بما يساهم في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وخاصة المياه وطاقة العمل.

٥. العمل على توفير مصادر تمويل وإقراض ضرورية لإقامة مشاريع زراعية نموذجية.

٦. تنظيم حملة قومية شاملة للتوعية الغذائية الصحية المناسبة تساهم بها القوى السياسية و الجامعات والمدارس والإذاعة والتلفزيون ووزارات الصحة والاقتصاد والزراعة وغيرها بهدف تعديل الأنماط الاستهلاكية والحد من الإسراف.

٧. ترشيد عملية الرعي، وتجنب الرعي الجائر للمحافظة على المراعي وتنميتها

بما يساهم في زيادة أعداد القطيع والارتفاع بالقدرات الإنتاجية من اللحوم الحمراء والحليب ومشتقاته.

٨. إلغاء الضرائب المفروضة على مدخلات الإنتاج الأمر الذي يعزز من الحافز لدى المزارعين ويرفع العائد المزرعي.

٩. تنمية وتطوير الثروة السمكية من خلال ترشيد عملية الصيد وإتباع الأساليب الصحيحة وتشجيع الاستزراع السمكي وتقديم دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع إنتاج الأسماك في البرك والأحواض.

١٠. العمل على وضع وتنفيذ مشاريع استصلاح اراضي وخاصة في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) بهدف زراعتها بالمحاصيل التي يمكن ان تسهم في تحقيق نسبة هامة من الاكتفاء الذاتي.

١١. الاستفادة من الأراضي التي أخلاها العدو الإسرائيلي في قطاع غزة في إقامة مشاريع إنتاجية نموذجية تساهم في سد الفجوة الغذائية في بعض المحاصيل الزراعية.

١٢. تطوير الإرشاد الزراعي وتأمين الإمكانيات المادية والبشرية التي تمكنه من أداء دوره بكفاءة تساهم في رفع معدل الإنتاج عن المعدلات المنخفضة حالياً.

١٣. تنفيذ حملات توعية وإرشاد ميداني لعمل على خفض فاقد الإنتاج لصالح توفير كميات يمكن توجيهها لسد الاحتياجات الاستهلاكية.

١٤. الاستغلال الأمثل للموارد المائية القليلة المتاحة وتطوير أساليب الري بهدف توفير المياه لري مساحات جديدة وتحسين نوعية المياه المتاحة.

١٥. إدخال سلالات جديدة من الأبقار والأغنام ذات قدرة تحويلية عالية لوحدة الأعلاف المستهلكة بهدف زيادة إنتاج اللحم والحليب.

١٦. تشجيع المشاريع الريفية الصغيرة المنتجة في مجالات تربية الحيوانات

والدواجن وتقديم الأعلاف والعناية البيطرية للمربيين وإيجاد مصادر لهذه المشاريع.

١٧. تشجيع الزراعات المنزلية لزيادة الإنتاج من بعض أنواع الخضار والفواكه بهدف المساهمة في سد العجز.

١٨. إدخال أصناف خضار جديدة تتميز بارتفاع الإنتاجية ومقاومة الأمراض والآفات وملاءمتها للظروف الجوية.

١٩. زيادة القدرة التخزينية المتوفرة حالياً للاستفادة من فائض الانتاج وقت الذروة وطرحها في الأسواق عند الحاجة.

٢٠. إدخال أصناف حمضيات جديدة تتميز بارتفاع الإنتاجية وتجديد المساحات المزروعة بالحمضيات، حيث نلاحظ هبوطاً جاداً في زراعة وانتاج هذه السلعة التي كانت من أهم السلع الزراعية في قطاع غزة .

٢١. تفعيل التشريعات والقوانين التي تحد من تحويل الأراضي الزراعية إلى استخدامات بديلة يترتب عليها انحسار المساحات الزراعية.

وأخيرا فإن الاهتمام بالمسألة الزراعية – بكل جوانبها – في بلدنا من حيث تطويرها وزيادة مساحاتها وإنتاجيتها للإسهام في تأمين العديد من السلع الزراعية، من الخضار والفواكه التي نقوم باستيرادها من إسرائيل، نذكر منها على سبيل المثال، الجزر والبصل والثوم والملفوف والشمام والبطيخ والعنب، علاوة على الاهتمام بزيادة مساحة المحاصيل الحقلية عبر الأراضي الممكن استصلاحها، وزراعتها بالمحاصيل البعلية، وهي أراضي لا تقل مساحتها عن نصف مليون دونم.

٦- الموارد المائية :

منذ إنشاء دولة العدو الإسرائيلي، كانت المياه – وستظل – أحد أهم مصادر وأسباب الصراع، فقد حددت المياه جغرافية إسرائيل وتوسعاتها منذ عام ١٩٤٨

مروراً بعدوان الخامس من يونيو/ حزيران في عام ١٩٦٧ وصولاً إلى اللحظة السياسية الراهنة، الأمر الذي يفسر مسار الجدار العازل منذ البدء في إنشائه في صيف عام ٢٠٠٢ حتى الآن (٢٠١٠)، حيث سيلتهم أكثر من ١٥٪ من أراضي الضفة الفلسطينية البالغة مساحتها الكلية خمسة آلاف وثمانمائة كيلومتر مربع. وسيحجز في ذات الوقت أنه أهم الأحواض المائية الفلسطينية في الضفة الغربية من الجهة الغربية للجدار لصالح المحتلين الإسرائيليين واستخداماتهم المختلفة، سواء للزراعة أو للشرب أو للصناعة، تاركاً بذلك الفلسطينيين في عجز وشح كبيرين في ظل زيادة سكانية عالية تزيد عن ٣,٥٪ سنوياً بينهم، الأمر الذي سيؤدي إلى تعطيش الفلسطينيين واتساع ظاهرة التصحر في أرضهم الزراعية، علاوة على تفاقم مشكلة ملوحة المياه التي أنتشرت في أكثر من ٨٠٪ من مصادر المياه في قطاع غزة، وما سينتج عن ذلك من مخاطر صحية واجتماعية أكثر من خطيرة تهدد حياة الأهالي عموماً والأطفال والشباب خصوصاً، ما سيراكم مزيداً من المعاناة والبؤس على الصعيد الاجتماعي وأثاره الخطيرة على الصعيد السياسي .

٧- مصادر المياه الفلسطينية :

تنقسم مصادر المياه الجوفية في فلسطين إلي قسمين رئيسيين هما :

١ - مياه الخزان الساحلي الجوفي القابع أسفل ساحل البحر الأبيض المتوسط ما بين رفح جنوبا وجبل كرمل شمالا، وتبلغ مساحته الكلية ٢٢٠٠ كم٢، توجد ٤٠٠ كم٢ منها أسفل قطاع غزة. وتعتبر المياه الجوفية داخل قطاع غزة مستقلة إلى حد كبير عن المياه الجوفية داخل «إسرائيل» بسبب سريان المياه بشكل شرقي- غربي داخل الخزان، لكن تزايد عدد السكان في قطاع غزة إلى ١,٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٩ أدى إلى ارتفاع كميات المياه المستهلكة سنوياً إلى ما يقرب من ١٤٠ – ١٦٠ مليون متر مكعب، الأمر الذي أدى إلى سحب المخزون الجوفي ومن ثم زيادة نسبة

الملوحة إلى أكثر من أربعة أضعاف عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ .

٢- مياه الخزان الجبلي الجوفي القابع أسفل الضفة الغربية، والذي يتكون من ثلاثة أحواض- غربية وشرقية وشمالية شرقية. تسحب «إسرائيل» ما يقدر بـ ٤٨٣ مليون متر مكعب في السنة من مياه الخزان الجوفي الجبلي (بما في ذلك ٤٠ مليون متر مكعب في السنة تسحبه المستعمرات الإسرائيلية في غور الأردن)، في حين لا يسحب الفلسطينيون أكثر من ١١٨ مليون متر مكعب في السنة من الخزان نفسه.

من هنا يتضح لنا أن الضفة الغربية قابعة فوق خزان مياه جوفية كبير جداً، وتعد المياه الجوفية المصدر الرئيسي لجميع استعمالات المياه في الضفة الغربية وفى فلسطين التاريخية، وفيما يلي توضيح للأحواض الثلاثة وفقاً لاتجاه تدفق المياه الجوفية :

١ - الحوض الشرقي، والذي تصل إمكانته المائية إلى ١٤٢ مليون م ٣ سنوياً.

٢- الحوض الغربي، وتبلغ إمكانية المائية نحو ٣٦٢ مليون م ٣ سنويا.

٣- الأحواض الشمالية الشرقي : وتبلغ إمكانيته المائية نحو ١٧٢ مليون م ٣ سنوياً.

وتتركز مصادر المياه في الضفة الغربية في الخزانات الجوفية الرئيسية التالية :

- الخزان الغربي : ويمتد من جنوب قلقيلية إلى جنوب جنين، وهي منطقة غنية بالمياه العذبة، وأعماق الآبار فيها لا تزيد عن ٨٠ – ١٥٠ متر .

- الخزان الشمالي : ويشمل منطقة جنين والمناطق المحيطة بها في الشمال والشرق وهي غنية بالمياه أيضا، وتتراوح أعماق الآبار فيها ١٠٠-٢٥٠ متر .

- الخزان الجنوبي : ويمتد تحت القدس و بيت لحم حتى شمال الخليل .

- الينابيع : يبلغ عددها حوالي (٤٠٠٠) نبع، ومعظمها مرتبط بمياه الأمطار وتجف معظم آبارها في فصل الصيف .

- الآبار : حوالي ٥٠٠ بئر . (عدا مئات الآبار العشوائية في الضفة والقطاع) .

أما في قطاع غزة فإن أهم الخزانات الجوفية فيه وأكبرها وأعذبها، تقع في منطقة المواصي التي انسحب منها العدو الصهيوني في سبتمبر / أيلول ٢٠٠٥ وتبلغ مساحتها حوالي ٥٠ ألف دونم . لكن شح مياه الأمطار وتزايد ضخ المياه الجوفية ارتباطاً بزيادة السكان، فقد بدأت الملوحة (الكلوريد) تتسرب إلى هذه الخزانات .. وجاء في تقرير أصدره برنامج الأمم المتحدة للبيئة «يونيب» إن مصادر المياه الجوفية التي يعتمد عليها ١,٥ مليون فلسطيني في غزة تواجه خطر الانهيار، مطالباً بإصلاح وترميم الخزان المائي في القطاع، وإيجاد مصادر مياه بديلة، بما في ذلك بناء محطات تحلية المياه، وذلك من أجل تخفيض الضغط على موارد المياه الجوفية، وفي هذا السياق، يقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تكلفة إعادة الخزان الجوفي لحالته السابقة بنحو ١،٥ مليار دولار علي مدى عشرين عاما، ويدخل ضمن هذه التكلفة بناء محطات تحلية المياه.. أما تقرير «يونيب» فقد أشار إلى ان معدلات التلوث وصلت لدرجة أن الأطفال الرضع في غزة يعانون من خطر التسمم بمادة النيترات، محذراً من أن المستويات العالية من النيترات يمكن أن تتسبب في ظهور نوع من الأنيميا لدى الأطفال الرضع والمعروفة «بظاهرة الرضيع الأزرق»[(١)].

على الرغم من وجود «اتفاقية» بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول تحويل «إسرائيل» لثمانين مليون متر مكعب من المياه في السنة للفلسطينيين، فإن إسرائيل تنصلت منها. وفي حين يحتاج فلسطينيو الضفة إلى ٢٥٠ مليون متر مكعب سنويا من المياه، فلا يتوفر لهم سوى أقل من ٧٠٪ منها، ومع الارتفاع المستمر لمجموع سكان الضفة والقطاع الذي وصل لحوالي أربعة ملايين فلسطيني نهاية عام ٢٠٠٩، سيزداد الطلب على المياه، لكن من الواضح أن المشكلة المائية ستكون بوتيرة عالية في قطاع غزة، نظراً للكثافة السكانية والمساحة الضيِّقة التي لا تزيد عن ٣٦٤ كيلومترًا مربعاً.

(1) موقع الزيتونة – الانترنت.

وقد بلغ إجمالي كمية المياه التي تم توفيرها من المصادر المحلية للأراضي الفلسطينية ٣٠٨,٧ مليون متر مكعب عام ٢٠٠٨، مقارنة مع ٣٣٥,٤ مليون متر مكعب عام ٢٠٠٧[١]. وتشير بيانات عام ٢٠٠٨ إلى أن آبار المياه الجوفية تعتبر أكبر مصدر للمياه حيث تم ضخ حوالي ٢٢٥,٧ مليون متر مكعب من المياه أي بنسبة ٧٣,١٪، يليها المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية «ميكروت» حيث بلغت كميتها نحو ٥٧,٨ مليون متر مكعب بنسبة ١٨,٧ ٪، وأخيرا الينابيع حيث بلغ تصريفها السنوي ٢٥,٢ مليون متر مكعب وشكلت ما نسبته ٨,٢٪ من مصادر المياه التي يتم الاعتماد عليها لتغطية الطلب على المياه لمختلف الاستخدامات[٢].

أما بالنسبة لاستهلاك المياه، فإن الزراعة هي القطاع الأكثر استهلاكاً للمياه في الأراضي الفلسطينية، إذ تستهلك حوالي ٦٥٪، يليها قطاع الاستخدامات المنزلية/ البلدية بنسبة ٢٧٪، والقطاع الصناعي بنسبة ٨٪[٣]. ويحتاج المزارعون في الأراضي الفلسطينية إلى ١٧٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا، لكنهم لا يحصلون إلا على ٦٠-٧٠٪ منها. علما بن إسرائيل تسيطر على حوالي ٥٠ بئر بالضفة الغربية التي تبلغ طاقتها الإجمالية ٥٠ مليون متر مكعب سنويا وتحولها إلى المستوطنات الإسرائيلية التي يعيش فيها حوالي ٢٥٠ ألف شخص. ووفقا لتقرير صادر عن «منظمة بتسيلم» لحقوق الإنسان أن الأسر الإسرائيلية تستهلك بالمتوسط ثلاثة أضعاف الكمية التي تستهلكها الأسر الفلسطينية[٤]. وحسب تقرير صادر عن

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير إحصائي حول المياه في الأراضي الفلسطينية ٢٠٠٨.

(2) المرجع نفسه، ص٢٥.

(3) الطلب على المياه واستخداماتها في الأراضي الفلسطينية، المركز الدولي للأبحاث التنموية، www.idrc.ca

(4) حرب المياه في فلسطين وصراع البقاء اتهامات موجهة إلى إسرائيل بسرقة المياه وإغراق غزة، من خلال موقع شبكة النبأ المعلوماتية، / www.annabaa.org

منظمة العفو الدولية «أمنستي»، يستخدم المستهلك الإسرائيلي كمية من المياه يوميا تزيد ٤ مرات على كمية المياه التي يستخدمها الفلسطيني والبالغة ٧٠ لترا، وأضافت أنه في بعض المستوطنات تزيد كمية الاستهلاك عشرين مرة عن كمية الاستهلاك في التجمعات السكنية الفلسطينية[1].

وبالتالي فان سيطرة العدو الإسرائيلي على مصادر المياه في أرضنا الفلسطينية حالت دون تقدم مرافقنا المائية، كما أدت إلى نشوء هذه الضائقة المائية الخطيرة التي تتمثل في النقص الحاد والخطير في كميات المياه التي تحتاجها قرانا ومخيماتنا ومدننا رغم التزايد المستمر في هذه الاحتياجات، وكل ذلك بسبب سيطرة العدو الصهيوني على ٧٩٪ من مصادر المياه الموجودة في الطبقات الصخرية المائية في الضفة والقطاع مقابل ٢١٪ للفلسطينيين حسب العديد من التقارير الفلسطينية والدولية، وتتجلى العنصرية الصهيونية في توزيع المياه من قبل شركة «مكوروت» الإسرائيلية، التي تقوم بزيادة كمية المياه للمستوطنات في أشهر الصيف، وتعمد إلى خفضها للمدن والقرى الفلسطينية، رغم معرفة هذا العدو الصهيوني أن الكمية المتاحة من المياه لاستخدام الشعب الفلسطيني لا تتجاوز ٢٥٧ مليون متر مكعب تستخدم نسبة ٦٥٪ منها لأغراض الزراعة والري، والباقي للاستخدام المنزلي والصناعة والأغراض الأخرى، وفي هذا السياق فإن معدل الاستهلاك اليومي للفرد الفلسطيني من المياه لا يتجاوز ٧٠ لتر يوميا مقابل ٣٥٠ لتر للإسرائيلي، و٦٠٠ لتر للمستوطنات .

مصدر مياه الشرب الرئيسي للفلسطينيين والاتصال بالشبكة العامة:

تشير بيانات مسح التجمعات السكانية لعام ٢٠٠٨ إلى أن ١٢٣ تجمعًا سكانيًا في الأراضي الفلسطينية لا يوجد فيها شبكة مياه عامة تمثل ما نسبته ٢٢,٩ ٪من التجمعات السكانية ويبلغ عدد سكانها ٢٧٥،١٧٧ نسمة جميعها في الضفة الغربية.

(1) المصدر نفسه .

كما أظهرت بيانات المسح أن ١١٦ تجمعًا سكانيًا في الأراضي الفلسطينية تحصل على المياه من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت)، ويسكنها حوالي ٤٥٤ ألف نسمة أي ما ١,١٢٪ من السكان في الأراضي الفلسطينية، وتتوزع هذه التجمعات بواقع ١١٠ تجمعات سكانية في الضفة الغربية و ٦ تجمعات في قطاع غزة، بالإضافة إلى أن ١١٢ تجمعًا سكانيًا في الضفة الغربية تحصل على المياه من خلال دائرة مياه الضفة الغربية. كما تشير نتائج المسح إلى أن ١٥٧ تجمعًا سكانيًا في الأراضي الفلسطينية تعتمد على آبار المياه الارتوازية كمصدر بديل لشبكة المياه العامة، في حين أن ٤٢١ تجمعًا سكانيًا في الأراضي الفلسطينية تعتمد على آبار مياه الأمطار كمصدر بديل للشبكة، بالإضافة إلى أن ٣٩٨ تجمعًا سكانيًا في الأراضي الفلسطينية تعتمد على شراء صهاريج «تنكات» المياه كمصدر بديل للشبكة[1].

جودة مياه الشرب:

بينت نتائج مسح البيئة المنزلي لسنة ٢٠٠٩ أن ١,٤٨ ٪ من الأسر في الأراضي الفلسطينية تعتبر المياه جيدة، وتتباين هذه النسبة بشكل كبير ما بين الضفة الغربية ٢,٧٢٪، وقطاع غزة ٨,٦٪، بالمقابل فان نسبة ٢,٢٨٪ من الأسر الفلسطينية تعتبر أن المياه سيئة بسبب ارتفاع نسبة الملوحة في المياه وتلوث المياه بالمياه العادمة بواقع ٤,٧٪ في الضفة الغربية و٨,٦٣ ٪ في قطاع غزة[2].

حصة الفرد الفلسطيني من المياه المزودة للقطاع المنزلي:

أشارت بيانات تقرير إحصاءات المياه في الأراضي الفلسطينية للعام ٢٠٠٨ إلى

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة يوم المياه العالمي حول إدارة المياه العابرة بتاريخ ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٩.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة يوم المياه العالمي حول إدارة المياه العابرة بتاريخ ٢٢/ ٣/ ٢٠١٠.

أن كمية المياه المتاحة سنويًا في الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام ١٩٦٧ قد بلغت ٣٠٨,٧ مليون متر مكعب .وبلغت كمية المياه المزودة للاستخدام المنزلي في الأراضي الفلسطينية عام ٢٠٠٨ حوالي ١٨٥,٥ مليون متر مكعب توزعت بين ٩٦,٥ مليون متر مكعب في الضفة الغربية وحوالي ٨٩ مليون مليون متر مكعب في قطاع غزة، وبلغت حصة الفرد الفلسطيني من المياه المزودة للقطاع المنزلي ١٣٢,٩ لتر/ فرد/ يوم أقلها كان لمحافظة جنين حيث بلغت حصة الفرد حوالي ٤٥,٥ لتر/ فرد/ يوم[1] .

وتشكل سيطرة الاحتلال الصهيوني على مواردنا المائية عقبة كبيرة في وجه تطور وتنمية القطاع الزراعي والقطاعات الإنتاجية الأخرى، إلى جانب الاحتياجات اليومية السكانية المتزايدة، وهي قبل كل شيء عقبة مرتبطة بالصراع الراهن من أجل سيادتنا على الأرض والموارد، إذ أن احتياجاتنا المائية الضرورية لجميع الأغراض تصل إلى حوالي (٣٨٩) مليون متر مكعب سنويا -حسب الجدول التالي- لا يتوفر منها سوى ٨٠٪ فقط أو (٢٥٧) مليون متر مكعب، أي أن العجز المائي الحالي في الضفة والقطاع (١٣٢) مليون متر مكعب، وهو عجز في تزايد مستمر ينذر بمخاطر قاتلة، خاصة لأبناء شعبنا في قطاع غزة المحرومين من المياه العذبة التي باتت نادرة في آبار القطاع بعد أن زادت الملوحة والكلوريد والنيترات خمسة أضعاف عن المسموح به من قبل منظمة الصحة العالمية، وذلك بسبب نضوب المخزون الجوفي من المياه ارتباطاً بتزايد كمية الاستهلاك المطلوبة لمليون ونصف مواطن يحتاجون إلى ما يقارب من (١٦٠) مليون متر مكعب من المياه، بواقع (٦٠) مليون م.م للاستهلاك المنزلي (للشرب) و (١٠٠) م.م للاستهلاك الزراعي

(1)المرجع السابق.

والصناعي، في حين أن موارد المياه من الأمطار السنوية لا تتجاوز ٩٦ مليون م.م صافي ما يضاف إلى مخزون المياه من إجمالي الأمطار المتساقطة سنوياً، التي لا تزيد عن ١٢٠ مليون م.م، الأمر الذي يفرض إيلاء الاهتمام بسرعة بناء محطة تحلية في القطاع، أولوية تعلو على كافة الأولويات الاقتصادية والتنموية، كما اشرنا من قبل، ورغم دقة هذه الأرقام، إلا أن المفاوض الفلسطيني الذي وقع على اتفاقية المياه المرحلية، وافق –في حينه-! على ما تم تقديره من المياه للاحتياجات الفلسطينية بمعدل يتراوح من ٧٠-٨٠ مليون متر مكعب في السنة، مع إضافة ٢٨,٦ مليون متر مكعب عاجلة.

جدول (٣-٣)

الاحتياجات المائية المستقبلية الكلية (مليون م.م سنويا)

الغرض	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠
الاحتياجات المنزلية	١٦٥	٢١٨	٢٦٨
الاحتياجات الصناعية	٢٤	٣١	٣٩
الاحتياجات الزراعية	٢٠٠	٣٧٠	٥٥٢
الإجمالي	٣٨٩	٦١٩	٨٥٩

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، الاحتياجات المائية المستقبلية في فلسطين، ٢٠٠٩.

جدول (٣-٤)

كمية إمدادات المياه للقطاع المنزلي في الأراضي الفلسطينية، ٢٠٠٨ (مليون م.م)

المحافظة	المصدر			الإجمالي
	أبار	ينابيع	شراء	
الأراضي الفلسطينية	120.30	12.39	52.82	185.51
الضفة الغربية	36.12	12.39	48.02	96.53
جنين	2.21	0.13	1.98	4.32
طوباس	0.06	1.22	0.18	1.46

المحافظة	المصدر			الإجمالي
	أبار	ينابيع	شراء	
طولكرم	3.84	-	0.35	4.19
نابلس	7.57	1.02	3.81	12.40
قلقيلية	4.35	-	0.54	4.89
سلفيت	-	0.15	2.02	2.17
رام الله والبيرة	3.44	0.24	15.20	18.88
أريحا والأغوار	-	9.62	1.80	11.42
القدس	-	-	3.81	3.81
بيت لحم	12.10	0.01	8.19	20.30
الخليل	2.55	-	10.14	12.69
قطاع غزة	84.18	-	4.80	88.98

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/Wate /

جدول (٣-٥)

كمية المياه المتاحة سنويا في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والمصدر، ٢٠٠٨ (١٠٠٠م.م)

المنطقة	ضخ المياه من الآبار الفلسطينية	الينابيع	شراء المياه من شركة مايكروت الإسرائيلية	الإجمالي
الأراضي الفلسطينية	225695.3	25237.8	57726.3	308659.4
الضفة الغربية	66268.3	25237.8	52926.3	144432.4
قطاع غزة	159427.0	-	4800.0	164227.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/Wate /

جدول (٣-٦)

عدد الآبار وكمية الضخ في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة ٢٠٠٨

المحافظة	عدد الآبار			كمية الضخ		
	محلي	زراعي	إجمالي	محلي	زراعي	إجمالي
الأراضي الفلسطينية	198	..	198	120299.7	105395.6	225695.3
الضفة الغربية	53	272	325	36122.7	30145.6	66268.3
جنين	7	59	66	2209.2	2913.7	5122.9
طوباس	1	8	9	55.0	2723.4	4.7872
طولكرم	12	52	64	3836.8	9326.0	8.13162
نابلس	5	15	20	567.2،7	059.0،1	2.8626
قلقيلية	3	67	70	353.3،4	908.4،5	261.7،10
سلفيت	–	1	1	–	–	–
رام الله والبيرة	6	–	6	3441.5	–	3441.5
أريحا والأغوار	–	70	70	–	8215.1	8215.1
القدس	11	–	11	12105.1	–	12105.1
بيت لحم	8	–	8	2554.6	–	2554
الخليل	198	..	..	120299.7	105395.6	225695.3
قطاع غزة	53	272	325	36122.7	30145.6	66268.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/Wate /

في هذا الجانب نشير إلى مئات الآبار التي تم حفرها في قطاع غزة بصورة عشوائية للاستخدام المنزلي والزراعي بذرائع وأسباب مختلفة، أدت لزيادة تفاقم مشكلة المياه في القطاع .

أما في الضفة الغربية فإن العدو الإسرائيلي يضخ سنويا ما يقارب ٥٠٠ مليون

متر مكعب من مخزون مياه الضفة، وهو ما يزيد على مقدار العجز المائي الفلسطيني السنوي، أي أن حوالي ثلث استهلاك الكيان الصهيوني يتم ضخه من مياهنا على حساب احتياجات شعبنا، من ناحية ثانية، ولمزيد من التدليل على الطبيعة العنصرية لهذا العدو(*) ، انه يقوم ببيعنا مياهنا (المأخوذة من خزاناتنا الجوفية) عبر ما يسمى

(*) حسب تصريح خبير المياه الفلسطيني الدكتور عبد الرحمن التميمي:

- يصل نصيب الفرد الإسرائيلي السنوي من المياه نحو ١٦٠٠ مترا مكعبا مقابل ٤٥٠ مترا مكعبا فقط للفلسطيني. وتشير الأرقام إلى أن نصف مخزون المياه الجوفية في الضفة الغربية مخصص للمدن الإسرائيلية فيما يحصل الفلسطينيون علي احتياجاتهم من المياه من الآبار البلدية ولا يسمح لهم بحفر المزيد من الآبار في مناطق أخرى. كما تشير الأرقام إلى أن ٢٧ في المائة من مخزون المياه في الأراضي الفلسطينية مخصصة للمستوطن اليهود.

ويؤكد التميمي أن إسرائيل تستهدف من إقامة الجدار الفاصل السيطرة على ما تبقى من المياه الفلسطينية وأردف إن إقامة هذا الجدار يضمن سيطرة إسرائيل الكاملة علي حوض المياه الغربي/ يتيح إنتاج ٤٣٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا/ الذي يعد المخزون الجوفي الوحيد الذي يضمن أي تطور عمراني وسكاني للشعب الفلسطيني. وأضاف أن الحوض الشرقي الذي يتيح مابين ٦٥ إلى ٧٠ مليون متر مكعب من المياه يتم استخدامها بالكامل

- وقال التميمي إن الجدار الفاصل ضم نحو ٤٣ بئراً من أبار المياه الموجودة بالضفة الغربية وسوف يصل عددها إلى ٥٠ بئرا بعد ذلك بما يضمن سيطرة إسرائيل الكاملة على الحوض الغربي مؤكدا قيام إسرائيل بمد خط لنقل المياه من مناطق الضفة الغربية إلى شمال إسرائيل بمنطقة سلفيت، بقطر ٢٤ بوصة، بحيث يمكنه خدمة التطور العمراني لهذه المناطق لأكثر من ٥٠ عاما.
- وقال الدكتور التميمي إن الفلسطينيين يعتمدون في توفير جزء كبير من احتياجاتهم المائية على شركة / ميكوروت/ الإسرائيلية حيث تقوم سلطة المياه الفلسطينية بشراء كميات كبيرة من المياه من الشركة الإسرائيلية تشكل أكثر من ٥٠ في المائة من احتياجات الضفة الغربية، وبعض مناطق غزة القريبة من المستوطنات الإسرائيلية لافتا، إلى أنه في بعض المناطق التي تندر فيها المياه كمحافظة رام الله والبيرة يعتمد الفلسطينيون على الشركة الإسرائيلية في توفير ما نسبته ٨٣ في المائة من المياه المستهلكة.

وأوضح أن قطاع غزة يعاني من مشاكل تتعلق بكمية المياه ونوعيتها التي تختلف من منطقة إلى أخرى، إضافة إلى نقص كميات المياه التي يحصل عليها المواطن الفلسطيني. =

بالناقل القطري الإسرائيلي بسعر ٦ , ٢ شيكل للاستخدام المنزلي و٤٠ أغورة للاستخدام الزراعي للمتر المكعب الواحد حسب الجدول التالي.

جدول(٣-٧)

سعر المياه المشتراه من شركة المياه الإسرائيلية «ميكروت» في الأراضي الفلسطينية، ٢٠٠٨ بالشيكل

المنطقة	نوع الاستخدام	
	منزلي	زراعي
الاراضي الفلسطينية	٢,٦	٠,٤
الضفة الغربية	٢,٤	٠,٤
القدس J2	٣,٩	-
قطاع غزة	٢,١	-

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير إحصائي حول المياه في الأراضي الفلسطينية ٢٠٠٨.

في ضوء ما تقدم،تمثل المياه الجوفية المصدر الأساسي للمياه في الأراضي الفلسطينية – مع غياب مصادر كبيرة للمياه السطحية والتفاوت في معدل هطول الأمطار – ويعتبر

= وقدر كمية المياه التي تغطي احتياجات الفلسطينيين في غزة بنحو ١٥٠ مليون متر مكعب ٩٠ في المائة منها مياه غير صالحة للشرب حسب المواصفات الدولية.

وأشار إلى أن التغذية السنوية للخزان الجوفي في غزة لا تتجاوز من ٨٠ إلى ٨٥ مليون متر مكعب سنويا مما يؤدي إلى السحب الزائد من الخزان الجوفي مما ينتج عنه عجزا سنويا يتراوح مابين ٥٠ إلى ٦٠ مليون متر مكعب مما أدى إلى انخفاض مستوى المياه الجوفية وسحب المياه من الطبقات السفلى ذات الملوحة الأعلى وهو ما أدى إلى زيادة درجة ملوحة المياه إلى ما بين ٥٠٠ و ١٥٠٠ ملليجرام في اللتر الواحد، في حين يجب ألا تتجاوز ٢٥٠ ملليجرام طبقا للمواصفات الدولية.

الخزان الجوفي الجبلي الـذي تتجمـع مياهـه تحـت جبـال الضـفة الغربيـة ومرتفعاتـه أهـم مصادر المياه الجوفية في فلسطين، ويقدر مخزون خزان الضفة الـذي يتغـذى مـن تسرب مياه المطر إلى الخزان الجـوفي بنحـو ٦٧٩ مليـون مـتر مكعـب سـنويا، يضـاف إليهـا ٤٥ م.م.م سنويا من الخزان السطحي بقطاع غزة[1]، ويبلغ الحجم الإجمالي للميـاه الجوفيـة في عموم فلسطين حوالي ١٢٠٩ م.م.م سنويا يحصل الإسرائيليون على نسبة ٨٦,٥٢٪ منها، أي حوالي ١٠٤٦ م.م.م سنويا، مقابل ٢٥٩ م.م.م سنويا للفلسـطينيين، وبالتـالي تعتمد «إسرائيل» على الموارد المائية الفلسطينية بشكل كبير، وينعكس ذلك على مستوى الاستهلاك، إذ يبلغ معدل استهلاك الفرد الفلسطيني ٧٠ ليـتر يوميـا (وهـو اقـل بكثـير عن المعدل الذي تتطلبه منظمة الصحة العالمية وهو ١٠٠ ليتر) مقابل معـدل ٣٠٠ ليـتر للفرد الإسرائيلي يومياً[2]، أي أن الإسرائيليين يستهلكون أكثر من أربعة أضعاف ما هو مسموح للفلسطينيين استهلاكه.

٨- الاحتياجات الاستثمارية في مجال المياه داخل قطاع غزة :

إن دعوتنا إلى التركيز على إقامة مشـاريع محطـات تحليـة الميـاه، ومحطـات معالجـة وتنقيـة الميـاه، إنـما ينطلـق مـن المخـاطر المبـاشرة التـي تهـدد حيـاة المـواطنين عمومـا، والأطفال خصوصا، حيث تجاوزت معدلات الكلورايد والنيترات في المياه إلى حـد كبير معايير منظمة الصحة العالمية التي تـنص عـلى ألا تزيـد نسـبة الكلوريـد في الميـاه الصالحة للشرب عن ٢٥٠ ميلغرام للـتر الواحـد و٥٠ مليغـرام للـتر مـن النيتريـت، علما بأن نسبة كبيرة من المياه في قطـاع غـزة تجـاوزت نسـبة الكلوريـد فيهـا ١٠٠٠ - ٢٥٠٠ مليغرام/ لليتر الواحـد، كـما تجـاوزت نسـبة النيتريـت ٢٥٠ مليغـرام/ لليـتر،

(1)أزمة المياه في الضفة الغربيـة: انعكـاس سـلبي عـلى كيـان فلسـطيني «قابـل للحيـاة»، الشرق الأوسـط (جريدة العرب الدولية)، الاثنين ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٥.

(2)المرجع نفسه .

الأمر الذي يفرض علينا مجدداً، التركيز على إنشاء محطة لتحلية مياه البحر (كأولوية رئيسة يمكن توفير التمويل اللازم لإنشائها بالتعاون بين جميع الأطراف والقوى المعنية، إلى جانب فرض ضريبة خاصة لهذه الغاية من التجار وأصحاب رؤوس الأموال أو الدخل المرتفع) بهدف توفير قيمة العجز المائي لسكان القطاع من ناحية ومحاولة التقليل من مخاطر استنزاف الخزان الجوفي من ناحية أخرى، وحماية المواطنين من المخاطر الصحية، والسياسية المستقبلية، الناجمة عن هذا الوضع ثالثا وفي هذا الجانب نورد فيما يلي توضيحاً أولياً لمشروع محطة تحلية مياه البحر في قطاع غزة :

يعتبر مشروع إنشاء محطة تحلية مياه البحر من المشاريع الأكثر أهمية وضرورة في قطاع غزة في المرحلة الراهنة، وقد قامت سلطة المياه الفلسطينية عام ٢٠٠٢ بإعداد الدراسات الخاصة بإنشاء هذا المشروع على ساحل بحر قطاع غزة، المقترح تحويله من الدول المانحة على مدار ثلاث سنوات، وهي المدة المقترحة لتصميم وتشغيل هذا المشروع، إلا أن متابعة تنفيذه توقفت لأسباب متنوعة أهمها العراقيل الإسرائيلية إلى جانب الانقسام الفلسطيني الداخلي، ومن هنا فإنه يتوجب على كافة القوى السياسية مطالبة وزارات ومؤسسات السلطة وحكومتيها، سواء المنقسمة أو الموحدة، التركيز على بذل كل الجهود من أجل استكمال هذا المشروع العاجل لضمان توفير كمية العجز المائي لسكان قطاع غزة من ناحية، وتجنب تزويد سكان القطاع بالمياه غير الصالحة للاستهلاك البشري بعد أن أصبحت نسبة ٨٠٪ من مياه قطاع غزة غير مطابقة للمواصفات الصحية العالمية.

مع العلم أن كافة التقديرات والدراسات، تشير إلى أن هذا المشروع لابد أن تكون طاقته الانتاجية اليومية بمعدل (١٢٠) ألف م.م يومياً من المياه الصالحة للشرب تغطي نسبة ٧١٪ من الاحتياجات اليومية المطلوبة للاستهلاك الآدمي، حيث نقدر معدل الإنتاج السنوي لهذه المحطة بما يقرب من ٤٣ مليون متر مكعب

في حين أن الاستهلاك السنوي الآدمي ٦٠ مليون م م٣، وفي حال عدم توفر الأموال المطلوبة لهذا المشروع، يمكن الاكتفاء بمحطة متوسطة بطاقة إنتاجية يومية (٦٠) ألف متر مكعب، يمكن أن تعطي ٣٥٪ من الاحتياجات اليومية من المياه العذبة لسكان القطاع، كخطوة أولية تمهيداً لاستكمال بناء المحطات المطلوبة (اثنتين على الأكثر) لتغطية الاحتيجات الكلية من المياة المطلوبة للاستهلاك الآدمي خلال الخمسة عشر عاماً المستقبلية .

وفي هذا السياق فإننا نشير الى أن معظم محطات تحلية المياه يمكن الاستفادة منها بعد تشغيلها لإنتاج الطاقة الكهربائية.

أما بالنسبة لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي، ومعالجة النفايات الصلبة، فهي تحتل موقعاً رئيساً في أولويات البنية المادية التي تحتاج لمعالجة سريعة، إضافة إلى تحلية المياه، وإصلاح شبكات الكهرباء والطرق وتحديثها، ولعل طرح هذه الأولوية لمعالجة مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة، له ما يبرره بصورة عملية، في ضوء تزايد استهلاك المياه للشرب ولمشاريع الزراعة والصناعة والخدمات التي يمكن إقامتها مستقبلاً، إذ أن الخزانات الجوفية في القطاع بدأت في النضوب، وخاصة في منطقة المواصي وشمال القطاع، وهو وضع لا يمكن أن يفي بالاحتياجات المائية، وعليه فإن التوسع في إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي (محطة واحدة على الأقل في كل محافظة) سيحقق هدفين أساسيين: الأول: يتمثل في تخفيف الأثر البيئي والصحي على المواطن الفلسطيني، والثاني: يتمثل في توفير كميات كبيرة نسبياً من المياه اللازمة للزراعة[1] .

(1) مدينة غزة والمنطقة الوسطى تحتاج إلى إنشاء محطة معالجة للمياه العادمة بتكلفة أجمالية تقدر بنحو ١٩ مليون دولار تقع بجوار وادي غزة على مساحة ٤٠٠ دونم، حيث أن كميات المياه العادمة لمنطقتي غزة والوسطى بلغت في العام ٢٠٠٠ نحو ١٥,٣ مليون متر، مكعب ويتوقع أن تصل هذه الكميات إلى نحو ٣٠,٥ مليون متر مكعب عام ٢٠١٠، وفي حال معالجة هذه الكمية من المياه، فإن=

ثانيا : الصناعة :

إن معركة التنمية الصناعية في بلدان العالم الثالث أو البلدان المتخلفة والتابعة عموما، تعتبر من أهم المعارك في مواجهة التخلف والفقر، شرط توفر المشروع النهضوي الممتلك لناصية العلم والتقدم والتكنولوجيا وثقافة التنوير والعقل والحداثة كأساس لتلك المواجهة، فالمعركة في ساحة الصناعة، هي معركة في ميدان التقدم والحضارة والعلم، إذ أن تطور الصناعة يشكل العمود الفقري أو جوهر العملية التنموية، لما للتصنيع من دور ريادي في هذه العملية، لكن العقبة الكبرى في مواجهة قطاع الصناعة – في الضفة والقطاع – لا تتوقف عند التخلف والتبعية فحسب، كما هو حال البلدان النامية، بل إنها تتجلى بالدرجة الأساسية في الوجود الاحتلالي الصهيوني لبلادنا الذي تجسد هذه العقبة، ويحرض على استمرار تخلفنا الاقتصادي والصناعي . وإلى جانب ذلك يبدو أن الاعتماد على الدول المانحة، والمصادر الخارجية في الإنفاق وفي توسيع السوق الداخلي، وما رافق ذلك من مظاهر الهبوط والتراجع والانقسام وعدم الاستقرار وضعف الدور الفعال للقطاع الخاص، خلال السنوات الماضية، عَمّق شدة الحاجة لمصادر التمويل الخارجية من جهة، وأدى إلى إهمال تطوير القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعة في الضفة والقطاع مع تزايد الارتهان للسوق الإسرائيلي، إلى جانب التدمير شبه الكلي للصناعات في قطاع غزة بسبب العدوان الإسرائيلي في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩، فعلى الرغم من تزايد عدد المؤسسات ذات الصفة الصناعية، إلا أن معدلات النمو

=ذلك سيسهم في تغطية ثلث احتياجات القطاع من إجمالي كمية المياه الخاصة بالزراعة التي تقدر بنحو ٨٩ مليون متر مكعب سنوياً، إضافة إلى ذلك فإن قطاع غزة سيحتاج إلى إنشاء محطة معالجة للمياه في شمال القطاع وأخرى في جنوبه لتحقيق الغايات نفسها، وبالتالي فإننا بحاجة إلى استثمار ما يقارب من ٧٠-٨٠ مليون دولار لإقامة وتشغيل محطات معالجة للمياه العادمة في المناطق الوسطى وجنوب وشمال قطاع غزة.

ظلت منخفضة في القطاع الصناعي في الضفة والقطاع قياسا بقطاع الخدمات، الذي ارتبط به، واعتمد عليه جزءًا مهمًا من مؤسسات القطاع الصناعي، يتبين ذلك من توزيع الناتج المحلي الإجمالي للأعوام ١٩٩٩ – ٢٠٠٨ على الأنشطة الاقتصادية حسب الجدول التالي:

١ـ تحليل هيكلية القطاع الصناعي[1]:

لقد واجه القطاع الصناعي في فلسطين ظروفاً غير طبيعية، أدت إلى اختلال معالم هذا القطاع، وخلقت انعكاسات سلبية لا تزال تلقي بظلالها على الاقتصاد الفلسطيني حتى يومنا هذا، ولو أردنا استعراض واقع هذا القطاع في الوقت الحالي (٢٠١٠)، فإنه حتماً سيكون مظلماً بسبب الشلل شبه التام الذي يعاني منه الاقتصاد الفلسطيني ككل وليس القطاع الصناعي فحسب، ولكن أهمية الحديث عن واقع هذا القطاع تنبع من فكرة إمكانية الاستمرار، لان الاستمرار هو بمثابة الأمل النهضوي للمجتمع الفلسطيني وليس للقطاع الصناعي فقط، وهذا المفهوم يوازي المفهوم الذي كثر الحديث عنه في هذه الأوقات والذي ينطلق من فكرة تعزيز مفهوم

---

(1) أهم التصنيفات للقطاع الصناعي : يتوزع تصنيف وتحليل الهيكل الصناعي في الدول إلى عدة أنواع أهمها:

١. التصنيف على أساس الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، ويتم تصنيف الصناعة إلى هذين النوعين بموجب العملية الإنتاجية أي وفق التأثير الجاري على المادة الخام.
٢. التصنيف على حسب حجم المشروع، حيث تقسم الصناعات إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة.
٣. التصنيف على أساس ملكية المشروع حيث تقسم الصناعة إلى خاص وعام ومختلط وربما تعاوني.

تصنيف الصناعة حسب الأنشطة والفروع التسعة الرئيسية وذلك بموجب التصنيف القياسي الدولي للأنشطة الصناعية (Isic) ويعتبر هذا التصنيف الدولي من أكبر التصنيفات شيوعاً واستخداماً في الإحصاءات الدولية والذي وضعته الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة ، وبموجب هذا التصنيف قسمت الصناعة إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي: – التعدين والمقالع. – الصناعات التحويلية. – الكهرباء والمياه.

اقتصاديات الصمود في وجه الاحتلال الإسرائيلي، وهذا التعزيز يتطلب عدة أمور من أهمها دراسة الموارد المادية والبشرية المتاحة للمجتمع الفلسطيني حتى يتمكن من حصر جميع إمكاناته الذاتية بما يساهم في إيضاح الرؤى التي تخلق مناخا مناسبا لصياغة خطة إستراتيجية على المستوى الوطني.

١. مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي:

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بان القطاع الصناعي لم يتمكن من رفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بصورة ملموسة منذ عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٨ ، ففي حين بلغت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ١, ٢٢٪ عام ١٩٩٤، بدأت هذه النسبة بالتراجع تدريجيا إلى أن وصلت ٢, ١٣٪ عام ٢٠٠٠ ثم بدأت بالارتفاع إلى أن وصلت النسبة ١٧٪ عام ٢٠٠٣ ثم بدأت بالتراجع إلى ١, ١٢ ٪ عام ٢٠٠٨، أما في قطاع غزة فقد تراجعت هذه النسبة إلى أقل من ٨٪ بسبب الحصار الإسرائيلي عامي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩. ويعود السبب في ذلك التراجع إلى العديد من العوامل الخارجية والداخلية، منها، استمرار قيود برتوكول باريس والتعقيدات الإسرائيلية في وجه الصناعة الفلسطينية خصوصاً، الى جانب نزوع رأس المال الفلسطيني إلى تحقيق الربح السريع عبر المشاريع الخدمية في التجارة والإنشاءات والسياحة والعقارات .... الخ، وهي ظاهرة طبيعية تحت وطأة العلاقات الاقتصادية المحكومة لمصالح التحالف البيروقراطي الكومبرادوري وما يرافق هذه العلاقات من استشراء البعد الطفيلي في الاقتصاد الفلسطيني.

٢. عدد مؤسسات القطاع الصناعي:

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد المنشآت العاملة في القطاع الصناعي قد شهدت تراجعاً تدريجياً خلال الحقبة الزمنية (١٩٩٨-٢٠٠٣)، إذ من الملاحظ

أن أعداد المنشآت قد بلغت نحو ١٤٤٧١ منشأة عام ١٩٩٨ . وقد شهدت ارتفاعاً نسبياً خلال العام ١٩٩٩، ومن ثم أخذت بالتراجع لتصل إلى نحو ١٣٦٩٣ منشأة خلال العام ٢٠٠٣، وبالتالي تراجع عدد المنشات بنسبة ٧,٧٪ خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣، ثم ارتفعت عدد المنشات إلى ١٤٥٣٩ منشاة عام ٢٠٠٨ أي زادت بنسبة ٦,٢٪ خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ . ومن الممكن تفسير هذه الزيادة إلى الاستقرار النسبي في الأراضي الفلسطينية قبل الانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦ وخصوصا في الضفة الغربية، ثم ازدادت المشاريع الفردية تحت حكومة رام الله (غير الشرعية) التي تشكلت بعد الانقسام في غزة، ومن المتوقع آن تشهد المنشات الصناعية تراجعاً حاداً بسبب التدمير الهائل الذي أصاب المنشآت الصناعية في قطاع غزة على أثر العدوان الصهيوني في يناير / كانون الثاني ٢٠٠٩، إلى جانب عوامل أخرى أهمها استمرار الحصار ومنع استيراد المواد الخام، وتزايد تجارة التهريب عبر الأنفاق .

٣. التشغيل في القطاع الصناعي:

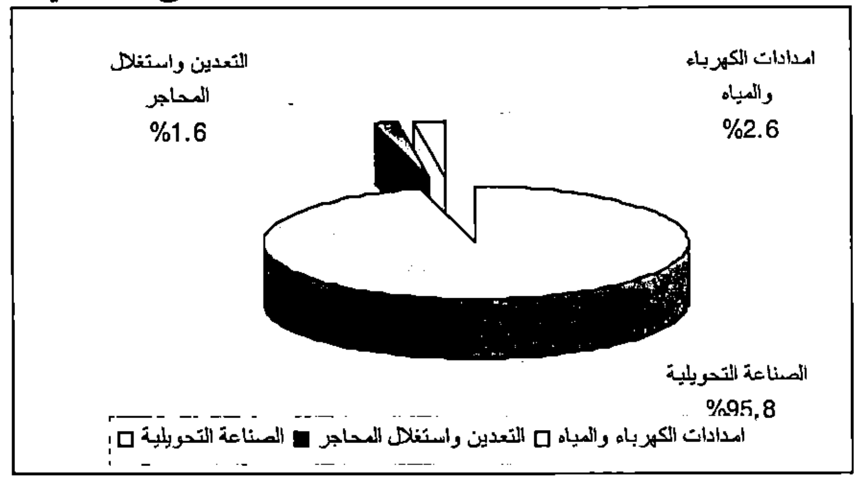
تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بارتفاع عدد العاملين في القطاع الصناعي من حوالي ٥٠ ألف عامل خلال الأعوام ١٩٩٣-١٩٩٥ إلى نحو ٧٢٦٦٠ عامل و٧٦٩١٨ عامل عامي ١٩٩٩، ٢٠٠٠ على التوالي، ولكن من نهاية العام ٢٠٠٠ وحتى العام الحالي بدأت المؤشرات الخاصة بالتشغيل في الصناعة بالانخفاض بشكل نسبي طوال السنوات السابقة، ليصل عدد المشتغلين إلى نحو ٥٩٦٤١ عامل خلال العام ٢٠٠٨ وبمعدل انخفاض نحو ٢٢,٥٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٠، وذلك ناتج عن تفاقم الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية منذ انتفاضة الأقصى والاستقلال والذي زادت حدته على قطاع غزة بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية .

وقد ساهم القطاع الصناعي بنسبة ١,١٢٪ في التشغيل عام ٢٠٠٨، الأمر الذي يُظهر تراجع مساهمة الصناعة في التشغيل (في الضفة والقطاع) مقارنة بالأعوام السابقة والتي بلغت نحو ١٨٪ عام ١٩٩٥ ثم تراجعت إلى نحو ١٥,٥٪ عام ١٩٩٩ ثم تراجعت إلى ١٢,٥٪ عام ٢٠٠٣ . فيما يعتبر قطاع الصناعة التحويلية من أهم الفروع المكوِّنة للقطاع الصناعي الفلسطيني، حيث بلغت مساهمته في التشغيل ما نسبته ٢٦,٨٪ * من إجمالي عدد العاملين في الاقتصاد المحلي خلال العام ٢٠٠٨ فيما تساهم الصناعة التحويلية بنحو ٩٤,٧٪ من إجمالي حجم العاملين في القطاع الصناعي، ومن المهم الإشارة هنا إلى أن انخفاض مساهمة الصناعة التحويلية في التشغيل لهذا العام مقارنة بالأعوام السابقة ترجع إلى إغلاق نسبة كبيرة من المؤسسات الصناعية العاملة في قطاع غزة، أما التعدين واستغلال المحاجر فقد ساهمت بنسبة ٢,٢٪ من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي خلال العام ٢٠٠٨، بينما لم تساهم صناعة امدادت المياه والكهرباء والغاز سوى بنسبة ١,٣٪ ، الأمر الذي يشير بوضوح إلى طبيعة الهيكل الصناعي الفلسطيني ومكوناته والتي تعتمد بالأساس على الصناعة التحويلية، ومن المهم الإشارة هنا إلى أن الصناعات الاستخراجية وخاصة الحجر والرخام تتركز في الضفة الغربية، أما قطاع غزة فلا يحتوى على أية صناعات استخراجية سوى الرمال التي يتم استخراجها بدون تخطيط، إضافة لاكتشاف الغاز الطبيعي الذي لم يتم العمل في استخراجه بعد.

* لقد بلغ إجمالي عدد العاملين في الاقتصاد المحلي عام ٢٠٠٨ نحو ٦٨٤ ألف عامل ،وذلك حسب إحصاءات المراقب الاقتصادي-ماس ،عدد رقم ١٨.

شكل (٣-٢)

نسبة الأنشطة الصناعية الرئيسية من إجمالي مؤسسات القطاع الصناعي



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي. رقم «١٠».

جدول (٣-٨)

أهم المعدلات المستخلصة لأنشطة الصناعة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
متوسط نصيب العامل باجر من تعويضات العاملين	٤١٩٨,٥	٤١٤٨	٤٢٩٧,٤	٤٩١٩,٢	٥٤٤٤,٩
متوسط إنتاجية العامل من الإنتاج	٢٤٧٥٧	٢٤٨٩٩,١	٢٧٥٢٩,٩	٢٩٣١٣,٣	٣٤٤٧٦,١
متوسط إنتاجية العامل باجر من الإنتاج	٣٨٠٣٣,٥	٤١٥٣٠,٢	٤٥٠٢٨,٨	٤٦٤٦٠	٥٤٥٥٧,٣
متوسط إنتاجية العامل من القيمة المضافة	١١٠٦٥	١٠٠٤٢,٤	١٢٢٤٠,٥	١١٩٢٩,٤	١٦٢٣٦,٤
متوسط نصيب العامل باجر من القيمة المضافة	١٦٩٩٨,٨	١٦٧٥٠	٢٠٠٢١,١	١٨٩٠٧,٤	٢٥٦٩٣,٥

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
نسبة القيمة المضافة للإنتاج (٪)	٤٤,٧	٤٠,٣	٤٤,٥	٤٠,٧	٤٧,١
نسبة تعويضات العاملين للقيمة المضافة (٪)	٢٤,٧	٢٤,٨	٢١,٥	٢٦	٢١,٢
نسبة الاهتلاك السنوي للإنتاج (٪)	٤,٥	٣,٥	٧,٩	٣,٤	٣,٣

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي. رقم «١٠»، رام الله- فلسطين.

جدول (٣-٩)

أهم المؤشرات الاقتصادية لأنشطة الصناعة حسب النشاط الاقتصادي لعام ٢٠٠٨

السنة	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	تعويضات العاملين	قيمة الإنتاج	الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي الثابت
تعدين واستغلال المحاجر	٢٣٠	١٣١١	٦٨٣٤,٨	٦٧٨٣١,٨	٢٧٧٢٠,٩	٤٠١١٠,٩	٢١٨,٤
الصناعة التحويلية	١٣٩٢٨	٥٦٤٦٦	١٨٥٩٤٨,٧	١٨٦٤٢٢٠,٧	٩٩٩٣٨٧,٥	٨٦٤٨٣٣,٢	٣٠٩٤٣
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	٣٨١	١٨٦٤	١٢٤٢٥,١	١٢٤١٠٤,٩	٦٠٧١١,٢	٦٣٣٩٣,٧	٤٥٠٦,٥
الإجمالي	١٤٥٣٩	٥٩٦٤١	٢٠٥٢٠٨,٦	٢٠٥٦١٥٧,٤	١٠٨٧٨١٩,٦	٩٦٨٣٣٧,٨	٣٥٦٦٧,٩

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي. رقم «١٠»، رام الله- فلسطين ٢٠٠٩.

جدول (٣-١٠)

يبين مقارنة مساهمة قطاع الصناعة وفروعها في الإنتاج والتوظيف خلال سنوات متعددة (القيمة بالألف دولار)

النشاط الاقتصادي	١٩٩٩		٢٠٠٣		٢٠٠٨	
	قيمة الإنتاج	حجم العمالة	قيمة الإنتاج	حجم العمالة	قيمة الإنتاج	حجم العمالة
التعدين واستغلال المحاجر	٤٦٤٩٠,٤	١٥٦٣	١٦١١٣,٤	١٥٤٠	٦٧٨٣١,٨	٢٣٠
الصناعات التحويلية	١٤٦٨١١١,٥	٦٩٣٦٧	١٠١٤٨١٤,٣	٥٧٦٣٢	١٨٦٤٢٢٠,٧	٥٦٤٦٦
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات + صنع منتجات التبغ	٣١٣٧٥٧,٤	٧٥٩٣	٣٠٢٥٠٤,٧	٧٦٥١	٥٥٨٢٧٣,٨	١٠١٧٨
صنع المنسوجات	٦٧٩١١,٦	٢٠٢٥	٤٦٩٨٢,١	١٧١١	٢٦٧٠٧	١٣٥١
صنع الملابس	١٣٠٨٧٢,٣	١٩٨٥٨	٨٢٧٩١,٢	١٤٩٢٦	١٠٦٤٤٥,١	١١٤٣٧
دبغ وتهيئة الجلود وصنع حقائب وأحذية	٤٥٦٣٠,٩	٢٢٨٩	٢٩١٨٥	٢٩٣٣	٤٨٧١٥,٩	٢٢١٥
صنع الخشب ومنتجاته وأصناف من القش	٢٥٢٤٥,٨	١٨٧٠	٢١٥٣٤	٢٢٦٥	٢٨٧٦٨,٥	١٩٣٠
صنع الورق ومنتجات الورق	٥٢٠٦٥,٤	٦٩٢	١٤١١٧,٢	٤٢٢	٧٩٠٦٠,٤	٦٠٣
الطباعة والنشر + صنع المنتجات النفطية المكررة	٢٥٢٧٠,١	١٢٣٣	١١٩٩٦,١	٨١٦	٤١٨٢٧,٧	١٣٦٩
صنع المواد والمنتجات الكيماوية	٥٧٧٣٨,٩	١٧٦٠	٦٢٤٦٣,٨	١٧٥٢	٦٨٧١٩,٤	١٧٥٣
صنع منتجات المطاط واللدائن	٧٩٧١٤,٩	١٣١٣	٣١٧٢٠,٨	١١٦٧	١٠٢٩٦٠,٨	١٦٥٢
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	٣٩٢٢٦١,٥	١٣٦٣٦	١٩٣٣٨٣,٢	١٠٤٠٣	٣٨٢٥٨٩,١	٩٥٧٧

النشاط الاقتصادي	١٩٩٩		٢٠٠٣		٢٠٠٨	
	قيمة الإنتاج	حجم العمالة	قيمة الإنتاج	حجم العمالة	قيمة الإنتاج	حجم العمالة
صنع الفلزات القاعدية	١٠٣٨٧,٣	٢٥١	٤٦٤,٦	٤٧	٨٨٦٦,١	٢٧٩
صنع منتجات المعادن عدا الماكينات	١٣٨٦٤٣,٩	٧٦٠٤	٨٢٢٠٨,٢	٦١١٠	٢٤١٧٦٢,٤	٦٠٧١
صنع الآلات والمعدات الأخرى	٢٢٤٧٨,٨	١٠٠٧	١٤١٠٣	٧٦٢	١٤٢٠١,٩	٨١٢
صنع الآلات الكهربائي الأخرى + صنع معدات الراديو والتلفزيون	٥٢٠٧,٤	٣٣١	٣٦٦٨,٨	٢٨٧	٦٠٠٨,١	٣٠٨
صنع الأجهزة الطبية	١١٨٢,٣	١٣٦	١٤٤١,٧	٩٦	٢٣٣٤,٧	٢١٥
صنع المركباتوالمركبات المقطورة +صنع معدات النقل الأخرى	١٠١٧,٢	٩٢	٢٩٠٤,٥	٦٦	٩٢٧,٩	٦٢
صنع الأثاث وصنع منتجات أخرى + إعادة تصنيع المخلفات	٩٨٧٢٥,٨	٦٦٧٧	١١٣٣٤٥,٣	٦٢١٨	١٤٥٠٥١,٩	٦٦٥٤
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	٩٩١٣٤,٦	١٧٣٠	٢٧٤٣٧,٦	١٠١٤	١٢٤١٠٤,٩	١٨٦٤
المجموع الكلي	١٦١٣٧٣٦٥	٧٢٦٦٠	١٠٥٨٣٦٠,٢	٦٠١٨٦	٢٠٥٦١٥٧,٤	٥٩٦٤١

لقد تم احتساب الأرقام بواسطة الباحث. المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي، أعداد مختلفة .

٤ . الأداء التصديري للقطاع الصناعي:

بالنظر إلى جدول (٤) نلاحظ تراجع في الأداء التصديري للصناعات الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٢، حيث بلغ عدد الأنشطة التي تتجاوز فيها

نسبة المبيعات الخارجية إلى إجمالي المبيعات ١٥٪ ٦ أنشطة رئيسية، وهي منتجات المطاط واللدائن والتي بلغت نسبة المبيعات الخارجية لاجمالي مبيعاتها ٨, ٤١٪ وصناعة دباغة الجلود والاحذية بنسبة ٧, ٣٥٪ وصناعة الملابس بنسبة ٩, ٣٣٪ ومنتجات المعادن اللافلزية بنسبة ٥, ٢٦٪ ومنتجات الفلزات القاعدية بنسبة ٩, ٢٣٪ ومنتجات الخشب بنسبة ٧, ١٩٪ خلال عام ٢٠٠٨.

وقد تراجعت الأنشطة التصديرية للصناعة الفلسطينية خلال الاعوام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ مقارنة بالأعوام السابقة، ولعل من أهم الأسباب في ضعف الأداء التصديري للفروع يعود إلى الحصار الإسرائيلي والاغلاقات المتكررة، إلى جانب الانقسام الفلسطيني وآثاره الضارة، وضعف الوعي لدى أصحاب المنشآت الصناعية التي تتسم معظمها بالطابع الفردي شبه العائلي، علاوة على الأسباب الناجمة اصلاً عن قيود بروتوكول باريس، إلى جانب العوامل السلبية المتعددة في الأوضاع الاقتصادية الداخلية التي أشرنا إليها.

جدول رقم (٣-١١) الأداء التصديري للقطاع الصناعي لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨

النشاط الاقتصادي	٢٠٠٢			2008		
	المبيعات الخارجية	نسبة مبيعات النشاط الخارجية لإجمالي المبيعات الخارجية للصناعة (٪)	نسبة مبيعات النشاط الخارجية لاجمالي مبيعات النشاط (٪)	المبيعات الخارجية	نسبة مبيعات النشاط الخارجية إلى إجمالي المبيعات الخارجية للصناعة (٪)	نسبة مبيعات النشاط الخارجية لاجمالي مبيعات النشاط (٪)
التعدين واستغلال المحاجر	٤٩٥٦,٥	٪٣	٪١٦,٣	3072.6	٪1.2	٪4.5
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	١٤٦١١,٥	٪٨,٨	٪٦,٨	31571.5	٪11.8	٪5.8
صنع المنسوجات	٨١١٤,٤	٪٤,٩	٪٣٧	1397.2	٪0.5	٪7.1
صنع الملابس	٥٩٣٨,١	٪٣,٦	٪٢٤,٧	15212.5	٪5.7	٪33.9
دبغ وتهيئة الجلود وصنع حقائب وأحذية	٣٢٥٤٤,٧	٪١٩,٧	٪٤٤,٨	15607.2	٪5.8	٪35.7
صنع الخشب ومنتجاته وأصناف من القش	٤١٠٩,٨	٪٢,٥	٪٢١	5282.4	٪2.0	٪19.7
صنع الورق ومنتجات الورق	١٨٣٣,٦	٪١,١	٪١٢,٥	10095.2	٪3.8	٪13.1
الطباعة والنشر	٧٠	٪٠.٠٤	٪٠,٩٦	277.4	٪0.1	٪0.9
صنع المواد والمنتجات الكيماوية	٢١٧٠,٨	٪١,٣	٪٥,٢	5407.9	٪2.0	٪7.8
صنع منتجات المطاط واللدائن	٤٣٨٠,٦	٪٢,٦	٪١٨	41476.9	٪15.5	٪41.8
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	٦٩١٢٣,٩	٪٤١,٧	٪٢٩	103082.2	٪38.6	٪26.5
صنع الفلزات القاعدية	١٩,٦	٪٠,٠١	٪٠,٩	1942.5	٪0.7	٪23.9

النشاط الاقتصادي	المبيعات الخارجية	نسبة مبيعات النشاط الخارجية لإجمالي المبيعات الخارجية للصناعة (٪)	نسبة مبيعات النشاط الخارجية لإجمالي مبيعات النشاط (٪)	المبيعات الخارجية	نسبة مبيعات النشاط الخارجية إلى إجمالي المبيعات الخارجية للصناعة (٪)	نسبة مبيعات النشاط الخارجية لاجمالي مبيعات النشاط (٪)
صنع منتجات المعادن عدا الماكينات	٥١٤٥	٪٣,١	٪٦,٠	5607.9	٪2.1	٪2.4
صنع الآلات والمعدات الأخرى	٥٩١٩,٢	٪٣,٦	٪٤٧,٦	1408.3	٪0.5	٪12.6
صنع الآلات الكهربائية الأخرى + صنع معدات الراديو والتلفزيون	٧١,١	٪٠.٠٤	٪٣,٧	133.7	٪0.1	٪2.9
صنع الأجهزة الطبية	–	–	–	137.6	٪0.1	٪4.3
صنع المركبات والمركبات المقطورة + صنع معدات النقل الأخرى	–	–	–	–	–	–
صنع الأثاث وصنع منتجات أخرى + إعادة تصنيع المخلفات	٦٦٥١,٦	٪٤	٪١١,٤	25444.4	٪9.5	٪18
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	–	–	–	–	–	–
الإجمالي	١٦٥٦٦٠,٣	٪١٠٠	؟؟	267157.4	٪100	٪13.8

٢ـ حول مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

يختلف مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة من دولة وأخرى وذلك بناءً على اختلاف حجم التطور الصناعي والتكنولوجي في تلك الدولة واختلاف تعريفات تلك الدولة لهذه المنشآت، ففي منطقة الشرق الأوسط وتحديداً الدول العربية فقد قامت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بتعريف لهذا المفهوم على النحو التالي:

- الصناعات الصغيرة جداً (Micro) وهي التي يعمل بها أقل من خمس عمال.
- الصناعات الصغيرة (Small) والتي تستخدم من ٦-١٥ عاملاً.
- الصناعات المتوسطة، والتي يعمل فيها من ١٥-٥٠ عاملاً.

* أما في فلسطين وحسب التعريف الخاص بوزارة الصناعة الفلسطينية الذي ركز على معيارين لتصنيف المشروعات الصغيرة وهي[1]: أ- عدد العمال ب- رأس المال

حيث اعتبرت الوزارة أن المنشآت التي يقل فيها رأس المال عن ٣٠٠٠٠ دولار ويعمل بها أقل من خمسة عمال في إطار المنشآت الصغيرة، أما المنشآت التي يتراوح فيها عدد العمال ما بين ٥-١٩ عامل فإنها تعتبر المنشآت المتوسطة، أما ما يزيد عن ذلك فإنها تعتبر منشآت كبيرة الحجم وبحد أدنى من رأس المال يجب عن أن لا يقل عن نصف مليون دولار.

جدول (٣-١٢):

يوضح توزيع المنشآت الصناعية حسب فئات العمالة، ٢٠٠٥

النشاط / الفئة	١-٤	٥-٩	١٠-١٩	٢٠-٥٠	٥١ فأكثر
أنشطة التعدين واستغلال المحاجر	١٤٠	١٢١	٢٨	٨	٢

(١)إدارة الدراسات والتخطيط، وزارة الصناعة، الملف الصناعي ١٩٩٧ ، رام الله .

النشاط / الفئة	١-٤	٥-٩	١٠-١٩	٢٠-٥٠	٥١ فأكثر
الصناعات التحويلية	١٢٠٨٣	104،2	808	281	٦٤
المنتجات الغذائية والمشروبات	١٨٦٠	٥٠٠	١٤٤	٢٨	١٦
منتجات التبغ	٢٠	٤	٠	٠	١
المنسوجات	٣٣٧	٣١	٢١	٨	٢
الملابس	١١٨٦	٣٧١	١٩٥	١٠٢	١٣
الجلود وصناعة الحقائب	٢٧٠	١٠٠	٤٦	١٥	٣
الخشب ومنتجات القش	٤٩٨	٥٢	١١	٣	٠
منتجات الورق	٢٩	١٨	١٠	٦	٤
الطباعة والنشر	٢٤٠	٣٧	٢٤	٢	٤
المنتجات الكيميائية	١٦٥	٣٧	١٩	١٢	٧
منتجات المطاط واللدائن	٩١	٦٨	٢١	١٠	١
المعادن اللافلزية	١٠٥٣	٤٦٨	٢٢٢	٥٩	٧
الفلزات القاعدية	٥٠	١٣	٤	٢	١
منتجات المعادن عدا الماكينات	٣٤٩١	١٥٠	١٥	٧	٢
الآلات والمعدات	١٩٤	١٩	٥	١	٢
صنع الآلات الكهربائية	٩٤	١٠	٩	١	٠
صنع الأجهزة الطبية.	٩٤	٦	١	٠	٠
صنع المركبات المتطورة	٥	٤	١	٠	٠
صنع معدات النقل الأخرى.	١٠	٠	٠	٠	٠
صنع الأثاث وصنع منتجات أخرى	٢٣٧٨	٢١١	٥٩	٢٥	١
إعادة تصنيع المخلفات	٩	٥	١	٠	٠
إمدادات الكهرباء	١٥	٤	٥	٢	١٣
تنقية وتوزيع المياه	٤١٧	١٧	٢	١	١

لقد تم احتساب الأرقام بواسطة الباحث المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٥، بيانات غير منشورة، رام الله / فلسطين.

من خلال تحليل الجدول السابق يتضح لنا عدد من الملاحظات المهمة التي تشير إلى طبيعة التركيبة الخاصة بالصناعات الفلسطينية سواء من حيث الحجم والأداء والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تحتل منتجات المعادن عدا الماكينات المرتبة الأولى في عدد المؤسسات التي يعمل بها ١-٤ عامل في الضفة الغربية والقطاع لعام ٢٠٠٧، حيث بلغت ٣٤٩١ مؤسسة، اما أنشطة صناعة الأثاث والصناعات الأخرى حوالي ٢٣٧٨ مؤسسة، والمنتجات الغذائية والمشروبات بحوالي (١٨٦٠) مؤسسة مما جعلهم يحتلون مراتب أقل.

- أما بالنسبة لعدد المؤسسات التي يعمل بها ٥-٩ عامل، فقد احتلت أنشطة المواد الغذائية والمشروبات أعلى مرتبة، حيث بلغت ٥٠٠ مؤسسة، وفي المرتبة الثانية أنشطة المعادن اللافلزية بحوالي ٤٦٨ مؤسسة، ثم الملابس بمقدار ٣٧١ مؤسسة.

- وبالنسبة للمنشآت التي تعمل بها ١٠-٩ عامل في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام ٢٠٠٧ فقد أوضحت المؤشرات أنها بلغت ذروتها في نشاط المنتجات اللافلزية، حيث بلغ عدد المؤسسات فيها ٢٢٢ مؤسسة، ثم صناعة الملابس والتي بلغ عدد المؤسسات فيها ١٩٥ مؤسسة، ثم المنتجات الغذائية والمشروبات والتي بلغ عددها ١٤٤ مؤسسة.

- إلا أن الحال يختلف في المنشآت التي تستوعب من ٢٠-٥٠ عامل، حيث احتلت فيها أنشطة صنع الملابس العدد الأكبر في عدد المنشات بمقدار ١٠٢ منشاة ، يليه نشاط المعادن اللافلزية بمقدار ٥٩ منشاة.

- أما المؤشرات الصناعية للمنشآت (حسب الجدول رقم ٥) التي يعمل بها ٥١ فأكثر عامل في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام ٢٠٠٧ فقد أوضحت أن أنشطة الصناعة الغذائية أحرزت المرتبة الأولى في كل من عدد المؤسسات والتعويضات العاملين بالأجر بحوالي ١٦ منشاة و١ , ٨٥٧٢ ألف$ على التوالي. في حين بلغت

القيمة المضافة له ٨, ٦٦٩٩ ألف$ وبالتالي كانت قيمة الإنتاج بمقدار ٩, ١٣٦٦٤ ألف$. يلي نشاط الملابس، صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات، فقد بلغ عدد المؤسسات حوالي ١٦ مؤسسة بقيمة تعويضات بلغت ٤, ٨٥٥٢ ألف$، في الوقت الذي بلغت فيه القيمة المضافة لها ٥, ٤٥٩٨١ ألف$. بالإضافة إلى قيمة الإنتاج البالغة ٢, ٩٧٢٧٠ ألف$. وعليه يكون التكوين الرأسمال الثابت بحوالي ٥, ١٠٤٠ ألف$.

- وقد احتل نشاط المنتجات الكيميائية المرتبة الثالثة، حيث بلغت قيمة التعويضات العاملين بالأجر والقيمة المضافة وقيمة الإنتاج بحوالي ٧, ٤٢٨١ و٥, ٢٠٦٠٤ و٦, ٣٨٩٨١ ألف$ على التوالي، برغم من أنه يضم ٧ مؤسسات فقط، ولا يوجد تكوين الرأسمالي الثابت له.

- لقد وصلت منتجات التبغ في المنشآت التي يعمل بها ٥١ فأكثر عامل إلى المرتبة الثانية في كل من القيمة المضافة وقيمة الإنتاج، حيث بلغت ٢, ٢٨٩١٣ و٢, ٦٤٦٤٨ ألف$ على التوالي لعام ٢٠٠٣ في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا بوجد مؤسسة واحدة فقط. أما المعادن اللافلزية فقد تكونت من ٤ مؤسسات، وبذلك تكون حصلت على المرتبة الثالثة في عدد المؤسسات .

٣- حول استراتيجيات التصنيع وسياسة إحلال الواردات :

إن الحديث عن إمكانية تطبيق سياسة إحلال الواردات أو دعم المنتج الوطني لا يجب أن ينحصر في إطار التحليل الاقتصادي المباشر فحسب، بل يجب أن يترافق معه دراسة وتحليل التطورات والمتغيرات السياسية، المحيطة بنا على الصعيد المحلي أولاً ثم على الصعيد القومي، والعالمي ثانياً، إذ أننا في ظل الانقسام وغياب وحدة النظام السياسي الفلسطيني، لا نستطيع التحكم بخياراتنا وقراراتنا الاقتصادية، خاصة على ضوء النتائج السياسية والاقتصادية الخطيرة الناجمة عن الحصار

الإسرائيلي الذي لا يهدف فحسب إلى تهميش وإضعاف وتفكيك الاقتصاد الفلسطيني، بل أيضا يهدف إلى تدمير البنية المجتمعية الاقتصادية والسياسية للمجتمع الفلسطيني.

وفي هذا السياق يبرز السؤال المركزي، المرتبط مباشرة بموضوع إستراتيجية إحلال الواردات، هل يملك الاقتصاد الوطني الفلسطيني ؛ تحت الحصار والانقسام من ناحية وتحت وطأته تراكماته السالبة العميقة من ناحية ثانية، قدرة أو قابلية للحياة والتواصل ؟ في محاولتنا الإجابة على هذا السؤال، سنتناول مفهوم القدرة الاقتصادية كمنطلق أساسي أو قاعدة أولية، وفق التعريف الذي قدمه المفكر الراحل د. يوسف الصايغ – أحد أهم أعمدة الرؤية الاقتصادية الوطنية الفلسطينية – في سياق استعراضه لمقومات الدولة والاقتصاد الفلسطيني – الدراسة الصادرة عن الدائرة الاقتصادية – م.ت. ف – عام ١٩٩٣، ذلك أن البعد التطبيقي أو العملي لمفهوم « القدرة الاقتصادية » وارتباطه بسياسة أو إستراتيجية الإحلال محل الواردات هو محصلة فعل وتفاعل عوامل كثيرة من أبرزها فيما لو استطعنا توفير وحدة النظام السياسي التعددي والاستقرار والتماسك الداخلي :

١ - فجوة الموارد المتاحة ذاتياً، أو الفجوة البالغة الاتساع، بين الموارد الاستثمارية التي يستطيع الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني أن ينتجها من ناحية، والحاجات الاستثمارية الأساسية الضرورية من ناحية ثانية، وفي هذا الجانب لا بد من أن نشير إلى أن المحاور الأساسية التي اعتمد عليها الاحتلال، بقيت على حالها، وهي:

أ – السيطرة على الموارد الطبيعية بما في ذلك الأرض والمياه إلى جانب السيطرة على المعابر وحركة التجارة الخارجية والداخلية، وحرص العدو الإسرائيلي على استمرار بقاء الضفة الغربية وقطاع غزة سوقا استهلاكية لمنتجاته.

ب – استمرار حالة الإلحاق والتبعية للاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد

الإسرائيلي، حيث ترتبط هيكلية صناعات سلع الاستهلاك (الملابس، الأحذية، الأثاث، الصناعات الغذائية ... الخ) بالاقتصاد الإسرائيلي، من حيث التزود بالمواد الخام والسلع الوسيطة والمعدات وقطع الغيار...الخ.

٢- الفجوة الواسعة بين التطلعات والتوقعات الشعبية في مجال الخدمات الاجتماعية وسلّم الاستهلاك وغير ذلك من الخدمات.

٣- ضعف أو عدم تفعيل الخطط والتوجهات في الحدود الممكنة والمتاحة، الهادفة إلى التأسيس لآليات عمل اقتصادية تدفع نحو تعزيز قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الاندماج الداخلي بين كل من الضفة والقطاع من جهة، والاندماج الخارجي للاقتصاد الفلسطيني مع فروع الاقتصاد العربي من جهة أخرى، باعتبار أن هذا الاندماج من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، إلى جانب تحدي الاستخدام والتشغيل، وتحدي الأمن الغذائي، وتحدي المياه والموارد المحدودة، لكن الانقسام الفلسطيني الداخلي حال دون تطبيق الحد الأدنى من تلك الخطط والتوجهات .

يتضح من تسجيل هذه الفجوات أنها تجعل تحقيق « القدرة » هدفاً عسيراً جداً، إذا بقيت أوضاعنا الحالية دون تغيير توحيدي وديمقراطي إيجابي يميل إلى الأخذ بمبادئ وآليات اقتصاد التقشف، أو اقتصاد الصمود والمقاومة، وهو هدف يكاد أن يكون تطبيقه مستحيلا –في ظل المعطيات والتراكمات الداخلية الراهنة، وبالتالي غياب إستراتيجية التصنيع الوطني التي يتوجب أن تتضمن مجموعة من الإجراءات والسياسات الهادفة إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للسلع المحلية، والنمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، والبحث عن توفير عوامل القدرة التنافسية التي يفتقر إليها اقتصادنا الفلسطيني حتى اللحظة لأسباب موضوعية وذاتية معا، وفي هذا المجال، فإننا ندرك الأسباب الموضوعية التي تؤكد عجزنا عن توفير مقومات القدرة

التنافسية للمنتجات الصناعية الفلسطينية، خاصة على صعيد التصدير للأسواق الخارجية التي تتطلب تكاليف واستثمارات مالية كبيرة وتقنية متقدمة، ومهارات بشرية ومستويات عالية من حيث المواصفات والجودة، لا يستطيع قطاعنا الصناعي –في وضعه الراهن أو في المستقبل القريب– توفير مستلزماتها وشروطها، ولكننا بالمقابل ندرك جيدا إمكانات توفير القدرة التنافسية في الداخل على صعيد بعض الصناعات المحلية –بصورة نسبية ورغم اعتمادها بنسبة عالية على الخارج– وتطويرها لكي تتمكن من الإحلال محل بعض السلع المستوردة المثيلة لها، ولكن هذه الإمكانية قد تملك فرص التطور والتوسع إذا توفر لها المقومات والشروط السياسية والاقتصادية، وفي مقدمتها انهاء الانقسام واستعادة الوحدة السياسية الداخلية وفك التبعية والارتهان للاقتصاد الإسرائيلي .

في ضوء هذه الخلفية أو الصورة العامة، يتبين لنا أن المشكلة الاقتصادية الفلسطينية ليست مشكلة مالية أو إدارية فحسب، وإنما هي مشكلة في منظومة الفعل السياسي والاقتصادي الداخلي بصورة أساسية إلى جانب أسبابها الخارجية وخاصة الحصار الإسرائيلي، سواء من حيث غياب الهدف والخطة، أو من حيث التنفيذ السيئ والعشوائي للسياسات الاقتصادية في إطار المصالح الشخصية، لذلك فقد بات واضحاً أن هذه الإشكالية زعزعت الثقة لدى القطاع الخاص (في الصناعة والزراعة بصورة خاصة) في الداخل، ولدى المستثمرين الفلسطينيين في الخارج.

وفي هذا السياق، نشير إلى أن هذه المنظومة تتميز بأنها منخفضة السقف، ومقيدة بعوائق وعقبات وشروط معقدة حددها « بروتوكول باريس »، الذي وضع الاقتصاد الفلسطيني تحت رحمة مخططي الاقتصاد الإسرائيليين، لدرجة أن الاقتصاد الإسرائيلي – في ظل الواقع الراهن وطوال (١٦) سنة الماضية – أصبح الشريك الأكبر والأول لفلسطين في التجارة الخارجية، إذ أننا استوردنا حوالي ٣٤٦٦,٢ مليون دولار

عام ٢٠٠٨ وذلك يعادل ١٠٪ من إجمالي الصادرات الإسرائيلية، في حين لا تتجاوز نسبة وارداتنا من كافة الدول العربية ٧٥ مليون دولار فقط طوال السنوات السابقة على الحصار والانقسام ، فيما ارتفعت من خلال تجارة الانفاق والتهريب إلى ٦٠٠ مليون دولار حجم واردات قطاع غزة من مصر عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ .

إن دراسة « إمكانية تطبيق سياسة إحلال الواردات » التي تستهدف وفق تعريفها أو مضمونها، إحلال السلع المصنعة محليا، محل السلع المستوردة البسيطة التي تشمل بصفة أساسية –في المرحلة الأولى- السلع الاستهلاكية غير المعمرة، وبالتالي فإن هذا العنوان، يأتي في سياق الأهداف الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية الفلسطينية عموماً، التي تعمل على تطوير وتفعيل دور قطاع الصناعة، ليس من أجل زيادة الدخل القومي الفلسطيني فحسب، وإنما بهدف توفير مقومات إنتاج مجموعات من السلع الاستهلاكية الخفيفة محلياً تمهيداً لإلغاء الاعتماد على السلع الإسرائيلية المثيلة، الأمر الذي يسهم في حال تحققه في توفير بعض عناصر القوة اللازمة لبناء الاقتصاد الوطني المستقل، بما يجعله قادراً نسبياً على تضييق الفجوة الواسعة، أو الخلل الكبير في الميزان التجاري، بين الواردات التي تصل إلى حوالي ٢٦٠٠ مليون دولار، والصادرات التي لا تتجاوز ٤٤٣,٤ مليون دولار كمعدل متوسط طوال الأربع سنوات الأخيرة (حوالي ١٧٪ من إجمالي الواردات) .

وبالتالي فإن العمل على تحقيق هذا الهدف من أجل إنتاج السلع الاستهلاكية الخفيفة – الاحلالية، يتطلب ويستحق الكثير من الجهد والتخطيط – في الأوساط والفعاليات الوطنية والأكاديمية والقطاع الخاص – لعلنا نتمكن من تطبيق المرحلة الأولى في إستراتيجية إحلال الواردات التي ترتكز على إنتاج السلع الاستهلاكية غير المعمرة (كالملابس والأغذية والمشروبات والأحذية والأدوات المنزلية)، خاصة وأن هناك بعض المؤشرات الإيجابية لبعض الصناعات الخفيفة المحلية، التي استطاع

أصحابها التكيُّف والسير في هذا التوجه رغم إمكانات الاقتصاد الفلسطيني المتواضعة، من حيث حجم الاستثمارات، ومحدودية السوق الداخلي من ناحية، ورغم العقبات والتعقيدات الإسرائيلية المعيقة لبلورة هذه الإستراتيجية، لكن هذه المؤشرات الإيجابية لا يمكن اعتبارها قاعدة يمكن البناء عليها في تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات في فلسطين، نظراً لمحدودية هذه المؤشرات أو الصناعات المحلية، التي استطاعت التكيف مع ظروف الحصار المعقدة الخارجية والداخلية ، دون أن تمتلك القدرة على فك التبعية مع الاقتصاد الإسرائيلي خاصة في مجال المواد الخام والمعدات وقطع الغيار ومواد البناء ... الخ ، وهي مواد وأدوات تصل نسبة اعتماد الصناعات المحلية الفلسطينية عليها من إسرائيل والخارج إلى ٨٥٪ ، وبالتالي فإن سياسة إحلال الواردات – في حال تطبيقها بصورة جدية – ستظل لفترة طويلة قادمة عملية نسبية طالما ظلت تعتمد على السوق الإسرائيلية في تأمين المواد الخام أو مستلزمات الإنتاج، مع العلم أن نسبة المدخلات الخارجية في السلع الفلسطينية المصنعة محليا تتجاوز ٧٠-٨٥٪، بما يشير بوضوح إلى أن هذه الحالات الجزئية في الصناعة المحلية الإحلالية لا يمكن اعتمادها كقاعدة أو مقياس، ذلك أن استمرار بقاء الهيمنة الإسرائيلية على الحدود وحركة التجارة والمعابر والسوق وحرية الاستيراد والتصدير، إلى جانب قيود وشروط « بروتوكول باريس » وتطبيق مبدأ « الاتحاد الجمركي » وعجز السلطة الفلسطينية عن صياغة وتطبيق قانون للتعريفة الجمركية الفلسطينية، أو تأمين وتوفير مبدأ الحماية الجمركية أو فرض رسوم إنتاج على السلع المستوردة المثيلة للسلع المنتجة محلياً، إلى جانب عجزها عن تقييد كميات استيراد السلع المثيلة بقيود كمية معينة أو وفق نظام الحصص (الكوتا) ، كل ذلك يجعل إمكانية تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات مسألة غير قابلة للتحقيق في ظروفنا الراهنة التي بات واضحاً من خلالها أن العدو الإسرائيلي لا زال يفرض على

السلطة الفلسطينية استمرار التزامها بتطبيق السياسات الإسرائيلية للتصدير والاستيراد والتعريفة الجمركية والمعاملات التجارية في السوق المحلية أو الأسواق الخارجية.

من الناحية الأخرى، فإن التوجه نحو سياسة تعميم وتشجيع المنتجات الوطنية المرتبطة بإنشاء صناعات إحلال الواردات، دون دراسات جدوى مسبقة، ودون الاعتبار للظروف والمناخات الداخلية المهيأة للاستجابة بوعي لمثل هذه السياسة، قد يكبد الاقتصاد الفلسطيني عموما، وقطاع الصناعة خصوصا، خسائر في العديد من الجوانب مثل: التكاليف الأولية لإنشاء صناعات إحلال الواردات، أو صعوبة التشغيل ضمن اعتبارات اقتصادية ناجمة بسبب ضيق السوق المحلية النسبي، وغياب المنافسة إلى جانب الخسائر الناجمة عن عدم تشجيع التصدير (من أجل خدمة السوق المحلية) وندرة المواد الخام والموارد الطبيعية القابلة للتصنيع.

إن تناولنا لهذه المعوقات والتعقيدات الإسرائيلية، أو الداخلية –بسبب الانقسام بين الضفة والقطاع – التي تحول دون تطبيق إستراتيجية إحلال الواردات في الظروف الراهنة، لا يعني إزاحة هذا الهدف أو إهماله، كهدف مستقبلي نظرا لأهميته أو ضرورته، الجزئية على الأقل، بالنسبة لإنتاج مجموعة من السلع الاستهلاكية غير المعمرة، الموجهة لخدمة القطاعات الفقيرة، وذات الدخل المحدود في بلادنا، وهذا يقتضي المطالبة بترتيب أوضاعنا الداخلية المتردية، بما يؤدي إلى وقف تراجع قطاعي الإنتاج الرئيسيين، الصناعة والزراعة، وغياب السياسة الاقتصادية الفلسطينية الواضحة والمحددة المعالم –في إطار التكامل الاقتصادي العربي.

وبالتالي فإن أي توجه في أي تطبيق لسياسة إحلال الواردات – رغم التعقيدات والصعوبات التي تواجهها – لا بد له وأن يستند إلى مناخ ومرجعية سياسية اقتصادية فلسطينية موحدة، توفر أسس تطبيق سياسة الإحلال ، خاصة وأننا ندرك

المزايا المرتبطة بتطبيق هذه السياسة الإحلالية، من حيث ملاءمتها لحجم السوق الفلسطينية المحدود تحت وطأة انخفاض متوسط دخل الفرد، وصعوبات التصدير للخارج، ومن حيث كثافة استخدامها للأيدي العاملة غير ماهرة، واستخدام التكنولوجيا البسيطة ورأس المال الصغير نسبياً، إلى جانب دورها في تدريب عمالنا والإسهام في تطوير كوادرنا الإدارية والإنتاجية ونشر التكنولوجيا والمعرفة العلمية في الصناعة والإنتاج، فضلاً عن مزاياها الأخرى بالنسبة للقطاع الخاص، التي تؤكد على الارتفاع النسبي لربحية هذه الصناعات الخفيفة، وقصر فترات استرداد الاستثمارات فيها. آخذين بعين الاعتبار ضعف السوق المحلية، وضعف الاستثمارات، وتعقيدات الحصول على المواد الخام، أو المواد الأولية نصف المصنَّعة، واحتمالات إنتاج سلع متدنية الجودة أو غير مطابقة للمواصفات والنوعية في حال غياب السلع المستوردة المثيلة، أو الارتفاع في حجم المستوردات من الخارج، واحتمالات تدخل الاستثمارات أو الشركات الأجنبية –بما في ذلك الشركات الإسرائيلية– في إقامة هذه الصناعات وبالتالي تحويل كل أرباحها إلى الخارج.

وفي كل الأحوال، فإن استراتيجية إحلال الواردات في بلادنا تحتاج إلى دراسة متأنية، تأخذ بعين الاعتبار مدى نجاح أو تعثر الصناعات الفلسطينية التي أخذت على عاتقها تطبيق هذه السياسة، إلى جانب الدراسة التفصيلية لقوائم السلع المستوردة ، وهي تزيد على عشرة آلاف سلعة، بهدف تحديد السلع الاستهلاكية الخفيفة (غير المعمرة) وحجمها ونسبتها في مجموع الواردات من ناحية، ومقدار تلبيتها للاحتياجات الضرورية للمواطنين من ذوي الدخل المحدود من ناحية أخرى، وكذلك التوصل إلى مجموعة من المؤشرات الخاصة بكفاءة إنتاج هذه السلع، والفروقات بينها، وقبل كل ذلك البحث عن الأسس القانونية الممكنة التي توفر الحماية المؤقتة أو الدائمة لهذه السلع المحلية، بما في ذلك إلغاء الرسوم الجمركية

(وبالمقابل مضاعفة الرسوم الجمركية على السلع الكمالية)، وإيجاد سبل الرقابة عليها لضمان مستوى الجودة والكفاءة والنوعية في هذه السلع، وقبل كل شيء توفير عوامل الدافعية المؤثرة بصورة مباشرة في رفع معدلات الإنتاجية التي تعزز استمرارية تطوير هذه الصناعات وإنتاجها، وفق خطط وآليات فلسطينية منفصلة عن الاقتصاد الإسرائيلي، وهي عوامل مهمة وضرورية لدعم تطبيق مثل هذه السياسة.

على أي حال، تظل سياسة إحلال الواردات أو غيرها من السياسات والخطط الوطنية، الاقتصادية والتنموية الفلسطينية، مرهونة في نجاحها برؤية أو إستراتيجية وطنية ديمقراطية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار ظروف الوضع الراهن المؤقت وتعقيداته، إلى جانب الظروف والآفاق المستقبلية، وتستند إلى مجموعة من الأسس والأهداف:

١-العمل على مراجعة برتوكول باريس، تمهيدا لفك الارتباط والتبعية مع الاقتصاد الإسرائيلي.

٢-وقف التضخم في حجم الواردات، وذلك انطلاقا من مفاهيم وآليات اقتصاد التقشف والصمود والمقاومة الذي يضمن وحده تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في التشغيل والموارد وتوزيع الدخل، بمثل ما يضمن ويعزز دافعية الصناعات المحلية ونجاح تطبيق سياسة إحلال الواردات ضمن الإمكانات الفلسطينية المتاحة.

٣-العمل على ضمان معدلات عالية من النمو لقطاعي الإنتاج الرئيسيين عبر التخطيط المركزي الذي يجب اعتماده في القضايا ذات البعد الاستراتيجي، وفي هذا السياق ندعو إلى إعادة قراءة «البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني» الصادر عن م.ت.ف . ، في تموز/ يوليو ١٩٩٣ بإشراف د.يوسف صايغ، للاسترشاد بخطة البرنامج وتحليله واستنتاجاته بالنسبة للاقتصاد الوطني

الفلسطيني.

٤-العمل على توسيع القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، في الصناعة والزراعة بصورة خاصة، على نحو يؤدي إلى توظيف اليد العاملة في الإنتاج المحلي، دون إغفال أهمية سوق العمل العربية للعاطلين عن العمل.

٥-الحفاظ على ثبات الأسعار للسلع الأساسية ضمن الإمكانات المتاحة، ورفع أجور الفئات الفقيرة بنسبة تعادل الارتفاع في الأسعار.

إن تطبيقنا للأسس السابقة كفيل بتحقيق سياسة إحلال الواردات وفقا لبعدها النسبي وليس المطلق، وعلى أي حال فانه من المهم هنا الإشارة إلى أهمية تعزيز هذا المفهوم خاصة بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وما قد يوفره من موارد وسلع استهلاكية يمكن الاعتماد عليها كسلع بديلة عن السلع المستوردة بما يفضي إلى التخفيف النسبي من عجز الميزان التجاري الفلسطيني.

إن وعينا لطبيعة المعوقات والعقبات التي تحول دون تطور القطاع الصناعي والقطاعات الإنتاجية الأخرى في إطار القطاعين الخاص والعام، التي تتمثل في التعقيدات الإدارية والأمنية على المعابر، والاغلاقات المتكررة، وصعوبة الوصول إلى الأسواق والتسويق، وضعف الأجهزة الفنية والإدارية والاقتصادية في السلطة الفلسطينية عن إيجاد وتأمين الأسواق الخارجية من ناحية، وعدم وجود مؤسسات مالية تدعم قطاع التصدير الخارجي من ناحية أخرى، وغياب الدور الإيجابي للقطاع العام بل الطابع الاحتكاري الضار لهذا القطاع، وغياب المنشآت أو المؤسسات الاقتصادية الكبرى على نمط الشركات الصناعية المساهمة العامة (والمختلطة) ، وغياب دور البنوك الداعم للصناعة الفلسطينية ... الخ، كل هذه العوامل -خاصة ذات الطبيعة الداخلية في الضفة والقطاع بسبب الممارسات السلبية للسلطة الفلسطينية- تُحَمِّل فصائل وأحزاب اليسار الفلسطيني ، أعباء ومهمات

إضافية يجب أن يستوعبها عبر إدراكه الواعي لعملية التغيير بشقيها الوطني، والديمقراطي وتداخلهما معا بما لا يغير موقفه وتحليله فيما يتعلق بالتناقض الأساسي مع العدو الصهيوني في السياسة والاقتصاد، حيث تتبدى إلغاء علاقة تبعية اقتصادنا للاقتصاد الإسرائيلي كخطوة رئيسة في موازاة مهمات وأهداف عملية التغيير الديمقراطي الداخلي.

إن الموقف من فك هذه التبعية يستند في جوهره على ضرورة إلغاء برتوكول باريس، الذي كان ولا يزال قيدًا حال دون انطلاقة القطاع الخاص الصناعي وغيره من القطاعات، حيث أن هذا الاتفاق كبل منذ البدء وبصورة أسوأ مما كان عليه حال اقتصادنا قبل عقد هذا الاتفاق، نظرا لما رسخته هذه التبعية في إطار نظام الاتحاد الجمركي الموحد مع العدو الإسرائيلي رغم الفارق الكبير في مكونات وحجم كل من الناتج المحلي الفلسطيني والإسرائيلي، حيث أن نسبة الناتج السنوي المحلي الإجمالي الفلسطيني (٤٨٢٠,٩ مليون دولار حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني) لا تتجاوز ٢,٤٪ من الناتج الإجمالي الإسرائيلي الذي يقدر في نهاية عام ٢٠٠٨ بحوالي ١٩٩,٥١ مليار دولار[1].

وبالرغم من ذلك، فإن مجمل السياسة الاقتصادية التي اتبعتها السلطة الفلسطينية خلال الستة عشر عاماً الماضية إلى جانب انفصال الضفة عن قطاع غزة منذ يونيو / حزيران ٢٠٠٧،، أدت إلى هذا الوضع المتردي الذي كرس تخلف ومحدودية ودور القطاعين الإنتاجين الرئيسين في بلادنا، الزراعة والصناعة، وغياب شروط التفاعل الإنتاجي الإيجابي بينهما، بما يفرض على القوى اليسارية والديمقراطية مزيداً من تفعيل حالة الضغط الشعبي الجماهيري ضد الانقسام من

---

(1) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام ٢٠٠٨ بيروت ٢٠٠٩، ص٨٦.

أجل استعادة النظام السياسي الديمقراطي التعددي، الكفيل وحده بضمان تطبيق الأهداف بالنسبة لقطاع الصناعة والقطاع الخاص عموما، انطلاقا من التعاطي والتفاعل مع أطراف العملية التنموية من أجل تغيير الوضع الراهن، والانتقال إلى حالة تنموية تقوم على المؤسسات وتعزز المشاركة الشعبية، بما يعود بالفائدة على كل أطراف العملية الإنتاجية-التنموية وفق تصور تكاملي للأسس الضرورية التي تضمن زيادة النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الطاقة القصوى لقطاعي الصناعة والزراعة، عبر المشاركة والدافعية والحوافز لجميع العاملين في كل القطاعات، وذلك عبر العمل على إعادة هيكلة كافة القطاعات الاقتصادية والمطالبة بتوفير البنية التحتية اللازمة لبناء القاعدة الإنتاجية لهذين القطاعين المهمين بالإضافة إلى القطاعات الأخرى، وما يتطلبه ذلك من مناخ وتشريعات قانونية مناسبة في إطار نظام سياسي ديمقراطي تحكمه سيادة القانون والعدالة وتكافؤ الفرص، يعتمد التخطيط الاستراتيجي والمرحلي في خطط التنمية كما في الاقتصاد عموما والقطاع الخاص خصوصا ولا يعتمد على الانفلات وحرية السوق والخصخصة بلا أية قيود أو ضوابط .

ففي ظل استمرار المأزق الفلسطيني الداخلي من حيث التجاذبات السياسية واستمرار حالة الانقسام في النظام السياسي بدون أفق واضحة لإمكانية المصالحة وإعادة اللحمة لأراضي السلطة، وإعادة توحيد المؤسسات الفلسطينية، واخذ زمام المبادرة في إدارة الصراع السياسي والاقتصادي باستقلالية فلسطينية، من خلال توحيد التوجهات والبرامج المستقبلية، لا يمكن الحديث عن توحيد النظام السياسي والاقتصادي، وإنما يبقى الحديث عن إدارة كيانين سياسيين بتوجهات ومصالح مختلفة ومتناقضة بين طرفيها فتح وحماس، مما سيؤثر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للشعب الفلسطيني داخل كل كيان. ستبقى حركة حماس تدير قطاع غزة تحت الحصار السياسي والاقتصادي مع العالم الخارجي، وحتى لو تم

تخفيف الحصار وفق التوجهات الغربية والإسرائيلية، فستكون نتائجه المستقبلية الخطر إذا وافقت حركة حماس عليه لأنه ببساطة عبارة عن إعادة هيكلة الحصار بإجماع دولي، ولذلك فان المطلوب من السلطة في رام الله وحركة حماس في غزة، بضغط من القوى الوطنية، الإصرار على رفع الحصار كاملا لان من أهم أهداف إسرائيل من وراء إعلان رفع وتخفيف الحصار عن غزة هو الحد من الضغوط والمواقف الأوروبية والدولية عليها، وحرف الأنظار عن الحصار، لأن الحصار مستمر رغم البيانات والادعاءات بتخفيفه، والمطلوب من الطرف الفلسطيني التشبث بموقفه المطالب برفع الحصار كاملا مع الخارج ومع الضفة الغربية في آن واحد، وبدون ذلك سيبقى قطاع غزة مضطرا للاعتماد على تجارة الأنفاق والتهريب، إلى جانب بعض الإمكانات الذاتية للقطاع كالأنشطة الزراعية والصناعات الغذائية من جانب القطاع الخاص والمنح والمساعدات والرواتب التي توفرها حكومة رام الله لأكثر من ٧٣ ألف موظف، إضافة للمشاريع التي توفرها منظمات المجتمع الأهلي .

أما في الضفة الغربية، فنلاحظ أن حكومة رام الله تدير الأوضاع الاقتصادية اعتمادا على الأفق السياسي لما يسمى ب«عملية السلام» وفق أسس وشروط التحالف الأمريكي الإسرائيلي التي تنطلق من مفهوم وآليات «السلام الاقتصادي» إلى جانب سياسات الدول المانحة في تمويل السلطة، وبشكل عام فان الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية يبقى أفضل من قطاع غزة من حيث انخفاض مستوى البطالة والفقر وزيادة الناتج المحلي الإجمالي والنمو في أغلب الأنشطة الاقتصادية، مما ساهم في تحسين مستويات المعيشة في مناطق الضفة الغربية، لكن «إسرائيل» لا تزال تتحكم في السياسة التجارية والاقتصادية للسلطة وفق «اتفاقية باريس» المجحفة، بما يعني انعدام أي استقلالية اقتصادية للسلطة أو للقطاع الخاص الفلسطيني.

مما سبق يظهر بان استمرار الانقسام السياسي والاقتصادي الفلسطيني سيدمِّر الواقع الاقتصادي والاجتماعي للكيانين اذا صح التعبير ويبين مدى الفجوة المتزايدة في الواقع الاقتصادي بين الكيانين المنقسمين لكل من حكومتيهما غير الشرعيتين موازنتها .

ثالثا: أنشطة الخدمات:

يتميز التركيب الهيكلي لقطاع الخدمات في الدول النامية بمحدوديته، وينحصر دوره في تقديم خدمات لا تعتمد على رأس المال مثل التجارة الداخلية. كما أنها لا تصنَّف ضمن الخدمات كثيفة العمل كتلك الخدمات التي تستخدم في الإنتاج السلعي، وتعتبر خدمات تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الصيانة والتصليح من أهم الخدمات التي تتخصص بها الدول النامية. وتكمن أهمية قطاع الخدمات في الدول النامية من خلال مساهمته في خلق فرص العمل واستيعاب الفائض من العمالة على الرغم من انخفاض الإنتاجية، هذا وتعتمد الدول النامية على تصدير خدمات العمل للخارج والحصول على عوائد أعلى من تلك السائدة في أسواقها[١].

ويشمل قطاع الخدمات حسب منظمة (الأونكتاد) الفروع التالية[٢]:

- خدمات التوزيع، وتضم النقل وتجارة الجملة والتجزئة.
- الخدمات الإنتاجية، وتضم التأمين والخدمات المصرفية والمعمارية والهندسية والقانونية والمحاسبية وخدمات التصميم وأي خدمات أخرى تتعلق بإدارة الأعمال.
- الخدمات الاجتماعية وتضم، الخدمات الصحية بأنواعها وخدمات التعليم بمراحلها.
- الخدمات الفردية والشخصية وتضم، الخدمات السياحية والخدمات

(1)د.محمود الجعفري وآخرون، ٢٠٠٠، مرجع سبق ذكره، ص٢٢٠.

(2)المصدر نفسه ص٢٥.

الحرفية مثل التصليح والصيانة.

- خدمات القطاع العام.
- خدمات الوساطة المالية.

وتعتبر العلاقة تبادلية ما بين القطاعات الإنتاجية والخدمية، فضعف القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة أدى إلى ضعف الطلب على الخدمات التسويقية مثل التعبئة والفرز والتخزين والمواصفات، وخدمات البنية التحتية مثل النقل والاتصالات، ومن ناحية أخرى ضعف الخدمات التسويقية أدى إلى تراجع إنتاجية القطاعات الإنتاجية وخاصة التصديرية.

واقع الأنشطة الخدمية في فلسطين:

يغطي قطاع الخدمات في الأراضي الفلسطينية حسب المسوح التي يقوم بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فروع كل من أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وأنشطة الفنادق والمطاعم، وأنشطة النقل والاتصالات والتخزين والأنشطة العقارية والايجارية، وأنشطة التعليم، والصحة، والعمل الاجتماعي، وأنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية الأخرى .

وإرتبط قطاع الخدمات خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي بالسياسات الإسرائيلية، بتركيزها على القطاعات الخدمية بدلا من الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة، من اجل إبقاء الاقتصاد الفلسطيني تابعا للاقتصاد الإسرائيلي، وقد زادت مساهمة ذاك القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من ٤٥٪ خلال فترة السبعينات الى ٥٠٪ في الثمانينات والى ٥٢٪ خلال النصف الأول في التسعينات، ثم بلغت ٦٦٪ عام ٢٠٠٨. وتميزت القدرة الاستيعابية للعمالة الفلسطينية في قطاع الخدمات خلال الفترة ١٩٦٩-١٩٨٧ بالتذبذب، حيث بلغ المعدل السنوي لمساهمتها حوالي ٣٨,٩٪ ، فيما ازدادت هذه المساهمة منذ عام ١٩٨٨ وارتفعت إلى حوالي ٥٠٪ عام

١٩٩٠ نتيجة لتحول بعض العاملين في القطاعين الزراعي والصناعي والعاملين في إسرائيل إلى الالتحاق بالخدمات المساندة والداعمة للتجارة وخاصة للواردات مثل خدمات النقل والتخليص وتجارة الجملة والتجزئة ...الخ [1].

وقد تذبذبت مساهمة قطاع الخدمات في التشغيل خلال فترة السلطة بشكل طفيف حول ٥٠٪ ، وزادت هذه النسبة خلال انتفاضة الأقصى والاستقلال نتيجة لتراجع عدد العاملين في القطاعات الإنتاجية لحساب أنشطة الخدمات، ونتيجة لاستيعاب نسبة كبيرة من الأيدي العاملة في القطاع العام من ناحية -الذي تسبب في تضخم الجهاز الوظيفي الحكومي وخلق ظاهرة البطالة المقنّعة- ومن ناحية أخرى نتيجة لزيادة الاستيراد من إسرائيل أو عبرها للعديد من السلع النهائية بعد تحرير تجارتها الخارجية منذ منتصف التسعينات وتوقف العديد من المنشآت الصناعية في فلسطين عن العمل وتحول أصحابها إلى مستوردين وتجار جملة وخاصة في صناعتي الملابس والأحذية.

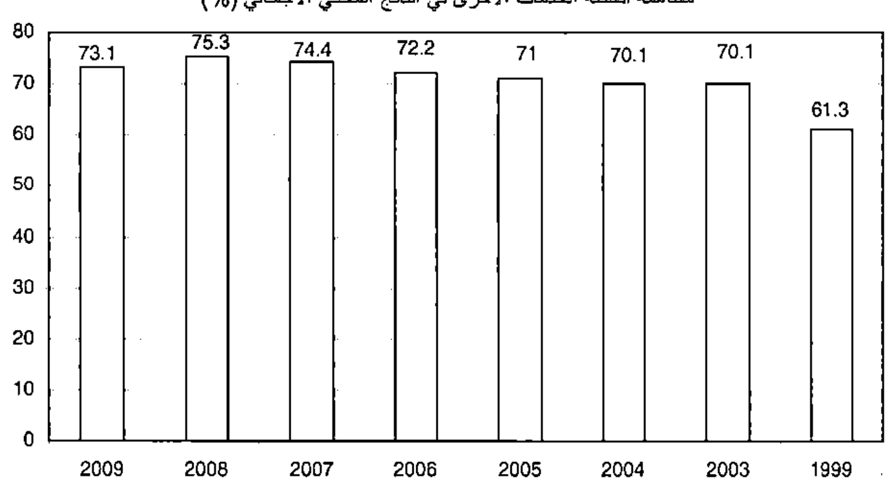
علماً بأن الزيادة هنا لا تتعلق بالخدمات المساندة للأنشطة الإنتاجية الفلسطينية وإنما تلك الخدمات التي ترتبط بصورة أو بأخرى بتسهيل مهمة الاقتصاد الإسرائيلي وسياسته الالحاقية كخدمات نقل البضائع الإسرائيلية وخدمات نقل العمالة الفلسطينية وتجارة الجملة والتجزئة، وهذا التطور يكون بالضرورة على حساب القطاع الزراعي والصناعي وعلى حساب الخدمات التي من شأنها إحداث تحولات تنموية مثل الخدمات البنكية والسياحية والنقل العام وبالتالي إبتعاد الاستثمار عن خدمات البنية التحتية وهو أمر أدى إلى تدنٍ كبير في مستوى الخدمات المساندة للإنتاج من جهة وفي خدمات البنية التحتية أو المرافق العامة من جهة أخرى ويكاد الأمر يكون مماثلا بالنسبة للقطاعات الأخرى وخصوصا القطاع

(1) د.محمود الجعفري وآخرون، ٢٠٠٠ ، مرجع سبق ذكره، ص٣٠.

البنكي حيث أغلقت إسرائيل كافة البنوك الوطنية والعربية والدولية بأمر عسكري لمدة تزيد عن ٢٥ عاما ولم يسمح إلا لبنك القاهرة عمان وبنك فلسطين بمزاولة نشاطهما المحدود في بداية التسعينات وحرم الاقتصاد الفلسطيني من الموارد المالية التي كان يمكن استثمارها في التنمية الفلسطينية .

وتشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع مساهمة الأنشطة الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي من ٦١,٣٪ عام ١٩٩٩ إلى ٧٣,١٪ عام ٢٠٠٩، غير أن مساهمة التجارة الخدمية الفلسطينية في الناتج المحلي خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠ لم تتجاوز ١٨٪ وترتفع إلى ٣٠٪ عند إضافة تحويلات العاملين في الخارج.

شكل (٣-٣) :مساهمة أنشطة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٩



المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، المراقب الاقتصادي والاجتماعي عدد ١٧، ص٦٥.

- بيانات عام ٢٠٠٩ هي من تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .

ونلاحظ من الشكل السابق بأن نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة والإنشاءات) في الناتج المحلي الإجمالي متدنية جدا، ففي العام ٢٠٠٩ بلغت ٢٦,٩٪، لصالح القطاعات الخدمية التي قدرِّت بحوالي ٧٣,١٪ ويعتبر ذلك خللاً واضحًا في مصادر الدخل. علما بان مساهمة أهم مكونات أنشطة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي تتوزع بنسبة ١٠,٧٪ لقطاع التجارة الداخلية، النقل والتخزين والاتصالات بنسبة ٨,٧٪، الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية الأخرى بنسبة ٨,٩٪، الأنشطة التعليمية بنسبة ٨,٨٪.

ومن ناحية أخرى يتوجب في ظل تطوير القطاعات الإنتاجية الرئيسية في فلسطين الزراعة والصناعة توفير الخدمات المساندة لهذا التطور، وبالتالي فإن المطلوب في المدى القصير هو إعادة تأهيل البنية التحتية المدمرة وتنشيط الحركة التجارية والسياحية والمصرفية والخدماتية، إضافة للنقل والمواصلات والاتصالات، خاصة بعد انتهاء الحرب والدمار على غزة لخلق بيئة تفاؤل ايجابية نحو المستقبل، مما سيعزز الفرص الاستثمارية الريادية الفردية والجماعية بما يحقق الفاعلية لأنشطة الخدمات ويزيد من إنتاجيتها وقدرتها الاستيعابية للعمالة.

وفي الوقت نفسه وعلى المدى المتوسط المطلوب ضخ الاستثمارات اللازمة لبناء الطرق والبنية التحتية ومحطات المياه والكهرباء والمطار والميناء والمعابر إذا سمحت إسرائيل باستقلالية هذه المشاريع السيادية ذات التأثير الايجابي على استيعاب المزيد من القوى العاملة وفي تطوير القطاعات الإنتاجية، مما يزيد من فرص التشغيل في القطاعات الاقتصادية ذات التشابكات الأمامية والخلفية. أما مع عرقلة إسرائيل تنفيذ هذه المشاريع فيمكن التركيز على قطاعات البنية التحتية الداخلية وعلى المشاريع المهنية والتجارية الصغيرة المدرَّة للدخل تحقيق فرص العمل.

لقد بلغ عدد مشروعات النقل والتخزين والاتصالات ١١٤٠ مشروعًا عام

٢٠٠٨، وتشغل ٨٤٩٢ عاملاً، فيما بلغت حجم الاستثمار في هذه المشروعات ٢١٨,٨٨ مليون دولار[1]، أي أن تكلفة خلق فرصة عمل جديدة في هذه المشروعات تقدر ٢٥,٧٧ ألف دولار. فيما بلغت عدد المشروعات العاملة في إطار التجارة الداخلية ٥٧٩٨٧ مشروعًا تشغِّل ١١٢١٠٧ عاملاً عام ٢٠٠٨، وقد تبين أن ٩٥٪ من هذه المشروعات تشغل اقل من ٥ عمال، وتشغل هذه المشروعات بمتوسط ١,٩٣ عامل / مشروع. أما أنشطة الخدمات الأخرى البالغ عددها ٢٣٠٥٠ مؤسسة فتشغل ٧٣٤٢٧ عاملاً، وقد تبين أن ٨٧,٤٪ منها تشغل اقل من ٥ عمال ويقدر إجمالي الاستثمار المتراكم فيها ٦٩١,٠٣ مليون دولار عام ٢٠٠٨[2]، أي أن تكلفة خلق فرصة عمل جديدة في هذه المشروعات تقدر ٩,٤١ ألف دولار.

هذا وبلغت مساهمة أنشطة الخدمات في التشغيل ٥٩,٧٪ عام ٢٠٠٤ وقد زادت إلى ٦٠,٩٪ عام ٢٠٠٧ ثم ارتفعت إلى ٦٤,٤٪ عام ٢٠٠٩، بواقع ٥٦,٢٪ في الضفة الغربية و٨٧,٣٪ في قطاع غزة ونلاحظ تباين في مساهمة أنشطة الخدمات في التشغيل بين الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة لزيادة اعتماد أهالي القطاع على الأنشطة الخدمية المختلفة وخاصة في التجارة الداخلية والنقل والأنفاق وغيرها.

وتتوزع مساهمة أنشطة الخدمات في التشغيل بشكل رئيسي بين أنشطة التجارة والمطاعم والفنادق بنسبة ١٩٪، وأنشطة النقل والتخزين والاتصالات بنسبة ٥,٧٪، وأنشطة الخدمات الأخرى بنسبة ٣٩,٦٪.

---

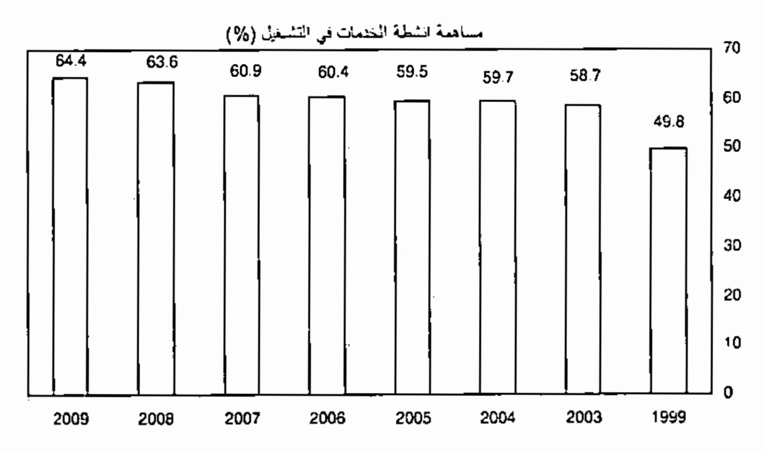
(1) تم احتساب القيم من تقرير المنشات الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠٠٨، علما بان حجم الاستثمار عبارة عن متوسط القيمة الدفترية بداية المدة ونهاية المدة للنشاط

(2) المصدر نفسه .

شكل (٣-٤)

مساهمة أنشطة الخدمات في التشغيل للأراضي الفلسطينية

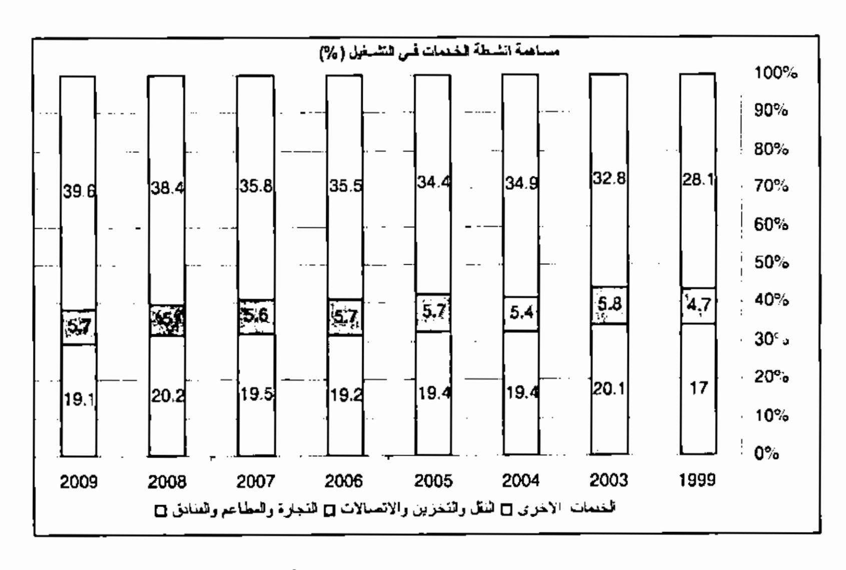
خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٩



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة.

شكل (٣-٥) التوزيع النسبي لأنشطة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٩



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة

وقد تعرض قطاع الخدمات للعديد من المعوقات والمشاكل خلال الفترات السابقة وخاصة أنشطة الخدمات الإنتاجية المرتبطة بالقطاعات الاقتصادية مثل التأمين والنقل وخدمات البنية التحتية والتسويق والتخزين . فعلى سبيل المثال ونتيجة العراقيل التي تفرضها إسرائيل على التنقل بين المناطق الفلسطينية المحتلة أغلقت العديد من شركات النقل أبوابها أو جمَّدت نشاطاتها، وقد انخفض عدد الشركات العاملة في ذاك المجال من ٣٣١ شركة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٤ شركة فقط في عام ٢٠٠٣، منها ١٠ شركات في الضفة الغربية و٤ في قطاع غزة[1] .

ونستعرض فيما يلي أهم المحددات التي أعاقت تطور أنشطة الخدمات :

- السيطرة الإسرائيلية على حركة تنقل السلع والخدمات والأفراد وتقييدها على المعابر.
- ضعف أدوات التمويل الاستثماري ؛ بتأثير ضعف البيئة الاستثمارية خلال الفترة السابقة (والتي تمثلت في عدم اليقين السياسي، وضعف البيئة التشريعية وعدم توفر الضمانات المصرفية الكافية للحصول على التمويل وارتفاع سعر الفائدة.
- بعد فترة قصيرة من اندلاع الانتفاضة منعت الحكومة الإسرائيلية السلطة الفلسطينية من تشغيل مطار غزة، وفيما بعد تم تدمير مرافق وتجهيزات كل من المطار والميناء مما أدى إلى خسائر اقتصادية قدرت بملايين الدولارات.

بينما المشاكل والعقبات الأساسية التي تواجه قطاع النقل والمواصلات تتمثل في:

١- عدم التواصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب سيطرة إسرائيل على معظم مساحات الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع .

٢- ضعف السيطرة الفلسطينية على معظم البنية التحتية لقطاع النقل، وخاصة فيما يتعلق بالطرق التي تربط المحافظات المختلفة مع بعضها البعض.

(1) د.محمود الجعفري وآخرون، ٢٠٠٠ ، مرجع سبق ذكره، ص١٤.

٣- إن استخدام الطرق الالتفافية من قبل الفلسطينيين يخضع للإغلاقات المتكررة ولإجراءات الاحتلال التعسفية.

٤- السيطرة الإسرائيلية الكاملة على جميع المعابر البرية والموانئ البحرية والجوية التي تربط الأراضي الفلسطينية بالعالم الخارجي.

٥- الدمار الذي لحق ببنية قطاع النقل بسبب الاجتياح الإسرائيلي المتكرر بعد انتفاضة الأقصى والاستقلال.

ـ القطاع غير المنظم:

في نظرة على واقع المنشآت الاقتصادية في فلسطين، أشار إبراهيم أبو هنطش في دراسة بعنوان «مراجعة نقدية للقوانين الفلسطينية من منظور المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة» لمعهد ماس، أن غالبية هذه المنشآت الاقتصادية تعمل في إطار الاقتصاد غير المنظَّم وذلك بنسبة (٦٩٪)، فيما بلغ متوسط رأس المال لهذه المنشآت ٧٢٢١ دولاراً فقط.

وقد أظهر مسح للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[1] وجود ٦٣٢ ألف عامل يعملون في قطاع العمل غير المنظم، مع نسبة بطالة وصلت إلى ٢٧,٩٪.

وأشار المسح الأول من نوعه في فلسطين للقطاع غير المنظم الذي يعتبر واحدًا من أهم مكوِّنات الاقتصاد، إلى أن نسبة البطالة تتوزع بواقع ١٩,٨٪ في الضفة الغربية و٤٤,٨٪ في قطاع غزة، وان ٧٩٪ مستخدمين من إجمالي العاملين في قطاع غزة يقابله ٦٨٪ في الضفة الغربية، و١٥٪ يعمل في الحكومة من إجمالي العاملين من الضفة يقابله ٥٤٪ في قطاع غزة.

ولفت المسح إلى أن التوزيع النسبي للعمالة غير المنظمة حسب النشاط

(١) الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، تجربة فلسطين في قياس العمل والقطاع غير المنظم، رام الله، ٢٠٠٩

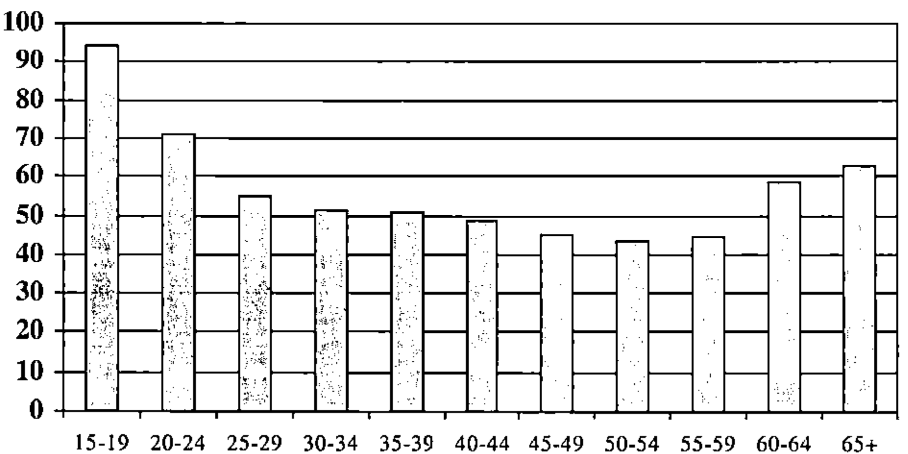
الاقتصادي : ٢٥٪ للتجارة، و١٧٪ للصناعة، و١٩٪ للإنشاءات، و١٩٪ للزراعة، و٢٥٪ للقطاعات الأخرى، كما أظهر المسح أن عدد المشاريع الأسرية غير التضامنية بلغ ١٢٦،٥٠٠ مشروع، وبحسب الدراسة، فان العمالة غير المنظمة هي عامل مشتغل غير محمي، ويصنّف كذلك إذا انطبق عليه مفهوم العمل، وليس لديه أي وظيفة منظمة (رئيسية أو ثانوية).

وتبلغ نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع غير المنظم من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ١١٪، فيما تشكل نسبة القيمة المضافة للمشاريع/ المنشآت غير المنظمة من إجمالي مشاريع القطاع الخاص ٥٢,٣٪.

بينما تبلغ مساهمة تشغيل المشاريع/ المنشآت غير المنظمة من إجمالي العاملين في القطاع الخاص ٣١٪ ونسبة تشغيل المشاريع/ المنشآت غير المنظمة من إجمالي العاملين في الاقتصاد الفلسطيني ٢٣٪.

شكل (٣-٦)

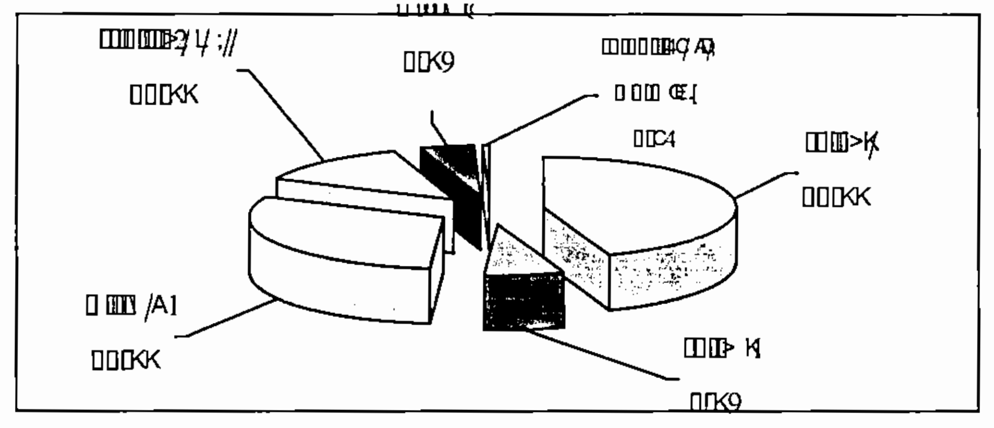
نسبة العمالة غير المنظمة من إجمالي العاملين حسب الفئات العمرية



المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، تجربة فلسطين في قياس العمل والقطاع غير المنظم، رام الله، ٢٠٠

شكل (٣-٧)

التوزيع النسبي للعاملين في القطاع غير المنظم حسب النشاط الاقتصادي



المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، تجربة فلسطين في قياس العمل والقطاع غير المنظم، رام الله، ٢٠٠٩ .

وكما أشرنا من قبل، فان أكثر من ٨٥٪ من المنشآت الصناعية الفلسطينية يعمل كل منها ـ في المتوسط ـ أقل من خمسة عمال ويقل رأسمالها عن ٣٠٠٠٠ دولار، لعل أهم ما يميز هذه الصناعات أن الكثير منها يعمل ضمن ما يسمى بالقطاع غير المنظم، وهو قطاع يتميز بما يلي[1]:

١- أقل من ٣٠٪ من مشاريع القطاع غير المنظَّم تقوم بتشغيل عاملين بأجر، ولذلك فإن العاملين بأجر ضمن هذا القطاع يمثلون نسبة متواضعة من التشغيل الكلي بشكل عام.

٢- الغالبية العظمى من مشغلي مشاريع هذا القطاع هم من الشرائح الاجتماعية الفقيرة، فرضت عليهم ظروفهم الصعبة انقطاعهم عن الدراسة عند

---

(1) عبد الحميد شعبان، واقع الاستثمار في فلسطين، مؤتمر الاستثمار، الجامعة الإسلامية،غزة، ايار / مايو ٢٠٠٥، ص٣٥٨.

المستويين الإعدادي والابتدائي وبعضهم لم تتوفر له فرصة دخول المدارس أصلا.

٣- يتضح مما تقدم أن عدداً كبيراً من مشغلي مشاريع هذا القطاع هم من الفئات الاجتماعية الفقيرة التي تعيش في معظمها عند خطي الفقر ، والفقر المدقع.

٤- يغلب على هذه المشاريع في هذا القطاع غير المنظَّم، الضعف الشديد للإمكانات الرأسمالية إلى جانب انعدام القدرات التوسعية، نظرا لظروف هذه الشرائح الاجتماعية التي تفرض عليها بالكاد توفير الحد الأدنى من متطلبات المعيشة لهم ولأسرهم تحت وطأة أحوال تتميز بالمعاناة والبؤس.

٥- الافتقار إلى البنية التحتية الحديثة، علاوة على أن جزءاً كبيراً من العاملين في القطاع غير المنظَّم يفتقرون إلى المقرات وأماكن العمل الملائمة لممارسة نشاطهم، بل إن معظمهم يعملون باعة متنقلين.

رابعا : التجارة :

مع بداية ما يسمى بالمرحلة الانتقالية، وقعت السلطة الفلسطينية العديد من الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول المجاورة والولايات المتحدة الأمريكية ودول الإفتا واتفاقية الشراكة الأوروبية، وكان قد سبقها بالطبع اتفاقية باريس الاقتصادية عام ١٩٩٤ والتي أدت للأسف إلى تكريس التبعية الاقتصادية لإسرائيل التي أكدت على السوق الواحدة رغم أنها منحت السلطة الفلسطينية بعض الصلاحيات التي لم تستغلها المؤسسات المعنية ولم تطالب بتعديل البنود المجحفة بحق نمو وحرية الاقتصاد الفلسطيني، إضافة للقصور في إيجاد الإجراءات المناسبة في استغلال الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة مع الدول الأجنبية ضمن الحد الأدنى .

كما أن السياسة التجارية الفلسطينية والاتفاقيات الاقتصادية المبرمة لم تساعد على توسيع وتنويع قاعدة الإنتاج المحلي، بل أدت إلى تراجع القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية أمام الواردات، فقد زادت نسبة الواردات السلعية

للاستهلاك خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨ بنسبة ٥٨,٣٪ بعد أن كانت تقل عن ٣٠٪ في بداية التسعينات نتيجة عدم انتهاج سياسة تجارية فلسطينية لضبط وتقييد الواردات، وبالمقابل انخفضت نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٥٪ خلال الثمانينات لحوالي ١١٪ في عام ٢٠٠٨ مما أدى إلى زيادة معدل النمو السنوي للواردات بنسبة أكبر من نمو الصادرات إضافة إلى ما ذكر سابقاً . وقد بلغت نسبة الاستهلاك الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٢٥٪ لعام ٢٠٠٨ ، يشكل الاستهلاك الخاص حوالي ٨٠٪ من إجمالي الاستهلاك[1] .

في هذا السياق برز موضوع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بشكل جدي من اجل ترسيخ التعاون والترابط الاقتصادي بين الاقتصاديات العربية في سبيل توفير المتطلبات الاستهلاكية والتنموية للشعوب العربية إضافة للقدرة على الإنتاج والمنافسة في الأسواق الدولية تمهيداً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بتكتل عربي موحد يحد من المشاكل الاقتصادية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، ولذلك مطلوب من السلطة الفلسطينية التجاوب مع هذه المتغيرات الإقليمية والدولية بما يحقق الحرية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العربي ومن ثم العالمي على قاعدة اقتصادية مستقلة .

يحتل قطاع التجارة الخارجية أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ويعود ذلك إلى عوامل عديدة تتعلق في مجملها بتأثير هذا القطاع على الفروع الاقتصادية الإنتاجية وسوق العمل وميزان المدفوعات ومستويات الأسعار من ناحية، ودورها الأساسي في توفير احتياجات السوق المحلية من مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية وتسويق المنتجات الفلسطينية ذات الارتباط الوثيق بالأسواق

(١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٠. **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة** (٢٠٠٧،٢٠٠٨) رام الله ٢٠١٠ .

الخارجية من ناحية أخرى . ويساهم القطاع التجاري بها نسبته ١١-١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب ما نسبته ١٨٪ من الأيدي العاملة الفلسطينية .

ومما لا شك فيه أن القطاع التجاري الفلسطيني يتأثر بالظروف والمتغيرات السياسية، فعلى اثر فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦ واستلامها السلطة ثم الحصار العدواني الصهيوني على الأراضي الفلسطينية، بدعوى عدم التعامل مع حكومة تديرها حركة حماس، ثم الانقسام الناجم عن الحسم العسكري الذي نفذته حماس في ١٤ يونيو/ حزيران٢٠٠٧، واشتداد الحصار على قطاع غزة، وما ترتب عليه من نتائج على الاقتصاد الفلسطيني أثرت على طبيعة التبادل التجاري مع كل دول العالم، علاوة على بقاء قيود بروتوكول باريس، إلى جانب معاناة القطاع التجاري من تشوُّهات هيكلية من خلال العجز المزمن في الميزان التجاري للسلع والخدمات الناتج عن محدودية قدرة الصادرات على تغطية الواردات والتي لم تزد نسبتها عن ١٦,٣٪ عام ٢٠٠٧ مما أسهم في تعميق درجة التبعية، وفي هذا السياق تركزت نسبة ٨٠٪ من حركة التبادل التجاري بالاقتصاد الإسرائيلي، نتيجة الممارسات الإسرائيلية -طوال الستة عشر عاماً الماضية- التي جعلت من القطاعات الإنتاجية المولدة للسلع والبضائع تابعة وهشّة وغير قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية، وبالتالي تحولها صوب الاعتماد على السوق الإسرائيلي بالدرجة الأولى في تلبية الطلب المحلي، إضافة إلى إهمال القطاع الخاص في تحسين وتطوير الإنتاجية لتلبية حاجة السوق المحلية مع رغبتهم في تحقيق الربح الفاحش على حساب رداءة الإنتاج بدون استغلال الفرصة المتاحة أمامهم في تطوير إنتاجهم، وتحسين القدرة التنافسية أمام المنتجات الأجنبية في السوق المحلية والخارجية، خاصة وان هناك بعض المنتجات السلعية الفلسطينية تنتج خصيصاً حسب المواصفات الإسرائيلية ويتم تسويقها على أنها منتجات إسرائيلية .

أما من ناحية الواردات فقد شكلت فلسطين سوقًا واسعة لتصريف المنتجات الإسرائيلية، حيث أن هناك عددًا كبيرًا من التجار الإسرائيليين يستوردون سلعا من الخارج خصيصًا لتسويقها في السوق الفلسطينية، وقد بلغت نسبة الواردات الفلسطينية من إسرائيل حوالي ٨٠٪ لعام ٢٠٠٨.

هذا وقد سبق لحركة التجارة الخارجية والبينية أن تأثرت سلباً، بشكل كبير نتيجة للحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ ٢٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠ والذي أثر على القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالتجارة وخصوصاً قطاعي الصناعة والزراعة، مما أدى إلى مراكمة مزيد من العراقيل في وجه السبل الكفيلة بتأمين حماية مناسبة لهذين القطاعين لما لهما من دور ريادي وسيادي في تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي، والاستقلال الاقتصادي وإعادة هيكلة وتوجيه حركة التبادل التجاري الخارجي إلى البعدين العربي والأجنبي، كما أدت إلى عرقلة إعادة هيكلة الإنتاج الصناعي لغرض تغطية السوق المحلية بما يتلاءم مع طبيعة الطلب الكلي من خلال سياسة إحلال الواردات وتحديد السياسات الاقتصادية الداعمة لذلك بما يضمن إعادة هيكلة التجارة الخارجية والحفاظ على نوع من التوازن والاستقلالية في الميزان التجاري وعدم الانكشاف للخارج.

ولذلك فإن استعراضنا لهذا الموضوع يستهدف تحليل ونقد الواقع التجاري الذي تتضخم فيه قيمة الواردات بشكل كبير، لأننا نرى في ذلك ضرورة للإسهام في إيجاد السياسات والإجراءات المناسبة لترشيد الواردات وتشجيع الصادرات وتصحيح الخلل في الميزان التجاري بما يحقق الأهداف السياسية والتنموية الوطنية الفلسطينية، دون القفز عن واقع الانقسام في النظام السياسي والاقتصادي الفلسطيني الذي يشكل إنهاءه شرطاً أولياً لأي خطوات تنموية أو تطور اقتصادي.

***

أ - الأهمية النسبية للتجارة الخارجية :

تبين الأهمية النسبية مدى أهمية التجارة الخارجية في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ متوسط نسبة التجارة الخارجية السلعية من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠١ حوالي ٦٩,٣٪ وتعتبر مرتفعة مقارنة مع بعض الدول (الأردن ٥٠٪، مصر ٢٠٪، إسرائيل ٢٥٪، اليابان ١٠٪، الولايات المتحدة الأمريكية ٧٪)[1]. فيما بلغ متوسط قيمة التجارة الخارجية لناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للفترة ١٩٩٤-٢٠٠٨ حوالي ٦٧,٨٪ ونلاحظ من الشكل التالي بان هذه النسبة زادت خلال السنوات الأخيرة بشكل كبير مما يؤثر على انكشاف الاقتصاد وتبعيته للخارج.

(جدول (٣-١٣)

يوضح تطور التجارة الخارجية الفلسطينية للفترة ١٩٩٤- ٢٠٠٨

السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	صافي الميزان التجاري	إجمالي الناتج المحلي
1994	407	١٤١٢	-1005	012.3،3
1995	٣٩٤,١٨	1658.2	-1264.02	193.2،3
1996	٣٣٩,٤٧	2016.1	-1676.63	286،3
1997	382.42	2238.56	-1856.14	701.6،3
1998	394.85	2375.1	-1980.25	147.9،4
1999	372.15	3007.23	-2635.08	511.7،4
2000	400.86	2382.81	-1981.95	118.5،4

(1) د. عمر عبد الرازق وآخرون، تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني ، رام الله ماس، ص١١٤ .

السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	صافي الميزان التجاري	إجمالي الناتج المحلي
2001	290.35	2033.65	-1743.3	765.2،3
2002	240.87	1515.61	-1274.74	264.1،3
2003	279.68	1800.27	-1520.59	749.6،3
2004	312.69	2373.25	-2060.56	198.4،4
2005	335.44	2667.6	-2332.16	559.5،4
2006	366.71	2758.73	-2392.02	322.3،4
2007	513	٣٢٨٤	٢٧٧١-	554.1،4
2008	٥٥٨,٤٥	٣٤٦٦,١٧	٢٩٠٧,٧٢-	820.9،4

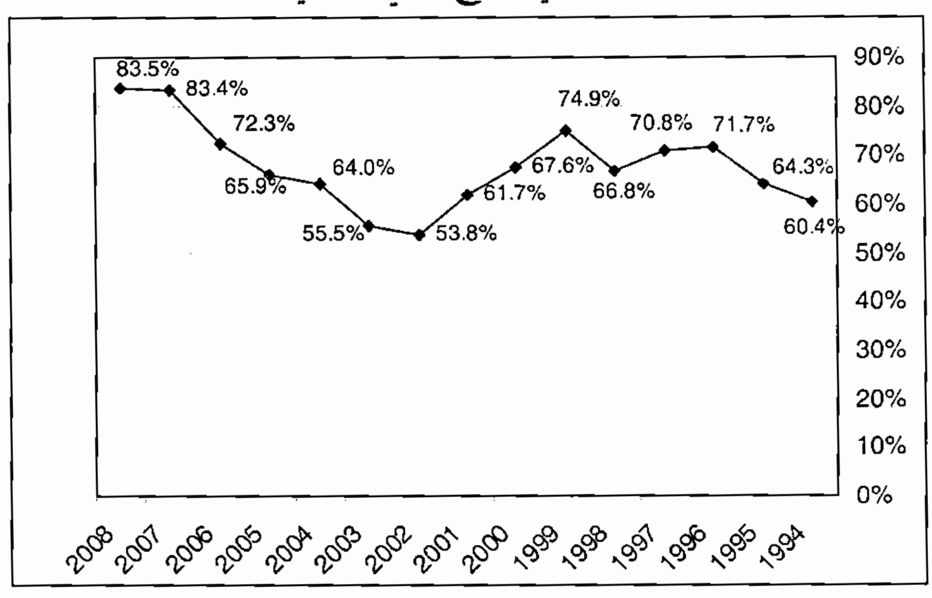
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات التجارة الخارجية - السلع ، نتائج أساسية، ديسمبر كانون الأول ٢٠٠٩، ص٣٩.

- بيانات الناتج المحلي الإجمالي من تقارير الحسابات القومية بالأسعار الثابتة.

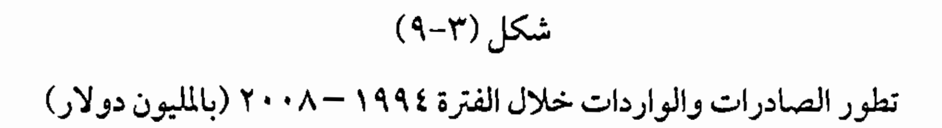
وكلما ارتفعت نسبة التجارة الخارجية إلى GDP تزداد آثار الاتجاهات غير الملائمة في التجارة الدولية على عمليات التنمية، مما يعرِّض الاقتصاد الفلسطيني للانكشاف المستمر (خاصة في ظل الانقسام) ويبقى عرضة للصدمات الخارجية. والمعروف أن نسبة التجارة الخارجية مع إسرائيل وصلت إلى حوالي ٧٧٪ - ٨٠ ٪ من حجم التجارة الخارجية الفلسطينية خلال السنوات الماضية، تليها دول الاتحاد الأوروبي، ثم الأردن، ثم باقي الدول العربية، قبل دول المجموعة الأمريكية والدول الآسيوية غير العربية وما يلفت النظر ضآلة حجم التبادل التجاري مع مصر بشكل كبير جداً لا يتناسب مع طبيعة البعدين الجغرافي والعربي والاتفاقيات المبرمة مع مصر بهذا الخصوص إضافة لباقي الدول العربية.

(شكل (٣-٨)

تطور نسبة قيمة التبادل التجاري للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، فلسطين

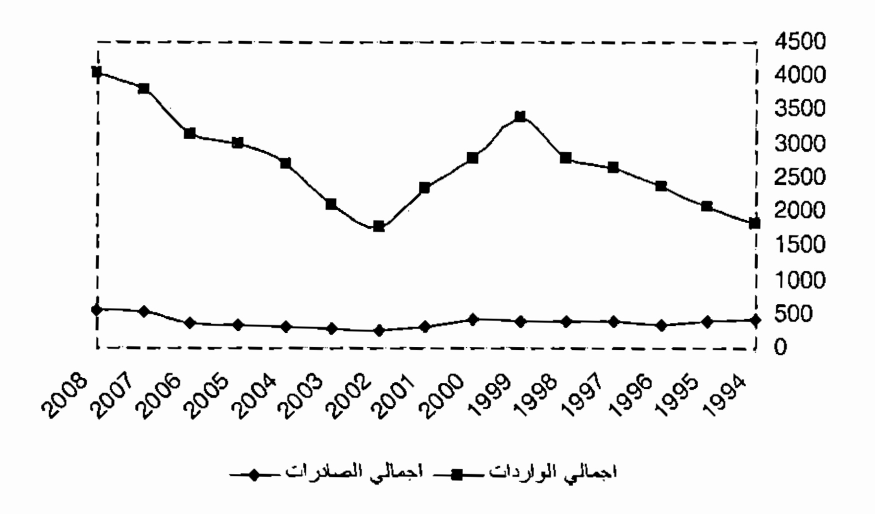


المصدر: أعد الباحث الشكل اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني



شكل (٣-٩)

تطور الصادرات والواردات خلال الفترة ١٩٩٤ – ٢٠٠٨ (بالمليون دولار)



المصدر: أعد الباحث الشكل اعتمادًا على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .

وما يلفت النظر هو تدني حجم التبادل السلعي بين مدن الضفة الغربية وقطاع غزة لحساب السوق الإسرائيلية حتى عام ٢٠٠٦، ثم أصبحت حركة التبادل شبه معدومة بسبب شدة الحصار المفروض على قطاع غزة، مع العلم أن زيادة حجم التبادل التجاري الداخلي يصب في مصلحة الاقتصاد الفلسطيني سواء من ناحية إنتاجية أو تسويقية أو اقتصادية .

ب- تطور الصادرات :

نمت الصادرات السلعية خلال الفترة ١٩٦٨ – ٢٠٠٠ بمعدل ٢,٢٪ سنوياً في

الضفة الغربية، وبمعدل ٦, ١٪ في قطاع غزة[1]، فانخفضت قيمة الصادرات السلعية من ٤٠٧ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٨٦, ٤٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠، أي انخفضت بنسبة ٥, ١٪ خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠، إلا أن الصادرات السلعية ارتفعت خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ بنسبة ٢, ٢٨٪، في الضفة الغربية بشكل خاص في مقابل التراجع الحاد للصادرات من قطاع غزة.

وظلت نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي متدنية، حيث لم تتجاوز في المتوسط نسبة ٣, ١٣٪ خلال الفترة ١٩٩٤- ٢٠٠٠ بعد ما كانت تزيد على ٢٥٪ خلال السبعينات والثمانينات، فيما بلغت هذه النسبة ٦, ١١٪ عام ٢٠٠٨، وتعكس هذه العلاقة ضعف الترابط بين الصادرات السلعية وGDP، مما يعني تراجع القدرة التنافسية للصادرات السلعية الفلسطينية متأثرة بعوامل خارجية يصعب السيطرة والتحكم بها في الاقتصاد الفلسطيني- عدم قدرة المنتجات الفلسطينية من الدخول في أسواق تنافسية جديدة سواء في إسرائيل أو في الأسواق الإقليمية والعالمية – من جهة، وضعف القاعدة الإنتاجية المحلية من جهة أخرى، مما يشير لاستمرار تأثير العوامل الخارجية على أداء الصادرات الفلسطينية.

أما على صعيد صادرات الخدمات فتركزت في خدمات الشحن والنقل، حيث انخفضت من حوالي ٢٢٥ مليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى حوالي ١٥٣ مليون دولار عام ٢٠٠٣[2]. وقد انخفضت إلى ٦, ١٢٦ مليون دولار عام ٢٠٠٨.

ج- تطور الواردات:

ارتفعت الواردات السلعية من ١٤١٢ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٣٠٠٧

---

(1) المراقب الاقتصادي، عدد خاص رقم (٨)، مرجع سبق، ذكره ص٨٢.

(2) سلطة النقد الفلسطينية، التقرير التاسع، مرجع سبق ذكره، ص٥٠.

مليـون دولار عـام ١٩٩٩ أي ارتفعـت بنسـبة ١٣٠٪، وبمعـدل سـنوي مقـداره ٢٢,٦٪، إلا أنها انخفضت إلى ٢٣٨٢,٨١ مليـون دولار عـام ٢٠٠٠ أي بنسبة ٢١٪ جـراء الإغـلاق والحصـار المكثَّـف بدايـة الأشـهر الأولى لانتفاضـة الأقصيوالاستقلال، ثم ارتفعت الواردات السلعية بشكل لافت للنظر خلال فترة الانتفاضـة، حيـث بلغـت ٣٤٦٦,٢ مليـون دولار عـام ٢٠٠٨ أي ارتفعـت بنسـبة ٤٥,٥٪ خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، علما بان قيمة الواردات الخدمية ٩٥,١ مليون دولار عام ٢٠٠٨. هذا وبلغت نسبة الواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٢ – ٢٠٠٣ حوالي ٥٦٪، بينما بلغت هذه النسبة ٧٢٪ عام ٢٠٠٨. مما يعبر عن ضعف القدرة الإنتاجية المحلية فيما يتعلق بتلبية الطلب المحلي من جهة، وارتفاع القوة الشرائية من جهة أخرى، علاوة على زيادة الاعتماد على الـواردات للاستهلاك (الخاص والحكومي) حيث ارتفعت نسبة الـواردات السلعية للاستهلاك من ٤٠٪ خلال الفترة ١٩٨٨ – ١٩٩٤ إلى أكثر من ٦٠٪ خلال الفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٨[١]، وانخفضت هـذه النسـبة إلى ٤٥,٧٪ عـام ٢٠٠٠، ثـم ارتفعـت إلى ٦٤,٣٪ عـام ٢٠٠٨[٢].

وعلى ضوء قراءة البيانات الخاصة بحركة التجارة الخارجية الفلسطينية للسنوات ١٩٩٤-٢٠٠٨ حسـب الجـدول (١)، نقـدم فـيما يـلي تحلـيلاً للبيانـات يتضـمن الاستنتاجات التالية:

١- بلغت نسبة الارتفـاع في الـواردات السـلعية خـلال الفـترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٨

(1) محمود الجعفري، التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية: واقعها وآفاقها المستقبلية، ماس، ٢٠٠٠، ص١٣٣.

(2) اعتمد الباحث على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني المنشورة على الصفحة الإلكترونية لحساب هذا المؤشر.

نحو ٥ , ١٥٤٪ في حين أن نسبة الارتفاع في الصادرات قد بلغت ٢ , ٣٧٪ .

٢- ارتفعت قيمة العجز في الميزان التجاري الفلسطيني السلعي من ١٠٠٥ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٢٩٠٧,٧٢ مليون دولار عام ٢٠٠٨ أي ارتفع بنسبة ٣ , ١٨٩٪ خلال الفترة نفسها، الأمر الذي يستدعي التوقف أمام هذا الارتفاع غير المبرر في العجز، ما يُظهر بوضوح الانكشاف الاقتصادي الذي يعاني منه الاقتصاد الفلسطيني والسياسات الواجب إتباعها من أجل ترشيد حجم الواردات وإعادة هيكلتها بما يخدم القطاعات الإنتاجية وبالتالي تحفيز الصادرات الفلسطينية.

٣- انخفض حجم التبادل التجاري للضفة الغربية وقطاع غزة من٣٥ , ٣٣٧٩ عام ١٩٩٩ إلى ٦٧ , ٢٧٨٣ مليون دولار عام ٢٠٠٠ ارتفع إلى ٦٢ , ٤٠٢٤ مليون دولار عام ٢٠٠٨ بنسبة ٦ , ٤٤٪ خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨.

٤- ارتفعت نسبة التبادل التجاري السلعي إلى الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة من ٦ , ٦٧٪ عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٥ , ٨٣٪ عام ٢٠٠٨، نتيجة التحسن الطفيف الذي طرأ على الأوضاع المعيشية مؤخراً.

٥- بيَّنت بيانات التجارة الخارجية لعام ٢٠٠٨ أن الميزان التجاري الخدمي حقق فائضًا بمقدار ٥ , ٣١ مليون دولار .

وفي هذا السياق نشير إلى أن جميع السلع التي كانت تستوردها الأراضي الفلسطينية قبل عام ١٩٩٤ تمر من خلال وسيط إسرائيلي (صاحب الوكالة) وهو صاحب الربح الأكبر بحكم وكالته وتحكمه في سلعته، إلا أن الأمور تغيرت نسبياً منذ تنفيذ بروتوكول باريس الاقتصادي، حيث أصبحت بعض الشركات المحلية تحصل على وكالات تجارية مستقلة (بالرغم من عدم توفر عدالة اقتصادية في منحها التجار الفلسطينيين، إضافة للاحتكارات على بعض السلع الإستراتيجية) وهي من أهم القضايا التي يمكن أن تُخرج النشاط الاقتصادي الفلسطيني من السيطرة

الإسرائيلية – حيث أن الاستيراد المباشر يوفر مزايا عديدة لفلسطين، منها تحصيل كامل الرسوم الجمركية لحساب السلطة بدون وساطة «إسرائيل» التي تحصل على ٣٪ من قيمتها لقاء تحصيل هذه الرسوم، إضافة لتخفيض الأسعار على المستهلك للسلع النهائية أو على المنتج للمواد الخام والآلات والمعدات عبر تقليص عدد الوسطاء والمصاريف الإضافية، وحرية اختيار الواردات ضمن مصادر متعددة تضمن اختيار الأفضل والأجود - إلا أن كثير من المستوردين الفلسطينيين لا يزالون يفضلون الاستيراد من خلال وكلاء إسرائيليين سواء لأسباب اقتصادية (بحكم ارتفاع تكاليف الاستيراد نسبة لحجم الشحنة) أو لأسباب إجرائية (سواء كانت إجراءات الاستيراد أو التخليص في الموانئ أو التفتيش الأمني أو المواصفات والمقاييس) . ومن ناحية أخرى لا تزال عمليات غير مسجلة تحصل بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية سواء من خلال المستوطنات أو من خلال الحدود شبه المفتوحة مع إسرائيل (خصوصاً في الضفة الغربية) وتتم عمليات التهريب لسببين :

– إما أن تكون السلع فاسدة أو غير مطابقة للمواصفات والمقاييس .

– أو من أجل التهرّب الضريبي، التي تسبب ضياع مبالغ كبيرة نسبيا على خزينة السلطة تقدر بحوالي ٢٥-٣٠ مليون دولار شهرياً ومنها ما يصب في الخزينة الإسرائيلية (إذا لم يسلم المكلف الفلسطيني ورقة المقاصة لوزارة المالية الفلسطينية) ، والأخرى لا تصب في أي خزينة (تهرب بدون أوراق مقاصة)[1]. وهناك نوع آخر من التهرب أو التجارة غير المشروعة (تجارة الشنطة في قطاع قبل الحصار) تتم من خلال تجار صغار عبر معابر المسافرين (معبر رفح وايرز سابقا، معبر اللنبي) كذلك السلع المهربة بواسطة الأنفاق بعد الحصار والانقسام .

(1) مركز البحوث والدراسات الفلسطينية مستقبل التجارة الخارجية في فلسطين ، نابلس ، ١٩٩٧، ص٨ .

د- آثار الحصار الإسرائيلي على التجارة الخارجية :

تتفاقم آثار الأزمة الاقتصادية مع استمرار الحصار على الاقتصاد الفلسطيني على المدى الطويل، وقد تفاقمت هذه الأزمة بعد الانقسام وتشديد الحصار على قطاع غزة وانقطاع العلاقة الاقتصادية مع جناحه في الضفة الفلسطينية، وبالتالي سيتعرض اقتصادنا لمزيد من الصعوبات من اجل استعادة وضعنا الطبيعي طالما بقي الانقسام مستمراً عبر حكومتين غير شرعيتين في الضفة القطاع، وطالما بقيت السياسات العدوانية الإسرائيلية على ما هي عليه اليوم ٢٠١٠، الأمر الذي يتطلب إعادة صياغة الاستراتيجية التنموية الوطنية الفلسطينية في إطار الرؤية الوطنية التحررية لمقاومة تلك السياسات، وهي استراتيجية مرتهنة في تبلورها أو تطبيقها بإنهاء الانقسام.

فمنذ ٢٨ أيلول ٢٠٠٠ شددت إسرائيل من حصارها على الأراضي الفلسطينية بشكل ملحوظ، وحوَّلتها إلى مناطق شبه معزولة عن العالم الخارجي (حتى عن بعضها البعض). حيث منعت الصادرات الفلسطينية من الوصول إلى الأسواق الإسرائيلية أو عبر موانئها والمعابر الحدودية التي تسيطر عليها إسرائيل إلى العالم الخارجي، كما أعاقت تدفق الواردات الفلسطينية (وخصوصاً مدخلات الإنتاج) القادمة من – أو عبر – «إسرائيل» مما أثر سلبًا على بعض القطاعات الاقتصادية الريادية مثل القطاع الصناعي، حيث انعكس التراجع في الصادرات التي تسببت بأضرار فادحة على القطاع الزراعي والفروع الصناعية – التي تعتمد على إسرائيل في تسويق إنتاجها – مثل صناعة الحجر والرخام والملابس (وخصوصاً التعاقد من الباطن) والمزروعات، إضافةً للأضرار الناتجة عن عدم القدرة على التسويق المحلي بين المحافظات الفلسطينية نفسها أو الأضرار المباشرة نتيجة قصف وتدمير الاستثمارات الصناعية والزراعية المتكررة كما تضررت المؤسسات والمنشآت العاملة في التجارة الخارجية نتيجة انخفاض حجم التبادل التجاري بفعل العوائق

الإسرائيلية أمام حركة الصادرات وبدرجة أقل أمام حركة الواردات مما يؤثر سلبًا على طبيعة الإنتاج والعرض الكلي الفلسطيني، لانخفاض الطلب على السلع المحلية المستوردة.

وتتمثل أهم جوانب الأضرار التي لحقت بالقطاع التجاري بما يلي:-

١- حجز كافة البضائع المستوردة لمناطق السلطة في الموانئ والمعابر «الإسرائيلية» - خاصة بعد الانقسام وتشديد الحصار على قطاع غزة- وما ترتب على ذلك من دفع رسوم وغرامات عالية، بالإضافة لتأثر كثير من الصناعات الفلسطينية سلبًا التي تعتمد على استيراد المواد الخام من الخارج، مما أضعف القدرة التنافسية لها.

٢- إضافة إلى تلف كثير من السلع المخزنة في «الموانئ الإسرائيلية» وهذا ما تبين مؤخرًا بعد السماح بإدخال بعض الحاويات لغزة.

٣- تعطيل حركة الصادرات الفلسطينية إلى الخارج عموما، والبلدان العربية خصوصاً، والتي تقدر بحوالي ٢,٨٪ من إجمالي الصادرات الفلسطينية عام ٢٠٠٨، وبالتالي لا بد من العمل بكل الوسائل لزيادة هذه النسبة تأكيدًا لأهمية التصدير إلى البلدان العربية والصديقة بدلا من الاعتماد على السوق الإسرائيلية التي استحوذت في الأعوام ١٩٩٤ - ٢٠٠٨ على ٩٠٪ من صادراتنا.

٤- تقطع أوصال المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها، أعاق حرية تنقل العمالة والمنتجات الصناعية، مما أثر سلبًا على العملية الإنتاجية والتسويقية في هذه الصناعات، ومن ناحية أخرى فإن منع وصول المواد الأولية للمصانع أضعف العملية الإنتاجية، واثر على توفير متطلبات السوق المحلي وعدم القدرة على التسويق في مختلف المحافظات الفلسطينية وخصوصاً محافظات قطاع غزة .

٥- الحصار المفروض على القطاع التجاري نتج عنه خسائر كبيرة للخزينة الفلسطينية بسبب توقف الدخل الناتج عن الجمارك والضرائب والتي تقدر بحوالي

٧,١ مليون دولار يومياً[1]

خامساً : آثار الحصار والإغلاق في قطاع غزة :

١ . على الانشطة الاقتصادية :

أ- التجارة:

- استمرار عمليات إغلاق المعابر والتحكم بحركة الصادرات والواردات أدى إلى تراجع في الحركة اليومية للشاحنات التجارية، الأمر الذي اثر بشكل سلبي على قدرات القطاعات الاقتصادية المحلية من ناحية وإحجام المستثمرين عن تنفيذ العديد من المشاريع الاقتصادية داخل قطاع غزة من ناحية أخرى، إلى جانب التراجع الحاد في تسجيل الشركات حيث تشير التقديرات أن الشركات التي تم تسجيلها في قطاع غزة عامي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ لم يتجاوز (١٨٢) شركة.

كما عانى القطاع التجاري من الحصار الشامل والمستمر منذ عام ٢٠٠٧ إلى اليوم (٢٠١٠) وأوشك القطاع التجاري التقليدي على الانهيار بسبب الارتفاع غير العادي للشريحة الجديدة من تجار الانفاق الذين باتوا يسيطرون على حوالي ٥٠٪ من إجمالي واردات القطاع .

ومن الآثار السلبية والخسائر غير مباشرة التي تعرض لها المستوردون كان إلغاء الوكالات والعلامات التجارية العالمية والعربية الخاصة بمستوردين قطاع غزة مما تسبب في ضياع إيرادات السلطة من الجمارك والضرائب المحصَّلة من الاستيراد المباشر وتلف غالبية السلع المستوردة والمحتجزة في الموانىء الإسرائيلية منذ تشديد الحصار على قطاع غزة، إضافة إلى توقف حركة التصدير من القطاع بشكل تام،

(1)عبد الفتاح نصر الله، التجارة الخارجية الفلسطينية – تحليل ورؤية نقدية، رام الله ، وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠٠٣، ص٢٤.

وخسرت المنتجات الزراعية والصناعية الأسواق العربية والعالمية مما تسبب في خسائر فادحة للمصدرين .

أما من حيث التأثير المباشر فقد أدت هذه الإجراءات إلى انعدام التصدير وتراجع حجم واردات قطاع غزة من السوق الإسرائيلية والخارجية إلى أقل من ٧٠٠ مليون دولار من أصل إجمالي الواردات السلعية للضفة والقطاع البالغة (٣٤٦٦) مليون دولار في نهاية عام٢٠٠٨[1]، وفي هذا الجانب نشير إلى أن أكثر من ٥٠٪ من واردات قطاع غزة (حوالي ١٢٢٠ مليون دولار) جاءت من السوق المصرية عن طريق التهريب بواسطة الأنفاق خلال العامين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

ب. الصناعة :

تراجعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي لقطاع غزة، منذ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧، من حوالي ١٣٪ إلى أقل من ٥٪ حسب معظم التقديرات، بسبب إغلاق حوالي ٩٠٪ من المنشآت العاملة في القطاع الصناعي، حيث أدى ذلك إلى انخفاض أعداد العاملين في القطاع الصناعي في قطاع غزة من ٣٥,٠٠٠ عامل إلى نحو ٤,٢٠٠ عامل، و هبط إلى حوالي ١٥٠٠ عامل في منتصف عام ٢٠٠٩[2].

وفي هذا السياق، فإننا نشير إلى أن أكثر القطاعات الصناعية تضررا هي صناعة الأثاث والملابس والنسيج والصناعات الغذائية، إذ انخفضت عدد المنشات العاملة في قطاع صناعة الأثاث في قطاع غزة من ٦٠٠ مصنع خلال العام ٢٠٠٥ إلى نحو١٢٠ مصنع في يوليو/ تموز٢٠٠٧ ثم تراجعت إلى أقل من ٥٠ مصنع في يوليو/ تموز ٢٠٠٩ وانخفض عدد العاملين في صناعة الأثاث من ٥٠٠،٥ عامل

(1)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح التجارة الخارجية ٢٠٠٨ ، رام الله ، ٢٠٠٩.
(2)الغرفة التجارية لقطاع غزة، تقارير الحصار حتى نهاية ٢٠٠٩.

إلى نحو ٥٥٠ عامل في يوليو/ تموز ٢٠٠٧ ثم تراجع إلى أقل من ٢٠٠ عامل في يوليو/ تموز ٢٠٠٩ ، هذا وتقدر الخسائر غير المباشرة المتراكمة لقطاع الصناعة بمبلغ نصف مليون دولار يوميا منذ شُدِّد الحصار منذ بداية ٢٠٠٧ وحتى منتصف عام ٢٠١٠ (حوالي ٦٣٨ مليون دولار) إلى جانب الخسائر المباشرة الناجمة عن تدمير المنشآت الصناعية (٢٣٦ مصنع) أثناء الحرب العدوانية على القطاع في يناير / كانون الثاني ٢٠٠٩ والتي قدرت بـ (٥٧) مليون دولار، مما أدى إلى تآكل رأس المال الصناعي أو هروبه إلى الخارج، والحد من قدرة القطاع الصناعي في المستقبل[1].

وفي هذا السياق نشير إلى أن اغلاق المعابر التجارية أدى إلى إغلاق أهم المشاريع الاستثمارية في قطاع غزة وهي « منطقة غزة الصناعية» التي بدأ العمل فيها عام ١٩٩٩ وتضم (٤٥) مصنعاً، الى جانب اغلاق منطقة بيت حانون الصناعية التي كانت تشغل نحو ٤٥٠٠ عامل موزعين على ١٩١ مصنعًا أغلقت كلياً بسبب الحصار والإغلاق وباشر أكثر من ٣٠٪ من أصحاب هذه المصانع بالهجرة للخارج وفق مصادر القطاع الخاص.

والمعروف أن القطاع الصناعي تعرض قبل الحرب للآثار الضارة للحصار الخانق حيث حرم من المواد الخام الأولية الضرورية لعملية الإنتاج، وحرم أيضا من تصدير المنتجات الجاهزة للخارج، وأدى ذلك إلي إغلاق ما يقارب من ٣٧٠٠ مصنع من مجموع ٤٠٠٠ منشأة صناعية وباقي المصانع العاملة تعمل بطاقة إنتاجية لا تزيد عن ٥٠ ٪ كما تأثرت مبيعات المصانع العاملة بضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين.

---

(1) غازي الصوراني، الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة، أغسطس آب ٢٠٠٩.

ج. الزراعة:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي يعتمد عليها أهالي قطاع غزة، إذ يساهم هذا القطاع بنسبة كبيرة في الاقتصاد المحلي، من حيث القيمة المضافة والتشغيل، كما يوفر القطاع الزراعي وظائف دائمة ومؤقتة حوالي (٣٠) ألف عامل في قطاع غزة بنسبة ١٣,٤٪ من العاملين بالفعل، كما ويوفر الغذاء والحياة المعيشية ل ٢٥٪ من أهالي القطاع .

لكن الحصار وإغلاقات المعابر أدىَّ إلى وقف حركة استيراد المستلزمات الإنتاجية مثل الأدوية الزراعية والأسمدة والحبوب والنايلون المستخدم في الدفيئات الزراعية، كما أعاق تصدير المنتجات الزراعية، ثم جاء قرار الاحتلال الإسرائيلي في أغسطس / آب ٢٠٠٨ بتوسيع المنطقة العازلة على طول حدود قطاع غزة بعرض يصل إلى (٥٠٠) متر، ليؤدي إلى مزيد من تراجع القطاع الزراعي، حيث حرم المزارعين من استغلال وزراعة حوالي (٢٥) ألف دونم من أجود الأراضي الزراعية جنوب وشرق وشمال قطاع غزة، إلى جانب تدمير أو تعطيل المنشآت الزراعية (الدفيئات) ومنشآت الإنتاج الحيواني في تلك المناطق المعزولة، أما بالنسبة لخسائر القطاع الزراعي الناجمة عن الحصار فتقدر بحوالي (١٢) مليون دولار شهرياً منذ منتصف يونيو / حزيران ٢٠٠٧ (حوالي ٤٣٢ مليون دولار حتى منتصف ٢٠١٠)[١]،وقد ترتب على الإغلاق والحصار نقص كامل في مستلزمات الإنتاج الزراعي التالية : الأسمدة الزراعية بأنواعها، الأدوية الزراعية بأنواعها، النايلون الخاص بزراعة التوت الأرضي (نايلون التغطية)، عدم توفر قطاع غيار لصيانة مضخات المياه التي تستعمل في ري المزروعات، مستلزمات إنشاء البيوت البلاستيكية (الهيكل الحديدي). كما توقفت تقريباً معظم المشاريع الزراعية التنموية

(1)المرجع السابق.

التي تنفذها منظمات محلية ودولية.

هذا وقد بلغت الخسائر المباشرة للقطاع الزراعي نتيجة هجمة « الرصاص المصبوب» علي قطاع غزة حسب التقديرات الأولية ٢٠٠ مليون دولار، حيث وصلت خسائر الإنتاج الحيواني إلي ٥٢ مليون دولار والإنتاج النباتي إلى ١١٠ مليون دولار بالإضافة إلى القطاع البحري (الصيادين) والتي وصلت إلي ٧ مليون دولار بالإضافة إلي تدمير نحو ١٠٠٠ بئر زراعي بالإضافة إلى تدمير مزارع الدواجن وفقاسات البيض، علما بأن إعادة بناء هذه المزارع سيحتاج إلى عشرات الملايين من الدولارات وإلى العديد من السنوات»[1].

د. إمدادات الوقود والطاقة الكهربائية :

- لقد بات من المعروف لدى أهالي قطاع غزة، ولدى الوفود الأجنبية التي تقوم بزيارته، أن انقطاع التيار الكهربائي بصورة شبه يومية –منذ ثلاثة أعوام- هو سمة بارزة تكاد تكون ثابتة من مظاهر المعاناة الناجمة عن هذا الحصار العدواني، الأمر الذي ترك تأثيراً سلبياً على كافة الأنشطة الاقتصادية وكافة أوجه الحياة الصحية والاجتماعية والنفسية، علاوة على الخسائر المادية المباشرة وغير المباشرة – شبه اليومية – التي تعرض لها كافة الشرائح الاقتصادية والأهالي بسبب انقطاع التيار الكهربائي ونقص الوقود.

- بناءً على تقرير جمعية أصحاب محطات الوقود في قطاع غزة فإن الاحتياجات اليومية للقطاع من المحروقات هي : (٣٥٠) ألف لتر من السولار، (١٢٠) ألف لتر بنزين ، (٣٥٠) طن غاز بالإضافة إلى (٣٥٠) ألف لتر يوميا من السولار الصناعي لتشغيل محطة الكهرباء، إلا انه في ضوء القرار الإسرائيلي في نهاية نوفمبر / تشرين

(1) غازي الصوراني، الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة، أغسطس ٢٠٠٩.

الثاني ٢٠٠٧ بخصوص تخفيض كميات المحروقات، فقد انخفضت كميات السولار اليومية إلى (٩٠) ألف لتر فقط بنسبة انخفاض ٧٤٪ ، وانخفض البنزين إلى (٢٥) ألف لتر فقط بنسبة انخفاض ٧٩٪ ، وانخفض الغاز إلى (١٠٠) طن بنسبة انخفاض ٧١٪، الأمر الذي فرض على كافة الجهات المعنية سواء في أوساط الحكومة أو في أوساط المهربين، إيجاد السبل الكفيلة بتأمين كميات المحروقات اللازمة لقطاع غزة عن طريق الأنفاق من مصر وبأسعار رخيصة جداً حققت أرباحاً طائلة للمهربين وغيرهم إلى جانب توفير هذه السلعة بسعر أقل بـ ٦٠٪ من الأسعار الحكومية السابقة.

هـ. حركة الأفراد والبضائع :

- إن حصار الاحتلال لقطاع غزة يذكرنا بمظاهر أكثر بشاعة من الحصار الذي فرضته النازية على اليهود في معتقلاتها وحصارها لهم، فقد أدى الحصار الصهيوني النازي الجديد على قطاع غزة إلى منع الطلاب والمرضى والتجار من السفر إلى الخارج، مما أدى إلى حرمان هذه الفئات من التعليم والعمل والعلاج في الخارج، حيث بلغ عدد الوفيات من المرضى بسبب الحصار ٣٣٧ حالة وفاة حتى منتصف العام ٢٠٠٩ .

- كما أن إغلاق الاحتلال للمعابر المؤدية إلى قطاع غزة، أدى إلى منع دخول أكثر من ٦٠٪ من السلع والبضائع خاصة مواد البناء والأدوات الكهربائية والصحية والمواد الخام باستثناء بعض السلع الأساسية من الأغذية والأدوية، وبالرغم من الدمار الهائل الذي خلفته الحرب العدوانية على قطاع غزة (يناير / كانون الثاني ٢٠٠٩) إلا أن دولة العدو الإسرائيلي لا تزال تمنع استيراد الاسمنت والحديد وكافة مواد ومستلزمات البناء من الأدوات الصحية والكهربائية والبنية التحتية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع جنوني في أسعار مواد البناء حيث ارتفع سعر

طن الاسمنت من ٤٠٠ شيكل إلى ٣٥٠٠ شيكل وكذلك الأمر بالنسبة للحديد والمواسير والأدوات الصحية والكهربائية[١].

و. **المشاريع الإنشائية والعمرانية :**

- واجه قطاع الإنشاءات على وجه التحديد انخفاضا وتدهورًا حادين ومتواصلين منذ منتصف ٢٠٠٧، حيث توقف أكثر من ٩٠٪ من شركات المقاولات عن العمل بسبب عدم توفر الاسمنت والحديد والحصمة التي ارتفعت أسعارها في السوق السوداء (ان وجدت) إلى أكثر من ٨٠٠٪ ، كما توقفت معظم المشاريع الإنشائية والعمرانية والتطويرية الخاصة والعامة، نتيجة إغلاق المعابر ومنع دخول مواد البناء إلى الأسواق الفلسطينية في قطاع غزة، ومن أهم المشاريع التي أوقفت مشروع تطوير شارع صلاح الدين الواصل شمال القطاع بجنوبه بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي ١٨ مليون دولار، والعديد من المشاريع الأخرى التي تنفذها الأونروا والتي تقدر بحوالي ٩٣ مليون دولار وتشكل مصدر دخل لما يزيد عن ١٢٠ ألف شخص، وفي هذا السياق نشير إلى توقف المشاريع المتعلقة بالمرحلة الأولى لميناء غزة بكلفة (٦٩) مليون دولار ومشروع المطار بكلفة (٨٧) مليون دولار ومشروع الطريق الساحلي بكلفة (١٧٩) مليون دولار ومشروع تطوير ميناء الصيادين بحوالي (١٠) مليون دولار[٢].

- ويبلغ مجموع المشاريع في قطاع البناء التي تم إيقافها وتعطلها نحو ١٦٠ مليون دولار بما فيها مشاريع وكالة الغوث الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومشاريع أخرى ، كما هبط عدد العاملين في قطاع الإنشاءات من حوالي ١٠٪ من

---

(1)المرجع نفسه .

(2)غازي الصوراني، الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة، اغسطس ٢٠٠٩.

مجموع العاملين بالفعل إلى حوالي ١٪ فقط عامي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ ، وبلغت قيمة مجموع المشاريع في قطاع البناء والإنشاءات والبنية التحتية التي تم إيقافها وتعطيلها نتيجة عدم توفر المواد الخام بنحو ٣٧٠ مليون دولار، كما توقفت جميع المشاريع الإنشائية والعمرانية والتطويرية الخاصة والعامة ومشاريع البنية التحتية نتيجة عدم وجود مواد البناء، كما تضررت الصناعات الإنشائية المساندة لقطاع الإنشاءات والمقاولات فتوقفت جميع مصانع البناء والتي تشغل أكثر من ٣٥٠٠ عامل و موظف، ١٣ مصنع بلاط – ٢٥٠ مصنع بلوك – ٣٠ مصنع باطون جاهزة – مصانع الانترلوك – ١٤٥ مصنع رخام وجرانيت ومصانع أنابيب الصرف الصحي والمناهل عن العمل تماما، ونتيجة لهذه الأوضاع، فقد توقفت معظم شركات المقاولات والإنشاءات العاملة في قطاع غزة والبالغ عددها ٢٢٠ شركة عن العمل تماما وتكبدت خسائر فادحة نتيجة تجميد المشاريع قيد الإنشاء وأصاب التلف جميع المعدات والآلات الخاصة بهذه الشركات نتيجة التوقف عن العمل بسبب الحصار، ونتيجة القصف والتدمير الإسرائيلي لحوالي ٦١ منشأه خلال فترة الحرب على غزة وبلغت الخسائر الأولية المباشرة لقطاع الإنشاءات نتيجة الحرب حوالي ٢٧ مليون دولار أمريكي حسب تقديرات أصحاب المنشآت.

ز. السياحة :

أصاب القطاع السياحي شلل كامل وأوشكت شركات ومكاتب السياحة والسفر البالغ عددها ٣٩ شركة ومكتب على الإفلاس نتيجة إغلاق المعابر وشل حرية السفر، كما أصاب الضرر أصحاب الفنادق السياحية البالغ عددها ١٢ فندق سياحيًا تحتوي على ٤٢٣ غرفة جاهزة لاستقبال النزلاء وتدنت نسبة الإشغال إلى الصفر، كما تأثرت المطاعم السياحية والبالغ عددها ٣٥ مطعم سياحي وأصبحت جميعها مهدده بالإغلاق نتيجة عدم تغطية المصاريف الجارية اليومية مما أدى إلى

فقدان أكثر من ٥٠٠ عامل لعملهم في المنشآت السياحية[1].

ح. الاستثمار:

نتيجة لسياسة الحصار المالي والاقتصادي الإسرائيلي وإغلاق المعابر، أصيب قطاع الاستثمار في فلسطين بشكل عام و في محافظات غزة بشكل خاص بانتكاسة كبيرة نتج عنها العديد من الآثار السلبية:

- هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الدول المجاورة للبحث عن الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- إلغاء استثمارات أجنبية وفلسطينية وعربية كانت تحت الإعداد النهائي، خاصة في قطاع غزة.
- توقف العمل في توسيع المناطق الصناعية الحرة والعديد من المشاريع الاستثمارية .
- خسارة كل ما أنفقته السلطة الفلسطينية لتسويق فلسطين عالمياً وتشجيع الاستثمار لجذب المستثمرين، ونتيجة للحصار والدمار الناجم عن الحرب (يناير ٢٠٠٩) فقد ذهبت كل هذه الجهود والنفقات أدراج الرياح، وسيحتاج الأمر إلى عدة سنوات لإعادة الأمور إلى نصابها وإعادة الثقة لدى المستثمرين في المناخ الاستثماري الفلسطيني إن وجد في المستقبل .

٢- تجارة الأنفاق:

بعد الانسحاب الإسرائيلي من طرف واحد من قطاع غزة في سبتمبر / أيلول ٢٠٠٥ ، تزايدت الاغلاقات للمعابر والحصار وصولا إلى الانقسام الفلسطيني في يونيو / حزيران ٢٠٠٦ وتفرد حماس بالهيمنة على قطاع غزة، ومن ثم اشتداد الحصار

(1) المصدر نفسه .

العدواني الإسرائيلي بما في ذلك منع تجار القطاع من استيراد آلاف السلع والبضائع والمواد الخام وحصر الاستيراد ضمن قائمة محدده من قبل حكومة العدو الإسرائيلي .

وبسبب هذا الحصار والإجراءات المرتبطة به، فقد تحول قطاع غزة إلى سجن كبير لسكانه رافقه انهيار اقتصادي شمل كافة القطاعات (قطاعات الصناعة والخدمات والإنشاءات والزراعة) ، مع تزايد اتساع مظاهر الفقر والبطالة والمعاناة والحرمان فيه بكل أشكالها بعدما أصاب الشلل كافة القطاعات الاقتصادية، علاوة على تأزم أوضاع المستشفيات وحرمان مئات المرضى من العلاج، لذلك لم يكن مستغربا في شيء، بل كان – ولا يزال- أمراً طبيعيا أن تتجدد وتتسع عملية بناء الأنفاق التي كان يتوجب على كافة فصائل المقاومة والقوى الوطنية أن تبادر إلى الإشراف عليها وتنظيمها كشكل من أشكال التحدي للحصار وتعزيز صمود المواطنين، لكن للأسف سرعان ما تحولت الأنفاق إلى تجارة مزدهرة استخدمت مئات العاطلين عن العمل، المستعدين للمخاطرة بحياتهم لحساب جماعات التهريب في كل من رفح الفلسطينية والمصرية الذين لم تنقطع علاقتهم بعمليات التهريب تاريخياً، ارتباطًا بصلاتهم الاجتماعية والعائلية والعشائرية المتداخلة بين قبائل بدور سيناء وسكان رفح .

وفي هذا السياق، لا بد من أن نشير إلى انتشار ظاهرة النصب والاحتيال عبر العديد من أصحاب الأنفاق أو مندوبيهم من السماسرة الذين نجحوا في الترويج لتجارة الأنفاق واقنعوا بالفعل مجموعات من المواطنين في مختلف محافظات القطاع على تشغيل أموالهم –بطرق مغرية ومشبوهة غير قانونية – مقابل أرباح غير منطقية تتراوح من ٣٠٪ – ٥٠ ٪ حسب الفترة الزمنية من شهر إلى ثلاثة أشهر، الأمر الذي يبدو مثيرًا للتساؤلات بالنسبة لهذه العملية من الاستثمار المريب .

تحت وطأة هذا الانفلات الذي يعود بالدرجة الأولى إلى تفكك وانقسام النظام

السياسي الفلسطيني، حيث تزايد عدد الأنفاق من ٢٠ نفق في منتصف ٢٠٠٧ إلى أن وصل حسب التقديرات في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٩ إلى ما يقرب من ألف نفق متعددة الأشكال والأغراض، تتراوح في طولها بين ٢٠٠ متر وكيلو متر وعرضها من نصف متر ومتر إلى مترين، وارتفاع متر أو متر ونصف، وعمق يتراوح بين ١٢-١٥ متر تحت الأرض، ويتطلب الحفر أسابيع أو أشهر حسب النفق، أما بالنسبة لتكلفة النفق فهي تتراوح بين عشرين ألف دولار ومائة ألف دولار حسب طول النفق (كلفة المتر الواحد حوالي ١٠٠ $) وكلما زادت الكلفة زاد الجشع في الحصول على الأرباح بغض النظر عن نوع السلع (مخدرات أو فياغرا أو تهريب أي سلع ممنوعة وضارة أيضا والهدف هو الإثراء السريع فلا شيء مضمون) ، وفي هذا السياق نشير إلى القيمة الاجمالية للواردات من السلع عبر الأنفاق، التي تصل إلى أكثر من (٦٠٠) مليون $ سنوياً، علماً بأن حجم الواردات الفلسطينية الاجمالية من السلع من مصر خلال السنوات السابقة (١٩٩٤-٢٠٠٧) لم تتجاوز ١٥ مليون دولار سنوياً، أما بالنسبة للارباح المتحققة للتجار وحكومة حماس فهي تصل إلى أكثر من ٣٠٪ سنوياً من القيمة الاجمالية للواردات (٢٠٠٨-٢٠٠٩).

في كل الأحوال غابت الأهداف الوطنية في توفير السلع للمواطن، ما يعني أن الأنفاق باتت مصدراً لحراك اجتماعي منفلت وشاذ مقابل أرباح عالية جدًا من تهريب السجائر والفياجرا وحبوب الهلوسة وقطع السيارات والذهب والسولار والبنزين والأغنام والعجول ومئات السلع 'لأخرى، إلى جانب تهريب الأشخاص من القطاع إلى الخارج أو العكس . وفي الآونة الأخيرة تزايد عمق النفق وطوله لضمان المزيد من تهريب البضائع وتحقيق المزيد من الأرباح ومراكمة الثروات الطارئة أو ما يسمى بـ«اقتصاد الفقاعات» الذي بلور شرائح اجتماعية عليا من أثرياء الأنفاق لا يمكن تأمين مصادر دخها إلا عبر اختراق وتعاون أو صمت

امني من الأجهزة المصرية، والإسرائيلية، والفلسطينية بالطبع، إذ أننا نلاحظ انه بعد أن كانت هذه الأنفاق تبدأ وتنتهي في أماكن سرية غير اعتيادية تحت بلاط الأرضيات في المطابخ أو داخل غرف النوم أو حظائر الماشية أو البيوت المهجورة، وبعد أن كانت رقابة العدو الإسرائيلي شديدة وعلى مدار الساعة عليها ارتباطًا بدورها في تهريب السلاح المقاوم، باتت اليوم أوكارا علنية لعصابات التهريب والابتزاز الذين يسهمون بدورهم في مزيد من الإحباط واليأس في صفوف أبناء شعبنا، رغم إقرارنا بدور هذه الأنفاق في تأمين مئات السلع المحظور استيرادها، ولكن بأسعار مضاعفة تؤكد على ممارسة معظم تجار الأنفاق، أسوأ أشكال وممارسات السوق السوداء واستغلال ظروف الحصار لمراكمة ثروات طفيليه سريعة دون أي اعتبار وطني أو أخلاقي .

٣- نتائج المسح الميداني لآثار الحصار والعداون على قطاع غزة :

بينت نتائج المسح الميداني الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول الحرب والحصار على قطاع غزة نهاية ٢٠٠٨، أن نسبة ٤٥,٧٪ من الأسر في قطاع غزة تعرضت مساكنها للتدمير (سواء بشكل كلي أو جزئي أو بسيط) . وبينت النتائج أن محافظة شمال غزة سجلت أعلى نسبة ٦٣,٥٪ ثم محافظة رفح بنسبة ٥١٪ ، فيما أشارت النتائج إلى أن ٢,١٪ من الأسر تعرضت منشاتها الخاصة للتدمير و٣,١٪ من الأسر تعرضت أراضيها ومحاصيلها الزراعية للتدمير، فيما تعرضت نسبة ١,٣٪ من الأسر لتدمير في الثروة الحيوانية التي تمتلكها [1].

وأشارت النتائج إلى أن نسبة ١٣,٩٪ من الأسر في قطاع غزة قد انخفض مستوى إنفاقها الشهري بعد الحرب، حيث سجلت محافظة خانيونس أعلى نسبة

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٩، النتائج النهائية، مسح اثر الحرب والحصار على قطاع غزة، ٢٠٠٩، رام الله – فلسطين.

٨ ,٢٣٪ فيما سجلت كل من محافظتي دير البلح ورفح أدنى نسبة ٦ ,٩٪ لكل منهما، فيما لجأت نسبة ٩٤٪ من الأسر – التي انخفض مستوى إنفاقها الشهري – لتقليل الإنفاق على الغذاء ونسبة ٨ ,٩٢٪ من الأسر لجأ لتقليل الإنفاق على الملابس ونسبة ٥ ,٦٩٪ لجأت لتقليل الإنفاق على الصحة.

كما أظهرت النتائج إلى أن ٩٥٪ من الأسر التي انخفض مستوى إنفاقها على الغذاء في قطاع غزة بعد الحرب، أفادت أنها قللت من إنفاقها على شراء اللحوم، وكانت الأعلى في محافظة شمال غزة ١ ,٩٧٪ والأقل في محافظة دير البلح بنسبة ٨ ,٨٧٪ . بينما أفادت نسبة ٨ ,٩٣٪ من تلك الأسر أنها خفضت من مستوى إنفاقها على نوعية الطعام الذي يتناوله أفراد الأسرة، وكانت الأعلى في محافظة غزة ٦ ,٩٧٪ والأدنى في محافظة دير البلح بنسبة ٧ ,٨٣٪ .

وبينت نتائج المسح أن نسبة ٦ ,٥٧٪ من الأسر في قطاع غزة اضطرت لتخفيض كميات الطعام المستهلكة خلال الحرب، مقابل نسبة ٢ ,١٦٪ أحيانا تخفض نفقات الطعام. فيما اضطرت نسبة ١ ,٦٨٪ من الأسر لشراء أغذية ذات جودة اقل، كذلك اضطرت نسبة ٩ ,٣٨٪ من الأسر للحصول على مساعدات من العائلة والأصدقاء لتامين قوتها اليومي خلال الحرب مقابل نسبة ٣ ,٢١٪ أحيانا تحصل على هذه المساعدات، وبلغت نسبة الأسر التي اضطرت لشراء المواد الغذائية بالدين ٤ ,٥٣٪ مقابل نسبة ٥ ,٤٨٪ أحيانا اضطروا للشراء بالدين.

وبلغت نسبة الأسر التي اضطر أفرادها البالغين من تخفيض كميات الطعام المتناولة يوميا لصالح الأطفال ٣ ,٣٩٪ مقابل نسبة ٧ ,٨٪ يضطروا أحيانا. فيما اضطرت نسبة ٨ ,٤٣٪ من الأسر لتخفيض عدد الوجبات اليومية مقابل نسبة ١٠٪ من الأسر اضطرت أحيانا.

كذلك بينت الدراسة المسحية أن نسبة ٨ ,٤٧٪ من الأسر في قطاع غزة غير

قادرة على دفع الفواتير المستحقة عليها، فيما أشارت نسبة ٤ , ٢٧٪ من الأسر بأنها عانت من انقطاع التيار الكهربائي، وان ٢٧٪ من الأسر عانت من نقص في غاز الطبيخ و١٤٪ من الأسر عانت من نقص في المواد الغذائية وان ٥ , ١٢٪ من الأسر عانت من نقص أو فقدان في مصدر الدخل الرئيس وان نسبة ٢ , ٨٪ من الأسر عانت من نقص في الأدوية والعلاجات[1].

أشارت بيانات المسح إلى أن هناك العديد من الاحتياجات الملحة التي تطمح الأسرة لتوفرها، موزعة على النحو التالي: ١ , ٥٧٪ من الأسر اعتبرت أن توفر مصدر دخل ثابت هو حاجة ملحة لها، فيما اعتبرت نسبة ٥ , ٦٩٪ من الأسر أن توفر السيولة النقدية هي حاجة ملحة، رأت نسبة ٩ , ٦١٪ من الأسر أن توفر غاز الطبخ هو الحاجة الملحة، فيما اعتبرت نسبة ٧ , ٤٥٪ من الأسر أن إعادة التيار الكهربائي حاجة ملحة ونسبة ٨ , ٢٦٪ اعتبرت ان ترميم مسكنها هو الحاجة الملحة. وأشارت النتائج إلى أن ٤ , ٥٢٪ من الأسر في قطاع غزة تلقت مساعدات خلال الحرب، وكانت أبرزها وفق التالي: ٨ , ٣٢٪ من الأسر تلقت مساعدات غذائية، و٦ , ٢١٪ تلقت مساعدات مأوى، و١ , ١٤٪ تلقت مساعدات مادية نقدية، و٤ , ٨٪ تلقت مساعدات دوائية وعلاجية وذلك من إجمالي الأسر التي تلقت مساعدات.

سادساً : العلاقات التجارية الفلسطينية الدولية بين الواقع والمستقبل

تطورت العلاقات التجارية الدولية مع تطور الاحتياجات الخاصة بالدول في ظل محدودية الموارد، حيث لم يعد باستطاعة أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال الاعتماد على الإمكانات الذاتية المتاحة، وتطور الفكر الاقتصادي من المريكانتيلية التجارية مرورا ببعض المدارس الاقتصادية حتى العولمة (الرأسمالية)

(1) المرجع نفسه.

التي دفعت العديد من الدول للتبادل التجاري وتوقيع الاتفاقيات الثنائية والدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية ودولية لتشجيع التجارة الخارجية فيما بينها وفق إمكانيات ومصلحة كل دولة في تحقيق أعلى استفادة ممكنة .

وقد وقعت السلطة العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية والدولية لزيادة التبادل التجاري وتعزيز التقدم الاقتصادي الذي كانت تسعى لتحقيقه وسيتم استعراض طبيعة الاتفاقيات الموقعة مع السلطة والفوائد المنتظره منها، إضافة إلى التطرق لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية بهدف توضيح هذه الاتفاقات والتمكن من تقيمها بصورة موضوعية، خاصة في ظروفنا الراهنة، إذا ما تمكنت السلطة (بعد استعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني) من تفعيل هذه الاتفاقات .

ـ الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الثنائية:

من المعروف أن السلطة الفلسطينية وقعت العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بعد توقيعها اتفاقية باريس الاقتصادية بهدف التعاون الثنائي مع كثير من الدول الإقليمية والعالمية من أجل زيادة التبادل التجاري والتخلص من العلاقات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني منذ عام ١٩٦٧ ، إلا أن هذه الاتفاقيات والبروتوكولات المبرمة لم تحقق الحد الأدنى من الفائدة المرجوة منها سواء لأسباب إدارية وأمنية، أو اقتصادية . وسيتم في هذا المبحث استعراض وتحليل أهم الاتفاقيات والتفاهمات التجارية المبرمة بين السلطة والدول الخارجية .

١ - اتفاقية باريس الاقتصادية :

حددت هذه الاتفاقية الإجراءات والأنظمة التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية «وإسرائيل» خلال «الفترة الانتقالية» على المبدأ الأساسي للتجارة الحرة ضمن نظام تجاري يمثل مزيجاً ما بين نظامي منطقة التجارة الحرة

والاتحاد الجمركي بينهما، وتتلخص أهم النقاط المتعلقة بالعلاقات التجارية في البروتوكول بما يلي[1]:

- تصدير المنتجات الصناعية والزراعية الفلسطينية للأسواق الخارجية بدون قيود، على أساس شهادة المنشأ التي تصدرها السلطة الوطنية الفلسطينية.

- تخضع الواردات الفلسطينية لمعدلات الجمارك والضرائب والرسوم الأخرى الإسرائيلية، كما تلتزم بسياسة الاستيراد الإسرائيلية وإجراءاتها، «ما عدا السلع المدرجة في القوائم A1، A2 ، B التي ستحدد السلطة الفلسطينية معدلات الجمارك والرسوم والضرائب عليها حسب المصلحة الفلسطينية واسترشاداً باتفاقية الجات ضمن الحصص المحددة، وإذا زادت عن ذلك تسري عليها الأنظمة الإسرائيلية».

-من حق السلطة الفلسطينية استخدام كافة نقاط العبور (دخول وخروج) مع إسرائيل بغرض استيراد وتصدير السلع وستعطي معاملة مساوية «للإسرائيليين».

-يحق للسلطة الفلسطينية إبرام الاتفاقيات التجارية الثنائية بما يتلاءم واتفاقية ...س الاقتصادية، مع العلم بأن الاتفاقيات التجارية المعقودة بين« إسرائيل» ...دول الأخرى يمكن أن تسري على مناطق السلطة الفلسطينية بطريقة غير مباشرة مثل اتفاقيات التجارة الحرة المبرمة مع جمهورية التشيك، هنغاريا، تركيا، سلوفاكيا.

-تلتزم السلطة الفلسطينية بمعدل ضريبة القيمة المضافة في «إسرائيل»، مع إمكانية تخفيضها بنقطتين مئويتين فقط.

-لا يسمح بالاستيراد من البلدان التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع «إسرائيل» باستثناء السلع المدرجة ضمن القوائم A1 ، A2 ، B ضمن الحصص المحددة.

(1) د. هشام عورتاني وآخرون، الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية والإسرائيلية« قراءة في النص»، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤ .

-يتم مراجعة التقديرات المتفق عليها كل ٦ أشهر من قبل اللجنة الاقتصادية المشتركة وفق الحاجات والمعلومات المتوفرة وفق المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة .

-يمكن للسلطة الفلسطينية تشجيع وتعزيز الصناعة الفلسطينية بطرق مختلفة مثل تقديم المنح والقروض ومساعدة البحث والتطوير والمزايا الضريبية المباشرة، بالإضافة لأي طرق أخرى تلجأ إليها «إسرائيل» .

-سيتعاون الجانبان في منع الممارسات المضللة والتجارة في السلع التي قد تعرض الصحة والسلامة والبيئة للخطر، إضافة لتجنب الأضرار بصناعة الجانب الآخر وسيأخذ بعين الاعتبار اهتمامات الجانب الآخر في سياسته الصناعية .

مما سبق يتبين بأن بنود الاتفاقية هي إجرائية تتعلق في تسيير التبادل التجاري الذي توافق عليه «إسرائيل» – ولا يضر «بالمصلحة الاقتصادية الإسرائيلية» – ويعتبر ذلك تكريساً للتبعية الاقتصادية التي بدأتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ولا تقوم على أساس المعاملة بالمثل (على أساس تبادلي) وما يبرهن ذلك :

-لا يحق للسلطة الفلسطينية التدخل في تحديد نوعية وكمية السلع المستوردة لإسرائيل من جهة، وتحديد السياسة الضريبية أو الجمركية،بل الأخذ بتلك المحددة في إسرائيل والالتزام بأي تغيير في إسرائيل من جهة أخرى .

-مراقبة المعابر الإسرائيلية، وهذا بالدرجة الأولى واحد من حركة التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية والعالم الخارجي، وأيضاً ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة نفسها من خلال وضع القيود الأمنية المتعددة على التجارة الخارجية والداخلية الفلسطينية حسب المصلحة الإسرائيلية .

-يجب حصول المنتجات الفلسطينية المصدرة إلى السوق الإسرائيلية على موافقة من معهد المواصفات الإسرائيلي، وهي عقبة في وجه الصادرات غير المرغوب فيها

وخصوصاً الزراعية .

-لم يتم الاتفاق على تعديل أي قوائم سلعية حسب نص البروتوكول وفق الحاجة الاقتصادية والاجتماعية حتى الآن .

-ترك البروتوكول الاقتصاد الفلسطيني تحت رحمة مخططي الاقتصاد الإسرائيليين، والأخطر من ذلك أنه أكد على أنه باستطاعة الجانب الفلسطيني العمل من داخل إطار الحكم الذاتي، وهذا ما يتناقض مع المبادئ الأساسية لبناء اقتصاد فلسطيني مستقل .

-عدم التزام الجانب الإسرائيلي بكل النصوص المتفق عليها، ولم يسمح للفلسطينيين بممارسة حقوقهم في صنع القرار الاقتصادي بما يتلاءم مع الخطط والبرامج وأولويات التطوير .

في ضوء ما تقدم يتضح بأن هذه الاتفاقية لم تحقق من الناحية الفعلية أي مزايا إضافية للاقتصاد الفلسطيني – يمكن أن تحققها أي اتفاقية ثنائية – عما كان متبعاً بل قدوم السلطة الوطنية، وقد أجمع كثير من الاقتصاديين الفلسطينيين على جحاف اتفاقية باريس للحقوق الفلسطينية، حيث لا تحد من التبعية الاقتصادية ولا تلزم إسرائيل بتنفيذ بنودها بشكل موضوعي، بل على العكس وضعت عراقيل في تطبيق بنود الاتفاقية على عيوبها .

٢- الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية :

أبرمت السلطة الفلسطينية بعد توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي بعض الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع كل من الأردن، ومصر، والسعودية، ومذكرات التفاهم والتعاون مع كل من تونس، المغرب، السودان، الإمارات، إضافة لقرارات القمة العربية (على الورق فقط) فيما يخص دعم الاقتصاد الفلسطيني، التي يجب المطالبة بتطبيقها بهدف تجسيد العمق الاستراتيجي لفلسطين

مع البعد العربي وشمولها على العديد من مجالات التعاون الاقتصادي ذات الأثر الكبير على الاقتصاد الفلسطيني في ظل تطبيقها، إضافة لتسهيل وزيادة حركة التبادل التجاري وفق المصلحة المتبادلة وإنشاء مناطق التجارة الحرة وتشجيع تجارة الترانزيت، وإقامة المشاريع وحماية الاستثمارات والتعاون الفني في المجال الصناعي، إلى جانب التعاون في مجال خدمات النقل وإقامة مستودعات التخزين وإعادة تحميل البضائع والتسويق خصوصاً مع الأردن ومصر، لكن يبدو أن تفاقم الأزمات الفلسطينية والعربية الرسمية، جعل من هذه الأهداف الاقتصادية – رغم تواضعها – ضربًا من الوهم في الظروف الراهنة (٢٠١٠)، وبالرغم من ذلك، فإن من المفيد التطرق إلى الاتفاقيات والتفاهمات الاقتصادية مع الدول العربية كما يلي:-

الاتفاقية التجارية مع الأردن:

تعتبر الأردن هي الشريك التجاري الإقليمي للسلطة الفلسطينية بحكم المنفذ الوحيد للضفة الغربية بعد «إسرائيل» والبوابة الرئيسية لباقي العالم العربي إضافة لطبيعة الاستثمارات المتبادلة بين الاقتصادين وخصوصاً المصرفية، حيث يعتبر تداول الدينار الأردني مألوف بين قطاعات كبيرة من الشعب الفلسطيني وخصوصاً في المبادلات الرأسمالية والاجتماعية إضافة إلى أن أكثر من ٥٠٪ من حجم الاستثمارات المصرفية في فلسطين أردنية ويعتبر ذلك حافزاً لتفعيل درجة التعاون وركزت الاتفاقية على الالتزام بمبدأ التجارة الحرة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية من البلدين، ونصت على ضرورة تسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير والنقل وحركة الترانزيت ودخول رجال الأعمال الفلسطينيين والأردنيين وتشجيع إقامة المعارض والندوات في كلا البلدين. واعتمدت مبدأ القوائم السلعية المعفاة من الرسوم الجمركية والضرائب وتندرج ضمن الفئات التالية (الأغذية المجهزة، المنتجات الزراعية، المعدات الميكانيكية والكهربائية، اللوازم المنزلية، المعدات

الزراعية، والمنتجات الكيماوية والدوائية) [١]، على أن تتم مراجعة هذه القوائم من قبل لجان مشتركة والتحرير التدريجي لتبادل السلع والخدمات لتنشيط التبادل السلعي، إلا أنه لم تعتمد آلية للتنفيذ وتعاملت الأردن مع بعض السلع الفلسطينية كمعاملة أي دولة وخصوصاً زيت الزيتون، وإن بقي حجم التبادل التجاري دون الحد الأدنى أو حتى دون مستوى ما كانت عليه عام ١٩٩٣، حيث بلغ حجم التبادل التجاري السلعي مع الأردن ٢٥ , ٨١ مليون دولار عام ٢٠٠٨، وهي لا تتجاوز نسبة ٢٪ من إجمالي التبادل التجاري السلعي للأراضي الفلسطينية لعام ٢٠٠٨. وبالتالي لم تحقق الاتفاقية أهدافها في التعاون والتبادل التجاري وهذا ما أكده د. محمد الجعفري وأرجع مسبباته لعدم الاتفاق على آلية التنفيذ ولم تشمل القوائم السلعية على سلع فلسطينية مهمة للتصدير، رغم أنها تحد من هدف التحرير التدريجي للتجارة[٢].

وهذا ما يؤكد ضرورة بذل جهود كبيرة لتفعيل الاتفاقيات وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين خاصة وانه وفقاً لظروف العرض والطلب فإن ٦٠٪ من الصادرات الأردنية تتوافق مع الواردات الفلسطينية، وأن ٤٠٪ من الصادرات الفلسطينية تتوافق مع الواردات الأردنية ضمن تحقيق الكفاءة الإنتاجية والتخصص حسب مبدأ الميزة النسبية في الإنتاج[٣].

كما يمكن التعاون مع الأردن باعتبارها المنفذ الوحيد للمحافظات الشمالية (الضفة الغربية) بمعزل عن إسرائيل في الخدمات التسويقية والنقل وخدمات

(1) الأونكتاد، تجارة السلع الفلسطينية في التسعينات، الفرص والتحديات، ١٩٩٨، ص ٢٨ .

(2) د. محمود الجعفري ، الاتفاقية التجارية الأردنية – الفلسطينية (متطلبات التعديل) رام الله، ١٩٩٧ .

(3) د. محمود الجعفري ، التجارة الخارجية الفلسطينية الأردنية، واقعها وآفاقها المستقبلية، ماس رام الله، ٢٠٠٠ .

الاستيراد والتصدير لتطوير حركة التجارة الخارجية مع الدول العربية، إضافة لتطوير المشاريع الخدمية والإنتاجية المشتركة ضمن التعاون والمنافع المتبادلة بين البلدين. لكن يبدو أن عدم تطور العلاقات التجارية مع الأردن، تعود إلى أن النظام الأردني وقع عام ١٩٩٥ اتفاق مستقل للتعاون التجاري والاقتصادي مع إسرائيل أفضل من الاتفاق الفلسطيني الأردني من حيث الإجراءات والمعاملة المتبادلة مما جعله منافساً لفلسطين وخصوصاً في بعض السلع الزراعية والملابس والنسيج وهو ما ظهر في تحويل بعض الشركات الإسرائيلية نشاطات التعاقد من الباطن مع منشآت صناعية فلسطينية لصناعات أردنية، سواء بسبب انخفاض كلفة المعاملات والنقل أو رخص الأيدي العاملة الأردنية وهي ميزة تنافسية للصناعة الأردنية يجب أخذها بعين الاعتبار في صياغة السياسة المستقبلية للتجارة الخارجية.

اتفاقية التجارة مع مصر :

وقعت هذه الاتفاقية في فبراير / شباط ١٩٩٨ للتعاون التجاري بين البلدين، حيث لم تختلف في جوهرها عن الاتفاقية الأردنية فقد نصت على مبدأ التبادل الحر بين البلدين من خلال تحرير استيراد أو تصدير السلع والمنتجات ذات المنشأ الوطني ضمن قوائم سلعية محددة (A،B) ، مع العلم بأن المنتج الصناعي لاعتباره ذات منشأ وطني يجب أن لا تقل نسبة المدخلات المحلية عن ٤٠٪ من تكلفة الإنتاج الإجمالية، مع تطبيق قواعد المنشأ التي يتم الاتفاق عليها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فور إقرارها، إضافة لتسهيل عبور السلع بدون أي عوائق خاصة في المنافذ الجمركية وتكون أفضلية النقل والشحن البري والبحري والجوي للسلع المتبادلة بين الطرفين وتبادل الخبرات والزيارات الهادفة لتنشيط التبادل التجاري .

وتعتبر مصر المنفذ البري الوحيد لفلسطين من الجنوب (قطاع غزة)، وأهمية

السوق المصري للاقتصاد الفلسطيني أكبر من أهمية السوق الفلسطيني للاقتصاد المصري وبالتالي يجب تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية المصرية مع إمكانية الحصول على امتيازات حقيقية من أجل دعم الاقتصاد الفلسطيني وتقليل درجة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، مع العلم بأن العلاقات التجارية (التبادل التجاري ضمن الهامش المتاح) لم تتطور رغم توقيع الاتفاقية التجارية سواء بسبب المعوقات الإدارية والقيود غير الجمركية – إسرائيلية أو مصرية – أو بسبب ضعف الإرادة الحقيقية في التبادل التجاري من خلال تعزيز الروابط الثنائية ودراسة الفرص التسويقية بين البلدين بشكل موضوعي بما يحقق إمكانات التبادل التجاري ولتحقيق ذلك يجب الاتفاق على :

-تحرير التجارة وإزالة كافة القيود والمعوقات وتسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير .

-تنسيق سياسات الإنتاج والتسويق حسب المصالح المتبادلة والحد من احتكار إسرائيل للتجارة الخارجية .

-إنشاء مشاريع استثمارية مشتركة – سواء إنتاجية أو خدمية – بهدف تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادين والاستفادة من الإمكانات والخبرات المشتركة على مبدأ التخصص والتنويع في منتجات التصدير والاستيراد للمجموعات السلعية التي تزيد فيها إمكانية وفرص التبادل التجاري .

-التعاون في مجال إقامة المناطق التجارية الحرة بين البلدين لتعزيز فرص الإنتاج والتسويق والخدمات المساندة .

العلاقات التجارية مع باقي الدول العربية :

وقعت السلطة الفلسطينية العديد من التفاهمات للتعاون الاقتصادي مع كثير من الدول العربية وفق قرارات القمم العربية ! التي أعطت –نظرياً على الورق-

معاملة تفضيلية للمنتج الفلسطيني في الأسواق العربية، وعلى غرار ذلك أبرمت اتفاقيات التعاون في المجال الصناعي والتجاري وتبادل الخبرات بما يفيد الاقتصاديات الثنائية وخصوصاً مع السعودية، المغرب، تونس، الإمارات، السودان، سوريا، مع العلم بأن العلاقات التجارية الفلسطينية - العربية شبه معدومة باستثناء الأردن نسبياً، رغم حملة الترويج التي قامت بإعدادها المؤسسات الفلسطينية (وزارة الصناعة، وزارة التجارة، الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية) من خلال إقامة المعارض في غالبية الدول العربية لإبراز طبيعة وجودة المنتج الفلسطيني بهدف ترويجه وزيادة الطلب عليه وتم إبرام بعض الصفقات التجارية الآنية، والتي للأسف لم تتبعها إجراءات تشجيعية لدعم هذه الخطوات من حيث دراسة احتياجات الأسواق العربية بشكل موضوعي وتحديد احتياجات المستهلك العربي إضافة للمواصفات والمقاييس والإجراءات الإدارية المتبعة في هذه الدول من ناحية، وطبيعة الإعفاءات الممنوحة من ناحية أخرى وتوجيه المنتج الفلسطيني بهذه المعلومات، فمثلاً تمنح السعودية إعفاء جمركياً للمنتجات الفلسطينية التالية (المنتجات الزراعية، المواشي، المواد الخام المعدنية، وغير المعدنية) على أن لا تقل المواد الخام الفلسطينية عن ٤٠٪ من قيمة التصدير ضمن شهادة منشأ رسمية، وبشكل عام يكمن السبب الرئيسي وراء تدني حجم التبادل التجاري مع الدول العربية في الصراع الفلسطيني والانقسام الداخلي إلى حكومتين غير شرعيتين، إلى جانب العديد من الأسباب الأخرى، أهمها :

١- معوقات اتفاقية باريس الاقتصادية سواء من حيث الإجراءات المفروضة أو تحديد القوائم السلعية .

٢- انخفاض القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية وبشكل أساسي من حيث التكلفة والجودة .

٣- تشابه الأنماط الإنتاجية إلى حد كبير في كل من فلسطين والدول العربية مما يؤدي لتشابه التوزيع السلعي للصادرات الفلسطينية مع الواردات العربية .

٤- معاملة السلع الفلسطينية المتدفقة إلى الدول العربية على أنها سلع دولة مستقلة تتمتع باقتصاد مستقل وهذا يفقدها أي معاملة تفضيلية يمكن أن تمنح إلى دولة محتلة .

٥- التزام كثير من الدول العربية بالإجراءات (المتطلبات) اللازمة لمنطقة التجارة العالمية مثل مصر، الأردن، قطر، البحرين، الكويت، الإمارات العربية المتحدة ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أمام الاقتصاديات العالمية مما يزيد من درجة المنافسة ويقلل من الامتيازات الممنوحة لفلسطين

٦- لم تمنح الدول العربية الموقعة على اتفاقيات أو تفاهمات تجارية مع فلسطين معاملة الدولة الأولى بالرعاية أو المعاملة الوطنية للسلع الفلسطينية ولا أي امتيازات أو استثناءات خاصة بالوضع الفلسطيني من أي طرف- سوى قرارات القمة العربية الأخيرة والتي لم تفعل رغم أن بعض الدول العربية حصلت فيما بينها على هذه المعاملة مثل نص الاتفاق الأردني المصري على المعاملة الوطنية لسلع الطرفين، والأكثر استغراب هو الاتفاق الأردني الإسرائيلي الذي منح كليهما معاملة الدولة الأولى بالرعاية، ومع ذلك اعتبرت الاتفاقيات دولة مستقلة ذات سيادة وعاملتها بالمثل في القرارات بدون الإقرار بالوضع التنموي اللازم لفلسطين إضافة لإهمال المبادئ الأخرى.

مما سبق يتبين بأن الاتفاقيات العربية غير فعالة اتجاه تعزيز التبادل التجاري وليست على مستوى المسؤولية العربية اتجاه الاقتصاد الفلسطيني بعيداً عن المعوقات الإسرائيلية سواء من حيث تطبيقها أو مضمونها، مع العلم بأن التجارة الثنائية بين إسرائيل والدول العربية والإسلامية قد تطورت بشكل خطير، حيث

تفيد التقارير العربية كما الإسرائيلية بنمو مطّرد للتجارة بين الكيان الإسرائيلي والعرب حيث كشف تقرير لهيئة الصادرات الإسرائيلية أخيراً أن حجم صادرات إسرائيل إلى الدول العربية خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨ بلغ ١٤٥ مليون دولار، بزيادة نسبتها ٤٨٪ بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠٠٧. ووفقاً للتقرير الذي نشره موقع الدراسات الإسرائيلية «N.F.C» احتلت تونس مركزاً متقدماً عربياً كسوق للصادرات الإسرائيلية، كما اعتبرت الأردن نموذجاً للعلاقات الاقتصادية مع إسرائيل. ويقدر مركز الدراسات حركة التجارة الإسرائيلية مع الدول العربية حوالي مليار دولار عام ٢٠٠٨ [1]، كذلك أشارت البيانات الصادرة عن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إلى أن حجم التجارة بين مصر والأردن وإسرائيل في عام ٢٠٠٧ بلغ حوالي ٥٤١ مليون دولار، استحوذ الأردن وحده على حوالي ٣٠٦,٩ ملايين دولار منها، فيما كانت القيمة الباقية، أي حوالي ٢٣٤,١ مليون دولار، من نصيب مصر.

٣- الاتفاقيات الدولية

وقعت السلطة الفلسطينية بعض الاتفاقيات التجارية الدولية لتوفير الامتيازات الممكنة لدخول الأسواق الدولية من أجل دعم التبادل التجاري مع هذه الدول وهي: اتفاقية الشراكة الأوروبية - المتوسطة والتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التجارة الحرة مع منطقة الإفتا، كندا، روسيا، اليونان، جنوب أفريقيا، تركيا، ألمانيا، ونعرض فيما يلي أهم المبادئ في بعض هذه الاتفاقيات :

١-اتفاقية الشراكة الأوروبية - المتوسطة للتجارة والتعاون : تهدف إلى تطوير العلاقات من أجل تهيئة الظروف الملائمة لتحرير التجارة بينهما (الوصول لمنطقة تجارة حرة بشكل تدريجي انسجاما مع WTO) ، هذا ومنحت الاتفاقية السلع

(1) وماذا عن التجارة مع إسرائيل؟ ٢٨ أبريل / نيسان ٢٠١٠ /www.al-akhbar.com

الفلسطينية حرية الدخول للسوق الأوروبية بدون ضرائب أو رسوم أو تحديد كمي، مع السماح للسلطة الفلسطينية على إبقاء بعض الضرائب على السلع المستوردة بنسبة لا تتجاوز ٢٥٪ من قيمة المنتج، مع تخفيضها تدريجياً حتى السنة الخامسة . وللأسف انتهت المدة الممنوحة بدون استغلال لهذه الامتيازات، بالإضافة لذلك سمحت الاتفاقية بحماية بعض الصناعات التي يتم الاتفاق عليها أنها وليدة بشكل مؤقت ومنح السلع الزراعية الفلسطينية بعض الاستثناءات لتمكينها من اختراق الحماية الأوروبية للمنتجات الزراعية . ولا شك بأن الاتفاق تعامل مع السلطة الفلسطينية باستقلالية عن «إسرائيل» (وهو ما احتجت عليه إسرائيل) وأعطى بعض الاستثناءات وأقر بالوضع التنموي المطلوب للاقتصاد الفلسطيني، إلا أن الامتيازات الممنوحة من حيث فرض ضرائب على السلع المستوردة تصطدم بالعلاقة مع إسرائيل حيث تدخل السلع الصناعية الأوروبية إلى إسرائيل بدون جمارك وتدخل السوق الفلسطينية بحرية، مع ذلك يعتبر الاتفاق بشكل عام خطوة إيجابية للاقتصاد الفلسطيني، رغم بقاء محدودية حجم التبادل التجاري جراء هذا الاتفاق سواء لأسباب إجرائية وأمنية إسرائيلية أو عدم توفر المعلومات اللازمة للمنتج الفلسطيني عن طبيعة السلع المطلوبة والإجراءات المتبعة. وأخيراً يجب الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي على تمديد فترة الامتيازات الممنوحة وتوسيع قائمة السلع الزراعية المسموح دخولها الأسراق الأوروبية والضغط على إسرائيل للحد من الإجراءات الإدارية والأمنية ضد التجارة الخارجية الفلسطينية.

٢-إعلان التعاون التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية : قررت الولايات المتحدة الأمريكية -بموافقة السلطة الفلسطينية- معاملة المناطق الفلسطينية كإقليم اقتصادي من الاقتصاد الإسرائيلي!!!؟ وبالتالي يسري عليها اتفاقية منطقة التجارة الحرة الموقعة عام ١٩٨٥ «بين أمريكا وإسرائيل بهدف دعم العملية السياسية»،

ومن خلالها تمنح الامتيازات للمنتج الفلسطيني من طرف واحد (دون اتفاق متبادل) وتتضمن إعفاء كافة السلع والمنتجات الفلسطينية – وتعتبر فلسطينية المنشأ إذا كانت نسبة التكاليف المباشرة للإنتاج ٣٥٪ كحد أدنى – التي تصدر لأمريكا من الرسوم الجمركية وتتلقى المنتجات الأمريكية المعاملة نفسها ، لدى دخولها الأسواق الفلسطينية .

٣–اتفاقية التجارة مع كندا : وتنص هذه الاتفاقية على التبادلية في تحرير أسواق الطرفين أمام السلع والخدمات مع أخذ كندا حاجة السلطة الفلسطينية لحماية بعض الصناعات الناشئة « مبدأ الصناعات الوليدة » بعين الاعتبار[1] إلا أن الاتفاق ظل محكوما باتفاقية باريس ولا يتعامل مع فلسطين ككيان مستقل، ويتضمن إعفاء كافة المنتجات الصناعية من الرسوم الجمركية كما جرى تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية والصناعات الزراعية أو إلغاؤها وفقاً لنظام الكوتا وهناك التزاماً كنديا لدعم القطاع الخاص من خلال تقديم الدعم الفني والتقني للصناعة الفلسطينية بما يعزز قدرتها التنافسية في السوق الكندية .

٤–اتفاقية التجارة مع دول الإفتا : ينص الاتفاق على تحرير التجارة في السلع الصناعية والأسماك والمنتجات البحرية وبدرجة أقل المنتجات الزراعية المصنعة (تعريفة منخفضة) ، وقد تم توقيع اتفاقيات منفصلة مع كل دولة من دول الإفتا بالنسبة للسلع الزراعية لتحديد المنتجات الزراعية التي تتمتع بمعاملة الاعتماد الجمركي، مع العلم بأن قواعد منشأ دول الإفتا هي نفس القواعد التي يطبقها الاتحاد الأوروبي .

٥– اتفاقية التعاون التجاري مع روسيا : يتعامل الطرفان مع بعضهما بوضع الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بالتجارة، ويتبادل الطرفان بعض السلع بدون رسوم .

(1)د. عبد الرازق، ، مرجع سبق ذكره . .

٦- مذكرة تفاهم لتعزيز التجارة مع الصين الشعبية : تهدف لتطوير العلاقات التجارية وتعزيز وتثبيت التجارة البينية بينهما وتقديم التسهيلات المتبادلة لذلك وتتضمن التعاون في إقامة المعارض المتخصصة،مجالات الاستثمار والصناعة والتكنولوجيا على أساس المنفعة المتبادلة[١].

من خلال استعراض أهم الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها السلطة الفلسطينية، اتضح أن هذه الاتفاقيات يمكن الاستفادة منها لتأكيد أهمية تنويع الشركاء التجاريين للاقتصاد الفلسطيني لتمكينه من الحد من التبعية لإسرائيل وزيادة حجم التبادل التجاري حسب المصلحة الاقتصادية والوطنية ضمن الامتيازات الممنوحة من خلال هذه الاتفاقيات، التي لم تحقق الحد الأدنى بدليل عدم زيادة حجم التبادل التجاري بشكل ملحوظ مع هذه الدول، ويرجع سبب ذلك إلى عوائق اتفاقية باريس الاقتصادية من جهة، وعدم معرفة المنتج الفلسطيني بالأسواق الأجنبية واحتياجاتها وضعف القدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني من جهة أخرى أخيراً، كان الانقسام بين فتح وحماس، وهوالذي أدى إلى تفكيك النظام السياسي الفلسطيني وانفصام وتشتت وضعف وتزايد هشاشة الاقتصاد في الضفة وقطاع غزة، إلى جانب سيطرة القوى الطفيلية الاحتكارية على هذا الاقتصاد، خاصة في قطاع غزة.

٤- الاقتصاد الفلسطيني ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[٢]:

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى – التي بدأ تطبيقها بشكل تدريجي في ٠١/٠١/١٩٩٨ حتى مرحلة التحرير الكامل لحركة السلع بداية عام ٢٠٠٧ –

(1)الأيام، رام الله ، ٣٠/٤/٢٠٠١ .

(2)تم الاعتماد على الدراسة التي أعدها معتصم سليمان بعنوان فلسطين ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ل: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية في تغطية غالبية محاور هذا المبحث .

من مراحل التكامل الاقتصادي التي طال انتظارها منذ تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، إلا أن التغير في طبيعة النظام التجاري الدولي، وازدياد الاهتمام بالاندماج الإقليمي لتلافي الانعكاسات السلبية للعولمة نتيجة الحرية العالمية للتجارة في إطار منظمة التجارة العالمية وما يتبعها من التزامات، يصعب التأقلم معها في ظل السوق الصغير، مما شجع الدول العربية على تطوير الأسواق الإقليمية لتتلاءم ما بين المصالح الاقتصادية البينية للدول العربية والعالم الخارجي، حيث أن معظم البلدان العربية أصغر من أن تتمكن بمفردها من تحقيق التصنيع السريع أو التنمية الشاملة، مع العلم بان معدل حجم التجارة العربية لإجمالي التجارة العالمية تراجع من ١٣٪ عام ١٩٨٠ لحوالي ٣٪ في عام ٢٠٠٢[*] وارتفع إلى ٥,٥ ٪ عام ٢٠٠٨ حيث بلغ إجمالي التجارة العالمية ٣١,٩٨٥ تريليون دولار[1]، ولكن بالرغم من كل ذلك ، فإن معظم بلدان النظام العربي لم تعد معنية بتفعيل منطقة التجارة العربية الكبرى ارتباطاً بمصالح الشرائح الحاكمة والكومبرادورية منها .

٥- الاقتصاد الفلسطيني ومنظمة التجارة العالمية :

تضم هذه المنظمة ١٥٣ دولة حتى أبريل ٢٠١٠ إضافة لسوريا التي انضمت بشكل مراقب حديث[2]، مع العلم بأن شروط الانضمام أصبحت صعبة بالنسبة للبلدان الجديدة بغض النظر عن المستوى التنموي للقطر المرشح – يترتب على البلد التزامات إضافية أكثر إجحافاً – ولا تستفيد البلد من الامتيازات التي من المفروض

(*) بناء على تصريح لامين عام الوحدة الاقتصادية العربية على قناة العربية التلفزيونية / شريط الأخبار – أول يوليو / تموز ٢٠٠٣ .

(1) احتسب الباحث المعدل بناء على معطيات التقرير الاقتصادي العربي لعام ٢٠٠٨.

(2) منظمة التجارة العالمية توافق على إعطاء سورية موقع مراقب، أخبار مكتوب http://news.maktoob.com/

الحصول عليها[1]. وبالتالي يتعين على فلسطين تقديم طلب الانضمام مع الدول المرشحة ضمن منظمة المؤتمر الإسلامي ومطالبة WTO لمنح فترات انتقالية مناسبة للأقطار المرشحة، بحيث تتلاءم شروط الانضمام مع مستوى التنمية الاقتصادية للقطر المعني وخاصة الإجراءات المتبعة لانضمام البلدان الأقل نمواً والإسراع بتطبيقها .

ورغم أن فلسطين لن تستفيد من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية في ظل الأوضاع الحالية –الحصار والانقسام– المفروضة على الأوضاع الفلسطينية (سواء الاقتصادية أو القانونية أو السياسية) إلا أن ذلك لا يعفي المسئولين في السلطة من تهيئة الظروف الاقتصادية والقانونية والإجرائية اللازمة لدخول فلسطين المنظمة في الوقت المناسب . وتكمن المصلحة الفلسطينية في الانضمام لما يلي :

١- دوافع اقتصادية يمكن أن تؤدي إلى إجبار «إسرائيل» على إزالة وإلغاء القيود التجارية وغير التجارية التي لا تزال تعيق تدفق السلع والخدمات بين فلسطين ودول العالم، وبالتالي تحرير التجارة الخارجية الفلسطينية .

٢- مطالبة WTO وأعضائها معاملة فلسطين وفق سياسة جمركية مستقلة عن «إسرائيل» .

وبشكل عام فقد أصبح الاقتصاد الفلسطيني جزء من الاقتصاد العالمي، عليه استحقاقات ستؤثر على طبيعة علاقاته مع الاقتصاديات الأخرى، وبالتالي ستكون بعض السياسات التجارية تحصيل حاصل ولا يمكن التحكم فيها، نظراً لتبعية الاقتصاد الفلسطيني الإسرائيلي الذي أصبح مرتبطاً باتفاقيات تجارية دولية مثل WTO وغيرها، لذلك فإن الاقتصاد الفلسطيني أصبح بطريقة غير مباشرة جزءاً من هذه الاستحقاقات الدولية الجديدة .

---

(1) المركز الإسلامي لتنمية التجارة ، تقرير حول المسائل المتعلقة بنشاطات المنظمة العالمية للتجارة ، ٢٠٠٣ ، ص٣٦ .

إلا أن وزارات السلطة المعنية، بالإضافة إلى الانقسام، حال دون تحقيق التهيئة المطلوبة لمواجهة متطلبات هذه المرحلة، وخاصة إيجاد آلية للتنسيق ما بين القطاعين العام والخاص وتطوير المؤسسات المالية. الإدارية، التشريعية، الداعمة لذلك وتحديد البدائل المترتبة على الانضمام من خلال دراسة نصوص الاتفاقية من الناحية القانونية والفنية (التي تبلغ آلاف الصفحات إذا ما أضفنا ملاحقها المهمة) من قبل المختصين وأصحاب القرار، مع دراسة تجارب الدول المماثلة التي انضمت لمنظمة التجارة حديثاً واتخاذ القرار المناسب إذا ما تم إنهاء حالة الانقسام الراهنة .

نخلص من كل ما تقدم، بالنسبة للتجارة الفلسطينية، طوال الست عشرة سنة الماضية، لنؤكد بأنه لم تحدث أية متغيرات جوهرية في هيكلية وأداء التجارة الفلسطينية، الخارجية، والداخلية، مما يعني ثبات السياسات والقنوات التجارية الإسرائيلية تجاه السوق الفلسطينية في الضفة والقطاع على ما كان عليه الأمر قبل قيام السلطة الفلسطينية في صيف ١٩٩٤ ، بل زاد تفاقم هذه العلاقة التجارية، لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، عبر تزايد التدفق في الواردات بصورة مضاعفة، أكثر من ٧٥٪ منها من السوق الإسرائيلي، وهو وضع يؤشر على أن السلطة الفلسطينية لم تقم بالخطوات العملية – الممكنة في حدود الواقع الراهن – لإحداث متغيرات في تلك الأسس والارتباطات أو الإطار الهيكلي العام الذي فرضه الاحتلال علينا طوال العقود الماضية، بل أن هذا الإطار الهيكلي الإسرائيلي بكل آلياته، بقي على حاله، مما أبقى السوق الفلسطينية، سوقاً حراً بصورة مطلقة، مفتوحاً، مباحاً بلا قيود أو ضوابط لصالح السوق الإسرائيلية، خاصة وأن الأنانية والمصالح الفردية الاستغلالية الطبقية تشكل أحد أهم سمات ومكوِّنات المؤسسات العاملة في القطاع الخاص الذي يضع الربح كغاية وهدفًا أوليًا له بصورة أساسية، وهي مؤسسات تميزت –تاريخيا– والى اليوم بطابعها الفردي/ العائلي، الذي ساهم في إعاقة تطورها

الرأسمالي التراكمي، وأعاق تطورها التقني، مما ساعد على توسع هذه المؤسسات أو المنشآت الصغيرة بما يتناسب مع طابعها الفردي المتخلف شبه المنغلق.

إن هذا الواقع الذي تعيشه مؤسسات القطاع الخاص، يوفر المناخ بصورة مباشرة وغير مباشرة لاستمرار المتاجرة مع السوق الإسرائيلية أو المتاجرة عبر الانفاق والتهريب وما يمكن أن تنتجه هذه العلاقة من أضرار لا تتوقف عند الاقتصاد فحسب بل يمكن أن تتخطاها إلى أبعد من ذلك .

إن استمرار تفاقم هذه الصيغة أو العلاقة الاقتصادية الراهنة يعني مزيدا من العوامل والتراكمات التي تدفع إلى تعميق تبعية وإلحاق الاقتصاد الفلسطيني بحيث يصبح اقتصادنا –سواء كان موحداً أو منقسماً – على حالة من الارتهان الكامل لاقتصاد العدو الإسرائيلي، تجعل من حديث حكومتي رام الله وغزة غير الشرعيتين، عن الاستقلال السياسي أمراً شكلياً في ظل هذا الإلحاق الذي يعيد إنتاج كل موروثات وآليات الاحتلال المباشر بأشكال جديدة أكثر عمقاً وترابطاً من جهة، وأكثر ضرراً وإعاقة لمصالحنا الاقتصادية ومشروعنا الوطني من جهة أخرى .

ان الواقع الراهن للتجارة الداخلية والخارجية، والاقتصاد الفلسطيني عموماً يؤكد صحة وموضوعية تشخيصنا أو توصيفنا لهذه العلاقة الإلحاقية التابعة، عبر العديد من المؤشرات نذكر منها :-

١ . العدو الإسرائيلي هو الشريك الأكبر والأول في التجارة الفلسطينية، والتجارة الخارجية بصورة خاصة، إلى جانب تجارة الانفاق .

٢ . إن نسبة ما تستورده السوق الفلسطينية من مجموع صادرات السوق الإسرائيلية، تصل إلى ١٠٪ (حوالي ٤،٣ مليار دولار من مجموع الواردات الفلسطينية التي بلغت ٧،٢ مليار دولار) من إجمالي صادرات العدو الإسرائيلي التي بلغت (٣٤) مليار دولار عام ٢٠٠٨ ، وبذلك تحتل الواردات الفلسطينية الموقع

الرابع من إجمالي الصادرات الإسرائيلية، بعد الولايات المتحدة ٢٣٪ و أوروبا ٤٤٪ و الدول الآسيوية ١٣٪ وفي هذا الجانب فإن أكثر من ٩٠٪ من صادراتنا تتوجه إلى السوق الإسرائيلية، وهي صادرات لم تتجاوز ٤٠٠-٤٥٠ مليون دولار طوال الستة عشر عاما الماضية، في حين أنها وصلت في بعض السنوات الماضية على قيام السلطة، إلى حوالي ٥٠٠ مليون دولار .

٣. بعد قيام السلطة الفلسطينية، ترسمت علاقة التبعية والإلحاق لاقتصادنا الفلسطيني عبر اتفاقية أو بروتوكول باريس وفقاً لصيغة الاتحاد الجمركي وتوحيد الأسعار، الذي قيد حرية التجارة الفلسطينية في الاستيراد من الخارج ضمن نظام الكوتا المعروف بقوائم (A) و (B) ، وكان من نتيجة هذه القيود أن توجه عدد كبير من التجار الفلسطينيين، نحو استيراد بضائع مختلفة من الخارج، بواسطة تجار إسرائيلين بحجة أنهم لا يستطيعون استيراد هذه البضائع بصورة مباشرة، وفي هذه الحالة فإن الرسوم الجمركية على البضاعة تذهب إلى الخزينة الإسرائيلية، عدا عن أن الاستيراد بواسطة التاجر الإسرائيلي، والعمولات والفوائد التي يجنيها، يؤدي إلى ارتفاع تكاليف البضاعة وزيادة الأعباء على المستهلك الفلسطيني، وكل ذلك يتم بمعرفة السلطة الفلسطينية التي لم تتخذ إجراءً محددًا واقيًا ضد هذه الممارسات الضارة بالإيرادات الفلسطينية من جهة، وبالمستهلك الفلسطيني من جهة أخرى، تحت ذريعة الانفتاح و السوق الحر المفتوح دون رقيب أو حسيب .

و في هذا الجانب فإننا نؤكد على ما يلي :

- ضرورة صياغة وإقرار قانون للجمارك يتضمن التعرفة الجمركية الفلسطينية لكافة السلع وبنسب أقل بـ ٥٠٪ من التعرفة الجمركية الإسرائيلية للبضائع والسلع الغذائية والضرورية للجماهير الشعبية الفقيرة، في مقابل رفع الرسوم الجمركية الفلسطينية بنسبة ١٠٠٪ أعلى من التعرفة الإسرائيلية على السلع الكمالية المترفة .

- التأسيس لآليات عمل، اقتصادية تجارية، تدفع نحو تعزيز قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الاندماج الداخلي بين كل من الضفة والقطاع، باعتبار هذا الاندماج من أهم التحديات التي تواجه اقتصادنا من أجل التقدم والتنمية والنمو، وفي هذا الصدد فإننا مع التوجه نحو فصل اقتصادنا الفلسطيني عن اقتصاد العدو الإسرائيلي، وهو عدا عن انه يشكل بالنسبة لقوى اليسار موقفا مبدئيا، فهو أيضا، وبشهادة العديد من الخبراء الاقتصاديين، يمثل الخطوة الرئيسية على طريق فك حالة التبعية والإلحاق من جهة، وإلغاء مفاعيل أوسلو واتفاق باريس كمرجعية اقتصادية إسرائيلية، لمجمل اقتصادنا الفلسطيني، ومن أجل أن تتوقف سوقنا الفلسطينية عن كونه سوقا استهلاكية للمنتجات والسلع الإسرائيلية، ذلك هو الطريق الذي يتيح تقوية العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول العربية وأسواقها، ويوفر الفرص لصادراتنا ووارداتنا الفلسطينية في تقوية علاقاتها، العربية والدولية بما يستوجب وضع الأسس الضرورية لصياغة سياسات تجارية/ اقتصادية فلسطينية ترتبط تكامليا بالاقتصاد العربي، وتحمي صناعاتنا الوطنية من جهة، وتسمح بوضع سياسات تستهدف الدعم الاقتصادي للعديد من الشرائح المعدمة والفقيرة في بلادنا .

- وضع القيود على الوكالات التجارية للسلع الإسرائيلية من جهة، وعلى حرية الاستيراد المطلقة والمنفلتة من جهة أخرى، بهدف ضبط العملية التجارية وتوجيهها بما يخدم السياسات الوطنية ومصالح الجماهير الشعبية، وهذا يتطلب تعميم تجربة العمل التعاوني التجاري الواسع عبر تشكيل الجمعيات التعاونية الحديثة التي تعتمد على المشاركة الجماهيرية الواسعة للإسهام بحصص تبدأ من خمسة دولارات للسهم الواحد، بحيث تتاح الفرصة للمساهمة للآلاف من الشرائح والفئات الشعبية في هذه التجمعات التعاونية التجارية التي تسعى إلى تقديم السلع بأسعار مخفضة للمساهمين، وهي تجربة قام بتطبيقها عدد من الأحزاب الاشتراكية في أوروبا وفي

إيطاليا بصورة ناجحة إلى ابعد الحدود، هذا التوجه كفيل بتوفير السلع الضرورية بأسعار مناسبة من جهة، إلى جانب دوره في الحد من استغلال كبار التجار، والإسهام في تراجع الطبيعة الفردية أو العائلية للمنشآت التجارية في الضفة والقطاع .

سابعاً : أي تنمية لفلسطين .. ولماذا التنمية ؟

- المحور الأول: أي تنمية لفلسطين؟ ...... ولماذا التنمية ؟

إن التنمية التي نتحدث عنها، هي تنمية نقيضة لمفاهيم الاقتصاد الرأسمالي وآلياته، خاصة في بلادنا وبلدان العالم الثالث التي لن تتمكن من الخروج من مأزقها الراهن وأزماتها المتراكمة وفق منهجية وآليات الليبرالية الجديدة أو النظام الرأسمالي، الذي بدوره لن يسمح لهذه البلدان بأي شكل من أشكال التطور إلا في ظل بقاء هذه البلدان أسيرة وتابعة للنظام الرأسمالي وخاضعة لشروطه، فما بالنا حينما تكون الأراضي الفلسطينية ممثلة، ونظامها السياسي منقسماً ومتصارعاً على السلطة والمصالح ؟

وفي هذا السياق، فإن من المفيد مراجعة تاريخ تطور بلدان العالم الثالث والبلدان العربية، في مرحلة الستينيات من القرن العشرين أو ما كان يسمى آنذاك بمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية – لأخذ العبر والدروس - حيث شهدت تلك البلدان تجربة غير اعتيادية في مجال التنمية والتطور الصناعي والزراعي، أثمرت تقدما في العديد من القطاعات الإنتاجية والاجتماعية، إلا أن هذا التقدم، أو الإنجاز المتحقق، اتسم بطابعه الكمي والأحادي المرتبط في قراره ومساره بالقيادة الوطنية آنذاك، وطابعها الفردي المركزي شبه المطلق ، وبالرؤية الوسطية الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية لهذه القيادة، التي عجزت عن الوصول إلى الجماهير الشعبية والاعتماد عليها كقاعدة أساسية لنظامها، نظرا لفشلها في بناء مأسسة الأطر

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من ناحية، وفشلها في بناء الحزب الطليعي المعبر عن مصالح تلك الجماهير، التي غاب دورها ولم يسمح لها بالمشاركة أو التعبير عن مصالحها من ناحية أخرى، وقد أدى ذلك الوضع إلى إفساح المجال لتنامي الدور الانتهازي الطفيلي للشرائح العليا من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة في إطار البيروقراطية الحاكمة وحلفائها ، واستفرادها في التحكم بكافة أجهزة الدولة ومؤسساتها، الأمر الذي أدى إلى انهيار منجزات «الثورة الوطنية الديمقراطية» فور غياب الزعيم أو القائد الفرد.

ولذلك لم يكن مستغربا انهيار تلك التجربة الوطنية والتنموية، بعد أن تعرضت لسلسلة من الأزمات السياسية والاقتصادية، كان من أهم نتائجها إعادة إنتاج علاقات التبعية مع بلدان النظام الرأسمالي، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي علاقات لم تنقطع تماما في المرحلة السابقة، إلى جانب تفاقم الأزمات الاقتصادية الداخلية التي عبرت عن الفشل في استكمال مهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، و تفاقم تبعية هذه البلدان وانكشافها وضعف وتراجع اقتصادها وتراكم ديونها،، بعد انهيار قاعدتها الإنتاجية في القطاع العام بالذات، لحساب مصالح الشرائح الطبقية الطفيلية «الجديدة» المتنامية، البيروقراطية والكومبرادورية والعقارية وغيرها، الأمر الذي أدى إلى فقدان هذه البلدان لقدراتها في السيطرة الكاملة على مواردها وثرواتها الطبيعية والاقتصادية، واستفحال مظاهر الفساد والتضخم والغلاء والإفقار للسواد الأعظم من سكانها عموماً، والطبقات والشرائح الفقيرة الكادحة والمضطهدة خصوصاً، وبالتالي البروز الحاد لمأزق التنمية فيها، معلنا بوضوح إن لا إمكانية للخروج من هذا المأزق إلا وفق منهجية وبرنامج وأيديولوجية نقيضة لمنهجية النظام الرأسمالي وبرنامجه وأيديولوجيته، ونقصد بذلك

النظام الاشتراكي الذي لا تملك شعوبنا، وشعوب العالم الثالث، خيارا آخر سواه.

بهذا المدخل يمكن أن نتناول واقع وآفاق التنمية في فلسطين، بسؤال أي تنمية لفلسطين؟ وهو سؤال تفرضه علينا ظروفنا الراهنة في الصراع والتناقض التناحري مع العدو الصهيوني من ناحية، والتناقضات والانقسامات السياسية المجتمعية الداخلية التي تدفع إلى تغييب أو إزاحة المجتمع السياسي الفلسطيني لحساب مجتمعين – في الضفة والقطاع – محاصرين ومنقسمين سياسياً واقتصادياً وقانونياً في مناخ من الهبوط السياسي والأخلاقي والقيمي المرتبط بتزايد انتشار مظاهر التفكك والانهيار الداخلي. بكل أبعاده الأمنية والقانونية والمجتمعية، بما يجعل من الحديث عن التنمية المستقلة في هذه الظروف نوعاً من السخرية والوهم.

المسألة الأخرى في هذا الجانب، إننا حينما نتحدث عن التنمية في فلسطين يتبادر إلى الذهن، المسافة الواسعة بين الإمكانات الضعيفة والمحدودة المتاحة للتنمية من ناحية والمعوقات المادية- الداخلية والخارجية خاصة الاحتلال- من ناحية ثانية، التي تحول دون تفعيل تلك الإمكانات، بدرجة يتبدى معها أن محاولة الإجابة عن السؤال تظل تحمل طابعاً نظرياً لا يملك القدرة على التفاعل مع الواقع المنقسم والمحاصر الراهن بسبب حجم التناقض بين الرؤية التي نتوخاها لواقع التنمية في فلسطين كجزء فعال في إطار مفهوم التنمية المستقلة العربية من جهة و بين العوامل السلبية الذاتية أو الداخلية وطريقة الأداء التي لا تنسجم في جوهرها مع تلك الرؤية وآلياتها المطلوبة في السياق الوطني والقومي العام من جهة أخرى، دون إغفال دور العامل الخارجي المتمثل في العدوان الصهيوني الهمجي التدميري شبه اليومي لشعبنا ومقدراته، بأساليب فاقت بما لا يقاس أبشع أساليب الأنظمة العنصرية والفاشية النازية في العصر الحديث، وهو عامل معرقل بصورة رئيسة

لعملية الترابط الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي الفلسطيني في إطاره العربي، من خلال حرص دولة العدو الإسرائيلي استمرار الحصار تحت الانقسام والصراع الداخلي، ومن ثم على إبقاء الاقتصاد الفلسطيني أسيراً وخاضعاً لمقتضيات وشروط وآليات الاقتصاد الإسرائيلي .

على إننا في موازاة هذه الصورة القاتمة، لا يجب أن نقفز عن أسباب وعوامل داخلية أخرى أفسحت المجال- بهذه الدرجة أو تلك- إلى تراكم هذه الأحوال أو النتائج، وفي المقدمة منها، ضعف وتقاعس دور قوى المعارضة اليسارية والديمقراطية في فلسطين، وهشاشتها وعجزها في التأثير لتحقيق المصالحة الوطنية وانهاء الانقسام، واستمرار عجزها عن تقديم ونشر البرنامج الاقتصادي التنموي البديل بين جماهيرها من جهة إلى جانب عجزها عن استنباط الرؤية الإستراتيجية السياسية الواضحة المستندة الى كون الصراع هو صراع عربي – صهيوني بالأساس، الأمر الذي أدى إلى مزيد من تراجع إمكانات وقدرات هذه القوى في قيادة الجماهير، ومن ثم طرح البديل الشعبي المطلوب، عبر الرؤية النقدية والتغييرية الشاملة لواقعنا، التي تقوم على آن التنمية بالنسبة لنا هي جزء من رؤية اشتراكية نقيضة للنظام الرأسمالي، وهي في جوهرها، جهد وطني اجتماعي كلي مؤسسي، يهدف إلى الارتقاء بالحياة الاجتماعية إلى مستويات أعلى عبر تطوير إنتاجية العمل وتجسيد إنتاج فائض مادي وثقافي، واستخدامه بشكل إيجابي يؤدي إلى توسيع العملية الاقتصادية الاجتماعية، من أجل توفير أفضل للحاجات البشرية، وفق مبدأ الاعتماد على الذات، فلسطينياً وعربياً، الذي يعني ضرورة التعبئة الرشيدة و القصوى لكل الموارد الاقتصادية و البشرية و المالية و توجيهها في خدمة التنمية، وأن يكون التعاون مع العالم الخارجي منطلقاً من إستراتيجية التوجه الداخلي التي

تعتمد على السوق المحلي الفلسطيني والعربي، وأن تصاغ أهداف العملية التنموية لتتناسب مع متطلبات هذه الإستراتيجية التي تضمن تأمين شروط السيطرة على مواردنا وثرواتنا الطبيعية، والسيطرة على أسواقنا وحماية منتجاتنا، وامتلاكنا لآليات التطور الصناعي والتكنولوجي كمدخل أساسي في عملية التنمية المنشودة .

وفي هذا السياق فإن التنمية الهادفة إلى إشباع الحاجات الأساسية للأغلبية الساحقة من أبناء شعبنا (الطبقات والشرائح الفقيرة) وتقدمها وتطوير إنتاجيتها، لا بد وأن تستند إلى المشاركة الشعبية الفاعلة في المؤسسات الديمقراطية، كضمانة وحيدة لعملية التجنيد الطوعي لكافة الطاقات البشرية في مختلف القطاعات الإنتاجية وغيرها، للقيام بأعباء التنمية الوطنية في إطارها القومي، وما تتطلبه من معاناة وتضحيات في بداياتها الأولى تعزيزاً لمبدأ الالتزام المشروط بعلاقة جدلية صاعدة نحو آمال واقعية صوب العدالة الاجتماعية، هذا الالتزام الجماهيري الطوعي لن يتحقق بدون أن يترافق مع تحقيق مبدأ المشاركة الديمقراطية، الذي يضمن ترسيخ وعي الجماهير بأن عملها وإنتاجها يصب في خدمة مستقبلها ومستقبل أبنائها، بما يدفع ويحمي التراكم الإيجابي سواء في الأداء السياسي الاجتماعي أولاً، أو في أداء وتطوير القطاعات الإنتاجية وارتفاع معدلات النمو بشكل متدرج ثانياً، و بما يكفل خلق المقومات المطلوبة لبناء القاعدة المادية للإنتاج والنهوض والتقدم الاقتصادي والمجتمعي في الإطار القومي الديمقراطي العربي ثالثاً .

بهذا المعنى فإن التنمية المطلوبة لفلسطين بالترابط الوثيق مع الرؤية الإستراتيجية العربية تشكل مشروعاً أو حدثاً تاريخياً ينتمي إلى اللحظة / الحاضر، تفرضه احتياجات القوى الشعبية كأساس لمستقبلها، يصيب مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والسياسية في مجتمعنا، ويحمل في طياته متغيرات نوعية لكل

أشكال هذه الأطر ومحتواها . إنها ليست فقط عملية شمولية لكل جوانب الحياة – كما أسلفنا – بل هي تقترب من كونها عملية تبادلية ذاتية، هدفها الجماهير، وأدواتها المشاركة الجماهيرية في إطار الإستراتيجية الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية التقدمية باعتبارها الحاضنة التي تتسع لخيارات التنمية المتعارف عليها في بناء القدرات البشرية وتحسين مستويات المعيشة والصحة والمعرفة والعلم والمهارات، كما تتسع لضرورات التناقض الرئيسي مع العدو الإسرائيلي، وما تفرضه تلك الضرورات من ترابط مفهوم التنمية وتطبيقاتها مع هدف التحرر الوطني والاستقلال والسيادة كجزء من أهم أهداف التحرر القومي العربي المعاصر، إذ أن تحقيق هذا الهدف هو في حد ذاته أحد أهم أولويات تلك الإستراتيجية.

من هنا فإن استمرار حديثنا عن التنمية تحت الاحتلال و اتفاقاته من جهة و استفحال مظاهر التردي والانقسام والتفكك والفساد الاجتماعي / الاقتصادي الداخلي عبر استمرار الصراع بين حكومتي فتح وحماس غير الشرعيتين من جهة أخرى، سيجعل من مفهوم التنمية كائناً غريباً مشوهاً للشخصية الوطنية، قد يؤدي – تحت وطأة استمرار الحصار والمظاهر الداخلية السالبة وتراكمها – إلى حالة من اليأس تنذر بفقدان شعبنا العربي الفلسطيني لمقومات وعيه الوطني وهويته مقدمة لفقدان وعيه وانتمائه القومي، خاصة وأن الفئات الفقيرة – الأغلبية الساحقة في بلادنا – هي أداة التنمية والتحرر وهدفهما في آن ، تنمو وتتزايد، لا كنتيجة لأسباب خارجية، التحالف الصهيوني/ الامبريالي الأمريكي، فحسب، ولكن كنتيجة للعديد من الممارسات الضارة على الصعيد الداخلي بين حكومتي رام الله وغزة، بحيث بات الفقر في الضفة والقطاع أكثر من حرمان مادي، انه فقر في المشاركة، وفقر في القيم، وفقر ثقافي، وفقر في العلاقات الاجتماعية، وهو أيضا فقر في الانتماء الوطني

والقومي بحيث بات الميت في مجتمعنا أقوى من الحي، مما أدى موضوعياً إلى زيادة مساحة و نوعية وحجم التدهور السياسي والانحطاط الاجتماعي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع .

المحور الثاني:إمكانيات وآفاق التنمية:

إن مؤشرات وعوامل التراجع الاقتصادي، ومظاهر الخلل الناجمة عن الانقسام في النظام السياسي العام، إلى جانب استمرار الاحتلال وحصاره وهجماته العدوانية شبه اليومية على مقدرات شعبنا، ودوره الرئيسي في عرقلة العملية التنموية المنشودة، تجعل من الحديث عن تطبيقات فعالة للبرامج التنموية في فلسطين أمراً بالغ الصعوبة، ولكن، بالرغم من كل هذه العوامل والعقبات، الداخلية والخارجية، المسيطرة على واقعنا في هذه المرحلة، فإن هذا الواقع – رغم شدة سوداويته في المدى المنظور – لا يبرر لنا إغفال الإمكانات المتواضعة المتاحة والكامنة في البنية الاقتصادية والمجتمعية الفلسطينية، وتحديداً في مواردنا البشرية والمادية على محدوديتها، بما يفرض علينا بداية، رغم شدة الصراع مع العدو، أن نكرِّس كل الجهود والضغوط المتصلة لإنهاء الانقسام واستعادة وحدة النظام السياسي الديمقراطي التعددي الفلسطيني كأولوية تعلو على كافة الأوليات، بما يمكننا من توفير عوامل الوحدة الداخلية والصمود، بما يضمن بلورة وتطبيق الخطط الاقتصادية الكفيلة باستغلال كل إمكاناتنا بصورة منهجية ومبرمجة بما يخدم صمودنا ومقاومتنا حتى تحقيق أهدافنا في التحرر الوطني والديمقراطي، خاصة وأن هذه الإمكانات المتوفرة في القدرات المتواضعة والنسبية في بنية الاقتصاد الفلسطيني يمكن أن تقدم لنا من حيث المبدأ – وبالاستناد إلى خطة وطنية تنموية-

جانبا من القدرة على النمو استناداً إلى قاعدة الموارد البشرية ذات النوعية العالية في المهارات المهنية والتكنولوجية والتجارية إلى جانب الموارد الطبيعية الداخلية المتواضعة، شرط حصرها وبرمجة الاستفادة منها واستغلالها عبر تحفيز وتشجيع رأس المال الخاص – في الوطن وأقطار اللجوء – الذي يتوفر لديه الاستعداد للاستثمار ضمن شروط الخطة التنموية الوطنية، وكل ذلك مرهون بإنهاء الانقسام واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني .

وفي هذا السياق لابد أن نشير إلى أن تفعيل وتطوير هذه المقومات أو الإمكانات الضعيفة، مرهون بدرجة عالية بتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة، والمشاركة الشعبية وفق برنامج وطني ديمقراطي تتداخل فيه المستويات البنيوية (الهيكلية) ، كالمستوى السياسي، والمستوى الأيديولوجي، والمستوى الاقتصادي، ودور السلطة في بلورة الخطة الاقتصادية الوطنية، عبر التخطيط المركزي واللامركزي الذي يكفل تنظيم العلاقة بين القطاعين العام والخاص من ناحية، وكافة القطاعات الإنتاجية من ناحية أخرى، وفق قواعد تكفل مصالح الجماهير الشعبية الفقيرة، التي تتعرض تحت الانقسام والحصار لأشكال بشعة من عملية الاستغلال والاضطهاد والإفقار خاصة في قطاع غزة، تفوق في بشاعتها كل أشكال وممارسات الاستغلال والمعاناة التي انتشرت عشيه الانقسام .

على أن تحقيق هذا التوجه/ الهدف، مرهون بوعينا لأهمية الترابط الوثيق بين المصالح الوطنية الفلسطينية والعربية تحت وطأة مخاطر نظام العولمة الإمبريالي / الصهيوني على قضيتنا الوطنية وحق العودة وتقرير المصير لشعبنا من ناحية وعلى بلدان وطننا العربي من ناحية أخرى، وهي مخاطر ناتجة من حرص هذا النظام

المتوحش على استمرار تصعيد دور ووظيفة دولة العدو الإسرائيلي بما يضمن احتكاره لثروات هذه المنطقة وأسواقها ومقدراتها من جهة واستمرار خضوعها وتبعيتها من جهة أخرى، بما يفسح المجال والفرص في توليد وتجديد وتراكم شرائح رأس المال الكومبرادوري والطفيلي وتحالفها مع الطغم البيروقراطية الحاكمة وتعزيز هيمنتها وسطوتها على الصعيد الداخلي، ليس في نظام الحكم فحسب، وإنما على النظام السياسي الاقتصادي كله أيضًا، وبالتالي فإن مقاومة الشروط والآثار الضارة لنظام العولمة الرأسمالي، وكسر التبعية والخروج من حالة التخلف الراهن، هما الشرطان الرئيسيان للتغيير، وتجاوز وإلغاء دور التحالف الطبقي الحاكم من جهة وإلغاء العلاقات الرأسمالية المشوهة وبقايا العلاقات القديمة من جهة أخرى، ذلك هو الخيار الوحيد المتاح لتطبيق مفاهيم وأسس البديل الاقتصادي ـ السياسي ـ الاجتماعي بآفاقه الاشتراكية الذي يضمن تحقيق تطلعات ومصالح الجماهير الشعبية الواسعة من ناحية ويشكل نقيضا جوهريًا وأساسيًا لهيمنة التحالف الرأسمالي ـ الصهيوني في بلادنا من ناحية أخرى. إذ أنه في هذه النقلة التغييرية الثورية، تكتمل وتتفاعل كافة شروط التنمية المستقلة الوطنية والقومية، بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على قاعدة المشاركة الشعبية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وبالتالي فإن المسألة الأساسية الأولى على جدول أعمال البديل الديمقراطي التنموي في فلسطين أو على الصعيد القومي العام، هي مسألة كسر نظام الإلحاق أو التبعية الراهن صوب الاستقلال الفعلي السياسي والاقتصادي والتنمية المستقلة الهادفة إلى خلق علاقات إنتاج جديدة ورفع معدل إنتاجية العمل، إذ أن هذا الشرط ـ كما يقول المفكر العربي إسماعيل صبري عبدالله ـ «هو نقطة البداية، أو المقياس الأشمل والأكمل لأداء الاقتصاد القومي، على أن هذه الإنتاجية ترتبط

بمفهوم الدافعية كمبدأ رئيس في عملية التنمية ، إذ أن المواطنين الأحرار 'الذين يعرفون أن بالإمكان تغيير الحاكم أو الرئيس من خلال الديمقراطية، يعرفون بأن ثمار جهودهم تعود عليهم وعلى أولادهم بالمنفعة وأن أحدا لن يستطيع سلب حقوقهم».

عبر هذه المقومات، يمكن أن تتعزز لدى مجتمعنا الفلسطيني القدرة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والمجتمعية– وفي حدود معينة – على مواجهة التحديات التنموية، وتحديات الاستخدام والتشغيل والموارد المحدودة من جهة، وقبل كل ذلك توفير مقومات الصمود والتحدي لعدوانية المحتل الصهيوني وطرده من بلادنا من جهة أخرى، وكل ذلك بالطبع مرهون بالبدء بعملية التغيير الديمقراطي للأوضاع الحالية وصولاً إلى دينامية جديدة تحكمها الشفافية و سيادة القانون والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص كمقومات أساسية لصمودنا واستقلالنا.

التوجهات المستقبلية للتنمية :

نصطدم –عبر هذا العنوان– بثنائية متناقضة، الوجه الأول لهذه الثنائية تتفاعل في إطاره ثلاثة معوقات تعرقل كل منها نمو الفرص الاحتمالية المتاحة للانطلاق بالتنمية الفلسطينية، وهي :

١. الاحتلال أو المعوقات الإسرائيلية التي تحول دون امتلاك مجتمعنا للقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية بسبب محدودية امتلاكها للقرار و القيود المفروضة علينا سواء تلك الناتجة عن نصوص الاتفاقات السياسية و الاقتصادية المعقودة مع العدو الإسرائيلي، أو بسبب الحصار والإغلاقات والأطواق والاعتداءات العسكرية التي يمارسها العدو المحتل بصورة متواصلة منذ أربع سنوات على بداية الانتفاضة إلى يومنا هذا، حيث يفرض العدو الإسرائيلي حصارا جماعيًا على أكثر من ٣,٩ مليون نسمة ، هم مجموع أبناء شعبنا في الضفة والقطاع

ويحصرهم داخل المعازل والحواجز الجغرافية والديمغرافية المنتشرة بين مدننا وقرانا ومخيماتنا، إلى جانب قيام المحتل الإسرائيلي ببناء ما يسمى بالجدار الفاصل الذي يجري إنشاؤه منذ أكثر من عامين تطبيقا لسياسة التوسع الصهيوني الذي يخطط لضم المزيد من الأراضي الفلسطينية، حيث تقدر نسبة مساحة الأرض التي تخطاها الجدار داخل أراضي الضفة الغربية بما يزيد على ١٥٪ من مساحتها، كل ذلك إضافة إلى الاستمرار في إقامة المستوطنات، و بقاء الفصل التعسفي الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي بين الضفة و القطاع .

٢. انقسام النظام السياسي الفلسطيني واستمرار الصراع بين طرفيه، فتح وحماس، الذي أدى إلى فصل الضفة عن القطاع عبر حكومتين غير شرعيتين الأمر الذي يمثل العنوان الأبرز للمعوقات الذاتية الفلسطينية الداخلية، التي بات تجاوزها عبر العودة إلى وحدة النظام السياسي الديمقراطي التعددي بكل مرجعياته الدستورية والقانونية والسياسية شرطاً أولياً ووحيداً لأي مسار وطني أو تنموي فلسطيني، حيث أدى استمرار الصراع والانقسام بين حركتي فتح وحماس إلى تفكك أوامر المجتمع الفلسطيني إلى مجتمعين أحدهما في الضفة والأخر في القطاع ، ما يعني مزيدًا من التراجع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي أصاب المشروع الوطني التحرري الفلسطيني بأضرار بالغة، بمثل ما أدى إلى تزايد حالة الإحباط واليأس في صفوف أبناء شعبنا في الوطن وأقطار اللجوء.

٣. المعوقات الإقليمية والدولية: وهي تنحصر في تراجع الدعم العربي الرسمي عموماً ، الواضح والصريح لقضايانا العادلة والمشروعة في مواجهة المحتل الإسرائيلي من جهة وغياب الدعم الاقتصادي والاستثماري، وضعف الدعم المادي من جهة أخرى، ويرجع ذلك إلى تعمق تبعية النظام العربي واحتواءه في إطار

السياسة الأمريكية، بحيث بات يرى في القضية الفلسطينية عبئاً ثقيلاً عليه أن يسعى إلى الخلاص منها بأي ثمن. أما بالنسبة للمساعدات الدولية من الدول المانحة، (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان ...الخ) فهي مساعدات لم تتجاوز (في المتوسط) ٦٧٢ مليون دولار سنوياً لم تستطع تغطية ١٨,٦٪ من الخسائر السنوية للاقتصاد الفلسطيني والتي قدرت بمعدل ٣٦٠٠ مليون دولار سنويا، الناجمة عن التدمير الهمجي للآلة العسكرية الإسرائيلية لمقدراتنا، حيث نقدر إجمالي هذه الخسائر بـ ١٨ مليار دولار خلال الفترة ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٠-٢٨/ ٩/ ٢٠٠٥، تضاف إلى الخسائر المترتبة على العدوان والحصار الإسرائيلي منذ عام ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ والتي تزيد عن ٦ مليار دولار.

٤. أما فيما يتعلق بالموقف السياسي الأوروبي عموماً، فقد كان - ولا يزال - أقرب إلى الموقف الحيادي السلبي الناجم عن عجزه عن مواجهة السياسة الأمريكية التي تتميز اليوم بعدائها الصريح لنضال وتقدم شعوبنا العربية عموماً ونضال شعبنا الفلسطيني في حق العودة وتقرير المصير والاستقلال خصوصاً.

وقد بلغ إجمالي التعهدات منذ العام ١٩٩٤م وحتى نهاية العام ٢٠٠٤م حوالي ٩٠٠٠ مليون دولار، هذا إضافة إلى التعهدات التي حصلت عليها السلطة الفلسطينية في مؤتمر لندن الذي عقد في شهر مارس / آذار من عام ٢٠٠٥م، بقيمة زادت على ١٣٠٠ مليون دولار. كما تعهد المؤتمر الدولي للجهات المانحة في باريس من العام ٢٠٠٧م بدفع ٧،٤ مليار دولار لدعم الاقتصاد الفلسطيني خلال الأعوام الثلاثة ٢٠٠٨م-٢٠١٠م، وهي تعهدات لم يتم الوفاء بها وتقديمها، خاصة تلك المخصصة لإعادة إعمار قطاع غزة، بذريعة استمرار الانقسام والحصار الصهيوني.

وبينت دراسة أعدها مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، بالتعاون مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية «ماس» أن المساعدات الخارجية للضفة والقطاع زادت أكثر من ٦٠٠٪ بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٨، ووصلت قيمتها ٣٫٥٢ مليار دولار. وجاء في الدراسة أن الدعم المقدم للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية زاد أكثر من ٥٠٠٪، وأشارت الدراسة إلى تقلب مستوى المساعدات التي تلقتها هذه المنظمات، لكنها ظلت حول معدلها بنسبة ١٠٪ من إجمالي المساعدات الخارجية على مدى السنوات الست عشرة الماضية[١].

جدول (٣-١٤)

نسبة المساعدات المقدمة للمنظمات غير الحكومية من إجمالي المساعدات الخارجية للأراضي الفلسطينية

السنة	تقدير المساعدات الخارجية للأراضي الفلسطينية	تقدير المساعدات المقدمة للمنظمات غير الحكومية	نسبة المساعدات المقدمة للمنظمات غير الحكومية لإجمالي المساعدات الحكومية
١٩٩٩	٥١٦	٤٨	٪٩,٣
٢٠٠٠	٦٣٧	٥٥	٪٨,٦
٢٠٠١	٨٦٩	٩٣	٪١٠,٧
٢٠٠٢	١٦١٦	١٠٣	٪٦,٣
٢٠٠٣	٩٧٢	٦٥	٪٦,٧
٢٠٠٤	١١١٥	٥٧	٪٥,١
٢٠٠٥	١١١٦	٢١٨	٪١٩,٥
٢٠٠٦	١٤٥٠	١٩٦	٪١٣,٥
٢٠٠٧	١٨٧٦	٢١٣	٪١١,٤

(١)الأيام، رام الله :أوروبا أكبر المانحين للسلطة والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، ١٧/ ٢/ ٢٠١٠ .

السنة	تقدير المساعدات الخارجية للأراضي الفلسطينية	تقدير المساعدات المقدمة للمنظمات غير الحكومية	نسبة المساعدات المقدمة للمنظمات غير الحكومية لإجمالي المساعدات الحكومية
٢٠٠٨	٣٢٥٠	٢٥٨	٪٧,٩
الإجمالي	١٣٤١٧	١٣٠٥	٪٩,٧

المصدر: جوزيف ديفوير وعلاء ترتير، تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ص٣٦.

يوضح الشكل التالي التقلبات في حجم المساعدات الخارجية للفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية على اساس نصيب الفرد ويتبين ارتفاع كبير في بداية عام ٢٠٠٠ وصلت ذروتها خلال عام ٢٠٠٢، وكذلك بعد حدوث الانقسام وتشكيل حكومة الطوارىء من قبل الرئيس عباس ولقد تضاعف مستوى نصيب الفرد من المساعدات الخارجية بين عامي من ٢١٩ دولار عام ٢٠٠٠ الى ٥١٨ دولار عام ٢٠٠٢ ومن ٤٠٥ دولار عام ٢٠٠٦ الى ٨٤٨ دولار عام ٢٠٠٧ .

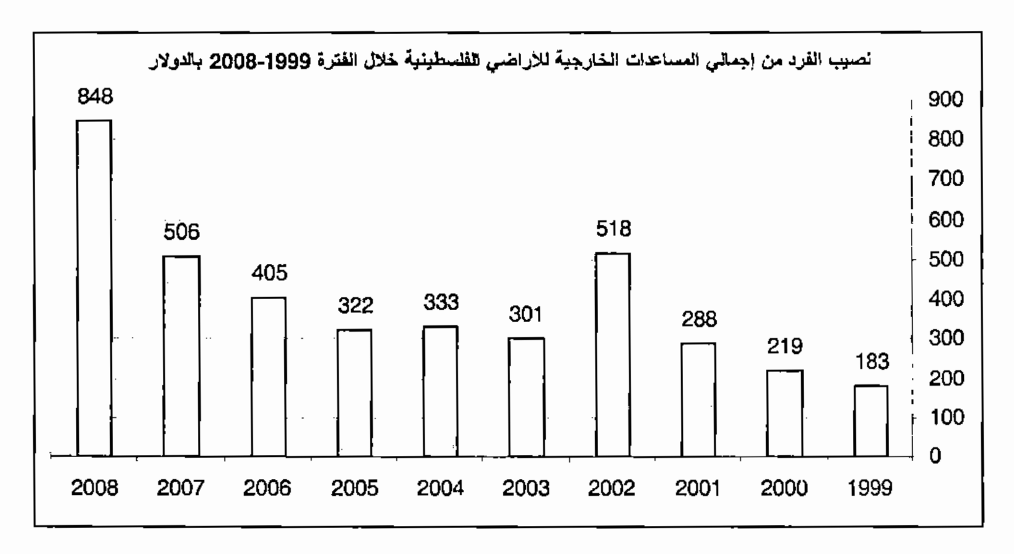
، فد تناقصت مساعدات الدول العربية مقارنة مع الدول الغربية المانحة بشكل د، والتي كانت أساساً موجهة إلى موازنة السلطة الفلسطينية، كذلك تبين تناقص مساعدات الولايات المتحدة بشكل مطرد، ووفقا لتقديرات «ماس» فإن المساعدات الخارجية تشكل أكثر من ٦٠٪ من الدخل القومي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة.

وترى الدراسة أن هذا الاعتماد اشد وضوحا بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، حيث تصل إلى ٧٨٪ من إيراداتها.

شكل (٣-١٠)

نصيب الفرد من إجمالي المساعدات الخارجية للأراضي الفلسطينية

خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٨:



المصدر: جوزيف ديفوير وعلاء ترتير، تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ص٢٤.

أما الوجه الثاني لهذه الثنائية المتناقضة الذي يمكن أن يمتلك القدرة على مواجهة هذه المعوقات من جهة، وعلى التغيير النوعي عبر رؤية واضحة وأسلوب ديمقراطي صريح من جهة أخرى، فهو : البديل الوطني الشعبي الديمقراطي باعتباره الخيار الوحيد الممكن الذي يمهد الطريق نحو الخطوة الأولى الضرورية لإنجاح عملية التنمية المنشودة لفلسطين بكل أبعادها الاقتصادية التي تعزز صمود ومقاومة شعبنا عبر توفير المقومات اللازمة لاستكمال مهام البناء الداخلي الديمقراطي والتحرر الوطني كعمليتين مترابطتين ومتداخلتين معاً في الحركة والمسار والهدف،على أن يرتكز هذا البديل الديمقراطي على أسس وبرامج محددة تمهد وتدفع الى تحقيق متغيرات نوعية في فلسفة الوحدة الوطنية والنظام السياسي

الديمقراطي ومفاهيمه واسلوبه وأدواته، استناداً الى مصالح الجماهير الشعبية، عبر الإطار أو الحزب المعبر عن هذه المصالح، حيث بات من الواضح أنه لم يعد ممكناً التعويل على إحداث هذا التغيير النوعي الديمقراطي بكل شموليته تحت هيمنة اليمين السياسي في الضفة والميني الأصولي والاسلام السياسي في القطاع .

استناداً إلى ما تقدم يمكن الحديث عن **الشروط الأولية اللازمة لمناخ التنمية** كمقدمة أولية للبديل الشعبي الديمقراطي المطلوب :

١- الالتزام بتطبيق نظام دستوري ديمقراطي يتناول كافة جوانب الحياة في المجتمع الفلسطيني، إذ لا معنى للحديث عن التنمية البشرية دون نظام يؤكد صراحة على حقوق المواطنين في الحرية والعدالة وتكافؤ الفرص.

٢- إن فشل السياسات الاقتصادية للسلطة ما قبل الانقسام وبعده في كل من الضفة والقطاع من ناحية وفشل القطاع الخاص الفلسطيني وعجزه عن الإسهام بدوره في المشاريع التنموية، بحكم مصالحة الأنانية وارتباطه مصلحياً بالفريق الحاكم في الضفة أو في قطاع غزة من ناحيةأخرى، يؤكد على فشل السياسة الاقتصادية المنفلتة دون أي ضوابط ، سواء بسبب المعوقات التي يفرضها بروتوكول باريس أو بسبب عوامل ومظاهر الخلل والفساد الداخلي، في القطاعين العام والخاص، إلى جانب انتشار ظاهرة السوق السوداء والاحتكار والغلاء خاصة في قطاع غزة ارتباطاً بظاهرة تهريب السلع والبضائع عبر الانفاق .

على أن فشل سياسات اقتصاد السوق الحر، لم يتحقق بسبب العوامل الذاتية الفلسطينية السالبة أو بروتوكول باريس فحسب، وإنما كان له ولا يزال أسباب أو افتراضات جوهرية غائبة، من أهمها افتراضان[1] أساسيان:

---

(1)د. إبراهيم العيسوي- ثلاثون عاماً من سياسة اقتصادية فاشلة-مقال- الإنترنت- موقع بديل من أجل عالم أفضل www.albadil.net

أ- افتراض وجود سوق ضنجة، أي سوق منظمة، تنافسية، فيه تدفق سلس للمعلومات، والواقع أن السوق الفلسطينية غير ناضجة، فهو على درجة من الانقسام والتجزؤ، ويواجه عوائق كبيرة أمام 'نسياب المعلومات كما أن آليات هذا السوق، عاجزة أو غير راغبة في تصحيح اختلالاته ذاتياً، وعندما يغيب التخطيط، والسياسات الاقتصادية الواضحة من قبل السلطة، مع بروز عوامل الفساد بأنواعه- الصغير والكبير- تتزايد عملية الانفلاش في السوق، وتنفلت آلياته، ويصعب- أو يستحيل- ضبطه، مما يدفع إلى استفحال الأزمات المتمثلة في الغلاء المتواصل للأسعار والتضخم، والبطالة والركود... الخ.

ب- افتراض وجود طبقة رأسمالية كبيرة وجادة يمكن الاعتماد عليها في إنجاز التنمية، ويمكنها أن تتولى دوراً رئيساً فيها عندما تنسحب الدولة/ السلطة من الحياة الاقتصادية، والواقع أن الرأسمالية الفلسطينية أو ما يطلق عليه القطاع الخاص، هذا الأخير خليط من الكيانات، وليس كله مما ينطبق عليه وصف الرأسمالية بالمعنى الدقيق، فالرأسمالية عندما تعيش حالة من التبعية والرثاثة تجعل منها ضعيفة التكوين لأسباب تاريخية، وهشة المقومات، وبها من السمات السلبية الشئ الكثير الذي لا يتوافق مع إنجاز متطلبات التنمية الجادة، فهي رأسمالية عازفة عن المخاطرة وتفضل الربح السريع من الأنشطة التجارية والطفيلية أو التهريب والسوق السوداء واحتكار السلع والغلاء كما هو حال كبار تجار الانفاق في قطاع غزة، وهي أيضاً رأسمالية مستهلكة، ضعيفة الميل للادخار، إلى جانب أنها رأسمالية مقلدة وليست مبتكرة، كما أنها شديدة الارتباط بالخارج، فهي رأسمالية تابعة ومشوَّهة، وأخيراً« الرأسمالية الفلسطينية » خاصة تحت الانقسام، افتقرت إلى مشروع وطني لتنمية بلادها.

فلا عجب إذن أنه عندما تراجع دور السلطة بعد أن تفككت وانقسمت سياسياً، كان لابد من بروز الآثار الضارة على الاقتصاد والتنمية لا سيما في الإنتاج

والاستثمار الإنتاجي، حيث نشأ فراغ كبير، لم يقدر القطاع الخاص على ملئه، فهو تحت ظل الانقسام لم يعد معنياً سوى بالربح ومزيد من الاستغلال وبقيت التنمية في انتظار من ينجزها.

في هذا الجانب، نعيد التأكيد على أن انهاء الانقسام واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني، هو الشرط الأساسي الأول والوحيد صوب توفير أي إمكانية للإصلاح الاقتصادي الحقيقي، الذي يحتاج عند تطبيقه إلى مجموعة من الأسس لابد من العمل بموجبها :

أ- الأساس الأول للإصلاح القابل للاستمرار هو تطبيق مبدأ الاعتماد على النفس، في المجالات التي يمكن تطبيقه من خلالها، والسعي لتخفيض درجة الاعتماد على الخارج، واعتبار أن أي عون خارجي هو عون مؤقت، وأنه ليس بديلاً للجهد الوطني.

ب- الأساس الثاني للإصلاح والتنمية هو الانتقال بالمجتمع كله من حالة الفساد والانفلاش الاقتصادي والاسترخاء التنموي الى حالة من الجدية التنموية التي يتجلى مظهرها الرئيسي في اعتبار التنمية معركة حقيقية ارتباطاً بضرورات الصمود والمقاومة والتحرر الوطني، يتعين علينا الانتصار فيها مهما كلفنا ذلك من تضحيات ومشاق، فلا سبيل لتنمية حقيقية بدون التقشف وبدون الزيادة الكبيرة في معدل الادخار المحلي، وهو ما يتطلب الإقلاع عن مظاهر الاستهلاك الترفي والسفيه المبدد للموارد في وقت نحتاج فيه إلى حشد كل الموارد الممكنة لكسب معركة التنمية والتحرر الوطني.

ت- الأساس الثالث هو اضطلاع السلطة الفلسطينية، بدور مهم في الإنتاج والاستثمار الإنتاجي بالإضافة إلى تطبيق سياسة التوجيه المباشر وغير المباشر للقطاعات والأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص .

ث- التخطيط الجاد والشامل للسياسات الاقتصادية وأدواتها، باعتبار أن التخطيط هو صمام الأمان الأخير ضد فوضى السوق وانفلات الاقتصاد، إلى جانب دوره في الحد من اندفاع القطاع الخاص ذو الطابع الطفيلي في المجالات العقارية والتجارية، ويعزز أسس الحماية- في الحدود الممكنة- للسلع والمنتجات الوطنية، والإسهام في الحد من التضخم في الواردات التي زادت بصورة غير طبيعية من ١,٢ مليار دولار عام ١٩٩٣ الى٣,٧ مليار[1] دولار عام ١٩٩٩ هبطت إلى ٢,٤ مليار عام ٢٠٠٣ بسبب ظروف الانتفاضة، ثم ارتفعت إلى ٣١٤١ مليون دولار عام ٢٠٠٧ وإلى عام ٢٠٠٨ وهذا جعل الميزان التجاري الفلسطيني يتعرض إلى اختلال لا مثيل له في أكثر أنظمة بلدان العالم الثالث سوءاً، حيث بلغ معدل العجز في الميزان التجاري عام ٢٠٠٧ (٢٦٢٨ مليون دولار)[2] ما يعادل ٥٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٠٧ ، وهو أمر غير مقبول، عدا عن كونه مظهراً ساطعاً من مظاهر الفوضى والانفلاش الاقتصادي الضار من ناحية، وما تتضمنه هذه الواردات من سلع كمالية باذخة تزيد عن ٣٠٪ من إجمالي الواردات من ناحية ثانية، بما يشكل عبئاً ثقيلاً على أي توجه تنموي داخلي، إذ أن استيراد المواد الاستهلاكية غير الضرورية، والإحجام عن استيراد الماكينات والمعدات الصناعية والأجهزة التكنولوجية الحديثة اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية لا تعني سوى المزيد من المعوقات والعقبات في وجه التنمية الفلسطينية المنشودة.

المحور الثالث: أهداف وشروط وآليات وأولويات العملية التنموية

إن أي حديث عن التنمية في فلسطين – في الحاضر والمستقبل – في ضوء

---

(1)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إحصاءات التجارة الخارجية رام الله / ٢٠٠٤ ،(بيانات غير منشورة).

(2)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام، رام الله ، ٢٠٠٩ ص٤٠-٤٥.

المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية، لا بد وأن يتوصل استنتاجاً، إلى أن آفاق تطور هذه التنمية ستظل مغلقة بدون انهاء الانقسام الداخلي واستعادة الوحدة الوطنية في اطار النظام السياسي الديمقراطي التعددي أولاً، وبدون إزالة الاحتلال ثانياً وبدون تفاعلها التكاملي مع المحيط العربي ثالثاً و بدون التعامل معها داخلياً كعملية شمولية تتضمن جملة من المتغيرات البنيوية الملموسة من سياسية واجتماعية وتقنية وديمغرافية تتفاعل مع الأهداف الوطنية في الراهن، وتملك مقومات الاستمرار والتواصل في المستقبل رابعاً، الأمر الذي يستدعي منا – وعيا وممارسة– إلى استيعاب وتطبيق المفاهيم والآليات العملية الرئيسة التي تؤدي إلى إيضاح وتفعيل مكونات المنظور العام للتنمية الفلسطينية، وهي مفاهيم أو عناوين أساسية يمكن استعراض أبرز عناوينها فيما يلي:

أولاً: هدف التنمية: الإسهام في تطوير المقومات اللازمة لاستكمال مهمات التحرر الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتلبية الحاجات الأساسية للإنسان الفلسطيني وتوفير فرص العمل، والنمو الاقتصادي بما يحقق مصالح مجتمعنا الفلسطيني عموماً و الفقراء وأصحاب الدخل المنخفض بشكل خاص. فالتنمية بالنسبة لنا جزء من مشروع حضاري وسياسي وأيديولوجي على الصعيد القطري والقومي العربي في آن ، و إن شرط هذا التوجه هو العمل على إلغاء أهم مؤشرين من مؤشرات التخلف التي تزداد حدة واتساعاً في هذه المرحلة وهما :

١ . تدني قطاعي الإنتاج الأساسيين الزراعة والصناعة .

٢ . اتساع الفجوة في توزيع الدخل والثروة، وهذا يدعونا – كواحدة من المهام الكثيرة – إلى العمل على حصر الموارد البشرية والمادية الفلسطينية وتجميع رأس المال الفلسطيني المتناثر في كل أنحاء العالم وتشجيعه وتحفيزه لخدمة الأهداف الوطنية والتنموية وفق صيغة محددة .

ثانياً: شروط التنمية: إن التنمية التي ندعو لها يجب أن تستند إلى ثلاث شروط لا يمكن أن تتحقق بدونها:

١ - أن يمتلك نظام الحكم الفلسطيني، رؤية وطنية متكاملة لوظيفته بالاستناد إلى الإطار القومي الأوسع في السياسة والاقتصاد حيث تتبدى آفاق المستقبل، فأهدافنا – حتى اللحظة – غير مقننة – وهذا خلل خطير – نتحدث عن الديمقراطية والحريات والانتخابات وحقوق الإنسان والتنمية ولا وجود لنظام دستوري يقنن هذه المفاهيم ويضع حدوداً صارمة للحقوق والواجبات عبر أجهزة تنفيذية تخضع كلياً لذلك النظام. وفي هذا السياق فإن المطلوب هو الاحتكام إلى الوضوح والشفافية، والتطبيق الديمقراطي العملي لهذه المفاهيم من جهة و لكافة وظائف السلطة الوطنية وفق نظام ديمقراطي دستوري يقوم على أن الشعب هو مصدر السلطات من جهة أخرى، بعيداً عن الاشتراطات الإسرائيلية/ الأمريكية وتدخلها تحت ذريعة « الإصلاح » و «الديمقراطية الليبرالية » التي ستؤدي بشعبنا وقضاياه الوطنية إلى مزيد من الهبوط والتراجع، بما يفرض علينا استكمال صياغة أنظمتنا ودستورنا وقوانيننا بما يتفق مع مصالح وتطلعات شعبنا من ناحية ويتناقض جذرياً مع الاشتراطات والذرائع الأمريكية الصهيونية من ناحية أخرى.

٢- دور إيجابي للقطاع العام يساهم في عملية النمو للقطاعات الاقتصادية عموماً، ولقطاع الصناعة خصوصاً عبر إقامة المجمعات والشركات الصناعية المساهمة العامة، في سياق تعزيز دور القطاع الخاص في الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات وفق توجيهات محددة بعيدة عن الطابع الاحتكاري المباشر أو غير المباشر، وكذلك البدء بخطوات جدية نحو خلق المؤسسات الاقتصادية التعاونية في القرى والمخيمات والمناطق الفقيرة .

٣- تحقيق مبدأ المشاركة الشعبية عبر المؤسسات الوطنية، والكف عن ممارسة

الأوامر والقرارات الأحادية في الاقتصاد وغيره من المجالات الأخرى، فالمطلوب – من المؤسسات والوزارات المعنية – البرمجة أو التخطيط المركزي والتأشيري المنبثق عن مبدأ المشاركة الذي هو صمام الأمان لهذه العملية، بحيث تنحصر مهمة التخطيط – بنوعيه المشار إليهما – في صياغة البرامج الاقتصادية والتنموية، إلى جانب المراقبة والتوجيه والإيحاء بعيداً عن الفرض أو الإلزام الإكراهي، وهو أسلوب نعتقد أنه يضمن عدم تحول (أو استمرار تحول) مؤسساتنا إلى أدوات بيروقراطية ثقيلة العبء من جهة أو أوعية مولدة / منتجة للطفيليين ومراكز القوى من ذوي المصالح الأنانية الضارة من جهة أخرى .

ثالثاً:الآليات التنموية العامة : بداية، نؤكد على أن الآلية الأساسية والعامة لنجاح العملية التنموية، هي الشعب كهدف وأداة، وبما عليه من واجب النهوض بأعباء الجهد الإنمائي إلى جانب الأعباء الأخرى في ظل توفير العلاقة الديمقراطية المؤسسية بينه و بين مؤسسات السلطة وأجهزتها، على قاعدة مبادئ الاعتماد على الذات وتكافؤ الفرص للجميع والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون ومحاربة النزعة الاستهلاكية السائدة وترشيد الاستهلاك مركزياً، بدون ذلك لا يمكن رفع مستوى إنتاجية العمل، وتوفر الحافز الشعبي أو الدافعية للمشاركة في عملية التنمية أو غيرها من المهام الوطنية أو الاجتماعية، فالجماهير الفقيرة، المضطهدة المغلوبة على أمرها لا يمكن أن تساهم طواعية في أي فعل إيجابي في الإطار الوطني أو الاقتصادي أو الاجتماعي العام .

رابعاً: الآليات التنموية المباشرة(*): ونقصد بذلك المؤسسات الحكومية والمصارف والقطاع الخاص، ودورها في هذه المرحلة الانتقالية الصعبة، التي لا يبدو لها في الأفق المنظور زمناً محدداً لنهايتها، في ظل الأوضاع الداخلية المترعية التي

(*) الملخص التنفيذي البرنامج الإنمائي العام، الدائرة الاقتصادية، م.ت.ف ؛ يوليو / تموز ١٩٩٣ .

نعيشها اليوم، بما يحتم إجراء العديد من المتغيرات لتفعيل الدور الإيجابي لهذه المؤسسات، وذلك عبر:

١. التزام الوزارات والمؤسسات الحكومية بالعمل وفق أداء إيجابي ملموس في إطار النظام الأساسي، بعد إزاحة ومحاسبة العناصر الطفيلية الضارة من هذه المؤسسات، على أساس مبدأ تكافؤ الفرص وأهل الكفاءة والخبرة بديلاً لمبدأ أهل الثقة والمحاسيب الذي ساد-ولا يزال- طوال السنوات الست عشرة الماضية.

٢. تفعيل دور المصارف ودورها كأجهزة إقراض واستثمار في العملية الإنتاجية، للمشاريع الكبيرة والصغيرة في الصناعة والزراعة بوجه خاص .

٣. تفعيل وتحفيز القطاع الخاص بكل تفريعاته وأنشطته، وخاصة قطاعي الصناعة والزراعة، وفق التزام وطني بسياسة تنموية تتجه نحو الداخل لخدمة السوق المحلية بشكل أساسي.

٤. إعادة بناء مؤسسات القطاع العام وفق أسس ومنطلقات اقتصادية وطنية واضحة، بعيدة عن مظاهر الاحتكار والفساد والترهل والمصالح الشخصية،خاضعة للمحاسبة والمراجعة، ارتباطاً بأهداف اقتصادية تنموية محددة وفق خطة إستراتيجية- تتلافى سلبيات النظام العام وتجربته المريرة في بعض البلدان العربية- بما يؤكد على الصورة الإيجابية المتوخاه للقطاع العام كإطار منتج في خدمة الاقتصاد الوطني عبر علاقته بالقطاع الخاص في إطار مفهوم القطاع المختلط، أو في إطار القطاع التعاوني الذي يتوجب علينا تخطيط وتنفيذ العديد من مشاريعه الخدمية في المناطق الفقيرة من الضفة والقطاع، بما يعزز دورها الإيجابي في الهدف والمردود، خاصة وأن القطاع الخاص يستهدف الربح أولاً، ولا علاقة إستراتيجية مباشرة بالتنمية المجتمعية في خطته أو حركته الذاتية .

٥. هيئات الاستثمار وضرورة تفعيلها – عبر مبدأ المشاركة و الاحتياجات

الوطنية التنموية – بالتعاون مع رأس المال الفلسطيني في الداخل وأقطار اللجوء والمنظمات غير الحكومية ذات العلاقة، وفي إطار الخطة التنموية الوطنية الشاملة

٦. تطوير الخدمات الأساسية في المناطق الحرة والإدارات العصرية المنتجة، والجمارك والمعابر والميناء والمطار .

٧. تفعيل وتطبيق الاتفاقات الاقتصادية مع الدول العربية وغيرها والعمل التدريجي على كسر التبعية للاقتصاد الإسرائيلي بما في ذلك إلغاء اتفاق باريس أو تعديل بنوده الأساسية الضارة باقتصادنا والمعيقة لحركته.

خامساً: **الأولويات التنموية بالنسبة للقطاعات الاقتصادية**(*) : الصناعة: التخطيط الجاد لتطوير قطاع الصناعة الفلسطيني، بما في ذلك تقدم التعويض والدعم المالي للمشاريع والمصانع التي دمرها العدوان الإسرائيلي، بما يضمن تحقيق المستوى المطلوب للقطاع الصناعي للوصول إلى مستوى يمكنه من تصنيع وإنتاج الصناعات المتوسطة بصورة واسعة تغطي احتياجات السوق المحلي، مثل منتجات المعادن، الفلزات والكيماويات، والأخشاب والسلع الاستهلاكية المعمرة، وحفز القطاع الخاص على التوجه لتصنيع السلع المستوردة من المصانع الإسرائيلية، أو استيرادها من البلدان العربية، والعمل على استيعاب مقومات صناعة تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات اعتماداً على الأيدي العاملة الماهرة من المتخصصين في الضفة والقطاع، إلى جانب العمل على توفير كل السبل الممكنة لدعم وتوسيع التصنيع الزراعي.

١ – الزراعة والموارد المائية : تقديم التعويضات اللازمة للمنشآت والأراضي الزراعية المدمرة بسبب االعدوان الإسرائيلي وتشجيع الاهتمام بالزراعة العضوية، للزراعات الحقلية والشجرية، والاهتمام بالصيد البحري، والثروة الحيوانية

(*) جورج كرزم –« البديل الاقتصادي المعتمد على الذات »– رام الله أبريل / نيسان ١٩٩٨ .

والأعلاف والأسمدة العضوية والمناحل والدواجن، وذلك يتطلب الاهتمام بالمزارع الفلسطيني سواء عبر دور البنوك في توفير التمويل اللازم أو القروض الإنمائية لتشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة والصيد، وتشجيع وتنظيم عملية التسويق والتصدير الواعي عبر شركات فلسطينية تتوجه نحو الأسواق العربية والأجنبية، وفي هذا السياق لا بد من التذكير بأننا كنا نملك فائضاً في الكثير من المنتجات الزراعية، بمعنى أن هناك نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي، « تجاوزت عام ١٩٩٣ ، ١٠٠ ٪ في الحمضيات، و أكثر من ٢٠٠ ٪ في بعض أنواع الفواكه، وحوالي ١٥٠٪ في الزيتون و حوالي ١٥٠٪ في الزيوت وحوالي ١٥٠٪ من الخضار الرئيسية بما فيها البطيخ و الشمام ... الآن بدأت هذه النسب في التراجع خاصة الحمضيات، أما الحبوب وخاصة القمح فإن النسبة الضئيلة من اكتفائنا الذاتي منها كانت ١٥٪ فقط، تراجعت عام ٢٠٠٣ إلى ٨,٦٪»[1] (أي أن رغيف خبزنا الذي نأكله ٩٠٪ منه مستورد)، كذلك الأعلاف ، كانت نسبة اكتفائنا الذاتي منها ٢٥٪ عام ١٩٩٣ قد هبط إلى اقل من ١٥٪ عام ٢٠٠٠ أما الإنتاج الحيواني (لحوم حمراء و دجاج و أسماك) فقد كانت نسبة اكتفائنا منها ٤٧٪ عام ١٩٩٣ يتوقع أن تنخفض إلى ٣٠٪ عام ٢٠١٠ ، الأمر الذي يؤشر على ما يمكن أن نطلق عليه شمولية التراجع في القطاع الزراعي رغم الإمكانات المتاحة، حيث تبلغ مساحة الأراضي المزروعة في الأراضي الفلسطينية ١,٨٥ مليون دونم منها (١٦٠) ألف دونم في قطاع غزة إلى جانب ما لا يقل من ١,٥ مليون دونم من المراعي في الضفة الفلسطينية، وفي هذا الجانب نشير إلى ندرة المياه العذبة في قطاع غزة حيث ارتفعت نسبة الكلورايد إلى أكثر من ١٥٠٠ ملغم / ليتر، كما ارتفعت نسبة النيترات إلى ما

(١) علام غباين من جدول الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الأساسية لعام ٢٠٠٣ - إدارة الدراسات- وزارة الاقتصاد الوطني .

يزيد عن ٢٠٠ ملغم / لتير ما يعني انذاراً شديداً بالمخاطر الجدية التي يتعرض لها أهالي القطاع عموماً وأطفاله خصوصاً المعرضين لخطر الموت بسبب انتشار أمراض الكلى والفشل الكلوي خلال أقل من عشرة أعوام إذا ما بقيت أوضاع المياه على حالها التي تزداد سوءاً، ما يعني أن يتحمل السلطة والقوى السياسية مسئوليتها في إعداد خطة طوارئ عاجلة لبناء محطة تحلية مياه بطاقة إنتاجية لا تقل عن ٤٠ مليون متر مكعب سنوياً من المياه العذبة وإلا فإن مئات الآلاف من أطفالنا سيتعرضون بالتأكيد لخطر الموت المبكر .

٢- العمل على تطوير وزيادة فاعلية خدمات البنية التحتية في الرعاية الصحية والنقل والطرق والتعليم والنفايات والصرف الصحي والطاقة الكهربائية ومشاكل التلوث البيئي التي وصلت إلى مستويات متدنية في الضفة والقطاع إلى جانب الاهتمام بتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية والثقافية.

المحور الرابع:أفكار أولية مقترحة حول الاستراتيجية الاقتصادية التنموية في نظام فلسطيني ديمقراطي موحد:

يفترض الحديث عن الاستراتيجية التنموية، وضوحًا مؤكدًا في معالم المستقبل الاقتصادي لأي بلد من البلدان، وبالتالي فإن تناول موضوع الإستراتيجية التنموية في أرضنا الفلسطينية المحتلة لا تعترضه ضبابية المستقبل وتعقيدات الحاضر، ليس بالنسبة للاقتصاد فحسب، بل تعترضه أيضا إشكالية عدم اليقين بالنسبة للمستقبل السياسي أيضا ارتباطا بالموقف العدواني الإسرائيلي المسنود بدعم أمريكي صريح ومباشر، وبنظام عربي وصل إلى حالة من التبعية والخضوع والتفكك بات يتعامل عبرها مع قضيتنا الفلسطينية وحقوقنا السياسية والاقتصادية كعبء ثقيل على كاهله لم يعد قادرا أو راغبا في التعاطي معه إلا في حدود ما تسمح به السياسة الأمريكية .

لذلك فإننا لا نبالغ في القول أن اقتصادنا الفلسطيني – خاصة في ظروف

الانقسام والحصار والتدمير الإسرائيلي بات أكثر ضعفًا وانكماشًا ما كان عليه من قبل وخاصة في قطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى تغييب الوضوح أو التأكيد بالنسبة للمستقبل علياالأصعدة الاقتصادي والسياسي والاجتماعي معا، نتيجة للدور الإسرائيلي – الأمريكي على وجه التحديد، ولكننا على ثقة بأن إعادة بناء العلاقات الداخلية الفلسطينية واستعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني التعددي، والتغلب على آفة الانقسام الخطير وفق ثوابتنا الوطنية والمجتمعية، وبإرادة وطنية تقوم على المشاركة والتعددية فإننا سنملك بالتأكيد القدرة على تحديد معالم مستقبلنا بوضوح، بدل تكريس انفصال قطاع غزة اقتصادياً وسياسياً عن جناحه الرئيسي في الضفة الفلسطينية التي يعمل تحالف العدو الإسرائيلي الأمريكي على ترك مستقبلها غامضاً بما يعني تفكك وانهيار المشروع الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني، وهي الغاية الأساسية لدولة العدو الصهيوني التي تستهدف التبديد السياسي للفلسطينيين، بعد أن بات قيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة نوعاً من الوهم .

صحيح أننا نقر بمسؤولية العدو الصهيوني وحصاره وعدوانه المستمرين، كسبب أساسي من أسباب التراجع والتدهور الاقتصادي إلا أن ذلك لا يعني إغفالنا لدور السياسات الداخلية عندنا طوال ١٦ سنة العجاف الماضية عموما، التي عمقت مظاهر الخلل والهبوط في كافة القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية في القطاعين الخاص والعام على حد سواء، بما يستدعي العمل الجاد صوب تفعيل العملية التغييرية الديمقراطية الداخلية التي يجب أن يرتكز محورها أو جانبها الاقتصادي، على المفاهيم والخطوط العامة للإستراتيجية التنموية التي يجب العمل على بلورتها وتبنيها للخروج من هذا المأزق الحاضر إلى المستقبل،وذلك لتحقيق هدفين[1]:

(1)دراسة حول انجازات المرحلة المؤقتة ومهمات المستقبل – سكرتارية الاونكتاد و د. فضل النقيب – ٢٠٠٠.

الأول : إيجاد إطار مفهومي يوضح الأولويات الاقتصادية الفلسطينية .

الثاني : تعريف ماهية المراحل المتعاقبة التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف التنموية بأسلوب تدريجي .

على أن ندرك أن الإطار المطلوب « يجب أن يقوم على أساس الأحوال الموضوعية للاقتصاد الفلسطيني، وأن يتجه صوب تحقيق الطموحات الفلسطينية الوطنية، آخذين بعين الاعتبار دروس التنمية الهامة في بلدان أخرى من جهة، وبوضوح الأهداف ذات الصلة بالموضوع، لتطوير رؤية تنموية فلسطينية تسلط الضوء على أهداف واحتياجات القطاعين الخاص والعام من جهة أخرى، ومن أهم هذه الأهداف : الاهتمام بعملية التحويل البنيوي، والتركيز على تضييق الهوَّة في الميزان التجاري، إلى جانب مشاركة كافة المؤسسات والقوى – في السلطة وخارجها – بدور فعال من أجل صياغة إستراتيجية وطنية للتطور التكنولوجي لأهميته القصوى في تطوير الاقتصاد الفلسطيني بكل قطاعاته عموما وقطاع الخدمات خصوصا، وكل ذلك مرهون بإيجاد بيئة داخلية خالية من مظاهر الصراع وعدم الثقة .

في هذا السياق أقدم فيما يلي اقتراحا لمجموعة من الأسس المكونة لهذه الاستراتيجية :

أولاً : حصر كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالموارد الطبيعية والبشرية الفلسطينية عبر فريق وطني اقتصادي متخصص، تمهيدًا للسيطرة المباشرة عليها وإدارتها، كهدف وطني يستحيل بدون تحققه تطبيق أي خطة تنموية فلسطينية

ثانياً : خلق مقومات اقتصاد المقاومة والصمود انسجاماً مع متطلبات هذه المرحلة، وما يعنيه ذلك من العمل الجاد على تطبيق سياسة اقتصاد التقشف أو المخيمات أو المناطق الفقيرة، بكل ما يعنيه من إجراءات تلغي – بعد المحاسبة القانونية – امتلاك أي مواطن أو مسئول لأي شكل من أشكال الثروة الطفيلية غير

المشروعة وإلغاء كافة مظاهر الإنفاق الباذخ بكل أشكاله وأنواعه وأساليبه عموما وفي مؤسسات السلطة خصوصا .

ثالثاً : فك الارتباط والتبعية والتكيف مع الاقتصاد الإسرائيلي ووقف هذا التضخم في حجم الواردات، وفرض الرسوم الجمركية العالية على الكماليات المستوردة مقابل تخفيف الرسوم على الواردات الأساسية، ووقف عمليات الاستيراد المباشر وغير المباشر من السوق الإسرائيلي، الأمر الذي يعني إلغاء بروتوكول باريس .

رابعاً : التخطيط التأشيري والمركزي لتفعيل العملية الإنتاجية في الصناعة والزراعة، والعمل على تفعيل العلاقة بين هذين القطاعين بما يخدم تطوير المنتجات الصناعية المعتمدة على الإنتاج الزراعي، وإقرار مشروع القانون الزراعي بهدف تحديد وإرساء إستراتيجية زراعية فلسطينية تتناسب مع أهمية القطاع الزراعي.

خامسا: وضع سياسة تنموية زراعية آنية ومستقبلية تقوم على التخطيط و تفعيل دور مؤسسات الإقراض الزراعي والبنوك لتقديم الدعم للمزارعين الفقراء، وتطوير وتوسيع الأراضي الزراعية وأراضي المراعي والثروة الحيوانية.

سادسا : مراعاة الحفاظ على ثبات الأسعار للسلع الأساسية الضرورية للفقراء ورفع أجور الفئات والشرائح الاجتماعية من ذوي الدخل المحدود.

سابعا : تطوير دور القطاع العام والتعاوني والمختلط بعيداً عن أشكال الاحتكار، بما يدفع إلى توسيع القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، والسوق الفلسطينية، على نحو يؤدي إلى إيجاد المزيد من فرص التشغيل المتواضعة، لليد العاملة، في الإنتاج والسوق المحليين من ناحية، ويسهم في ضمان معدلات عالية – نسبيًا – من النمو لقطاعي الإنتاج الرئيسيين – الزراعة والصناعة – من ناحية أخرى. وفي هذا السياق فإن من الواجب والضروري، الأخذ بمقترحات البرنامج العام للتنمية

الذي أشرف عليه المفكر الاقتصادي الفلسطيني الراحل د.يوسف صايغ، إذ أن هذه المرحلة وضروراتها الاقتصادية-السياسية معا تقتضي من كافة المسئولين في السلطة الأخذ بتلك المقترحات بعد إهمال طويل وغير مبرر لها.

ثامنا : إنشاء وتفعيل المؤسسات الاقتصادية الكبرى في قطاع الصناعة على نمط الشركات الصناعية المساهمة العامة والشركات القابضة والمختلطة بين القطاعين العام والخاص، لمواجهة هذا الضعف في البنية الصناعية ونقلها من طابعها الحرفي- الفردي- العائلي إلى طابعها الإنتاجي العام الكفيل وحده بتطوير القطاعات الإنتاجية في بلادنا.

تاسعا: العمل بكل جديه، وعبر كافة السبل والضغوط السياسية الممكنة، من اجل تفعيل وتوسيع مجال التبادل التجاري الفلسطيني العربي، ووقف احتكار السوق الإسرائيلي لهذه العملية. وكذلك التركيز على فتح سوق العمالة العربي، في مختلف البلدان، أمام العمالة الفلسطينية، الماهرة وغير الماهرة، وفقا لقوانين وأنظمة التشغيل في تلك البلدان، دون أن يؤثر ذلك إطلاقا في هوية الفلسطيني أو يتخذ أي بعد سياسي يتناقض مع حقه في العودة أو الإقامة الدائمة في وطنه، علما بأن السوق العربية في دول الخليج يستوعب أكثر من خمسة ملايين عامل أجنبي سنويا.

عاشرا: متابعة تنفيذ البرامج والدراسات والتوصيات المتعددة الخاصة بتفعيل دور رأس المال الفلسطيني في أقطار اللجوء، رغم وعينا بارتباطه برأس المال العالمي المعولم.

إن هذه الرؤية، أو الخطوط العامة الأولية المقترحة، لا بد لها لكي تملك مقومات التغيير الإيجابي المطلوب، أن تتبنى منهجا علميا، وفلسفة ذات مضمون وطني وقومي، تقوم على الإيمان العميق، بوجوب تمتع شعبنا الفلسطيني بحقوقه وحرياته الأساسية وممارسته لها، كمقدمة تؤدي إلى وقف تراكمات الأزمة الراهنة، وتفاقم

تناقضاتها المحكومة بثنائية غير منطقية أو منسجمة، تتراوح بين فردية القرار وأحادية الخطاب في السلطة وأجهزتها من جهة، وبين جماعية المعاناة والتضحيات والآمال الكبيرة من جهة أخرى، وبالتالي فإن إلغاء هذه الثنائية المتناقضة، هو سبيلنا الوحيد نحو نظام الحكم الديمقراطي الوطني، العادل والقوي، المتلك للفهم السليم والواضح لوظيفته الجوهرية بشقيها: الوطني والديمقراطي الداخلي بما يضمن رسم السياسات الإستراتيجية المعبرة عن مصالح جماهير شعبنا، بمثل ما يضمن أيضا، توجيه وزارات ومؤسسات وأجهزة السلطة نحو تحقيق تلك السياسات أو الرؤى في الاقتصاد كما في السياسة، بكفاءة عالية تخدم أهدافنا وثوابتنا الوطنية العامة، بمثل ما تخدم وترتقي بأهدافنا المطلبية الداخلية دون أي انفصام بينهما.

على أن تطبيق هذه الخطة الإستراتيجيةمرهون بعملية تغيير جدي وعميق، بدايتها الأولى انهاء الانقسام والالتزام بالثوابت الوطنية والسياسية التوحيدية المستمدة من الديمرقاطية ومفاهيمها التي تقوم على العدالة الاجتماعية والتعددية والحرية، وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص وسيادة القانون وقواعد المحاسبة ضد أي شكل أو مظهر من مظاهر التفرد أو الصرعات غير المبدئية أو الخلل والفساد من جهة أخرى، إذ أن تطبيق هذين الشرطين في إطار الرؤية الإستراتيجية سيمكننا من الحديث بثقة عن تحقيق أهم ركيزتين من ركائز صمودنا على الصعيد الداخلي هما :-

١ - ضمان وحدة وتعددية النظام السياسي واستمراه وفق مبادئ حرية الرأي والمعتقد وسيادة القانون، ووقف استخدام السلطة، من قبل الكثير من رموزها، كجسر لجمع وتراكم الثروات الطفيلية غير المشروعة على حساب قوت وحياة الجماهير الشعبية، حيث أدى هذا الاستخدام الأناني البشع إلى تراكم العوامل التي دفعت بدورها إلى الصراع الدموي الداخلي ومن ثم الانقسام بين فتح وحماس عبر

حكومتين غير شرعيتن في كل منهما، كما أدى إلى فقدان مساحات واسعة من جماهيرنا لدورها وحريتها.

٢-تقوية وتعزيز الوحدة السياسية لمجتمعنا وتوفير قدراته على الصمود والمقاومة حتى طرد الاحتلال وتفكيك وإزالة مستوطناته على طريق الحرية والاستقلال وتقرير المصير والعودة والتنمية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية .

أخيراً : إننا نفترض أن هذا الفهم للتنمية يجب أن يشكل أحد المحاور الرئيسية لنشاط و برامج الحركة الوطنية الفلسطينية لأنه المحور المكمِّل عبر علاقة جدلية ومتصلة لعملية التحرر الوطني والاستقلال والدولة، فالانهيار الاقتصادي - الاجتماعي الناتج عن استمرار تفكك وانقسام النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني، واستفحال مظاهر الفساد والاستبداد والهبوط السياسي والتفاوض العبثي وغياب سيادة القانون العادل، يدفع أو يراكم بالضرورة نحو خلق المزيد من مقومات الانهيار السياسي والاجتماعي بما يجعل من الفوضى والعشوائية والفلتان الأمني والاقتصادي من ناحية وتزايد تحكم القوى الخارجية (الأمريكية الإسرائيلية) في مستقبلنا من ناحية أخرى، عاملاً مقرراً في أوضاعنا السياسية الاقتصادية المجتمعية، وفي كلا الحالتين يصبح مستقبل شعبنا معلقاً بعوامل لا دخل لإرادة جماهيرنا في تشكيلها أو التأثير فيها، وهذا بالقطع وضع يائس، ما أتعس الأمة التي تجد نفسها فيه .

المشـــــهد
الفلسطيني
الـــــراهن

الباب الرابع

الأوضاع الصحية

تتعرض الجماهير الشعبية، في الضفة والقطاع، للعديد من أشكال المعاناة فيما يتعلق بالرعاية والخدمات الصحية، إلى جانب معاناتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى، تحت نير الاحتلال واستمرار العدوان والحصار من جهة، وبسبب تردي الأوضاع الحياتية الداخلية من جهة أخرى، وبالتالي فان تناولنا للأوضاع الصحية رغم انه ينطلق من إيماننا بان الصحة حق أساسي لا يختلف في أهميته عن أية حقوق أساسية أخرى، فإن رؤيتنا للواقع المعاش وتشخيصه، تشكل منطلقا وحافزا لنا، في العمل من اجل تغيير هذا الواقع بما ويستجيب للمتطلبات والحقوق الأساسية لشعبنا في الحاضر والمستقبل .

إذ أن الصحة العامة كحق أساسي، هي عملية شمولية ترتبط بصورة عضوية بعملية النهوض السياسي الاجتماعي الاقتصادي والتنمية المجتمعية في إطار ترابط الحلقات والأهداف والعلاقات الداخلية، وفي إطار نظام سياسي ديمقراطي محكوم بسيادة القانون والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، ذلك هو المناخ الذي يوفر شروط تحقق تطبيقات الصحة العامة كعملية شمولية مترابطة الحلقات، بما يحقق القدر الكافي من الخدمات الصحية للمواطنين عموماً، وللشرائح الفقيرة خصوصاً.

المفارقة، أن السلطة الفلسطينية منذ قيامها إلى اليوم لم تتعامل مع مفهوم الصحة العامة كحق أساسي وكعملية شمولية مرتبطة بعملية التطور السياسي الاجتماعي الاقتصادي بكل دوائره وعلاقاته الداخلية، وظل هذا الوضع قائماً حتى الانقسام بين الضفة والقطاع على أثر الصراع الدموي في منتصف يونيو/ حزيران ٢٠٠٧، حيث تعرضت الأوضاع الصحية في القطاع إلى المزيد من التردي والمعاناة للمرضى بسبب تشديد الحصار الصهيوني على قطاع غزة الذي أدى إلى وفاة المئات من المرضى بسبب النقص في الأدوية أو المعدات أو منع المرضى من السفر للعلاج في الخارج. يؤكد على ذلك العديد من المؤشرات الصحية كما هي في ظروفنا الراهنة،

التي تراكمت خلال الستة عشر عاماً الماضية .

١ . إن تزايد انتشار بعض الأمراض الخطيرة مثل التهاب الكبد الفيروسي والسرطان والأنيميا والايدز وأمراض القلب والرئة بسبب حالات الإفقار المتزايدة في أوساط الجماهير الشعبية من جهة وبسبب استمرار قصور وعجز وزارة الصحة عن إدارة العملية الصحية بالكفاءة المطلوبة من ناحية أخرى.

٢. مواليد فلسطين خلال العام ٢٠٠٩: بلغ عدد المواليد المبلَّغ عنهم في الأراضي الفلسطينية ١١٦٥٩٥ مولود عام ٢٠٠٩ وبزيادة قدرها ١,٩٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٨. ويتوزع المواليد بنسبة ٤٥,٢٪ من محافظات الضفة الغربية ونسبة ٤٥,٨٪ من محافظات قطاع غزة، فيما يتوزع المواليد حسب الجنس بنسبة ٥١٪ للذكور و٤٩٪ للإناث. فيما يتوزع المواليد حسب مكان الولادة بنسبة ٨٩,٣٪ منهم قد ولدوا في المستشفيات ونسبة ٩,٦٪ ولدوا في مركز صحية خارج المستشفيات، فيما ولد ما نسبته ١,١٪ في البيوت. وبلغت نسبة المواليد التي تقل أوزانهم عن ٢٥٠٠ غرام في فلسطين ٧,٢٪ بواقع ٨,٤٪ في الضفة الغربية و٥,٩٪ في قطاع غزة[١].

٣. **الوضع التغذوي**: يزداد انتشار سوء التغذية بين الأطفال الفلسطينيين حيث زادت نسبة تسجيل الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في عيادات التغذية لوزارة الصحة وهذا يدلل على مدى تردي الوضع الاقتصادي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني. ولهذا تنفذ دائرة التغذية في الرعاية الصحية الأولية برنامج للرصد التغذوي في فلسطين منذ العام ٢٠٠٦، حيث تبين خلال العام ٢٠٠٩ أثناء فحص الطلبة من محافظات الضفة الغربية أن نسبة ١٨,٣٪ منهم يعانون من زيادة في الوزن وبلغت نسبة السمنة بين طلبة المدارس في الضفة ٥,٩٪. أما في قطاع غزة فقد تم رصد زيادة في الوزن فوق الطبيعي بنسبة ١٥,٩٪ من الطلبة، وان نسبة

(1)وزارة الصحة الفلسطينية، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، رام الله ٢٠٠٩، ص ٢٦.

٤ , ١٪ من الطلبة المفحوصين يعانون من نقص في الوزن، فيما بلغت نسبة قصر القامة بين الطلبة المفحوصين في القطاع ٢ , ٧٪ مقابل ٢ , ٢٥٪ في محافظات الضفة الغربية خلال العام ٢٠٠٩ [١].

٤. **الرعاية الصحية الأولية**: تقدم الرعاية الصحية الأولية بواسطة مختلف مقدمي الخدمات الصحية من منظمات غير حكومية ووكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين والخدمات الطبية والهلال الأحمر الفلسطيني، و وزارة الصحة .

وقد اتسعت شبكة مراكز الرعاية المنتشرة في مختلف محافظات الوطن من ٤٥٤ مركزاً عام ١٩٩٤ إلى ٦٩٣ مركزاً عام ٢٠٠٩ وبمعدل زيادة بلغ ٩ , ٥٢٪ مقارنة بالعام ١٩٩٤ . وتشكل المراكز الحكومية ٥ , ٦٣٪ من إجمالي المراكز العاملة في مجال الرعاية الصحية تتوزع بنسبة ٢ , ٦٨٪ قي محافظات الضفة الغربية و٢ , ٣١٪ في محافظات قطاع غزة[٢].

٥. **الإعاقة والتشوهات الخلقية الوراثية**: تم خلال العام 2009 تسجيل 199) حالة إعاقة بين الأطفال المسجلين في مراكز الرعاية الصحية الأولية في محافظات الضفة الغربية، بمعدل(0.4 ٪) من إجمالي المواليد المسجلين والمفحوصين في مراكز الرعاية الصحية الأولية، حيث سجلت أعلى نسبة إعاقة في محافظة قلقيلية وبلغت (0.8 ٪) . وقد توزعت الإعاقات على الإعاقة الحركية وبلغت (62) إعاقة والإعاقة السمعية وبلغت (30) إعاقة ، و(108) إعاقات مختلفة. بينما رصدت في مراكز الرعاية الصحية الأولية في الضفة الغربية (240 .١ حالة لديها أمراض خلقية، وبلغ معدل الإصابة (2.6 ٪) من إجمالي المواليد المفحوصين. حيث بلغ عدد حالات أمراض القلب الخلقية (224) حالة وهو ما نسبتة (18.1 ٪) من

(1)المصدر نفسه، ص٤٤.

(2)المصدر نفسه، ص ٢٧.

حالات الأمراض الخلقية المرصودة خلال العام2009 . فيما لم تتوفر بيانات عن محافظات قطاع غزة[1].

٦. **برامج تنظيم الأسرة**: لقد زاد انتشار عيادات تنظيم الأسرة من ٩٧ عيادة في عام ١٩٩٧ إلى ١٥٩ مركزا عام ٢٠٠٩ (تتوزع بواقع ١٣٨ مركز في الضفة الغربية و٢٠ مركز في قطاع غزة) وبلغ عدد السيدات الجدد اللواتي استفدن من خدمة تنظيم الأسرة ٤٣٥٨٢ سيدة خلال العام ٢٠٠٩ وكانت الوسيلة الأكثر استخداما من قبل المستفيدات الجدد هي الحبوب بنسبة ٦٤,٨٪ مقارنة مع ١٤,٧٪ سيدة استخدمن اللولب.

٧. الأنيميا: أشارت سجلات مراكز الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة أن (43.5 ٪) من الأطفال المسجلين فيها خلال العام 2009 يعانون من فقر الدم أنيميا. ويؤثر عوز الحديد في التطور العقلي للرضع وفي الوظائف الخاصة بالإدراك عند الأطفال في أثناء سنوات التعلم الحرجة، كما يؤثر في إنتاجية العمل عند النساء والرجال وفي الأداء الإنجابي عند النساء، تمثل الأنيميا بين الحوامل والأطفال إحدى أهم القضايا ومدى تأثيرها على الوضع الصحي للأمهات والأطفال، وقد بين تقرير وزارة الصحة الصادر في أبريل / نيسان ٢٠١٠، أن معدل انتشار الأنيميا يصل إلى ٢٠,٩٪ بين الأمهات الحوامل اللواتي يزرن المراكز الصحية لوزارة الصحة في حين بلغت هذه النسبة ٣٨,٣٪ بين الحوامل .

٨. الصحة النفسية: ظهرت زيادة كبيرة في حالات المرضى النفسيين الجديدة التي سجلت في مراكز الصحة النفسية المجتمعية، حيث بلغت عدد حالات الإمراض النفسية الجديدة في الأراضي الفلسطينية ٢٢٢٩ حالة عام ٢٠٠٩، ١٣٠٩ حالة منها في قطاع غزة و٩٢٠ حالة في الضفة الغربية. وبلغ معدل الأمراض

(1)المصدر نفسه ، ص ٢٧.

النفسية لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة ٦,٥٦ شخص في الأراضي الفلسطينية بواقع ٨٨ شخص في قطاع غزة، و٦,٣٧ شخص في الضفة الغربية[1]. وقد أدت إجراءات الاحتلال الإسرائيلي إلى تردي الوضع النفسي والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني وزيادة حالات التبول الليلي والقلق والخوف بين الأطفال، علاوة على تردي الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية وتزايد نسبة البطالة والفقر التي أسهمت في تزايد نسبة حالات المرضى النفسيين، خاصة بين طلاب المدارس من ناحية، وزيادة عدد حالات العصاب النفسي بين االأهالي.

٩. **المختبرات وبنوك الدم:** يعمل في وزارة الصحة ١٩٢ مختبرًا صحيًا منها ٤ مختبرات مركزية (٢ قي الضفة الغربية و٢ في قطاع غزة) و٢٣ مختبراً في المستشفيات (١٢ في الضفة الغربية و١١ في قطاع غزة) و١٦٥ مختبراً في مراكز الرعاية الأولية بالإضافة إلى مختبر التغذية الذي يهتم بفحص الغذاء والماء والتأكد من مطابقتها للمواصفات الدولية. ويعمل في مختبرات الضفة الغربية لوحدها ٣٢٥ فني مختبر من مختلف التخصصات بدون وجود احصائية عن قطاع غزة.

١٠. **المستشفيات:** يعمل في فلسطين ٧٥ مستشفى بسعة سريرية ٥٠٥٨ سرير (منها ٢٥ مستشفى تابعة لوزارة الصحة تحتوي على ٢٩١٧ سريراً) وتتوزع هذه المستشفيات بواقع ٢٥ مستشفى في قطاع غزة (٣٣٪ من مجمل المستشفيات) بسعة سريرية ٢٠١٣ سرير والباقي في محافظات الضفة الغربية، التي فيوجد بها ٥٠ مستشفى تشكل نسبة ٦٦,٧٪ من مجمل مستشفيات فلسطين[2].

(1) وزارة الصحة الفلسطينية، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، التقرير الصحي السنوي لعام ٢٠٠٩، رام الله، ٢٠١٠، ص٤٧.

(2) وزارة الصحة – مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، الوضع الصحي في فلسطين ٢٠٠٩، أبريل / نيسان ٢٠١٠.

١١. أما بالنسبة لأوضاع المستشفيات وحالة مبانيها وأقسام المبيت وعياداتها وأجهزتها ومعداتها فهناك تفاوت بينها من عدة نواحي، فباستثناء تلك المستشفيات التي تم إنشاؤها خلال الأعوام الأربعة الأخيرة؛ فإن باقي المستشفيات تعاني من أوضاع صعبة تتلخص في الآتي:

أ- تدني الخدمات الطبية الخاصة بالمرضى ، والناتجة عن إهمال بعض الأطباء ، وكذلك الاهمال الشديد من جهاز التمريض .

ب- تدهور حالة المباني في مستشفيات الضفة والقطاع :

- فالتشققات وتسلخات الدهان عن الجدران والأسقف أمر واضح جدا،
- العفن يعلو العديد من الجدران والأسقف
- الصدأ يعلو معظم الأبواب أو الإطارات الحديدية لها
- الأبواب الخشبية في حالة سيئة للغاية
- النوافذ في وضع أصعب فمعظمها إما بلا إطارات أو بلا ضلفات لإغلاقها
- كثير من الأرضيات في وضع سيء لاسيما الحمامات ودورات المياه
- شبكات السباكة والصرف الصحي وشبكات مياه الشرب في حالة سيئة
- شبكات الكهرباء والإنارة في وضع سيء
- أجهزة التكييف إما غير موجودة في معظم الأقسام أو حالتها سيئة

ج - أسرَّة المرضى وتوابعها :

- الأسرة في حالة سيئة، فالصدأ يعلو معظمها
- كثير من الأسرة بلا عجلات، أو رافعة السرير معطلة ولا تعمل، أو الحواجز الجانبية غير موجودة أو مكسَّرة، إضافة للحواجز الأمامية والخلفية
- أما عن فرشات الأسرة، فإما أنها ممزقة أو في وضع لا تصلح للاستخدام الآدمي، والوسائد ليست في حال أفضل

- كثير من الفرشات ليس لها ملاءات أو حالة الملاءات سيئة وبالية
- ستائر القماش الفاصلة بين الأسرة إما غير موجودة أو ممزقة ولا تعطي المريض خصوصيته المطلوبة
- خزانة المريض (كمودينا) حالتها سيئة وتعيش فيها الحشرات

د- أما الحال بالنسبة لمعظم مراكز الرعاية الأولية فليست بحال أفضل من المستشفيات في العديد منها والتي يبلغ عددها الإجمالي في الضفة والقطاع (٦٩٣ مركزا) (حسب تقرير وزارة الصحة للعام ٢٠٠٩) والتي تقدم خدماتها لما يزيد عن (٤ مليون نسمة) سنويا.

هـ- من جانب آخر فإن جزءا كبيرا من الخدمات الصحية يتم تقديمه عبر الأجهزة والمعدات الطبية، والتي تعاني من عدة مشاكل، أهمها:

- قدم هذه الأجهزة، وبلوغها لمرحلة نهاية العمر الافتراضي لعملها ومع ذلك فهي لا تزال تستخدم في تقديم الخدمات الصحية (نذكر على سبيل المثال أجهزة غسيل الكلى وأجهزة الأشعة وبعض معدات المختبرات).
- كثرة تعطل الأجهزة الطبية القديمة بحيث أصبحت تشكل عبئا من حيث تكلفة إصلاحها، ومن ناحية عرقلتها وتأخيرها للعمل وإعاقة تقديم الخدمات الصحية بشكل طبيعي، لاسيما مشاكل انقطاع التيار الكهربائي وما يؤدي إليه من تعطل وتلف الأجهزة والمعدات الطبية.
- بسبب قدم المعدات وانتهاء عمرها الافتراضي؛ فإن هذه المعدات كثيرا ما تعطي قراءات تشخيصية غير دقيقة وخاطئة مما يتسبب في مشاكل صحية ومضاعفات للمرضى.
- الضغط الشديد على الخدمات التي تقدمها هذه المعدات؛ بسبب تواصل تعرض القطاع بشكل شبه دائم لممارسات الاحتلال من قتل وقصف وإصابات،

ناهيك عن التدهور الحاصل في الوضع الصحي العام بسبب الحصار المفروض، إضافة للزيادة السكانية المطردة (٣٪ سنويا) دون زيادة مقابلة في حجم وعدد المعدات التي تقدم هذه الخدمات.

جدول رقم (٤-١)

المؤشرات العامة للمستشفيات الحكومية في فلسطين

المؤشر	٢٠٠٠	٢٠٠٩	نسبة الزيادة مقارنة بعام ٢٠٠٠
عدد الأسرة	٢٣٠٣	٢٩١٧	٢٦,٧٪
نسبة اشغال الاسرة (٪)	٧٢٪	٧٤,٦٪	٣,٦٪
عدد أيام التداوي	٤٩٦٠١٣	٧٣٤٥٣٢	٤٨٪
عدد حالات الدخول	١٨٥٣٥٦	٣٠٠٨٦٥	٦٢,٣٪
معدل المكوث (يوم)	٢,٨	٢,٨	١٠,٧-٪
المعالجون بدون اقامة	١٢٩٧٢٢٣	٢٣٩٦٨٧٩	٨٤,٨٪
عدد العمليات الجراحية	٥٥٩٤٣	١٢١٠٨٦	١١٦,٤٪
عدد المواليد	٣٩٥٦٢	٦٨٢٨٥	٧٢,٦٪
عدد الوفيات	٢٨٨٦	٤٢٩٠	٤٨,٦٪

المصدر: وزارة الصحة – مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، الوضع الصحي في فلسطين ٢٠٠٩، نيسان ٢٠١٠.

جدول رقم (٤-٢)

تطور عدد العاملين في وزارة الصحة في عام ٢٠٠٩ مقارنة مع ٢٠٠٠

السنوات	أطباء	تمريض	فنيين	إداريين	المجموع
٢٠٠٠	١٦٣١	٢٤٥٧	٨٤٣	٢٥٢٧	٧٤٥٨
٢٠٠٩	٣٤٦٧	٣٤٠٣	١٥١٢	٥٤٤٤	١٤٥٢٦

المصدر: وزارة الصحة – مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، الوضع الصحي في فلسطين ٢٠٠٩، أبريل / نيسان ٢٠١٠.

وتوفر وزارة الصحة طبيبًا لكل ١١٣٥,٣ نسمة وممرضًا لكل ١١٥٦,٦ نسمة وفنياً لكل ٢٦٠٣,٢ نسمة واداريا لكل ٧٢٣ نسمة في الاراضي الفلسطينية عام ٢٠٠٩.

ويتضح من الجداول السابقة وحسب تقرير وزارة الصحة المشار إليه، أن هناك حاجة متزايدة لتحسين مردود الاستثمار في الموارد البشرية اللازمة للصحة.

جدول (٤-٣)

توزيع أسرَّة المستشفيات حسب التخصص والمنطقة، فلسطين ٢٠٠٩

نوع المستشفى	الاراضي الفلسطينية			الضفة الغربية			قطاع غزة		
	عدد المستشفيات	عدد الاسرة	نسبة الاسرة	عدد المستشفيات	عدد الاسرة	نسبة الاسرة	عدد المستشفيات	عدد الاسرة	نسبة الاسرة
مستشفيات عامة	٤٥	٣٧٨٦	٪٧٤,٩	٢٨	٢٢١٢	٪٧٢,٦	١٧	١٥٧٤	٪٧٨,٢
مستشفيات متخصصة	١١	٨٢٢	٪١٦,٣	٦	٤٨٨	٪١٦	٥	٣٣٤	٪١٦,٦
مستشفيات تاهيل	٤	١٦٧	٪٣,٣	٣	١١٦	٪٣,٨	١	٥١	٪٢,٥
مستشفيات توليد	١٥	٢٨٣	٪٥,٦	١٢	٢٢٩	٪٧,٥	٢	٥٤	٪٢,٧
مجموع الاسرة	٧٥	٥٠٥٨	٪١٠٠	٥٠	٣٠٤٥	٪١٠٠	٢٥	٢٠١٣	٪١٠٠

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير الصحي لعام ٢٠٠٩، ص١٦٠.

جدول (٤-٤)

توزيع اسرة المستشفيات حسب التخصص والمنطقة، فلسطين ٢٠٠٩

نوع المستشفى	الاراضي الفلسطينية			الضفة الغربية			قطاع غزة		
	عدد المستشفيت	عدد الأسرة	نسبة الأسرة	عدد المستشفيات	عدد الأسرة	نسبة الأسرة	عدد المستشفيات	عدد الأسرة	نسبة الأسرة
وزارة الصحة	٢٥	٢٩١٧	٥٧,٧٪	١٢	١٣٢٤	٤٣,٥٪	١٧	١٥٧٤	٧٩,١٪
الوكالة	١	٦٣	١,٢٪	١	٦٣	٢,١٪	-	-	-
غير الحكومية	٣٠	١٦٣٩	٣٢,٤٪	٢٠	١٢٥٣	٤١,١٪	١٠	٣٨٦	١٩,٢٪
القطاع الخاص	١٩	٤٣٩	٨,٧٪	١٧	٤٠٥	١٣,٣٪	٢	٣٤	١,٧٪
مجموع الأسرة	٧٥	٥٠٥٨	١٠٠٪	٥٠	٣٠٤٥	١٠٠٪	٢٥	٢٠١٣	١٠٠٪
الأسرة/١٠ آلاف شخص	٣٩٣٦٠٠٠	١٣	-	٢٤٤٦٠٠٠	١٤	-	١٤٩٠٠٠٠	١٣	-

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير الصحي لعام ٢٠٠٩، ص١٦٠.

١ـ الخدمات الدوائية والصيدلة:

بلغت التكلفة الإجمالية للأدوية والمهمات الطبية المستهلكة ومستلزمات المختبرات ١٤,٨٪ من النفقات الفعلية لوزارة الصحة عام ٢٠٠٩، ويوجد في فلسطين ١٢٢٠ صيدلية خاصة عام ٢٠٠٩ (بواقع ٧٧٢ صيدلية في الضفة الغربية و٤٤٨ صيدلية في قطاع غزة) بمعدل ٣٢٢٦ نسمة لكل صيدلية و٤٢١ صيدلي قانوني يعمل في المؤسسات الصحية الحكومية وغير الحكومية (بواقع ٢٥٣ صيدلي في قطاع غزة و١٦٨ صيدلي في الضفة الغربية) بمعدل ٩٣٤٩ نسمة لكل صيدلي[١]. ويرجع العدد الكبير من الصيدليات لازدياد عدد خريجي مهنة الصيدلة في الأراضي

(١)وزارة الصحة الفلسطينية، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، التقرير الصحي السنوي لعام ٢٠٠٩، رام الله، ٢٠١٠.

الفلسطينية مع غياب فرص عمل ثابتة لهم مما يدفعهم لفتح صيدليات خاصة. فيما بلغ عدد شركات الأدوية المحلية لانتاج الأدوية البشرية ٦ شركات، إضافة الى ٧ شركات تنتج الأدوية البيطرية . وقد حصلت ٤ شركات لإنتاج الأدوية البشرية على شهادة الممارسة الصناعية الجيدة حتى نهاية ٢٠٠٩.

٢ـ الوفيـات:

من أهم أسباب الوفيات الأمراض السارية، السرطان، الأمراض القلبية الوعائية وحوادث المرور والعمل. لذلك من الأهمية بمكان دراسة الوضع الوبائي السائد واتجاهاته لمعرفة الأسباب الحقيقية للوفاة وتحديد الأولويات الوطنية للحد من هذه الأسباب. وفي هذا الإطار يلعب نظام التسجيل الحيوي والمسوحات الصحية وتسجيلات المستشفيات أهمية خاصة في معرفة مدى انتشار هذه الأمراض وتحديد الأسباب الحقيقية للوفاة.

بلغ إجمالي الوفيات في الأراضي الفلسطينية ١١٧١٨ حالة وفاة عام ٢٠٠٩ تتوزع بواقع ٦٤٦٩ حالة في الضفة الغربية و٥٢٤٩ حالة في قطاع غزة، ومن هذه الوفيات بلغت وفيات الرضع ١١٧٠ حالة في الأراضي الفلسطينية، بواقع ٧٠٤ حوالات في الضفة الغربية و٤٦٦ حالة في قطاع غزة. فيما بلغ إجمالي وفيات البالغين ١٠٥٤٨ حالة بواقع ٥٧٦٥ حالة في الضفة الغربية و٤٧٨٣ حالة في قطاع غزة.

وبلغت حالات الوفاة في الأراضي الفلسطينية بمعدل ٣ حالات وفاة لكل ١٠٠٠ نسمة في عام ٢٠٠٩ بواقع ٣,٥ حالة في قطاع غزة و٢,٦ حالة في الضفة الغربية، علما أن معدل الوفاة الخام كان ٣,٥ حالة وفاة لكل ألف نسمة ١٩٩٧. ومن الأسباب الحقيقية للوفاة بين عموم السكان : أمراض القلب، الحوادث، السكتة الدماغية، وفيات الرضع حول الميلاد، ومرض السكري، أمراض الجهاز التنفسي .

وقد أوضحت بيانات وزارة الصحة للعام 2007 أن الخدَّج ونقص الوزن شكلا السبب الرئيس الأول للوفاة عند الأطفال الرضع حيث بلغت النسبة 25.7 ٪في الأراضي لفلسطينية من مجمل الوفيات بين الرضَّع، وترتفع في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية (٣٦,٢٪ ، ١٣,٤٪ على التوالي) يليها التهابات الجهاز التنفسي حيث بلغت النسبة 24.1٪ في الاراضي الفلسطينية وتعتبر الأعلى في الضفة الغربية بمقدار 4 أضعاف مقارنة بقطاع غزة (٤٠,١٪، ١٠,٣٪ على التوالي)

من جهة أخرى احتلت الظروف في الفترة ما قبل الولادة السبب الرئيس الأول للوفاة عند الأطفال أقل من 5 سنوات حيث بلغت النسبة 44.1٪ من مجمل الوفيات بين الأطفال دون الخامسة من العمر، وهي الأعلى في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة (٤٦,٧٪، ٤١,٩٪ على التوالي).

فيما سجلت في فلسطين ١٦١ حالة وفاة ناتجة عن مضاعفات مرض السكر عام ٢٠٠٠، بمعدل حدوث بلغ ٦,٦ شخص لكل ١٠٠،٠٠٠ نسمة، وقد سجلت ٧ حالة وفاة بين الذكور و٩١ حالة وفاة بين الإناث.

فيما تلاحظ زيادة بسيطة في نسبة وفيات السرطان من ١٠,٥ ٪ عام ٢٠٠٧ الى ١١٪ خلال العام ٢٠٠٩ ، وبلغت نسبة الوفاة بين الذكور بسبب السرطان ٥٦,٩٪ وبين الإناث ٤٣,١٪. علما بان السبب الأول للوفاة بسبب السرطان في فلسطين هو سرطان الرئة وذلك بنسبة ١٧,٣٪ من إجمالي الوفيات المسجلة بسبب السرطان، ثم بسبب سرطان القولون بنسبة ١٣,٣٪، ثم بسبب سرطان الثدي بنسبة ١٠,٤٪، ثم سرطان الجهاز العصبي بنسبة ٧٪.

جدول رقم (٤-٥)

الوفيات بن الفئات العمرية حسب المنطقة في فلسطين لعام ٢٠٠٩

الفئة العمرية	فلسطين		الضفة الغربية		فلسطين	
	حالات	٪	حالات	٪	حالات	٪
وفات المواليد	١١٧٠	١٠	٧٠٤	١٠,٩	٤٦٦	٨,٩
مجموع وفيات البالغين	١٠٥٤٨	٩٠	٥٧٦٥	٨٩,١	٤٧٨٣	٩١,١
الوفيات (٠-٤)سنوات	١٦٧٢	١٤,٣	٨٧٠	١٣,٤٥	٨٠٢	١٥,٣
الوفيات (١-٤)سنوات	٥٠٢	٤,٣	١٦٦	٢,٥٧	٣٣٦	٦,٤
الوفيات (٥-١٩)سنوات	٧٨٠	٦,٧	٢٤٠	٣,٧٧	٥٣٦	١٠,٢
الوفيات (٢٠-٥٩)سنوات	٢٨٦٨	٢٤,٥	١٢٤٢	١٩,٢	١٦٢٦	٣١
الوفيات من ستين سنة وما فوق	٦٣٩٨	٥٤,٦	٤١١٣	٦٣,٥٨	٢٢٨٥	٤٣,٥
مجموع الوفيات	١١٧١٨	١٠٠	٦٤٦٩	٥٥,٢	٥٢٤٩	٤٤,٨

المصدر: وزارة الصحة – مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، الوضع الصحي في فلسطين ٢٠٠٩، أبريل / نيسان ٢٠١٠، ص١١٧.

عن أسباب الوفاة بين الأفراد كبار السن ٦٠ سنة فأكثر أشارت البيانات إلى أن أمراض القلب احتلت السبب الرئيس الأول للوفاة بين هؤلاء الأفراد، حيث بلغت النسبة ٢٨,٣٪ في الأراضي الفلسطينية من مجمل الوفيات بين الأفراد ٦٠ سنة فأكثر، وترتفع في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة (٣٠٪، ٢٥,٥٪ على التوالي)

٣ـ الخدمات الطبية للصحة المدرسية:

بلغ إجمالي عدد الطلبة في المدارس الحكومية الذين تلقوا الخدمات الصحية المدرسية حوالي ١٥١,٤٩٨ طالبًا للعام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (بواقع ١٣٥٧٩٢ طالبا من الضفة الغربية و١٥٧٠٦ طالبا من قطاع غزة) من مختلف الصفوف التي يشملها برنامج الصحة المدرسية وتم في فلسطين خلال العام ٢٠٠٨

تشخيص ٨٢١٠ طالبا من الصف الأول الأساسي لديهم مشاكل صحية أي بنسبة ١٦,٥٪ من إجمالي الطلبة المفحوصين وشملت المشاكل الصحية ضعف في الإبصار، الخصية الهاجرة، قصر القامة، التقمل في فلسطين من إجمالي عدد الطلبة المفحوصين في المستوى الأول تم تشخيص 8،859 طالباً (١٥,٤٪) شخصوا بأن لديهم مشاكل صحية، مثل مشاكل البصر، التقمل، قصر القامة، النحافة، الخصية المعلقة، النحافة. فيما بلغ معدل قياس تسوس الأسنان والحشوة وسقوط الأسنان بين طلبة الصف الأول الأساسي في فلسطين ٢,٨ من إجمالي الطلبة المفحوصين (بواقع ٢,٩ في الضفة الغربية و ٢,٢ في قطاع غزة). فيما بلغ هذا المعدل بين طلبة الصف السابع في فلسطين ١,٥ من اجمالي الطلبة المفحوصين (بواقع ١,٦ في الضفة الغربية و ٢.١ في قطاع غزة)، وعند طلبة الصف العاشر في فلسطين ١,٨ من إجمالي الطلبة المفحوصين(بواقع ٢ في الضفة الغربية و ١,٣ في قطاع غزة)

وتنفذ طواقم الصحة المدرسية بوزارة الصحة تطعيم لطلبة المدارس الفلسطينية حسب الجدول الوطني للتطعيم، بالإضافة لبرامج الصحة النفسية لطلبة المدارس من خلال الزيارات الميدانية للأطقم المتخصصة للمدارس[1].

جدول (٤-٦)

عدد المستشفيات وعدد الأسرة لكل ١٠٠٠ من سكان الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨

البيان	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الأراضي الفلسطينية						
عدد المستشفيات	٧٣	٧٤	٧٦	٧٨	٧٧	٧٦
عدد الأسرة	٤٩٧٩	٥١٠٨	٥٠٠٧	٥٣٤٦	٥٠٦٧	٤٩٢٩

(1) التقرير الصحي السنوي لعام ٢٠٠٩، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.

الأسرة/ ١٠٠٠ مواطن	١,٤	١,٤	١,٣	١,٤	١,٣	١,٣
الضفة الغربية						
عدد المستشفيات	٥٤	٥٥	٥٤	٥٤	٥٣	٥٢
عدد الأسرة	٢٨٦٠	٢٩٧٩	٣٠٠٧	٣٠١٧	٢٩٣٩	٢٩٧٢
الأسرة/ ١٠٠٠ مواطن	١,٢	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٢
قطاع غزة						
عدد المستشفيات	١٩	١٩	٢٢	٢٤	٢٤	٢٤
عدد الأسرة	٢١١٩	٢١٢٩	٢٠٠٠	٢٣٢٩	٢١٢٨	١٩٥٧
الأسرة/ ١٠٠٠ مواطن	١,٦	١,٦	١,٤	١,٦	١,٥	١,٣

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي رقم ١٠،رام الله ص٣٣٨.

جدول (٤-٧)

مقارنة بين بعض المؤشرات الصحية المختارة في الأراضي الفلسطينية، ١٩٩٩-٢٠٠٨

المؤشر	٢٠٠٣	2004	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
عدد المستشفيات الحكومية	23	24	22	22	24	24
عدد المستشفيات غير الحكومية	50	50	54	54	53	52
الإخراجات الكلية	373369	407397	431117	458650	419793	401576
أسرة المستشفيات لكل ١٠٠٠ مواطن	1.4		1.4	1.40	1.40	1.20
مجموع إشغال الأسرة الكلي	57.9	61.3	64.5	69.1	65.2	60*
معدل الإقامة الكلي	2.8	2.8	2.7	2.3	2.9	2.7*

المؤشر	٢٠٠٣	2004	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
عدد الأطباء البشريين	687،5	-	901،4	803،4	427،4	877،3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي رقم ١٠، ص٣٣٨.

* تمثل بيانات المستشفيات الحكومية فقط. أي لا تشمل بيانات المستشفيات الخاصة والمستشفات غير الحكومية في قطاع غزة.

- مصدر بند عدد الأطباء البشريين من إحصاءات الصحة، الصفحة الالكترونية http://www.pcbs.gov.ps

جدول (٤-٨)

ملخص بأهم مؤشرات صحة الأم والطفل ٢٠٠٠، ٢٠٠٦

المؤشر	الأراضي الفلسطينية		الضفة الغربية		قطاع غزة	
	٢٠٠٠	٢٠٠٦	٢٠٠٠	٢٠٠٦	٢٠٠٠	٢٠٠٦
نسبة الأطفال دون الخامسة الذين عانوا من نقص في الوزن	٢,٥	2.9	2.6	3.2	2.4	٢,٤
نسبة الأطفال دون الخامسة الذين عانوا من قصر القامة	٧,٢	10.2	7	7.9	8.3	١٣,٢
نسبة الأطفال دون الخامسة الذين عانوا من الهزال	1.4	1.4	1.5	1.7	1.4	1.2
نسبة الأطفال الذين رضعوا رضاعة طبيعية	96.8	97.5	96.2	97.2	97.8	97.9
نسبة النساء (١٥-٤٩ سنة) اللواتي يستخدمن حاليا (أو يستخدم أزواجهن) أي وسيلة تنظيم أسرة	51.4	50.2	54.3	54.9	46.1	41.7
نسبة النساء (١٥-٤٩ سنة) اللواتي يستخدمن حاليا (أو يستخدم أزواجهن)	14.8	11.3	15.5	13.2	13.4	7.9

أي وسيلة تنظيم أسرة تقليدية						
نسبة النساء (١٥-٤٩ سنة) اللواتي يستخدمن حاليا (أو يستخدم أزواجهن) أي وسيلة تنظيم أسرة حديثة	36.7	38.9	38.8	41.7	32.7	33.8
نسبة النساء اللواتي تلقين رعاية صحية أثناء حملهن	95.6	98.8	94	98.7	98.3	99.1
نسبة النساء اللواتي تلقين رعاية صحية بعد الولادة على يد كادر طبي مؤهل	26.3	18.3	29	17.6	21.4	19.6
نسبة الولادات التي تمت في المنازل	5.2	2.8	7.7	4	0.8	0.9
نسبة النساء اللواتي أنجبن خلال السنوات الخمس للمسح وتلقين تطعيم ضد التيتانوس	27.5	34.1	23	27.8	35.7	44.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إحصاءات الصحة، الصفحة الالكترونية http://www.pcbs.gov.ps

جدول (٤-٩)

توزيع المستشفيات العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب جهة الإشراف للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧

جهة الإشراف	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
حكومي	٢١	٢٢	٢٢	٢٤	٢٤
غير حكومي	٢٥	٢٦	٢٧	٢٦	٢٥
خاص	٢٤	٢٣	٢٤	٢٥	٢٥
وكالة الغوث	١	١	١	١	١
عسكري	٢	٢	٢	٢	٢
المجموع	٧٣	٧٤	٧٦	٧٦	٧٧

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرعاية الصحية الأولية والثانوية في فلسطين، مؤشرات مختارة.

جدول (٤-١٠)

أهم المؤشرات الصحية في الأراضي الفلسطينية للأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٩

المؤشر	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
عدد الأسرة	٢٣٠٣	٢٦١٣	٢٨٦٣	٢٨٥٧	٢٩١٧
نسبة إشغال الأسرة	٧٢	٧٦,٥	٧٢,٥	٧٠,٤	٧٤,٦
معدل المكوث (اليوم)	٢,٨	٢,٨	٢,٦	٢,٥	٢,٥
أيام التداوي	٤٩٦٠١٣	٦٢٢٨٨٣	٧٤٤١٣٤	٧٣٣٩٨٨	٧٣٤٥٣٢
Inpatient الإدخال	١٨٥٣٥٦	٢٢٤٠٨٧	٢٧١٤١٧	٢٧٤٩٢٠	٣٠٠٨٦٥
المعالجون بدون إقامة	١٢٩٧٢٢٣	٢٠٣٥٨٥٧	١٨٥٥٥٥٨	١٨٦٩٠٨٥	٢٣٩٦٨٧٩
العمليات الجراحية	٥٥٩٤٣	٧٦٤٢١	٩٨١٥٠	١٠٨٨٠٨	١٢١٠٨٦
المواليد	٣٩٥٦٢	٤١٦٢٢	٥٩١٩٣	٦٦٣٣٨	٦٨٢٨٥
الوفيات	٢٨٨٦	٣٣١٢	٣٦١٣	٣٨٢٨	٤٢٩٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرعاية الصحية الأولية والثانوية في فلسطين، مؤشرات مختارة.

جدول (٤-١١)

مقارنة بين توزيع مرافق الرعاية الصحية الأولية والصحة العامة حسب مقدمي الخدمات لعامي ٢٠٠٠، ٢٠٠٨

السنة	المنطقة	عدد السكان	وزارة الصحة	المؤسسات الأهلية	وكالة الغوث	المجموع	معدل عدد السكان لكل مرفق
٢٠٠٠	الضفة الغربية	٢٠١١٩٣٠	٣١٦	١٤٥	٣٤	٤٩٥	٤٠٦٥
	قطاع غزة	١١٣٨١٢٦	٤٣	٤٠	١٧	١٠٠	١١٣٨١
	المجموع	٣١٥٠٠٥٦	٣٥٩	١٨٥	٥١	٥٩٥	٥٢٩٤
٢٠٠٨	الضفة الغربية	٢٣٥٠٥٨٣	٣٧٠	١٢١	٣٥	٥٢٦	٤٤٦٩
	قطاع غزة	١٤١٦٥٤٣	٥٥	٥٧	١٨	١٣٠	١٠٨٩٦
	المجموع	٣٧٦٧١٢٦	٤٢٥	١٧٨	٥٣	٦٢٦	٥٧٤٣

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرعاية الصحية الأولية والثانوية في فلسطين، مؤشرات مختارة.

جدول (٤-١٢)

تحليل الواقع الحالي للكوادر البشرية في قطاع الصحة في فلسطين حتى ١/ ٤/ ٢٠٠٩

التخصص	العدد		
المنطقة	الضفة	غزة	المجموع
طب مخبري	٢٣٥٠	١٩٥٣	٤٣٠٣
أشعة	٣٢٠	٣٥١	٥٧١
علاج طبيعي	٧٠٠	٣٢٥	١٠٢٥
مساعد صيدلاني	٩٠٠	٩٤٩	١٨٤٩
فنيي تخدير	١٠٥	٤٩	١٥٤

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية، المؤتمر الصحي الفلسطيني- نحو خدمات صحية عالية الجودة ومستدامة، فندق البست ايسترن - رام الله، ٧-٨/ ٥/ ٢٠٠٩.

جدول (٤-١٣) : توزيع الكوادر البشرية العاملة في وزارة الصحة الفلسطينية حسب الموقع ٢٠٠٩

المهنة	الوزارة			الضفة الغربية				قطاع غزة				المجموع
	مستشفيات	صحة	اخرى	المجموع	مستشفيات	صحة	أخرى	المجموع	مستشفيات	صحة	اخرى	
أطباء اختصاصيون	849	121	17	987	207	45	2	254	642	76	15	733
أطباء عامون	1000	474	59	1533	330	257	18	605	670	217	41	928
أطباء اسنان	20	167	37	224	2	44	2	48	18	123	35	176
صيادلة	141	169	100	410	47	78	42	167	94	91	58	243
تمريض	2582	916	81	3579	1192	577	16	1785	1299	353	65	1771
قبالة	165	111	3	279	92	82	1	175	73	29	2	104
عمال صحيين	17	55	7	79	0	114	0	114	17	178	16	211
مهن طبية مساندة	854	415	158	1427	327	234	52	613	527	181	106	814
اداريون	2430	1059	1371	4860	797	539	491	1827	1633	520	880	3033
المجموع	8058	3487	1833	13378	2994	1970	624	5558	4973	1932	1199	7933

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية، المؤتمر الصحي الفلسطيني - نحو خدمات صحية عالية الجودة ومستدامة، رام الله، ٧-٨/ ٥/ ٢٠٠٩.

جدول (٤-١٤)

القوى البشرية (المهن الطبية المساندة) في القطاع الصحي
في فلسطين موزعين حسب قطاع العمل ٢٠٠٩

التخصص	العدد الكلي في فلسطين	عدد العاملين في وزارة الصحة	عدد العاملين في وكالة الغوث الدولية	عدد العاملين في مؤسسات صحية غير حكومية	عدد العاملين في القطاع الخاص وغيره
طب مخبري	٤٣٠٣	٦٣٥	١٤٨	٤٨٨	١١٢٥
فنيو الاشعة	٦٧١	٢٠٧	١٢	٨٩	٢٦٩
فنيو العلاج الطبيعي	١٠٢٥	٨٢	٤٠	١٥٥	٢٥٥
مساعدو الصيادلة	١٨٤٩	٢٤٢	٤٢	٥٥	٨٤٧
فنيو التخدير	١٥٤	٤٩	٠	٠	٧٨
المجموع الكلي	١٩٢٠٢	٤٧٩٤	٧٦٠	٣٦٥١	٦٨١٣

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية، المؤتمر الصحي الفلسطيني- نحو خدمات صحية عالية الجودة ومستدامة، رام الله، ٧-٨/ ٥/ ٢٠٠٩

جدول (٤-١٥)

برامج التعليم الصحي في فلسطين حسب التخصص والمنطقة ٢٠٠٩

التخصص	البرنامج				المنطقة		المجموع
	دبلوم	بكالوريس	دبلوم عالي	ماجستير	الضفة	غزة	
التمريض	٩	٨*	٥	٣	٢٣	٢	٢٥
الصحة العامة	٣	١	٤	٦	١٢	٢	١٤
الصيدلة	٥	٣	٠	٢	٨	٢	١٠
الطب المخبري	١*	٥	٠	٢	٥	٣	٨

التخصص	البرنامج				المنطقة		المجموع
	دبلوم	بكالوريس	دبلوم عالي	ماجستير	الضفة	غزة	
العلاج الطبيعي	١	٥	٠	٠	٤	٢	٦
القبالة	٠	٣	١	٠	٣	١	٤
الطب البشري	٠	٣	٠	٠	٢	١	٣
اضطرابات وتأهيل النطق	٢	٠	٠	٠	٢	٠	٢
التصوير الطبي (الأشعة)	٠	٣	٠	٠	٢	١	٣
العلاج الوظيفي	٠	٢	٠	٠	٢	٠	٢
طب الأسنان	٠	٢	٠	٠	٢	٠	٢
تكنولوجيا البصريات	٠	٢	٠	٠	١	١	٢
إدارة مؤسسات صحية	٠	١	٠	٠	١	٠	١
علوم تأهيل معاقين	١	٠	١	١	٣	٠	٣
المجموع	٢٢	٣٧	١١	١٤	٧٠	١٥	٨٥

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية، المؤتمر الصحي الفلسطيني - نحو خدمات صحية عالية الجودة ومستدامة، رام الله، ٧-٨/ ٥/ ٢٠٠٩

جدول (٤-١٦)

عدد الطلبة الخريجين من البرامج الصحية المعتمدة

في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية

التخصص	٢٠٠٤/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٨ (المسجلين)
التمريض	٦٩٧	٧٢٩	٦٩٦	١٠٩٣

التخصص	٢٠٠٤/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٨ (المسجلين)
الصحة العامة	٠	٥	٥١	٦٨
الطب المخبري	٢٠٥	٢٠٨	٢٠٣	٧٢٤
العلاج الطبيعي	١٠١	١٦٠	١٠٥	٤٥٤
القبالة	٤١	٥٠	٢٧	٥٠
اضطرابات وتأهيل النطق	١٩	٣٨	٩	*
التصوير الطبي (الأشعة)	٥٢	٦٨	٣٥	٢١٦
العلاج الوظيفي	٠	٢٤	٣٦	١٣٠
تكنولوجيا البصريات	٤٠	٤٠	٣٧	١٩٩
مساعد صيدلي	٢٩	٤٨	٤٥	٥٠
فنيو التخدير	----	----	----	١٧٥
صحة مجتمع	٢٣	٢٤	١٨	*
علوم تأهيل معاقين	٥٠	٤٠	٠	*
مهن صحية أخرى	-----	-----	-----	٦٦٨

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية، المؤتمر الصحي الفلسطيني- نحو خدمات صحية عالية الجودة ومستدامة، رام الله، ٧-٨ / ٥ / ٢٠٠٩

٤- التحويلات الطبية:

ان بعض الحالات المرضية وخاصة مرضى القلب والأورام وكذلك عدد من جرحى الانتفاضة بحاجة إلى التحويل للاستشارة والعلاج في مراكز متقدمة. ووفقا لبيانات التقرير الصادر عن مركز المعلومات الصحية التابع لوزارة الصحة

الفلسطينية عام ٢٠٠٩، في بند التحويلات إلى خارج مؤسسات وزارة الصحة، فان عدد التحويلات التي صدرت عن دائرة شراء الخدمة في كل من المحافظات الشمالية والجنوبية بلغ في العام ٢٠٠٩ ما مجموعه (٤٥٦٩٧) مريضًا مقارنة بـ (٤٣٠٤٧) مريضا في العام ٢٠٠٨ وفي العام ٢٠٠٧ كان (٣١٦٣١) مريضا وفي العام ٢٠٠٦ كان (٢٢٨٨٥) مريضا[١]. وهذا مؤشر على زيادة عدد التحويلات بعكس التقارير التي أوضحت تقليص العلاج في الخارج.

لكن المفارقة كما أشار التقرير كانت بالنسبة لجهة التحويل، فلقد حولت وزارة الصحة إلى داخل المؤسسات الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة ما مجموعه ٣٧٥٣٦ مريضًا، أي ما مجموعه (١ , ٨٢٪) من كامل التحويلات، وهذا يعني أن ما مجموعه (٩٨١ , ٧١١ , ١٧١) شيكلا كانت تخرج خارج فلسطين قد استثمرت في المستشفيات والمراكز الصحية للسلطة والتي انعكست ايجابيا على تلك المؤسسات التي استغلت تلك المبالغ لغايات التطوير في أقسامها واستقدام خيرة الأطباء والأخصائيين وشراء أحدث الأجهزة الطبية وتوظيف المئات من العاملين الفلسطينيين في المجال الصحي داخل الضفة الغربية وقطاع غزة .

كذلك حولت وزارة الصحة إلى المستشفيات والمراكز الصحية في الأردن ٣٤١٩ مريض في العام ٢٠٠٩ أي بنسبة ٥ , ٧٪ فقط من مجموع ما حول خارج مؤسسات وزارة الصحة وذلك بتكلفة (٣٥٦،١٤٣،٦٣) شيكلا بما يعادل ٨٣٩،٧٨٥،١٥ دولار . فيما تم تحويل ٢٥٣٩ مريضًا إلى جمهورية مصر العربية في العام ٢٠٠٩ وذلك بنسبة ٦ , ٥٪ فقط من عدد المحوَّلين وبتكلفه (٣٠٠ , ٤٠٥ , ١٦) شيكلا بما يعادل ٣٢٥،١٠١،٤ دولار[٢].

(1)وزارة الصحة الفلسطينية، مركز المعلومات الصحية، ٢٠٠٩، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩.

(2)المصدر نفسه.

أما ما تـم تحويلـه إلى داخـل مستشـفيات الخـط الأخضر، فكانـت المفاجـأة حيـث أشار التقرير إلى أن عدد المرضى المحولين بلـغ (٢٢٠٣) مريضـا فقـط أي مـا نسـبته (٨,٤٪) من عدد المرضى المحولين خارج مؤسسات وزارة الصـحة وذلـك بتكلفـه (٩٧٩,٤٤٣,٣٣) شيكلا، ما يعادل ٨،٣٦٠،٩٩٥ دولار.

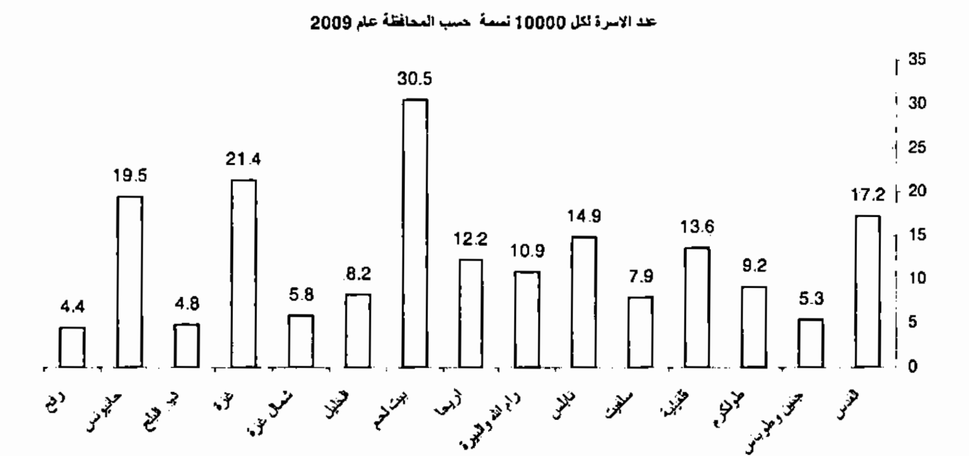
وأوضح التقريـر أن نصيب مستشـفيات القـدس العربيـة مـن التحـويلات كـان (٢٢,٦٧٦) مريضـا أي مـا نسـبته (٤٩,٦٪) مـن كامـل إجمـالي المحـولين خـارج مؤسســات وزارة الصــحة ســواء في الــداخل أو الخــارج وبتكلفــة بلغــت (١٠٠,١٩٨,٢٣٥) شـيكلا بـها يعـادل ٢٥،٠٤٩،٥٥٨ دولار صـبت كاملهـا لصالح المؤسسات الصحية التي تقع في القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين.

نسبة الحالات المحولة من كل مـرض إلى مجمـوع الحـالات التـي تـم تحويلهـا عـام ٢٠٠٩:

١. مرضى العيون ١٦٪، حيث تم تحويل ٧٣٢٩ حالة
٢. الأورام (السرطان) بنسبة ١٤,٨٪، حيث تم تحويل ٦٧٧٨ حالة.
٣. الرنين المغناطيسي بنسبة ١١,٦٪، حيث تم تحويل ٣٨٩٤ حالة.
٤. قسطرة القلب بنسبة ٥,٤٪، حيث تم تحويل ٢٤٦٤ حالة.
٥. الطب الباطني بنسبة ٥٪، حيث تم تحويل ٢٢٩٥ حالة.
٦. المسالك البولية بنسبة ٥٪، حيث تم تحويل ٢٢٧٥ حالة.
٧. مرضى جراحة الأعصاب بنسبة ٤,٦٪، حيث تم تحويل ٢١١٦ حالة.
٨. أمراض الأطفال بنسبة ٤,٤٪، حيث تم تحويل ٢٠٣٠ حالة.
٩. العظام بنسبة ٤,٥٪، حيث تم تحويل ٢٠٦٣ حالة.
١٠. الأمراض النسائية والتوليد بنسبة ٤٪، حيث تم تحويل ١٨١٣ حالة.

شكل (٤-١)

عدد الأسرة لكل ١٠٠٠٠ نسمة حسب المحافظة، ٢٠٠٩.



المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، التقرير الصحي السنوي لعام ٢٠٠٩، ص٤٧.

جدول رقم (٤-١٧)

عدد الأسرة لكل قطاع من القطاعات المزودة لخدمة المستشفيات، ١٩٩٩-٢٠٠٩م

الجهة المزودة للخدمة	١٩٩٩			٢٠٠٩			الزيادة٪
	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين	
وزارة الصحة	١٠٠٩	٥٩٦	١٩٠٥	١٣٢٤	١٥٩٣	٢٩١٧	٪٥٣,١
غير الحكومية	١٠٩٤	٣١٤	١٤٠٨	١٢٥٣	٣٨٦	١٦٣٩	٪١٦,٤
الخاص	٢٥٨	٣٦	٢٩٤	٤٠٥	٣٤	٤٣٩	٪٤٩,٣
الوكالة (الأنروا)	٣٨	٠	٣٨	٦٣	٠	٦٣	٪٦٥,٨
المجموع	٢١٧٩	١١٧٩	٣٣٨٦	٣٠٤٥	٢٠١٣	٥٠٥٨	٪٤٩,٤

المصدر: وزارة الصحة – مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، الوضع الصحي في فلسطين ٢٠٠٩، نيسان ٢٠١٠، ص١٦٠.

جدول رقم (٤-١٨)

توزيع الأسرة في مستشفيات وزارة الصحة في فلسطين

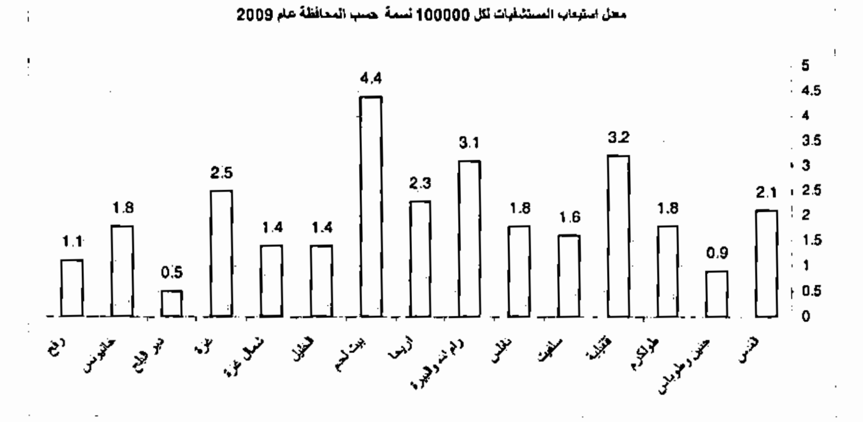
حسب التخصص للعام ٢٠٠٩

توزيع الأسرة	الضفة الغربية	٪	قطاع غزة	٪	المجموع	٪
الباطنية	٤٠٤	٪١٣,٨	٣٩٥	٪١٣,٥	٧٩٩	٪٢٧,٤
الجراحة	٣٤٤	٪١١,٨	٤٤٢	٪١٥,٢	٧٨٦	٪٢٧
الأطفال	٢٢٢	٪٧,٦	٣٨٠	٪١٣	٦٠٢	٪٢٠,٦
النساء والولادة	١٨٩	٪٦,٥	٢٠٨	٪٧,١	٣٩٧	٪١٣,٦
العناية الخاصة	١٥٣	٪٥,٢	١٦٨	٪٥,٨	٣٢١	٪١١
غير ذلك (المراقبة اليومية)	١٢	٪٠,٤	٠	٠	١٢	٪٠,٤
المجموع	١٣٢٤	٪٤٥,٣	١٥٩٣	٪٥٤,٦	٢٩١٧	٪١٠٠

المصدر: وزارة الصحة – مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، الوضع الصحي في فلسطين ٢٠٠٩، أبريل / نيسان ٢٠١٠ ، ص١٦٢.

شكل (٤-٢)

معدل استيعاب المستشفيات ١٠٠٠٠ نسمة حسب المحافظة، ٢٠٠٩.



المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، التقرير الصحي السنوي لعام ٢٠٠٩، ص٤٧.

جدول رقم (٤-١٩)

أعلى عشر أمراض من حيث العدد والتكلفة (بالشيكل)، فلسطين ٢٠٠٩

المرض	العدد	٪	المرض	التكلفة	٪
أمراض العيون	٧٣٢٩	١٦	الأورام	٦١٨٩٨٦١٢	٢١,٧
قسطرة القلب	٢٤٦٤	٥,٤	طب الباطنة	١٠٨٨٨١٩١	٣,٨
أمراض الأطفال	٢٠٦٣	٤,٥	أمراض العيون	١٨٤١٦٨٤٠	6.5
الأورام	٦٧٧٨	١٤,٨	جراحة الأعصاب	٢٢٤٨٥٣٤٠	٧,٩
العظام	٢٠٢٠	٤,٤	العظام	١٢٨٦٣٢٢٦	٤,٥
جراحة الأعصاب	٢١١٦	٤,٦	أمراض الدم	٢١٠٣٠٠٧٨	٧,٤
الأمراض النسائية والتوليد	١٨١٣	٤	جراحة القلب	١٧٧١٦٦٨٥	٦,٢
المسالك البولية	٢٢٧٥	٤,٩	قسطرة القلب	٢٥٦٢٦٧٦٧	٩
الرنين المغناطيسي	٣٨٩٤	٨,٥	أمراض الأطفال	١٠٤٤٥٢٦٩	٣,٦
طب الباطنة	٢٢٧٥	٥	أمراض الكلى	١٨١٥٦٣٣٤	6.4
الإجمالي	٣٣٠٥٧	٧٢	المجموع	٢١٩٥٢٧٣٤٢	٧٧

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، التقرير الصحي السنوي لعام ٢٠٠٩، ص٤٧.

جدول رقم (٤-٢٠)

المجموع التراكمي لحالات الإيدز وحاملي فيروس نقص المناعة المكتسبة، فلسطين ١٩٨٨-٢٠٠٩

التصنيف	العدد	النسبة
حامل الفيروس(HIV)	١٥	٢٢,٧
الإيدز (AIDS)	٥١	٧٧,٣
المجموع	٦٦	١٠٠

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، التقرير الصحي السنوي لعام ٢٠٠٩، مص٨٧.

يبين الجدول السابق إن إجمالي الحالات الإيدز المسجلة في فلسطين منذ عام ١٩٨٨ – ٢٠٠٩ حوالي ٦٦ حالة، منها ١٥ حالة حامل الفيروس (HIV)، و٥١ حالة الإيدز (AIDS)، كذلك تبين أن معظم الحالات المسجلة كانت بين الذكور بنسبة ٨٠,٣٪ من إجمالي الحالات التي تم تسجيلها.

جدول رقم (٤-٢١)

توزيع حالات الإيدز وحاملي فيروس نقص المناعة المكتسبة حسب فئات العمر ١٩٨٨-٢٠٠٩ (بدون القدس)

الفئات العمرية	العدد	النسبة	المعدل (لكل 100000
٠ - ٤	١	١,٥	٠,١٧
٥ – ٩	٢	٣,١	٠,٣٧
١٠ – ١٩	١	١,٥	٠,١٠
٢٠ – ٢٩	١٩	٢٨,٨	٢,٨٣
٣٠ – ٣٩	٢٠	٣٠,٣	٤,٣٢
٤٠ – ٤٩	١٣	١٩,٧	٣,٩٩
+٥٠	٧	١٠,٦	١,٩٧
غير معروف	٣	٤,٥	–
المجموع	٦٦	١٠٠	١,٦

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، التقرير الصحي السنوي لعام ٢٠٠٩، ص٨٧.

- نفقات وزارة الصحة:

يجب الأخذ بعين الاعتبار اننا لا نقلل من دور الأزمة المالية في الأراضي الفلسطينية من جهة والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للأهالي من جهة أخرى، ولكننا نقول أن تضخم هذه الأزمة هو جزء من نتائج الحصار العدواني الصهيوني

من ناحية والانقسام الداخلي من ناحية أخرى دون أن يعني هذا إغفالنا لعدد من الأسباب الداخلية للازمة المالية التي تعرضت لها وزارة الصحة باعتبارها انعكاس للازمة العامة والتخطيط غير المنضبط لمصالح الجماهير، الذي يعبر عن نفسه في تخصيص نسبة ٦,٧٥٪ للصحة، من أصل ١,٧٧٨٨ مليار دولار قيمة النفقات الجارية في مشروع الميزانية لعام ٢٠٠٥ (حسب تقارير وزارة المالية على الإنترنت .

وحسب المعطيات الواردة من الدائرة المالية في وزارة الصحة فإن إجمالي نفقات وزارة الصحة للعام ٢٠٠٩ بلغ ١٢٥٥٥ مليار شيكل (٣١٣,٧٥ مليون دولار)، وقد شكلت الرواتب ما نسبته ٤٧ ٪ من إجمالي الانفاق . وبلغ الإنفاق على المواد واللوازم الاستهلاكية أدوية، مستهلكات طبية، مختبرات، أغذية بنسبة مقدارها ١٥٪ من إجمالي الانفاق .

جدول رقم (٤-٢٢)

النفقات الفعلية لوزارة الصحة، فلسطين، ٢٠٠٩ (بالشيكل)

البند	الموازنة	النفقات الفعلية
الرواتب	٥٢٩٣٩٦٠٠٠	٥٨٦٨٦٣٤٧١
شراء الخدمة الصحية	٤٤٩٠٠٠٠٠٠	٥٢١٠١٣٩١٤
مواد ولوازم استهلاكية (أدوية، مستهلاكات طبية، مختبرات....)	٣٠٢٥٥٠٠٠٠	١٨٥٥٧٩١٨٢
نفقات تشغيلية أخرى	٥٩٢٢١٠٠٠	٦١٥٥٧٣٧٩
المجموع	١٣٤٠١٦٧٠٠٠	١٢٥٥٠١٣٩٤٦

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، ٢٠٠٩، ص٢٠٣.

جدول رقم (٤-٢٣)

صورة عامة لمستشفيات الضفة الغربية، ٢٠٠٩

اسم المستشفى	الخدمات المقدمة	السكان الذين يخدمهم	عدد الأسرة	متوسط مدة الإقامة	معدل الإشغال (٪)
مستشفى جنين	باطني، جراحة عامة، أطفال، توليد، نسائية	٠٢٧,٢٦٧	١٢٣	٢	٨٦,٦
مستشفى طولكرم	باطني، جراحة عامة، أطفال، توليد، نسائية	٦٦٨,١٦٢	١٠٥	١,٩	٦٥,٣
مستشفى رفيديا	جراحة عامة ومتخصصة، باطني، عظام، نسائية، حروق	يخدمان معا ٣٨٩,٣٣٢	١٤٣	٢,٣	٨٥,٦
المستشفى الوطني	باطني، أطفال، أورام خبيثة، غسيل كلى		١٠١	٢	٦٨,٦
مستشفى رام الله	باطني، أطفال، جراحة، عظام، بولية، جراحة أعصاب، جراحة صدرية وقلب، جراحة أطفال، غسيل الكلى، مواليد جدد، عناية مكثفة، طوارئ	٦٢٩,٢٩٢	١٥٠	٢,٦	٩١,٢
مستشفى أريحا	مستشفى عام، عظام، أنف/أذن/ حنجرة، أطفال، علاج طبيعي	١٨٣,٤٤	٥٤	٢	٦٤,٥

اسم المستشفى	الخدمات المقدمة	السكان الذين يخدمهم	عدد الأسرة	متوسط مدة الإقامة	معدل الإشغال (٪)
مستشفى بيت جالا	جراحة عامة، بولية، عظام ، باطني، قلب، أعصاب، أمراض دم، أطفال، نسائية، علاج كيماوي	٨٠٤,١٨٣	١١٧	٣,٦	٨٦,٨
مستشفى الخليل	جراحة عامة ومختصة، باطني، أطفال ، توليد	٩٥٥,٥٨٠	٢١٦	٢,٥	١٠٠,٣
ابو الحسن القاسم / يطا	-		٣٠	١,٧	٨٩
درويش نزال / قلقيلية	-	٩٤٧,٩٤	٥٦	٢,٦	٧٣,٧
ابو الحسن القاسم / يطا	-	٩٥٥,٥٨٠	٣٠	١,٧	٨٩
مستشفى ياسر عرفات / سلفيت	-	٧١٤,٦١	٤٩	١,٩	٥٣,٥

المصدر : وزارة الصحة، الخطة الإستراتيجية الوطنية للصحة -١٩٩٩/ ٢٠٠٣-جدول رقم ٥/ ٢٠-ص١٨٦.

جدول رقم (٤-٢٤) : صورة عامة لمستشفيات وزارة الصحة في قطاع غزة[*]، ٢٠٠٩

م.	المستشفى	المحافظة	عدد الأسرة	عدد حالات الدخول	أيام المبيت	معدل المكوث	معدل الإشغال	العمليات الصغرى	العمليات الكبرى	عدد المواليد	الاستقبال والعيادات الخارجية
١.	بيت حانون	شمال غزة	48	3754	10437	2.7	80.9	1136	71	-	27735
٢.	كمال عدوان	شمال غزة	73	8059	23214	3.0	93.7	523	1991	-	65968
٣.	الشفاء	غزة	490	180060	138451	2.8	76.9	2107	14822	14995	214559
٤.	النصر للأطفال	غزة	151	13759	41467	3.1	75		-	-	17379
٥.	العيون	غزة	40	3852	10380	2.6	80	5804	2487	-	16872
٦.	الرنتيسي للأطفال التخصصي	غزة	105	2216	1709	4.9	53	-	-	-	2936

(*) تقدم مستشفيات قطاع غزة (١٣ مستشفى) خدماتها سنويا لما يزيد عن (١٥٥٤٧٨ حالة) في أقسام المبيت وبمدة مكوث تبلغ (٢,٩ يوما للحالة) مع نسبة إشغال للأسرة تصل إلى (٧٢,٦٪)، ويستفيد (١٢٢٠٨٨٦ حالة) في أقسام الاستقبال والعيادات التابعة لتلك المستشفيات ويجرى فيها ما يزيد عن (٤٩٠٠٠ عملية كبرى وصغرى)، ويبلغ معدل حالات الولادة في مستشفيات الوزارة (٣٥٢٧٦ ولادة)، كما يتبع للوزارة (٥٦) مركزا للرعاية الأولية تقدم خدماتها لما يزيد عن (١٦٦١١٣٤) حالة سنويا (المصدر: تقرير منظمة الصحة العالمية - لعام ٢٠١٠ - ص١).

م.	المستشفى	المحافظة	عدد الأسرة	عدد حالات الدخول	أيام المبيت	معدل المكوث	معدل الإشغال	العمليات الصغرى	العمليات الكبرى	عدد المواليد	الاستقبال والعيادات الخارجية
٧.	الدرة للأطفال	غزة	84	5934	18382	3.1	60	–	–	–	30378
٨.	شهداء الأقصى	الوسطى	101	15718	30610	1.9	83.7	4131	1798	5209	78246
٩.	ناصر	خانيونس	277	33151	68645	2.3	67.5	16247	5076	10287	77274
١٠.	غزة الأوربي	خانيونس	204	13231	65191	4.9	87.3	1836	5707	–	41441
١١.	أبو يوسف النجار	رفح	52	4557	11446	2.6	63.7	862	654	–	63351
١٢.	تل السلطان	رفح	40	7573	10369	1.7	72.7	535	1241	4785	6304
١٣.	النفسية	غزة	39	511	8318	12.3	60.3	–	–	–	2003
الإجمالي			1704	292375	438619	2.8	75.9	33181	33847	35276	644446

المصدر: تقرير منظمة الصحة العالمية – الوضع الصحي في قطاع غزة – ٢٠١٠ – ص٥.

جدول رقم (٤-٢٥)

المستشفيات الأهلية والخاصة العامة والتأهيلية، ٢٠٠٩

اسم المستشفى	الموقع	النوع	الخدمات المقدمة	عدد الأسرة	متوسط مدة الإقامة	معدل الإشغال (٪)
وكالة الغوث	قلقيلية	أهلي	باطني، أطفال، توليد، جراحة عامة	٦٣	٢,٣	٥٧,٣
الاتحاد	نابلس	أهلي	باطني، أطفال، توليد، جراحة عامة	٦١	٢,٣	٣٨
الانجيلي	نابلس	أهلي	جراحة عامة، نسائية، توليد، باطني	٤٨	١,٥	٤٩,٩
الكاريتاس	بيت لحم	أهلي	أطفال	٨٢	٤,٥	٦٧,٤
الرازي لجراحة العيون	رام الله	خاص	طب عيون	١٠	١	٣,٧
الأهلي (أصدقاء المريض)	الخليل	أهلي	باطني، توليد، جراحة عامة، عظام	١٣٨	٢,٥	٧٤,٦
خالد الطريفي	البيرة	خاص	جراحة عامة	١٤	١	٢٤,٧
الرعاية العربية	رام الله	خاص	باطني، أطفال، عظام، عيون، أسرة عامة	٣٧	٢,٥	٨٩
الشيخ زايد	رام الله		-	١٨	غير متوفر	غير متوفر
الاهلال الاحمر	رام الله		-	٣٤	غير متوفر	غير متوفر
الزكاة	طولكرم		-	٣٣	٢,٧	٧٧,٧
نابلس التخصصي	نابلس		-	٦٤	١	٤١,٦
الرزي	جنين		-	٣٧	١,٢	٥١,٧

الميزان	الخليل		-	٣٠	غير متوفر	غير متوفر
الهلال الأحمر (المحتسب)	الخليل	أهلي	باطني، أطفال، توليد	٢٥	غير متوفر	غير متوفر
اليمامة التخصصي	بيت لحم	أهلي	-	١٧	١,٨	٢٩,٣

المصدر : وزارة الصحة الفلسطينية، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، ٢٠٠٩.

جدول رقم (٤-٢٦)

توزيع الولادات حسب نوع الولادة في مستشفيات وزارة الصحة، فلسطين، ٢٠٠٩

اسم المستشفى	العمليات القيصرية	الولادات الطبيعية	العدد الاجمالي	العمليات القيصرية (٪)
قطاع غزة	٥٧٧٧	٣١٤٦٧	٣٧٢٤٤	١٥,٥
الشفاء	٢٩١٦	١٢٦١٠	١٥٥٢٦	١٨,٨
ناصر	١٦٤٠	٩١١٨	١٠٧٥٨	١٥,٢
تل السلطان	٥٥٥	٥٠٤١	٥٥٩٦	٩,٩
شهداء الاقصى	٦٦٦	٤٦٩٨	٥٣٦٤	١٢,٤
الضفة الغربية	٥٤٣٧	٢٣٦٥٧	٢٩٠٩٤	١٨,٧
جنين	١٢١٥	٣٠٥٨	٤٢٧٣	٢٨,٤
طولكرم	٥٢٢	١٤٤١	١٩٦٣	٢٦,٦
رفيديا	١٣٨٩	٤٠٢٠	٥٤٠٩	٢٥,٧
رام الله	٧٨٥	٣١٩٣	٣٩٧٨	١٩,٧
بيت جالا	٢٢٧	١١٤٢	١٣٦٩	١٦,٦
اريحا	١٧٣	٧٩٠	٩٦٣	١٨
سلفيت	٣٦٦	١١٦٦	١٥٣٢	٢٣,٩
يطا	٣٤٦	٢٢٨٢	٢٦٢٨	١٣,٢

اسم المستشفى	العمليات القيصرية	الولادات الطبيعية	العدد الاجمالي	العمليات القيصرية (٪)
قلقيلية	٥٢	٢٢٨	٢٨٠	١٨,٦
الخليل	٩٧٢	٦٤٨٠	٧٤٥٢	١٣
فلسطين	١١٢١٤	٥٥١٢٤	٦٦٣٣٨	١٦,٩

المصدر : وزارة الصحة الفلسطينية، مركز المعلومات الصحية.٢٠٠٩،أبريل / نيسان ٢٠١٠ ، ص٥٦.

جدول رقم (٤-٢٧)

مستشفيات التوليد غير الحكومية، الضفة الغربية، ٢٠٠٩

اسم المستشفى	الموقع	النوع	عدد الأسرّة	متوسط مدة الإقامة	معدل الإشغال (٪)
شهيرة	الخليل	أهلي	١٠	١	٣٥,٥
الدبس	بيت لحم	خاص	١٠	١	٩,٥
حقل الرعاة	بيت لحم	أهلي	١٨	١	٩,٥
العائلة المقدسة	بيت لحم	أهلي	٦٣	٣,٢	٥٤,١
يطّا (ناصر)	الخليل	خاص	١٦	١,٧	١٤,٥
المستقبل	رام الله	خاص	٢٠	١	٣٢,٨
وليد الناظر	رام الله	خاص	١٠	١	١٣
الامل	جنين	خاص	٨	١	٦٢
الهلال الأحمر	طولكرم	أهلي	١٢	١,٢	٤٢,٥
الاقصى	قلقيلية	خاص	١٠	١	٢٢,١
بني نعيم	الخليل	خاص	١٠	١,٣	١٦,٦
المجموع			١٨٧	١,٧	٣٤,٦

المصدر : وزارة الصحة، مركز المعلومات الصحية.٢٠٠٩، أبريل / نيسان ٢٠١٠ ، ص١٦٧.

جدول (٤-٢٨)

وحدات الدم المنقولة في المستشفيات الحكومية وغير الحكومية، فلسطين ٢٠٠٩

وحدات الدم المنقولة	مستشفيات حكومية			مستشفيات غير حكومية
مشتقات الدم	الضفة الغربية	قطاع غزة	الاراضي الفلسطينية	الاراضي الفلسطينية
دم كامل	٣٥٠٠	١٦٠٥٠	١٩٥٥٠	١١٠١
كريات حمراء مركزة	١٩٠٠٧	١٩١٧٧	٣٨١٨٤	٨٧٠٧
بلازما طازجة مجمدة	٧٨٧٩	١٤٧٧١	٢٢٦٥٠	٦٩٠٩
صفائح دموية مركزة	٧٢٧٩	١٠٦٧١	١٧٩٥٠	٢٣٠٨
راسب قري (المرسب بالتجميد)	٠	١٨٣٩	١٨٣٩	١٥٥
العدد الكلي	٣٧٦٦٥	٦٢٥٠٨	١٠٠١٧٣	١٩١٨٠

المصدر: وزارة الصحة الفلسطينية، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، ص٦٤.

جدول رقم (٤-٢٩)

معطيات حول المستشفيات غير الحكومية في قطاع غزة، ٢٠٠٩

اسم المستشفى	عدد الأسرّة	عدد العمليات	معدل المكوث	معدل الإشغال (٪)
الأهلي	٥٨	٣٦٢٤	٤,١	١١٣,٤
دار السلام	١٦	١٣١٨	١,١	٢١,٢
العودة	٢٦	٣٠٧٨	١,٤	١٣٥,٧
الحلو	٢٠	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
الامل	٣٠	٥٦٠	١,٥	٢٠,٢
المركز الطبي	٩	٨٥٤	١,٣	١٠٧,٧

اسم المستشفى	عدد الأسرّة	عدد العمليات	معدل المكوث	معدل الإشغال (٪)
الهلال الاحمر	٥١	١٥٩٤	٣,٣	٧٣,٨
المهدي	١٤	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
اصدقاء المريض	٤٠	١٠٤٤	٢,٦	٦٧,٨
المجموع	٢٦٤	١٥٠٩٤	-	-

المصدر : وزارة الصحة، مركز المعلومات الصحية.٢٠٠٩، أبريل / نيسان ٢٠١٠ ، ص١٦٨.

جدول (٤-٣٠)

معطيات حول مستشفيات القدس ، ٢٠٠٩

اسم المستشفى	عدد الأسرّة	عدد العمليات	معدل المكوث	معدل الإشغال (٪)
المقاصد	٢٥٠	٦٤١٩٦	٥,٧	٧٥,٩
المطلع	١٧٠	٣٥٢١	٤,٥	٣٢,٤
الهلال الاحمر للتوليد	٣٠	٧٩٣	٢,٨	١١٢,٤
الفرنساوي	٧٣	٤٤٧٣	٣,٢	٨٣,٣
سان جون للعيون	٧٤	٣٣٣٤	٣,٥	٢٨,٦
الدجاني للتوليد	١٢	١٧٠	٢,٥	٦٦,٨
المجموع	٦٠٩	٧٦٤٨٧	٤,٣	٦٠,٥

المصدر : وزارة الصحة، مركز المعلومات الصحية.٢٠٠٩، أبريل/ نيسان ٢٠١٠ ، ص١٦٦.

جدول (٤-٣١)

معطيات حول مستشفيات التاهيل في فلسطين، ٢٠٠٩

اسم المستشفى	عدد الأسرّة	عدد العمليات	معدل المكوث	معدل الإشغال (٪)
ابو ريا / رام الله	٢٧			٠,٠
الجمعية العربية / بيت لحم	٧٤	٣٢١٧	٤,٧	٩٠,٩
الاميرة بسمة/ القدس	١٥		١٦,٥	٧٣,٧
الوفا/ غزة	٥١	٧٤	٢٤٨,٧	٦٨١,٤
المجموع	١٦٧	٣٢٩١	غير متوفر	غير متوفر

المصدر : وزارة الصحة، مركز المعلومات الصحية.٢٠٠٩، أبريل / نيسان ٢٠١٠ ، ص١٦٦.

التهاب السحايا: يعتبر فيروس التهاب السحايا خطير ويحتاج المرضى للدعم والرعاية وقد يكون المسبب للعديد من الفيروسات مثل الفيروس المعوي . ويعتبر هذا الالتهاب احد الامراض المتوطنة في فلسطين مع بعض التباين الموسمي، وتحدث نسبة ٧٢٪ من الحالات خلال فصلي الربيع والصيف، وخلال العام ٢٠٠٩ تم رصد ٧٨٣ حالة بمعدل اصابة ١٩,٩ شخص/ ١٠٠,٠٠٠ نسمة بواقع ٤٤٠ حالة في الضفة الغربية و٣٤٣ حالة في قطاع غزة[1].

وفي هذا الجانب نشير إلى أهم الشرائح التي تتلقى العلاج في مؤسسات وزارة الصحة هم مرضى السرطان ومرضى التهاب الكبد الوبائي ومن يعانون من الفشل الكلوي أمراض الروماتيزم وتصلب الشرايين؛ ويبلغ متوسط عدد الوفيات سنويا بسبب مرض السرطان (1050) حالة، وكان لسرطان الثدي وسرطان الدماغ النصيب الأكبر من الوفيات.

وقطاع غزة كباقي الدول النامية تعتبر موطنا لالتهاب الكبد الوبائي «أ» ويبلغ متوسط

(1) مركز المعلومات الصحية٢٠٠٩، مرجع سبق ذكره، ص٨١.

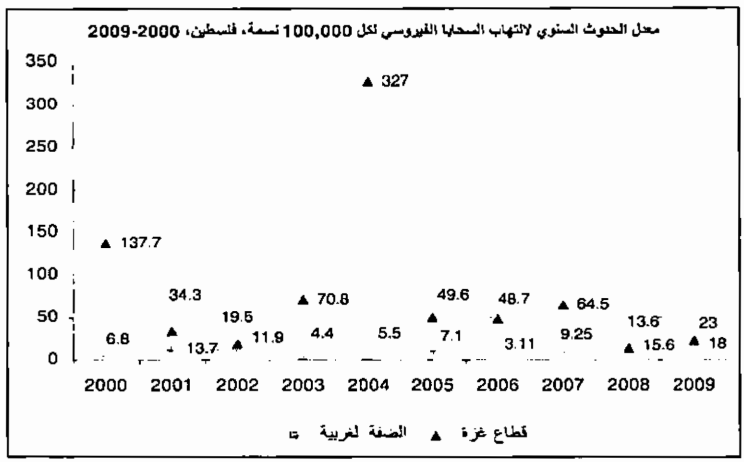
عدد الحالات المصابة السنوية (3199) حالة. كما يعتبر القطاع موطنا متوسطا لالتهاب الكبد الوبائي «ب» ويبلغ متوسط عدد الحالات التي تعطي نتيجة موجبة للفحص بالفيروس (٤٩٦) حالة سنويا. وفيما يتعلق بالمصابين بالتهاب الكبد الوبائي (سي) فقد بلغ عددهم (١٩٦)، وهو يعد من الأوبئة الخطرة التي تؤدي إلى مضاعفات مرضية تنتهي بوفاة المصاب. فمتوسط عدد الوفيات بينهم (١٧٠) حالة سنويا[1].

بالإضافة لما سبق ذكره فإن هناك عشرات الآلاف من المرضى في الضفة والقطاع وفي مخيمات الشتات، ممن يعانون من الأمراض المزمنة المحرومين من الحصول على التأمين الصحي، ولا يمكنهم تلقي العلاجات اللازمة، إما بسبب فقرهم الشديد، خاصة في المناطق الفقيرة في جنوب قطاع غزة ومخيماته، كما في جنين وطولكرم وقرى ومخيمات الضفة، إلى جانب مخيمات اللاجئين في المنافي.

شكل (٤-٣)

معدل الحدوث السنوي لالتهاب السحايا الفيروسي

لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة، ٢٠٠٩



المصدر: وزارة الصحة، مركز المعلومات الصحية.٢٠٠٩، أبريل / نيسان ٢٠١٠.

(1) المصدر: تقرير منظمة الصحة العالمية – الوضع الصحي في قطاع غزة – ٢٠١٠ – ص١.

جدول (٤-٣٢)

الزيارات للعيادات الخارجية في المستشفيات الحكومية

حسب طبيعة العيادة، ٢٠٠٩

طبيعة العيادة	(٪)	فلسطين	(٪)	قطاع غزة	(٪)	الضفة الغربية
القلب	١,٤	٢٠١٢٧	١,٥	١٢٨٦٥	١,٣	٧٢٦٢
جراحة القلب	٠,١	١٢٢٠	١,٥	١٢٢٠	٠,٠	
جراحة تجميل	٠,٥	٦٦٣٠	٠,٨	٦٦٣٠	٠,٠	
الجلدية	٠,٦	٨٢٢٨	٠,٩	٨٢٢٨	٠,٠	
انف واذن وحنجرة	٥	٧٢٨٠٣	٤,٩	٤٣٣٦٥	٥,١	٢٩٤٣٨
الغـــــدد الصـــــماء والسكري	٠,٦	٨٢١٨	٠,٧	٥٨٦٢	٠,٤	٢٣٥٦
الجهاز الهضمي	٠,٢	٢٤٩٧	٠,٢	١٩٧١	٠,١	٥٢٦
جراحة عامة	٣,٩	٥٦٧١٨	٣,٥	٣٠٩٥٠	٤,٥	٢٥٧٦٨
النسائية والتوليد	٦	٨٧٧٥٦	٧,٤	٦٥١٠٩	٣,٩	٢٢٦٤٧
امراض الدم	١,٣	١٩١١٠	٠,٥	٤٥٢٩	٢,٥	١٤٥٨١
الامراض الباطنية	٣,٥	٥٠٤٥٠	٢,٣	٢٠٣٣١	٥,٢	٣٠١١٩
جراحة الوجه والكفين والاسنان	٠,٨	١١٥٦٠	١	٩٢٦٢	٠,٤	٢٢٩٨
الكلى	٠,٩	١٣٢٧٢	٠,٦	٥٧٣٠	١,٣	٧٥٤٢
جراحة الاعصاب	٠,٩	١٣٢٧١	٠,٩	٧٥٢٠	١,١	٦٢٠١
الاعصاب	١,٤	٢٠٣٥٩	١,٢	١٠٣٥٥	١,٧	١٠٠٠٤
الاورام	٢,١	٢٩٩١٢	١,٤	١٢٧٠١	٣	١٧٢١١
العيون	٣,٥	٥١٢٦٥	٥,١	٤٥٢٣٠	١	٦٠٣٥
العظام	٩,٣	١٣٥٧٥٥	٩,٣	٨٢٣٤٥	٩,٣	٥٣٤١٠

جراحة الاطفال	١	١٤٩٢٨	٠,٨	٧٤٨٩	١,٣	٧٤٣٩
قلب الاطفال	٠,٤	٥٢٤١	٠,٤	٣٧٤٧	٠,٣	١٤٩٤
امراض الاطفال	٢,٥	٣٦٨١٨	٢,١	١٨٤٤٦	٣,٢	١٨٣٧٢
العلاج الطبيعي	٠,٤	٥٧٨٥٢	٤	٣٥٤٢١	٣,٩	٢٢٤٣١
الامراض النفسية	١,٤	٢٠٤٠١	٢,٣	٢٠٤٠١	٠,٠	
جراحة الاوعية الدموية	٠,٥	٦٩١٦	٠,٤	٣٥٤٢	٠,٦	٣٣٧٤
الوموتيزيوم	٠,٥	٧٠٤٣	٠,٢	٢٠٤٢	٠,٩	٥٠٠١
الامراض الصدرية	٠,٣	٣٧٧٩	٠,٤	٣٢٥٨	٠,١	٥٢١
جراحة المسالك	٢,٧	٣٩٨٢٤	١,٦	١٤٣٥٩	٤,٤	٢٥٤٦٥
الصحة المهنية	٠,٢	٢٨٨٤	٠,٣	٢٨٨٤	٠,٠	
ضغط الدم	٠,١	١٣٤٥	٠,٢	١٣٤٥	٠,٠	
أعصاب الأطفال	٠,٢	٣٢٠٤	٠,٤	٣٢٠٤	٠,٠	
جراحة الصدر	٠,٠	٢٢٠	٠,٠	٢٢٠	٠,٠	
جراحة المناظير	٠,٠	١٤٧	٠,٠	١٤٧	٠,٠	
تصوير القلب	٠,١	٨٥٢	٠,١	٨٥٢	٠,٠	
القسطرة	٠,١	١٧٦٠	٠,٢	١٧٦٠	٠,٠	
وحدة السمعيات	٠,٤	٥١٤٩	٠,٦	٥١٤٩	٠,٠	
تخطيط الأعصاب	٠,٠	٣٧٧	٠,٠	٣٧٧	٠,٠	
غير ذلك	٠,٤	٥٥٩٨	٠,٠	٥٥٩٨	٠,١	٥٥٩٨
المجموع	٥٦,٥	٨٢٣٩٣٩	٥٦,٥	٤٩٨٨٤٦	٥٦,٥	٣٢٥٠٩٣
غرف الطوارىء	–	١٤٥٨٧٠٠	–	٨٨٣٠٩٦	–	٥٧٥٦٠٤

المصدر : وزارة الصحة، مركز المعلومات الصحية.٢٠٠٩، أبريل / نيسان ٢٠١٠ .

الاعتداءات الاسرائيلية على القطاع الصحي[1]:

إضافة إلى عدد الشهداء الكبير وآلاف الجرحى وحالات الإعاقة التي خلفتها الحرب الأخيرة على غزة، فقد أشار تقرير صادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن هناك زيادة في حالات الإجهاض (الاسقاط) بمقدار ٤٠٪ عن المعتاد.

يذكر أن بيانات الجهاز تشير إلى أن نسبة الإجهاض بلغت ٧,١٪ في الأراضي الفلسطينية بواقع ٦,٤٪ في الضفة الغربية و٨,١٪ في قطاع غزة في العامين ٢٠٠٥، ٢٠٠٦.

وبين التقرير أن هناك زيادة في العمليات القيصرية التي سجلت في مستشفى الشفاء حيث وصلت النسبة ٣٢٪ في شهر ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٨، و ٢٩٪ قي شهر يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩ من مجمل الولادات التي تمت في تلك الأشهر، علما بان متوسط النسبة في الأوضاع الاعتيادية كانت تصل إلى ١٥٪ وهو ما يتفق مع بيانات المسح الفلسطيني لصحة الأسرة الذي نفذه الجهاز عام ٢٠٠٦. وأوضح ـرير أن هناك ارتفاعًا في عدد الولادات في شهر يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩ ليصل ٥٠٠٠ حالة مقارنة بالمعدل الاعتيادي الشهري قبل الحرب وهو ٤٠٠٠ حالة، وقد يعزى هذا الارتفاع إلى زيادة في عدد الولادات الخدَّج خلال الحرب.

الآثار النفسية للحرب على قطاع غزة:

أشارت البيانات إلى أن ٧٧,٨٪ من الأسر عانى احد أفرادها على الأقل من عرض واحد من الأعراض النفسية نتيجة الحرب، كانت أعلاها في محافظة دير البلح بنسبة ٨٤,١٪ وأدناها في محافظة رفح بنسبة ٦٩,٧٪. وعن بعض الأعراض التي عانى منها هؤلاء الأفراد بينت النتائج أن ٥٠,٣٪ من الأسر فردا

(1) الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، تقرير صحفي لرئيس الاحصاء الفلسطيني عشية اليوم العالمي للصحة ٧/ ٤/ ٢٠٠٩.

واحدا على الأقل منها عانى من خوف من الوحدة بشكل دائم و ١ , ٥٠٪ عانى من الظلام بشكل دائم، و٧ , ٤١٪ عانى من اضطرابات في النوم و٦ , ٥٠٪ عانى من عصبية زائدة ونكد و١ , ٢٣٪ عانى من التبول أثناء النوم و٦ , ٣٤٪ عانى من زيادة في التفكير بالموت[1].

وتشير البيانات الصادرة عن وزارة الصحة الفلسطينية إلى تعدد إشكال الاعتداءات التي يتعرض لها القطاع الصحي ومن بينها[2]:

الاعتداء على سيارات الإسعاف: حيث بلغت ٣ اعتداءات على سيارات الإسعاف خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٩ وجميعها في قطاع غزة، بالإضافة لاحتجاز وعرقلة أكثر من ٣ سيارات إسعاف في محافظات الضفة الغربية .

الاعتداء على الطواقم الطبية: استشهد ٤ من المسعفين جراء تعرضهم للقصف الإسرائيلي في محافظات قطاع غزة خلال النصف الأولمن سنة ٢٠٠٩ .

الاعتداء على العيادات الطبية والمراكز الصحية.

الاعتداء على المستشفيات الحكومية والخاصة.

إن تقييمنا للمؤشرات الصحية في الضفة والقطاع، يؤكد على أنها لا تختلف كثيرًا عن مثيلاتها في الدول النامية ذات الدخل المتوسط والأدنى، سواء من حيث معدل وفيات الرضع أو من حيث توقعات العمر عند الولادة أو من حيث السيطرة شبه الكاملة أو شبه الواسعة على الأمراض المعدية بين الأطفال مثل الكزاز والحصبة وشلل الأطفال، أما فيما يتعلق بأمراض السرطان والكلى والكبد والجهاز الهضمي، وخاصة أمراض المعدة والأمعاء وأمراض الجهاز التنفسي فالملاحظ أنها موجودة

---

1 المرجع نفسه.

(2)معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني «ماس»، المراقب الاقتصادي والاجتماعي الربعي ، العدد ١٩.

ومنتشرة في الأراضي الفلسطينية عموما وفي قطاع غزة بصورة رئيسية الذي ترتفع فيه نسبة انتشار هذه الأمراض إلى جانب الأمراض الجلدية المعدية (جدري الماء والصدفية وأمراض الكبد والسحايا) ، التي ينتشر بعضها بصورة وبائية بسبب الاكتظاظ السكاني بين سكان المخيمات والمناطق الفقيرة في مدن القطاع، وبسبب عدم توفر خدمات الصرف الصحي بصورة كاملة، إلى جانب ضعف الخدمات الخاصة بالنفايات والنظافة والوضع البيئي عموما، كل ذلك إلى جانب انتشار حالات سوء التغذية وفقر الدم باعتبارهما أحد الأسباب الرئيسة لوفيات الأطفال الرضَّع ولوفيات نسبة عالية من النساء بعد الولادة، كما قد تؤدي الى عودة انتشار مرض السل في القطاع.

لم يتوقف الأمر عند هذه القضايا التي تناولناها لأن هذه الأزمة أدت إلى تراجع المُؤَمَّنين صحيًا بسبب تردي الخدمات الصحية الحكومية التي يوفرها التأمين الصحي. والمفارقة المذهلة في هذا الصدد أن رسوم التأمين الصحي توفر أكثر من ١٠ مليون شيكل سنويا .

من الناحية الثانية، فيما يتعلق بالأحوال الصحية المأزومة في الضفة والقطاع فقد بات معروفا أن الخدمات المقدمة والعناية العامة بالمرضى تثير العديد من التساؤلات، وخاصة في المستشفيات الحكومية تحت وطأة الانقسام، فلا تزال الأنظمة المعمول بها في المستشفيات والتعيينات الوظيفية والتعليمات غير واضحة من جهة، أو غير مطبقة بصورة عادلة ولا تستند إلى تكافؤ الفرص من جهة ثانية علاوة على استمرار الحصار والانقسام وتاثيرهما الضار بالنسبة لعدم توفر الأجهزة الطبية الحديثة والادوية ونقص بعض الكادر الطبي في بعض التخصصات، الى جانب استمرار حالة التراجع في خدمات التمريض وعدم ايلاء المرضى الاهتمام المطلوب. مما أدى إلى العديد من الشكاوى والوفيات نتيجة للإهمال وعدم المتابعة

العلاجية داخل المستشفيات، أو نتيجة للأزمة المالية التي لا يزال يعيشها القطاع الصحي الحكومي، والتي انعكست على الخدمات الصحية بشكل ملحوظ وتمثلت في نقص الأدوية ونقص الخدمات الصحية داخل المستشفيات، وتفاقم النقص في الأدوية والمعدات الضرورية نتيجة لعدم إيفاء ديون الموردين.

وبالطبع فإنه نتيجة التخبط وهذا التخطيط الذي لا يأخذ في الاعتبار مصالح الجماهير الشعبية،ستظل الأزمات موجودة متفاعلة متراكمة طالما بقيت هذه المتطلبات والأسس المغلوطة في إدارة السلطة، ومن ناحية أخرى فإن الأزمة الراهنة في وزارة الصحة هي استمرار للأزمة التي بدأت في التفاقم منذ عام ١٩٩٤ إلى اليوم وهي لن تتوقف أو تصيب المستشفيات التابعة للوزارة بل أصابت بالأضرار مستشفيات أخرى مثل مستشفى المقاصد ومستشفى مطلع ومستشفى سان جون حيث لم تقم وزارة الصحة بتسديد مستحقات هذه المستشفيات.

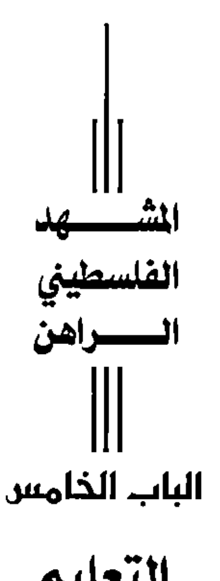
إضافة إلى كل ما تقدم، وتحت غطاء هذه الأزمة المفتعلة التي لا يمكن تبريرها من الناحية الموضوعية، فقد تعمقت أزمة الوضع الصحي لتشمل جميع الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين من حيث حجمها ونوعيتها، لدرجة العجز عن توفير الحد المطلوب من الأدوية التي يحتاجها المريض الفقير في الأحوال العادية، مما يؤشر إلى عدم جاهزية القطاع الصحي لمواجهة حالات الطوارئ التي ينتج عنها إصابات بأعداد كبيرة، كما جرى في ظروف الانتفاضة الفلسطينية، بالنسبة للجرحى والمصابين والمرضى في الضفة والقطاع، وقد تجلت هذه الحالة من عدم الجاهزية (الصحية والطبية) في «عدم كفاية مخزون الدواء، عدم كفاية سيارات الإسعاف[*]،

(*) بالنسبة للاتصالات فإن المستخدم حاليا شبكة الاتصال المحلية الهاتفية وشبكة الاتصالات الخلوية (الجوال)، وجميع شبكات الاتصال الأخرى (الميرتس) للأسف فهي متوقفة عن العمل، وفي حال حدوث تطورات خطيرة أو اجتياحات فإنه سيكون من الصعب وشبه المستحيل التواصل بين=

عدم كفاية الأَسِرَّة في المستشفيات عدم توفر أو كفاية التجهيزات الحديثة، عدم كفاية أعداد الأطباء والطواقم الطبية الأخرى، عدم التوزيع المنصف للخدمات والمرافق الطبية، عدم توفر أو كفاية الأقسام المتخصصة بمعالجة بعض الأمراض، وعدم كفاية التنسيق والتكامل بين القطاع الحكومي والقطاعين الأهلي والخاص، إلى جانب العجز في عدد أَسِرَّة المستشفيات الذي يفوق حاليا ١٦٠٠ سريرا.

ان الظروف الراهنة تقتضي إيلاء القطاع الصحي عموماً والرعاية الصحية الأولية والوقائية خصوصاً، اهتماماً خاصاً كقضية أساسية في برنامجنا المطلبي الديمقراطي على الصعيد الداخلي يستهدف تلبية الاحتياجات الصحية للمواطنين وفق خطة مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار ظروفنا الراهنة والمتغيرات السكانية والاجتماعية المستقبلية لمجتمعنا .

=الطواقم الطبية في الإسعافات والمستشفيات لاسيما في منطقة الحدث؛ حيث يقوم الاحتلال بقطع أو تعطيل شبكات الاتصال؛ الأمر الذي يؤدي إلى فقد العديد من المصابين لحياتهم نتيجة عدم التعرف على أماكنهم وعدم المقدرة على التواصل والوصول إليهم، إضافة لتأخير وصول الخدمات نتيجة لقطع الاتصال مع الميدان. ولحل هذه المشكلة ولو بحدها الأدنى فإنه يتطلب تركيب شبكة اتصال خاصة بمحطة الإسعاف لتسهيل الاتصال والتواصل مع سيارات الإسعاف والنقل والتي تتطلب تزويد كل سيارة بيد اتصال وبإجمالي (١٤٠ يد اتصال ثانبية: ٧٠ للإسعافات و٧٠ لسيارات النقل)، مع قاعدة اتصال يتم يتثبيتها في محطة الإسعاف المركزية، حيث تقدر التكلفة الإجمالية بـ(١٧٠٠٠٠ $) مائة وسبعون ألف دولارا أمريكيا. (تقرير منظمة الصحة العالمية – مصدر سبق ذكره – ص٢)



الباب الخامس

التعليم

من سمات المرحلة الراهنة لمجتمعنا الفلسطيني – والمجتمعات العربية عموماً – أنها المرحلة الأكثر إظلاماً وتراجعاً وتخلفاً من كل ما سبقها من مراحل في التاريخ المعاصر والحديث، وهي مرحلة تختمر فيها العوامل التي تدفع نحو تزايد الأزمات اللاحقة على كل صعيد، إذا استمر تقاعس قوى وعناصر النهوض والتغيير عن إدراك طبيعة التحديات التي نواجهها، وبناء الأطر السياسية المنظمة كأدوات تغييرية تحدد كيفية التعامل الإيجابي مع تلك التحديات بفاعلية وعمق .

وفي هذا السياق فإن التطور العلمي والبحث الحثيث في العلوم والمعرفة يشكل واحداً من التحديات الأساسية الإستراتيجية، يوفر لنا – عبر تحققه – مدخلاً وأداة في مواجهة سلبيات التحديات التاريخية الموروثة والمعاصرة من جهة، ومواجهة تحديات التبعية والتخلف من جهة أخرى، وهو أمر مرهون بتطوير النظام التعليمي ووقف هذا التدهور الذي تعرض له طوال سنوات الاحتلال واستمر – بشكل أو بآخر خلال السنوات السبع الماضية من عمر السلطة الفلسطينية تحت وطأة تفاقم حالات الفقر والبطالة والغلاء وتدهور مستوى الأجور والعديد من العوامل الأخرى التي أدت إلى ارتفاع نسبة التسرب من المدارس بعد المرحلة الأساسية من الفئات العمرية ١٦-١٨ سنة و غالبيتهم ينتمون إلى أسر فقيرة ومعدمة .

إننا ، ننطلق في الحكم على النظام التعليمي المتدهور في بلادنا ،من معيارين أساسيين:

المعيار الأول : ديمقراطية التعليم، بمعنى توسيع قاعدته الاجتماعية بما يُؤمِّن مجانية مشاركة أبناء الفقراء الذين يمثلون الأغلبية الساحقة لشعبنا، في العملية التعليمية بكل مراحلها، وهي قضية لا تقتصر على كونها مرتبطة بمبدئنا الأساسي في العدالة الاجتماعية فحسب، وإنما أيضاً باعتبار هذه المشاركة المجانية هي أصل من أصول ومكونات التنمية المجتمعية التي ننادي بها كمشروع حضاري اقتصادي اجتماعي وثقافي يقوم على المشاركة الشعبية نحو عملية التطور والتقدم التي نناضل

من أجلها، إلى جانب كل ذلك فإن التاريخ المعاصر للبشرية لم يعرف تجربة واحدة للتنمية الحقيقية المستندة إلى مبادئ العدالة الاجتماعية دون التوسع الحقيقي في قاعدة التعليم الإلزامي المجاني للعشر سنوات الأولى، وتوفير سبل التعليم الجامعي المجاني للطلاب عموماً والفقراء بصورة أولية .

وقد عرف أبناء شعبنا في قطاع غزة إبان المرحلة الناصرية ديمقراطية التعليم، التي استفادت منها أعداداً متزايدة من أبناء الفقراء الذين أُتيحت لهم الفرصة للتعليم المجاني بكل مراحله الثانوية والجامعية والدراسات العليا خلال أكثر من عشر سنوات حتى عام ١٩٦٧ ، في حين حُرم زملاؤهم الفقراء في الضفة الغربية بسبب طبيعة النظام السياسي في الأردن .

إن حديثنا عن ديمقراطية التعليم، بقدر ما يجسد رؤية وتطلعات القوى الديمقراطية واليسارية ، هو أيضاً تعبير عن رؤية موضوعية أكثر شمولاً، تستهدف خلق التوازن الحقيقي من الناحية الاجتماعية في تركيبة متخذي القرار في أجهزة السلطة أو الحكم ، كشرط ضروري للاستقرار الاجتماعي والسياسي، وذلك أمر لن يتحقق دون إفساح المجال لأبناء الفقراء الحاصلين على معدلات القبول المطلوبة للالتحاق بالجامعات والدراسات العليا، إذ أن استمرار العقبات والتعقيدات بالنسبة للقبول في الجامعات راهناً، وخصوصاً في الكليات العلمية كالطب والهندسة والصيدلة والكمبيوتر وغيرها من الكليات سيراكم ويعمق الخلل في التوازن الاجتماعي الداخلي لحساب مصالح الطفيليين من الأثرياء والشرائح العليا الذين لا يعدمون وسيلة في إلحاق أبنائهم بالجامعات الخاصة في داخل أو خارج البلاد رغم محدودية قدراتهم وضعف معدلاتهم .

المعيار الثاني : تحديث التعليم، وذلك أمر عسير المنال بدون فهم واستيعاب وتطبيق مفاهيم الحداثة الفكرية، أو الخطاب الفكري المعرفي العقلاني، وأساليب

التفكير التي انبثقت في عصر النهضة الأوروبية منذ القرنين السادس والسابع عشر وامتدت بتواصلها إلى يومنا هذا، ورغم وعينا بأن عقيدة التنوير شكلت في المراحل الأولى محور الحداثة فإن هذه العملية التنويرية نمت وازدهرت في سياق انتقال المجتمعات الأوروبية من المجتمع الإقطاعي محدود الأفق إلى المجتمع الصناعي الرأسمالي المفتوح، هذا الانتقال لم يكن عملية سهلة ولم يتم دفعة واحدة، فقد استلزم- عبر فترة طويلة امتدت حتى نهاية القرن التاسع عشر- ثلاثة أنماط من الثورات :

- الثورة الاقتصادية في الزراعة والصناعة والتجارة وما صاحبها من تراكمات داخلية و توسع جغرافي استعماري خارجي .

- الثورة السياسية البورجوازية التي حققت وأنجزت التحولات والمهام الديمقراطية والدستورية .

- الثورة الثقافية أو النهضة الأوروبية والإصلاح الديني التي حققت الانتقال التحديثي من مجتمع الطبيعة إلى المجتمع المدني، وما رافقها من ثورة علمية حررت البحث المعرفي من سلطة السلف لحساب سلطة العقل و الاستكشاف والتحليل .

مما سبق فإن شرط الحداثة أو التحديث في التعليم أو غيره من جوانب التطور الاجتماعي، هو التحرر من كافة المعوقات الخارجية والداخلية بما في ذلك تعميم الوعي بالهوية الوطنية والقومية والحقوق التاريخية في المناهج التعليمية ورفض الاستجابة لمطالب العدو الصهيوني في تعديل المناهج التعليمية بما يستجيب لعملية التطبيع السياسي والثقافي من جهة، وبما يستهدف شطب كل ما يتعلق بحقوق شعبنا التاريخية في وطننا من جهة أخرى[1]، فليست المشكلة هي مجرد تحديث المناهج

(1)المعروف ان السلطة الفلسطينية وافقت على مبدأ تعديل بعض المناهج بما يتفق مع شروط اتفاقات أوسلو وغيرها ، حيث نلاحظ إلغاء تناول الحقوق التاريخية لشعبنا في أرض فلسطين التاريخية ، وفي هذا السياق تم طباعة بعض الكتب ضمن المنهج الجديد ، التي تشير الى أن أعلى جبل في فلسطين=

فحسب، وإنما في تغيير الواقع من أجل التحرر والاستقلال وتأسيس النظام السياسي الدستوري وفق قواعد التنوير والعقل والحداثة في خدمة الهوية الوطنية والقومية، بما يمكننا من الخروج على قيود الاحتلال والتبعية والتخلف، إذ أن استمرار بقاء هذه القيود سيحول دون تحديث المناهج التعليمية في بلادنا من جهة، ويعزز بقاء عوامل الخلل وغياب التوازن الاجتماعي الداخلي لصالح أبناء رموز وشرائح الفساد والتحالف الطبقي الطفيلي الكومبرادوري البيروقراطي، مقابل استمرار حرمان أبناء الفقراء (الأغلبية الساحقة) من الحصول على فرص التعليم وممارسة دورهم الإيجابي الرائد في المشاركة السياسية الاجتماعية الفعالة في توجيه وقيادة المجتمع .

إن انطلاقنا من النظرة الاجتماعية –السياسية لقضية التعليم يعني بوضوح ، الدعوة إلى إلغاء كافة الأسباب والشروط التي تحول دون التحاق أبناء الفقراء بالجامعات والدراسات العليا وفي كافة التخصصات، هذه الدعوة تتضمن بالطبع، وقف كل مظاهر الفساد والإنفاق الباذخ وكافة السياسات والممارسات المعادية للفئات الشعبية الضارة بالنظام التعليمي عموماً، والجامعي بصورة خاصة، وهي دعوة تغييرية ، تتحمل القوى اليسارية الديمقراطية مسئولية النضال من أجل تطبيقها لتحقيق أهداف ومصالح جماهيرنا الشعبية في التحرر الوطني والديمقراطي بكل جوانبه، فإصلاح النظام التعليمي أمر شبه مستحيل إذا لم يكن متوازياً مع إصلاح وتطوير القطاعات الوطنية الأخرى في الصحة والاقتصاد والزراعة والأجور والقوانين وقبل كل شيء في النظام السياسي الديمقراطي العام .

***

=هو جبل عيبال في نابلس بدلا من جبل الجرمق في شمال فلسطين ، والإشارة إلى ميناء غزة باعتباره الميناء الوحيد في فلسطين بدلا من موانئ يافا وحيفا .. الخ .

أولاً: مؤشرات مختارة حول التعليم العام :

١ - الطلبة

بلغ عدد الطلبة في جميع المدارس ورياض الأطفال الفلسطينية (حكومية، وكالة الغوث، خاصة) في مطلع العام الدراسي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ ما مجموعه ١١٨٢٢٤٦ طالباً وطالبة، يتوزعون بنسبة ٦٠٪ من محافظات الضفة الغربية ونسبة ٤٠٪ من محافظات قطاع غزة، يشكل الذكور نسبة ٥٠,١ ٪ منهم والإناث ٤٩,٩ ٪. ويتوزع الطلبة حسب جهة الإشراف كالتالي: ٧٦٦٧٣٠ طالبا في المدارس الحكومية، ٢٥٣١١٦ طالبًا في مدارس وكالة الغوث ، ٧٨١١١ طالبا في المدارس الخاصة، وأخيرا ٨٤٢٨٩ طفلا في رياض الأطفال.

كذلك بينت نتائج المسح أن الطلبة موزعين على ٢٤٢٩ مدرسة بواقع ١٨٠٨ مدرسة في الضفة الغربية و٦٢١ مدرسة في قطاع غزة، فيما تتوزع المدارس حسب جهة الإشراف بواقع ١٨٣٣ مدرسة حكومية، ٢٨٨ مدرسة خاصة، ٣٠٨ مدرسة تابعة لوكالة الغوث علمًا بأن مدارس وكالة الغوث في قطاع غزة أكثر من الضفة الغربية، فيما بلغ عدد طلبة رياض الأطفال ٨٤٢٨٩ طفلاً، تشكل الإناث نسبة ٤٨,٢٤ ٪ منهم، ويتوزعوا بنسبة ٦٦,٥٢ ٪ من الضفة الغربية ونسبة ٣٣,٤٨ ٪ من قطاع غزة[1].

ويشكل الطلبة في مرحلة التعليم الثانوي في العام الدراسي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ نسبة ١٢,٧٦ ٪ من المجموع العام للطلبة في كل مراحل التعليم، المذكور أعلاه ، ويشكل الطلبة في المرحلة الأساسية ٨٧,٢٤ ٪.

يتركز ٥٩,٦٤ ٪ من مجموع طلبة التعليم الأساسي في الضفة الغربية، أما في

(1) وزارة التربية والتعليم العالي، الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ ، سلسلة الإحصاءات التربوية ، ٢٠٠٩، ص٨٤.

قطاع غزة فان نسبتهم تصل إلى ٣٦, ٤٠٪ ، أما في المرحلة الثانوية فيتركز ٢, ٥٩٪ في الضفة الغربية و٨, ٤٠٪ في قطاع غزة (مجموع الطلبة الثانويين)[1].

بلغت نسبة الرسوب في المدارس ٣٪ للعام الدراسي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ ، فيما بلغت نسبة التسرب ٢, ١٪ ، ويلاحظ بان نسبة التسرب تزداد باطراد مع ارتفاع مستوى الصف، حيث بلغت نسبة التسرب في الصف الأول الأساسي حوالي ٣, ٠٪ ارتفعت إلى حوالي ٦, ٢٪ في الصف العاشر الأساسي و إلى ١, ٤٪ في الصف الأول الثانوي[2].

بلغت نسبة الرسوب في جميع المدارس ٤٨, ١٪ للعام الدراسي ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨، تتوزع بنسبة ٧٧, ١٪ للذكور، ونسبة ١٩, ١٪ للإناث، وتتوزع هذه النسبة حسب نوع المدارس بواقع: ٤٨, ١٪ في المدارس الحكومية، ٢٪ في المدارس وكالة الغوث ، ٢, ٠٪ مدارس خاصة.

انخفضت نسبة التسرب في المدارس في المرحلة الأساسية للطلاب الذكور من ٠٣, ٢٪ في العام الدراسي ١٩٩٣/ ١٩٩٤ إلى ٨, ١٪ في العام الدراسي ١٩٩٨/ ١٩٩٩ ، انخفضت بشكل كبير في العام الدراسي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ إلى ٩, ٠٪، فيما انخفضت نسبة التسرب للطالبات في المرحلة الأساسية من ٧٧, ١٪ في العام الدراسي ١٩٩٣/ ١٩٩٤ إلى٤, ١٪ في العام ١٩٩٨/ ١٩٩٩ ،عادت و انخفضت إلى ٥, ٠٪ في العام الدراسي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ .

بالنسبة للتسرب من المدارس في المرحلة الثانوية انخفضت النسبة للطلاب الذكور من ٣٩, ٥٪ في العام الدراسي ١٩٩٣/ ١٩٩٤ إلى ٤٪ في العام الدراسي

(1) المرجع نفسه ، ص٨٤.

(2) نشرة بعنوان التعليم للجميع ومسؤولية الجميع، وزارة التربية والتعليم العالي- رام الله، ١٠/ ٦/ ٢٠٠٨، ص٧.

١٩٩٨/ ١٩٩٩، ثم انخفضت إلى ٣٪ في العام الدراسي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ ، في حين انخفضت نسبة التسرب من المدارس في المرحلة الثانوية للطالبات الإناث من ٦١,٧٪ في العام الدراسي ١٩٩٣/ ١٩٩٤ إلى ٦,٦٪ في العام الدراسي ١٩٩٨/ ١٩٩٩،عادت وانخفضت إلى ٨,٣٪ في العام الدراسي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧[١]. وتظهر هذه النتائج مدى تأثير الأوضاع الاقتصادية الصعبة على نسبة الملتحقين بالتعليم وخاصة بين الإناث .

وفي هذا السياق فإن ظاهرة التسرب من المدارس هي تعبير عن اتساع ظاهرة البطالة والفقر كسبب رئيسي يدفع الطلبة الفقراء المعدمين نحو الخروج أو التسرب الدراسي في المراحل المختلفة لعدم تمكنهم من شراء الكتب أو دفع الرسوم أو تأمين المستلزمات المدرسية والملابس أحياناً والدخول إلى سوق العمل بصورة هامشية و رثة يمكن أن تدفع بهم إلى الانحراف والجريمة، وتأكيدا على ذلك فقد بينت نتائج مسح القوى العاملة ٢٠٠٩، أن نسبة الأطفال العاملين (بأجر وبدون أجر) في الأراضي الفلسطينية ٣,٧٪ من إجمالي الأطفال في سن ٥-١٧ سنة بواقع ٥,٤٪ في الضفة الغربية و٩,٠٪ في قطاع غزة[٢]، علما بان نسبة ٦٧,٣٪ من الأطفال العاملين يعملون لدى أسرهم بدون اجر بواقع ٩٨٪ للأطفال الإناث و٦٣,٣٪ للأطفال الذكور.

بلغ معدل الفقر بين الأسر الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٧ وفقا لأنماط الدخل ٥٧,٣٪ ، بواقع ٥٩,٣٪ بين الأسر التي يوجد لديها أطفال مقابل ٤٩,٢٪ للأسر التي ليس لديها أطفال [٣].

(1)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام ٢٠٠٩، ٢٠٠٨، ص٢٥.

(2)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة ٢٠٠٩.

(3)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أطفال فلسطين، التقرير السنوي، ٢٠٠٩، ص٧٦.

ان اتساع ظاهرة الفقر والبطالة تنعكس بوضوح على تراجع العملية التعليمية، ويتجلى هذا التراجع في عدم المواظبة على متابعة التعليم بصورة منتظمة بدءًا من المرحلة الابتدائية حتى الثانوية والجامعية، ففي حين أن دول العالم المتقدمة بلغت نسبة الاستيعاب فيها في مراحل التعليم الثانوي ٩٨٪ للذكور و ٩٥٪ للإناث، نلاحظ ان هذه النسبة لا تتجاوز عندنا[1] ٥٦,٩٪ فقط لمن هم في سن الالتحاق بالمرحلة الثانوية (ذكور وإناث) للعام الدراسي ٢٠٠٠، تشكل الإناث نسبة ٥١٪ من مجموع الملتحقين بالمرحلة الثانوية لهذا العام، بما يجعل من العمل على زيادة نسبة الالتحاق بالمرحلة الثانوية، العلمي والأدبي، والمهني بصورة خاصة، قضية وطنية عامة، وأولوية من أولويات اليسار بالنسبة لبرنامجه فيما يتعلق بالتعليم الأساسي والجامعي في بلادنا .

٢- المدارس

١. ارتفع عدد المدارس بما فيها رياض الأطفال من ٢٩٥٦ مدرسة وروضة (٢١٠٩ مدرسة و٨٤٧ روضة) في العام الدراسي ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ ، إلى ٣٤٠٢ مدرسة وروضة في العام الدراسي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ ويتركز ٧٤,١٪ (٢٥٢١ مدرسة وروضة أطفال) منها في الضفة الغربية بينما يتركز ٢٥,٩٪ (٨٨١ مدرسة وروضة أطفال)منها في قطاع غزة، وهو أمر غير طبيعي في تقديرنا، حيث ان مجموع طلاب قطاع غزة ٤٧١٩٥٩ طالب وطالبة لعام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ أي بنسبة ٤٠٪ من المجموع العام، بما يعني ضرورة المطالبة بزيادة عدد المدارس في القطاع[2]. وتتوزع المدارس ورياض الأطفال حسب جهة الإشراف كالتالي: ١٨٣٣ مدرسة حكومية،

(1)أطفال فلسطين –التقرير السنوي ٢٠٠٠ رقم (٣) –حزيران ٢٠٠٠- ص١٤ .

(2)الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعامين الدراسيين ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ –٢٠٠٧/٢٠٠٨، ٢٠٠٩ ، مرجع سبق ذكره، ص٧٢.

٣٠٩ وكالة الغوث، ٢٨٨ خاصة، ٩٧٢ روضة للأطفال.

٢. ارتفع عدد المدارس الحكومية من ١٠٨٠ مدرسة خلال العام الدراسي ١٩٩٤/ ١٩٩٥ إلى ١٧٧٥ مدرسة خلال العام الدراسي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ إلى ١٨٣٣ مدرسة خلال العام الدراسي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ .

٣. ارتفع عدد مدارس وكالة الغوث من ٢٥٤ مدرسة خلال العام الدراسي ١٩٩٤/ ١٩٩٥ إلى ٢٨٦ مدرسة خلال العام الدراسي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ إلى ٣٠٩ مدرسة خلال العام الدراسي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨

٤. ارتفع عدد المدارس الخاصة من ١٣٥ مدرسة خلال العام الدراسي ١٩٩٤/ ١٩٩٥ إلى ٢٧٦ مدرسة خلال العام الدراسي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ إلى ٢٨٨ مدرسة خلال العام الدراسي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ .

٥. أما بالنسبة للمختبرات فقد ارتفعت نسبة المدارس الأساسية والثانوية التي تتوفر فيها غرف للمختبرات من ٣٩,٦٪ في العام الدراسي ١٩٩٤/ ١٩٩٥ إلى ٥٦,٧٪ في العام الدراسي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ مع العلم بأن غرف المختبرات يجب أن تتوفر بنسبة ١٠٠٪ في المدارس الثانوية خصوصاً .

٦. أما بالنسبة للمكتبات فقد ارتفعت نسبة المدارس الأساسية والثانوية التي تتوفر فيها غرفة مخصصة للمكتبة من ٢٤,٤٪ في العام الدراسي ١٩٩٤/ ١٩٩٥ الى ٦٤,٤٪ في العام الدراسي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧[1] .

٧. بالنسبة لمختبرات الحاسوب فقد ارتفعت نسبة المدارس التي تتوفر فيها غرفة مخصصة للحاسوب من ٣,٥٪ في العام الدراسي ١٩٩٤/ ١٩٩٥ إلى ٦٢,٣٪ في العام الدراسي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧.

(1) أطفال فلسطين- قضايا وإحصاءات ٢٠٠٩، مرجع سبق ذكره، ص٧٢.

٨. ارتفع عدد رياض الأطفال من ٤٣٦ مدرسة خلال العام الدراسي ١٩٩٤/ ١٩٩٥ إلى ٩٤٥ روضة خلال العام الدراسي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ إلى ٩٧٢ روضة خلال العام الدراسي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ .

٣- المعلمون و المعلمات :

بلغ إجمالي عدد المعلمين في كافة المدارس من ٥٢٨١٧ معلماً ومعلمة في العام الدراسي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨٤ يشكل عدد المعلمين في الضفة الغربية نسبة ١, ٦٥٪ منهم وفي قطاع غزة نسبة ٩, ٣٤٪، ويتوزعون حسب جهات الإشراف بنسبة: ٢, ٧٢٪ في المدارس الحكومية، ونسبة ٥٧, ١٧٪ في مدارس وكالة الغوث ا ونسبة ٢٣, ١٠٪ في المدارس الخاصة[1].

كما أشارت النتائج إلى أن معدل عدد الطلبة لكل معلم في المدارس يتفاوت حسب جهة الإشراف فبلغت ٨, ٢٠ طالب لكل معلم في المدارس الحكومية و ٩, ٢٨ طالب لكل معلم في مدارس وكالة الغوث ٨, ١٤ طالب لكل معلم في المدارس الخاصة و ١٩ طفل لكل معلم في رياض الأطفال.

كما انخفض معدل عدد الطلبة لكل معلم في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي من ١, ٣١ طالباً في العام الدراسي ١٩٩٤/ ١٩٩٥ إلى ٦, ٢٩ طالباً في العام الدراسي ١٩٩٨/ ١٩٩٩ إلى ٩, ٢٣ طالبا في العام الدراسي ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ خلال العام الدراسي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ إلى ٨, ٢٠ ويتفاوت هذا المعدل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ ١٩ طالبا لكل معلم في الضفة الغربية و١, ٢٤ في قطاع غزة، فيما بلغ معدل عدد الطلبة لكل معلم في رياض الأطفال ١٦ طالبًا. وما انعكس على معدل الكثافة الصفية التي بلغت ٩, ٣٢ طالب لكل شعبة- حيث تتفاوت من مديرية لأخرى- فقد بلغ عدد الطلبة/ شعبة في مديريات الضفة الغربية ١, ٣٠

(1) وزارة التربية والتعليم العالي، سلسلة الإحصاءات التربوية، ٢٠٠٨.

مقابل ٣٨,٣ في مديريات قطاع غزة، فيما بلغ عدد الطلبة لكل شعبة ٢٥ طالب في رياض الأطفال[1].

جدول (٥-١)

توزيع المدارس والطلاب والمعلمين والشعب في كافة المدارس حسب المديرية ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨

المديرية	عدد الطلبة	عدد المعلمين	عدد المدارس	عدد الشعب
جنين	45 093	2 469	134	1 549
جنوب نابلس	25 845	1 291	76	847
نابلس	65 536	3 177	164	2 016
سلفيت	18 901	1 116	62	697
طولكرم	46 201	2 402	132	1 484
قلقيلية	29 054	1 581	81	981
رام الله	78 780	4 471	216	2 745
ضواحي القدس	28 164	1 624	100	1 054
القدس	33 751	2 109	93	1 262
بيت لحم	50 362	2 681	145	1 702
أريحا	10 694	533	26	345
شمال الخليل	41 001	1 986	109	1 290
الخليل	62 035	2 897	154	1 892
جنوب الخليل	68 334	3 425	179	2 230
قباطية	31 736	1 711	89	1 082

(1)المرجع نفسه، ص١٠١.

المديرية	عدد الطلبة	عدد المعلمين	عدد المدارس	عدد الشعب
طوباس	18 730	921	49	582
مجموع الضفة	654 217	34 391	1 809	21 758
شمال غزة	83 847	3 500	111	2 219
خان يونس	83 768	3 497	125	2 199
رفح	52 929	2 247	75	1 392
الوسطى	67 693	2 799	85	1 772
شرق غزة	72 082	2 889	105	1 840
غرب غزة	83 421	3 495	120	2 177
مجموع قطاع غزة	443 740	18 425	621	11 599
المجموع الكلي	1097 957	52 817	2 430	33 357

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، سلسلة الإحصاءات التربوية، ٢٠٠٨.

جدول (٥-٢)

عدد المدارس والطلبة في محافظات فلسطين

موزعة حسب الجهة المشرفة والمنطقة ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨

المنطقة	السلطة المشرفة	عدد المدارس	عدد الطلبة		مجموع الطلبة	عدد المدرسين	عدد الشعب
			بنين	بنات			
الضفة الغربية	حكومة	١٤٦٠	٢٦١٩١٦	٢٦٧١٠٣	٥٢٩٠١٩	٢٧٥٣٨	١٧٤٢٤
	وكالة	٩٥	٢٤٧٧١	٣٣٦٧٤	٥٨٤٤٥	٢٢٧٩	١٦١٩
	خاصة	٢٥٤	٣٩١١٦	٢٧٦٣٧	٦٦٧٥٣	٤٥٧٥	٢٧١٥
إجمالي الضفة		١٨٠٩	٣٢٥٨٠٣	٣٢٨٤١٤	٦٥٤٢١٧	٣٤٣٩١	٢١٧٥٤
محافظات غزة	حكومة	٣٧٣	١١٤٨٥٩	١٢٢٨٥٢	٢٣٧٧١١	١٠٥٩٧	٦٠٦٨
	وكالة	٢١٤	١٠٠٧٤٩	٩٣٩٢٢	١٩٤٦٧١	٧٠٠٠	٥٠٥٣

	خاصة	٣٤	٧٣٤٨	٤٠١٠	١١٣٥٨	٨٢٩	٤٧٨
إجمالي غزة		٦٢١	٢٢٢٩٥٦	٢٢٠٧٨٤	٤٤٣٧٤٠	١٨٤٢٥	١١٥٩٩
إجمالي فلسطين		٢٤٣٠	٥٤٨٧٥٩	٥٤٩١٩٨	١٠٩٧٩٥٧	٥٢٨١٧	٣٣٣٥٧

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، سلسلة الإحصاءات التربوية، ٢٠٠٨.

جدول (٥-٣)

توزيع العاملين في المدارس

حسب الجهة المشرفة والجنس ونوع العمل، ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨.

الجهة المشرفة	الجنس	المجموع العام	إداريون	معلمون	فنيون	مستخدمون	آذنة
المجموع العام	مجموع	53027	5758	45815	1244	643	3784
	ذكر	26674	2924	20501	601	520	2128
	أنثى	26353	2834	25313	644	123	1656
حكومة	ذكر	20077	2316	15488	510	106	1657
	أنثى	21077	2099	17206	515	7	1250
وكالة	ذكر	4440	338	3736	44	3	320
	أنثى	5277	275	4833	54	7	108
خاصة	ذكر	2157	270	1278	46	412	152
	أنثى	0	460	3274	75	109	298

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، سلسلة الإحصاءات التربوية، ٢٠٠٨.

وبـذلك فـإن المجمـوع الكـلي للطلبـة (في ريـاض الأطفـال والمـدارس والتعلـيم العالي) على مقاعد الدراسة في العام الدراسي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ يتوزع كما يلي :-

- طلبة رياض الأطفال ٧٨٩٥١
- طلبة التعليم (الأساسي والثانوي) ١٠٩٧٩٥٧
- طلبة الجامعات والكليات ١٦٧٩٨٤
- الإجمالي ١٣٤٤٨٩٢

(يشكلون حوالي٦٩ , ٣٣٪ من مجموع عدد السكان في الضفة والقطاع)

ثانيا:ـ حول التعليم العالـي:

لقد بلغ عدد مؤسسات التعليـم العـالي في فلسـطين ٤٣ مؤسسـة للعـام الـدراسي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، توزعت حسـب نـوع المؤسسـة إلى ١٢ جامعـة (تمـنح البكـالوريس والماجستير وواحدة تمنح الدكتوراة، ٩ منها في الضفة الغربية و٣ منها في قطاع غزة) و ١٢ كليـة جامعيـة (تمـنح درجـة البكـالوريوس والـدبلوم) ، إضـافة إلى ١٩ كليـة متوسطة تمنح شهادة الدبلوم المتوسط فقط.

بلـغ عـدد الطلبـة الجـدد الـذين التحقـوا بالجامعـات التقليديـة للعـام الـدراسي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ للحصـول عـلى درجـة البكـالوريس ٢٥١٠٧ طالبًـا وللدراسـات العليا ١٧٠٤ طالبا وللدبلوم المتوسط وشهادات أخرى ١١٥٨ طالبًا. فيما بلغ عـدد الطلبـة الجـدد الملتحقـين بجامعـة القـدس المفتوحـة لدرجـة البكـالوريس ١١٤٩٢ وللتأهيل التربوي ١١٨ طالبًا، وبلغ عدد الطلبة الجدد الملتحقين بالكليات الجامعية لدرجة البكالوريس ٥٨٥ طالبًا ولدرجـة الـدبلوم المتوسـط ١٩٥١ طالبـا، فيما بلـغ عدد الطلبة الجـدد الملتحقـين بالكليـات المتوسطة لدرجـة الـدبلوم المتوسـط ٤٨٦٤ طالبًا.

جدول (٥-٤): يوضح توزيع مؤسسات التعليم العالي حسب المنطقة ونوع المؤسسة وجهة الإشراف، ٢٠٠٧/٢٠٠٨

نوع المؤسسة	جامعات تقليدية				جامعة مفتوحة				كلية جامعية					كلية مجتمع متوسطة					المجموع العام
جهة الإشراف	حكومية	خاصة	عامة	المجموع	حكومية	خاصة	عامة	المجموع	حكومية	خاصة	عامة	وكالة الغوث	المجموع	حكومية	خاصة	عامة	وكالة الغوث	المجموع	
الضفة الغربية	١	١	٦	٧	١			١	٤	٢		٢	٩	١	٦	٧		١٤	٣١
قطاع غزة	١		٢	٣					٤				٤		٢	٢	١	٥	١٢
المجموع	٢	١	٨	١١	١			١	٨	٢		٢	١٢	١	٨	٩	١	١٩	٤٣

المصدر: حسب بيانات وزارة التربية والتعليم العالي – الدليل الإحصائي السنوي للعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ .

جدول (٥-٥): مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية للعام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨

أولاً: الجامعات

الاسم	جهة الإشراف	سنة التأسيسي	الموقع	Location	Established Year	Suoervising	Name
جامعة الخليل	عامة	١٩٧١	الخليل	Hebron	١٩٧١	Public	Hebron
جامعة بيرزيت	عامة	١٩٧٢	بيرزيت	Birzeit	١٩٧٢	Public	Birzeit University

Name	Suoervising	Established Year	Location	الموقع	سنة التأسيسي	جهة الإشراف	الاسم
Bethlehem University	Public	١٩٧٣	Bethlehem	بيت لحم	١٩٧٣	عامة	جامعة بيت لحم
An-Najah University	Public	١٩٧٧	Nablus	نابلس	١٩٧٧	عامة	جامعة النجاح الوطنية
The Islamic University	Public	١٩٧٨	Gaza	غزة	١٩٧٨	عامة	الجامعة الإسلامية
Palestine Polytechnic University	Public	١٩٧٨	Hebron	الخليل	١٩٧٨	عامة	جامعة بوليتكنيك فلسطين
Al-Quds University	Public	١٩٨٤	Al-Quds	القدس	١٩٨٤	عامة	جامعة القدس
Al-Aqsa University	Governmental	١٩٩١	Gaza	غزة	١٩٩١	حكومية	جامعة الأقصى
Al-Azhar University	Public	١٩٩١	Gaza	غزة	١٩٩١	عامة	جامعة الأزهر
Al-Quds open University	Governmental	١٩٩١	Al-Quds	القدس	١٩٩١	حكومية	جامعة القدس المفتوحة
Arab American University	Private	١٩٩٧	Jenin	جنين	١٩٩٧	خاصة	الجامعة العربية الأمريكية
Palestine Technology	Governmental	٢٠٠٧	Tulkarem	طولكرم	١٩٩٧	حكومية	جامعة فلسطين

Name	Suoervising	Established Year	Location	الموقع	التأسيسي	الإشراف	الاسم
Univ.- (Tulkarm- Khadoury)							التقنية- خضوري
ثانياً: الكليات الجامعية:							
Palestine Technical – Al Aroub	Governmental	١٩٩٥	Hebron	الخليل	١٩٩٥	حكومية	فلسطين التقنية / العروب
Palestine Technical - Ramallah-Girls	Governmental	١٩٩٦	Ramallha	رام الله	١٩٩٦	حكومية	كلية فلسطين التقنية –رام الله للبنات
Palestine Technical – Deir Elbalah	Governmental	1996	Deir Elbalah	دير البلح	١٩٩٦	حكومية	فلسطين التقنية – دير البلح
Science & Technology	Governmental	١٩٨٣	Khanyounis	خانيونس	١٩٨٣	حكومية	العلوم والتكنولوجيا- خانيونس
Women's Community Cpllege	UNRWA	١٩٩٢	Ramallah	رام الله	١٩٩٢	وكالة الغوث	العلوم التربوية / مجتمع المرأة
Ramallah Community College	UNRWA	١٩٩٢	Ramallah	رام الله	١٩٩٢	وكالة	العلوم

Name	Suoervising	Established Year	Location	الموقع	سنة التأسيسي	جهة الإشراف	الاسم
						الغوث	التربوية/ مجتمع رام الله
Ibn Sina Nursing	Governmental	١٩٩٧	Ramallah	رام الله	١٩٩٧	وزارة الصحة	ابن سينا للتمريض
Palestine Nursing – Khanyounis	Private	١٩٩٧	Khanyounis	خانيونس	١٩٩٧	خاصة	فلسطين للتمريض / خانيونس
Al-Dawa kalkilia	Governmental	١٩٩٩	kalkilia	قلقيلية	١٩٩٩	وزارة الأوقاف	الدعوة الإسلامية / قلقيلية
Al-Dawa Gaza	Governmental	١٩٩٩	Gaza	غزة	١٩٩٩	وزارة الأوقاف	الدعوة الإسلامية / غزة
Bethlehem Bible	Private	٢٠٠٠	Bethlehem	بيت لحم	٢٠٠٠	خاصة	بيت لحم للكتاب المقدس
Mihad Abu Gharbieh Technology Ist.	Private	٢٠٠٤	Al-quds	القدس	٢٠٠٤	خاص	معهد وجدي أبو غربية التكنولوجي
ثالثا: كليات المجتمع:							
Al-Ummah	Governmental	١٩٥٢	quds	القدس	١٩٥٢	حكومية	كلية الأمة

Name	Suoervising	Established Year	Location	الموقع	سنه التأسيسي	جهه الإشراف	الاسم
College							
IBRAHIMIEH Community College	Private	١٩٨٣	Al-quds	القدس	١٩٨٣	خاصة	كلية المجتمع الإبراهيمية
Modern community College	Private	١٩٨٢	Ramallha	رام الله	١٩٨٢	خاصة	كلية المجتمع العصرية
Al Rawda College-Nablus	Private	١٩٨٢	Nablus	نابلس	١٩٨٢	خاصة	كلية الروضة للعلوم المهنية
An-Najah Community College	Public	١٩٩٠	Nablus	نابلس	١٩٩٠	عامة	كلية مجتمع النجاح
Hisham Hijjawi Technology College	Public	٢٠٠٠	Nablus	نابلس	٢٠٠٠	عامة	كلية هشام حجاوي التكنولوجية
Palestine Polytechnic	Public	1992	Hebron	الخليل	1992	عامة	كلية المهن التطبيقية/ بوليتكنيك فلسطين
Al-Zahra Community College	Public	١٩٩٦	Gaza	غزة	١٩٩٦	عامة	كلية الدراسات المتوسطة الأزهر
Sciences &	Public	١٩٩٨	Gaza	غزة	١٩٩٨	عامة	مجتمع العلوم المهنية

Name	Suoervising	Established Year	Location	الموقع	سنة التأسيسي	جهة الإشراف	الاسم
Technology – Isalmic University							والتطبيقية/ الإسلام يه
The Community College –Rafah	Private	١٩٩٩	Rafah	رفح	١٩٩٩	خاصة	كلية مجتمع العربية – رفح
Gaza Community	UNRWA	١٩٥٣	Gaza	غزة	١٩٥٣	وكالة الغوث	تدريب غزة
Comm. Gaza For Tourist Studies	Private	٢٠٠٤	Gaza	غزة	٢٠٠٤	خاصة	غزة للسياحة
School of Community College	Public	1992	Ramallha	رام الله	1992	عامة	كلية صحة المجتمع
Nursing College – HEBRON	Private	١٩٧٠	Hebron	الخليل	١٩٧٠	خاصة	كلية الخليل للتمريض
Haja andaleeb-Al-Amad Nursing College	Public	١٩٧٠	Nablus	نابلس	١٩٧٠	عامة	كلية الحاجة عندليب العمد للتمريض
Nursing College – Society og	Public	9١٩٩	Ramallha	رام الله	1999	عامة	كلية التمريض-

Name	Suoervising	Established Year	Location	الموقع	سنة التأسيسي	جهة الإشراف	الاسم
In'ash El-Usrah							جمعية إنعاش الأسرة
Nursing College – Cahritas Baby Hospital	Public	2000	Bethlehem	بيت لحم	٢٠٠٠	عامة	كلية التمريض – مستشفى الكاريتاس
Nursing college-Makased slamic hospital	Public	٢٠٠٠	Al-Quds	القدس	٢٠٠٠	عامة	كلية التمريض م. المقاصد
Talitha Kumi Community Colleg	Public	٢٠٠٠	Bethlehem	بيت لحم	٢٠٠٠	عامة	كلية مجتمع طاليتا قومي «بيت جالا»

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي - دليل الإحصائي السنوي للعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ .

جدول (٥-٦) : يوضح توزيع الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي حسب الشهادة والجنس، ٢٠٠٧/٢٠٠٨

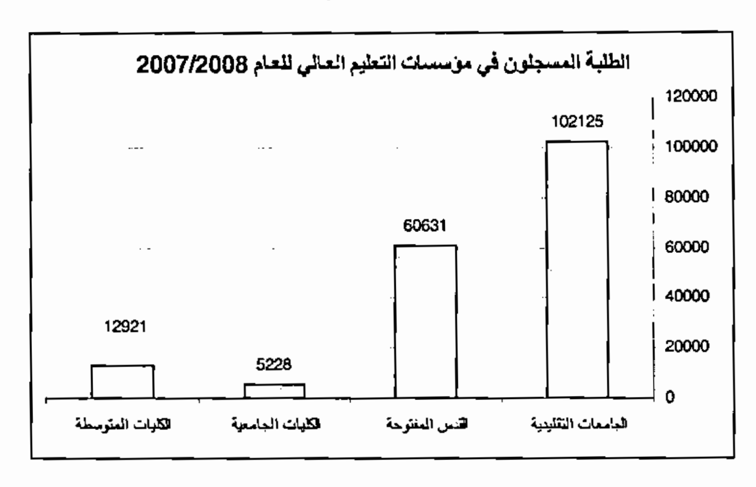
الشهادة											المؤسسة
المجموع		الدكتوراة	الماجستير	الدبلوم العالي	البكالوريوس	الدبلوم المتوسط	تاهيل تربوي	دبلوم متخصص	بلا شهادة		
T	F	T	T	T	T	T	T	T	T		
١٠٢١٢٥	٥٥٠٧٠	٣	٤٩٦٢	٢٠٣	٩٤٥٨٣	١٣١٨	٦٤٤	٢٤٤	168		الجامعات

التقليدية									
القدس المفتوحة	٣٨٧٢		٢٢٩		٥٦٥٣٠				٣٢٩٩٣ ٦٠٦٣١
الكليات الجامعية				٣٦٣٥	١٥٩٣				٢٩٧٢ ٥٢٢٨
الكليات المتوسطة				١٢٩٢١					٤٧٧٨ ١٢٩٢١
المجموع	٤٠٤٠	٢٤٤	٨٧٣	١٧٨٧٤	١٥٢٧٠٦	٢٠٣	٤٩٦٢	٣	٩٥٨١٣ ١٨٠٩٠٥

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بناء على بيانات وزارة التربية والتعليم العالي – الدليل الإحصائي السنوي للعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧

شكل (٥-١)

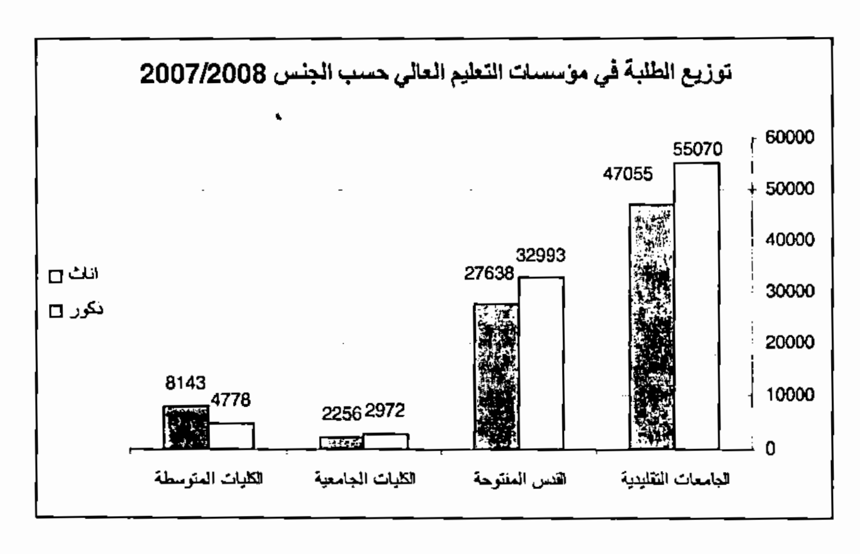
الطلبة المسجلون في مؤسسات التعليم العالي للعام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩



المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي – الدليل الإحصائي السنوي للعام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨

شكل (٥-٢)

توزيع الطلبة في مؤسسات التعليم العالي حسب الجنس للعام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩



المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي – الدليل الإحصائي السنوي للعام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨

جدول (٥-٧) : يوضح الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي حسب المنطقة والشهادة والجنس، ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥(٣٨٤)

المنطقة	مؤسسات التعليم العالي	الشهادة									
		الدبلوم المتوسط		البكالوريوس		دراسات عليا		غير ذلك		المجموع	
		M	T	M	T	M	T	M	T	M	T
الضفة	الجامعات التقليدية	٣٥	١١٥	١٦٥١٩	٣٥١٣٤	١٩٦٩	٣٢٤٧	١٣٥	٢١٢	١٨٦٥٨	٣٨٧٠٨
	القدس المفتوحة	١٠	٤١	١٤٢٢٥	٣٤٢٦١	١	٤	٩	١٣	١٤٢٤٥	٣٤٣١٩
	الكليات الجامعية	٦٧١	١٩٨٣	٥٦١	١٤٦٨					١٢٣٢	٣٤٥١
	الكليات المتوسطة	١٧٠٠	٣٣٨٩							١٧٠٠	٣٣٨٩
	المجموع	٢٤١٦	٥٥٢٨	٣١٣٠٥	٧٠٨٦٣	١٩٧٠	٣٢٥١	١٤٤	٢٢٥	٣٥٨٣٥	٧٩٨٦٧
غزة	الجامعات التقليدية			١٧٠٥٤	٣٦٨٧٨	٥٦٧	٧٧٣	١٢١	٢٩١	١٧٧٤٢	٣٧٩٤٢
	القدس المفتوحة			٨٠٦٣	١١٩٣٩			٩٠	١٩٥	٨١٥٣	١٢١٣٤
	الكليات الجامعية	١٢٢	١٩٨٣	٣٢٧	٦٠٠					١٤٤٩	٢٥٨٣
	الكليات المتوسطة	٣٣٧٠	٥٦١٣							٣٣٧٠	٥٦١٣
	المجموع	٤٤٩٢	٧٥٩٦	٢٥٤٤٤	٤٩٤١٧	٥٦٧	٧٧٣	٢١١	٤٨٦	٣٠٧١٤	٥٨٢٧٢
المجموع الكلي		٦٩٠٨	١٣١٢٤	٥٦٧٤٩	١٢٠٢٨٠	٢٥٣٧	٤٠٢٤	٣٥٥	٧١١	٦٦٥٤٩	١٣٨١٣٩

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي- نشرة أرقام وإحصاءات التعليم العالي الصادرة عن الوزارة في أيار ٢٠٠٥

جدول (٥-٨)

توزيع الطلبة المسجلين في الجامعات الفلسطينية للعام الجامعي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨

اسم الجامعة	ذكور	إناث	الإجمالي	معدل الإناث
الإسلامية	٨٣٦٩	١٢٩٢٩	٢١٢٩٨	٪٦٠,٧
الأزهر	٩٥١٢	٦١٧٧	١٥٦٨٩	٪٣٩,٤
الأقصى	٤٩٦٢	٨٧٣٢	١٣٦٩٤	٪٦٣,٨
الخليل	١٦٤٢	٣٧٧٣	٥٤١٥	٪٦٩,٧
البولتكنيك(فلسطين)	١٩٠٩	١٢٩٣	٣٢٠٢	٪٤٠,٤
بيت لحم	٨١٩	١٩٧٩	٢٧٩٨	٪٧٠,٧
القدس(أبوديس)	٥٠٢٤	٤٧١٢	٩٧٣٦	٪٤٨,٤
القدس المفتوحة	٢٥٩٢٢	٣٤٧١٩	٦٠٦٣١	٪٥٧,٣
بيرزيت	٣٥٦٧	٤٤٨٥	٨٠٥٢	٪٥٥,٧
النجاح	٨٢٧٦	٩٠٥٤	١٧٣٣٠	٪٥٢,٢
العربية الأمريكية	٢٠٧٤	١٣٤٠	٣٤١٤	٪٣٩,٣
جامعة فلسطين التقنية - خضوري	٩٠١	٥٩٦	١٤٩٧	٪٣٩,٢
الإجمالي	٧٢٩٦٧	٨٩٧٨٩	١٦٢٧٥٦	٪٥٥,١٧

المصدر: اعد الباحث بناء على بيانات وزارة التربية والتعليم العالي – الدليل الإحصائي السنوي للعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

جدول (٥-٩)

توزيع الطلبة الخريجين من الجامعات الفلسطينية للعام الجامعي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧

اسم الجامعة	ذكور	إناث	المجموع	معدل الإناث
الإسلامية	١٢١٥	٢١١٤	٣٣٢٩	٪٦٣,٥
الأزهر	٧١٩	٦٣١	١٣٥٠	٪٤٦,٧
الأقصى	٦٠١	١٣٨٦	١٩٨٧	٪٦٩,٨

اسم الجامعة	ذكور	إناث	المجموع	معدل الإناث
الخليل	٢٧٢	٦٣٤	٩٠٦	٧٠٪
البولتكنيك(فلسطين)	٢٢١	١٧٨	٣٩٩	٤٤,٦٪
بيت لحم	١٥٥	٤٦٢	٦١٧	٧٤,٩٪
القدس (أبوديس)	٧٩٢	٧٩٥	١٥٨٧	٥٠٪
القدس المفتوحة	١٩٨١	٣٠٤٤	٥٠٢٥	٦٠,٦٪
بيرزيت	٦٨٧	٨٧٥	١٥٦٢	٥٦٪
النجاح	١١٦٩	١٥٠٧	٢٦٧٦	٥٦,٣٪
العربية الأمريكية	٤٧٥	٢٧٥	٧٥٠	٣٦,٧٪
جامعة فلسطين التقنية- خضوري	١٦٣	١٠٩	٢٧٢	٤٠,١٪
الإجمالي	٨٤٥٠	١٢٠١٠	٢٠٤٦٠	٥٨,٧٪

المصدر: اعد الباحث الجدول بناء على بيانات وزارة التربية والتعليم العالي – الدليل الإحصائي السنوي للعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨

بلغ عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية ١٨٠٩٠٥ طالبا للعام الدراسي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ ، تشكل نسبة الطالبات حوالي ٥٣٪ منهم (٩٥٨١٣ طالبة)، فيما يشكل الطلاب نسبة ٤٧٪ منهم (٨٥٠٩٢ طالبا). ويتوزع الطلبة بنسبة ٥٦,٥٪ في الجامعات النظامية (التقليدية) وبنسبة ٣٣,٥٪ في التعليم المفتوح (جامعة القدس المفتوحة) وبنسبة ٢,٩٪ في الكليات الجامعية، ونسبة ٧,١٪ في الكليات المتوسطة .

أما من حيث توزيع الطلبة حسب المستوى التعليمي، فشكل طلبة الدراسات العليا نسبة ٢,٧٪ من إجمالي الطلبة للعام الدراسي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ ، وطلبة البكالوريس نسبة ٨٤,٤٪، وطلبة الدبلوم المتوسط ٩,٩٪ ، وغير ذلك بنسبة ٣٪.

نلاحظ من الجدول (٥) ان عدد الطلبة المسجلين في الجامعات الفلسطينية الاثنتى عشر للعام الجامعي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ بلغ ١٦٢٧٥٦ طالبًا وطالبة، تشكل نسبة الطالبات ١٧ , ٥٥٪ منهم، ويتبين ان أعلى نسبة تسجيل كانت من نصيب جامعة القدس المفتوحة حيث بلغت ٣ , ٣٧٪ مع الأخذ بعين الاعتبار أن نظام هذه الجامعة مختلف كليا عن أنظمة الجامعات الأخرى، وهو نظام يرتكز على الانتساب والدراسة المنزلية لإعطاء الفرص للراغبين في استكمال الدراسة الجامعية بدون الشروط الأكاديمية المعروفة والمطبَّقة في الجامعات الأخرى، يليها في النسبة الأعلى للتسجيل الجامعة الإسلامية التي شكلت ١ , ١٣٪، وجامعة النجاح بنسبة ٦ , ١٠٪، ثم جامعة الأزهر بنسبة ٦ , ٩٪، فجامعة الأقصى بنسبة ٤ , ٨٪، ثم جامعة القدس بنسبة ٦٪، فجامعة بيرزيت بنسبة ٩ , ٤٪ .

وبالنسبة لتوزيع الطلبة في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية حسب البرنامج الأكاديمي (للعام٢٠٠٤/ ٢٠٠٥) كما في الجدول رقم (٦)، فقد شكلت نسبة الطلبة المسجلين في برامج التربية ١ , ٣٧٪ من مجموع الطلبة المسجلين البالغ (٢٧٨٤٤٦) طالبا وطالبة، فيما بلغت نسبة العلوم الاجتماعية والتجارية والقانون ٨ , ٢٧٪ وبرامج الدراسات الإنسانية والفنون نسبة ٧ , ١١٪ ، أما نسبة الطلبة المسجلين في برنامج العلوم فكانت ٢ , ٩٪، فيما شكل الطلبة المسجلين في برامج الصحة والخدمات الاجتماعية نسبة ٣ , ٦٪، وفي برامج الهندسة والصناعات الإنتاجية نسبة ٥ , ٥٪ ، والبرامج الأخرى بنسبة ١ , ٢٪ . وفي هذا السياق فإننا نؤكد على ضرورة رسم سياسات القبول في الجامعات بما يتفق مع الاحتياجات الفعلية لمجتمعنا بما يخدم آفاق التطور العلمي والاقتصادي والتنموي والاجتماعي والسياسي المطلوب.

***

جدول (٥-١٠)

يوضح توزيع الطلبة في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية حسب البرنامج العام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨

البرنامج العام	مؤسسات التعليم العالي				
	الجامعات التقليدية	القدس المفتوحة	الكليات الجامعية	الكليات المتوسطة	المجموع
علوم اجتماعية وتجارية وقانون	٣٧٦٩٥	٢٩٦٥٨	٢٩١٨	٧٠٢٩	٧٧٣٠٠
تربية	٤٣٦٩٧	٥٤٨٠٠	١٧٢٦	٢٩٧٥	١٠٣١٩٨
دراسات إنسانية وفنون	٣٠٥٨١	-	١٢٥٨	٦٦٦	٣٢٥٠٥
زراعة وطب بيطري	٩٠٦	٢٨٠	-	-	١١٨٦
صحة وخدمات اجتماعية	١٢٥٩٤	٢	١١٣٨	٣٧٦٠	١٧٤٩٤
علوم	١٨٠٥٢	٥١٤٦	٧٥٥	١٧٩٧	٢٥٧٥٠
هندسة وصناعات حرفية وبناء	١٣٥٧٦	-	٣١٨	١٣٤٨	١٥٢٤٢
غير معروف	٩٤	٥٤٦٤	٨٩	١٢٤	٥٧٧١
المجموع	١٥٧١٩٥	٩٥٣٥٠	٨٢٠٢	١٧٦٩٩	٢٧٨٤٤٦

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي- نشرة أرقام وإحصاءات التعليم العالي الصادرة عن الوزارة ٢٠٠٩.

أما بالنسبة لتوزيع الطلبة والطالبات في مؤسسات التعليم العالي للعام الجامعي ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ حسب المحافظات فقد بلغ مجموع الطلاب في محافظات الضفة بلغ ٧٩٨٦٧ طالبا وطالبة أي بنسبة ٥٧,٨٪ من إجمالي الطلبة البالغ ١٣٨١٣٩ طالبا وطالبة، في حين بلغ مجموع طلاب الجامعات في قطاع غزة ٥٨٢٧٢ طالبا وطالبة بنسبة ٤٢,٨٪ من المجموع العام .

***

بالنسبة لعدد الطلبة الجامعيين إلى أعضاء هيئة التدريس نلاحظ – حسب الدليل الإحصائي للتعليم العالي الصادر في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٨- أن أعلى نسبة كانت في جامعة الأزهر حيث بلغت ٥٥ طالبا ثم الجامعة الإسلامية بمعدل ٤٨ طالبا لكل عضو هيئة تدريس، يليها جامعة القدس المفتوحة بمعدل ٣٨ طالبا لكل عضو هيئة تدريس، أما أقل نسبة فهي في جامعتي فلسطين التقنية - خضوري وبيت لحم حيث بلغت ١٧,٥ طالب لكل عضو هيئة تدريس، في حين أن هذه النسبة بلغت في جامعة بيرزيت ٢٤ طالبا لكل عضو هيئة تدريس[1]، إن هذا التفاوت في نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس يعبر عن الخلل في جامعاتنا.

أما بالنسبة للخريجين من الجامعات الفلسطينية للعام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ فبلغوا حسب الجدول رقم (٦) ٢٠٤٦٠ خريجاً، تشكل الإناث نسبة ٥٨,٧٪ منهم.

(١) وزارة التعليم العالي/ الدليل الإحصائي السنوي للمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية للعام الأكاديمي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨.

جدول (٥-١١) : توزيع العاملين في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية حسب التصنيف الوظيف للعام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨

مؤسسات التعليم العالي	أكاديمي تعليمي	أكاديمي إداري	أكاديمي بحثي	إداري	مكتبي	مساعد بحث وتدرس	مهني اختصاصي	فني وتقني	عامل غير ماهر	المجموع
الجامعات	٣١٩٨ ٪ ٣٦,٠٣	٤٧٤ ٪ ٥,٣٤	١٠ ٪ ٠,١١	٣٣١ ٪ ٣,٧٣	١٨٠٢ ٪ ٣٠,٣	٧٩٥ ٪٨,٩٥	٤٠٧ ٪٤,٥٨	٥٨٨ ٪ ٦,٦٢	١٢٧٣ ٪ ١٤,٣٤	٨٨٧٨ ٪١٠٠
القدس المفتوحة	١٦١٣ ٪ ٥٨,٩٣	٢٥ ٪ ٠,٩١	٠	٩٩ ٪٣,٦٣	٦٨٢ ٪٢٤,٩٢	٠	٢٠ ٪ ٠,٧٣	٦٩ ٪ ٢,٥٢	٢٢٩ ٪ ٨,٣٧	٢٧٣٧ ٪ ١٠٠
الكليات الجامعية	٥١٨ ٪ ٤٠	٤١ ٪ ٣,١٧	٠	٦٣ ٪ ٤,٨٦	٢٥٨ ٪ ١٩,٩٣	٢٨ ٪ ٢,١٦	٤٦ ٪ ٣,٥٥	١١٧ ٪ ٩	٢٢٤ ٪ ١٧,٣	١٢٩٥ ٪ ١٠٠
الكليات المتوسطة	٦٥٩ ٪ ٤٣,٦١	٣٦ ٪ ٢,٣٨	٠	٥١ ٪ ٣,٣٨	١٨٨ ٪ ١٢,٤٤	٢٥٦ ٪١٦,٩٤	٣٢ ٪ ٣,١٣	١٢٤ ٪ ٨,٢١	١٦٥ ٪١٠,٩٣	١٥١١ ٪ ١٠٠
المجموع	٥٩٨٨	٥٧٦	١٠	٥٤٤	٢٩٣٠	١٠٧٩	٥٠٥	٨٩٨	١٨٩١	١٤٤٢١

المصدر : وزارة التربية والتعليم العالي، واقع التعليم العالي في فلسطين : أرقام وإحصاءات- ٢٠٠٩

جدول (٥-١٢)

توزيع الطلبة المسجلين في الكليات الجامعية للعام الجامعي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨

الكليـة	المنطقة	ذكـور	إناث	المجموع العـام
كلية فلسطين التقنية	رام الله	٠	٣٩١	٣٩١
كلية الدعوة الإسلامية	قلقيلية	٣٧	٩٧	١٣٤
كلية الدعوة الإسلامية	غزة	٥٦	١٠٤	١٦٠
كلية العلوم التربوية/ مجتمع المرأة	رام الله	٣	٨٥١	٨٥٤
كلية العلوم التربوية/ مجتمع رام الله	رام الله	٤٣١	١٧١	٦٠٢
كلية ابن سينا		٠	١٨٩	١٨٩
كلية بيت لحم للكتاب المقدس	بيت لحم	١٤	١٦	٣٠
كلية فلسطين التقنية	دير البلح	٤٣٢	٢٢٤	٦٥٦
كلية العلوم والتكنولوجيا	خانيونس	١٠٤٩	٥٧٧	١٦٢٦
معهد وجدي أبو غربية للتكنولوجيا	نابلس	٢٧	٤٠	٦٧
كلية فلسطين التقنية - العروب	الخليل	٢١٦	٢٨٦	٥٠٢
كلية فلسطين للتمريض*	خانيونس	٣٥٥	٣٨٢	٧٣٧

المصدر: وزارة التعليم العالي/ الدليل الإحصائي السنوي للمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية للعام الأكاديمي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨.

* البيانات تمثل عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤، لعدم القدرة على توفير بيانات للكلية للعام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨.

***

العاملون:

بلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية (التعليم الأكاديمي) في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية :

١. جامعات تقليدية: ٢٧٣١ منهم ٢٠٦٢ عضوًا متفرغًا، فيما بلغ أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة القدس المفتوحة ١٣٩٢ عضوًا منهم ٢١١ عضوًا متفرغًا، أما الكليات الجامعية فقد بلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية٤٠٤ عضوا متفرغًا، فيما بلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات المتوسطة ٥٤٧ عضوًا منهم ٢٥٣ عضوًا متفرغ.

٢. بلغ عدد العاملين في غير التدريس لدى مؤسسات التعليم العالي ٦٦٣٨ موظفا منهم ٤٤٦٢ موظفا يعملون في الجامعات التقليدية، و٩٣٣ موظفا في جامعة القدس المفتوحة، و٥٧٦ موظفا في الكليات الجامعية، و٦٦٧ موظفا في الكليات المتوسطة.

إن استعراضنا لبعض مؤشرات التعليم والتعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وما تضمنه من «انجازات» في القطاع التعليمي خاصة من حيث مستويات التحصيل التعليمي وزيادة أعضاء الهيئة التدريسية والمباني والمعدات بصورة نسبية، يكشف العديد من النواقص والمظاهر السلبية سواء في النظام التعليمي المدرسي أو الجامعي، فلا يزال الكثير من المناطق النائية في قرى الضفة الغربية خصوصا، وبعض مناطق قطاع غزة، تفتقر للمدارس الثانوية (والأساسية في بعض المناطق) بحجة قلة الموارد المالية للمدارس الجديدة، كما يلاحظ بقاء نسبة الازدحام في المدارس عموما، وفي مدارس الحكومة بصورة خاصة، إذ يصل عدد الطلبة لكل شعبة في مدارس الحكومة في قطاع غزة إلى نحو (٣٩,٢) طالبا، بالمقارنة مع ٣٨,٥ طالبا لكل شعبة في المدارس الحكومية، و٢٤,٦ طالبا في المدارس الخاصة، بينما كانت المعدلات نفسها في الضفة الغربية كالتالي : عدد الطلبة لكل شعبة في مدارس

الحكومة (٣٠,٢) طالبا، بالمقارنة مع ٣٦ طالبا لكل شعبة في المدارس الحكومية، و٢٣,٨ طالبا في المدارس الخاصة بما يؤكد تقييمنا بأن إنجازات القطاع التعليمي في السنوات السبع الماضية لم تكن كافية أو مواكبة لمتطلبات التزايد السكاني، أو احتياجات المناطق الفقيرة النائية، مما يشير إلى أن «الإنجازات» المتحققة قد تتراجع في ظل عوامل سكانية وتمويليه غير متوازنة.

القضية الأخرى الأكثر أهمية في هذا الموضوع تتعلق بالمنهاج الفلسطيني الذي تم تعديل معظمه وفق متطلبات التسوية السياسية، حيث نؤكد على تمسكنا في هذا الجانب على ضرورة الانطلاق من قواعد الانتماء الوطني والهوية القومية، ضد سياسات السلطة وتوجهاتها نحو الاستجابة لتعديل المناهج بما يتناقض مع حقوقنا الوطنية والتاريخية ، كما نؤكد أيضا على أهمية الارتكاز في صياغة المناهج التعليمية الفلسطينية على قاعدة دفع وتحفيز عملية التفكير لدى طلابنا بدلا من القاعدة التي تقوم على حفظ المعلومات أو الصور وتراكمها بصورة صماء دون أي حافز على التفكير العلمي الذاتي السليم ، كذلك فإن العمل على إعداد المناهج بما يلبي شكل وجوهر المشروع الوطني الفلسطيني بارتباطه العضوي راهنا ومستقبلا بالمشروع القومي العربي الديمقراطي من جهة، وبما يلبي احتياجات التطور الاجتماعي والاقتصادي التنموي الداخلي من جهة أخرى، وهذا يشترط أن تكون موضوعات المناهج ذات طابع عصري حديث بالمعنى العلمي والمعرفي العقلاني في آن ، ترتكز – حسب كل مستوى – إلى العلوم العصرية والتطورات التكنولوجية والحياتية الحديثة بما يمكّن طلابنا من التعامل الإيجابي مع متطلبات العصر، ويعزز فيهم روح الإبداع والخلق وترابط القيم التعليمية بالقيم الإنسانية والمعرفة المجتمعية، إلى جانب القيم التي ترسخ الاعتزاز الوطني والقومي معًا في إطار من الاحترام لشخصية الفرد والوعي والسلوك الديمقراطي السليم .

وفي موازاة الحديث عن تطوير المناهج، نطرح هنا قضية المعلمين الفلسطينيين، الذين كان –ولا يزال– لدورهم الفعال أثرًا إيجابيًا ملموسًا عبر نضالهم في إطار الحركة الوطنية الفلسطينية الحديثة والمعاصرة وعلى صعيد البناء المجتمعي الداخلي، بما يتطلب تفعيل النضال الديمقراطي، من أجل تحسين أوضاعهم الحياتية والوظيفية ووقف كل أشكال معاناتهم التي تحول دون تحقيق رسالتهم الوطنية التعليمية خاصة الأعمال الإضافية التي يلجأون إليها لزيادة دخلهم، وهي أعمال تنعكس -في معظمها- بصورة سلبية على دورهم التعليمي والاجتماعي، بما يستدعي النضال من أجل تأسيس وتفعيل «اتحاد المعلمين الفلسطينيين» كخطوة نلتزم بالعمل من أجل تحقيقها دعما لقطاع المعلمين والمساهمة في إصلاح القطاع التعليمي من جهة، وتفعيلا للعمل النقابي والحريات العامة والديمقراطية من جهة أخرى، وفي هذا الجانب فإننا ندرك أن أحد أهم مقومات تأسيس «اتحاد المعلمين الفلسطينيين» يكمن في توفير حركة جماهيرية من العاملين في حقل التعليم، مدرسين ونظار وإداريين تكون مقتنعة بأهداف هذا الاتحاد وتعمل بحماس ووعي من أجل إيجاده كأداة للدفاع عن العلم وقضايا المعلمين ارتباطا بالأهداف الوطنية والديمقراطية العامة، والإسهام في استمرار تطوير نظام التعليم الأساسي أو المدرسي، الفلسطيني الذي يعيش أزمة تتشعب أبعادها المالية (ثبات الأجور) والقانونية والإدارية إلى جانب غياب الإستراتيجية التعليمية الواضحة المعالم من حيث الأهداف والمناهج والتوجهات والوسائل، يشهد على هذه الأزمة الإضرابات والتذمر والقلق في صفوف المعلمون والمعلمات خصوصا بعد الانقسام في قطاع غزة واستنكاف نسبة كبيرة من المعلمين عن العمل مع حكومة غزة – بعد التنقلات التي نفتها بحق المعلمين في كثير من المواقع - بناء على قرار الاتحاد العام للمعلمين مما أثر على المسيرة التعليمية في قطاع غزة.

ثالثا : حول أزمة الجامعات الفلسطينية :ـ

حسب تقرير «لجنة التربية والقضايا الاجتماعية» في المجلس التشريعي، حول التعليم العالي الفلسطيني، فإن أبرز ملاحظات التقرير[1] تتمحور حول «غياب التخطيط الشامل للجامعات الفلسطينية، وقيام كل جامعة بتخطيط منفرد، مما يتطلب إعداد الدراسة التفصيلية بهدف صياغة خطة شمولية للتعليم العالي الفلسطيني ترتكز إلى فلسفة تعليمية واضحة تخدم التنمية»، كما لاحظ التقرير «غياب التنسيق الكافي بين الجامعات وبين وزارة التعليم العالي، وتحديدا فيما يخص الدراسات العليا بما يوفر التكاملية بين الجامعات بدلا من التنافس على التخصصات ذاتها» ودعا التقرير إلى «خفض نسبة الإعفاءات لتصبح مقتصرة على الطلبة المستحقين لها فقط» وطالب «بعدم رفع الأقساط الجامعية نظرا للأوضاع الاقتصادية الصعبة، ودعا الجامعات إلى تأسيس وتبني مشاريع مدرة للدخل» وأكد على «إعادة النظر في هيكلية الجامعات وفق سياسة مدروسة، وإزالة كل مظاهر الترهل الإداري والالتزام بنسب القبول المقررة من وزارة التعليم العالي» .

ومع إدراكنا لظاهرة الفساد في الجامعات، إلا أننا ندرك أيضا خطأ تعميم هذا الفساد على جميع أساتذة الجامعات، فذلك ليس صحيحا أو موضوعيا، فهناك أعداد غير قليلة من الأساتذة والأكاديميين الحريصيين على الالتزام بالقواعد الأكاديمية العلمية التربوية الصحيحة بارتباطها بالرؤية العقلانية التنويرية والمصالح الوطنية، وما حديثنا عن المظاهر السلبية، إلا محاولة لعرض بعض مظاهر الأزمة في جامعاتنا ضمن أبعادها الأكاديمية والإدارية والمالية، دون إغفال أهمية الحديث عن البعد الأشمل للأزمة، المتمثل في عدم فعالية مراكز البحث العلمي والمجتمعي، الجامعية، ودورها في إنتاج المعرفة والبحوث والدراسات التي يمكنها تلبية احتياجاتنا

(١)معهد ماس –المراقب الاجتماعي– العدد رقم (٣) شباط ٢٠٠٠ –ص٢٥.

الوطنية بكل تفريعاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية ... الخ، وذلك يعود – في تقديرنا – إلى طبيعة الجامعات وبنيتها المأزومة بسبب توزعها على انتماءات حزبية ذات لون واحد، وهو أمر لم تعرفه أي من جامعات البلدان العربية أو بلدان العالم، وقد أدى هذا الوضع إلى استشراء هيمنة الانتماء الحزبي الأحادي الشكلي، الذي عمق مظاهر التخلف والاستزلام والمحسوبيات في رحاب جامعاتنا، وغيَّب إمكانية اعتماد الأسلوب الديمقراطي الصحيح المستند إلى قوائم التمثيل النسبي التي تشكل مدخلا أوليا نحو تفعيل العمل الديمقراطي بين الطلاب من جهة، وبينهم وبين مجلس الجامعة من جهة أخرى.

على أي حال إن الحديث عن أزمة التعليم والجامعات في بلادنا هو جزء من الحديث العام الذي يتداوله أبناء شعبنا في تناولهم للأزمة العامة على صعيد المجتمع الفلسطيني كله، وهي أزمة تمتد تفريعاتها في الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة والتعليم، حيث تبدى مظاهر الثراء الطفيلي والفجوات الطبقية بصورة لم يعرفها مجتمعنا من قبل، ولذلك فإن أية محاولة جادة للتغلب على الآثار السلبية في ميدان التعليم والتعليم العالي، لا يمكن أن تقتصر على هذا الميدان وحده، وإنما ينبغي أن تتعداه إلى مجمل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والنظام السياسي العام، إذ أن مواجهة عوامل الخلل في النظام التعليمي والجامعات عموما، ترتبط بعملية التغيير الجماهيري الديمقراطي للنظام السياسي البيروقراطي الفردي في السلطة الفلسطينية، باعتباره المسئول الأول عن هذه الأزمة البنيوية الشاملة، مدركين أن جذور هذه الأزمة تعود في أحد جوانبها إلى مرحلة الاحتلال المباشر لبلادنا طوال الثلاثين عاما الماضية.

إننا إذ نؤكد على ضرورة إعادة النظر في هيكلية النظام التعليمي الأساسي والجامعي كله، وتطبيق مفاهيم وآليات ديمقراطية التعليم، وتحديثه وفق خطة شمولية ترتكز إلى رؤية فلسفية عقلانية، ومنهجية علمية واضحة تخدم احتياجات

مجتمعنا الفلسطيني الآنية والمستقبلية، فإننا نؤكد أيضا على التزامنا بالعمل على إلغاء قواعد الانتماء الحزبي الأحادي الوطني أو الديني الذي تنفرد به بعض جامعاتنا بصورة نقيضة لأبسط المعطيات والمفاهيم الأكاديمية العصرية عدا عن مخالفتها للقواعد والأسس المتعارف عليها في جامعات العالم، وفي هذا السياق نطالب بتشكيل لجنة من أصحاب الكفاءة العلمية والنزاهة والثقة من كبار الأساتذة لإعادة النظر في النظم الجامعية وهيكلياتها الإدارية العليا وهيئات تدريسها ومنهجها وفق قواعد العلم والتنوير والحداثة، لتطهير الجامعات من القيادات الفاسدة الذين ثبت بالفعل أنهم ليسوا جديرين بهذه المناصب، وفي هذا الصدد فإننا نتقدم باقتراح حول منصب رئيس الجامعة، سبق للدكتور الأستاذ عبد العظيم أنيس، أحد أبرز كبار الأساتذة الجامعيين في مصر أن تقدم به، وهو أن يكون رئيس الجامعة منتخبًا من الأساتذة وليس معينا بقرار من السلطة أو ممثلاً لمصالح الأجهزة الأمنية أو مصالح هذا الحزب أو ذاك، إن اللجوء إلى هذا الحل الديمقراطي سوف يدفع -كما يقول د.عبد العظيم أنيس- «بأفضل الأساتذة وأكثرهم استقامة واستقلالية إلى المناصب الإدارية العليا بالجامعة، ويحمي ظهورهم عندما يقولون لا لمن هم فوقهم»[1].

إننا إذ نتناول بعض جوانب التشخيص لمظاهر الأزمة التعليمية والجامعات في بلادنا، فإننا نستهدف كشف هذه الجوانب السلبية، عبر محاولة فهم طبيعة الأزمة ومكوناتها في هذا المجال الهام، مدركين أن الخروج من هذه الأزمة مرهون بالموقف الجماعي الوطني الواعي لضرورات تغيير الكثير من جوانب الإطار التعليمي العام، وغايتنا التي نسعى إلى الوصول إليها، التأكيد دوما على حاجتنا إلى التفكير والعمل من أجل إصلاح الأوضاع في كافة القطاعات الوطنية الأخرى بجانب قطاع التعليم، إذا أردنا أن يكون الإصلاح في التعليم مستمرا ومتصلا وغير قابل للانتكاس .

(1) د.عبد العظيم أنيس «التعليم في زمن الانفتاح»،دار المستقبل العربي القاهرة، ١٩٩٥ ص١٤٨ .

المشـــــهد
الفلسطيني
الــــــراهن

الباب السادس

الثقافة

الحديث عن مفهوم محدد للثقافة، أمر يفتقر للسهولة، خاصة في عصرنا هذا الذي تتهاوى فيه كثير من النظم والأفكار والقواعد المعرفية، فهي ليست موضوعا علميا واحدا، بل هي مجموعة من العلوم الاجتماعية والتاريخية والفلسفية تتشابك معا في نسيج كلي مع ما توصلت إليه ثورة المعلومات والاتصالات والإنترنت والتكنولوجيا والعلوم المتقدمة، مضافا إليها الإنسان صانع هذه الثقافة ومبدعها ومتلقيها، فالثقافة جملة ما يبدعه المجتمع على صعيد العلم والفن ومجالات الحياة الروحية الأخرى من أجل استخدامها في حل مشكلات التقدم العلمي، أو هي «مجمل ألوان النشاط العملي والعلمي للإنسان والمجتمع وكذلك نتائج هذا النشاط، بارتباطه بأشكال الوعي الاجتماعي : الفلسفة، العلم، الأيديولوجيا، الأخلاق، الدين، الفن التي سيصيبها -فيما نعتقد- تغيرا عميقا بسبب هذه التطورات والمتغيرات النوعية الهائلة في البنية الثقافية على الصعيد الإنساني، منذ العقود الأخيرة للقرن العشرين والى اليوم في سياق هذا التطور المتسارع للعلوم والتقانة أو تكنولوجيا المعلومات، حيث أصبحت صناعة الثقافة والمعلومات من أهم صناعات هذا العصر بلا منازع .

على أي حال، الثقافة كانت وستظل عنوان الوجود المجتمعي في مرحلة محددة -أو أكثر- من مراحل التطور، تعكس طريقة أو أسلوب النشاط الإنساني الاجتماعي، وعاداته وتقاليده وأعرافه وقيمه ومعتقداته وتصوراته تجاه الخير أو الشر أو باتجاه عالم الغيب وعالم الواقع، فالثقافة ثمرة هذا النشاط المادي والروحي للمجتمع الذي يتحدد مستوى تطوره بطبيعية النمط (أو الأنماط) الاجتماعي السائد فيه .

وفي عصرنا الراهن فإن الثقافة كلمة تطلق على قيم المجتمع، وسلوكياته وأهدافه ونظمه الاجتماعية وقواعده الاقتصادية، وعلاقاته الإنتاجية السائدة بين أفراده، وما

تفرزه هذه العلاقات من علاقات اجتماعية متباينة، وإلى جانب كل ذلك، فإن الثقافة تطلق أيضاً على جميع الأفعال والمتغيرات التي تعطي المجتمع طابعاً خاصاً بما في ذلك طريقته في النظر إلى الحياة أو التعامل معها .

بهذا المفهوم «الثقافي» يمكن التأكيد بأن العلاقات الاقتصادية جزء من النمط الثقافي العام، و لعل نمط الاستهلاك السائد في ظروف العولمة الرأسمالية الراهنة، خير مثال على بشاعة رأس المال المعولم، الذي يتعاطى مع المجتمع البشري كله، كوجود «مسلوب الإرادة» محكوم لقوة رأس المال التي تسعى إلى التحكم في مصائر الشعوب والأفراد دون أي اعتبار لجوع الملايين من البشر، ودون أي اعتبار لاغتصاب الحقوق والعدوان واضطهاد الشعوب والاستيلاء على مقدراتها من أجل تحقيق هدفها الوحيد : تسهيل سير عملية التوسع والتراكم الرأسمالي ضمانا لمقومات القوة لدى الطغمة الحاكمة في بلدان المركز الرأسمالي، وحليفتها إسرائيل والحركة الصهيونية في بلادنا، ولئن نجحت هذه القوة الرأسمالية المعولمة، وحليفتها وركيزتها إسرائيل والحركة الصهيونية في بلادنا، في فرض «ثقافة السلام» أو الاستسلام والتطبيع عبر اتفاقات كامب ديفيد، وأوسلو، ووادي عربة من جهة، وعبر إضعاف العمل السياسي-الاجتماعي والثقافي الطليعي والجماهيري العربي وتراجع فاعليته الاجتماعية لحساب مفاهيم التخلف والليبرالية الهابطة والخصخصة والاستهلاك، فليس معنى ذلك نهاية أو موت النقيض، الإنساني، الاشتراكي، بالعكس تماما، إنه يعني المزيد من المعاناة والحرمان والفقر والتبعية، ويعنى المزيد من الانهيارات والتراجعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكلها مظاهر تصيب بالضرر البالغ والمباشر مصالح الجماهير الشعبية وتضاعف همومها ومعاناتها، بحيث يصبح استمرار هذه الأحوال في إطار «ثقافة السلام» أو ثقافة الاستهلاك والتبعية والخصخصة، والسياسات الليبرالية، أمرا إكراهيا بصورة مطلقة، لا يمكن أن

يتوافق مع تطلعات الأغلبية الساحقة من الجماهير للخلاص والانعتاق، عبر قوى التغيير والتحديث التي يجب ان تجد في مثل هذا المناخ فرصتها في تجديد ذاتها وتفعيل قواها المنظمة، وتحديث فكرها الإنساني الاشتراكي المدرك لحقائق الواقع العربي أولا، وحاجته الى الثورة في الثقافة والفكر على قاعدة الهوية العربية دون سواها ثانيا، والثورة الديمقراطية الاجتماعية ثالثا ومواكبة متطلبات العلم وثورة المعلومات والتكنولوجيا رابعا، وتسخير نشاط هذه الحقائق عبر الإطار السياسي الوطني والقومي –الذي يقوم على أولوية مصالح الأغلبية الساحقة من الجماهير أو الطبقات الكادحة الفقيرة، كمحور وحيد في منظومتنا الفكرية الاشتراكية المتجددة، النقيضة لمنظومة التخلف بكل صوره وأدواته من جهة، والليبرالية وهيمنة العولمة من جهة أخرى .

وهنا بالضبط تكمن مهمة المثقف الملتزم في فلسطين أو في سائر أقطار الوطن العربي، التي لا تقوم على تبرير الوضع القائم وإضفاء الشرعية السياسية أو الفكرية عليه، بل ممارسة النقد الجذري لما هو كائن التزاما بما ينبغي أن يكون وفق قواعد ومنهجية تحديث العلم والوعي التنويري الاجتماعي عبر تغيير العلاقات الاجتماعية السائدة، فالمثقف الحزبي الماركسي الملتزم –في رأينا– هو الشخصية المفكرة على نحو نقدي، إذ أن الماركسية هنا هي شرط للمثقف باعتبارها أعلى أشكال الفلسفة العلمية النقدية التغييرية، فهي تنقل السياسة –كما يقول مهدي عامل– من السر إلى العلن لتصبح فعلا اجتماعيا ينقض ويجابه الاحتكار والظلم بكل أشكاله الوطنية والطبقية، والسياسة بهذا المعنى، الماركسي، صراع شامل بين طبقتين أساسيتين– المستغلين والمستغلين– هذا الصراع يشمل السلطة والاقتصاد والعلوم والثقافة عموما، والأيديولوجيا بصورة خاصة باعتبارها –كما يقول ماركس– القاعدة التي يستطيع الناس من خلالها أن يعوا حقيقة الصراع من حولهم وأن يشتركوا في

مباشرته لتغيير واقعهم .

١ـ الحالة الثقافية في فلسطين :

مع إقرارنا باستمرار تراكم عوامل الأزمة الشمولية أو البنيوية بأبعادها التاريخية، والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في بلادنا، فإن تشخيص أزمة الثقافة الفلسطينية –كجزء عضوي من الثقافة العربية– لا يعدو أن يكون توصيفًا لوجه من وجوه تلك الأزمة، وهو وجه لم يكن قادرا، طوال التاريخ الحديث والمعاصر –عبر هياكله وشخوصه– على تفعيل أدواته الثقافية أو المعرفية تفعيلا رائدا رئيسا في السياق التحرري والنهضوي إن على الصعيد القطري أو على الصعيد القومي العام . فالفجوة تزداد اتساعًا بين المثقف والواقع، بحيث يتبدى أن المثقف في واد والواقع في واد آخر .

وقد نتفق على أن هذا المشهد الثقافي المأزوم يعود إلى عوامل موضوعية ترتبط بعملية التطور الاجتماعي-الاقتصادي والسياسي الأبوية المشوهة لمجتمعاتنا العربية ، التي رسَّخت –عبر الأنظمة أو المؤسسة الحاكمة– مفاهيم وأدوات السيطرة والاستبداد والخضوع في سياق إعادة إنتاج التخلف والتبعية التي دفعت بدورها إلى مزيد من التهميش والفقر والحرمان لجماهيرنا ، ومزيد من التفتت والنزعات المدمرة ذات الطابع العصبوي العشائري والحمائلي والفئوي والطائفي وغير ذلك من العصبيات الموروثة والمستحدثة بمختلف أشكالها وأجهزتها .

هذه العوامل الموضوعية، لم تكن معزولة عن أدواتها أو روافعها الذاتية المتمثلة في أولئك المثقفين الذين صاغتهم الأنظمة أو المؤسسة الحاكمة أو بلدان المراكز الرأسمالية، لتبرير الوضع القائم وإضفاء شكل باهت من الشرعية السياسية أو الأيديولوجية عليه، في سياق ثقافة السيطرة والخضوع والتطبيع، التي أصبحت تبرر ثقافة السلطة بديلا لسلطة الثقافة، انسجامًا مع مفهوم دولة السلطة الذي ترسخ في

بلادنا خلال الخمس عشرة سنوات العجاف الماضية بديلا لمفهوم سلطة الدولة .

وبالرغم من هذا المشهد المأزوم، فإننا لا يمكن أن نتجاهل رؤية جماهيرنا الشعبية، عبر وعيها العفوي وهمومها اليومية، لجوانب هذا المشهد وضغوطاته وتأثيراته السلبية والايجابية عليها، فهذه الجماهير -أولا وأخيرا- هي التي دفعت وتدفع الثمن الباهظ جدا لكل نتائج هذا المشهد أو المسار الراهن للسلطة في بلادنا -كما للنظام العربي برمته- سواء على صعيد المقاومة والمجابهة أو على صعيد التفكك والإحباط الاجتماعي والسياسي الداخلي، هذه الثنائية المتناقضة أو المفارقة هي ولا شك، ناتجة عن الظروف التي عايشتها جماهيرنا الشعبية -منذ بداية القرن العشرين إلى يومنا هذا، في صراعها ومجابهتها الشجاعة للعدو الصهيوني والقوى الاستعمارية والإمبريالية من جهة وفي خضوعها لنظام القهر الطبقي والاستبداد والتخلف الداخلي من جهة أخرى .

فالظروف التي سادت طوال الخمسة عشر عامًا الماضية، وفي ظل سيطرة أجهزة أو دولة السلطة -بديلا لسلطة الدولة- لاحظنا وعايشنا كثيرا من مظاهر الهبوط والتراجع السياسي والثقافي والمجتمعي حيث بات ممكنا، تفكك الكل إلى أجزاء، فأصبح الانتماء الجهوي بديلا عن المواطنة، في مناخ عام تسوده روح الإحباط والنفاق والثقافة الهابطة بديلا لروح المقاومة والشجاعة وثقافة المقاومة والتغيير، فقد استطاعت هذه السلطة الفردية المحكومة بمصالح وآليات البيروقراطية المتحالفة مع الشرائح الرأسمالية الطفيلية والكومبرادورية وكبار الملاك من أصحاب الثروات القديمة والمستحدثة، أن ترد المجتمع الفلسطيني -في معظمه- إلى وضع الرعية المستسلمة أو الخاضعة أو المستفيدة، وهو وضع لا ينتج سوى مجتمعا مسكونا بالذل أو الإحباط أو القلق، لا سياسة ولا ثقافة فيه سوى سياسة التطبيع وثقافة الأجهزة ورموز التخلف العائلي والحمائلي والجهوي والمناطقي التي مهدت

لبدايات انقسام مجتمعي عميق وكريه بتفريعاته أو عناوينه المتباينة -الخافتة أو المستترة حتى اللحظة- تتوزع بين لاجئ ومواطن وعائد ومقيم في إطار الانقسام الاجتماعي الداخلي الخطير الذي يتناول الحديث عن مجتمع في الضفة وآخر في قطاع غزة.

في هذه الأحوال السياسية والمجتمعية والثقافية الهابطة وبسبب ضغوطاتها، أصبح مجتمعنا خلال هذه السنوات التسع في حالة كاد الحلم فيها أن يغيب، حينما اختلط فيها المعلوم بالمجهول بسبب عمق ضبابية الحاضر وغياب الرؤية والوضوح لمعالم المستقبل وهي حالة لا نعتقد أن شعبنا سبق له أن عاش مثلها في كل تاريخه الحديث والمعاصر.

أيضا وفي ظل هذه الأحوال، أصبحت مفاهيم الانفتاح والليبرالية -لدى النخبة- مقبولة وجائزة ومرحبا بها في عالم ثقافة السلام التي تروج لها بعض المنظمات غير الحكومية، كما في عالم الاقتصاد والسوق.

ولكن رغم كل ضغوطات هذا المسار أو الرسم البياني الهابط طوال السنوات التسع المنصرمة، ورغم اتساع الهوة بين شعبنا من جهة وقيادته في السلطة من جهة أخرى، لم يفقد هذا الشعب وعيه الوطني العفوي، ولم يستسلم رغم كل مظاهر الإحباط واليأس من حوله، واستطاع التعبير عن كوامنه الداخلية بصور ووسائل مختلفة، تراوحت بين النكتة السياسية والحديث عن رموز الفساد وتداول المنشور السري، وكان كل ذلك مظهرًا من مظاهر الثقافة الشعبية في قاع المجتمع في مواجهة ثقافة السلطة وممارساتها.

ومع تفاقم أزمة التسوية السياسية ووصولها إلى المأزق الذي تفجَّر عبر انتفاضة أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، برز دور جماهيرنا الشعبية الكادحة في التصدي للعدوان الصهيوني وفي التمسك والثبات والتضحية دفاعا عن المشروع الوطني الفلسطيني، هذه الجماهير التي أكدت من جديد على وحدة الأرض والشعب والقضية كقاعدة

مادية للفكرة التوحيدية لثقافة المقاومة المرتبطة حاضرًا ومستقبلاً بالثقافة القومية وركائزها الفكرية التوحيدية، كمناخ عام، أو صحوة، أو وعي جديد بضرورة خلق المسار النقيض لمسار ما قبل الانتفاضة، ليس في الإطار السياسي-الاجتماعي الفلسطيني فحسب، وإنما أيضًا في الإطار السياسي-الاجتماعي العربي المحيط، فاعتمادا على هذا المناخ الذي ولَّدته انتفاضة جماهيرنا الشعبية الفلسطينية، يجب التوقف أمام منعطفاته ومادياته المستقبلية بهدف المزيد من الفعل المقاوم في مواجهة العدو الصهيوني من جهة، وباتجاه تغيير الأوضاع الداخلية الهابطة من جهة أخرى، وكذلك المزيد من إعمال العقل السياسي في المتابعة المثابرة لكافة التفاصيل والمعطيات والعوامل الداخلية والخارجية، للتوقف الواعي وإعادة النظر فيما يجري لمحاولة الوصول الى المعادلات الجديدة التي يجب أن نقوم بصياغتها وفق المتغيرات المتسارعة والبطيئة من حولنا، لكي نحول دون الجمود أو التسيب، ولكي نحدد الصيغ والعلاقات بين ما هو خاص أو قطري، وبين ما هو عام أو قومي، حيث نمتلك الوضوح في كيفية التصرف تجاه الواقع المتغير، فالانتفاضة بما هي عليه، خلقت مناخا نحو تفعيل وترسيخ أهدافنا الوطنية الديمقراطية، بمثل ما خلقت مناخا وجسرا للسلطة الفلسطينية نحو أهداف أو غايات لا تتطابق مع أهدافنا بأي صورة من الصور، رغم تقاطعها في هذا الجانب أو ذاك، وهنا تتبدى أهمية دورنا، وعبء مسئوليتنا في استمرار ثقافة المقاومة والفكرة التوحيدية التي طرحتها الانتفاضة، ببعديها الفلسطيني والعربي حقا، بما يحول دون ان تتحول الانتفاضة إلى حلقة مغلقة من حلقات نضال شعبنا لا يمكنها ان تتصل أو تتواصل مع ما بعدها من حلقات وذلك يحتم علينا إدراك حجم هذه المسئولية، وإدراك طبيعة ذلك الدور المستند إلى رفض الاستسلام لهذا الواقع، والبحث عن عوامل النهوض للقوة الجماهيرية الفلسطينية والعربية، وإعادة الاعتبار للعمل السياسي المنظَّم الذي يحفز

الجماهير الشعبية للاهتمام والتفاعل بالقضايا الوطنية والمجتمعية العامة في إطار متداخل وموحد، وكذلك العمل على إعادة الاعتبار للفكر القومي العربي في صيغته المتجددة المتوافقة مع متطلبات العصر الجديد الراهن، وذلك كله مرهون بدور القوى الديمقراطية عموماً وقوى اليسار خصوصاً، في إعادة وصل ما انقطع في علاقة السياسة بالثقافة، بمعنى التفاعل بين الوعي الطليعي والوعي العفوي بما يتيح إنتاج عمل معرفي سياسي ثقافي مرتبط بصورة مباشرة بالواقع المعاش، يملك القدرة على فهم واستيعاب وتغيير هذا الواقع دون الرضوخ لسوداويته أو تعقيداته التي تعمقت خلال الخمسة عشر عاماً الماضية، بحيث بات أحد أهم أوجه أزمة ثقافتنا الراهنة يتمثل في غياب الدور الاستراتيجي الفعال لأحزاب التيار الديمقراطي عموما، والقوى اليسارية بصورة خاصة في ممارسة الوعي – المتجدد والمعاصر- الثقافي والأيديولوجي، ومن ثم السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجماهير، عبر دور مركزي ريادي يحدد مسيرة ومسار الحركة الجماهيرية والنقابات والمنظمات الأهلية غير المرتبطة ببرامج حكومات مراكز الرأسمالية العالمية، هذه الرؤية قد تثير خلافا إشكاليا مع بعض مثقفينا في هذه المرحلة، ممن يراهنون بشكل أحادي على البعد الثقافي النخبوي المجرد سواء عبر استقلاليه فردية أو دور ذاتي خالص في منظمات أجنبية تستهدف –وفق برامج محدده سلفا- تحجيم العلاقة بين الحزب والمثقف، خاصة في أوساط اليسار الفلسطيني (والعربي عموما) لحرفها عن منطلقاتها الثقافية والأيديولوجية لحساب ثقافة الهبوط باسم الليبرالية والانفتاح والديمقراطية الشكلية وحقوق الإنسان أو أي عنوان آخر تحت هذه الأغطية طالما تحقق هدف انسلاخ هذه المنظمات غير الحكومية وعدم ارتباطها المباشر بأي حزب من الأحزاب الديمقراطية والقومية التقدمية المناهضة لثقافة الليبرالية و'الانفتاح، بما يؤكد تقييم المفكر العربي سمير أمين الذي اعتبر أن «الطفرة في المنظمات غير

الحكومية تتجاوب إلى حد كبير مع إستراتيجية العولمة الهادفة إلى عدم تسييس شعوب العالم، وهي انسجام أو إعادة تنظيم لإدارة المجتمع من قبل القوى المسيطرة» .

وفي هذا السياق فإننا لا يمكن أن نغفل دور بعض المثقفين الذين يحاولون الإسهام بدورهم عبر إبداعهم الثقافي أو المعرفي الخاص، رغم وعينا بأهمية تواصل و تشابك الإبداع المعرفي الخاص بالبعد العام أو الإطار الجمعي مع إدراكنا الواعي أيضاً أن تطور الأوضاع الثقافية والاجتماعية باتجاه مصالح الجماهير الشعبية مرهون بدورنا في تفعيل التيار الديمقراطي كقطب ثالث، وقيادته واتساع سيطرته بصورة منظمة في داخل الوعي الثقافي الشعبي العفوي أو الاعتيادي بما يجعل من هذا التيار قوة جماهيرية مؤثرة قادرة على تحجيم وإضعاف الشرائح الطبقية الكومبرادورية والبيروقراطية والطفيلية السائدة اقتصادياً من جهة، وإلغاء دورها المهيمن على الصعيد السياسي والثقافي من جهة أخرى .

٢ـ أبرز المظاهر المجتمعية – الثقافية خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة :

١ - إن التطور الاجتماعي – الثقافي خلال هذه الفترة، قاد بصورة تراكمية متسارعة عموماً، العديد من الجماعات و الأفراد عبر حراك اجتماعي مفاجئ وغير طبيعي نقلهم من حالة الانتماء إلى القاعدة الشعبية ، بالمعنى الاجتماعي والسياسي الوطني، إلى الانتماء الشرائح أو «الطبقة» النقيض، عبر امتلاكهم غير المشروع، الطفيلي، لثروات طارئة أو مستحدثة دفعت بهم إلى تغيير نوعي سالب في مسارهم السياسي من جهة، وتغيير نمط حياتهم وسلوكياتهم بما يتوافق مع أوضاعهم الجديدة الطارئة من جهة أخرى .

٢ - تزايدت مظاهر التخلف الاجتماعي بصورة غير مسبوقة، خلال تلك المرحلة القصيرة حيث تراجعت العلاقات الاجتماعية – والثقافية والسياسية القائمة

على أساس المشروع الوطني والتماسك المجتمعي والعمل المنظم (الفصائلي والحزبي في إطار م.ت.ف. ، لحساب العشيرة والعائلة والحمولة، وما يعنيه ذلك من بروز قيم النفاق والتفكك الاجتماعي والانحطاط والفوضى والإحباط بديلاً لقيم التكامل والتضامن و المقاومة والتوحد في الوعي الوطني والاجتماعي .

٣- تراجع الحالة السياسية في مجتمعنا، فبعد أن خلقت انتفاضة شعبنا ١٩٨٧/ ١٩٩٣ ، عنوان المجتمع السياسي الفلسطيني، بفضل الدور التوحيدي الفعال لأطراف الحركة الوطنية مع جماهيرنا في إطار م.ت.ف . وشعارها التوحيدي المركزي في تلك المرحلة، نلاحظ تراجع هذا المجتمع السياسي خلال السنوات السبع الأخيرة، ليس لحساب تفعيل دور المجتمع المدني الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، وإنما لحساب مجتمع الفوضى والانفلاش والفساد والفجوات الاجتماعية الواسعة والبذخ والجرائم، المحكوم بصورة مركزية بيروقراطية فردية ساهمت – عبر ممارساتها – في هذا التراجع الذي أدى إلى تفكك الشعار التوحيدي – السياسي – الثقافي – المجتمعي، الناظم لحركة الجماهير، هذه الحالة غيبت من ذهنية جماهيرنا الشعبية، الإحساس العميق بمفهوم الدافعية الذاتية أو الحوافز الايجابية الوطنية العفوية ليحل محلها مفاهيم أو قيم الأنانية والمصالح الخاصة والمحسوبيات وغير ذلك من القيم الهابطة.

٤- في ظل تراجع المجتمع السياسي، والأفكار الوطنية والقومية التوحيدية، تعمق التباين الموضوعي في العلاقات الاجتماعية بين الضفة والقطاع، فالمعروف أنه رغم الطابع الريفي للضفة، فإن المسار التطوري بالمعنى الحضاري – الثقافي العام كان مميزاً – ولا يزال – عنه في قطاع غزة، وبفعل هذا المسار، تأسس في الضفة طوال الثلاثين عاماً الماضية العديد من المؤسسات والجامعات والجمعيات والنوادي، والعديد من الصحف والمجلات السياسية والثقافية والأنشطة الطوعية والمنظمة

ذات الطابع الديمقراطي المدني، في حين افتقر قطاع غزة الذي تسوده العلاقات الاجتماعية المدنية المتخلفة والمهمشة والرثة، لمثل هذه الأنشطة، ويعود ذلك كما يبدو إلى حالة الفقر المادي والمعاناة الحياتية التي عززت الفقر الثقافي والسياسي المدني بصورة شبه مطلقة، إذ لم يعرف القطاع إصدار جريدة أو مجلة سياسية أو ثقافية طوال فترة الاحتلال وإلى يومنا هذا، ويبدو ان العمل السياسي والمدني الجماهيري المنظم قد تعطل في القطاع لحساب تصاعد ظاهرة العمل المسلح الذي كان ظاهرة مميزة – إلى حد ما وفي مرحلة محدده – فيه انسجمت مع ظروفه الموضوعية .

هذا التباين الموضوعي في العلاقة بين الضفة والقطاع يتعمق اليوم في سياق مظاهر الهبوط بما قد يؤدي إلى خلق شكلين من الوعي السياسي والثقافي إلى جانب الاجتماعي في كل منهما ما لم نتدارك هذه المظاهر عبر العمل السياسي الطليعي المنظم والجماهيري المتجدد في وسائله وأدواته التنظيمية والفكرية، الحامل لبرنامج وطني ديمقراطي يعيد تفعيل الشعارات التوحيدية الناظمة لشعبنا في الوطن وأقطار اللجوء .

٥ – في هذه المرحلة يأخذ الشعار أو القول الثقافي باسم «زمن السلام» المفترض، عمومية مبرمجة وعميقة – بتراكمات بطيئة بالطبع – عبر شعارات الانفتاح في إطار السلطة الفلسطينية وبعض المنظمات غير الحكومية والتعاطي مع الواقع أو الزمن الجديد، وهي شعارات حلّت – في جزء من الذهنية الشعبية – محل شعارات الثقافة الوطنية، أو زمن ثقافة المقاومة، وأدواتها من الأغنية الشعبية، والصحيفة أو المنشور السري ومظاهر الاعتزاز بالتراث الشعبي والكفاحي ...الخ التي توازت مع دور فصائل وأحزاب الحركة الوطنية الفلسطينية في إطار م.ت.ف . التي قادت طوال ما يقرب من ثلاثين عاماً الفعل السياسي والنضالي والثقافي في مجتمعنا دون أي منازع.

٦ – في هذا المناخ السائد – في الخمسة عشر عاماً الأخيرة– كان من الطبيعي أن

تتواجد وتتراكم ثقافة الهبوط، لأسباب وعوامل متنوعة، يبرز من أهمها في تقديرنا، حالة السيطرة والخضوع التي تغلغلت في صفوف أبناء شعبنا إذ أن الثقافة الناتجة عن السيطرة والخضوع، الأبوي أو البطريركي أو الفردي الأوتوقراطي لا يمكن ان تكون ثقافة جماهيرية تنتج الوحدة والتماسك الداخلي، بل تنتج وتولد باستمرار مزيداً من الثقافة المأزومة .

في ضوء ما تقدم، كان من الطبيعي أن تتعرض الحياة الثقافية لحالة من الفوضى وتراجع الأهداف الثقافية الوطنية والقومية والإنسانية التقدمية لحساب الهبوط العام، والاختلال الواضح بين فروعها الجغرافية والاجتماعية في الضفة والقطاع يدلل على ذلك عدداً من المؤشرات :-

بلغ عدد المراكز الثقافية العاملة في الضفة والقطاع (٣٠٦) مركز عام ٢٠٠٧، وبلغت نسبة المراكز الثقافية العاملة في الضفة الغربية ٧٦,٥٪ أي ٢٣٤ مركز، تتركز في محافظتي نابلس والخليل، فيما بلغت عدد المراكز الثقافية العاملة في قطاع غزة ٧٢ مركز، وتتركز في محافظتي غزة ودير البلح[1]. وتتوزع حسب الحالة العملية كما يلي: ٢٢٧ مركزًا عاملًا و٧٩ مركزاً مغلقًا أو انه لم يقم بأية نشاطات خلال العام ٢٠٠٧. وبلغ عدد الزائرين للمراكز الثقافية ٢٦٩٠٦٠ زائر في الأراضي الفلسطينية، نسبة ٦٧,٣٪ منهم في الضفة الغربية و٣٢,٧٪ في قطاع غزة.

وتركزت نشاطات المراكز الثقافية العاملة خلال العام ٢٠٠٧ على عقد الندوات والمحاضرات والدورات العامة والعروض الفنية والمعارض. وتتوزع الأنشطة الثقافية المنعقدة في المراكز الثقافية كما يلي: ٣٦٣ ندوة، ٣٣٣ محاضرة، ١,٣٦٠ دورة عامة، ٥٣٦ عرضاً فنياً و١١١ معرضاً فنياً.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المؤشرات الرئيسية للثقافة ٢٠٠٧، الصفحة الالكترونية للجهاز.

وحول عدد الحضور للأنشطة الثقافية المنعقدة في المراكز الثقافية، فقد بينت النتائج أن الإقبال على العروض الفنية (٠٨٨ , ١١٠ مشاهداً) والدورات العامة (٩٨٥ , ٧٢مشاركًا) أكبر من المشاركة في المعارض الفنية (٤٦٧ , ٤٢ زائرًا) والندوات (٦١٩ , ٢٥ مشاركاً) والمحاضرات (٩٠١ , ١٧ مشاركًا)[1].

وفي تقديرنا فإن نسبة لا تقل عن ٩٠٪ من هذه الورش بعناوينها ومسمياتها والحضور المتكرر لنفس الشخوص فيها، نظمته المنظمات غير الحكومية أيضاً، لم تترك أثراً إيجابياً ملموساً بالنسبة للمستهدفين من هذه الورش والندوات، خاصة في الأرياف والمخيمات، والمناطق الفقيرة التي لا يمكن أن «يحك جلدها إلا ظفرها»، والتي لا يمكن أن يحس بمعاناتها ويناضل من أجل قضاياها إلا أولئك الذين اكتوت أجسادهم ونفوسهم بنار المعاناة عبر المعايشة والالتزام الحزبي والنضال الطوعي الاختياري دون أي ثمن أو مقابل مادي .

هناك العديد من المراكز البحثية في الضفة الغربية، وبعضها قدم أبحاثاً ودراسات موضوعية مميزة، مثل المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية «ماس»، إلى جانب مراكز أخرى مثل الملتقى الفكري العربي في القدس، ومركز دعم القطاع الخاص برام الله، ومؤسسة الدراسات المقدسة في القدس، والجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية (باسيا) في القدس، هذا عدا عن المراكز البحثية في الجامعات الفلسطينية، خاصة مركز أبحاث وبرنامج دراسات التنمية ومعهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، وهي من أبرز الجامعات الفلسطينية وأكثرها فعالية في هذا الجانب، بعكس الجامعات الأخرى في الضفة والقطاع بشكل عام، التي لا يوجد فيها مراكز بحثية متخصصة وخاصة جامعة الأزهر التي مضى على تأسيسها أكثر من عشر سنوات، وفي تقديرنا فإن هذا

(1) المصدر نفسه.

الدور غير المؤثر - بالمعنى الإيجابي - للجامعات في بلادنا سواء بالنسبة لتفعيل الحياة الفكرية والتنوير من جهة، وعجز معظمها عن الإسهام الريادي في إنتاج المعرفة وتعميم الثقافة الوطنية والعلمية العقلانية من جهة أخرى، يعود في أحد أهم أسبابه إلى طبيعة نظام السيطرة المطلقة في السلطة الفلسطينية وما يستند إليه من مقومات أو أجهزة أقرب إلى الولاء الفردي والإستزلام بعيداً عن شكل وجوهر العمل المؤسسي الديمقراطي المطلوب من جهة، وأكثر بعداً عن البرمجة والبحث والإدارة الصحيحة والمنهجية العلمية، وفي مثل هذه الأوضاع المحكومة بثقافة السيطرة والخضوع، تتضاءل الفرص أمام أصحاب الرؤى الموضوعية من الأكاديميين والمثقفين الروّاد، لحساب مجموعة المصالح الشخصية من بعض الأكاديميين الذين وجدوا في رموز السيطرة وثقافتها مجالاً رحباً لتجديد إنتاج الثقافة المأزومة توافقاً مع مصالحهم المادية الأنانية الضيقة .

٣ـ الصحف والمجلات :

بلغت عدد الصحف المرخصة في الأراضي الفلسطينية ١٥ صحيفة عام ٢٠٠٧، منها ٩ صحف في الضفة الغربية و٦ تصدر في غزة ونلاحظ بان ٦٣,٦٪ من الصحف العاملة تصدر في الضفة الغربية و٣٦,٤٪ تصدر في قطاع غزة. وتتوزع حسب الحالة العملية كما يلي: ١١ عاملة و٤ متوقفة عن الصدور. وحول توزيع الصحف العاملة حسب دورية الصدور، فقد بيَّنت النتائج أن هناك ٤ صحف تصدر يوميًا و٣ صحف تصدر شهرياً وصحيفة واحدة تصدر مرة كل أسبوعين [١].

من ناحية أخرى بلغ عدد المجلات المرخصة في العام ٢٠٠٧ في الأراضي الفلسطينية ١٥ مجلة، منها ١١ مجلة في الضفة الغربية و٤ مجلات في قطاع

(١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المؤشرات الرئيسية للثقافة ٢٠٠٧**، الصفحة الإلكترونية للجهاز.

غزة. وتتوزع حسب الحالة العملية كما يلي: ٦ عاملة و٩ غير عاملة أو متوقفة عن الصدور. وتتركز المجلات العاملة في الضفة الغربية، حيث أن جميع المجلات العاملة تصدر في الضفة الغربية وتتركز في محافظة رام الله والبيرة ومحافظة القدس.

وحول توزيع المجلات العاملة حسب دورية الصدور، فقد أظهرت النتائج أن معظم المجلات تصدر فصلياً (٣ مجلات) أو شهرياً (٣ مجلات). وقد بلغ عدد النسخ المطبوعة خلال العام ٢٠٠٧ حوالي ٢٢٣,٤٥٠ نسخة[١].

وتشير معطيات مسح الثقافة الأسري ٢٠٠٩ إلى أن ٣٢,١٪ من الأسر الفلسطينية يحصلون على الصحف اليومية (بواقع ٣٥,١٪ في الضفة الغربية، و٢٦,٢٪ في قطاع غزة، كذلك بلغت نسبة الأفراد (١٠ سنوات فأكثر) الذين يطالعون الصحف اليومية ٣١,٥٪ في المجتمع الفلسطيني (بواقع ٣٨,٧٪ في الضفة الغربية، و ١٩٪ في قطاع غزة[٢].

٤ـ الإذاعة والتلفزيون :

عمل في الأراضي الفلسطينية ٣٨ محطة إذاعية محلية خلال العام ٢٠٠٧ ، وإذاعة واحدة رسمية (صوت فلسطين). وتتوزع حسب الوضع الدستوري لها كما يلي: محطة واحدة حكومية و٣٨ محطات تجارية.

وعدا عن محطة تلفزيون فلسطين (الأرضية ، والفضائية)، الذي أصبح يبث من مدينة رام الله بعد الانقسام وبعد سيطرة حركة حماس على استوديوهاتها في غزة وفضائية الأقصى التي تبث من غزة، فقد بلغت عدد محطات التلفزيون المحلية ٣٢ محطة محلية صغيرة حتى عام ٢٠٠٧ [٣]، وجميعها تجارية موجودة في الضفة الغربية

(1) المرجع نفسه .

(2)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٩. مسح الثقافة الأسري ٢٠٠٩، رام الله.

(3)المرجع نفسه.

ولا يوجد أي محطة تلفزيونية محلية في قطاع غزة.

أما بالنسبة للفضائيات فإن ٨٠٪ من الأسر الفلسطينية يفضلون قنوات الجزيرة والعربية والمنار بنسب متفاوتة، بينما نسبة الذين يشاهدون محطة فلسطين الفضائية بشكل دائم ومستمر زادت من ١٪ عام ١٩٩٩ إلى حوالي ٢٥,٣٪ عام ٢٠٠٩ على أثر التطور الفني والإعلامي في الفضائية الفلسطينية مؤخراً، وفي هذا السياق فإن أكثر من ٥٠٪ من الأسر التي تمتلك تلفازاً في الضفة والقطاع، تقتني لاقطاً فضائياً .

٥ـ المكتبات والحاسوب والمسارح والنوادي الرياضية :

تلعب المكتبات العامة في الأراضي الفلسطينية دورا رياديا في إثراء الحياة الثقافية من خلال توفير المصدر الأول للمعرفة وهو الكتاب، غير أن تلك المكتبات تعاني بشكل عام من عدة مشاكل وعوائق تحد من دورها أبرزها عدم القدرة على مواكبة الجديد في حركة النشر العالمية بسبب ضعف الموازنات المخصصة لشراء الكتب بالإضافة إلى صعوبات التنقل المفروضة على الأراضي الفلسطينية من قبل السلطات الإسرائيلية ما يشكل معضلة في استيراد الكتب .

وحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء لعام ٢٠٠٩ فإن ٢٠,٣٪ من الأسر الفلسطينية لديها مكتبة منزلية، بواقع ٢٢,١٪ في الضفة الغربية و١٦,٨٪ في قطاع غزة فيما بلغت نسبة الأفراد المنتسبين لمكتبات عامة في الأراضي الفلسطينية ٣,٣٪ بواقع ٤,٢٪ في الضفة العربية، و ١,٩٪ في قطاع غزة[1]، والمفارقة – من وجهة نظرنا – بالنسبة للأنشطة الثقافية البيتية فإننا نقدر أن نسبة تداول الأحاديث القديمة والأساطير تصل إلى أكثر من ٥٠٪ من الأسر في الضفة والقطاع. أما بالنسبة لمكتبات الأطفال التي تشرف عليها وزارة الثقافة، فلا تتجاوز ٥٧ مكتبة، ٧٠٪ منها موجود في الضفة الغربية .

(1)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **فلسطين في أرقام٢٠٠٩**، ص٣١.

وحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء بلغت عدد المؤسسات الثقافية العاملة في الأراضي الفلسطينية ٢٢٧ مؤسسة عام ٢٠٠٧، فيما بلغت عدد المتاحف المرخصة في الأراضي الفلسطينية ٦ متاحف عام ٢٠٠٧ فيما كانت ٨ متاحف عام ٢٠٠٦، كما بلغت عدد المسارح المرخصة ٨ مسارح في الأراضي الفلسطينية عام ٢٠٠٧ ، فيما بلغ عدد دور السينما اثنتان[1]. وبلغت نسبة الأفراد المتنسبين لمؤسسات ثقافية ٩ , ٣٪ في الأراضي الفلسطينية عام ٢٠٠٨. فيما بلغت نسبة الأفراد ١٠ سنوات فأكثر الذين يقرؤون الكتب ٦١٪، والذين يستخدمون الانترنت ٣ , ٣٢٪ عام ٢٠٠٩.

أظهرت نتائج مسح الثقافة الأسري لعام ٢٠٠٩ أن نسبة الأفراد (١٠ سنوات فأكثر) الذين يشاهدون التلفزيون قد بلغت ٥ , ٩٢٪ (بواقع ٠ , ٩٥٪ في الضفة الغربية و٠ , ٨٨٪ في قطاع غزة. وقد تبين أن ٣ , ٢٥٪ من الأسر التي لديها تلفزيون تشاهد تلفزيون فلسطين دائماً وبشكل يومي (أي أنه من بين كل أربع أسر في الأراضي الفلسطينية لديها تلفزيون هناك أسرة واحدة تشاهد تلفزيون فلسطين بشكل دائم ويومي)، بواقع ٢ , ٢٥٪ في الضفة الغربية و٦ , ٢٥٪ في قطاع غزة، كما أن ٨ , ٦٠٪ من الأفراد (١٠ سنوات فأكثر) يستمعون لصوت فلسطين (أي أنه من بين كل ٥ أفراد هناك ٣ أفراد يستمعون لصوت فلسطين)، بواقع ٧ , ٦١٪ للذكور و٩ , ٥٩٪ للإناث.

بلغت نسبة الأسر التي تراقب نوع برامج التلفزيون التي يشاهدها أطفالهم ٩ , ٩٣٪ في عام ٢٠٠٩ (أي انه من بين كل ١٠٠ أسرة هناك ٩٤ أسر تراقب نوع برامج التلفزيون التي يشاهدها أطفالها الذين أعمارهم ٥-١٧ سنة) ، بواقع ٦ , ٩٣٪ في الضفة الغربية و٥ , ٩٤٪ في قطاع غزة. كما بلغت نسبة الأسر التي تقوم

(1) الجهاز المركزي للإحصاء، فلسطين في أرقام، ص٣٣.

بضبط عدد ساعات استخدام الحاسوب اليومية لأطفالهم الذين أعمارهم ٥-١٧ سنة) ٩, ٦٩٪، بواقع ٩, ٧٥٪ في الضفة الغربية و٣, ٦٠٪ في قطاع غزة.

وحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد ارتفعت نسبة الأسر الفلسطينية التي تمتلك جهاز حاسوب من ٤, ٢٦٪ عام ٢٠٠٤ إلى ٢, ٤٩٪ عام ٢٠٠٩ (١, ٥١٪ في الضفة الغربية، و٦, ٤٥٪ في قطاع غزة)، كما ازدادت نسبة الأسر المربوطة بخدمة الانترنت من ٢, ٩٪ عام ٢٠٠٤ إلى ٥, ٢٨٪ عام ٢٠٠٩ (٢, ٢٧٪ في الضفة الغربية، ٩, ٣٠٪ في قطاع غزة)[1].

أظهرت بيانات مسح الثقافة الأسري في عام ٢٠٠٩ أن ١, ٥٧٪ من الأفراد (١٠ سنوات فأكثر) يستخدمون الحاسوب، أي أنه من كل ١٠٠ فرد أعمارهم ١٠ سنوات فأكثر في الأراضي الفلسطينية يوجد ٥٧ فرد يستخدمون الحاسوب (بواقع ٣, ٥٧٪ في الضفة الغربية، و٨, ٥٦٪ في قطاع غزة)، فيما أشارت النتائج إلى أن ٣, ٣٢٪ من الأفراد يستخدمون الانترنت وتتفاوت هذه النسبة بين الذكور والإناث (حيث بلغت ٢, ٣٨٪ للذكور، و٢, ٢٦٪ للإناث).

كما أظهرت نتائج مسح الثقافة الأسري ٢٠٠٩ ، أن ٩, ٦٪ من الأفراد ١٠ سنوات فأكثر منتسبون لنادي رياضي، أي انه من بين كل ١٠٠ فرد أعمارهم ١٠ سنوات فأكثر في الأراضي الفلسطينية هناك ٧ أفراد منتسبون لنادي رياضي وان ٣, ٤٪ من الأفراد منتسبون لجمعيات خيرية، أي انه من بين كل ١٠٠ فرد أعمارهم ١٠ سنوات فأكثر في الأراضي الفلسطينية هناك ٤ أفراد منتسبون لجمعيات خيرية، وأن ٦, ٤٪ من الأفراد منتسبون لاتحاد أو نقابة . كما أشارت نتائج المسح إلى أن ٣, ٣٪ من الأفراد منتسبون لمكتبة عامة وان ٥, ٣٪ من الأفراد منتسبون لحزب

(١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نشرة إحصائية خاصة بمناسبة الذكرى السنوية الثانية والستين لنكبة فلسطين، آيار/ مايو ٢٠١٠. ص٨.

سياسي، بينهم ٣٪ من الأفراد منتسبون لنواد ثقافية.

هذه هي الصورة العامة، للمشهد الثقافي، وهي صورة تتراكم فيها البيانات والأرقام الكمية التي لا تعني بالضرورة وجود التوازن الفعلي بين المعطيات الكمية والحالة أو التأثير النوعي لكل منها، إذ أن حصيلة التأثير النوعي – في تقديرنا – اتسمت بالإرباك والعمومية وضعف المشاركة سواء في المكتبات أو النوادي والمراكز الثقافية ، في سياق استمرار حالة الهبوط الاجتماعي والسياسي الذي لا يمكن أن تنتج إلا مزيداً من الحالة الثقافية الهابطة المتناسبة مع معطياته، ولكن بالرغم من كل هذا المناخ الذي يلف الوضع الثقافي، ورغم العديد من المحاولات، فإن حركة التطبيع الثقافي مع العدو الصهيوني لا تزال غير قادرة على بلورة وجودها بصورة مكشوفة وواضحة على صعيد الثقافة الشعبية بالذات، من ناحية أخرى، فلا بد من أن نشير إلى أن هذه الحالة الثقافية الهابطة لا تقتصر في أسبابها عند ممارسات السلطة السياسية الاجتماعية وغيرها فحسب، ذلك لأن تطور ظاهرة انبعاث الحركات السياسية الدينية التي شهدها الربع الأخير من القرن العشرين في بلادنا، كما في البلدان العربية، يجعلنا نتوقف أمام هذه الظاهرة من الانبعاث الواسع والقوي لما أصبح يُعرف بالإسلام السياسي، التي يمكن تلمس نشاطها عبر الحركات والتيارات الدينية في معظم الأطر والدوائر الثقافية في الجمعيات والمكتبات والنوادي والمراكز الثقافية والمسارح ...إلخ، حيث تجاوزت هذه الحركات والتيارات الدينية الحديث عن مجرد رفض الأطر الحياتية القائمة، إلى محاولة صياغة مشروعات ونماذج دينية سلفية محافظة بديلة، ومغايرة أو نقيضة لنمط الحياة السياسية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية العصرية الحديثة، تحت عنوان الثورة باسم الإسلام من أجل إقامة حكومة إسلامية وفق نموذج الإمبراطورية العثمانية الغابر الذي كان أحد أهم أسباب القهر والاستعباد والانحطاط والجهل

والتخلف والتبعية التي عاشتها شعوبنا العربية طوال أكثر من أربعمائة عام، والغريب أنه رغم تعدد هذه الحركات والجماعات والتيارات ورغم تفاوت برامجها وأساليبها في العمل السياسي والعام، فإنها تنطوي بصورة جماعية على وحدة الهدف والغاية من أجل إقامة دولة «الخلافة الإسلامية» التي لا تملك أي آفاق أو مقومات من الناحية الموضوعية ارتباطاً بعملية تطور المجتمع العربي صعوداً نحو العصرنة والحداثة، ذلك لأن ظهور الحركة الإسلامية وتطورها وانبعاثها كان بسبب ثلاثة عوامل حددها المفكر العربي سمير أمين[1] كما يلي :

١) تفاقم الهيمنة الرأسمالية الغربية المادية والفكرية وتحكمها بمصير مجتمعاتنا .

٢) تحلل الفكرة الوطنية القومية وانهيار الدولة كإطار للعمل السياسي الموحد وتحولها إلى أداة قهر اجتماعي ومركز تنظيم للمصالح الطبقية الضيقة .

٣) الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي انعكست في صورة تدهور مطلق في مستويات معيشة الطبقات الشعبية .

إذن، لولا هذا المناخ المأزوم والمهزوم، على الصعيد العربي، لما أتيح لظاهرة انبعاث الإسلام السياسي والحركات السياسية الدينية من الانتشار والتوسع بهذه الصورة الكمية في أوساط الجماهير الفقيرة، ويعود ذلك لأسباب موضوعية، إذ أن هذه الجماهير العفوية طالما أنها لم تجد طريق تحررها الوطني/ القومي والاجتماعي، فإنها – في أجواء ومناخات الهزيمة- ستتمسك بالدين كما لو كان الشكل الظاهر أو الإطار لتحقيق أهدافها أو حاجاتها الفعلية، ويتجسد هذا بشكل خاص – في الظروف العربية الراهنة – في أوساط شعبنا الفلسطيني وكافة الشعوب العربية بنسب متفاوتة، وإذا كنا لا نهدف إطلاقاً إلغاء ذلك التمسك الشعبي العفوي بالدين، إلا أننا سنستمر في النضال الوطني – الديمقراطي من أجل إيجاد وتفعيل

(1)كتاب حوار الدولة و الدين ، سمير أمين ، و برهان غليون.

المدخل الواقعي العقلاني لتحقيق العدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية للجماهير وفق قواعد التعددية والديمقراطية الاجتماعية والسياسية ومفاهيمها الأساسية التي تقوم على أن الديمقراطية تفترض إلغاء جميع المطلقات وإحلال مطلق وحيد محلها ، هو حرية الفكر في جميع الميادين، فالديمقراطية ليست سوى أداة لتحرير الذهن من الأحكام المسبقة، وبالتالي فإن العلمانية تتجلى هنا كشرط لا مفر منه، بالترافق مع الديمقراطية، وهذه العلمانية تفترض فصل شؤون الدين كعقيدة فردية عن شؤون المجتمع دون التعرض لحرية ممارسة الشعائر الدينية من جهة، ولا تسعى إلى إثارة التناقض بين الرؤية العقلانية التنويرية الديمقراطية، وبين الرؤية و التيارات الدينية من جهة أخرى، ذلك لأن أي تناقض بينهما يجب أن نسعى دوماً إلى حله أو إلغائه على أرضية الفكر والحوار .

وفي كل الأحوال، ستبقى «أزمة الثقافة الفلسطينية» ماثلة في الذهن والواقع، ما لم نسارع إلى التعامل مع حاضر ومستقبل هذه الأزمة في سياق الثقافة العربية و كجزء من مكوناتها، ففي هذا التوجه تكمن ضمانات استمرارية الثقافة الفلسطينية كخصوصية تتفاعل في جوهرها مع إطارها العام الثقافي في الوطن العربي .

يبقى أن نشير إلى ان طموحاتنا كقوى يسارية، بالمعنى الثقافي أو السياسي، للمشروع العربي، ستنتهي إلى سراب ما لم يتعامل المثقفين الديمقراطيين العرب، مع الحقبة الراهنة، أو الموجة الثالثة، من تطور البشرية، التي بدأت مفاعيلها منذ العقد السابع من القرن العشرين، وما تمثله هذه الحقبة الجديدة من قفزات هائلة للبشرية، ومن فوران اجتماعي عالمي بفعل آليات العولمة وأدواتها التي يسعى القائمون على إدارتها إلى أن تصبح «روح هذا الزمن في مجتمع المعلومات في القرن الحادي والعشرين» فهل ستفرض علينا هذه العولمة بعداً ثقافياً نتعاطى معه بالإكراه أو بالقدر الذي يحدده لنا أصحابها ؟ أم نبدأ في شق مجرى المعرفة و التفكير في هذا

البعد الثقافي الجديد، وفق رؤية عربية تسعى للخروج من المأزق الحالي؟ هذا هو المخرج، الذي يتطلب تحققه توحيد الجهود الثقافية العلمية العربية. في إطار رؤية سياسية ديمقراطية موحدة، تستجيب لمعطيات العصر، وتشكل أرضية ننطلق منها على طريق الحضارة البشرية المعاصرة، مشاركين في الإبداع العلمي، لا عبيداً لأدواته .

جدول رقم (٦-١)

المحطات التلفزيونية المحلية العاملة في فلسطين

اسم المحطة	
تلفزيون فلسطين- رام الله	تلفزيون فلسطين- غزة
محطة التلفزيون المركزي-جنين	محطة تلفزيون فرح- جنين
محطة تلفزيون بلدنا- قلقيلية	محطة تفلزيون قلقيلية- قلقيلية
محطة تلفزيون البلاد- طولكرم	محطة تلفزيون السلام- طولكرم
محطة الفجر الجديد- طولكرم	محطة التلفزيون المركزي- طولكرم
محطة تلفزيون اسيا- نابلس	محطة تلفزيون اطلس- نابلس
محطة تلفزيون افاق- نابلس	محطة بيس «المنير»- نابلس
محطة تلفزيون جاما-نابلس	محطة تلفزيون الجلاء-نابلس
محطة تلفزيون السنابل-نابلس	محطة تلفزيون نابلس- نابلس
محطة تلفزيون قصر النيل-عسكر-نابلس	محطة تلفزيون سلفيت- سلفيت
محطة وتلفزيون راديو العرب- رام الله	محطة تلفزيون الشرق- رام الله
محطة تلفزيون وطن- رام الله	محطة تلفزيون القدس التربوي- البيرة
محطة تلفزيون الأمل - الخليل	محطة تلفزيون المجد - الخليل
محطة تلفزيون الخليل - الخليل	محطة تلفزيون المستقبل- الخليل
محطة تلفزيون بيت لحم- بيت لحم	محطة تلفزيون المهد - بيت لحم
محطة تلفزيون الرعاة- بيت لحم	

جدول رقم (٦-٢)

المحطات التلفزيونية المحلية العاملة في فلسطين

المحطات الإذاعية	
هيئة الإذاعة الفلسطينية - رام الله	إذاعة صوت الحب والسلام- رام الله
إذاعة أمواج - رام الله	راديو الوان
إذاعة راديو طريق المحبة - نابلس	صوت الشباب
إذاعة صوت الأحلام - جنين	صوت العمال
هيئة الإذاعة الفلسطينية - غزة	راديو المنار
إذاعة صوت فلسطين - غزة	غزة FM
اذاعة القرآن الكريم	اذاعة صوت الأقصى
صوت الحرية	صوت فلسطين البرنامج الثاني

جدول رقم (٦-٣)

المحطات الفضائية العاملة في فلسطين

المحطات الفضائية العاملة	
المحطات الفضائية العاملة في فلسطين	قناة النيل - القدس
قناة فلسطين الفضائية- غزة	قناة تلفزيون ANN- القدس
قناة فلسطين الفضائية - رام الله	قناة تلفزيون دبي - القدس
قناة عمان - القدس	قناة تلفزيون مصر - القدس
قناة أبو ظبي - القدس	قناة تلفزيون الجزيرة - رام الله
قناة تلفزيون الكويت - القدس	قناة تلفزيون قطر - رام الله
قناة تلفزيون الشرق الأوسط - القدس	قناة تلفزيون السعودية - القدس

جدول رقم (٦-٤)

المحطات الاذاعية العاملة في فلسطين

المحطات الإذاعية	
المحطات الفضائية العاملة في فلسطين	قناة النيل - القدس
قناة فلسطين الفضائية- غزة	قناة تلفزيون ANN- القدس
قناة فلسطين الفضائية - رام الله	قناة تلفزيون دبي - القدس
قناة عمان - القدس	قناة تلفزيون مصر - القدس
قناة أبو ظبي - القدس	قناة تلفزيون الجزيرة - رام الله
قناة تلفزيون الكويت - القدس	قناة تلفزيون قطر - رام الله
قناة تلفزيون الشرق الأوسط - القدس	قناة تلفزيون السعودية - القدس

جدول رقم (٦-٥)

الصحف المحلية الصادرة في فلسطين

الصحف المحلية الصادرة في فلسطين	
وكالة الأنباء الفلسطينية / وفا	صحيفة جنين - جنين
صحيفة الأيام اليومية - رام الله	صحيفة الطريق - جنين
صحيفة الحياة الجديدة اليومية - رام الله	صحيفة الحقيقة - غزة
صحيفة القدس اليومية - القدس	صحيفة الاستقلال الأسبوعية- غزة
صحيفة المستقبل -أريحا	صحيفة الرسالة الأسبوعية - غزة
صحيفة الوطن الأسبوعية - غزة	صحيفة المسار - رام الله
صحيفة جروزاليم تايمز - القدس	صحيفة الكرامة
صحيفة المنار الأسبوعية - القدس	الوسطي
مجلة حوار	

المشـــــهد
الفلسطيني
الـــــراهن

الباب السابع
المرأة الفلسطينية ودورها في المسار الوطني



تمهيد..

في تناولنا لقضية المرأة الفلسطينية ، لا نزعم أننا سنقدم جديداً ، بالمعنى النوعي الايجابي في المسار التطوري الاجتماعي للمرأة في بلادنا ، لان هذه القضية هي جزء من الأزمة التاريخية الراهنة لمجتمعنا الفلسطيني، المرتبطة بدورها بالأزمة العامة للمجتمعات العربية، بالمعنى السياسي والاجتماعي والاقتصادي و المعرفي الشمولي، الذي يقوم على أن مجتمعاتنا عموما ، لا تعيش ، أو تنتسب إلى زمن حداثي أو حضاري ديمقراطي بالمعنى الجوهري ، وهو وضع جعل من استمرار الأنماط القديمة وإفرازاتها التراثية والأصولية النقيضة لمفاهيم العقلانية والتنوير و إعادة إحيائها عبر إعادة إنتاج التخلف وتكريس التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، أمرا يكاد يكون طبيعيًا بوسائل إكراهية وعنيفة أحيانا ، أو بوسائل تبدو أنها سياسية في أحيان أخرى .

في ضوء هذه الظروف من تعمق مظاهر الأزمة بأبعادها السياسية في إطار الصراع العربي – الصهيوني ، أو بأبعادها الاجتماعية في إطار التبعية و الفقر و التخلف العام ، سنتناول قضية المرأة الفلسطينية أو العربية ، فهي ظروف توفر الرؤية الموضوعية للرجل و المرأة باعتبارهما كائنان إنسانيان يتلقيان و يتحملان معاً كل نتائج هذه الأزمة السياسية أو الطبقية أو العنصرية أو غير ذلك .

ففي العقود الثلاثة الأخيرة ، نلاحظ تزايد تراكم مظاهر التخلف والقهر في حالتنا المجتمعية العربية والفلسطينية، كان نتاجاً لتزايد انهيار المشروع القومي العربي ، وتكريس تبعية وارتهان الدولة القطرية للنظام الامبريالي، وتحكم الشرائح

البيروقراطية والكمبرادورية فيها، وخضوعها لمقتضيات التحالف الإمبريالي الصهيوني، الأمر الذي أدى إلى إعادة إنتاج ما يسمى بـ «عصبية الدم» أو العلاقات العشائرية والحمائلية والعائلية ، التي استعادت –بدرجات متفاوتة– دورها الرجعي تحت مظلة النظام العربي المهزوم، كما أدى إلى إعادة إنتاج علاقات السيطرة الفردية والبيروقراطية والإخضاع للأغلبية الساحقة من الأفراد في مجتمعنا، وهي أوضاع لم تقتصر آثارها الضارة ونتائجها السلبية عند الحق الخاص –للرجل أو المرأة– المرتبط بالمعنى السياسي أو الديمقراطي أو القانوني أو الحرية في الرأي والتعبير فحسب ، بل تمتد الأزمة إلى الحق أو الحيز العام لكل المجتمع بكل أفراده من النساء والرجال على حد سواء .

بالطبع ، إننا ندرك أن نظام العائلة –أو العشيرة أو الحامولة – الذي نتحدث عنه ارتبط بنشوء نظام الملكية الخاصة تاريخياً وهو نظام (أو مرحلة) خسرت فيها المرأة سيادتها ومساواتها، ونشا النظام الأبوي الذي ظل سائداً في أوروبا حتى نهاية القرن التاسع عشر ، حيث تراجعت العلاقات الأبوية أو البطركية لحساب مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والمساواة بصورة تدرجية بين الرجل والمرأة ، ارتباطاً بطبيعة المسار التطوري الاقتصادي والاجتماعي الحداثي في أوروبا ، الذي أدى إلى إزاحة المفاهيم التراثية الرجعية القديمة، بما في ذلك مفهوم الأسرة الأبوية، والموقف من المرأة في عالم حديث متطور[1]، محكوم بأفكار التنوير والعقل والمواطنة وحرية الرأي والرأي الآخر .

(1)في المجتمعات الحديثة، تحققت مساواة المرأة بالرجل في مجالين: ١- الحيز العام أو حقوق المواطن والنشاط السياسي والاقتصادي والثقافي... الخ. ٢- الحيز الخاص: حقوقها داخل العائلة، واحترام دورها إلى جانب الرجل... وبضمان القانون. العلاقة هنا جدلية بين مجتمع الحداثة ومفاهيمها وبين المرأة، لكن مجتمعاتنا العربية لم تدخل طور الحداثة بعد، بصورة جوهرية. وبالتالي فان الحيز العام، والحيز الخاص، مشدودين للقديم المتخلف.

لقد كشف المنهج المادي التاريخي، الطابع التاريخي الاجتماعي والطبقي لاضطهاد المرأة في كل المراحل التاريخية، بما في ذلك في مرحلة الرأسمالية. إن كوْن هذا الاضطهاد يكتسي طابعا تاريخيا، معناه أن الواقع الدوني للمرأة في العائلة والحياة العامة والمجتمع ليس متأصلا في «الطبيعة البشرية ، كما أنه ليس «ثابتا» أو «أزليا» كما تزعم كل النظريات والمفاهيم الرجعية بمختلف تلاوينها ومصادرها، التي سادت من قبل ولا تزال متواصلة، بل إنه ظاهرة اجتماعية،َولّدتها ظروف محددة، قابلة للشرح والتحليل، وهو ما يُكسِبها طابعا نسبيا، انتقاليا، ويرشحها بالتالي للتجاوز حالما تتغيّر الظروف التاريخية التي ولّدتها، أي بعبارة أخرى، حالما تتوفر الشروط الموضوعية والذاتية لذلك التجاوز الذي يُمَكِّن المرأة استعادة موقعها ككائن متحرر، متساوي الحقوق مع الرجل.

ويعود الفضل إلى فريديريك أنجلس، في تقديم لوحة عامة عن تطوّر أشكال العائلة والزواج عبر التاريخ، في مؤلفه الكلاسيكي «أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة». والتي أكدت الطابع التاريخي، الاجتماعي، لاضطهاد المرأة، ، وأكدت أنه لا مجال للبحث عن جذور هذا الاضطهاد خارج التاريخ، خارج العلاقات الاجتماعية للبشر.

فعلى الرغم من دخولنا الألفية الثالثة، لا تزال مجتمعاتنا العربية تعيش بمنطق القرن الخامس عشر، ولا يزال وضع المرأة شديد التخلف ، فلا تزال تتعرض للكثير من ممارسات الاستبداد والذل والاستعباد والضرب ، بصورة مباشرة من الرجل سواء كان أباً أو زوجاً أو أخاً، والأسباب في ذلك كثيرة ومتنوعة ، لكن أهمها في تقديري ، يكمن في طبيعة التطور المحتجز والمتخلف الذي لا تزال تعيشه مجتمعاتنا العربية ، حيث أسهم هذا الوضع في ضعف انتشار فرص التعليم ، وإرتفاع نسبة الأمية في أوساط المرأة وحرمانها من العمل خارج المنزل، وعدم مشاركتها الفعلية

في الإنتاج الاقتصادي والضعف الشديد بالنسبة لمشاركتها في العمل السياسي العام، من خلال الأحزاب أو الحركات السياسية القائمة، وكل هذه العوامل تعزز حالة فقدان الشعور بالذات المستقلة أو ما يسمى بالاغتراب الذاتي عند المرأة.

لكن إقرارنا بإمكانية توفر الرؤية الموضوعية للرجل و المرأة معاً في مواجهة الأزمة في الظروف الراهنة، لا يعني إغفالنا لخصوصية قضية المرأة في بلادنا، المتمثلة في الجذور الاجتماعية و الثقافية و التاريخية، التي تشكلت، و ترسخت، بصورة سلبية عبر المسار التاريخي العربي، الذي توحد في كل مراحل تطوره، القديم و الحديث و المعاصر، في النظرة أو الموقف من المرأة، الذي يقوم على أنها امرأة وَّلادة، أو زوجة، أو خادمة، أو معشوقة، و غير ذلك من الصفات و المفردات، التي جمعت في معنى أو مغزى واحد بين المرأة و الصفات المادية أو الجسدية، بعيداً عن سمات التفكير و التدبير و تحمل المسؤولية، ودليلنا على ذلك ما نشاهده أو نقرأه من معطيات في واقعنا الراهن، حول نظرة الرجل إلى المرأة، التي لا تزال تقوم على الاضطهاد و الدونية، و حرمانها من المشاركة في القرار أو المطالبة بحقوقها أو التعبير عن رأيها، إلى جانب التعاطي معها كسلعة جسدية. و ما تقدمه اليوم البرامج التلفزيونية المعولمة و بعض دور الأزياء و الأفلام السينمائية، و بعض الكتب و المجلات ووسائل الإعلام ...الخ باسم الانفتاح يعزز تلك النظرة، إلى جانب عشرات الفضائيات الدينية – المعولمة أيضاً – التي تسهم بصورة منهجية ومخططة مسبقاً في تكريس كل مظاهر التخلف عموماً، وما يتعلق بالمرأة على وجه الخصوص

وفي هذا الجانب، نشير إلى عدد من القوانين والأنظمة المدنية والحقوقية، ذات الطابع العصري الحداثي، التي أُقرت في بعض الدول العربية –بدرجات متفاوتة – تونس ولبنان وفلسطين ومصر والأردن وسوريا، عبر مجموعة من الأنظمة التي استجابت لبعض مطالب المرأة وحقوقها، خاصة بالنسبة للعمل في الوظائف التي

كانت قاصرة على الذكور فقط ، كالمحاماة والنيابات العامة والقضاء وإشغال الوظائف العليا في وزارات الاقتصاد والتخطيط علاوة على وزاراتي الصحة والتعليم، وكذلك بالنسبة للمشاركة في الانتخابات التشريعية والبلدية، والجمعيات الأهلية والنقابات، بالإضافة إلى تزايد دورها وتأثيرها في مجال الصحافة والإعلام والنضائيات، لكن المفارقة ، أن هذه الأنظمة والقوانين على أهميتها وتأثيرها الراهن والمستقبلي في تطوير أوضاع المرأة العربية ، إلا أنها – حتى اللحظة- لم تتجاوز الدائرة الضيقة لأطر المرأة النخبوية ضمن الشرائح الثرية «البورجوازية» العليا والمتوسطة والصغيرة بدرجات متفاوتة ، ما يعني بقاء الأغلبية الساحقة من النساء أسيرات التخلف السياسي والاجتماعي والاقتصادي العام، من حيث قبولهن بقوانين التخلف وأعرافه وعاداته وتقاليده، التي تعطي الأولوية للرجل على المرأة مهما كانت درجة تخلفه من ناحية ومهما كانت درجة تطورها أو تعليمها من ناحية أخرى، إن هذه الظاهرة التي أفرزت نوعاً من ثنائية التناقض بالمعنى الاجتماعي والنفسي (السيكولوجي) ستظل قائمة وفاعلة في مجتمعاتنا طالما بقيت عوامل « الأزمة المجتمعية العامة» بالنسبة للنظرة إلى المرأة العربية وكيفية التعامل معها.

ـ صورة المرأة في الواقع الاجتماعي الفلسطيني :

إن المقصود بالصورة هنا، هو طبيعة التركيبة الذهنية للمرأة، بما تحتويه من عناصر ومكونات موضوعية وذاتية ، خضعت وتخضع لسياقات إجتماعية وتاريخية معينة. إذ أن هذه التركيبة هي الآلية المستقلة أو الفاعلة بمقتضى عوامل متراكمة تاريخية ومعاصرة ، بواسطة جملة من الأدوات التواصلية كاللغة والدين والقانون والثقافة بمختلف مكوّناتها... ولكن هذه الأدوات لا تؤدّي وظائفها بمعزل عن الواقع الإقتصادي والإجتماعي الذي يشكل أساس البناء الإجتماعي لهذه التركيبة / الصورة التي لم تتطور مكوناتها بشكل جوهري أو متمايز عما كان عليه الحال في

فلسطين قبل ٥٠ عاماً. فلا تزال المرأة عندنا تأتمر بأوامر الرجل وتدخل عنوة وغصبا بيت الطاعة والخضوع، وتساهم بالتالي –وفق ما أسميه عفوية الرضوخ– في إعادة إنتاج مكانتها الدونية في المجتمع.

وفيما بعد هزيمة حزيران/ يوليو ١٩٦٧، قام الاحتلال بالمحافظة على مجمل العادات والتقاليد الاجتماعية التي تحطّ من قيمة المرأة وتمنع تحرّرها، لكن قوة انتشار وتأثير حركات المقاومة الفلسطينية، ساهمت بصورة ملموسة في كسر الطبيعة المحافظة، الرجعية للعديد من النساء، اللواتي التحقن في صفوف المقاومة عموماً، وفي فصائل وأحزاب اليسار خصوصاً، وكان للانتفاضة الأولى ١٩٨٧ دوراً هاماً في تطوير دور المرأة السياسي والاجتماعي، حيث أتاحت مساحة واسعة لها في المشاركة في النضال ضد الاحتلال حتى عام ١٩٩٤، حيث بدأ مسار الانتفاضة في التراجع لحساب عملية التفاوض وصولاً إلى أوسلو ١٩٩٣، ثم قيام السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤، التي أسهمت بدورها في بعض الجوانب التطورية الخاصة بالمرأة عبر عدد من الأنظمة والقوانين، ولكن بالرغم من ذلك، بقيت أسباب العنف المسلط على النساء قائمة بسبب بقاء البنى الاقتصادية الاجتماعية والعائلية التقليدية التي قامت السلطة بتغذيتها –خاصة في قطاع غزة في ظل الانقسام– لحساب ذهنية التخلف التي عززت بقاء جذور العنف على حالها، سواء في ظل العلاقات الرأسمالية التابعة والمشوهة في قطاع غزة من ناحية أو في إطار نفس العلاقات الرأسمالية المشوهة في مدن الضفة، إلى جانب الاقتصاد الفلاحي في قرى الضفة الذي تحكمه علاقات إنتاج ما قبل رأسمالية، حيث يبرز في الحالتين تفاوتا اجتماعياً واضحاً في أسلوب أو منهجية العلاقة مع المرأة أو ما يعرف بالريف والمدينة، كلاهما محكومان – بأشكال مختلفة – بعلاقات ذكورية قائمة على استغلال واضطهاد المرأة من منظور متخلف ينطلق بداية من دونيتها والحط من قيمتها ويحول دون تحررها الذاتي والاجتماعي.

وفي هذا السياق، نشير إلى أن كل ما يذكر حول المرأة في الأطر القانونية والمؤسساتية، لا يعدو أن يكون سوى اطاراً نظريا تستخدمه السلطة من أجل التعتيم الديماغوجي، وحجب الواقع الفعلي الذي تعيشه المرأة. علماً بأن هذا التشريع جاء تلبية لمطالب القوى الديمقراطية اليسارية والحركات النسائية التي تناضل من أجل حرية المرأة وتحريرها من قيود الإستغلال والإستبداد وضرورة مساواتها مع الرجل.

لكن هذه الأنظمة والقوانين ينقصها التطبيق في مستوى الممارسة اليومية. إذ أن أغلبية الشكاوى يقع حسمها في مراكز الشرطة دون المرور بالمحكمة، أو تتنازل المرأة عن حقها في الدفاع عن نفسها وردّ الاعتبار لذاتها المسلوبة وذلك تحت ضغط العلاقات الإجتماعية القرابية وأيضا تحت ضغط التقاليد الاجتماعية باسم «التسامح». ممّا يضيع حقّها عبر التسامح السلبي، كما أن العديد من مشاكل العنف تقع تسويتها في حدود «البيت» أو العائلة أو بعض الهيئات الدينية والعلاقات العشائرية... الشيء الذي يؤكّد ما قاله لينين من أن «المساواة في القانون لا تعني المساواة في الحياة».

إن ما تقدم، لا يعني أبداً أن المفاهيم أو الأعراف أو العادات والتقاليد الأسرية، أو العائلة الممتدة[1] وغيرها، ليست ثابتة غير قابلة للتغيير، كما يفترض البعض، بل

(1) أعتقد أن العائلة الممتدة انحسرت في مجتمعاتنا العربية منذ منتصف القرن العشرين لحساب العائلة النووية التي انتشرت في بلادنا بصورة كمية او شكلية مع بقاء جوهر العائلة الممتدة، وعقليتها واعرافها سائدة حتى اليوم، على أي حال، لا يمكن انكار ان ظاهرة انتشار العائلة النووية مرحلة انتقالية في اطار التوجه الحداثي في بعض مدن البلدان العربية، لبنان، وتونس، ومصر وفلسطين والأردن، في مقابل بقاء جوهر التخلف سائداً في معظم العائلات في مجتمعات الخليج والسعودية والعراق واليمن ... إلخ. حيث نلاحظ استمرار بقاء العائلة التقليدية، أو الممتدة، الأبوية، البطريركية، التي تسمح بتعدد الزوجات، والزواج من الأقارب، بطريقة البدل، واستمرار العلاقات الأسرية القائمة على الخضوع أو مبدأ الطاعة والامتثال، وهو مبدأ منتشر في كل المجتمعات العربية بدرجات متفاوتة وليست متباعدة خاصة وأن الصورة المشتركة للتراث الشعبي=

على العكس، هي مفاهيم خاضعة موضوعياً للتغيير ، شرط تطور نمط الإنتاج الاقتصادي وتطور العلاقات الاجتماعية المنعكسة عنه، فمع بقاء العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القديمة الأبوية ، كما هو الحال في مجتمعاتنا العربية، تحرص العائلات على التمسك بعاداتها القديمة التي تجمع على سبيل المثال، بين الدين والتجارة ومصاهرة العائلات الغنية، لتطوير المصالح المشتركة وللمحافظة على الرتب الاجتماعية أو ما يسمى بالأنساب المكتسبة بفضل تراكم الثروات ، الناجمة عن الاستغلال بشتى صوره في هذه المرحلة التاريخية أو تلك، بذرائع سياسية أو دينية أو اجتماعية ، علماً بان هذه المراتب أو الخارطة الطبقية هي الحاضنة الاجتماعية للاضطهاد في بلادنا ، الذي يتوزع إلى ثلاثة أنواع ، اضطهاد المرأة ، اضطهاد الفقير ، اضطهاد الطفل.

=(القديم والحديث والمعاصر) على المستوى العربي تتعاطى مع المرأة كخادمة للرجل ولشهواته الجنسية ، أو كإنسان ناقص أو من الدرجة الثالثة ، فهي « ناقصة عقل ودين » أو هي مصدر للهموم حسب المثل الشائع « هم البنات للمهات » أو « كيدهن عظيم » أو « أمن للشيطان ولا تأمن للنسوان » و كذلك الأمثال الشعبية المتداولة من قبيل «طاعة النساء تورث الندم » و «البنت لا تأمنها من بيتها لبيت خالها » و «الفرس من خيالها والمرأة من رجّالها » «ما خلا رجل وامرأة إلا وكان الشيطان ثالثهما»، ويقال أيضا: «المرأة فتنة»، «العين تزنى»، «صوت المرأة عورة». و أخيراً وليس أخراً «ظل راجل ولا ظل حيط » و هو المثل الذي يتضمن صراحة على أن الرجل هو الذي يعطي المكانة الاجتماعية للمرأة وليس الحائط أو المكتب أو الدور المميز للمرأة في العمل أو في السياسة أو في المجتمع أو في الإنتاج الأدبي .. إلخ .فعندما يمتزج الديني بالاجتماعي يبرز شكلا واضحا للتمييز بين المرأة والرجل مثلما يقال في مستوى الحسّ المشترك الفلسطيني والعربي «المرأة مرأة والرجل رجلا»، «ربّة بيت ممتازة»، «بنت عائلة»، «مطيعة ولا ترفع صوتها ولو بكلمة في وجه زوجها»، إن كلّ هذه الأقوال حول المرأة تتلفظ بها الألسن يوميا هنا وهناك. ويتفنّن الرجال اليوم في التعبير عن صورة المرأة صاحبة الأخلاق العالية بإضفائهم «بعدا أخلاقيا» آخر لصورة «المرأة العصرية» التي لابدّ لها من أن تخرج من البيت إلى ميدان العمل كي «تساعد» زوجها على مجابهة تكاليف الحياة لتصبح في الآن ذاته ربّة بيت ممتازة وعاملة ممتازة أيضا.

إن طرحنا لهذه الخصوصية المرتبطة بقضية المرأة في بلادنا ، يستهدف التصدي لهذه النظرة الموروثة المستقرة حتى الآن في الذاكرة الجمعية لمجتمعنا ، كامتداد لاستقرارها في العلاقات الاجتماعية و العادات و التقاليد و الأعراف والثقافات التراثية[1] الموروثة المشوهة، التي تتجدد يومياً عبر وسائل الاعلام والمنابر والندوات الدينية والفضائيات، في سياق عملية إعادة إنتاج التخلف ، ودورها في تكريس ومفاقمة الأزمة الراهنة في بلادنا ، بما يجعل من التصدي لكل هذه العوامل الموروثة السالبة قضية ترتبط أولاً و أخيراً بالتصدي لكل مظاهر وأدوات التبعية والتخلف والقهر، بكل أبعادها السياسية والمعرفية والاقتصادية والاجتماعية ، ذلك أن أي حديث عن خصوصية المرأة ، أو قضاياها بمعزل عن هذه المظاهر، لا يرتقي في أحسن الأحوال إلا إلى شكل من أشكال الترميم السطحي أو الشكلي لبنيان مهترئ ، فالعمل الإصلاحي لا يحل القضايا الأساسية المتعلقة بحرية المرأة ، و لا يحقق لها المساواة في الحقوق المدنية و الاجتماعية ، بالضبط كما هو العمل الخيري أو الإغاثي – السائد اليوم في قطاع غزة بصورة خاصة – يظل عملاً هامشياً، غير أساسي ، لن يقضي على الفقر و الحاجة، كما لن يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي أو في تعزيز الصمود و المقاومة، بقدر ما يسهم في خلق القيم السالبة ، وتكريس

(1) على الرغم من أن تراثنا الثقافي والديني السلفي ، لا يخلو من بعض السلوكيات والمواقف الايجابية بالنسبة للتعامل مع المرأة ، فإن طبيعة التناقضات في الدولة الإسلامية بعد خلافة عمر بن الخطاب أدت إلى تجاهل وطمس النظرة الايجابية في التعامل مع المرأة ، وفي كل الأحوال فإن تلك المحطات أو الإشارات التي دافعت عن المرأة في التراث الإسلامي لم تكن سوى موقفاً أخلاقياً خجولاً ارتبط بعدد محدود ومتميز من النساء المقربات من الخليفة بحكم القرابة أو النسب أو المقربات من آل البيت وبالتالي لم يكن ذلك الموقف أصيلاً أو مبدئياً ينطبق على عامة النساء، أما في عصرنا الراهن فقد ازداد قهر المرأة بشاعة وعمقاً عبر الاستخدام المتخلف للثقافة السلفية ودعاتها المنتشرين اليوم في بلادنا من أجل إعادة «بناء» مجتمع إسلامي ذكوري يرفض التعاطي مع المرأة أو الاعتراف بأي دور لها .

الاعتماد على الآخر، بغض النظر عن أهدافه ودوافعه، التي نادراً ما تكون متطابقة أو متقاطعة مع أهداف شعبنا، الوطنية، التحررية والديمقراطية، الأمر الذي يفرض علينا، في سياق الحديث عن تحرر المرأة ومستقبلها في بلادنا، مواجهة أزمة مجتمعنا الفلسطيني، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتراثية –كجزء من المجتمع العربي–، وتفكيك وإزالة العوامل التي تؤدي إلى تكريسها، انطلاقاً من أن الخصم الأول للمرأة، هو المجتمع بأغلاله وقيوده وتخلفه وليس الرجل أباً أو أخاً أو زوجاً، فالتحرر الحقيقي للمرأة هو التحرر من الاضطهاد الاجتماعي والاقتصادي، بمساواتها بالرجل في نظام ديمقراطي حديث، وهذا التحرر للمرأة، يفترض البحث عن وسائل جديدة تضمن تطوير دورها وإسهامها الفعال، المساوي لإسهام الرجل، في مسار النضال السياسي والاجتماعي الديمقراطي، وهذا يعني أن النضال من أجل الارتقاء بدور المرأة، لا يجب أن يتوقف أو أن ينحصر في قضايا اللحظة الراهنة، بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل يجب أن يتخطى ذلك صوب الأصل، وأقصد بذلك طبيعة التطور الاجتماعي المشوه والمحتجز في بلادنا، فالمجتمع الفلسطيني – كما هو حال المجتمع العربي- مجتمع غير متبلور، أو في حالة سيولة طبقية، متخلف تابع مشوه، يجدد التخلف في إطار العلاقات الرأسمالية التابعة، الرثة، التي تعيد إنتاج النظام الأبوي، ونظام القهر والاستغلال الطبقي الذي يحمل في طياته أبشع مظاهر الاضطهاد والاستغلال للمرأة، من حيث عدم مساواتها في البيت أو المدرسة مع أخوانها من الذكور، أو في العلاقة مع زوجها، حيث يتحدد وجودها وهويتها الاجتماعية، عبر شطب وجودها المستقل أو المتميز، ويتم التعامل معها بكونها زوجة فلان، والأمر كذلك مع والدها أو أبنها حيث يقال بأنها بنت فلان أو أم فلان، وكذلك الأمر بالنسبة لحرمانها من مواصلة تعليمها الجامعي – إلا في حدود ما تسمح به العائلة ،

أو الأعراف السائدة من تعليم أو قراءات محددة لا يجوز الإطلاع على سواها، إلى جانب حرمانها من المشاركة الندية في أية حوارات عائلية ، أو مجتمعية ، ناهيكم عن رفض الاعتراف بشهادتها في موازاة شهادة الرجل في المحاكم، وحرمانها المشاركة في العمل السياسي التي تعني حرمانها من حرية الرأي والرأي الآخر، بما في ذلك كبت رغباتها الفكرية والإبداعية بصورة شبه مطلقة ، وكل هذه الممارسات جعلت المرأة – في بلادنا – شخصية مستلبة ، محكومة بشخصية الرجل ، ومندمجة إكراهياً في ذاته أو شخصه ، بما أدى – تاريخياً وراهناً – إلى فقدان الأغلبية الساحقة من النساء ، للقدرة على التعبير عن ذواتهن أو إراداتهن طالما بقيت أوضاع ومظاهر التخلف قائمة، وقابلة للانتشار والتراكم والتجدد في ظل نظام طبقي تابع، لا يلغي إرادة المرأة ودورها فحسب، بل يلغي أيضاً إرادة الرجل ويجعل منه عبداً لذلك النظام ، الأمر الذي يشجعه أو يسوِّغ له استعباد المرأة كنتيجة طبيعية لظروف القهر والفقر والتخلف من ناحية، وكنتيجة أيضاً لفقدان المرأة قدرتها أو فرصتها على تحقيق استقلالها الاقتصادي ومن ثم الاجتماعي من ناحية ثانية ، وفي كل الأحوال، فإن مظاهر الفقر والبطالة التي تنتشر بصورة متزايدة في بلادنا ، تدفع إلى تزايد حدة تدهور أوضاع المرأة بحيث تصبح وعاءً يُفَرِّغ فيه الرجل كل أشكال الاضطهاد والظلم الطبقي الذي يتعرض له ، بحيث يمكن القول بحق. أن المرأة عندنا تتعرض لكل أشكال استغلال والظلم والاضطهاد المجتمعي والطبقي والعائلي ، بحيث يمكن وصفها فعلاً بأنها مضطهدة المضطهدين ، خاصة مع تفاقم أوضاع الهزيمة والإفقار ، والانتشار غير المسبوق للتيارات الدينية أو ظاهرة الإسلام السياسي، التي لم يكن ممكناً ظهورها بهذا الاتساع، لولا تعمق مظاهر التبعية والتخلف والخضوع عبر الأنظمة الحاكمة، التي وفرت –عبر استبدادها وإفقار شعوبها– كافة الفرص والظروف الملائمة لانتشار التيارات الأصولية الرجعية ، التي «ارتفعت

راياتها» وعلت أصوات شخوصها في الأوضاع العربية المأزومة والمهزومة الراهنة، حيث انتشرت الفضائيات الناطقة باسمها، علماً بأن أحداً لم يسمع منهم موقفاً يدعو إلى مقاومة الاحتلال الصهيوني بعد حزيران/ يونيو ١٩٦٧ حتى عام ١٩٨٧، أو الدعوة لمقاومة الهجمة الإمبريالية الأمريكية على العراق أو إدانة مواقف دول الخليج والسعودية، وسياساتها الخاضعة للشروط الأمريكية ، واكتفوا برفع أصواتهم بالدعوة إلى إعادة إنتاج الأصوليات القديمة الشكلانية، المرتبطة بالاستبداد والقهر ورفض مفاهيم العقل والعلم والتنوير والوطنية والقومية لحساب ما يسمى بـ «الأمة الإسلامية» أو « الخلافة العثمانية » البائدة، إلى جانب ممارسة أشكال الإرهاب –المباشر وغير المباشر– ضد أي مظهر حضاري ينسجم مع حرية المرأة أو يعزز دورها الطليعي في المجتمع ، والتركيز على ارتدائها النقاب والحجاب ، والدعوة إلى إطلاق اللحى ولبس الجلباب القصير للرجال ، واستيراد ملابس الجلاليب والسبح والمسواك والتحف «الدينية»، واستيراد آلاف الكتب التي تتحدث عن «تفسير الأحلام» و « عذاب القبور» وغير ذلك من العناوين التي تطال معظم الجوانب – الحياتية من وجهة نظر غيبية لا علاقة للدين بها.... إلخ ، إلى آخر هذه المظاهر الشكلية .

ـ العوامل الموضوعية والذاتية لأزمة المرأة :

إن وضوح العوامل والأسباب الموضوعية (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية) لأزمة المرأة في بلادنا، لا يلغي خصوصية وضعها، أو العوامل الذاتية المتراكمة في إطار الجهل والتخلف والفقر ، والجذور التاريخية الموروثة، التي جعلت من النساء عموماً ، وفي الأوساط الشعبية الفقيرة خصوصاً ، في حالة من الخضوع الذاتي للرجل، بصورة عفوية، تتطابق مع خضوعها للعادات والتقاليد والأعراف الموروثة في النظام الأبوي باعتبارها « قدر» لا يجوز رفضه أو الاعتراض عليه، بل على

العكس تدافع عنه وتؤكد عليه وتتبنى مفاهيمه وقيمه .

فعلى الرغم من أن المراة العربية والفلسطينية ، - تمثل عددياً نصف المجتمع بشكل عام ،فإنها ما تزال تعيش وفق منطق السيطرة والقمع الذكوري، الأمر الذي ادى – ويؤدي – إلى إنتاج العديد من المشكلات الاجتماعية المتنوعة ، نذكر منها على سبيل المثال :

- نسب الطلاق الناتج عن العنف الزوجي (لفظي، معنوي نفسي، جنسي، جسدي) .
- حرمانها من العمل رغم حصولها على الشهادة الجامعية، وإذا ما توفرت فرص للعمل ، فهي تقتصر على أعمال السكرتاريا وروضات الأطفال والمدارس والتمريض ، إلى جانب العمالة الزراعية في أوساط المرأة الريفية .
- العنف الذكوري بشتّى أنواعه ضدّ المرأة أو الفتاة .
- ارتفاع نسبة الأمية .
- الاغتصاب .
- هضم الحق في الميراث .
- تورّطها في قضايا الدعارة نتيجة الفقر .
- سهولة تعرّضها لعمليات السرقة والغشّ .
- استغلالها في عمليات التحايّل المنظم في إطار شبكات النهب والتسوّل والدعارة .
- استغلالها بشكل مفرط في مواقع العمل.

إنّ السّكوت الذي يخيّم على قضيّة دونية المرأة بشكل عام، وحالات العنف بشكل خاص، يعدّ ضربا من المشاركة في الجرائم الاجتماعية التي تقترف في حقّها ،

وأنّ هذا السكوت يساهم في ترسيخ النظرة الدونية تجاه المرأة عبر ما يسمّى بـ «الوفاق الاجتماعي» المدعوم بجملة من الأعراف والتقاليد الاجتماعية الرجعية، التي تكرّس تلك النظرة المتخلفة السلبية.

إنّ النضال في هذا الإتجاه لابدّ وأن يهدف إلى إخراج المرأة من الدائرة الوهمية التي تعيش في اطارها، أي دائرة الخوف المقرون بالصّمت الرّهيب والقاتل لكلّ طموح فيها ولكلّ حركة تقدمية إلى الأمام تسعى إلى تحقيقها ، ما يعني صراحة ، أهمية وعي المرأة لظلمها وإضطهادها واستغلالها . ومن ثم النضال الفعال ضد دولة الاحتلال الصهيوني، وضد كل أشكال ومظاهر الظلم وأدواته في النظام الأبوي أو في المجتمع والسلطة .

وهنا استدرك بالقول ، إن هذا العامل الذاتي ، هو جزء من العامل الموضوعي أو الأزمة الموروثة، التي لا يمكن حلها بمعزل عن أوضاع التبعية والتخلف، أو ما يمكن تسميته بـ«الأزمة المجتمعية العامة»، التي تحتاج إلى نوع من الحراك السياسي الاجتماعي، عبر أحزاب طليعية حاملة لمفاهيم التنوير والعقلانية والديمقراطية والعدالة والمساواة ، بما يمكنها من امتلاك القدرة على تطبيق البرامج التربوية والسياسية والاقتصادية والثقافية، الهادفة إلى مراكمة عوامل الإزاحة والتغيير لكل جوانب ومكونات واقع التخلف والتبعية السائدة، وثقافته وأدواته الطبقية الحاكمة وهي مهمة عسيرة ، بالنظر إلى حالة الضعف والتراجع التي تعيشها الحركات والأحزاب السياسية الديمقراطية واليسارية، في كافة البلدان العربية، على الرغم من الظروف الموضوعية، الناضجة أكثر مما ينبغي، في انتظار صحوة هذه الأحزاب، لممارسة دورها الديمقراطي، بروح ثورية لتجاوز وتغيير واقع التبعية والتخلف الراهن، حيث يتجلى بوضوح شديد رخاوة هذه الأحزاب وعجزها، ومن ثم فقدانها لقواعدها الشعبية وتأثيرها، الأمر الذي أتاح كل الفرص لحركات وجماعات

الإسلام السياسي التي قد تتحول لتصبح عنواناً رئيسياً في المشهد السياسي العربي، إذا ما استمرت القوى الديمقراطية اليسارية في عزلتها ، آخذين بالاعتبار أن تراجع دور الحركة النسائية، هو في أحد أسبابه، انعكاس لتراجع دور الحركة السياسية وأحزابها الديمقراطية ، حيث يتبين بوضوح صارخ ، أن المشكلة تكمن في النخب السياسية التي برزت على حساب الجماهير الشعبية الفقيرة دون الاهتمام بقضاياها.

فالتحرر الحقيقي للمرأة إذن ، هو -كما أشرنا سابقاً- الذي يوفر الضمانات الفعلية ، القانونية والمجتمعية للمرأة في اتخاذ القرار في كل الميادين و على كل المستويات ، و المشاركة في الأنشطة السياسية و الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية و الأسرية ، هذا هو التعبير عن حقيقة الارتباط الوثيق بين قضايا المرأة الفلسطينية و قضايا مجتمعها في الاستقلال الوطني و النهوض و التقدم الاجتماعي و التنمية و العدالة الاجتماعية و الديمقراطية بالالتحام العضوي بالحامل القومي العربي من حولنا ، و هي قضية يتحمل مسؤوليتها الأحزاب والفصائل اليسارية عموماً ، والطليعة الديمقراطية المثقفة -داخل تلك الأحزاب- من الرجال والنساء على حد سواء خصوصاً، لأن مواجهة جوهر الأزمة الراهنة ، بكل مظاهر التخلف و التبعية و الجهل و الاستبداد و القهر ، إلى جانب الفقر و سوء توزيع الثروة و غياب العدالة الاجتماعية ، يحتم هذا الترابط الجدلي الفعَّال بين السياسة و الاقتصاد ، أو بين التحرر الوطني و القومي من جهة ، و التحرر الديمقراطي المجتمعي الداخلي من جهة أخرى ، فإذا كان العامل السياسي - في ظل الأزمة الراهنة - يلعب دوراً هاماً في تعزيز الهيمنة السياسية الطبقية البيروقراطية الفردية ، فإن العامل الاقتصادي يعزز و يكمل ذلك الدور في المجتمع عموماً ، و في إخضاع المرأة بصورة خاصة بالاستناد إلى التشريعات و القوانين من جهة أو بالاستناد إلى الهيمنة الذكورية الاقتصادية والتاريخية من جهة أخرى .

إذن وفي سياق حديثنا عن قضية المرأة في بلادنا ، فإن التحرر الاقتصادي شرط أولي لكل تحرر مادي أو معنوي ، اجتماعي أو سياسي أو غير ذلك ، وهنا تتبدى أهمية العمل بالنسبة للمرأة المعزز بالشهادة العلمية كشرط أساسي لعملية تحررها في سياق العمل ، إذ أن العمل المجرد الذي يتيح دخول أعداد كبيرة من نساء الطبقات الشعبية الكادحة إلى سوق العمل المأجور ، لا يوفر سوى شكل من أشكال التحرر الجزئي الاقتصادي ، وهي ظاهرة معروفة في بلادنا ، بحيث تبقى المرأة خاضعة لشروط الاضطهاد والخضوع الاجتماعي داخل الأسرة وخارجها ، خاصة وأن طبيعة التطور المشوه في مجتمعنا ، وتعدد أنماطه ، وتباينها في القرية عن كل من المدينة المخيم ، المناطق الفقيرة من حيث العلاقة والموقف من المرأة ، رغم شكلية هذه التباينات، التي تتوافق في النهاية أو الجوهر، مع طبيعة البنية الذكورية للمجتمع، التي لا تقبل الاختلاف أو التعدد في الرأي أو النقاش الحر المفتوح إلا في حالات استثنائية ، والمفارقة ان العدد الأكبر من جماهير النساء في بلادنا –يقبلن بهذه الذكورية في ظل استمرار غياب شعور المرأة بذاتها بصورة واضحة ، بل تتحمل –بصورة طوعية أحيانا لاعتبارات دينية أو تراثية– النصيب الأكبر من هذا التفرد والاستبداد الذكوري .

إن عمل المرأة في المجتمع الفلسطيني وبعض المجتمعات العربية يمثل خطوة تقدميّة بلا شك وأن تحرّرها ينطلق من مشاركتها في الإنتاج الاجتماعي. إلا أن الرجال اليوم ينظرون إلى هذه المسألة كضرورة فرضها الواقع الاقتصادي والاجتماعي الحالي تلبية للحاجيات المادية المتزايدة للأسرة. ولا ينظرون إلى المرأة ككيان حرّ في حاجة إلى الإنعتاق والاستقلالية والمشاركة في أخذ القرار. فهم لا يعيرون أهمية لموضوع اضطهاد المرأة في مختلف الأوساط المهنية، ولا يدفعون بزوجاتهم إلى الانخراط في الأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية أو في صفوف المقاومة أو في النضال ضدّ الاستغلال الرأسمالي، باعتبار أن ذلك خارج عن حدود الأخلاق أو التربية المسموح بها اجتماعياً،

وذلك بسبب تخلف وعي كوادر وقيادات الأحزاب السياسية، التي لا تزال تعيش نوعاً من ثنائية التناقض بين طروحات الحزب التقدمية من ناحية وبين خضوعهم للعادات والتقاليد الشرقية المتخلفة من ناحية أخرى .

ولكي لا نساق إلى التحليل غير العلمي ، الذي يكتفي بظواهر الأشياء كحقائق فعلية للواقع بعيدا عن جوهره ، نعيد التأكيد على أن الخصم الأول للمرأة هو المجتمع التقليدي المتخلف، حيث يبرز في كثير من الحالات أو أشكال التعامل كخصم في ظرف محدد- فالمجتمع، كسبب أولي و رئيسي ، هو الذي يميِّز بين الطفل الذكر منذ صغره عن أخته، التي تتعلم أو تتشرب الرضوخ لأخيها، و للجنس المذكر عموماً منذ نعومة أظفارها ، إذن فالرجل كجنس ليس مسؤولاً عن اضطهاد المرأة ، بدليل أنه يتعرض للإستغلال و الإضطهاد أيضاً و هذا بدوره يدفعه إلى اضطهاد المرأة في ظروف القهر و الفقر و التخلف المشترك لكل منهما ، و هو اضطهاد مرفوض بالطبع بغض النظر عن دوافعه و أسبابه .

ـ حول دور المرأة الفلسطينية في النضال الوطني والمجتمعي :

مع إدراكنا لطبيعة هذه المرحلة و تعقيداتها ، السياسية و المجتمعية و التنظيمية ، التي ساهمت في هذه الحالة من الركود أو العجز أحياناً، الذي أصاب فصائل و أحزاب التيار الديمقراطي فيما يتعلق بقضية المرأة، و عدم القدرة على تأطيرها في منظمات جماهيرية أو حركات اجتماعية مؤثرة ، إلا أن الرؤية الموضوعية لطبيعة المرحلة التي تقوم على الجدلية التبادلية في التفاعل بين ما هو وطني و ديمقراطي ، بحيث يصبح تطور و تقدم البعد الاجتماعي الديمقراطي الداخلي، شرطاً و مدخلاً للبعد الوطني التحرري ، و ما يعنيه ذلك من انتقال أحزابنا الديمقراطية من شكلها و طبيعتها الريفية – أو التقليدية المتخلفة، إلى الشكل و المحتوى العصري في الإدارة والتنظيم و السياسة و الأيديولوجيا المعبرة عن الواقع ، إلى جانب الأداء و الممارسة الملتزمة بقواعد و

ضرورات التخصص لكافة العناوين و القضايا الوطنية و الديمقراطية المطلبية، بما يسهم في ارتقاء أحزاب اليسار الديمقراطي من حالة الجمود والأحادية السياسية التاريخية إلى أحزاب سياسية ديمقراطية اجتماعية تستجيب لمتطلبات الوضع الراهن ، سيشكل ذلك مدخلاً و أرضية لتفعيل دور الأطر النسوية، و تحويلها إلى حركات سياسية ديمقراطية ذات طابع جماهيري و اجتماعي ، عبر رؤيتها و تحليلها لواقع و متطلبات الواقع الاجتماعي ارتباطاً بمصالح الفقراء و الكادحين عموماً ، و بمصالح المرأة الفقيرة و الكادحة خصوصاً ، فهي الأكثر اضطهاداً و معاناة و عطاءً و تضحية في الوقت ذاته، من غيرها من النخب النسائية تاريخياً و راهناً .

فالمعروف –لكل متابع أو باحث أو مؤرخ– لتاريخ نضال شعبنا الفلسطيني و ثورته ضد الاستعمار البريطاني و الحركة الصهيونية ، أن المقاومة الفعلية ، بالتحضير و الإعداد أو المواجهة و الاستشهاد، استندت في سياق تطورها من الفكرة إلى التنظيم إلى الحركة الثورية، على الجماهير الشعبية الفقيرة و الفلاحين بصورة خاصة ، دون أي دور ملموس للنخب شبه الاقطاعية أو كبار الملاك (الأفندية) الذين كانوا واجهة هشة تصدرت قيادة الحركة الوطنية لحماية مصالحها الطبقية و علاقاتها مع القوى العربية الرجعية و غيرها ، و لم يكن غريباً أن جماهيرنا الشعبية المناضلة رفعت شعارها المعروف المعبر عن حقيقة الصراع آنذاك : «يسقط الاستعمار و الصهيونية و الافندية» و في خضم هذا الصراع الوطني قامت المرأة الفلسطينية الفقيرة بالمشاركة مع الرجل ، زوجاً كان أو أباً أو أخاً، فباعت ما تمتلكه من مصاغ لتأمين البندقية ، و قامت بدورها في تأمين المعدات و السلاح و الغذاء و المعلومات ، «و بعضهن خضن مقاومة عنيفة بجانب رجالهن في ذلك الوقت و منهن من لبست الزي العسكري ، و تدربت على المقاومة المسلحة ، مثل فاطمة غزال ، التي استشهدت في معركة عزون قبل عام ١٩٤٨ ، و مناضلة أخرى أطلقت النار على كابتن بريطاني في

مركز جنين و أردته قتيلاً ، و ريفيات حكم عليهن بفترات سجن عالية تراوحت بين سبع لعشر سنوات ، إلى جانب (أخوات القسام) في حيفا القديمة اللواتي خضن غمار مقاومة شرسة بجانب رجالهن»[١] ، و في الجانب الآخر من الصورة، نجد أن «نساء النخبة نجحن في تأسيس منظمات نسوية كانت مقتصرة بالأساس على تلك الشريحة من النساء ، من العائلات «العليا» أو «العريقة» ، المدنية والمتعلمة ، كما أن الأنشطة التي قامت بها نساء النخبة في ذلك الوقت كانت مستمدة بدرجة كبيرة من رؤيتهن لواقعهن الطبقي ، ومحدودة بحدود هذا الوعي ، وعندما نرى كيف انعكس فعل المقاومة (من قبل النسوة الفقيرات) على نساء النخبة ، سنجد أن الفجوة كانت كبيرة ، إذ كانت النخبة ترى دورها بالأساس (دورا فوقيا متعاليا) يقوم على النظرة «الخيرية» ، نظرة الأعلى للأدنى ، الغني للفقير ، ولم تساعد هذه النخبة (من زوجات وبنات كبار الملاك آنذاك) في تشكيل قيادة للنساء الريفيات أو تشكيل أي قاعدة لهن في الريف ، حيث لم تكن نساء الريف هدفا للتنظيم أو للمشاركة في أنشطة نساء النخبة ، الاستثناء الوحيد لذلك ، كان مشاركة الأخت ميمنة[٢]ابنة المناضل عز الدين القسام في مؤتمر «نساء الشرق» – القاهرة، [٣]عام ١٩٣٨ ، الذي نظمته هدى شعراوي لمساندة قضية فلسطين ، حيث ألقت معظم المشاركات كلماتهن بالفرنسية والإنجليزية ، وعندما

---

(١)إصلاح جاد – دراسة حول : الأطر و المنظمات النسوية غير الحكومية – الحركة النسوية الفلسطينية – مواطن – رام الله – ٢٠٠٠ ص٧٠.

(2)في شتاء عام ١٩٩٢ ، قمنا ضمن وفد من الشخصيات الوطنية على رأسه المناضل بهجت أبو غربية في الأردن بزيارة خاصة للأخت ميمنة عز الدين القسام ، بمناسبة الذكرى السابعة والخمسين لاستشهاد والدها ، حيث كانت تقيم في أحد المناطق الفقيرة في عمان في بيت غاية في التواضع ، وبسؤالنا إياها عما إذا كان قد زارها أحد من المنظمات النسائية أكدت أنها لا تعرف أحدا منهن .

(3)تشكل الوفد النسائي الفلسطيني من نساء من عائلة الحسيني و أخريات من عائلة النشاشيبي ، والمعروف أن تقاسم المناصب بين هاتين العائلتين و الصراع بينهما آنذاك قسم المجتمع الفلسطيني بأكمله .

جاء دور ابنة القسام لتلقي كلمتها فقدت الوعي ولم تنطق بكلمة واحدة [1]»، وهو مشهد معبّر نتركه بلا تعليق، دون أن ننسى أثر نكبة ٤٨ التي فرضت على المرأة الفلسطينية أوضاعاً طارئة وقاسية بسبب ظروف اللجوء والتشرد والاغتراب، بعد انهيار القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لمجمل المجتمع الفلسطيني.

فبحلول النكبة الأولى عام ١٩٤٨، التي فرضت على جماهيرنا الشعبية أوضاعًا طارئة غير عادية حيث ترافق وجود «مجتمع اللاجئين» في الضفة وقطاع غزة، وأقطار اللجوء عمومًا، مع انهيار كامل لقاعدتهم الاقتصادية أو الإنتاجية التي كانت تقوم عليها علاقاتهم وحياتهم قبل النكبة، فقد فرضت الظروف «الجديدة»، على اللاجئين من أبناء شعبنا، والنساء بصورة خاصة، ممارسة سلوكيات لم تستوعبها المفاهيم والقيم والعادات التقليدية في القرى والمناطق الفقيرة من المدن، مثل اضطرار المرأة للعمل، والاستقلال النسبي للأبناء، و البطالة، والفاقه والعوز و الحرمان و المعاناة، حيث أسهم كل ذلك في خلق حالة من الاغتراب، لدى الرجل و المرأة، فالوضع البائس في المخيمات ولّد انسحاقاً ثقيلاً مادياً و معنوياً، مثل وقوف المرأة في طوابير لاستلام الإعانة، و هو أمر كريه لم تعهده أو تتوقعه في أحلك الظروف من قبل، و تفشي الأمراض و الشعور بالدونية، الذي ترافق -بصورة موضوعية- مع كل أشكال و مشاعر الحقد الوطني ضد العدو الصهيوني، إلى جانب مشاعر الحقد الطبقي على الصعيد الاجتماعي، في إطار حالة الاغتراب الجماعي الذي عمق في صفوفهم التمسك بهويتهم الوطنية و حقهم في العودة، فالخلاص بالنسبة لهم لم يكن يعطي الأولوية لتحسين الأوضاع الحياتية، بل التخلص من علة هذا الوجود الجديد أو اللجوء في المخيم، و ليس من المبالغة في شيء القول بأن المرأة الفلسطينية في مرحلة ما بعد النكبة كان لها الدور الحاسم، و

(1) جاد، مصدر سبق ذكره، ص٧١.

بصورة عفوية ، في تأجيج المشاعر الوطنية و الحفاظ على الهوية و حق العودة ، إلى جانب تأجيج المشاعر الطبقية و الاجتماعية ، نظراً لشدة وعمق معاناتها ، وتماسها اليومي المباشر مع كل مظاهر الحرمان والمرض والمعاناة اليومية، التي فرضت عليها تدبير ما لا يمكن تدبيره لأطفالها وأقاربها، في سياق المعاناة الأوسع على مساحة المخيم، التي تلف الجميع من أبنائه وبناته، في إطار من الرهبة والقسوة والخوف من الغد، والترقب والريبة ، والحذر والاستنفار الدائم ، شكلت كلها مدخلا واسعا لاندفاع أبناء المخيم ومشاركتهم النوعية والكمية الهائلة في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية منذ ما بعد النكبة الأولى (١٩٤٨) إلى يومنا هذا ، لكن المشكلة الكبرى بالنسبة للمرأة، وإمكانية مساهمتها في العمل العام ، تكمن في غياب الحركات والجمعيات و المنظمات النسائية حتى عام ١٩٦٤ حيث تم تشكيل «الاتحاد النسائي الفلسطيني» ثم «الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام ١٩٦٥» ، لكن هذين الإطارين عجزا عن تأطير المرأة الفلسطينية أو الإسهام في توعيتها لقضاياها العامة والخاصة ، بسبب مظهرهما الشكلي والنخبوي ، واستخدامهما لأغراض سياسية فئوية، فعلى الرغم من عمق تأثير ذلك الدور العفوي للمرأة الفلسطينية ، في مخيمات الضفة و القطاع و أقطار اللجوء ، و بالرغم مما تعرضت له من صنوف الاضطهاد ، لم يكن هناك أي دور ملموس للحركات أو المنظمات النسائية حتى عام ١٩٦٤ حينما تأسس «الاتحاد النسائي الفلسطيني» الذي كان من أهم أهدافه «رفع مستوى المرأة اقتصادياً و اجتماعياً و صحياً و رعاية المرأة العاملة و رعاية الأمومة و الطفولة» ، و بعد إنشاء م.ت.ف تأسس «الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية» عام ١٩٦٥ ، و أهدافه «تعبئة المرأة الفلسطينية في جميع المجالات و النهوض بمستوى المرأة الاجتماعي و الاقتصادي و الصحي و الثقافي و القانوني ...الخ» إلى جانب بعض الجمعيات الخيرية في الضفة و القطاع ، إلا أنه طوال المرحلة من ١٩٤٨ –١٩٦٧ ، لم تتبلور

حركة نسائية ذات طابع وطني اجتماعي ، على الصعيد الجماهيري في أوساط النساء الفلسطينيات، و ظل نشاط الاتحادات و المنظمات و الجمعيات الخيرية النسوية ، قاصراً على أعداد محدودة من النساء، عبر اللقاءات و الاجتماعات النخبوية أو في إطار الأحزاب السياسية الوطنية و القومية و اليسارية آنذاك ، وبقي هذا الوضع على حاله حتى هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، و صعود نشاط و فاعلية حركة المقاومة الفلسطينية كعنوان وإطار رئيسي تغلّب على كل النشاطات المدنية و الاجتماعية الأخرى، مما أدى إلى تراجع نشاط الجمعيات و الاتحادات النسائية -على قلته وضعفه- لحساب فصائل المقاومة الفلسطينية ، التي استوعبت معظم العناصر النسوية، العاملات في النشاط العام و اندماجهن في العمل السياسي عبر علاقتهن التنظيمية مع هذا الفصيل أو ذاك .

و في هذه المرحلة منذ عام ٦٧-١٩٩٣ ، شاركت المرأة الفلسطينية بصورة واضحة، رغم نسبيتها، في مسيرة النضال الفلسطيني، بكل أشكاله، في الكفاح المسلح، وعلى الصعيد الوطني الاجتماعي، و في العمل السري المنظَّم في الضفة و القطاع، و قامت بتنفيذ الكثير من المهمات التي لم تتوقف عند الجانب النضالي أو التنظيمي السري أو الاعتصامات والمظاهرات والمهام الوطنية الأخرى، بل امتدت في تطويرها نحو الإسهام في تشكيل العديد من الأطر والمنظمات و الجمعيات النسوية، ذات الطابع الجماهيري الوطني العام، إلى جانب بعض المنظمات النسوية التي اتخذت في تشكيلها لوناً سياسياً أو حزبياً يعبر عن الانتماء لهذا الفصيل أو ذاك، ولكن العضوية في هذه المنظمات النسوية (السياسية و الخيرية الاجتماعية)، اقتصرت على أعداد محدودة من النساء ، فرغم نشاطاتها الوطنية الملموسة ، فإنها لم تأخذ بعداً جماهيرياً، ولم تتحول إلى حركات ذات طابع اجتماعي أفقي على صعيد المجتمع الفلسطيني أو القطاع النسائي في الضفة و القطاع وأقطار اللجوء، كما اقتصر دورها عبر حشد النساء في الفعاليات و المناسبات الوطنية لهذا الفصيل أو ذاك. و المفارقة،

أن الاحتلال، ساهم في إفساح المجال للمرأة الفلسطينية في الضفة الغربية في زيادة واتساع نشاطها السياسي والاجتماعي، بعد قرار الحاكم العسكري الإسرائيلي في ١٢/ ٤/ ١٩٧٦ بتعديل قانون الانتخابات الأردني لسنة ١٩٥٥ ، حيث أعطى هذا القرار الحق لكل عربي يبلغ ٢١ سنة فما فوق –و من ضمنهم النساء- بالتصويت في الانتخابات البلدية، و قد كان هدف الاحتلال من إصدار هذا القرار، العمل على إيجاد قيادة للشعب الفلسطيني لفرض صيغة «الحكم الذاتي» بديلاً للقيادة الوطنية في م.ت.ف. آنذاك، و لا شك أن مشاركة المرأة في هذه الانتخابات ساهمت مع مشاركة الرجل في إفشال المخطط الصهيوني، حيث أدت الانتخابات إلى نجاح معظم قوائم القوى الوطنية والقومية المرشحة، وكان لهذه العملية دورها في تزايد دور المرأة الفلسطينية، و مشاركتها في العملية السياسية، التي أدت إلى اعتقال المئات منهن و تعرضهن لأحكام قاسية و طويلة . وفي أجواء المد الوطني التي خلفتها انتخابات البلديات عام ١٩٧٦، و مع تزايد النشاط السياسي بتأثير العمل الطوعي الواسع في صفوف المرأة، تم الإعلان عن تشكيل «لجنة العمل النسائي» في الضفة الغربية في آذار ١٩٧٨ ، التي ضمت في صفوفها المئات من الكوادر النسائية النشيطة من كافة الفصائل و الانتماءات السياسية، و لكن بصورة نخبوية أيضاً لم تستطع التعبير عن الحالة الوطنية العامة كحركة اجتماعية، و بعد أقل من عامين، سرعان ما أدت الخلافات والمواقف الفئوية إلى تفكك هذه اللجنة، و انتهى الأمر بتشكيل أطر نسوية جديدة مثل «لجنة المرأة العاملة» ١٩٨٠ ، و «لجنة المرأة الفلسطينية» مارس/ آذار ١٩٨١ و «لجنة المرأة للعمل الاجتماعي» حزيران/ يونيو ١٩٨٢ ، تميزت برامجها بالجمع بين القضايا الوطنية السياسية و القضايا الاجتماعية التي تخص المرأة بالذات، مثل تحرر المرأة و مساواتها بالرجل من حيث الأجور والعمل، وغير ذلك من المسائل والنشاطات الاجتماعية، كالعناية بأسر المعتقلين و الزيارات التضامنية للمعتقلات،

وإصدار الكتيبات والنشرات في مناسبة يوم المرأة والمناسبات الوطنية الأخرى.

على أي حال، و رغم تقديرنا لكل هذه النشاطات النسوية، وتعدد منظماتها الذي ساهم، بصورة غير مباشرة أو مرسومة، في خلق مناخ عام من الحوار و التعدد الديمقراطي، بالمعنى الاجتماعي والسياسي العام، في إطار النخب النسوية، فإن هذه المنظمات والجمعيات، التي ضمت في صفوفها أعداد كبيرة نسبيًا (تتراوح بين ١٠٠-٥٠٠ عضو) لم تكن هذه العضوية تعبيرًا عن شكل ومضمون الالتزام السياسي بالمعنى الحزبي المطلوب ، بقدر ما كانت –ولا تزال- تعبيرا عن طبيعة تكوين هذه الأطر النسوية التي لم تشترط موقفا سياسيا مسبقا ، كما أن انفتاحها أو غياب شروط الانضباط التنظيمي فيها، الى جانب هامش الحرية المتاح في الحركة أو الممارسة أو الظهور ، كل ذلك وفر المناخ أو عوامل الجذب لمجموعات من النخبة النسائية في المشاركة في هذه الأطر ، مع إقرارنا بوجود قيادات نسائية من الكوادر المنظمة في الفصائل والأحزاب الوطنية كانت لهن أسبقية المبادرة والقيادة والدور ، ي هذا السياق ، لم يكن للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية دور مهم أو ملموس سورة مميزة في الضفة أو القطاع في تلك المرحلة وما بعدها والى اليوم.

ومع تفجر الانتفاضة الشعبية في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٧ ، واستمرارها حتى عام ١٩٩٣ ، تطور دور المرأة الفلسطينية في سياق تطور واتساع المشاركة الجماهيرية الشعبية في كل مناطق الضفة والقطاع ، بما دفع إلى تشكيل «المجلس النسوي الأعلى للأطر النسوية في م.ت.ف.» لقيادة العمل النسائي ، وفي هذه الأثناء برز دور المنظمات الأهلية ، أو غير حكومية ، ولكن عبر تنسيقها شبه الكامل مع أحزاب وفصائل الحركة الوطنية آنذاك ، وبدأت في الظهور بعض المنظمات النسوية غير الحكومية (خاصة طاقم «شئون المرأة») التي تعددت نشاطاتها وتميزت بتطورها عن السابق في مجالات البحث والتدريب والتعبئة ونشر الوعي ، رغم اختلاف كل منها

في طريقة النشأة أو الأهداف أو أساليب العمل والاتصال والبرمجة أو المنهجية ، وهي كلها عوامل ساهمت إيجابيا في تخريج العديد من الكوادر النسائية التي يبدو أن فصائل وأحزاب اليسار لم تحاول الاستفادة من خبرات هذه الكوادر .

بالمقابل كان لنشاط المرأة الفلسطينية الفقيرة في مخيمات وقرى الضفة والقطاع ، دورا بارز وملموس بصورة يومية في مقاومة الاحتلال عبر الانتفاضة ، فقد قدمت المرأة الفلسطينية نسبة ٧٪ من شهداء الأعوام ١٩٨٧-١٩٩٣ و٩٪ من جرحى الانتفاضة، وأكثر من ٥٠٠ معتقلة فلسطينية في السجون الإسرائيلية طوال مرحلة الإحتلال والانتفاضة[١]،فيما قدمت المرأة حوالي ٩ , ٥٪ من شهداء انتفاضة الأقصى والاستقلال خلال الفترة ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٠ – ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٣ بمعدل٨ , ١٣ لكل ١٠٠ ألف نسمة، إضافة لحوالي ٧ , ٩٪ من الجرحى بمعدل ٢ لكل ١٠٠٠ نسمة[٢]، ومنذ انتفاضة الأقصى والاحتلال تم اعتقال أكثر من ٣٠٠ امرأة، إضافة إلى ٣ معتقلات رهن الاعتقال سابقا، ولا تزال ١٠٩ امرأة رهن الاعتقال ويشكلن ٨ , ١٪ من إجمالي عدد المعتقلين الموثقين ومن هذه المعتقلات ٤٠ معتقلة ما بين متزوجة وأماً، علاوة على معتقلتان أنجبتا في السجن[٣] . وقد تميز هذا الدور بطابعه العفوي غير المنظم في جمعيات أو منظمات غير حكومية أو أطر نسوية أخرى، فقد كانت الدوافع الوطنية –عبر انتماء كل الجماهير الشعبية الصادق للقضية الوطنية مدخلا ووعاءً عبر عن حالة التوحد الشعبي الداخلي والتفافه حول الشعار المركزي التوحيدي الناظم لكل الجماهير على قاعدة وحدة الأرض والشعب والمنظمة بكل فصائلها من أجل تقرير المصير وحق العودة والدولة .

(1)تقرير المرأة والرجل في فلسطين –المجد للصحافة- صوت النساء –العدد ٧٦ – ١٥/ ٧/ ١٩٩٩ .

(2)التقرير السنوي لوزارة الصحة لعام ٢٠٠٣، مرجع سبق ذكره، ص١٠٨ .

(3)تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، مرجع سبق ذكره، ص٧٧.

تجدر الإشارة ، إلى أن دور المرأة في الانتفاضة الأولى، كان أكثر اتساعاً وشمولية في أهدافه الوطنية والديمقراطية والمطلبية من الانتفاضة الثانية ، خاصة وأن مطالب النساء في تلك المرحلة (١٩٨٧-١٩٩٢) كانت أوسع مما هي عليه الآن، في ضوء المناخ الديمقراطي آنذاك، الذي انقلب وتغير عبر دور حركة حماس التي نجحت في التأثير السلبي على الشعارات والقضايا الديمقراطية والمطلبية للمرأة الفلسطينية، مما أدى إلى تراجع ملموس في هذه القضايا ، وقد زاد من قوة هذا التراجع أن حركة « حماس» استطاعت التأثير في قطاع واسع جداً من المرأة الفلسطينية في الضفة والقطاع ، اللواتي تخلين عن كل طروحات وشعارات القوى الديمقراطية والعلمانية في م.ت.ف، لحساب شعارات حركة حماس ذات الطابع الديني والغيبي المرتبط بالتراث والعادات والتقاليد ، حيث نجحت حماس في هذا التوجه، مستغلة في ذلك الحالة الدينية والتراثية للمجتمع الفلسطيني المحافظ، إلى جانب ضعف وعي المرأة الفلسطينية و تقبلها لشعارات حماس وتوجهاتها الدينية بصورة طوعية وعفوية .

ومع هبوط وتأثر النضال الشعبي العفوي والمنظم، على أثر مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ، بدأت تتأسس ولأول مرة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية العديد من المنظمات النسوية غير الحكومية وغيرها من المنظمات العاملة في حقول أخرى، بعيدا عن الأحزاب والفصائل الوطنية، ودون الرجوع إليها أو الحصول على أي شكل من أشكال الشرعية فيها، خاصة مع تراجع وتفكك «المجلس النسوي الأعلى» ، حيث انفردت المنظمات النسائية غير الحكومية في هذا الجانب، وتحولت بعد ذلك الى مجموعات نخبوية ضيقة «لا تستهدف تنظيم النساء أو حتى بناء صلة مستمرة معهن، سوى نشر الوعي بين صفوفهن حسب الميزانية والخطة المقررة للمشروع، وهذا وحده ليس كافيًا لجعل النساء قوة منظمة قادرة على تحقيق ما تريد، فكثير من الحركات الاجتماعية النشطة ترفض المقولة الماركسية بأن هناك وعيا زائفا يستدعي

طليعة تعمل على نشر الوعي بين الجمهور»[١] بما يؤكد «أن هذه المنظمات غير الحكومية النسوية لا تستهدف تنظيم النساء، وهياكلها غير مهيأة لذلك، فهذا الشكل من التنظيم يتيح فرصًا أقل للنساء مما كانت تتيحه الجمعيات الخيرية القديمة، فتلك الجمعيات على الأقل لها جمعية عمومية، تضم أحيانا عددا كبيرا من النساء، وإن كن يجتمعن مرة كل عام، أما المنظمات غير الحكومية، فتعتمد بالأساس على رأس أساسي يدير المنظمة، ومجموعة موظفات كفؤات ومجلس أمناء محدود العدد لرسم السياسات ، ويخشى أن يحول هذا الشكل من تنظيم العلاقة مع القاعدة النسائية مرة أخرى الى علاقة (Patron-Client) خاصة في ظل غياب علاقة مستمرة بين المنظمة وبين المجموعات المستهدفة»[٢] ، وفي هذا الجانب نشير إلى تزايد انتشار المنظمات غير الحكومية بصورة غير اعتيادية طوال السبعة عشر عاماً الماضية بما يقارب ثلاثة آلاف منظمة ، منها لا يقل عن نسبة ١٥٪ منظمات ترتبط شكليا أو عمليًا بقضايا المرأة دون اعتبار جدي للقضـايا السياسية عموما وللقضايا الطبقية الاجتماعية المتعلقة بالمرأة بشكل خاص ، وكأن هذه المسألة ، أو البعد الطبقي الذي تفاقم خلال السنوات الماضية ، لم يعد له أي مكان على جدول أعمال المنظمات النسائية غير الحكومية ، حيث يبدو أن الحديث عن «الجندر» أو النوع والقضايا الشكلية المشابهة، له الأولوية على القضايا الطبقية والاجتماعية التي يمثل تناولها والتعرض لها وتغييرها أساسًا موضوعيًا لمواجهة وحل قضايا المرأة الأساسية : الفقر والتخلف والاضطهاد المجتمعي ، وذلك لن يتم إلا في إطار الالتزام والانتماء السياسي الديمقراطي، الكفيل وحده بتأطير الحركات الاجتماعية الجماهيرية النسوية و غيرها من اجل الإسهام في تخفيف حدة التناقضات الداخلية، وإنهاء الانقسام ،

(1) جاد ،مصدر سبق ذكره ، ص٧٩ .

(2)المصدر السابق ص٨٠ .

تمهيداً لاستعادة وحدة المجتمع الفلسطيني و نظامه السياسي بصورة ديمقراطية تكفل تغيير و إزالة مظاهر التخلف و الاضطهاد و الفقر و التبعية ، و تحقيق العدالة الاجتماعية و المساواة للمرأة و غيرها من المواطنين ، ففي هذا الإطار المنظم، و عبر العلاقة الديمقراطية العصرية المتجددة مع كافة المنظمات و الجمعيات، تكمن إمكانية تغيير كافة القوانين التي تميِّز بين المرأة و الرجل، أو تحط من قدر النساء، أو تعرقل الدور الريادي للمرأة و مشاركتها الفعالة المتساوية في كافة القضايا والأنشطة، السياسية والاجتماعية و القانونية و الثقافية و الانتخابات و غيرها ، إلى جانب صياغة و إقرار القوانين التي تحول دون المس بكرامتها أو الإساءة إليها في الأسرة و المدرسة و الشارع و مكان العمل أو أي مكان أو إطار اجتماعي آخر.

فمنذ قيام السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤ ، استمرت هذه الأوضاع على ما هي عليه ، بل تفاقمت بسبب تراجع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وانتشار الفساد المالي والإداري ، الذي تطور بصور غير مسبوقة في المجتمع الفلسطيني ، وأدى إلى إنتاج العديد من المظاهر السلبية من حيث تزايد الفجوة بين الفقراء والأغنياء ، واستحواذ مجموعات في اجهزة السلطة على قسم مهم من الثروة والدخل ، ارتفاع نسب الجريمة والفلتان الامني وانتشار نظام المحسوبيات وفق قواعد التعامل مع «أهل الثقة» على حساب مبدأ أهل الخبرة والكفاءة ، إلى جانب تزايد الهبوط السياسي في اداء السلطة الفلسطينية ، وعجزها عن تحقيق الحد الأدنى من الاهداف الوطنية ، بحيث بات المناخ السياسي والاجتماعي مهيئاً لاشتعال الصراع والتناقضات الداخلية مع حركة حماس ، وصولاً إلى تفاقم هذه التناقضات وتحولها إلى صراع دموي، تم حسمه لحساب حركة حماس في منتصف حزيران/ يونيو٢٠٠٧ ، التي استطاعت منذ ذلك التاريخ أن تفرض رؤيتها الدينية السياسية أو ما يعرف بمنطق ورؤية الإسلام السياسي على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، الذي عاش

منذ ذلك التاريخ ، نوعاً من التراجع الملموس في كل ما يتعلق بالحياة الاجتماعية للمواطنين عموماً وللمرأة بشكل خاص .

كما أدى الصراع والانقسام بين حركتي فتح وحماس، وحكومتيها غير الشرعيتين في الضفة والقطاع، إلى تزايد حالة التشرذم والتفكك السياسي والقيمي للحركة النسائية الفلسطينية، التي توزعت من حيث الولاء والتنظيم والمصلحة الشخصية، فيما بين حركة فتح والسلطة في رام الله ، وحركة حماس في غزة ، مع بقاء مجموعات قليلة ، غير مؤثرة ، من النسوة في إطار القوى اليسارية والوطنية الأخرى .

على أي حال ، و بالرغم من هذه الصورة ، و تعدد المعوقات ، فهناك المئات من النساء الطليعيات اللواتي ساهمن بدورهن في مسيرة الكفاح الوطني عموماً و في مسيرة النضال الاجتماعي – الحضاري من أجل تخليصها من كل الموروثات السالبة ، وتحريرها و خلاصها من كافة المعوقات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية على وجه الخصوص ، و في هذا السياق ، نشير إلى مشاركة المرأة الفلسطينية في المؤتمر الرابع للمرأة الذي عقد في بكين في ١٥/ ٩/ ١٩٩٥ ، الذي ناقش أهم القضايا المرتبطة بالمرأة : كالفقر و الصحة و العنف و الحقوق ، و دورها في الاقتصاد والتنمية ، و أصدر المؤتمر ما عرف بـ «إعلان بكين» الذي استعرض أهم القضايا والمطالب الخاصة بالمرأة و حقوقها و أكد على الأهداف الرئيسية للمرأة ، الخاصة بمساواتها و تقدمها و زيادة مشاركتها في مختلف المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية والتنموية.

إن إقرار« إعلان بكين» كوثيقة إجماع، و كدليل عمل لمؤسسات و حكومات المجتمع الدولي الموقعة عليه ، و تأكيده على أن قضية المرأة هي قضية عامة واحدة في العالم كله ، يشكل في حد ذاته بعداً إنسانيًا أممياً عاماً، لا يتعارض مع قضايا المرأة الخاصة ، و التفصيلية من حيث حجم الاستغلال و الاضطهاد و حقوق المرأة

ودرجة تقدمها ، التي تختلف باختلاف المكان و الزمان ، و اختلاف العناصر التاريخية الموروثة ، و الحديثة المعاصرة المكتسبة ، المكونة لقضية المرأة، إذ أن خصوصية أوضاع المرأة في بلادنا، بمعنى اختلافها عن مثيلتها في أوروبا أو آسيا أو أفريقيا ، لا تتعارض مع مضمون القضايا العامة المعاصرة الصحيحة التي أكد عليها «إعلان بكين» ، وفق هذه القاعدة ، فإن وعينا بأهمية الترابط المستقبلي العضوي لقضايا المرأة الفلسطينية بالحركة النسائية العربية ، يشترط إدراك الخصائص المميِّزة لمجتمعنا الفلسطيني ، و المجتمعات العربية من حولنا ، كوحدة مجتمعية وسياسية واحدة، لاستكشاف و استنهاض عناصر التوحد لقضية المرأة العربية ، في إطار العناصر التوحيدية على المستوى القومي، بما يؤدي إلى تقاطع و تطابق العناصر التكوينية الخاصة مع الإطار و الأهداف العامة ، ذلك لأن الحركة النسائية العربية ، لم تزل بعد ، غير موحدة البرامج و الأهداف ، و يغلب على بنيتها التشتت والضعف ، إلى جانب العديد من الخلافات ذات الطابع الفكري الديني و السياسي ، لذلك فالمطلوب أن تتوحد الطليعة النسوية الديمقراطية في إطار برنامج تقدمي عصري موحد ، يمكِّنها من النضال لتحقيق أهدافها بالتعاون المباشر مع الرجل، عبر الأطر السياسية الحزبية المنظمة ، التي لا يمكن بدونها تفعيل العلاقة بين الأطر النسوية وجماهيرها ، فالعمل المنظِّم وحده ، الكفيل بتفعيل هذه العلاقة على الصعيد الجماهيري من جهة ، و بلورة دور الحركة النسائية كحركة اجتماعية فاعلة في صفوف الحركة السياسية الوطنية الديمقراطية العامة من جهة أخرى.

كما نشير أيضاً ، إلى مبادئ الأمم المتحدة ومنظومة حقوق الإنسان ، التي شكلت أساسًا مرجعياً ، أضفى مشروعية كاملة وشاملة على المطالب التي رفعتها الحركة النسائية، و شكلت المواثيق الدولية التي تعني بحقوق الإنسان، خصوصاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد

الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إطاراً قانونياً لمساواة المرأة في الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وجاءت اتفاقية القضاء علي كافة أشكال التمييز ضد المرأة كتتويج لسياق قانوني تشريعي منصف للمرأة، ويستجيب لمطالبها في المساواة، ورفض التمييز ضدها من أي نوع كان . إلا أن العلاقات الاجتماعية والسياسية المنقسمة السائدة في بلادنا حتى اللحظة، ولا تزال تشكل قيداً على تحرر الانسان، بسبب تعمق عوامل ومظاهر الانقسام والصراع على السلطة والمصالح الفئوية ، التي فاقمت بدورها من مظاهر الانحطاط والتخلف الاجتماعي نتيجة تكريس التطور المشوَّه والتبعية وهيمنة الشرائح الاجتماعية البيروقراطية والطفيلية والكومبراورية على فريقي الصراع في الضفة والقطاع ، ما ادى الى انتشار وتعمق مظاهر الاستغلال الاقتصادي والاضطهاد الطبقي والبطالة والفقر التي انعكست بصورة سالبة على حياة المرأة في «مجتمعي» الضفة والقطاع.

وبعد ٢٤ عاماً من الركود والعجز عن عقد أي مؤتمر عام للمرأة الفلسطينية ، عقد بتاريخ ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٩ المؤتمر العام الخامس للمرأة في رام الله ، وقطاع غزة، بطريقة الفيديوكونفرنس بسبب منع حكومة حماس عضوات المؤتمر اللواتي يمثلن الجبهتين الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب من السفر إلى رام الله، وصدر عن المؤتمر قرارات وتوصيات لم تتجاوز الإطار النخبوي الضيق لعضوات المؤتمر دون أي تأثر أو تفاعل في أوساط المرأة الفلسطينية في الضفة وأقطار اللجوء.

إن المرأة الفلسطينية التي شاركت في مسيرة الكفاح الوطني ، وَأَجَّلت بصورة طوعيه أو اكراهية، نضالها من أجل حقها في المساواة مع الرجل في المرحلة السابقة ، من حقها على كافة القوى الوطنية الديمقراطية عموماً واليسارية خصوصاً أن نقف إلى جانبها بكل وعي و التزام ، دفاعاً عن كل حقوقها في المساواة و الحرية الشخصية

و المدنية القانونية و غير ذلك من الحقوق ، عبر إنهاء حالة الاغتراب للمرأة داخل هذه القوى والأحزاب، وتعميق المفهوم والعلاقة الرفاقية القائمة على الاحترام العميق والحرص والتوازن الكامل والمساواة ، إذ أن تطبيق هذه الممارسة داخل الحزب يشكل مدخلاً لتطوير العلاقة الإيجابية مع المرأة عموماً والمرأة العاملة خصوصاً ، بما يجسّد الموقف الجدلي الصحيح في الجمع بين النظرية والممارسة . وفي ضوء هذه الرؤية يصبح نضال المرأة من أجل حقوقها الشخصية و الاجتماعية و المدنية والسياسية أمر مشروع و ضروري ، خاصة في ظل انقسام السلطة وتفككها وعجزها عن القيام بتغيير أو تخفيف معاناة المرأة في معظم جوانبها الحياتية و القانونية ، بما يتطلب وضوح موقف كافة القوى السياسية في المطالبة بإلغاء كافة التشريعات و القوانين و الأنظمة القديمة ، مثل قانون حقوق العائلة لسنة ١٩٥٤ المعمول به في قطاع غزة ، و قانون الأحوال الشخصية الأردني لسنة ١٩٧٦ المعمول به في الضفة الغربية.

ـ حول مشاركة المرأة في الأحزاب والفصائل الفلسطينية :

بداية ، نشير إلى أن تراجع دور الحركة النسائية، كحركة ديمقراطية اجتماعية مطلبية في فلسطين ، هو انعكاس مباشر عن تراجع دور أحزاب التيار اليساري الديمقراطي ، في تفعيل القضايا و المطالب الوطنية الديمقراطية للمرأة ، و إذا كان لهذا التراجع أسبابه الموضوعية و الذاتية ، إلا أنه شَكَّل غطاء أو ذريعة لانتقال العديد من الكوادر النسائية، نحو العمل في المنظمات و المؤسسات الأجنبية غير الحكومية ، التي انتشرت في مرحلة ما بعد أوسلو بصورة كمية واسعة غير طبيعية ، لاستيعاب هذه الكوادر من النساء والرجال، بل ساهمت في خلق المناخات و المغريات المادية، التي أدت إلى فك ارتباط هذه الكوادر بأحزابها، و تحويل معظم النشاطات النسائية، والمجتمعية الأخرى، وتمركزها في هذه المنظمات، بعيداً عن إطار العمل

السياسي و دوره في العمل الجماهيري المنظَّم، استجابة لإغراءات NGO'S[1] المتمثلة في الرواتب والامتيازات المالية والإدارية الأخرى فيما يتعلق بالأجور والنفقات العالية بذريعة التدريب والسفريات والوفود والمصروفات الباذخة المخصصة لما يسمى بـ «المؤتمرات والندوات» حول قضايا نخبوية، بعيدة تماماً، عن قضايا الناس وهمومهم الوطنية والطبقية، وفق مضامين وشعارات محددة سلفاً من المموِّل الغربي، في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وغيرها من الدول، بهدف وحيد يندرج تحت ما يسمى بـ«السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل» تتفرع منه عناوين جانبية باسم «الحكم الصالح» أو «حقوق الإنسان» أو «الجندر» أو «التنمية المستدامة» ... إلخ. هذه القضايا التي لا يمكن تحقيق أي منها طالما بقي الاحتلال الصهيوني جاثماً على أرضنا، رافضاً بقوة العدوان والبطش، أي خطوة تستجيب لقرارات الشرعية الدولية أو غيرها من القرارات.

أما بالنسبة لقصور أو عجز فصائل وأحزاب اليسار عن حماية الحقوق السياسية والاجتماعية والديمقراطية للمرأة، فنقتبس هنا مقتطفاً من مقولة الكاتبة « ساما عويضة » التي تتحدث فيها عن حقوق المرأة المهدورة، فتقول :

« أما نحن وما إن نطالب بقانون أحوال شخصية عادل، ينطلق من كوننا شركاء في الأسرة كما كنا وما زلنا شركاء في النضال وفي البناء... قانون يحمينا من الطلاق

(1)والمعروف أن كبار الموظفين في المنظمات غير الحكومية يتقاضون راتباً شهرياً يصل في المتوسط إلى ما يزيد عن (٣٠٠٠ – ٥٠٠٠دولار) ما يعني أن كل واحد منهم يحصل على دخل شهري يعادل ثمانية أضعاف دخل الأسرة الفقيرة، التي تعيش عند خط الفقر (٥٠٠ دولار شهرياً) ويعادل أكثر من ستة وعشرين ضعفاً للأسرة التي تعيش تحت خط الفقر المدقع (٣٠٠ دولار شهرياً). وهي رواتب لا تدفع كاستحقاق موضوعي لجهود مبذولة ومتميزة أو لكفاءات غير اعتيادية، بل إن معظم هذه الرواتب تدفع بصورة مبرمجة من الجهات الممولة لتحقيق اغراضها السياسية في إطار السلام المزعوم مع دولة العدو الإسرائيلي، تحت غطاء شعارات «حقوق إنسان» «تنمية مستدامة أو غير مستدامة» « جندر» «حكم صالح» وغير ذلك من الشعارات ... (فمن يدفع للزمار يحدد النغمة).

التعسفي الذي يهين كرامتنا ويستبيح إذلالنا .. قانون يضمن لنا الحق في تقرير مصيرنا فيمنحنا الثقة لكي نكون أولياء على أنفسنا كما كنا وما زلنا أولياء على أمور كثيرة في الوطن، قانون يضمن لنا الحق في تقرير مصيرنا وهو مبدأ تعلمناه معاً ورفعنا شعاره معاً .. نتهم باننا نحن غربيات ... تقبلون بقانون تجاري مدني يحلل (الربا) في حين تكفِّروننا عندما نطالب بقانون يمنع تعدد الزوجات حماية لكرامتنا، لأطفالنا، لقيم دافعنا عنها، فتعلنون بأنكم أنتم من يتمسك بالأصالة أما نحن فغربيات... تشرعون حماية المغتصِب وتقتلون الضحية لأنكم ممثلو الأصالة أما نحن الغربيات... وفي أفضل الأحوال تتركوننا في الساحة لندافع عن هويتنا .. لكي ندفع عن أنفسنا تهمة الاغتراب في وقت تعلنون فيه بان قضايانا لا تحتل اهمية في أجندتكم فلا تحاولوا حتى أن تردوا عنا .. عن شريكاتكم تهمة الاغتراب»[1].

إن كل ما سبق ، يستدعي منا طرح السؤال الجوهري عن : دور ومكانة المرأة داخل الأحزاب السياسية الفلسطينية ؟ لأن إمكانية إلتحاقها بهذه الأحزاب ، وفق قناعاتها ومصالحها ، تعزز قدرتها على أداء هذا الدور، الذي يرتبط بشكل وثيق بمكانتها ومستوى تأثيرها ، وبالتالي في عملية صنع القرار واتخاذه داخل هذه الأحزاب، وهنا تتجلى مسئولية الأحزاب السياسية الديمقراطية والعلمانية خصوصاً في توفير السبل الكفيلة بتشجيع المرأة على الإلتحاق في عملية النشاط السياسي والمجتمعي ، حيث تشير كافة الدراسات والأبحاث الجادة على قلة عدد النساء في الأحزاب السياسية الفلسطينية والعربية، الامر الذي أدى إلى إضعاف تأثيرها في رسم السياسات، واتخاذ القرار، بفعل هامشية حضورها في الهيئات العليا، والسبب في ذلك لا يعود إلى ضعف دور المرأة واستعدادها الذاتي فحسب ، بل أيضاً –وبصورة رئيسية – على الأحزاب السياسية المشار إليها ، والتي ركزت في

(1) ساما عويضة، «فلسطينيات نحن » ، الأيام (رام الله)، ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٨.

مجمل نشاطها على العمل الوطني – السياسي، وتجاهلت موضوعات أخرى لها أهميتها الفائقة، في المقدمة منها توعية المرأة ، وتعزيز دورها في العمل السياسي، ما أدى إلى استمرار تغييب دورها، واقتصاره على بعض القضايا ذات الطابع الاجتماعي الشكلي ، دون أي منطلقات سياسية أو فكرية لتعزيز وإغناء نضالها الاجتماعي ، وظلت هذه الأحزاب أسيرة –بهذه الدرجة أو تلك – للتقاليد والمواريث الاجتماعية والثقافية السائدة وغيرها من القيود المفروضة عليها ، بالإضافة إلى أن نظرة هذه الأحزاب بغالبيتها جاءت انعكاساً لصورة المرأة في المجتمع ولطبيعة الأدوار الممنوحة لها.

وفي هذا الجانب ، فإننا لا نجافي الحقيقة ، عندما نؤكد على أن الأحزاب السياسية، ذات الهوية اليسارية، التي أتاحت أوضاعاً أفضل للنساء، من حيث المشاركة وتبوء المواقع القيادية، والمساواة في الحقوق، بالغت في مراعاة التقاليد، وصمتت عن سلوك عضواتها «الحريص» على عدم تحدي قيم المجتمع، خوفاً على قاعدتها الشعبية، التي يمكن أن تهتز جراء طرح مسألة تحرر المرأة بشكل واسع، وفي مثل هذه الأوضاع، لا غرابة في رؤية معظم النسوة، المشاركات في عضوية تلك الأحزاب اليسارية ، يلبسن الحجاب، وبعضهن يلبس القناع، وهي ظاهرة نقيضه تماماً لكل طروحات ورؤى تلك الأحزاب .

أما بالنسبة للأطر النسائية اليسارية ضمن الجبهتين الشعبية والديمقراطية وحزب الشعب، فعلى الرغم من حرص هذه الأطر على بلورة رؤية نسويه مشتركة ، لتعميق الهوية الفكرية الاجتماعية للمرأة اليسارية، فإن ذلك الحرص، يصطدم بضعف تأثير القيادات النسوية في فصائل اليسار على الهيئات والمراتب الحزبية والنقابية النسوية ، وضعف تأثيرها –بدرجات أكبر – على مستوى المرأة في المجتمع الفلسطيني ، إلى جانب ضحالة وعي كوادر وأعضاء هذه الأطر ، فيما يتعلق بالقضايا السياسية والمجتمعية، ناهيكم عن القضايا النظرية أو الفكرية اليسارية ،

بحيث يمكن القول بأن التركيبة الذهنية لمجمل عضوات الاطر النسائية في فصائل اليسار، هي تركيبة أقرب إلى ذهنية وسلوكيات المجتمع التقليدي بكل مظاهر تخلفه ، وكذلك الأمر بالنسبة لعضوية المرأة في تلك الأحزاب ، حيث نلاحظ أن سلوكها في هيئات ومراتب ومؤتمرات لجان أو اتحادات المرأة في فصائل وأحزاب اليسار الفلسطيني، لا يختلف عن الذهنية والسلوكيات التقليدية أو المحافظة، ما يؤكد على ذلك أن أكثر من ٩٥٪ من النسوه المشاركات في كافة الاتحادات النسوية اليسارية[1] يلبسن الحجاب ، ونسبة لا تقل عن ٢٪ منقبات ! ما يعني – وهذه إشكالية – ان القاعدة النسوية لقوى اليسار لا تختلف عن مثيلتها في حركتي حماس وفتح، بما يؤكد ضعف أحزاب وفصائل اليسار في تأهيل الكوادر والقيادات والقواعد النسائية المنتمية إليها أو المحسوبة عليها، إلى جانب استمرار اتساع الفجوة –الثقافية والفكرية والسلوكية - بين القيادات النسائية وبين قواعدها .

إن مصداقية الموقف الموضوعي إزاء المرأة ، من وجهة نظر الأحزاب اليسارية الماركسية، يجب ألا ترتبط بالأزمة المجتمعية وقيمها الهابطة وتقاليدها الرجعية، وأن تؤكد نظرياً، وعلى صعيد الممارسة، على رؤيتها التقدمية، التي تقوم على توسيع وتعزيز الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية في المجتمع، وأن تلتزم بتطبيق شروط العضوية فيها – كما نصت عليه مواثيقها – ، بالنسبة للذكور على وجه الخصوص ، ان يتخذ موقفاً علمياً تقدمياً من مسألة المرأة وأن يلتزم بممارسة هذا الموقف عبر ثقافة داخلية تقوم على نبذ التعصب، وإعطاء دور أساسي للمرأة، مساوٍ لدور الرجل، وأن برنامجها نحو المجتمع، برنامج ديمقراطي يقوم على دعم حقوق المرأة، خاصة المشاركة السياسية وأخذ مكانتها في

(1)ونقصد بذلك: اتحاد لجان المرأة الفلسطينية – الجبهة الشعبية / اتحاد لجان العمل النسائي – الجبهة الديمقراطية / اتحاد لجان المرأة العاملة – حزب الشعب.

كل القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية وغير ذلك من القضايا الحياتية ، وذلك انطلاقاً من أن المرأة تستطيع أن تلعب دور رئيسي لأنها تمثل نصف المجتمع، وأن ثقافة الديمقراطية ونبذ التعصب تصب في مصلحة المرأة وحقوقها وحرياتها، مثلما تصب باتجاه إنهاء الانقسام وتراجع الاتجاهات التعصبية ووحدة واستقرار المجتمع، لأن جذر المشكلة يعود –ضمن أسباب متنوعة- إلى ضعف مصداقية ووعي الأحزاب بمبادئها وأفكارها ، وضعف منهجيتها الديمقراطية وممارستها إلى جانب ضعف ثقافة المشاركة والحوار مع المرأة كند حقيقي للرجل .

أما على مستوى الأوضاع والعلاقات الداخلية لهذه الاحزاب ، فإن من واجبها ، العمل وبشكل دائم على تعزيز دور المرأة على مستوى اتخاذ القرار، في كافة الهيئات والمؤتمرات الحزبية ، فضلاً عن الاهتمام بنوعية الأنشطة والبرامج والفعاليات السياسية العامة، وكذلك الخاصة، الموجهة للمرأة التي تستهدف نشر ثقافة الحداثة[1] والتنوير والمواطنة و الديمقراطية والمساواة بين الجنسين .

بالطبع ، لا نعتقد أن الأحزاب اليسارية ، في فلسطين وبلدان الوطن العربي ،

---

(1)في هذا السياق أشير إلى إن كافة المظاهر الحديثة في المجتمعات العربية (إنشاءات وأبنية وفنادق سياحية وسيارات فارهة وبضائع استهلاكية مستوردة وأزياء ومكاتب ... إلخ) لا تتعدى كونها مظاهر شكلية على سطح مجتمعاتنا التي لا تزال أسيرة للعديد من رواسب التخلف القديمة التي أعيد إنتاجها وتجددها في بلادنا باسم العودة إلى التراث أو بحكم مصالح الطبقات الحاكمة وتبعيتها للنظام الرأسمالي العالمي وحليفه الإسرائيلي ، فالشرط الأول للحداثة هو سيادة وانتشار مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والعقلانية والتنوير وحرية الرأي والمعتقد جنباً إلى جنب مع التطور الاقتصادي والصناعي تحديداً ، فلا وجود لحداثة، نظرياً –كما يقول بحق فيصل دراج- «من دون وجود تحديث، هو شرط ومقدمة لها. وما التحديث إلا جملة التحولات الاجتماعية المتتابعة التي تربك الإجابات القديمة، وتفرض على الفكر أن يتمرد على منظومة فكره السابقة، ويستولد منها منظوراً جديداً صاغه التحديث ويعيد صياغة التحديث في آن. فالحداثة نمط من الوجود مسكون بما يتكون من دون أن يأخذ صيغة نهائية». النهج (دمشق) – العدد ٢ - شتاء ١٩٩٥ ، ص٢٠٣.

تشعر بحالة من الرضا، سواء على صعيد دور ومكانة المرأة داخلها وداخل هيئاتها ومستوى تأثيرها في صنع القرار، أو على مستوى حضورها ضمن النظام السياسي في هذا البلد أو ذاك ، وحجم تأثيرها في عملية صنع القرار الوطني، ما يعني أن ظاهرة تراجع دور المرأة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، عكست أثرها سلباً على الأحزاب في فلسطين والوطن العربي، حيث نلمس أثر هذه الظاهرة ، على دور المرأة تجاه الانقسام الداخلي وكافة القضايا المجتمعية والسياسية، ويبدو أن جذر المشكلة، لا يتوقف عند التطور الاجتماعي الاقتصادي المشوه فحسب، بل أيضاً في تكريس ثقافة الخضوع والاستتباع لدى المرأة، في إطار التخلف الثقافي العام من ناحية، وضعف أو غياب الوعي بممارسة الديمقراطية في السلطة والأحزاب والفصائل من ناحية أخرى ، ذلك إن قيم احترام التعددية الفكرية والسياسية، والتداول السلمي للسلطة، واحترام الاختلاف، وغيرها من القيم، تحتاج إلى تعزيز، بحيث تشكل الديمقراطية قاعدة تنظيمية وأخلاقية صالحة لإعادة صياغة النظام السياسي الفلسطيني، بل المجتمع برمته.

في ضوء ما تقدم ، فإن من أهم أولويات فصائل وأحزاب اليسار الفلسطيني، في سياق عملية النضال الوطني الديمقراطي ، الوقوف ضد كل المحاولات التي تهدف إلى خنق صوت المرأة الفلسطينية و حقها في التعبير عن رأيها و مطالبها القانونية المجتمعية العصرية الحديثة التي تتطلع إليها ،لأن قضية المرأة في رأينا تتجاوز التفاصيل العامة –رغم أهميتها– المرتبطة بمواضيع الزواج الإكراهي المبكر أو الموقف ضد تعدد الزوجات أو التوريث أو الشهادة في المحاكم ، فهي قضية وطنية ديمقراطية ترتبط بعملية التطور و النهوض، لنصف المجتمع ، و بالتالي فإن الانتصار في هذه القضية سيشكل الخطوة الرئيسة عبر العمل المنظَّم المشترك بين الرجل و المرأة معاً ، نحو تقدم مجتمعنا على طريق التطور الديمقراطي العقلاني الحديث

عبر الانعتاق من كل مظاهر التخلف و التبعية و الفقر و القهر و الاستبداد .

في ضوء ما سبق، تظل مهمة تحرر المرأة وانعتاقها ، مرتبطة بعملية تغيير البنية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية للمجتمعات العربية ، كهدف رئيسي ، يوفر الفرص والعوامل الموضوعية والذاتية للمرأة في بلادنا. لكي تبدأ دورة جديدة في حياتها ، تقطع تماماً مع كل أشكال الظلم والقهر والاضطهاد الذي تعرضت له تاريخياً ولا تزال تتعرض له، وهذا يعني ويتطلب في آن ، إعادة تجديد البنية التنظيمية والفكرية والأخلاقية للأحزاب والحركات اليسارية الديمقراطية في بلادنا ، بما يمكنها من إلغاء كل أشكال تخلفها ومواقفها تجاه المرأة ودورها الموازي والمساوي تماماً لدور الرجل ، شرط أن تمتلك هذه الأحزاب رؤية إستراتيجية تنطلق بداية من أن انتصار الطبقات الكادحة يشكل الخلاص الوحيد ليس للفقراء الذكور فحسب وإنما ايضاً للمرأة المقهورة ولكل المجتمع ككل ، مدركين أيضاً أن الشرائح الكادحة والفقيرة عموماً ومن العمال والفلاحين خصوصاً لا يمكن أن تحقق تحررها التام ، إلا إذا تحققت الحرية التامة للمرأة ، والمساواة الاجتماعية لها ، ما سيضمن مشاركة المرأة بصورة فعالة إلا أبعد الحدود جنباً إلى جنب مع شريكها الرجل في النضال الثوري الديمقراطي من أجل تحقيق الأهداف الكبرى في التحرر والتقدم والاشتراكية والوحدة.

- معطيات وإحصاءات ومؤشرات عامة حول المرأة الفلسطينية

على الرغم مما قدمته هذه الدراسة من تحليل للظروف والعوامل الموضوعية والذاتية لتطور دور المرأة الفلسطينية ، تاريخياً وراهناً ، انطلاقاً من أزمة المجتمع الفلسطيني بارتباطه الوثيق بأزمة المجتمع العربي ، فإن القوى الوطنية الديمقراطية والعلمانية ، استطاعت تحقيق عدد من الانجازات التي تعزز نسبياً دور المرأة الفلسطينية وتقدمها –بخطوات متدرجة– في مجالات العمل والأنشطة المرتبطة بها، بحيث يمكن أن توفر هذه الإنجازات ، فرصة أو ظرف موضوعي ، يمكن أن

تتفاعل معه المرأة الفلسطينية على طريق تطورها ، رغم كافة عوامل الأزمة المجتمعية والسياسية ، التاريخية والراهنة، المرتبطة بمواقف ورؤى حركة حماس ضد أية خطوات أو إجراءات قانونية أو سياسية ، تستند إلى جوهر الحداثة والتنوير والعقلانية والديمقراطية التي من شانها الإسهام في تطور المجتمع والمرأة .

نورد فيما يلي مجموعة من المعطيات والإحصاءات والمؤشرات، التي تحمل في معظمها طابعاً ايجابياً بالنسبة لتطور دور المرأة في بلادنا في : الواقع الاجتماعي والسياسي، الواقع الاقتصادي ، الواقع التعليمي ، الواقع الصحي ، الواقع الإعلامي.

أولاً : معطيات الواقع الاجتماعي والسياسي والحقوقي:

١-بلغ عدد سكان الأراضي الفلسطينية نهاية ٢٠٠٩ حوالي ٣٩٩١٨٢٦ نسمة، تتوزع بنسبة ١٥ , ٦٢٪ في الضفة (٢٤٨٠٨٥٨ نسمة) ونسبة ٨٥ , ٣٧٪ في قطاع غزة(١٥١٠٩٦٨ نسمة) . وتبلغ نسبة الإناث ٢ , ٤٩٪ من إجمالي عدد السكان أي حوالي ٩٦٥ , ١ مليون أنثى، أي بمعدل ١٠٣ ذكر لكل ١٠٠ أنثى .

٢- بلغ عدد الأفراد ضمن القوة البشرية (١٥ سنة فما فوق) حوالي ٢٢١٥٤٦٥ نسمة، ويتوزعوا بنسبة ٤ , ٥٠٪ للذكور أو ما يعادل (١١١٦٥٩٤ ذكراً) والإناث بنسبة ٦ , ٤٩٪ أو ما يعادل (١٠٩٨٨٧١ أنثى)، أما نسبة الإناث غير النشيطات اقتصادياً من مجموع الإناث فتبلغ ٥ , ٨٤٪ (٩٢٨٥٤٦ أنثى غير نشيطة اقتصادياً) ، في حين أن النشيطات اقتصادياً لا يتجاوزن نسبة ٥ , ١٥٪ ما يعادل (١٧٠٣٢٥، أنثى) ضمن القوى العاملة ما بين عاملة أو عاطلة عن العمل.

أما الذكور فقد بلغت نسبة النشيطين اقتصادياً ٦٧٪ من إجمالي الذكور في القوة البشرية، بما يعادل (٧٤٨١١٨ ذكر ضمن القوى العاملة).

٣- تبلغ نسبة الأسر التي تدير شؤونها امرأة (ربة أسرة) حوالي ٨ , ٧٪ من مجموع الأسر عام ٢٠٠٦، إلا أنها تشكل نسبة ٩٪ من الفقراء، وتؤكد مؤشرات

الفقر أن الأسر التي ترأسها إناث تكون أكثر عرضة للفقر مقارنة مع الأسر التي يرأسها ذكور[1].

٤- بلغت نسبة الإناث من «مجمل أعضاء الاتحاد العام للنقابات حتى عام ١٩٩٧ ، هي فقط ٧,٢٪ من المجموع الكلي الذي يزيد عن ٦٣٠٥٤ »[2] مما يدلل على شدة ضعف دورها في البنية القيادية والقاعدية للحركة النقابية .

٥- شهد العام ٢٠٠٩ تطورا في مجال مشاركة المراة في الحياة السياسية، حيث اخذت تنافس الرجال وتحتل مناصب عليا في مؤسسات السلطة ، حيث يوجد ٥ وزراء اناث من اصل ٢٢ وزيرا في «حكومة رام الله». كما تم تعيين أول امرأة في عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عام ٢٠٠٩ ، وتعيين أول امرأة في منصب رئيس هيئة سوق المال خلال عام ٢٠٠٩ ، ومع بداية عام ٢٠١٠ تم تعيين أول سيدة لتشغل منصب محافظ لمحافظة رام الله والبيره مما يعكس نجاح وقدرة المرأة الفلسطينية في إدارة المؤسسات بفعالية ومهنية عالية.

كذلك الأمر بالنسبة للمجلس التشريعي المنتخب، بالرغم من أن قانون الانتخاب الفلسطيني أعطى المرأة الحق في انترشيح والانتخاب، فقد زادت مشاركة المرأة في المجلس التشريعي من ٥ نساء من أصل ٨٨ نائبا عام ١٩٩٦ الى ١٧ نائبة من اصل ١٣٢ نائبا عام ٢٠٠٦.

من ناحية أخرى بلغت نسبة النساء اللواتي يعملن صحفيات في الأراضي الفلسطينية ١٥,٨٪ من إجمالي عدد الصحفيين أي ١٦ صحفية من بين كل مئة صحفي وصحفية خلال العام ٢٠٠٩ . في حين نجد أن هناك ١٢ قاضية من بين كل ١٠٠ قاضي وقاضية في الأراضي الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٨، وخمسة

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، الفقر في الأراضي الفلسطينية ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧.

(2) السلطة الوطنية، تصور لخطة التنمية ٢٠١١-٢٠١٢ .

سفيرات حتى آذار/ مارس ٢٠٠٨ . وحسب بيانات العام ٢٠٠٨ في القطاع الصحي فإن مهنة التمريض تجتذب الإناث بشكل أكبر من غيرها من المهن الطبية، إذ أن هناك ٥٦ ممرضة من بين كل ١٠٠ ممرض وممرضة، بالمقابل فإن خمس أطباء الأسنان ونصف الصيادلة تقريبًا هن إناث أيضًا.

٦- بلغ عدد الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية نهاية ٢٠٠٩ حوالي ٧٣٠٠ أسير وأسيرة فلسطينيا وعربيا، من بينهم ٣٤ أسيرة يتوزعن كالتالي: ٢٠ أسيرة محكومة منهن ٥ أسيرات محكومات بالسجن المؤبد، و١٢ موقوفات، واثنتان معتقلات إداريًا[1] .

٧- بلغت مشاركة الإناث في القطاع الحكومي نسبة ٢٩,٣٪ عام ٢٠٠٨، وهي أعلى من نسبة المشاركة في القوى العاملة، ومن حيث طبيعة الوظائف الحكومية فيوجد ٢ إناث من ٣٠ وكيل وزير، و ٤ إناث من ٩٢ وكيل مساعد، و١٣ أنثى من ١٠١ مدير عام «A3»، و٦٢ أنثى من أصل ٥٩٨ مدير عام «A4»، و٩٧١ أنثى من أصل ٥٢٥١ مدير ضمن الفئات (A,B,C) .

بشكل عام تظل مشاركة المرأة في الوظائف الحكومية ذات طابع هامشي، محدود، دون أي دور مهم أو مميز من حيث التأثير، اقتصر على وظائف محددة، مثل سكرتيرة تنفيذية، أو إدارية أو طابعة، إلى جانب قطاع التعليم، وهو القطاع الأكثر أهمية حيث يعمل فيه ٤٠٪ من النساء العاملات في الحكومة، وفي رياض الأطفال فإن نسبة مشاركة المرأة تصل إلى ٩٩,٩٪ .

بالرغم من أهمية مشاركة المرأة وضرورة مساواتها بالرجل، فإن هذه القضية ترتبط بمبدأ تكافؤ الفرص وقواعد الشهادات العلمية والخبرات المطلوبة، وهو

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة الثامن من آذار يوم المرأة العالمي، ٨/ ٣/ ٢٠١٠، رام الله، ص٣.

مبدأ لم تعمل السلطة الفلسطينية على تطبيقه في عملية التعيين في الوظائف الحكومية، التي تمت على قاعدة التعامل مع «أهل الثقة» بعيدًا عن أصحاب الكفاءة أو الخبرة، ولذلك فإن نسبة عالية من التعيينات في الوظائف المدنية بصورة خاصة، قد تزيد عن ٥٠٪ تمت على قاعدة أهل الثقة من أبناء المسئولين المدنيين والعسكريين والعلاقات الشخصية والمحسوبيات عدا عن تعيين عدد كبير من طلاب وطالبات الجامعات -في الأزهر خصوصًا- بدرجات وظيفية متفاوتة قبل تخرجهم.

٨- استحوذ قطاع الخدمات والفروع الأخرى على نسبة ٦ , ٦٠٪ من المرأة العاملة للربع الرابع ٢٠٠٩ (بواقع ٥ , ٥٣٪ في الضفة الغربية، ٧ , ٨٩٪ في قطاع غزة)، ثم قطاع الزراعة بنسبة ٦ , ٢٢٪ (بواقع ٣ , ٢٧٪ في الضفة الغربية و٣٪ في قطاع غزة) ثم قطاع الصناعة بنسبة ٦ , ٨٪ وخاصة في فروع الملابس والمواد الغذائية والخياطة والجلود ... الخ (بواقع ٢ , ١٠٪ في الضفة الغربية، ٩ , ١٪ في قطاع غزة)، بما يدل على غياب دور المرأة في عملية التنمية بالمعنى الاقتصادي وخاصة في قطاع غزة[1].

وبالنسبة لظروف العمل فإن أكثر من ٢٥٪ من المرأة العاملة وهي الشريحة الأكثر فقرًا، مضطرة للعمل بسبب استشهاد المعيل أو إعاقته أو أسره، وعدم توفر معيل آخر، كما تشكل العازبات نسبة غير قليلة من المرأة العاملة .

٩- بالنظر إلى توزيع النساء حسب الحالة الزواجية والعمر تتضح لنا أنماط الزواج لكل امرأة، حيث أن نسبة ٩ , ٨ من النساء في الفئة العمرية (١٩-١٥) وهي سن المراهقة متزوجات، حيث بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للنساء ٤ , ١٩ سنة في الأراضي الفلسطينيةا ويتساوى في كل من الضفة والقطاع ، علمًا بان العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور ٢٤ عامًا.

هذا مؤشر على انعكاسات الزواج المبكر على هذه النسبة من النساء حيث يؤدي

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة للربع الرابع ٢٠٠٩، ص٢٣.

الزواج المبكر عادة إلى حرمان الفتاة من إكمال تحصيلها العلمي، وكذلك اشتراكها في سوق العمل بالإضافة إلي احتمالية الحمل والإنجاب في سن مبكرة وهذا أيضاً له انعكاسات سلبية على صحة الأم والطفل وكذلك يؤدي إلى زيادة معدلات الخصوبة للمرأة.

جدول (٧-١)

التوزيع النسبي للإناث ١٥ سنة فأكثر

حسب فئات العمر والحالة الزواجية لعام ٢٠٠٦

فئات العمر	الحالة الزواجية للإناث				
	لم تتزوج أبداً	متزوجة	مطلقة	أرملة	منفصلة
١٥-١٩	٩٠,٩	٨,٩	٠,١	٠,١	٠,٤
٢٠-٢٤	٥١,٨	٤٧	٠,٩	٠,٢	٠
٢٥-٢٩	٢١,٥	٧٦,٣	١,٤	٠,٥	٠,١
٣٠-٣٤	١٣	٨٤,١	١,٦	١,١	٠,٣
٣٥-٣٩	١٠,٦	٨٥,٤	٢	١,٨	٠,٢
٤٠-٤٤	٨,٨	٨٦,١	١,٢	٣,٦	٠,٢
٤٥-٤٩	٨,٩	٨١,٤	١,٨	٦,٨	٠,٣
٥٠-٥٤	٨,١	٧٨,٢	١,٧	١٠,٥	١,١
٥٥-٥٩	٥,٧	٦٩	١,٨	٢٢,٧	١,٥
٦٠-٦٤	٥,٧	٥٥,٤	١,٧	٣٥,٩	٠,٨
٦٥-٦٩	٢,٩	٥٠,٢	٢	٤٣,٩	١,٣
٧٠-٧٤	٣	٣٨,٨	١,٢	٥٥,٧	١
٧٥-٧٩	٣,٦	٢٥,٦	٠,٢	٦٩,٦	١,٣
٨٠+	١,٧	١١,١	٠,٤	٨٦,٥	١
المجموع	٣٣,٦	٥٧,٨	١,٢	٧	٠,٣

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (١٠)، ٢٠٠٩، ص٣٠٠.

١٠- المرأة الفلسطينية وقانون العمل رقم «٧» لسنة ٢٠٠٠: تضمن قانون العمل رقم(٧) العديد من المواد التي تنصف المرأة وتحسن من وضعها في العمل وجاء على ذلك في العديد من المواد هي:

- المادة«٢» ونصت علي أن العمل حق لكل مواطن قادر عليه، تعمل السلطة الوطنية على توفيره على أساس تكافؤ الفرص دون أي نوع من أنواع التمييز».

- المادة «١٦» ونصت على :« يحظر التمييز في ظروف وشروط العمل بين العاملين في فلسطين ».

- المادة «١٠٠» ونصت « وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاها يحظر التمييز بين الرجل والمرأة».

- المادة «١٠١» ونصت على «يحظر تشغيل النساء في :

١. الأعمال الخطرة والشاقة التي يحددها الوزير.

٢. ساعات عمل إضافية أثناء الحمل والأشهر الستة التالية للولادة.

٣. ساعات الليل فيما عدا الأعمال التي يحددها مجلس الوزراء.

٤. المادة «١٠٢» :« علي المنشأة توفير وسائل خاصة بالعاملات».

٥. المادة «١٠٣» بند «١» :«للمرأة العاملة التي أمضت في العمل قبل كل ولادة مدة مائة وثمانين يوماً الحق في إجازة وضع لمدة عشرة أسابيع مدفوعة الأجر منها ستة أسابيع على الأقل بعد الولادة ». وفي بند «٢» لا يجوز فصل العاملة بسبب الإجازة المذكورة في الفقرة «١» أعلاه إلا إذا ثبت أنها اشتغلت بعمل آخر خلالها».

- المادة «١٠٥» ونصت على :«وفقاً لمصلحة العمل يجوز للمرأة العاملة الحصول على إجازة بدون أجر لرعاية طفلها أو لمرافقة زوجها».

-المادة «١٠٦»:« على المنشأة أن تعلق في مكان العمل الأحكام الخاصة بتشغيل

النساء.

١١- المشاركة السياسية للمرأة: في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، حصلت النساء ككل على سبعة عشر مقعداً من خلال النظام الملزم للقوائم النسبية، بواقع ستة مقاعد لحركة حماس، وثمانية لحركة فتح، وواحد عن كل من قائمة الشهيد أبو علي مصطفى، وقائمة فلسطين المستقلة، وقائمة الطريق الثالث. ولم تحرز المرأة على صعيد الدوائر أي مقعد على الإطلاق. وبذلك تكون المرأة قد حصلت على نسبة أقل من ١٣٪ من عدد أعضاء المجلس التشريعي. وهي أفضل مما كانت عليه في المجلس السابق (انتخابات التشريعي في يناير/ كانون الثاني ١٩٩٦م) حيث فازت خمس عضوات من النساء فقط من مجموع ٨٨ عضواً في المجلس أي بنسبة ٦ , ٥٪. ولكنها تبقى دون المستوى المطلوب التي طالبت به المرأة، وبالتأكيد أقل من نسبة ٢٠٪ التي أقرت صيغة ملزمة للقوائم، علماً بأن المرأة الفلسطينية حظيت بكوتا نسوية في المجلس الوطني تراوحت بين ٢٪ في سنة ١٩٦٤م إلى ٥ , ٧٪ في آخر دورة للمجلس عقدها في غزة في سنة ١٩٩٦م.

١٢- **المرأة الفلسطينية والقانون الأساسي**[1]:أصبح القانون الأساسي الفلسطيني سارياً بتاريخ (٧/ ٧/ ٢٠٠٢) ومنه تستمد الحقوق الأساسية العامة والفردية، وبموجبه تتحدد طبيعة النظام السياسي.

وفيما يتعلق بالمرأة وحقوقها في المساواة والمشاركة المنصفة فقد أتى على ذلك بعدة نصوص، وهذا ما ورد في نص المادة «١٠» في القانون والتي تنص على :

١. حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام.

٢. تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء على الانضمام إلي الإعلانات

(1)الانترنت، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، دراسات متنوعة حول المرأة الفلسطينية، www.pnic.gov.ps

والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان « وكاستنتاج فالقانون ضمن عدم التمييز علي قاعدة أن حقوق المرأة هي حقوق إنسان في المحصلة.

أما المادة (٦) فقد نصت علي :« مبدأ سيادة القانون أساس الحكم في فلسطين وتخضع للقانون جميع السلطات والأجهزة والمؤسسات والأشخاص».

فيما المادة (٢٦) أكدت أن « للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات ولهم علي وجه الخصوص الحقوق الآتية:

١- تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها وفقاً للقانون.

٢- تشكيل النقابات والجمعيات والاتحاديات والروابط والأندية وفقاً للقانون:

٣- التصويت والترشيح في الانتخابات لاختيار ممثلين منهم يتم انتخابهم بالاقتراع العام وفقاً للقانون.

٤- تقلد المناصب والوظائف العامة علي قاعدة تكافؤ الفرص.

بالنسبة للقضايا القانونية الأخرى، التي تحمل في طياتها تمييزًا واضحًا ضد المرأة، أو سلبيات واضحة في نصوصها، فهي كثيرة ومتعددة، أهمها ذلك القانون المتعلق بالأحوال الشخصية، «فما زال نظام «الملة» العثماني مطبقًا، حيث تدير كل مجموعة دينية شئونها عبر دستور (قوانين) يسترشد بالمعتقدات الدينية الخاصة بكل مجموعة، فللمسلمين محاكم شرعية تسترشد بالشريعة، وللمسيحيين ثلاث محاكم كنسية، وأما في مجال الأحوال الشخصية، فللعرف دور رئيسي في تحديد تصرف الأفراد ضمن المجموعة، وغالبا ما يعطل العرف القانون، وعلى سبيل المثال يسمح الشرع للنساء أن يرثن نصف نصيب الرجل، ولكن العرف السائد يفرض في كثير من الحالات على معظم النساء الفلسطينيات، سواء المسيحيات أو المسلمات التخلي عن حقوقهن لأشقائهن»[1].

(1)مها أبو دية ، المحامي رجا شحادة-نحو المساواة والمرأة الفلسطينية-مصدر سبق ذكره-ص١٧.

وعند النظر في القوانين الجنائية ،«المتعلقة بجرائم الرغبة الجنسية، هناك اعتبار للظروف المخففة للزوج الذي يقتل زوجته إذا فاجأها وهي ترتكب الزنا في بيته، في حين أن هذه الاعتبارات المخففة لا تتوفر للمرأة، إذ من الممكن أن يحكم عليها بالموت لارتكابها الجريمة نفسها»[١].

بالطبع هناك الكثير من مظاهر التمييز والحرمان للمرأة المنصوص عليها في القوانين مثل «بيت الطاعة»، أو لم يصدر بشأنها أية قوانين حتى اللحظة ، كما «لا توجد قوانين رعاية اجتماعية تحمي المرأة من الفقر، أو تصون حقوقها الاقتصادية والاجتماعية الأساسية بصورة مستقلة عن أقاربها الذكور»[٢]، كما ينص على ذلك قانون التأمين والمعاشات . والمشكلة أن المرأة لا يحق لها أن تبحث عن عمل حسب رغبتها أو وفق حقها في ممارسة اختيارها الحر في هذا الجانب، بدون قيود أو تعقيدات الرجل، وفي حال وجدت عملا لها –في مؤسسات القطاع الخاص والزراعة خصوصا– فإنها لا تعامل مع نظيراتها أو زملائها من العمال على قاعدة المساواة من حيث الراتب أو الحقوق ... الخ.

وفي هذا السياق، فإن من المعروف، ورغم دخولنا الى القرن الحادي والعشرين، فلا تزال قوانيننا وأنظمتنا ومحاكمنا المدنية، تتعامل مع شهادة المرأة وفق نصوص الشريعة على أساس أنها تعادل نصف قيمة شهادة الرجل، وهو تمييز واضح ضد المرأة، لم يعد مقبولاً، بأي معنى وتحت أي تبرير في هذا العصر، ولكن يبدو أن قضية تحرر المرأة في بلادنا لا تعكس روح وثقافة العصر، فهي قضية مرتبطة بعمق بالمظاهر السالبة للذهنية أو الوعي المتخلف في سياق العلاقات الاقتصادية الاجتماعية بأنماطها المتباينة في إطار التخلف المجتمعي العام الذي لا يرى مكانًا للمرأة سوى

(1)المصدر نفسه ، ص١٦ .

(2)المصدر، ص١٦ .

البيت والضغط عليها بشتى الوسائل، كالزواج الاكراهي الذي يتم في معظمه للصغار من البنات بصورة خاصة، ممن لا يملكن حرية الرأي أو القرار.

١٣- أما بالنسبة لمشاركة المرأة في الدورات المنعقدة في مراكز التدريب المهني، فنلاحظ ارتفاع حجم هذه المشاركة في دورات الخياطة بنسبة ٩٢٪ من مجموع الذكور والإناث البالغ ٣٢٠ طالبًا وطالبة، وبنسبة ٩٠٪ في دورات السكرتاريا والحاسوب من المجموع البالغ ٢٥٣ طالبًا وطالبة، وحوالي ٩٠٪ لمهنة تصفيف الشعر من أصل ١٠٣ طالبا وطالبة، تهبط هذه المشاركة الى ٣٠٪ في مهنة الرسم المعماري، ولا توجد أي مشاركة في كافة المهن الأخرى في دورات مراكز التدريب، مثل البلاط والحدادة والنجارة والميكانيك والأدوات الصحية والتمديدات الكهربية والراديو والتلفزيون وصيانة الأجهزة المكتبية والمدراء المهنيين ... الخ، أما بالنسبة لمشاركة المرأة في النشاط التعليمي، فإن نسبة الإناث العاملات في المدارس تبلغ ٤٧,٣٪، والعاملات في الجامعات ٢٣,٢٪ وفي كليات المجتمع ٢٢,٣٪ وفي رياض الأطفال ٩٩,٩٪[١].

ثانيا: الواقع الاقتصادي للمرأة الفلسطينية:

- **مؤشرات حول عمالة المرأة:** تشير نتائج مسح القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية إلى انخفاض نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية من ١٥,٧٪ عام ٢٠٠٧ إلى ١٥,٢٪ عام ٢٠٠٨، حيث بلغت القوى العاملة الفلسطينية ٩٦٣٥٠٠ عامل خلال الربع الرابع ٢٠٠٩[٢].

- **توزيع المرأة حسب النشاط الاقتصادي:**

(١) المرأة والعمل والتعليم في فلسطين –وزارة العمل- الإدارة العامة للتخطيط–تشرين أول ١٩٩٧ .

(٢) مسح القوى العاملة، الربع الرابع لعام ٢٠٠٩، ص١٢.

جدول (٧-٢)

التوزيع النسبي للعاملات في الأراضي الفلسطينية
حسب النشاط الاقتصادي ومكان العمل، ٢٠٠٨

	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستوطنات	الأراضي الفلسطينية
الزراعة والصيد	٢٨,٤	٢٤	٢٥,٣	٢٧,٥
الصناعة	١٠,٢	٣,٢	١٤,٢	٨,٨
الإنشاءات	٠,٦	-	٠,٨	٠,٥
التجارة والمطاعم والفنادق	٧,٩	٥,٢	١١,٢	٧,٤
النقل والتخزين والاتصالات	٠,٧	٠,٣	-	٠,٦
الخدمات والفروع الأخرى	٥٢,٢	٦٧,٣	٤٨,٥	٥٥,٢

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء المركزي – مسح القوى العاملة ٢٠٠٨ ، ص٨١.

يتضح من الجدول أعلاه أن قطاع الخدمات يستحوذ على الجزء الأعظم من عمل المرأة حيث بلغ ٥٥,٢٪ في العام ٢٠٠٨ مقابل ٥٤,٣٪ في العام ٢٠٠٢ أي أن أكثر من نصف النساء في الأراضي الفلسطينية يتركز عملهن في مجال الخدمات مثل (معلمة، سكرتيرة، مراسلة، نادلة، عاملة نظافة، آذنة، كوافيرة، ...) الخ. أما في قطاع الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك، فقد بلغت نسبة العاملات ٢٧,٢٪، يليه قطاعي التعدين والصناعة بنسبة ٨,٨٪ ثم التجارة والمطاعم بنسبة ٧,٤٪ وأخيراً قطاع البناء والتشييد، والنقل والتخزين بنسبة ٠,٥٪، ٠,٦ من إجمالي النشاط الاقتصادي على التوالي.

في إطار قطاع الخدمات نجد أن قطاع التعليم يستحوذ على الجزء الأكبر منه يليه الصحة والشؤون الاجتماعية وفي إطار قطاع الصناعة فالجزء الأكبر يرتكز منه على عمل الخياطة ومن ثم على صناعة المواد الغذائية.

جدول (٧-٣)

معدل البطالة بين القوى العاملة النسائية ١٥ سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية

حسب فئات العمر

العمر	النسبة في صفوف النساء
١٥-١٩	٣,١٪
٢٠-٢٤	٤٩,١٪
٢٥-٢٩	٤١,٧٪
٣٠-٣٤	٢٤,١٪
٣٥-٣٩	١٥,٤٪
٤٠-٤٤	٩,٢٪
٤٥-٤٩	٩,٩٪
٥٠+	٦,٩٪

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء المركزي – مسح القوى العاملة للربع الرابع ٢٠٠٩

جدول (٧-٤)

معدل البطالة بين القوى العاملة النسائية ١٥ سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية

حسب سنوات الدراسة

سنوات الدراسة	النساء
٠	٢,٧٪
١-٦	٦,٤٪
٧-٩	١٠٪
١٠-١٢	١٢,٨٪
١٣+	٣٧,٥٪

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء المركزي – مسح القوى العاملة للربع الرابع ٢٠٠٩

ومن الملاحظ هنا أن نسبة مشاركة المشتغلات الإناث في الضفة الغربية تفوق مثيلاتها في قطاع غزة، بالرغم من أنها منخفضة جداً إذا ما قورنت مع نسبة المشتغلين الذكور ولكنها بالنسبة لقطاع غزة فهي مرتفعة نسبياً.

جدول (٧-٥):

التوزيع النسبي للعاملات في الأراضي الفلسطينية

حسب سنوات العمل ومكان العمل، ٢٠٠٨

	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستوطنات	الأراضي الفلسطينية
٠	٦,٦	٧,٢	٢,٦	٦,٧
١ - ٦	١٤,٥	٥,٧	١٢,٦	١٢,٧
٧ - ٩	١٣,٦	٩,٤	٩,٨	١٢,٧
١٠ - ١٢	١٩,٧	١٦	٣٣,١	١٩,١
١٣ +	٤٥,٦	٦١,٧	٤١,٩	٤٨,٨

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء المركزي : مسح القوى العاملة ٢٠٠٨ ، ص٨٤.

جدول (٧-٦)

توزيع المشتغلات (١٥ سنة فأكثر)

حسب المهنة الرئيسية للإناث في الأراضي الفلسطينية

الرقم	المهنة الرئيسية	النسبة (٪)
١.	المشرعات وموظفات الإدارة العليا والمديرات	٢,٢
٢.	الفنيات والمتخصصات والكاتبات	٤٨
٣.	العاملات في الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق	١٠,١
٤.	العاملات المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	٢٦,٧
٥.	العاملات في الحرف وما إليها من المهن	٥,٨
٨.	مشغلات الآلات وجموعها	٢,٧
٩.	المهن الأولية	٤,٥

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء المركزي – مسح القوى العاملة ٢٠٠٨ ، ص٩٦.

ويتضح مما سبق أن الفنيات والمتخصصات والكاتبات شكلن أعلى نسبة للمشتغلات الإناث، فيما لم تتجاوز نسبة الإناث المشتغلات في المراتب العليا للسلم المهني ٢,٢٪ ، أما العاملات في الزراعة فيأتين في المرتبة الثانية من مجموع العاملات .

ثالثا: الواقع التعليمي للمرأة:

١. **التعليم الأساسي والثانوي** : بلغ عدد الطلبة في جميع المدارس الفلسطينية في مطلع العام الدراسي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ ما مجموعه ١٠٩٧٠٩٥ طالباً و طالبة، يتوزعوا بنسبة ٥٩,٥٥٪ في الضفة الغربية و٤٠,٤٥٪ في قطاع غزة، وتشكل الإناث نسبة ٥٠٪ من جميع الطلبة. فيما بلغ عدد طلبة رياض الأطفال ٨٤٢٨٩ طفل، تشكل الإناث نسبة ٤٨,٢٪ منهم، ويتوزعوا بنسبة ٦٦,٥٪ من الضفة الغربية ونسبة ٣٣,٥٪ من قطاع غزة.

أما بالنسبة للتسرب يلاحظ أن النسبة تزيد باطراد مع ارتفاع مستوى الصف، فبلغت نسبة التسرب في الصف الأول الأساسي حوالي ٠,١٪ وارتفعت إلى حوالي ٢,٤٪ في الصف العاشر الأساسي وارتفعت إلى حوالي ٢,٧٪ في الصف الأول الثانوي، ويلاحظ كذلك أن نسب التسرب تكون مرتفعة بين الذكور في الصفوف الدنيا مقارنه مع الإناث ولكن الصورة تبدأ في الانعكاس بعد الصف العاشر الأساسي، حيث تبدأ نسبة التسرب بين الإناث تزيد عن مثيلتها بين الذكور.

وبالنسبة للتسرب من المدارس في المرحلة الثانوية انخفضت النسبة للطلاب الذكور من ٣٩.٥٪ في العام الدراسي ١٩٩٣/ ١٩٩٤ إلى ٣٪ في العام الدراسي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ ، في حين انخفضت نسبة التسرب من المدارس في المرحلة الثانوية للطالبات الإناث من ٩,٧٪ في العام الدراسي ١٩٩٤/ ١٩٩٥ إلى ٣,٨٪ في العام الدراسي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ [(١)].

(١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أطفال فلسطين- قضايا وإحصاءات ٢٠٠٩، ص٥٤.

وتظهر هذه النتائج مدى تأثير الأوضاع الاقتصادية الصعبة على نسبة الملتحقين بالتعليم وخاصة بين الإناث.

٢. التعليم الجامعي: بلغ عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية ١٨٠٩٧٥ طالبا للعام الدراسي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، تشكل الطالبات نسبة ٥٢,٩٤٪ منهم بمقدار ٩٥٨١٣ طالبة، فيما يشكل الطلاب نسبة ٤٧,٠٦٪ منهم بمقدار ٨٥١٦٢. ويتوزع الطلبة بنسبة ٩٠٪ في الجامعات، ونسبة ٢,٩٪ في الكليات الجامعية، ونسبة ٧,١٪ في الكليات المتوسطة.

بلغ عدد الطلبة المسجلين في الجامعات الفلسطينية التقليدية ١٠٢١٢٥ طالبًا منهم ٥٥٠٧٠ من الإناث وذلك بنسبة ٥٣,٩٪، موزعين على البرامج التعليمية المختلفة على النحو التالي:

جدول (٧-٧)

عدد الطلبة المسجلين في البرامج التعليمية المختلفة في الجامعات التقليدية(•)

للعام الدراسي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨

البرنامج	الطلبة المسجلين			
	الإجمالي	الإناث	الذكور	نسبة الإناث (٪)
دكتوراة	٣	-	٣	-
ماجستير	٤٩٦٢	٢٠٩٥	٢٨٦٧	٤٢,٢٪
دبلوم عالي	٢٠٣	٧٥	١٢٨	٣٦,٩٪

(•) الجامعات التقليدية هي ١١ جامعة خلال العام الدراسي ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ وتشمل: جامعة النجاح الوطنية، الجامعة الإسلامية، جامعة الأزهر، جامعة الأقصى، جامعة القدس، جامعة بيرزيت، جامعة الخليل، جامعة بوليتكنيك فلسطين، الجامعة العربية الأمريكية، جامعة فلسطين- خضوري، وجامعة بيت لحم.

بكالوريس	٩٤٥٨٣	٥١٧١٦	٤٢٨٦٧	٥٤,٧٪
دبلوم متوسط	١٣١٨	٤٩٥	٨٢٣	٣٧,٦
دبلوم مهني	٢٤٤	٩٣	١٥١	٣٨,١
تأهيل تربوي	٦٤٤	٤٩٨	١٤٦	٧٧,٣٪
بلا شهادة (تحضيرية)	١٦٨	٩٨	٧٠	٥٨,٣٪
الإجمالي	١٠٢١٢٥	٥٥٠٧٠	٤٧٠٥٥	٥٣,٩٪

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، فلسطين.

جدول (٧-٨)

عدد الطلبة المسجلين في برامج التعليم المفتوح

جامعة القدس المفتوحة، ٢٠٠٧/٢٠٠٨

البرنامج	الطلبة المسجلين			
	الإجمالي	الإناث	الذكور	نسبة الإناث (٪)
بكالوريس	٥٦٥٣٠	٣٢٩٩٣	٢٣٥٣٧	٥٨,٤٪
تأهيل تربوي	٢٢٩	١٣٤	٩٥	٥٨,٥٪
سنة تحضيرية	٣٨٧٢	١٥٩٢	٢٢٨٠	٤١,١٪
الإجمالي	٦٠٦٣١	٣٤٧١٩	٢٥٩٢٢	٥٦,٣٪

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ص٨٥.

وبلغ عدد الطلبة المسجلين في برامج الدراسات العليا ٥١٦٨ طالبًا منهم ٢١٧٠ من الإناث وذلك بنسبة ٤٢٪، فيما بلغ عدد الطلبة المسجلين لنيل شهادات أخرى ٢٣٧٤ طالبًا منهم ١١٨٤ من الإناث وذلك بنسبة ٥٠٪. وأخيرا بلغ عدد الطلبة المسجلين لنيل شهادة البكالوريس في جامعة القدس المفتوحة ٦٠٤٠٢ طالبًا منهم ٣٤٥٨٥ من الإناث، وكذلك ٢٢٩ طالبًا مسجلين لنيل شهادة التأهيل التربوي منهم ١٣٤ من الإناث بنسبة ٥٨,٥٪.

بلغت نسبة الأمية في الأراضي الفلسطينية ٩, ٥٪ عام ٢٠٠٨ بنسبة ٩, ٢٪ للذكور و١, ٩٪ للإناث . ونسبة الحاصلين على شهادة البكالوريوس فأعلى ٨, ٨٪ بنسبة ٩, ٩٪ للذكور ونسبة ٦, ٧٪ للإناث.

ومن ناحية أخرى فقد انخفضت نسبة الأمية في الأراضي الفلسطينية من ٩, ١٣٪ عام ١٩٩٧ إلى ٦, ٥٪ عام ٢٠٠٨، وبالرغم من انخفاض معدل الأمية بنسبة ٦, ٥٧٪ منذ العام ١٩٩٧، فإنه لايزال هناك ١٢٦ ألف أمي في الأراضي الفلسطينية، وتشكل نسبة الأمية ضمن الفئة العمرية ٦٥ سنة فأكثر ٢, ٥٩٪ منهم، وتشكل النساء نسبة ٧, ٧٥٪ منهم[١].

بلغت نسبة الأمية في الأراضي الفلسطينية بين الأفراد ١٥ سنة فأكثر ٩, ٥٪ عام ٢٠٠٨، بواقع ٩, ٢٪ للذكور و١, ٩٪ للإناث، وتتوزع نسبة الأمية حسب التجمع السكاني بواقع ٥, ٧٪ في الريف ونسبة في ٢, ٥٪ المدينة ونسبة ٩, ٥٪ في المخيم.

وتعتبر هذه المعدلات الأقل في العالم حيث بلغت نسبة الأمية في الوطن العربي ٩, ٢٨٪ بواقع ٧, ١٩٪ للذكور و٥, ٣٨٪ للإناث خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ و بمقدر (٦١ مليون أمي عربي منهم ٣٦ مليون إناث و ٢٥ مليون أمي ذكور)، بينما بلغت نسبة الأمية في العالم ١, ١٦٪ بواقع ٦, ١١٪ للذكور و٦, ٢٠٪ للإناث خلال الفترة نفسها و بمقدر (٧٧٤ مليون أمي في العالم منهم ٤٩٦ مليون إناث و٢٧٨ مليون أمي ذكور)، وذلك حسب بيانات معهد إحصاء اليونسكو[٢].

إن استعراض أوضاع النساء العاملات في النشاط التعليمي بمختلف مجالاته ومؤسساته يبين أن أعداد المعلمين أعلى من أعداد المعلمات في مختلف المؤسسات، باستثناء رياض الأطفال، رغم أن التعليم من المهن التي تقبل عليها المرأة، كما

---

(١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير صحفي للقائم بأعمال رئيس الجهاز المركزي للإحصاء بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية ٨/ ٩/ ٢٠٠٩.

(2) المصدر السابق.

يلاحظ أن عدد المعلمين الحاصلين على شهادات جامعية أعلى بكثير من المعلمات، وتتراجع نسبة الإناث بصورة أكبر مع ارتفاع درجة المؤهل العلمي مثل الماجستير والدكتوراه (أقل من٧٪)، كما نلاحظ أن العدد الأكبر من النساء العاملات في المؤسسات التربوية متخصصات في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، صحيح أن هذا المجال هو الأقرب الى وضع المرأة ودورها -في حدود واقعها الراهن حتى الآن- في مجتمعنا، إلا أن هناك أسبابًا ومعوقات تحول دون تخصص المرأة في المجالات العملية والعلمية الأخرى، وترتبط بالأسرة، أو النظرة لدور المرأة، لكنها في التحليل الأخير مرتبطة بحالة تطور المجتمع وتخلفه الراهن كمعوِّق رئيسي يحول دون حرية المرأة في اختيار مسارها العلمي والعملي في آن معا.

رابعاً : الواقع الصحي للمرأة الفلسطينية

من الضروري التركيز علي الحقوق التالية للمرأة الفلسطينية في الضفة والقطاع.

١. الحق، أسوة بالرجل في حصول المرأة علي أعلي مستوي ممكن من الرعاية الصحية بغض النظر علي وضعها الطبقي أو العائلي أو عمرها أو مستوي تعليمها أو أي اعتبار يتعلق بالمعتقد أو اللون.

٢. الحق في أن تشمل العناية وضعها الصحي والجسمي والاجتماعي (أي الرعاية الشاملة).

٣. الحق في إن تكون العناية مؤمَّنة ومتوفرة لجميع النساء.

٤. الحق في الحصول على كل المعلومات الطبية والعلمية التي تساعدها على اتخاذ القرار.

٥. الحق أن تعامل باحترام أثناء تلقي الرعاية الصحية.

٦. الحق في التشاور في كل مراحل العلاج، في السرية والكتمان واحترام الخصوصية عند تلقي العلاج.

خامساً : المرأة الفلسطينية والإعلام

في هذا المجال ، برز دور المرأة الفلسطينية ، كوجه إعلامي متميز؛ ارتبط بتطور الأحداث السياسية والمجتمعية في إطار الصراع مع العدو الصهيوني ، إلى جانب ارتباطه بالتطور المهني المتخصص عبر عمل المرأة في عدد كبير من الفضائيات ووسائل الإعلام المتنوعة ، وفي هذا السياق، نشير إلى بروز العديد من الإعلاميات الفلسطينيات في مجال المراسلة والتصوير والفضائيات والصحافة والإذاعة ، بالإضافة إلى ظهور عدد من الصحف والمجلات نسائية منها «صوت النساء» ومجلة ينابيع الصادرة عن جمعية المرأة العاملة، والمواقع الالكترونية ، حيث نلاحظ تزايد انتشار الكتابة النسائية ، علاوة على التقارير الصحفية .

- وبصدور صحيفتي الأيام والحياة والقدس ازدادت الفرص للأقلام النسائية والإعلاميات الفلسطينيات للكتابة وفتح المجال للمراسلات، والمصورات الصحافيات للعمل في صحف يومية تصدر محلياً.

- كما كان لإنشاء هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية (صوت فلسطين وتلفزيون فلسطين) وترخيص عدد كبير من محطات التلفزة والإذاعة المحلية الخاصة دوراً كبيراً في بروز عدد من الإعلاميات الفلسطينيات كمذيعات ومراسلات ومصورات وإداريات في مواقع صنع القرار..

- ومع انتشار المحطات الفضائية العربية، واهتمامها في الشأن الفلسطيني أتيحت الفرصة لعدد من الإعلاميات الفلسطينيات في العمل مع هذه الفضائيات العربية كمراسلات من فلسطين، برزن بشكل جلي خلال انتفاضة الأقصى والاستقلال والعدوان الصهيوني على قطاع غزة ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٨ ويناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩، إلى جانب دورهن في تغطية حملات التضامن العالمي لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة .

المشـــهد
الفلسطيني
الـــراهن

الباب الثامن
النقابات العمالية والمهنية



شكلت النقابات المهنية والعمالية إحدى الركائز المهمة للنضال الوطني والديمقراطي في التاريخ الفلسطيني والعربي الحديث والمعاصر، فهي الإطار المنظِّم لمصالح الطبقة العاملة والفلاحين والمهنيين بمختلف شرائحهم وانتماءاتهم الطبقية، الذي لعب دوراً مهمّا – إلى حد معين – في المجالات الوطنية والاقتصادية، كما في مجال القانون والفكر والثقافة وفق غايات وبرامج وسياسات تنسجم وتتوافق مع مصالح القوى والشرائح التي تمثلها كل نقابة من هذه النقابات التي تقاطعت في مرحلة معينة، وتعارضت في مراحل لاحقة ، حسب مقتضيات تلك المصالح الطبقية وعلاقاتها أو تحالفاتها وشروط تلك التحالفات .

وبالرغم من التراجع النوعي الملموس لدور العمل النقابي عموماً، والنقابات العمالية خصوصاً وغياب فعالية دورها إن على الصعيد الوطني التحرري أو السياسي الداخلي العام، أو على صعيد النضال الطبقي والاقتصادي المطلبي والدفاع عن مصالح العمال والكادحين، فإن موضوعة العمل النقابي والجماهيري أو ما يسمى بسياسة الحزب الجماهيرية، ستظل بالنسبة لليسار الماركسي ، مسألة أساسية لا يجب أن تتوقف عند الجانب النظري فحسب، بل لا بد من امتدادها وتواصلها بعمق على صعيد الممارسة العملية أيضاً، إذ أن التعاطي مع هذه الجدلية –بالإعتماد على البرمجة والتخطيط– يخلق المقدمات الضرورية لتجسيد أوثق وأوسع العلاقات بين قوى اليسار من جهة ، والجماهير الشعبية من جهة أخرى، بهدف الإنجاز الناجع والنعال لمهماتنا وأهدافنا الوطنية والديمقراطية في فلسطين ارتباطاً بالبعد العربي من حولنا، انطلاقاً من مفهومنا الماركسي لموقع ودور الجماهير الشعبية الفقيرة كمنطلق أساسي وحيد في مسار الحزب وحركته و تقدمه.

ففي ظل الظروف والمتغيرات التي عاشها شعبنا خلال الأحد عشر عامًا الماضية، وتطوراتها اللاحقة، حاضراً ومستقبلاً، يتحتم إدراك وتفعيل عملية

التحـول إلى المواقـع النقابيـة، وكافـة المواقـع و البنـى المجتمعيـة الأخـرى في جميـع القطاعات، عبر علاقة جدلية بين عنصري المرحلة الراهنة، المتداخلان معاً في وحدةٍ تعبر عن طبيعة المرحلة، كمرحلة تحرر وطني وديمقراطي، نعتقد أنها ستمتد في الزمان والمكان، لفترة طويلة قادمة، ولذلك فإن هذه العملية الجدلية عبر صعودها وحركتها ستشكل مدخلاً محورياً واسعاً لنا في إطار العمل الجماهيري باعتباره أحد أهم العوامل الأساسية في النضال الوطني الديمقراطي الراهن والمستقبلي، يجسد فهم اليسار الفلسطيني للعمل في النقابات والمنظمات الجماهيرية، بمثل ما يجسد ذلك التواصل بين دوره ونضاله الوطني التحرري الثوري الجماهيري خلال العقود الأربعة الماضية، وبين دوره الوطني الديمقراطي في سياق التحول المطلوب راهناً، دون أي قطيعة مع منطلقاته السياسية والنضالية التي حددت مساره طوال المرحلة السابقة، فالصراع القومي التناحري مع العدو الصهيوني لا يزال قائماً وحاداً باعتباره التناقض الأساسي الأول الذي يتصدر عناوين المرحلة ويمتد بتأثيره على كل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولكن رغم مرارة هذا الصراع وهذه العدوانية الصهيونية التي تستهدف مشروعنا الوطني وفرض الاستسلام على جماهير شعبنا، فإننا لا نستطيع إلا مواجهة كافة جوانب الخلل والتراجع الداخلي الذي أصاب بالضرر البالغ الثوابت الوطنية والسياسية والاقتصادية، وكافة القطاعات الأخرى على صعيد المجتمع الفلسطيني كله، وبالتالي يصبح نضالنا في مواجهة التناقض الرئيسي الداخلي من أجل التغيير السياسي والديمقراطي لمجتمعنا مدخلاً وشرطاً مهماً من شروط المقاومة والصمود في وجه العدو الصهيوني، وهنا بالضبط تتجلى الوحدة الجدلية للمهام الوطنية والديمقراطية كما عبر عنها مؤتمرنا السادس في تعريفه لطبيعة هذه المرحلة .

وبالتالي فإن تفعيل دورنا في إطار العمل النقابي، سيكون مقياساً أساسياً في

الحكم على ممارساتنا الحزبية والجماهيرية في هذا الإطار، ففي ضوء أوضاعنا الداخلية الحالية المتردية، تبرز الحاجة الماسة، بالمعنى الموضوعي أولاً، والذاتي ثانياً، لإنضاج وتوسيع تجربة النضال في النقابات التي يمكن أن تلعب دوراً مؤثراً ونوعياً في مجمل المسارات الوطنية والاجتماعية والطبقية .

«ومع الإقرار بوجود تفاوتات واختلافات موضوعية بين أشكال وهيئات أو اتحادات العمل النقابي في المجال النقابي والمهني والجماهيري، فإنه لا بد من وعي الفرق بين طبيعة ودور وأهداف هذه الهيئات أو الاتحادات التي يمكن أن تتوزع إلى ثلاثة أنواع أو أشكال نقابية:-

١. **النقابات العمالية** : تؤطر في صفوفها أبناء الطبقة العاملة فقط[1]، العاملين بأجر يومي في المصانع والمشاغل وشركات المقاولات والمشاريع الزراعية والتجارية ... الخ للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالمقابل فإن الإتحاد العام لنقابات العمال يجب أن لا يبقى يافطة أو شكلاً مفرغاً كما هو اليوم، بل يجب أن يصبح فعالاً بمضامينه ومحتواه، عبر التجديد والتطور والمشاركة والانتخابات الديمقراطية لكل كوادره وبنيته القيادية.

٢. **الاتحادات أو النقابات المهنية** : التي تضم أعضاء من أصحاب المهنة الواحدة، مثل اتحاد أو نقابة الأطباء، المهندسين، المعلمين، المصارف والبنوك، المحامين، المهندسين الزراعيين، الصيادلة، المحاسبين ... الخ .

٣. **الاتحادات الجماهيرية** : وهي التي تؤطر في صفوفها أعضاء من أكثر من طبقة أو فئة اجتماعية بدون شرط المهنة الواحدة، مثل اتحاد المرأة، اتحاد الطلاب ، جبهة العمل الطلابي .

إن أهمية هذه الأطر، أو الاتحادات، بأنواعها تكمن في اتساعها وطابعها

(1)دليل العمل النقابي و الجماهيري –الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– وثيقة داخلية –١٩٨٦ .

الجماهيري العام، حيث يمكن تعبئة وتنظيم أعداد كبيرة جداً من الفئات والشرائح الاجتماعية بمختلف مستوياتها وانتماءاتها للانخراط في النضال الوطني العام من جهة، ومن أجل الدفاع عن حقوق ومصالح كل طبقة أو فئة اجتماعية بذاتها من جهة أخرى .

فالنضال في الاتحادات الشعبية، وبالذات في النقابات هو أحد أهم أوجه النضال الأساسية والضرورية في جميع مراحل النضال الوطني أو الاجتماعي الاقتصادي والطبقي، ولكن هذا النضال في العمل الجماهيري والنقابي، تزداد أهميته السياسية الى درجة كبيرة في هذه المرحلة التي تتداخل فيها المهام الوطنية بالديمقراطية والمطلبية بما يعني تفعيل العلاقة السياسية بين الحزب والأطر النقابية بدرجات عالية من التنظيم والقوة بما يتناسب مع طبيعة هذه المرحلة .

إذ أن هذه المرحلة النضالية، على المستويين الوطني والديمقراطي دون أي فصل بينهما، تشترط من أجل تحقيق أهدافنا، وانتصارنا، تعبئة وتأطير أوسع قطاعات الشعب بمختلف فئاته وشرائحه الاجتماعية والمهنية صاحبة المصلحة في التحرر الوطني الديمقراطي، وعلى الخصوص الطبقة العاملة والفقراء وكافة الكادحين في بلادنا .

وإذا كان هذا الشرط لا يمكن تحقيقه في إطار القوى والأحزاب الوطنية والديمقراطية عموماً، أو في إطار الأحزاب والفصائل اليسارية خصوصاً، لأسباب واعتبارات موضوعية وذاتية من جهة، ولأسباب تتعلق بالجانب الأيديولوجي والتنظيمي وشروطه الأكثر تشدداً أو انضباطاً من جهة أخرى، فإن من الممكن تحقيق هذا الشرط عبر أطر هذه الاتحادات والنقابات التي تبرز هنا بوصفها الهيئات المناسبة، وبلا شروط مسبقة، التي يمكن أن نحقق عبرها ذلك الشرط الخاص بتعبئة وتأطير أوسع القطاعات في أوساط الجماهير الشعبية، لكن يبدو -حتى

اللحظة- أن المشكلة فينا، في العوامل الذاتية لأحزاب وفصائل اليسار الفلسطيني التي لم تتحرك كما يجب، استجابة للعوامل والظروف الموضوعية المهيأة خارجها للتفاعل مع ما تطرحه وتمثله من قضايا سياسية واجتماعية ومطلبية، وهي ظاهرة يجب أن تخضع للمراجعة والنقد للخروج من هذا الوضع الذاتي المأزوم، نحو تفعيل دورنا وإثبات وجودنا في هذه الاتحادات والنقابات وفق منطلقاتنا الأيديولوجية والنضالية السياسية والمطلبية معاً، وهذا يتطلب أولاً ضرورة التمييز -بصورة عملية ملموسة- بين المنظمة الجماهيرية والمنظمة الحزبية وعدم اعتبار الأولى بديلاً للثانية، مستلهمين وعينا النظري الواضح من هذه العلاقة بينهما، الذي يؤكد ضرورة الوعي بخصوصية كل منهما، بحيث ينبغي للمنظمة الجماهيرية أو النقابية كما كتب لينين «أن تكون أولاً مهنية، ثانياً واسعة ما أمكن، ثالثاً علنية، وبالعكس من ذلك، ينبغي لمنظمة الثوريين -المنظمة الحزبية- أن تضم بالدرجة الأولى وبصورة رئيسة أناس مهمتهم النشاط الثوري، كما ينبغي لهذه المنظمة أن تكون ضيقة، محدودة العدد، وأن تكون على أكثر ما يمكن من السرية، وعلى أساس هذا التحديد يمكن استنباط الخصائص المميزة الثلاث التالية[1] للاتحادات أو النقابات الشعبية:

الخاصية الأولى :جماهيرية الاتحاد أو النقابة، وهذا هو معنى أن تكون «واسعة» وتضم أوسع القطاعات من هذه الطبقة أو مجموع الطبقات حسب نوعية النقابة أو الاتحاد . ذلك أن المقياس الأهم في نجاح برنامج أو توجه الفصيل أو الحزب الماركسي، هو القدرة الفعلية على حشد واستيعاب الأغلبية من الطبقة أو الشرائح الاجتماعية الفقيرة التي نمثلها، والوصول إلى تجمعاتها بما يوفر لنا فعلا وعبر الممارسة، الحالة الجماهيرية، التي بدونها لا يمكن لأي حزب أو فصيل يساري تحقيق الدور الطليعي الفعال سواء في إطار المعارضة على الصعيد الوطني العام، أو على

(1) المصدر نفسه .

صعيد التيار الديمقراطي .

بالطبع إننا ندرك أن الوصول الى هذه الحالة الجماهيرية، تتطلب أولا وقبل كل شئ أوضاعا داخلية متوازنة شرطها الأول الوحدة الفكرية والسياسية والتنظيمية داخل فصائل وأحزاب اليسار، وتتطلب ثانيا دورًا طليعيًا كفاحيًا مميزًا عليها أن تحرص على ممارسته في هذه المرحلة بدافعية ونشاط اوسع من المرحلة السابقة، لتتمكن من مواجهة استحقاقات النضال الوطني ضد مشاريع التصفية الأمريكي الصهيونية من جهة، واستحقاقات النضال الديمقراطي الداخلي ضد كل مظاهر الانقسام والخلل والفساد والهبوط السياسي من جهة أخرى.

إن توفير شروط ومقوِّمات هذين العاملين الداخليين على صعيد العلاقات الحزبية الداخلية، يخلق بدوره الحالة الجماهيرية الشعبية وتواصلها وثقتها ببرامج فصائل وأحزاب اليسار الفلسطيني وأهدافها وشعاراتها .

الخاصية الثانية : أن تسود الديمقراطية في صفوف قواعد الاتحادات والنقابات وفي جميع مظاهر الحياة الداخلية فيها بحيث تكون هي الحكَم في تقرير مواقف الاتحاد وسياسته، فالديمقراطية –في العمل النقابي– هي الضمانة لكي تعبر كافة وجهات النظر السياسية والمطلبية عن نفسها بحرية تامة، وهي التي تضمن أيضا أن يتم اختيار كافة هيئات الاتحاد بالانتخاب الحر الذي يوفر المناخ اللازم لمناقشة كافة البرامج والسياسات والقضايا وفق قواعد الديمقراطية وحرية الرأي .

الخاصية الثالثة : هي أن الطابع الأساسي للنقابات والاتحادات الشعبية، هو طابع تعبوي، بمعنى أنها تعبئ أوسع إطارات الناس من اجل خوض غمار النضال سواء كان هذا النضال سياسيا أو مطلبيًا دفاعًا عن مصالحها وحقوقها، فهذه الاتحادات لا تهدف إلى تجميع الناس في أطرها من أجل لا شئ أو من أجل الترفيه الاجتماعي على سبيل المثال، وإلا أصبحت أقرب أو أشبه بالنوادي الاجتماعية، إذ أن كل حديث

عن جماهيرية الاتحاد أو عن ديمقراطيته تفقد قيمتها إذا لم ترتبط بخاصية التعبئة وتخدمها، ذلك أن جوهر وجود الاتحادات الشعبية هو في الأساس تعبئة أوسع الإطارات من أجل هدف محدد وهو الانخراط في النضال السياسي والنضال الديمقراطي المطلبي معًا، وبالتالي فإن أي تراجع أو بهتان في هذه الخاصية (التعبئة) يفقد الاتحاد أو العمل النقابي، جوهره ومهمته ويفقده الهدف من قيامه .

ووفق هذه الرؤية، وبالاستناد إليها، تتجلى في هذه المرحلة بالذات واحدة من المهام الأساسية على القوى اليسارية، لتفعيل دورها وتواصله داخل هذه الأطر النقابية والاتحادات الشعبية، وقد تكون الخطوة الأولى على هذا الصعيد، مبادرة كل عضو فيها بالانتهاء الى هذه النقابة أو الاتحاد أو المنظمة الجماهيرية، حسب موقعه، مهنيا أو اجتماعيا أو غير ذلك، إذ أن هذه الخطوة هي المقياس الأول –في الممارسة– المعبر عن وعي هذه القوى بالدور التعبوي والجماهيري والديمقراطي لهذه الاتحادات، وانعكاساته وتأثيره الإيجابي على تطورها من جهة وفي خدمة القضايا الوطنية والديمقراطية على الصعيد الوطني الفلسطيني العام من جهة أخرى، على قاعدة التزامها وقناعاتها المدركة لوحدة كل أشكال النضال الأيديولوجي، والسياسي بصورة جدلية بكل أشكاله، والنضال النقابي الاقتصادي أو المطلبي، دون أي محاولة لإحلال شكل من هذه الأشكال بدلا عن الآخر أو خلق تناقض بين هذا الشكل أو ذاك، فذلك يعني تجريدها من أهم مصادر قوتها المتمثلة في وحدة أو ترابط أشكال النضال وجدليتها، ولذلك نشدد على أهمية قيام المشاركة الفعالة في الاتحادات الشعبية، على قاعدة النضال السياسي والأيديولوجي المعبِّر عن هويتها ومواقفها بصورة أساسية وواضحة، دون أي مساس بالأسس والمفاهيم والأدوات الديمقراطية التعددية التي تحكم العلاقات الداخلية والخارجية لهذه الاتحادات والنقابات، وفي هذا السياق، فإن تقدم القوى اليسارية في هذه الأطر –العلنية

والديمقراطية التعددية- مرهون بتلازم الجانب المطلبي والجانب السياسي في نشاطها الداخلي، إذ أنه من الصعب إلى درجة تقترب من الاستحالة الفصل التعسفي بين النضال الاجتماعي الاقتصادي والنضال الوطني السياسي، وبشكل خاص في أوساط النقابات العمالية التي تقوم على الشرائح الكادحة والفقيرة، وفي مثل هذه الحالة يكون القهر الاجتماعي والاقتصادي هو مُولِّد الوعي السياسي، والنضال المطلبي لرفع هذا القهر الطبقي هو مدخل الانخراط في النضال الوطني العام عبر العمل المنظم أو الحزب، فالنقابات -كما يقول لينين- مدرسة للاشتراكية لا بد منها، مدرسة إعدادية للعمال لتحقيق أهدافهم، وهي أيضاً المجال الواسع الذي يوفر للحزب فرصة الإطلال على آراء ومطالب الجماهير وهمومها، كما أنها حلقة الوصل التي تنقل مواقف وسياسات الحزب إلى الجماهير، وعلى هذا الأساس، فإن النقابات عموماً، والعمالية بشكل خاص توفر مجالات، سياسية ومطلبية، وفكرية، ونضالية، لتربية الكادرات الحزبية وصقل تجاربها، وتعميق خبراتها في التعامل مع الجماهير وتلمس مزاجها والتعايش مع قضاياها والدفاع عنها، في مقابل ذلك يضمن الحزب وبصورة موضوعية تأييد الجماهير العمالية، والجماهير النقابية عموماً لسياساته ومواقفه الوطنية والداخلية، وبالتالي فإن العزلة والتقاعس عن المشاركة والمتابعة الفعالة لقضايا وهموم جماهير الاتحادات والنقابات -العمالية بالذات- لن يعطي للحزب ثقلاً سياسياً أو زخماً جماهيرياً مهما كانت طبيعة شعاراته أو مواقفه النظرية الصادقة المعبرة عن مصالح هذه الجماهير، وما تأييد غالبية الاتحادات والنقابات الفلسطينية لسياسات ومواقف قيادة م.ت.ف اليمينية قبل أوسلو، عبر المجالس الوطنية وغيرها، ثم تأييدها للسلطة الفلسطينية وسياساتها التي ابتعدت عن ثوابتنا الوطنية، سوى تعبير عن عزلة قوى المعارضة الوطنية الديمقراطية واليسارية، تلك العزلة التي جعلت موقفها المعارض لهذه

التنازلات والسياسات الهابطة، موقفاً معزولاً ومحاصراً.

صحيح ان هناك تراكمات وعوامل تاريخية، وأخرى تتعلق بالبنية الطبقية والهيمنة السياسية الأحادية على معظم النقابات والاتحادات الفلسطينية، في إطار التفرد والهيمنة وغياب الديمقراطية، ساهمت في تحويل هذه الأطر النقابية إلى أداة تابعة للقيادة الفردية سواء في م.ت.ف. أو في السلطة الفلسطينية على قاعدة العلاقات الفردية والمصالح الخاصة التي عمقت مظاهر الخلل النقابي والسياسي والداخلي فيها، ولكن كل تلك المظاهر لا يمكن أن تبرر لفصائل واحزاب اليسار ، التراجع أو التقاعس عن ممارسة دورها ومشاركتها الفعالة في هذه الاتحادات والنقابات مهما بلغت حالة فسادها أو إفسادها ومهما بلغت في سوء مواقفها من القضايا الوطنية أو المطلبية، فالموقف المطلوب –خاصة في الظروف الراهنة– هو أن تتحمل هذه الفصائل مسئوليتها في خوض الصراع الديمقراطي ضد القوى الانتهازية والانحراف السياسي والاجتماعي، من أجل قيادة نضالات عمالنا وكادحينا، ونضالات أوسع قطاعات شعبنا، في سبيل مصالحهم الوطنية والطبقية والمطلبية، فالانكفاء عن العمل لا يمكن أن يوصف إلا أنه نوع من التخلي عن المسؤولية تجاه هذه القطاعات والشرائح الاجتماعية، وتركها تحت رحمة ونفوذ القوى الانتهازية وأصحاب المصالح الذين لا هم لهم سوى تبرير السياسات الخاطئة للسلطة الفلسطينية والدفاع عنها، والحفاظ على استمرار سياسة الاحتكار النقابي، لحساب السلطة ولونها السياسي، دون أي اعتبار لأي محاولة تسعى لإيجاد تعددية نقابية متجددة عبر الانتخابات، قادرة على مواكبة أوضاع العمال أو النقابات الأخرى، والتعبير عن مصالحهم وتفعيل دورهم الوطني والديمقراطي المطلبي .

الواقع الراهن للحركة النقابية

بتراجع المجتمع السياسي الفلسطيني خلال السنوات الأخيرة، وانسداد الآفاق في وجه إمكانيات نمو مقومات المجتمع المدني في الضفة والقطاع، تراجعت بصورة غير مسبوقة، الأطر النقابية والمهنية، من حيث الدور والوظيفة على المستويين الوطني والمطلبي، وتعمقت أزماتها الداخلية وتفككت العلاقات فيما بينها، وازداد وضع المنتسبين لهذه النقابات سوءاً وخاصة في النقابات العمالية التي تعيش أزمة خانقة أفقدتها دورها الطبقي –النقابي، إلى جانب فقدانها لدورها السياسي، وقد لعبت السلطة الفلسطينية دوراً رئيساً فيما وصلت إليه النقابات المهنية والعمالية من تدهور وتشرذم، علاوة على انقسام العديد منها إلى فرعين أو نقابتين بقرار من رئيس السلطة أو أحد مراكز القوى فيها، مثالنا على اتحاد العمال المنقسم إلى إطارين لكل منهما «أمين عام» برتبة وكيل وزارة، إمعانا من السلطة في إفقاد النشاط والدور النقابي للعمال الفلسطينيين وإخضاعهم لمتطلبات المصالح الشخصية بعيدا عن جماهير العمال وقضاياهم المطلبية الحقيقية من ناحية ووقف وتجميد أية انتخابات ديمقراطية من ناحية أخرى، وتأكيدًا على ذلك استمرار «القيادات» العمالية على راس هذه النقابات منذ أكثر من اثني عشر عامًا دون أي تغيير يذكر

إن استمرار تبعية الأطر والاتحادات النقابية، بل توظيف العديد من القيادات النقابية في وزارات وأجهزة السلطة من جهة، واستمرار سيطرة اللون السياسي الأحادي عليها من جهة أخرى، ساهم في تحجيم دور هذه النقابات وتواصلها على الصعيد المجتمعي وأداء دورها وفق أنظمتها ولوائحها وأهدافها، والأخطر من

ذلك أن هذه العلاقة عززت اغتراب النقابات وعزلتها عن جماهيرها، خاصة مع تحول الأغلبية الساحقة من قيادات هذه النقابات إلى شكل قيادي سياسي باهت في ظل الولاء المطلق للقيادة السياسية المركزية العليا وأجهزتها، وفقدت النقابات بالتالي دورها ووظيفتها الطبقية الاجتماعية والنقابية معاً .

أن هذه الأحوال من التفكك والضعف الذي أصابت جسم الحركة النقابية الفلسطينية بما في ذلك المؤثرات الخارجية ودور الهستدروت والاتحاد الدولي والنقابات الصفراء (الحرة) [1] لا تثير الاستغراب أو الدهشة، ذلك لان غياب أي شكل من أشكال الممارسة الديمقراطية ، أو الانتخابات، عمق كل هذه المظاهر السالبة، وألغى إمكانية توحد النقابات والاتحادات في إطار فلسطيني موحد لكل منها، وكان من نتيجة ذلك، تفرد هذه المجموعة النقابية في قطاع غزة وخضوعها لقوانينه القديمة، وتفرد النصف الآخر من الجسم النقابي في الضفة الغربية وخضوعه لقوانينها الأردنية القديمة، يشهد على ذلك واقع النقابات العمالية والمهنية الراهن منذ قيام السلطة الفلسطينية إلى اليوم، فلا تزال العديد من النقابات موزعة حتى اللحظة بين نقابتين في الضفة والقطاع، علاوة على تشتت وانقسام الحركة العمالية، بين «الاتحاد العام لعمال فلسطين»، وبين «الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين»، حيث يدعي كل منهما امتلاكه للشرعية، وكلاهما يعمل بعيدا عن الآخر، ولا يجمعهما معا سوى الولاء المطلق للسلطة دون أي اهتمام جدي بقضايا العمال أو متابعة أوضاعهم وتخفيف معاناتهم، الأمر الذي أدى إلى توليد حالة من القطيعة بين جموع العمال ، والأطر النقابية العمالية ، «ففي الوقت الذي وصل فيه عدد النقابات

(1)والجدير بالذكر ان للهستدروت دورًا أساسيًا في قرارات الاتحاد الدولي للنقابات الحرة فيما يتعلق بالدعم المالي الموجه لاتحاد النقابات العمالية الفلسطينية ، وهي علاقة مرفوضة ويجب العمل على وقفها ومحاربتها .

العمالية إلى ١٨٥ نقابة –معظمها تتشابه من حيث التسمية والنشاط– لم يتجاوز عدد أعضائها في أواسط التسعينات ٧٠٠٠ فقط»[١]،ارتفع هذا العدد بعد قيام السلطة الفلسطينية، إلى حوالي عشر أضعاف هذا الرقم أو أكثر، ولكن المشكلة الكبرى أن أحدا من القيادات المسؤولة في كل من «الاتحادين» لا يعرف بالضبط عدد العمال المنتسبين لهذا الاتحاد أو ذاك أو لكليهما، حيث نلاحظ تباين الأرقام بين (٩٧) ألفًا[٢] أو «(٨٨) ألفا كما ورد في خطة الاتحاد، أو (٤٦) ألف عامل كما يقدر غالبية أعضاء اللجنة التنفيذية الذين لم يتمكنوا من تقدير توزع العمال على القطاعات المختلفة لعدم توفر الإحصاءات في الاتحاد العام »[٣] .

إن هذا الإرباك، الذي يعبر عن فقر فاضح في البيانات والمعلومات الإحصائية الدقيقة، هو أحد تجليات حالة الفوضى والتشرذم وغياب الحس العالي بالمسؤولية تجاه العمال وقضاياهم، وهو أيضاً تعبير عن تمسك قيادات الاتحادات والنقابات عموما، والقيادات العمالية خصوصاً ،بمصالحهم الشخصية، التي تحتم عليهم استمرار تلك التبعية، وذلك الولاء المطلق دون أي إمكانية للتغيير أو التطوير المنشود، ذلك لأن عملية التغيير والتطوير يستحيل تطبيقها بدون المشاركة الفعلية للعمال والمهنيين، وممارسة دورهم في العملية الانتخابية الكفيلة وحدها بتحقيق شرعية القيادة من جهة وإمكانات التغير والتطور المطلوب من جهة أخرى بعيداً عن أي شكل من أشكال التبعية والولاء خارج القاعدة العمالية أو المهنية كمرجعية وحيدة .

فإذا كنا نتفق على أن الانتخابات هي الأسلوب الوحيد، والمرجعية الأساسية لأي شرعية كانت، في النقابة، أو في النظام السياسي، فإننا نتفق أيضاً على غياب

(1)جورج كرزم مصدر سبق ذكره، ص٤٣.

(2) المسار – (رام الله) العدد ٥٠ – أيار/ مايو ١٩٩٩ .

(3)محمود زيادة – البنية الداخلية لاتحاد العمال – إشكاليات العمل النقابي ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٩ .

الشرعية لمعظم القيادات في كافة الاتحادات والنقابات العمالية والمهنية التي مضى على مصادرتها لحقوق الآلاف من الأعضاء، عمالاً ومهنيين، أكثر من عشر سنوات، خاصة اتحاد عمال فلسطين بشقيه أو ما يسمى بقيادة الخارج، وقيادة الداخل !

إننا إذ نؤكد، أن لا شرعية لأي قيادة غير منتخبة ، في النقابات وغيرها من المؤسسات، ندرك أيضاً، أن الانتخابات مع حالة العضوية الضيقة الراهنة، إلى جانب عدم الوضوح في البيانات أو الأرقام أو الإحصاءات الدقيقة التي تتيح التوزيع المهني للعمال المنتسبين في الاتحاد على القطاعات الإنتاجية والخدماتية المتنوعة، هذا كله يدفعنا إلى تسجيل موقفنا بالمطالبة بتشكيل لجنة من الخبراء والكفاءات النقابية الفلسطينية لوضع هيكلية تنظيمية موحدة لجميع الاتحادات والنقابات انطلاقاً من قاعدة وحدة العمل النقابي والمهني في فلسطين بعيداً عن هذا التشرذم والانقسام الذي لا مثيل له في اشد البلدان تخلفاً وأكثرها استبداداً، على أن تأخذ هذه الهيكلية بعين الاعتبار حصر عدد النقابات وأحاديتها على قاعدة المهنة الواحدة، للمهنيين، المعلمين، والمرضين والمرضات، والأطباء، والمهندسين، والمهندسين الزراعيين، والأطباء البيطريين، وأطباء الأسنان، والمحاسبين والمدققين، والصيادلة، والكتاب، والصحفيين، والأدباء، والمصارف والبنوك، والمحامين، والموظفين الحكوميين، والمرأة، والعمال ...الخ، مع الأخذ بعين الاعتبار الضرورات الموضوعية التي تفرض أن يتفرع عن بعض الاتحادات الأم، مثل اتحاد العمال، فروع موحدة أيضا، للعمال حسب المهنة والانتماء لهذا القطاع الإنتاجي والخدماتي أو ذاك، العاملين في الصناعة والتعدين والمحاجر، العاملين في البناء، والتجارة والخدمات، الغزل والنسيج والخياطة، السائقين والنقل والمواصلات، البريد والهاتف والاتصالات، الصناعات الغذائية، السياحة والفنادق والمطاعم، الجلود والأحذية، المطابع ... الخ، بحيث يتم انتخاب جميع الهيئات القيادية بشكل دوري من القاعدة

إلى القمة في مناخ من الحرية والتعددية والنقاش الديمقراطي للبرامج والمسؤوليات والمحاسبة والرقابة للفروع أو الاتحاد العام، على أن يتم ذلك كله بأن تأخذ الهيئات المعنية حسب النظام والهيكلية واللوائح الداخلية، حقها في المناقشة وفق الأصول والأسس الديمقراطية الحرة، ونقصد بهذه الهيئات، مؤتمرات الفروع حيثما وجدت في الداخل وأقطار اللجوء، قيادة الفروع المنتخبة، المؤتمر العام، قيادة الاتحاد العام أو النقابة، بما يعزز بناء شخصيتها المميزة واستقلاليتها كهدف رئيسي من جهة، وشرط أولي لتفعيل وأداء دورها بصورة موضوعية بعيدا عن السيطرة الحزبية أو سيطرة السلطة الحاكمة التي حولت الاتحادات والنقابات في بلادنا إلى ما يشبه مكتب الملحق بها، يتلقى التعليمات وينفذها بما يخدم مصالح السلطة ووحدانية حزبها من جهة أخرى، وفي هذه العلاقة تكمن أهم أسباب التفكك والعزلة بين الاتحادات والنقابات من جهة وجماهيرها من جهة أخرى .

وبقدر وعينا بأهمية استقلالية النقابة وبلورة شخصيتها المميزة، ندرك أيضا أهمية ممارسة كل حزب يساري في بلادنا لدوره النقابي، وتنفيذ سياساته من خلال كادراته وأعضاءه وأنصاره في النقابة المعنية، انطلاقا من موقفنا الذي يقوم على أساس استيعاب الأهداف والدور والخصائص المميزة للنقابات والاتحادات، وبالذات جماهيريتها وديمقراطيتها بما يلغي تبعيتها لأي حزب أو حركة مهما بلغت أغلبية ذلك الحزب أو الحركة في هذه الأطر، فثمة فارق كبير وأساسي بين أن يستفيد الحزب من كادراته وأعضائه النقابيين من أجل استمالة موقف هذه النقابة أو تلك إلى جانب مواقف الحزب وتوجهاته عبر نضال ديمقراطي منضبط ومحكوم للنظام واللوائح النقابية الداخلية، وبين أن يستفيد الحزب أو الحركة السياسية من توفر أغلبية له/ لها، بهدف السيطرة وإصدار التعليمات التي تتجاهل –بصورة كلية أحيانًا– طبيعة العمل النقابي وأهدافه ونظمه وخصائصه ومهماته الخاصة، بما يؤدي

إلى إلغاء الشخصية المميزة والاستقلالية التي يجب أن يتمتع بها العمل النقابي في كل الأحوال والظروف .

ولكن هذه العلاقة القائمة على السيطرة السياسية الأحادية، ذات الطابع الشخصي، قادت خلال الثلاثين سنة الماضية –خاصة بعد تراجع العمل المسلح بعد أيلول ١٩٧٠ ، وبعد خروج حركة المقاومة الفلسطينية من لبنان ١٩٨٢- إلى إضعاف الممارسة الديمقراطية والتعددية في صفوف الأطر النقابية، وتقليص عضويتها، وبالتالي إفقادها لمواقفها أو تأثيرها السياسي وزخمها الجماهيري في الوقت نفسه، وقد تفاقمت هذه المظاهر منذ قيام السلطة عام ١٩٩٤ حتى الآن، بحيث أصبحت معظم مواقف الاتحادات والنقابات المهنية، والعمالية، وخاصة اتحاد العمال، لا تصدر إلا بموافقة السلطة الفلسطينية والتنظيم الحاكم (حركة فتح) صاحب الأغلبية التي تراكمت دون أي سند ديمقراطي أو قانوني بالمعنى الموضوعي .

الجانب الأخطر في هذا السياق، أن هذه السيطرة الأحادية ذات الطابع الإكراهي بحكم النفوذ والسلطة، أدت الى تعطيل دور الجماهير العمالية، وجماهير المهنيين في أداء ومتابعة مهامهم وأدوارهم في إطار الأهداف النقابية والمطلبية، وكذلك الأمر تعطيل دورهم في إطار العمل السياسي أو الوطني العام، ولا شك أن ضعف النشاط الحزبي لجميع القوى الوطنية عمومًا، والفصائل والأحزاب الديمقراطية اليسارية بصورة خاصة، ساهم في هذا الوضع الذي وصلت إليه الأطر النقابية والمهنية في الوقت الراهن، إذ أن حالة الاغتراب عن واقع القواعد العمالية لم يتوقف عند «القيادات العمالية» التقليدية التي لم تتغير رموزها الأساسية منذ سبعينيات القرن العشرين حتى بداية القرن الحادي والعشرين، بل إن هذه الحالة من الاغتراب أصابت كافة القوى السياسية عموما، وقياداتها وبرامجها العمالية أو النقابية بشكل خاص، ومما عمق هذا الاغتراب عن واقع القواعد العمالية، لدى الفصائل والقوى

الوطنية، عدم إيلاء مسألة العضوية والتنسيب للأعضاء والأصدقاء في الأطر، الى جانب القضية الأهم، التي تتمثل في غياب وتفعيل البرامج والمهام المطلبية المباشرة المعبرة عن قضايا العمال خصوصا، والمهنيين بصورة عامة، والاكتفاء بالاهتمام اللحظي أو المؤقت، في ظروف أو مناسبات معينة .

إن هذا التقصير أو التقاعس الذي يمكن تبريره في الظروف النضالية التاريخية السابقة، لا يمكن تبريره في ظروفنا الراهنة التي تتداخل فيها وتتشابك قضايا التحرر الوطني بالقضايا المطلبية والديمقراطية بحيث باتت هذه الأخيرة، كما تقول وثائقنا بحق، شرطًا –عبر تطويرها– أو عاملا أساسيا من عوامل صمودنا وتحقيق أهداف شعبنا في الاستقلال و التحرر الوطني .

من هنا يصبح الاقتراب والمعايشة والتفاعل مع واقع القواعد الشعبية من العمال والفلاحين والمهنيين، قضية مركزية بالنسبة لقوى اليسار في بلادنا، الى جانب القضايا المركزية الأساسية الأخرى، إذ لا يعقل استمرار هذه الحالة من الابتعاد عن هذا الواقع العمالي والاكتفاء بتعاطفنا، أو موقفنا التضامني النظري معه، خاصة وان هذا الواقع، يضم في صفوفه عشرات الآلاف من العمال والفلاحين والكادحين والمهنيين الذين لا تربطهم بالعمل النقابي أي صلة أو علاقة، الى جانب مشكلة أولئك المتسبين أو الأعضاء في الاتحادات أو النقابات من العمال وغيرهم، المحرومين فعلا من حقهم في التغيير أو المشاركة في الانتخابات أو في اختيار ممثليهم أو حتى معرفة كيف تسير أمور اتحادهم المالية وغيرها، نظرا لهذه الحالة الراهنة من التكلُّس القيادي من جهة ومصادرة حقوق الأعضاء المسددين لاشتراكاتهم في ممارسة أي شكل من أشكال الانتخابات الديمقراطية سواء في النقابات الفرعية أو في الاتحاد العام من جهة أخرى.

إن إشكاليات الحركة النقابية الفلسطينية لا تتوقف عند انخفاض النسبة المئوية أو ضعف مشاركة العاملين فيها، بل تعود في أسبابها الرئيسة الأخرى، إلى مظاهر

الضعف العام، وغياب الشرعية، والتشرذم، والاستزلام، والتفكك الذي يسود بنيانها العام وأطرها التنظيمية، وهي ظاهرة مرتبطة إلى حد بعيد بمظاهر الخلل وغياب النظام العام في السلطة الفلسطينية التي تعكس نفسها على كافة المؤسسات الرسمية وغير والرسمية والتي تزايدت حدتها بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات، إلى جانب الانحدار المتزايد في مستويات معيشة العمال والشرائح الفقيرة، وتزايد معدلات البطالة، وانتشار مظاهر الفقر المدقع في صفوفهم، دون أية مبادرات جدية في معالجة هذا الواقع المتردي.

إن هذا الإحجام عن تقديم المساعدة والدعم للعمال العاطلين عن العمل في ظروف الأزمة الحادة الراهنة من الصراع مع العدو الصهيوني، المترافقة مع ظروف الحرمان والفقر والمعاناة لهذه الجموع الفقيرة، ساهم في تعميق الفجوة بين الجماهير الشعبية الفقيرة والنضال السياسي والوطني العام، وهو ما يفسر ضعف مشاركتهم، ودورهم والتفافهم حول الفصائل الوطنية، قياسا بهذه المشاركة والدور في إطار التيارات الدينية التي يجدون في شعاراتها شكلا من أشكال الخلاص أو العزاء .

وفي ظل هذه الأوضاع، فإن موضوع التعاطي مع الاتحادات والنقابات، العمالية والمهنية، في ظروف هذا الصراع الحاد الذي يعيشه شعبنا في اللحظة الراهنة، يتطلب منا بذل المزيد من الجهد الوطني والاجتماعي، والمزيد من التواصل والتعايش مع هذه الجماهير، والكثير من الدقة والرؤية العلمية التي تجنبنا الوقوع في الخطأ في هذا الاتجاه أو ذاك، فالنضال من أجل القضايا الديمقراطية والمطلبية كمهمة من المهمات الرئيسية، يجب أن يخدم في نتائجه، وتراكماته الداخلية، عوامل ومتطلبات النجاح في معركتنا المعقدة والقاسية ضد العدو الإمبريالي –الصهيوني . ذلك كله مرهون بمدى التصاقنا بالجماهير ووعي قضاياها وهمومها وتفاصيلها الحياتية بصورة موضوعية ودقيقة .



المشهد
الفلسطيني
الراهن

الباب التاسع

البلديات



منذ أواخر القرن التاسع عشر، وحتى نهاية الحكم العثماني عام ١٩١٨، وطوال مرحلة الانتداب البريطاني، كانت قيادة المجالس البلدية والقروية في بلادنا فلسطين، محصورة من حيث تكوينها وأدائها في يد عدد محدود من العائلات شبه الإقطاعية، أو كبار الملاك الفلسطينيين، الذين تصدروا آنذاك، قيادة العمل العام بكل أبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك البلديات التي توزعت المسؤوليات والمناصب الكبيرة فيها على هذه العائلات حسب دورها ونفوذها في المدن الفلسطينية، وفي تلك المرحلة لم تلعب البلديات دوراً ايجابياً مؤثراً في الحياة السياسية، إذ «لم يكن لها دور بارز كمؤسسات، وإنما تمحور أثرها السياسي في انتخاب أو تعيين المجالس البلدية في ظل بروز الصراعات والتنافسات العائلية حول كيفية تشكيل المجالس، وضمان رئاستها، فالسياسة المحلية في فلسطين خلال تلك الفترة، لم تكن تعبر، أساساً عن صراع أيديولوجي بين برامج سياسية مختلفة، وإنما عن تنافس مصلحي بين العائلات المدينية المتنفذة، ولذلك أصبحت البلديات آلية سلطة في يد العائلة (أو تحالف العائلات) التي تسيطر عليها، فكانت تستغلها مركزاً لتأمين تغلغل نفوذها وضمان مصالحها»[1]، وبعد نكبة ١٩٤٨ استمر هذا الوضع على هذه الشاكلة في الضفة والقطاع حتى عام ١٩٦٧، فبعد إلحاق الضفة الغربية بالأردن عام ١٩٥٠ (على أثر مؤتمر أريحا)، حرص النظام السياسي في الأردن على إلغاء دور المعارضة الوطنية الفلسطينية، بالمواجهة المباشرة، أو بالتطويع والترغيب، ومن منطلق إنهاء المشروع الوطني الفلسطيني والهوية الفلسطينية برمتها وفق سياسة الأردنية، ونظراً لطبيعة التكوين والمصالح الطبقية لقطاع واسع منها، فقد استجابت معظم الشرائح السياسية الفلسطينية العائلية المتنفذة للسياسة

(1) د.علي الجرباوي –البلديات الفلسطينية من النشأة حتى عام ٦٧ –شؤون فلسطينية (ينقوسيا) عدد (٢٢١-٢٢٢) –أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ – ص٥٧.

الأردنية التي نجحت في إحكام سيطرتها عليهم واستيعابهم في المؤسسات التشريعية والتنفيذية (مجلسي الأعيان والنواب والمناصب الوزارية) ومؤسسات الحكم المحلي أو البلديات، بموجب قانون البلديات الصادر في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥ ، الذي ألغى العمل بقانون الانتداب ١٩٣٤ ، وقانون ١٩٥٤ شكلاً، لكنه استرشد بالمرتكزات القانونية الأساسية للقانونيين السابقين، خاصة قانون ١٩٣٤ الذي اعتبر البلديات والسلطات المحلية عموماً جزءاً تابعاً للحكومة المركزية و أجهزتها، وفق التشكيلات الإدارية المطبقة التي أعطت للمحافظ والمتصرف صلاحيات أكبر من صلاحيات رؤساء البلديات، مما أدى إلى حصر دور المجالس البلدية في القضايا و السلطات ذات الطابع المحلي المباشر بعيداً عن أي شكل من أشكال الممارسة السياسية لهذه المجالس التي لم تعترض على ذلك في سياق تأمين مصالحها الطبقية و الشخصية .

أما في قطاع غزة، الذي تحددت «خارطته» على أثر اتفاقية الهزيمة الموقعة في رودس بين الوفدين الإسرائيلي والمصري بتاريخ ٢٤شباط/ فبراير١٩٤٩ ، معلنة بدء فصل جديد من حياة شعبنا الفلسطيني، فبعد أن كانت هذه المنطقة تعرف بلواء غزة و التي ضمت أربع مدن وستين قرية، بمساحة تبلغ ١٣٦٨٨ كم٢، أصبحت تعرف باسم «المناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية في فلسطين» و تضمنت فقط مدن غزة وخانيونس ورفح ودير البلح وسبع قرى هي جباليا/ النزلة/ بيت لاهيا/ بيت حانون/ بني سهيلا/ عبسان الكبيرة والصغيرة/ و خزاعة، على مساحة من الأرض تبلغ ٣٦٥ كم٢ فقط، والمفارقة –التي تثير الاستغراب أو التساؤل– أن الإدارة المصرية، بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ – بدافع الحرص على استمرار الطابع الفلسطيني لقطاع غزة– رغم تطبيقها لقوانين الإصلاح الزراعي وتهميش أو إلغاء دور القيادات التقليدية من طبقة الباشاوات وكبار الملاك في مصر، حرصت على

استمرار الدور الاجتماعي والسياسي لكبار الملاك والتجار، وإبقاء الطابع التقليدي للقوى السياسية شبه الإقطاعية، ودورها في العمل السياسي عموماً، وفي البلديات والمجالس القروية خصوصاً دون الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاجتماعية والسياسية العميقة بعد نكبة عام ١٩٤٨ ، بل إن الإدارة المصرية استمرت في التعامل مع هذه «الشرائح العليا» والعائلية، كما كان عليه الوضع أيام الانتداب، ولذلك نلاحظ أن كافة المجالس البلدية التي عرفها قطاع غزة منذ أول مجلس بلدي عام ١٨٩٣ ، حتى نهاية القرن العشرين، تشكلت جميعها من مجموعة من العائلات لم تتغير أسماؤها أو رموزها وكذلك الأمر في الضفة الغربية وعبر الرموز نفسها، رغم اختلاف طبيعة ودور ووظيفة النظام الأردني عن النظام المصري، بل وتناقضهما المطلق فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية .

حتى عام ١٩٦٧ ، لم يكن في القطاع سوى بلديتين في مدينة غزة، ومدينة خانيونس، وظل قانون البلديات لعام ١٩٣٤ سارياً طوال فترة الوصاية المصرية، و بالرغم من اصدار القانون الأساسي لقطاع غزة الذي تم إقراره من رئاسة الجمهورية في القاهرة في أيار/ مايو ١٩٥٥، وطبق رسمياً في القطاع في شباط/ فبراير ١٩٥٨ ، وتضمنت نصوصه تحديد صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتناوله لموضوع الانتخابات البلدية، فإن أوضاع البلديات بقيت على حالها دون تغيير، وفي آذار/ مارس ١٩٦٢ ، صدر النظام الدستوري لقطاع غزة بدلاً من القانون الأساسي السابق، وتم تشكيل المجلس التشريعي كإطار سياسي جديد مع استمرار المجالس البلدية بعيدة عن الممارسة السياسية وفي إطار تركيبها الاجتماعي التقليدي العائلي السابق ولم يتم إجراء أية انتخابات بلدية طوال الفترة من ١٩٤٩ – وفقاً لقواعد التعيين التي اتبعت منذ العهد العثماني ثم الانتداب، وفترة الوصاية المصرية، ثم الاحتلال حتى عام ٢٠٠٤ إلى اليوم . إذ أن

مؤسسات الحكم المحلي والبلديات بصورة خاصة تعتبر «عصباً رئيسياً في البنية العامة للدول الحديثة، فبالإضافة إلى كونها ركيزة أساسية لممارسة العملية السياسية على الصعيد المحلي للمجتمع، تقع عليها مسؤوليات وأعباء إدارية وخدمية رئيسية تطال مختلف مجالات الحياة المجتمعية، لذا فإن فعالية هذه المؤسسات و نجاعتها في أداء دورها السياسي والقيام بمهماتها المختلفة تعتبران من المؤشرات ذات الدلالة المهمة لا على نوعية وحيوية النظام السياسي داخل الدولة فحسب، بل على قوى المجتمع التفعيلية وقدراته التنظيمية وإمكاناته التنموية»[1] .

ويمكن حصر البلديات (انظر الجدول رقم ١ و ٢) في إطار النشاطات الخدمية بعيداً عن أي دور سياسي مؤثر سوى ذلك الدور التاريخي التقليدي، الذي حرصت السلطة على استمراره في بعض المدن الفلسطينية الرئيسية و الذي يقوم على إحياء دور العائلات المتنفذة، وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية الأكثر تخلفاً عبر توزيع السلطات المحلية بزعم مراعاة التوازن الحمائلي أو العشائري في القرى والمخيمات والمناطق الفقيرة دون أي اعتبار لآفاق التطور الاجتماعي والسياسي الديمقراطي الذي تتطلع إليه جماهيرنا من جهة، ودون أي اعتبار لمقتضيات العصر وظروفه التي لفظت هذه الرموز من جهة أخرى .

لذلك فإن الموقف النابع من التزام قوى اليسار بمبادئ النظام الديمقراطي وفصل السلطات، وتطبيق اللامركزية في كل ما يتعلق بالسلطات المحلية وغيرها، إنما يعبر عن الوعي بضرورة توزيع المسؤوليات والصلاحيات عبر الممارسة الديمقراطية، ضماناً و مدخلاً لتطور مجتمعنا، وتعبيراً عن حاجات ورغبات القطاعات الأوسع من جماهيرنا بما يكفل إلغاء كافة مظاهر الخلل والفساد، وتطبيق

---

(1) د. علي الجرباوي – دور البلديات في فلسطين – الدولة – مجلة دراسات فلسطينية (بيروت) – العدد (٩) – ١٩٩٢ .

مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص والتخطيط بعيداً عن أشكال النزعات الفردية التسلطية في النظام العام و مؤسساته و أجهزته .

وانطلاقاً من هذه الرؤية، المعبرة عن المصالح الوطنية بارتباطها العضوي بقضايا الصراع الاجتماعي والديمقراطي في هذه المرحلة، فإننا نؤكد على ضرورة إعادة البناء الهيكلي الجذري للبلديات، لأن حديث البعض من مثقفي السلطة وأصحاب المصالح الخاصة والعائلية، عن إمكانية إصلاحها أو تطويرها مع بقاء هيكليتها وأسسها التي انبنت عليها في السابق، لا يعني سوى الاستمرار على إبقاء البلديات صرحاً لقوى التخلف ورموز الماضي، ومناخاً للمحسوبيات والاستزلام بعيداً عن دورها الحقيقي في ممارسة العملية السياسية الديمقراطية والمجتمعية التي تقوم على التواصل مع الجمهور ودوره في الرقابة والمحاسبة من جهة وعلى استقلاليتها في مجالات اختصاصها ومهماتها ومسؤولياتها تجاه المجتمع المحلي من جهة أخرى، وفي هذا السياق نشير الى ان البدء بتطبيق عملية الانتخابات للهيئات المحلية في الضفة والقطاع بتاريخ ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٤ شكل خطوة ايجابية عالية على طريق التطوير الديمقراطي للهيئات والمجالس المحلية، حيث جرى تنفيذ المرحلة الأولى في ٢٦ هيئة محلية في الضفة، واستكملت في ١٠ هيئات محلية في قطاع غزة بتاريخ ٢٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥، ثم جرى تطبيق المرحلة الثانية بتاريخ الخامس من يونيو/ حزيران ٢٠٠٥ ، حيث توجه الناخبون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب (٨٤) هيئة محلية في الضفة والقطاع، وفي نهاية سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٥ جرى انتخاب المرحلة الثالثة من الهيئات المحلية في الضفة، على أن يتم إجراء الانتخابات للمرحلة الرابعة والنهائية في منتصف ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٥ وبذلك يكون شعبنا قد قطع الشوط الأول على طريق الديمقراطية فيما يتعلق بالهيئات المحلية والبلديات .

وعلى ضوء ذلك، فإننا نؤكد على أهمية تفعيل دورنا ومشاركتنا الواسعة في

الانتخابات البلدية والهيئات المحلية والعمل على تنفيذها بصورة دورية في مواعيدها المحددة حسب القانون، من اجل تحقيق الأهداف التالية:

١ - التنمية والتطوير الشامل للخدمات البلدية، ومحاربة الرشوة والمحسوبية وكافة أشكال الفساد في مرافقنا ومجالسنا المحلية والانطلاق من الأولويات والحاجات الملحة للجماهير في تنفيذ المشاريع التطويرية تطبيقاً لشعار نحن الذين نحدد أولوياتنا وليست الأطراف المانحة، وذلك باستكمال تطوير البنية التحتية (شبكات الصرف، الطرق، المياه، الكهرباء) لأهالي أطراف المدن والأحياء والمخيمات والقرى، والعمل على خلق مقومات البيئة التنظيمية الخالية من التلوث، وإقامة المناطق الصناعية بعيدا عن الأماكن المأهولة وتنظيم البناء على أسس حديثة، والمحافظة على المناطق الزراعية، وإنشاء الأسواق السكانية، والتعاونيات، والمراكز الثقافية والرياضية ورياض الأطفال وتنظيم المرافق السياحية وتأمين المشاركة المجانية في الأماكن السياحية وشاطئ البحر لكافة المواطنين، وتطبيق مبدأ الاعتماد على الذات والاستفادة القصوى من الإمكانات الذاتية، وإلغاء توظيف المحاسيب والأقارب و محاربة البيروقراطية ووضع الإنسان المناسب في المكان المناسب . على أن نبدأ بتعميم هذه الخطة وأهدافها عبر الندوات السياسية المركزية، وفي المواقع المختلفة، والعرائض والبيانات السياسية، التي تؤكد على رفض إجراءات التعيينات للمجالس البلدية والقروية المؤقتة، وتحويلها إلى مجالس دائمة عبر التأجيل المتكرر للانتخابات دون أي ذريعة أو سبب موضوعي أو قانوني .

٢- توضيح وتأكيد خصوصية مخيمات اللاجئين، بما يحافظ على البعد السياسي والقانوني للمخيمات من جهة، ومن جهة أخرى صياغة مؤسسة المجالس المنتخبة في المخيمات بما يؤكد المسؤولية الرئيسية لوكالة الغوث عن الخدمات الأساسية، والعمل على تضمين ذلك في قانون الانتخابات وقانون صلاحيات المجالس

المحلية.

٣- تفعيل دور مؤسسات الحكم المحلي في تقديم الخدمات الأساسية للفئات الشعبية، مثل : المشاريع التي تحافظ على البيئة، تشجيع وبناء اكبر عدد من رياض الأطفال لصالح الفئات الأكثر فقراً، تشجيع المشاريع الثقافية في المناطق المختلفة، الحفاظ على الأماكن الأثرية والآثار في المواقع التاريخية، إنشاء اكبر عدد من المتنزهات العامة للجمهور.

٤- محاربة ومحاسبة كل مظاهر الفساد والرشوة والمحسوبية والفئوية، في كل المجالس المحلية.

١- توجيه الدعم الأكبر في الخدمات الرئيسية للفئات الأكثر فقراً، كربط رسوم الجباية المختلفة في المجالس المحلية بالدخل.

٢- تعزيز الدعم الشعبي، الفلسطيني والعربي والدولي، لتمويل مشاريع المجالس المختلفة، الأمر الممكن إذا أدارت المجالس المحلية هيئات منتخبة وموثوقة، ووضعت آليات لمحاسبتها حسب القانون والأصول، وفي إطار ذلك تأتي أهمية التوأمة بين المجالس المحلية الفلسطينية ونظيراتها العربية والدولية.

٣- الحفاظ على ممتلكات وعقارات المجالس المحلية وحمايتها من التبديد، والاستثمار بمشاريع مدرَّة للدخل تساهم في دعم ميزانيات تلك المجالس، بما ينعكس ايجابياً على الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل.

٤- تشجيع المبادرات الشعبية-الفردية منها الجماعية- لتطوير البنية التحتية لبلدنا، والارتقاء بمستوى الخدمات العامة.

٥- تخصيص جزء من خدمات المجالس المحلية، لدعم الفئات المهمشة في المجتمع مثل: الفقراء والمرأة والشباب من خلال المؤسسات والجمعيات الأهلية.

ولتحقيق الأهداف والمطالب سالفة الذكر، فإننا ندعو جماهير شعبنا وقواه

المختلفة للتكاتف لتحقيقها، من خلال نضال جماهيري ديمقراطي متواصل، والضغط على السلطة التنفيذية والمجلس التشريعي بالوسائل الديمقراطية الشعبية المختلفة لتحقيق هذه الأهداف.

إننا إذ نطرح هذه الرؤية، فإننا ندعو الجميع لإجراء حوار جاد ومسؤول، لبحث الوسائل والآليات التي تمكننا من تحقيق تلك الأهداف كإحدى الخطوات الهامة، لبناء كل مؤسسات المجتمع على أساس ديمقراطي، على طريق تحقيق أهدافنا الوطنية في تقرير المصير والتحرر والاستقلال وحق العودة وبناء الدولة الوطنية الفلسطينية وعاصمتها الفلسطينية.

جدول رقم (١)

توزيع البلديات وعدد السكان في المحافظات الجنوبية.

المحافظة	البلدية	عدد السكان سنة ٢٠٠٤ م	الكثافة السكانية شخص/ دونم
الشمال	بيت حانون	٣٧٨٣٤	٧,٥٧
	بيت لاهيا	٥٦٩٢٩	٦,٦٦
	جباليا	١٦٨٥٩٨	١٤,٩٣
	أم النصر	٢٦١٩	١١,٤٩
	المجموع	٢٦٥٩٨٠	٤,٣٧
غزة	غزة	٤٨٤٥٦١	١٥,٢٥
	المغراقة	٢٤٧٢	٢,٩٩
	الزهراء	٢٤٧١	٧,٣٣
	وادى غزة	٣١١٦	١,٦٩
	المجموع	٤٩٢٦٢٠	٦,٧٩
	دير البلح	٥٩٩٧٧	٧,٢٤
	النصيرات	٦٢٥٦٨	١٢,٠٥

المحافظة	البلدية	عدد السكان سنة ٢٠٠٤ م	الكثافة السكانية شخص/ دونم
الوسطى	الزوايدة	١٥٠٣٧	٤,٢٦
	البريج	٣٥٢٢٨	١٢,٣٣
	المغازى	٢٣٥٨٥	١٠,٣٢
	المصدَّر	١٧٨٧	١,١٨
	وادى السلقة	٤٥٢٦	٣,٤١
	المجموع	٢٠٢٧٠٨	٣,٥١
خانيونس	خانيونس	١٨٦٥٦٩	١٠,٩٥
	القرارة	١٦٤٣١	٤,٢٦
	بنى سهيلا	٣١٨٢٩	١٢,٣٥
	عبسان الكبيرة	١٨٤٨٨	٦,١٢
	عبسان الجديدة	٥٤٧٥	٤,٤٣
	خزاعة	٩٣٨٧	٦,٨٩
	الفخارى	٣٦٠٨	٢,٥٩
	المجموع	٢٧١٧٨٧	٢,٤٥
رفح	رفح	١٥٣٣٣٤	٩,٧٦
	النصر	٥٤٩٥	٣,٧٤
	الشوكة	٧٨٧٤	٣,٩٦
	المجموع	١٦٦٧٠٣	٢,٦٤
المجموع الكلى		١٣٩٩٧٩٦	٣,٨٤

المشهد
الفلسطيني
الراهن

الباب العاشر

الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني
والصراع من أجل السيادة الوطنية وحق العودة

«كانت حياة العبرانيين في فلسطين تشبه حالة رجل يصر على الإقامة وسط طريق مزدحم، فتدوسه الحافلات والشاحنات باستمرار، ومن البدء حتى النهاية لم تكن ممتلكاتهم سوى حادث طارئ في تاريخ مصر وسوريا وآشور وفينيقيا ذلك التاريخ الذي هو أكبر وأعظم من تاريخهم».

المؤرخ البريطاني ج.هـ ويلز

«موجز التاريخ»

تمهيد

منذ الفتح الإسلامي وقيام الدولة الإسلامية (الأموية والعباسية) سادت الهوية العربية الإسلامية في كل أرجاء الدولة. وعلى أثر قيام ما عرف بالخلافة العثمانية تراجعت الهوية العربية لحساب انتشار ظاهرة الهوية الإسلامية في إطار الدولة أو الإمبراطورية العثمانية -التركية، التي تعرضت لعوامل التفكك والتراجع الداخلي والخارجي منذ منتصف القرن التاسع عشر، إلى أن وصل هذا التفكك ذروته في عام ١٩٠٨ على يد جماعة الاتحاد والترقي أو «تركيا الفتاة»، التي كان لها تأثير واضح على تطور نمو الحركات والجماعات القومية العربية التي تشكلت من مجموعات من السياسيين وبعض المثقفين العرب من مصر ولبنان والعراق وسوريا بما في ذلك الأعضاء الفلسطينيين الذين التحقوا هذه الجمعيات، من منطلق قومي باعتبارهم أبناء سوريا الجنوبية، إذ لم تكن قد تبلورت الهوية الوطنية الفلسطينية حتى ذلك التاريخ، لكن نشاط الحركة الصهيونية التي نجحت في شراء وإقامة عدد من المستوطنات منذ عام ١٨٨٢-١٩٠٨ أثار استياء العديد من المثقفين الفلسطينيين الذين عبروا عن القلق المبكرٍّ للشعب الفلسطيني تجاه الخطر الصهيوني، وبدأوا في التحذير من مخاطر الصهيونية على فلسطين، وقد عبرت صحيفة الكرمل عن هذه النزعة الوطنية الفلسطينية لأول مرة عام ١٩٠٨، ومع تزايد عملية التوسع الصهيوني في شراء الأراضي من كبار الملاك العرب من بعض العائلات اللبنانية خصوصاً في شمال فلسطين، وإحلال « العمل العبري » محل العمال والفلاحين الفلسطينيين، بدأت الهوية الوطنية الفلسطينية في النشوء والتبلور في خضم

الأحداث والأفعال وردود الأفعال مع العدو الجديد، وكان فضح «لينين» قائد الثورة الاشتراكية في روسيا، للاتفاقية السرية المعروفة بـ«اتفاقية سايكس -بيكو» بداية الشرارة التي اشتعلت في مسار النضال الوطني ضد الحركة الصهيونية والاستعمار الإنجليزي على اثر إصدار «وعد بلفور» عام ١٩١٧، الذي رفضه شعبنا الفلسطيني، عبر نضال سياسي متصل، سرعان ما تفجَّر في صراع دموي مع الحركة الصهيونية فيما عرف بثورة الفلاحين الفقراء، أو هبَّة البراق عام ١٩٢٩، ومنذ ذلك التاريخ والى يومنا هذا، لم ينقطع أو يتوقف نضال شعبنا العربي الفلسطيني عموماً وجماهيرنا من الفلاحين والكادحين الفقراء خصوصاً، من أجل حريته واسترداد أرضه المغتصبة، وطوال ما يقرب من ثمانين عاماً مضت، قدم شعبنا في كل عام من هذه الأعوام، قوافل من الشهداء الذين تجاوزوا المئة ألف شهيد أو يزيد، وفي هذه المسيرة المتجددة من النضال والصمود والآلام والمعاناة، تطل علينا ذكرى النكبة الأولى عام ٤٨ في الخامس عشر من أيار / مايو في كل عام، حيث يتجدد الجرح الفلسطيني، وتتجدد معه وحدة هذا الشعب، وتبدأ الذكريات تنبعث من جديد من داخل شوارع المخيم ومن بين الأزقة، ومن قلب المعاناة والفقر والحرمان، حيث يتوحد أبناء شعبنا الفلسطيني في أقطار اللجوء والوطن أمام الذكرى رغم التباعد في المكان، ذلك أنهم يتنسمون رائحة القرية، البلد، المدينة، من عطر الشهداء وجراح المناضلين ومعاناة الأسرى والمعتقلين في المسيرة المتصلة، حيث تتجدد الآمال التي لطالما حملها الأجداد والآباء لكي تبقى الذكرى ويبقى الأمل حافزاً للصمود والمقاومة، فبالرغم من مرور اثنان وستين عاماً على النكبة فإن الذاكرة الفلسطينية الشعبية ظلت حافظة للوعي الوطني لكل محطات النضال منذ ما قبل النكبة إلى يومنا هذا، وهي أيضاً ذاكرة التشرد والغربة والمعاناة التي تعرَّض لها أبناء شعبنا في أقطار اللجوء، وعززت لديهم روح المقاومة والتمسك بالحقوق

والثوابت، لذلك لم يكن غريباً أن تنصهر فينا، نحن الفلسطينيون، الذاكرتين معاً، ذاكرة الوطن المحتل، وذاكرة الغربة والشتات واللجوء، فلكل منها آلامها وآمالها الكبيرة.

اثنان وستون عاما مضت على ارتكاب النظام الإمبريالي الرأسمالي وصنيعته الحركة الصهيونية، لجريمة، كانت ولا تزال، من أبشع جرائم العصر الحديث، جريمة اقتلاع معظم أبناء شعبنا العربي الفلسطيني من أرض وطنه ودياره، وإحلال المغتصبين الصهاينة مكانه بقوة السلاح والإرهاب وتزوير حقائق التاريخ، هكذا تم قيام دولة العدو الإسرائيلي كدولة وظيفية تستهدف استمرار حالة التجزئة والتفكيك بين بلدان وشعوب وطننا العربي من ناحية وحماية المصالح الرأسمالية الإمبريالية التي تقوم على الاستيلاء والتحكم بمواردنا وثرواتنا من ناحية أخرى، وبهذا المعنى فإن الصراع يجب أن يخرج من أحادية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ليتخذ مجراه الموضوعي بين كل من الحركة التحررية العربية التقدمية، وبين التحالف الإمبريالي – الصهيوني، وفي هذا الإطار فإن من الطبيعي والحتمي أيضاً أن يكون لشعبنا الفلسطيني وحركته الوطنية دور في فيه من أجل تحقيق أهدافه في تقرير المصير والعودة في دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها، على أنقاض الدولة الصهيونية، وكجزء لا يتجزأ من الدولة العربية الديمقراطية والمجتمع الاشتراكي العربي الموحد.

١. اللاجؤون الفلسطينيون بعد ٦٢ عاماً من النكبة :

-شكلت قضية الأرض وعودة أصحابها من اللاجئين الفلسطينيين إليها جوهر القضية الفلسطينية، كما أنها تمثل التجسيد الكثيف لمأساة الشعب الفلسطيني. « إنها تجسيد سياسي وإنساني وأخلاقي وعقدة أعصاب الصراع الفلسطيني –الإسرائيلي، وبهذا المعنى أضحى الموقف من حق العودة خطاً معيارياً على أساسه يمكن قياس

عدالة وجدية أي مشروع مطروح للحلّ السياسي، وأيضاً قياس مصداقية مواقف القوى السياسية كما الأفراد[1]».

والمقاربة هنا تتخطى بالتأكيد البعد الوجداني والأخلاقي، لأن النقاش موضوع سياسي بامتياز. فالاحتلال الصهيوني المحكوم بالفكر والمصالح الرأسمالية العالمية في الممارسة الأيديولوجية والسياسية، يدرك هذه الحقيقة، وعليه فإنه يعتبر حق العودة خطاً أحمر يهدد وظيفة ووجود المشروع الصهيوني برمته، ولهذا يصر العدو الإسرائيلي دائماً على حشر قضية اللاجئين الفلسطينيين في الزاوية الإنسانية التي لا يتعد التعامل معها مفهوم لم شمل بعض العائلات، وذلك بهدف إخراج القضية والنقاش من دائرة الاستحقاق السياسي والمسؤولية التاريخية تجاه عملية الاغتصاب الاستيطاني للأرض العربية الفلسطينية، وما رافقها من تطبيق عملية التطهير العرقي – كما ستنتج بحق إيلان بابيه – عبر تدمير المدن والقرى الفلسطينية وطرد سكانها بأساليب منهجية فاقت في عنصريتها وبشاعتها كل الممارسات النازية، يشهد على ذلك عشرات المذابح في مدن وقرى فلسطينية عشية الخامس عشر من أيار / مايو ١٩٤٨ في ظل صمت وخضوع عربي رسمي عموماً، وفي سياق تحالف بعض أطرافه مع الحركة الصهيونية بصورة مباشرة كما جرى مع ملك شرق الأردن عبد الله، لاقتسام ما تبقى من فلسطين بعد طرد سكانها وفق خطة «دالت» التي طبقتها عصابات الحركة الصهيونية بقيادة «بن جوريون» منذ العاشر من آذار / مايو ١٩٤٨ عبر تدمير وتقتيل وتطهير عرقي فاق في بشاعته كل بشاعات النازية والعنصرية في التاريخ الحديث.

ضمن هذا المنطق فإن إسرائيل تدفع وباستمرار أي مشروع سياسي للحلّ نحو التعامل مع حقائق اللحظة الراهنة في محاولة لقطع المسائل عن سياقاتها. هذه

(1) نصار إبراهيم–إشكالية حل الدولتين–مجلة رؤية أخرى–عدد مزدوج ١٣/ ١٤–تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥.

الممارسة أو المنهجية السياسية التي تحكم السلوك الإسرائيلي ليست عفوية أو صدفية، بل هي ممارسة سياسية مرتكزة الى قراءة مركبة للصراع وبالتالي اشتراطات الحل. من هنا يمكن فهم الإصرار الإسرائيلي على تخطي مرجعيات الشرعية الدولية لأي مفاوضات سياسية، وبالتالي وضع جميع قضايا الحل النهائي على جدول النقاش، والمقصود بذلك، أن جميع القضايا المتعلقة بالصراع قبل ٥ حزيران/ مايو عام ١٩٦٧ تعتبر خارج النقاش والبحث[1]»، وهذا معناه العملي، أن قضايا التفاوض والحل محصورة فقط بما بعد عام ١٩٦٧، تحديدًا وهكذا أصبح سقف التفاوض محدوداً بمفهوم الحكم الذاتي، أو الدويلة ناقصة السيادة، على ما يمكن أن يتنازل عنه العدو الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو تكريس مبدأ الفصل بينهما عبر ما يسمى بـ «خيار دولة أو إمارة غزة»، وهي كلها «حلول» محكومة – في اللحظة الراهنة من اختلال موازين القوى – بمنطق الهيمنة الإمبريالية في إطار التحالف الإسرائيلي الأمريكي الذي بات اليوم المقرر الرئيسي والمرجعية الأولى لعملية التفاوض. هذه الحقيقة هي التي دفعت وتدفع النظام العربي الرسمي والسلطة الفلسطينية إلى القبول بأي مشروع أو محاولة لإنهاء الصراع العربي- الإسرائيلي عبر دوائر الأزمة والانحباس وانسداد الأمن في إطار ما يسمى بـ «الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي». ينطبق هذا على أتفاقات أوسلو، وتقرير ميتشيل وبعدها خارطة الطريق ووثيقة جنيف و«خطة شارون/ أولمرت»، وأخيراً «بيان مكة» واحتدام الصراع الداخلي وصولاً إلى الحسم العسكري وسيطرة «حماس» على قطاع غزة، وتكريس الحصار العدواني على سكانه ومعابره، علاوة على تكريس الانقسام الجغرافي السياسي الاجتماعي بين قطاع غزة والضفة، وتعثر أو انسداد آفاق الحوار الوطني لأسباب تعود إلى الاختلاف على اقتسام السلطة، حيث نشهد في

(1) المصدر نفسه.

هـذه اللحظـة المهينـة مـن تاريخنـا، تراجعـاً حـاداً للأفكـار التوحيديـة التحرريـة والديمقراطية التقدمية على الصعيدين الوطني والقومي، لحساب الأفكار السوداء التي تروج باسم الواقعية والهبوط السياسي لعوامل القلق والإحباط واليأس في هذه المرحلة التي يتبدى فيها نوعًا من التطابق في النتائج السياسية الكارثية، بين مسار الحركة الوطنية قبل عام ٤٨، ومسار ما بعد أوسلو وصولاً إلى المشهد السياسي الراهن والصراع على المصالح والصلاحيات والمحاصصة بين طرفي الصراع، في ظـروف سـاهمت تراكماتهـا الداخليـة والخارجيـة في انتقـال الحركـة الوطنيـة والديمقراطية الفلسطينية من موقع الأزمة إلى موقع المأزق شبه المسدود عبر مجموعة من العوامل أو المشاكل، بدءاً من استفراد العدو الإسرائيلي بشكل ومضمون ما يسمى بالحل المرحلي وفق رؤيته السياسية والأمنية، التي تعاملت مع كافة الاتفاقات من أوسلو إلى أنا بوليس، كصيغة توافقية اعتماداً على التفاصيل أو الجزئيات دون الأساسيات أو اللاءات التي كانت – ولا تزال – محسومة صهيونياً، وهي لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من وادي الأردن، لا إزالة للمستوطنات، لا عودة للاجئين، ولا للدولة الفلسطينية المستقلة، فالمسألة بحسب التصوّر الصهيوني أن الأرض هي أرض يهودية والتصرّف بها انطلاقا من ذلك، الأمر الذي يجعل الحكم الذاتي هو الشكل الأقصى للسلطة الفلسطينية في إطار دولة يهودية تسيطر على كل فلسطين (طالما بقيت موازين القوى على ما هي عليه)، **ما يعني بوضوح أن كل حديث عن إمكانية قيام الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة في ضوء موازين القوى الراهنة ليس إلا نوعاً من الوهم.**

هذا يقود إلى التأكيد على ضرورة إعادة البحث في المشروع الصهيوني من حيث طبيعته وعلاقته بالرأسمالية العالمية، وبالمسألة اليهودية، وكذلك بوضع العرب في النظام الإمبريالي العالمي.

وهنا نشير إلى أن القضية الفلسطينية هي – من هذه الزاوية– هي قضية عربية، وان الوجود الصهيوني مؤسس لكي يكون معنياً بالوضع العربي، ولذلك فان الأمر الجوهري هنا يتعلق بمشروع للهيمنة والسيطرة على العرب هو المشروع الإمبريالي الصهيوني، وهذا التحديد أساسي في وعي طبيعة الصراع كما في تحديد الحل الممكن، في ضوء فشل الوصول إلى الحل المرحلي وفق الحدود الدنيا للمنظور الوطني الفلسطيني كما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني، وما تلا ذلك من صراع دموي أدى إلى تآكل النظام السياسي الفلسطيني في السلطة والمنظمة معاً، وبروز مخاطر تحوله إلى إطار استخدامي لحساب التحالف الأمريكي الإسرائيلي، علاوة على وصول العلاقات الديمقراطية بين طرفي الصراع فتح وحماس إلى حد الصراع الدموي على السلطة ومن ثم القطيعة الكاملة بينهما، المحكومة بقواعد التربص والخوف والاستبداد والقمع في الضفة والقطاع، إلى جانب تراكم عوامل الإحباط واليأس في صفوف جماهير شعبنا في أقطار اللجوء.

ولذلك فإن الصراع الدموي على السلطة الذي وصل ذروته في منتصف حزيران / يونيو ٢٠٠٧ ، لم يكن إلا نتاجاً لتراكمات العوامل الخارجية والداخلية، السياسية والمجتمعية ارتباطاً باستمرار التفاوض العبثي الذي أزاح البعد القومي العربي من ناحية وأسهم في تفكيك الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية الفلسطينية من ناحية أخرى، وهي كلها عوامل كانت – ولم تزل – محكومة بطبيعة ومصالح طبقية جسدت مظاهر الخلل والفساد والمحسوبيات والفلتان الأمني التي باتت تشكل العنوان الأبرز في مجتمعنا الفلسطيني عشية ذلك التاريخ.

في هذا السياق ينبغي الاعتراف بأن لفتح دورًا رئيسياً غير قابل للإنكار لأسباب اختلطت فيها المصالح السياسية والطبقية والشخصية وسوء التقدير والفوضى التي حكمت قيادة السلطة وفتح عمومًا وأجهزتها الأمنية خصوصًا طوال المرحلة

الماضية، وصولاً إلى الوضع الراهن.

أما بالنسبة لحركة حماس المحكومة لمنطلقات ومصالح طبقية أيضاً، ولكن في إطار الرؤية أو الهوية الإسلامية النقيضة للهوية الوطنية والقومية، فيبدو أن حسمها العسكري -للوهلة الأولى- قد أرضى أو أفرز نوعا من الارتياح لدى قطاعات وشرائح اجتماعية واسعة من الشعب الفلسطيني ارتباطا بإزاحة سلبيات الأجهزة الأمنية والطغمة البيروقراطية الفاسدة في قطاع غزة، لكن حماس أخذت تمارس الأساليب السابقة نفسها، عبر القمع والاعتقال والترهيب للعديد من كوادر وأبناء حركة فتح علاوة على تعبئته حماس ضد القوى العلمانية واليسارية، في محاولة منها لفرض شرعيتها الهادفة إلى مراكمة ومن ثم تكريس مفهوم «الإمارة الإسلامية أو الإسلام السياسي» في مجتمعنا بغض النظر عن التطمينات الصادرة في خطابها السياسي المعلن، وبالتالي تُكَرِّس أحادية السلطة ذاتها وإن بمسميات جديدة.

لهذا كله ليس مهماً من الذي يمتلك الشرعية -فهذه كذبة كبيرة- بل المهم كيف نخرج من «الرمال المتحركة» التي غرقنا فيها؟ - كما يتساءل سلامة كيلة - إذ أن مسارنا السياسي والمجتمعي يسير نحو كارثة، فقد أصبحت غزة منفصلة عن الضفة الغربية سياسياً، ويبدو أن الحلول لكل منهما مختلفة، حيث ليس أمام رئيس السلطة وحكومته ومعظم حركة فتح لضمان السيطرة الجزئية على بعض الضفة (ساحة الصراع الرئيسية الآن) سوى القبول بتطبيق شروط خارطة الطريق وتفاهمات أنابوليس.

وإذا كانت فتح قد أسست مصالح لها استناداً إلى أنها هي التي شكّلت السلطة، (ورفضت أو لم تعرف كيف تتعاطى مع السياسة من أرضية المعارضة) وبالتالي أصبح وجودها يقتضي الاستمرار في السلطة وتحت الاحتلال، فإن خطأ حماس - كما يقول بحق سلامة كيلة - هو «أنها دخلت اللعبة ولم تتنبه إلى المشكلات التي

سوف تنتج عن ذلك، والنتيجة التي سوف توصل إليها. ويبدو أن العقل الأصولي (لدى حماس وقيادة الإخوان المسلمين) هو الذي أنتج ذلك، حيث بدا لهذا العقل، ومن ثم لحماس أنه يمكنها تحقيق مشروعها الإسلامي، وبالتالي تعميمه في المنطقة». لهذا تناست – أو قررت بحكم حسابات تخصها- أن السلطة هذه خاضعة للاحتلال وللدول المانحة، وتبدى لها أنها قادرة على التكيف عبر الهدنة أو غير ذلك من الشعارات.

وهو ما يضع حماس في وضع صعب إذا لم تكن ضمن إطار الوفاق الوطني وبرنامجه، فإما التوافق مع الدولة الإسرائيلية والقبول – فيما بعد- بالحوار على أساس الاتفاقات والالتزامات التي وافقت عليها م.ت.ف والسلطة (مع تأكيد رفضنا لهذه الاتفاقات) ، أو القبول بـ «خيار غزة» – الدولة المسخ، أو الاستفراد الإسرائيلي بها واستغلال سيطرتها على قطاع غزة لتصعيد الضغط الاقتصادي والمعاشي، وتشديد الحصار، وأيضاً التدمير اليومي، ومن ثم العودة إلى الاقتتال، بمعنى أن حركة حماس وضعت ذاتها في الرمال المتحركة منذ اللحظة التي قبلت فيها المشاركة في الحكومة، أو هكذا تبدو الصورة كما هي اليوم، الأمر الذي يراكم يوميا عوامل التفكك والانهيار السياسي والمجتمعي وما سينتج عن ذلك من كوارث إضافية على حاضر ومستقبل القضية والشعب والأرض.

في هذا السياق، نقول، مهما كانت مبررات الحسم العسكري موضوعية وملحة أو ضاغطة، ومهما كانت هذه الوسيلة محمولة بحسن النوايا أو مهما كانت طبيعة الاستفزازات والأسباب التي أوردتها حركة حماس، إلا أن هذه العملية أدت في محصلتها أو نتيجتها الواقعية إلى ضرب التجربة الديمقراطية، لان ممارسة هذا الأسلوب من الحسم العسكري لا يمكن إلا أن يؤدي إلى شل البنيان الديمقراطي كله، هذا الواقع يهدد بالتصفية مشروع الاستقلال والدولة المرحلية، الأمر الذي

يجعل من الحوار بينكما خيارًا وحيدًا وضروريًا ملحًا لكل منكما، كمخرج وحيد من المأزق المسدود الذي وصلتموه فيما يتعلق بالحل المرحلي، وما يفرضه هذا المأزق من إعادة بناء الرؤية والإستراتيجية في إطارها القومي باعتبار الصراع كان منذ عشرينات القرن الماضي صراعاً عربياً ولم يكن قطرياً بأي حال في أي مرحلة من مراحله، فقد بات من الواضح أن الحديث عن دولة فلسطينية مستقلة تحت وطأة الوضع الراهن المحكوم بالهيمنة الأمريكية الإسرائيلية هو ضرب من الوهم.

ولذلك فإن، استمرار القطيعة أو الصراع بين التنظيمين الرئيسيين (مع تأكيد افتراقنا عن برنامجيهما ورؤيتهما للحل) لن تفضي بهما وبالشعب والأرض والقضية سوى إلى إنتاج القطيعة الجغرافية والسياسية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي هذا السياق نقول: إن أقصر السبل إلى إسقاط حق تقرير المصير الوطني (للشعب العربي الفلسطيني) هو تمكين تلك القطيعة الجغرافية السياسية (والنفسية) من النفاد والرسوخ في كل مكوناته السياسية والمجتمعية بما يفتح الباب مشرعاً أمام عوامل الاستسلام واليأس.

إننا على قناعة بان السواد الأعظم من أبناء «فتح» و«حماس» يدركون على نحو جاد أنه ما من مصلحة وطنية، أو حتى سياسية في حال استمرار هذه القطيعة، ونقول للإخوة في حماس، أن النصر الوحيد الذي يمكن «لحماس» أن تفاخر به وتباهي هو الذي حققته في المنافسة الانتخابية، أما «نصر» غزة، فهزيمة قاسية لهذه الصورة وإساءة بالغة لكل التضحيات التي بذلتها «حماس» من أجل إقناع الجمهور بأنها أهل لصون الوحدة الوطنية وبناء المستقبل الديمقراطي، ثم بماذا تنتفع «حماس» لو ربحت غزة كلها وخسرت الوطن؟ كما نقول للإخوة في حركة فتح، توقفوا عن التعاطي مع المفاوضات أو الأوهام الأمريكية الإسرائيلية التي تتحدث عن «شيء قابل للحياة» أو دويلة منقوصة السيادة بلا حدود، أو حكم ذاتي موسع، وفي كل الأحوال

لن يحصد شعبنا سوى المزيد من المذلة والقهر والمعاناة وبقاء المستوطنات والمزيد من الاغتصاب ومصادرة مساحات من أرضنا ومياهنا علاوة على استمرار العدو مسيطرا على سمائنا ومعابرنا، هذا ما يمكن أن يحصلوا عليه موازين القوى المختلة الراهنة التي ستجعل من التفاوض مع العدو تكريساً لشرعية المحتل الغاصب.

إن هذا المآل الذي وصل إليه شعبنا وقضيتنا ومجتمعنا، يفرض العمل على قطع كل طريق للانقسام والتفكك الفلسطيني وقطع كل طريق لاستمرار مهزلة التفاوض العبثي الراهن، والانطلاق من أن ليس لدى الدولتين الأميركية والإسرائيلية أي حل للقضية الفلسطينية بل إن حلهما لها هو خارج فلسطين، وفي سياق إعادة صياغة الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية، وهكذا يمكن ان تصبح الحلول المشبوهة المقترحة مثل «الدولة القابلة للحياة»، أو «الدولة المؤقتة» أو «التفاهمات» الناجمة عن «أنابوليس»، أو الحكم الذاتي الموسع أو «دويلة غزة» أدوات تخدير على هذا الطريق طالما بقي ميزان القوى (العربي والفلسطيني) مختلاً مع العدو الإسرائيلي.

وفي هذا الجانب فإننا ندرك أن شعار الحل المرحلي أو الدولة على الأراضي المحتلة ١٩٦٧، لا يمكن بأي حال أن يتقبله أبناء شعبنا الفلسطيني في أقطار اللجوء بسبب شعورهم وإدراكهم لحجم الضرر أو الخسارة الكبيرة الناجمة عن حل الدولتين وبالتالي تكريس الاعتراف بإسرائيل الأمر الذي سيغلق الطريق لفترة طويلة أمام حق العودة.

تأسيساً على ما تقدم يمكن إدراك وفهم المأزق أو المشكلة العميقة التي يواجهها حلّ الدولتين وفق المنطق الأمريكي- الإسرائيلي والمهادنة الفلسطينية تحت وطأة تبعية وتخلف وخضوع النظام العربي والتواطؤ الأوروبي.

وعلى أي حال فبالرغم من مرور يربو على ستة عقود على نكبة عام ١٩٤٨، فان مأساة شعبنا ومعاناته لا تزال قائمة لا نجد لها حلاً عادلاً، بل إزدادت تعقيداً

وتفاقماً رغم التضحيات الغالية عبر الآلاف من الشهداء والجرحى والمعتقلين في مسيرة النضال الوطني منذ بداية القرن الماضي إلى يومنا هذا، رغم كل ما يسمى بمشاريع الحلول والقرارات الدولية المكدَّسة في أروقة الأمم المتحدة ومؤسساتها.

كثيرة هي الأسئلة والإشكالات المثارة بعد اثنتين ستين عامًا من الصراع، أسئلة كبرى، مقلقة وعميقة، جادة وشاملة، وعلى مختلف المستويات سياسياً وفكرياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعسكرياً وأمنياً، ولعل أخطرها وأهمها السؤال المحوري الكبير :

لماذا هزمنا؟ ولماذا وصلنا إلى ما وصلنا إليه؟

صحيح أن المشروع الإمبريالي الصهيوني قد نجح في إقامة «إسرئيل»، ذلك النجاح الذي كان حصيلة الجهود المكثفة والمتصلة من الإعداد والتخطيط بين القوى الاستعمارية والحركة الصهيونية، وهي جهود متصلة ومتجددة، حيث استطاعت الحركة الصهيونية ودولتها أن تحقق العديد من الأهداف في ظل التحالف الإستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، من أبرزها: احتلال أراضٍ عربية جديدة وتوسيع حدود «إسرائيل» عام ١٩٦٧، واجتياح عاصمة عربية عام ١٩٨٢ ، علاوة على تمكن العدو الإسرائيلي من ترسيخ وتدعيم قدراته الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية في إطار من التطور التكنولوجي المتقدم في جميع المستويات، بما أعطى مزيداً من شروط القوة والعدوان ليس ضد شعبنا الفلسطيني فحسب، وإنما ضد شعوب بلداننا العربية أيضاً، وذلك عبر نجاح هذا التحالف في فرض الاعتراف به كوجود «مشروع» في بلادنا، وفرض التطبيع السياسي والاقتصادي معه، بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة وغير ذلك من الاتفاقات السياسية و التجارية والأمنية مع العديد من الدول العربية الأخرى التي ترسمت أو هي على جدول الأعمال في ضوء نتائج «القمم العربية» التي تداعى

النظام العربي إلى عقدها بعد توثيق جوهر الهبوط السياسي في «بيان مكة» بين قطبي الصراع الرئيسيين في الساحة الفلسطينية فتح وحماس.

وأمام معطيات هذا الواقع، الذي يشير إلى أننا كعرب قد وصلنا –في هذه المرحلة– إلى حالة من اختلال التوازن في جميع مناحي الحياة، بيننا وبين العدو الإسرائيلي بصورة غير مسبوقة، ما يعني بوضوح أن هذا الكيان لا يقتصر في خطره وتهديده على شعبنا الفلسطيني فحسب، بل بات أيضًا يشكل اليوم خطراً مباشراً – وهذا هو جوهر وظيفته– على الأمة العربية بأسرها، فإسرائيل اليوم في العام ٢٠٠٨، ليست هي إسرائيل عام ١٩٥٦ أو ١٩٦٧، إرتباطا بمجمل التطورات والمتغيرات التي عاشتها طوال العقود الستة الماضية عموماً، حيث أصبحت اليوم في ظل العولمة الرأسمالية أقوى دولة عسكرية في المنطقة بعد دخولها النادي النووي وامتلاكها لأسلحة التدمير الشامل الذي يهدد أمن واستقرار بلدان وطننا العربي كله، فلقد تمكنت دولة العدو الإسرائيلي، ومن خلال الدعم المادي والسياسي الأمريكي على وجه الخصوص، من أن تتحول اليوم إلى دولة إمبريالية صغرى في الشرق الأوسط، بما يتيح لها أن تلعب دور الشريك الإمبريالي في المخطط العدواني الذي بات يهدد الأمن القومي العربي، في مقابل تزايد حالة التبعية والخضوع والتخلف العربي، التي جعلت من الوضع العربي برمته، عاجزاً عن تقديم أي موقف أو رؤية أو توصية إذا لم يكن المقرر الخارجي، الأمريكي تحديداً، راضياً أو موافقاً عليها، كما أصبح الوضع العربي الرسمي –في معظمه– في حالة ينظر فيها إلى القضية الفلسطينية باعتبارها عبئاً ثقيلاً على كاهله يسعى إلى الخلاص منه طالما كان في ذلك ضمانة لمصالح النظام الحاكم وشرائحه الطبقية (البيروقراطية والكومبرادورية).

إن هذه الصورة لا تعكس في الذهن تشاؤماً في الإرادة بقدر ما تفرض نوعاً من تشاؤم العقل واستخدام أدواته النقدية في تحليل هذا الواقع الذي تعيشه أمتنا في

اللحظة الراهنة، حيث تُولِّد الهزيمة مزيداً من تراكم الأزمات، وتختلط عوامل التغيير مع عوامل اليأس أو الاستسلام، وإذا كان الأمر كذلك، فان من واجبنا أن نطرح مجدداً السؤال التقليدي: ما العمل؟ والإجابة الأولية السريعة والسهلة للعمل المطلوب، هي الدعوة إلى توفير الإرادة الوطنية والقومية، لكن الإجابة الحقيقية هي التي تشير إلى الضرورات الرئيسية للنهوض الوطني والقومي:

- **الضرورة الأولى**: أن تنتزع أمتنا نفسها من فكرة الهزيمة وهو هدف يتحمل المسؤولية الكبرى فيه، المثقف التقدمي العربي عبر التزامه العضوي الصريح بهذه الفكرة واشتراطاتها وتضحياتها .

- **الضرورة الثانية**: إن أمتنا قادرة عبر الرؤية القومية الواضحة والعمل المنظم أن تحدد وتصنع مستقبلها.

- **الضرورة الثالثة**: أن نحرص -بكل الوسائل- على أن لا تنطفيء شعلة العمل القومي التقدمي الديمقراطي، كأساس وحيد للمستقبل، ذلك أن الصراع مع العدو الصهيوني، رغم أهمية وحجم النضال الفلسطيني وتضحياته، إلا فإنه صراع عربي إسرائيلي ، بالأساس.

- **الضرورة الرابعة**: فهي تتجلى في أن خضوع الوطن العربي للهيمنة الأمريكية في هذه المرحلة، يجعل من إمبريالية العولمة والنظام الرأسمالي الخصم الاستراتيجي لامتنا العربية ولابد من مجابهته وقهره وإزالة آثار عدوانه.

إن تأجج الصراع واستمراره في سياق التناقض الرئيسي المباشر مع العدو الصهيوني ليس أمراً طارئاً، فهو في شكله وجوهره، تجسيد لإرادة شعبنا وأمتنا العربية، من أجل استعادة الحق المغتصب، ما يعني نفي وإزالة المبرر الوظيفي للدولة الصهيونية الذي جاء تجسيداً لمصالح النظام الإمبريالي الرأسمالي في بلادنا، وبالتالي فان الصراع مع هذا العدو لابد له من أن يتواصل حتى تتحقق إرادة أمتنا العربية

وأحد أهم أهدافها، إقامة دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية مع الدولة العربية الديمقراطية التقدمية الواحدة، وهذا يعني:

أولاً: إن أية اتفاقيات لا تقوم وتهدف إلى تجسيد الحقوق الوطنية بصورة مباشرة وملموسة وواضحة، لا تصمد طويلاً، بل تتحول طال الوقت أم قصر إلى بذرة حرب وصراع متجدد بين أطرافها إلى أن تتم عملية الحسم.

ثانياً: لقد بات واضحاً لنا جميعاً، في كل أرجاء هذا الوطن العربي، في ظل نظام العولمة الأمريكي الراهن، وبمساندته وانحيازه الكامل غير المشروط لإسرائيل، إن العدو الصهيوني يسعى إلى الحصول على شرعية الوضع القائم أو شرعية المحتل الغاصب بديلاً لكل شرعية سواء تلك المستندة إلى حقوقنا الوطنية والتاريخية أو تلك المستندة إلى قرارات الشرعية الدولية، التي لم تعد ذات قيمة في ظل المتغيرات والعلاقات الدولية المعولمة.

على أي حال، إن التطور النوعي في القوة العسكرية والاقتصادية لدولة العدو الإسرائيلي، لم يكن ممكناً بدون الدعم الأمريكي المباشر في ظل التحولات الدولية والإقليمية الخطيرة التي جرت خلال العقود القليلة الماضية، إذ لم يعد ثمة خلاف على أن المتغيرات العالمية، النوعية المتدفقة، التي ميزت العقدين الأخيرين من القرن العشرين، في السياسة والاقتصاد والتطور العلمي، شكلت في مجملها واقعاً تاريخياً معاصراً ورئيسياً وضع كوكبنا الأرضي على عتبة مرحلة جديدة، في القرن الحادي والعشرين، لم يعهدها من قبل، ولم يتنبأ بمعطياتها ووتائرها المتسارعة أشد الساسة والمفكرين استشرافا أو تشاؤماً و أقربهم إلى صناع القرار، خاصة ذلك الانهيار المريع في كل من المنظومة الاشتراكية العالمية ومنظومة التحرر القومي من جهة، والانحسار أو التراجع المريع أيضاً، ولكن المؤقت للبنية الأيديولوجية أو الفكرية لقوى الاشتراكية والتحرر القومي من جهة أخرى، الأمر الذي أخل بكل توازنات

القوة والمصالح وفق مفاهيم وأسس الثنائية القطبية التي سادت طوال حقبة الحرب الباردة السابقة، ووفر معظم مقومات بروز الأحادية القطبية أو العولمة، التي اقترنت بالإمبريالية الأمريكية التي توهمت – مع بداية هذا القرن- أنها قد استكملت فرض هيمنتها على مقدرات هذا الكوكب، لكن ما جرى من تحولات ثورية في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، البرازيل، وفنزويلا، بوليفيا والأرجنتين وتشيلي والإكوادور وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية بالتجاور مع ما يجري من أشكال مقاومة الوجود الإمبريالي في العراق وأفغانستان ولبنان وفلسطين يؤكد على زيف ذلك الوهم الإمبريالي بمثل ما يؤكد على حقائق اللحظة الراهنة التي تشير إلى بداية تراكم أزمة النظام الإمبريالي على طريق الانحسار والتراجع، لكننا – في بلدان الوطن العربي- بالرغم من حالة الاستنهاض الثوري في أمريكا اللاتينية وآسيا، إلا أن بلداننا لا تزال ، حتى اللحظة تعيش حالة من التراجع والتفكك، ارتباطاً بعمق التبعية والتخلف فيها، تدفع بها صوب المزيد من مؤشرات الضعف والاستسلام، ففي هذا المناخ العربي الرسمي المهزوم، وجدت الإمبريالية الأمريكية فرصتها في التمدد والهيمنة على كثير من مناطق العالم عموماً، وعلى منطقتنا العربية خصوصاً بالتنسيق الكامل مع دولة العدو الإسرائيلي، لتكريس تبعية هذه المنطقة و تخلفها من جهة، وإعادة هيكلتها وتكييفها بما يضمن إلحاقها بصورة شبه مطلقة لسياساتها في المنطقة التي تستهدف –بصورة يائسة لا مستقبل لها- تجديد الدور الوظيفي للعدو الصهيوني ودولته بما يتوافق مع مستجدات المصالح الأمريكية المعولمة الراهنة، بحيث تصبح إسرائيل «دولة مركزية» في المنطقة العربية والإقليمية يحيطها مجموعات من «دول الأطراف»، المتكيِّفة –التابعة مسلوبة الإرادة، بما يضمن ويسهل عملية «التطبيع» و«الاندماج» الإسرائيلي في المنطقة العربية، سياسياً واقتصادياً، تمهيداً للقضاء على منظومة الأمن القومي العربي كله من جهة وبما يعزز السيطرة العدوانية الإسرائيلية على كل الأراضي الفلسطينية –و العربية- المحتلة أو

التحكم في مستقبلها من جهة أخرى .

إلا أن هذه الاستنتاجات -على مرارتها- ترتبط باللحظة الراهنة من المشهد العربي، وهي لحظة لا تعبِّر عن الحقائق ومقومات التغيير رغم كل المؤشرات التي توحي للبعض، أو القلة المهزومة، من أصحاب المصالح الأنانية الضيقة، أن المشهد العربي المهزوم والمأزوم الراهن، يوحي بأن المطلوب قد تحقق، وأن الإمبريالية الأمريكية وصنيعتها وحليفتها الحركة الصهيونية وإسرائيل، قد نجحتا في نزع إرادة الأمة العربية، ذلك إن وعينا بأن المشهد الراهن -على سوداويته- لا يعبر عن الحقائق الموضوعية لهذه الأمة، في مسارها وتطور حركة جماهيرها الشعبية وتطلعها نحو التحرر والديمقراطية والتقدم والعدالة الاجتماعية، لأن هذه الحقائق في تكاملها وترابطها تمثل المشهد الآخر -النقيض- الذي يقول أن المطلوب أمريكياً وإسرائيلياً لم لن يمتلك صفة الديمومة والاستمرار، لأنه لن يستطيع -مهما تبدت مظاهر الخلل في موازين القوة الراهنة- ترويض وإخضاع شعوب هذه الأمة، التي صنعت ماضي وحاضر هذه المنطقة، وليست جسماً غريباً طارئاً فيها، ولذلك فإن سكونها الراهن المؤقت هو شكل من أشكال الحركة في داخلها، يقاوم كل محاولات تطويع إرادتها ، تمهيداً للمشهد القادم، بعيداً عن السكون، مشهد ما بعد الأزمة الراهنة الذي سيعيد لهذه الأمة دورها الأصيل في صياغة مستقبل هذه المنطقة، انه مشهد الحركة الاشتراكية العربية الموحدة التي يقودها ويجسدها ويضمن صيرورتها كل الكادحين والفقراء من أبناء العمال والفلاحين وكل المضطهدين من أجل تغيير وتجاوز هذا الواقع صوب مجتمع عربي اشتراكي موحد يضم في نظامه فلسطين العربية الديمقراطية العلمانية لكل سكانها.

على أن هذا الهدف الاستراتيجي البعيد، يجب أن لا يعني مطلقاً استرخاء قوى اليسار الفلسطيني في ممارسة دورها في مسيرة التحرر الوطني ومقاومة الاحتلال

الصهيوني ما يعني أن على هذه القوى اليسارية الفلسطينية عموماً، والجبهة الشعبية خصوصاً أن تبادر إلى دراسة المتغيرات السياسية والاجتماعية (الطبقية) والاقتصادية التي أصابت الوضع الفلسطيني والعربي والإقليمي والدولي تحت هيمنة التحالف الإمبريالي – الصهيوني على مقدرات شعوبنا، وذلك لتحديد طبيعة ومكوِّنات التناقض الرئيسي أو معسكر الأعداء الذي يضم الإمبريالية والصهيونية والطبقات الملتحقة بهما في بلادنا، ومن ثم صياغة الرؤية والإستراتيجية للأهداف السياسية والمجتمعية المطلوبة للمرحلة القادمة وبلورة الأفكار التوحيدية المعبرة عنها، الأمر الذي يفرض على اليسار المبادرة إلى إعادة بناء الذات تنظيمياً وفكرياً على قاعدة الوعي العميق بالماركسية ومنهجها من جهة وبمكونات الواقع الاجتماعي المطلوب من جهة أخرى ، بما يضمن الخروج من أزمته السياسية والتنظيمية صوب النهوض المطلوب واستعادة دوره الطليعي في صفوف الكادحين والفقراء من العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين، وتفعيل دوره الريادي في حركة المقاومة ضد العدو الصهيوني كما في مسيرة النضال الوطني والديمقراطي باعتبار ذلك شرطاً موضوعياً لمصداقيته في النضال التحرري القومي التقدمي والإنساني الأممي.

٢. حول السيادة على فلسطين

إن لفظة (السيادة) في العرف الشائع تعني السلطة العليا لدولة ما على أراضي معينة وعلى شعبها ،بغض النظر عن شرعية أصلها .ولكن السيادة تنطوي كذلك على مفهوم أرحب وأعمق، وهو الحق الشرعي الذي لا يجوز التفريط فيه لملك من الملوك أو لأمة من الأمم في أرض من الأراضي[١]، المتضمنة في إطار ذلك الحق الشرعي .

(١)هنري كتن «فلسطين في ضوء الحق والعدل» -مكتبة لبنان-بيروت-الطبعة الأولى ١٩٧٠- ص٢٧٠.

وفي جميع الحالات فإن السيادة لا تنطفئ ولا تزول بفعل الاحتلال القسري للوطن أو بفعل الفتح والاغتصاب والاستيطان، ومن ثم «يجب التفريق بين السيادة القانونية والسيادة السياسية لان الأخيرة تعني السيطرة والإشراف الواقعي – بدوافع القوة والإكراه- بينما الأولى تشير إلى الحق الشرعي الذي لا يجوز التفريط فيه لشعب ما في أرضه[١]».

إذن فالسيادة القانونية مرتبطة بالحق الشرعي (التاريخي)، وبالتالي فان كل أشكال السيطرة أو السيادة السياسية (الإكراهية) وكافة المتغيرات السياسية التي عرفتها فلسطين طوال الاثنتين الستين عاما الأخيرة -وما قبلها- لا تلغي إطلاقا السيادة القانونية المرتبطة بالحق التاريخي لشعبنا الفلسطيني على ارض فلسطين حاضرا ومستقبلا، كجزء لا يتجزأ من الإطار السياسي الاقتصادي، الاجتماعي القومي العربي .

ومن الأهمية بمكان التذكير بالمادة (٢٢) من ميثاق جمعية الأمم الذي اقره مؤتمر الصلح في باريس في ٢٨/ ٤/ ١٩١٩م والذي اندمج في معاهدة فرساي في ٢٨/ ٦/ ١٩١٩م حيث «عالجت موضوع مصير الجماعات والأراضي العربية في الإمبراطورية العثمانية، وبحكم هذه المادة (٢٢) نشأ في القانون الدولي وضع جديد للجماعات العربية التي انفصلت عن الإمبراطورية العثمانية كما ورد في النص اعتراف المادة (٢٢) بكيان هذه الجماعات كأمم مستقلة[٢]».

و«وفقا للقانون الدولي، فان الأثر القانوني لفصل فلسطين عن الإمبراطورية العثمانية ولاعتراف جمعية الأمم بان الجماعة التى تعيش فيها أمة مستقلة، هو ان جعل لهذا البلد –فلسطين- كيانا سياسيا منفصلا مستقلا استقلالا دوليا ومن ثم،

(1)المصدر نفسه ص٢٧٠ .

(2)المصدر السابق ص٢٧٢.

فإن الجماعة التي كانت تعيش في فلسطين في ذلك الحين قد أصبحت شخصية معنوية يعترف بها القانون الدولي ،أنيطت بها السيادة على الأراضي التي تعيش فيها[١].

ورغم أن التطورات السياسية اللاحقة لم توفر للشعب الفلسطيني إمكانيات ممارسة سيادته الكاملة الفعالة على أرضه، بسبب الاحتلال العسكري البريطاني والانتداب سنة ١٩٢٢م، فإن ذلك لم يؤثر في السيادة القانونية للسكان الفلسطينيين على ارض وطنهم وفق نصوص متنوعة في القانون الدولي حول هذه المسألة، تؤكد في جوهرها أن السيادة على أرض موضوعة تحت الانتداب تعود إلى السكان أنفسهم، وقد أشار إلى هذا الجانب، «فان ريس Van Rees » نائب رئيس اللجنة الدائمة للانتدابات التابعة لجمعية الأمم بقوله «أن السيادة تعود إلى الجماعات والسكان الأصليين في الأراضي الموضوعة تحت الانتداب »[٢].

وبالتالي فان «منح مجلس جمعية الأمم انتدابًا للحكومة البريطانية لتتولى بمقتضاه إدارة فلسطين، لم يحرم شعبها حق سيادته» ، وهو أمر قائم حتى اللحظة، رغم الانتداب وما تلاه من نكبة عام ١٩٤٨ واحتلال كامل الأراضي الفلسطينية في حزيران/ يونيو ٦٧ من ناحية، ورغم الشروط والإجراءات العنصرية النازية التي تضمنتها «خطة شارون/ اولمرت» من ناحية أخرى . وفي هذا السياق، يمكننا إجمال الوضع القانوني لفلسطين بمقتضى القانون الدولي في فترة الانتداب وما تلاها كما يلي :-

- في أثناء سريان الانتداب تمتع شعب فلسطين بوضع دولي مستقل ، كانت له السيادة على أراضيه، وكانت لفلسطين شخصيتها الخاصة المتميزة عن شخصية الدولة المنتدبة، وكانت إدارتها من حق شعب فلسطين نظريا، وان تكن في الواقع في

(1) المصدر السابق ص٢٧٣.

(2) المصدر السابق ص٢٧٧.

أيدي الدولة المنتدبة »[١].

وبمجرد انتهاء الانتداب، « انتهت سلطات الإدارة التي كانت للدولة المنتدبة وترتب علي هذا أن زالت القيود المفروضة على ممارسة شعب فلسطين لسيادته الكاملة، وأصبح شعب فلسطين بحكم هذا الحق وبحكم حقه في تقرير مصيره، مؤهلا لان يحكم نفسه ويقرر مصيره طبقا للمبادئ والأصول الديمقراطية المألوفة، كونه يمثل الأغلبيه الساحقة في فلسطين، غير أن هذا الحكم لم تحترمه الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أوصت في سنة ١٩٤٧ في ظروف سياسية معروفة بتقسيم البلاد بين دولتين عربية ويهودية وان الحوادث التي تلت ذلك، وقيام «إسرائيل»، أدت جميعها إلى الحيلولة دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في السيادة على أراضيه»[٢].

وهذا لا يعني إطلاقا أن «إسرائيل» قد ظفرت بالسيادة القانونية على فلسطين أو أنها قد تظفر بها في يوم من الأيام، بالرغم من توصلها عبر وسائل القوة والمساندة من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب الرأسمالي إلى السيادة السياسية، والجدير بالتسجيل هنا أن «إسرائيل» «لم تستمد أي حق سيادة بموجب قرار التقسيم ١٨١ في ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧م»[٣]. لان الأمم المتحدة التي ورثت جمعية الأمم، «ليس لها من سيادة أو حق إدارة أو أي حق آخر على فلسطين، ولا يسعها قانونا أن تقرر -كما فعلت عام ١٩٤٧- مستقبل الحكم في فلسطين وذلك بالتوصية بتقسيم البلاد، فمثل هذا التصرف يفتقر إلى كل أساس قانوني »[٤]، كما يتجاهل رغبات الشعب الفلسطيني تجاهلاً تامًا ويتصرف على النقيض من مشيئة أغلبية السكان . ومن ثم فان هذا القرار يفتقر كما يقول المحامي الفلسطيني المرموق هنري

(1)المصدر نفسه ، ص٢٨١.

(2)المصدرنفسه ، ص٢٨١.

(3)المصدرنفسه ، ص٢٨٧.

(4)المصدر نفسه ، ص٢٨٨.

كتن إلى «كل سند قانوني، وهو ليس داخلا ضمن سلطة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يسعه أن يسبغ على «إسرائيل» أي حق على أي جزء من فلسطين مما خصص للدولة اليهودية في قرار التقسيم، والنتيجة فان «إسرائيل» لا يسعها أن تستمد من قرار التقسيم أي حق مشروع »[١].

وفي هذا السياق نورد رأيا هاما كتبه «نورمن بنتوتش Norman Bentwich » الذي شغل لسنوات طويلة منصب النائب العام في فلسطين زمن الانتداب، «أن الشعب اليهودي لا ينشد سلطة سياسية أو سيادة قومية، وأن ما ينبغي على اليهود أن يفعلوه هو أن يندمجوا في فلسطين مع سكانها العرب،لأن مفهوم وطن قومي لشعب لا وطن له قد تضمنه الانتداب فقط، وهذا يعني أرضًا يكون لشعب فيها وضع قانوني وفرصة لتطوير أفكاره الأدبية والاجتماعية والثقافية دون أن يعطيه هذا المفهوم اكتساب الحقوق في السيادة السياسية »[٢].

ومما يجدر ذكره هنا أن أغلبية اليهود الذين أعلنوا قيام دولة «إسرائيل» عام ١٩٤٨ لم يكن أي منهم يحمل الجنسية أو صفة المواطنة في فلسطين بالمعنى القانوني مما يعزز افتقارهم لأي شكل من أشكال السيادة القانونية في الماضي والحاضر والمستقبل .

أما ما يتعلق بالأراضي التي استولت عليها «إسرائيل» خارج المساحة الجغرافية للدولة اليهودية كما حددها قرار التقسيم، فهو لا يعدو كونه اغتصابًا وإخلالاً بقرار الجمعية العامة، خاصة وأن الأمم المتحدة «لم تعتبر أن الحرب بين العرب و«إسرائيل» في سنة ١٩٤٨ قد أثرت على أي نحو في قراراتها بشان فلسطين، بل إن الأمم المتحدة اشترطت على «إسرائيل» أن تتعهد بميثاق الأمم المتحدة ومقرراتها

(1)المصدر نفسه ، ص٢٩٢.

(2)المصدر نفسه ، ص٢٨٤.

وخصوصا قرار التقسيم رقم ١٨١ ، وقرار حق العودة للاجئين رقم ١٩٤ كشرط لقبول عضويتها في الأمم المتحدة وذلك في ١١/ ٥/ ١٩٤٩ وهذا ما نص عليه أيضًا «بروتوكول لوزان» في ١٢/ ٥/ ١٩٤٩ الذي تضمن اعتراف«إسرائيل» الصريح بحق الفلسطينيين في العودة وتعهدها بتطبيق قرار التقسيم .

وبالطبع ، «فان الوضع القانوني لإسرائيل» بالنسبة لجميع الأراضي التي احتلتها قبل يوم ٥حزيران / يونيو ١٩٦٧ ينطبق تمام الانطباق على وضعها القانوني فيما يتعلق بالأراضي التي استولت عليها منذ الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ، إنه وضع المحتل المحارب، حيث لا تستطيع «إسرائيل» ولا تملك الحق في كل الأحوال بالسيادة على الأراضي التي احتلتها»[1]. لان صاحب السيادة الشرعي هو الشعب الفلسطيني الذي يحتفظ بالسيادة القانونية التي لا يمكن أن تلغيها أية اتفاقات تعقد باسمه من أي جهة كانت، وفي حال وجود مثل هذه الاتفاقات (أوسلو وما تلاها) التي تتعارض مع حقوق الشعب الأساسية والتاريخية، فإنها تعطي العدو مؤقتا سيادة في الواقع، سيادة بالمعنى السياسي 'لمرتبط بالقوة والإكراه والاغتصاب الصهيوني الأمريكي، وليس سيادة بالمعنى القانوني بأي شكل من الأشكال خاصة وان شعبنا الفلسطيني لم يوافق باختياره -بالأغلبية أو الإجماع- على تحويل حق سيادته على بلاده إلى الغير ،كما انه لم يعترف بأية سيادة للمحتل على ارض وطنه، كما أن «انقضاء الزمن عاجز عن أن يجعل من احتلال «إسرائيل» الباغي لفلسطين عملا مشروعا، لان الحق التاريخي لا يسقط بالتقادم[2]، هذا ما تؤكده الأعراف والقوانين الدولية بمثل ما تؤكده ذاكرة وإرادة الشعب ومستقبله في إطار النضال التحرري القومي التقدمي من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بآفاقها

(1)المصدرنفسه ، ص٣٠٠.

(2)المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

الاشتراكية من ناحية ثانية .

٣. القانون الدولي و قرارات الأمم المتحدة حول حقوق الشعب الفلسطيني:

أ- القانون الدولي والإعلانان العالميان لحقوق الإنسان :

من المعروف أن نصوص القانون الدولي، تتضمن - نظريًا - الكثير من الأحكام والمعايير والمفاهيم المتعلقة بحقوق الدول والشعوب والأفراد ،وهي نصوص إيجابية عموماً ،وموضوعية إلى حد معين .

أما «الأعراف والأحكام والقواعد والمبادئ التي تشكل منظومة قانونية دولية شاملة ومترابطة لحماية وضمان جملة الحقوق الأساسية للفرد والشعوب، فهي تسمى بـ«الشرعة الدولية لحقوق الإنسان». والمسألة المركزية في هذه المنظومة أنها تقوم على «قاعدة الحق في استقرار الإنسان في إطار حياته وحقه في البقاء في بلده ومغادرته والعودة إليه، وان حق العودة إلى الوطن يعتبر حقا طبيعيا لصيقًا ومطلقًا لا يمكن تجاوزه أو وقفه أو انتهاكه أو نكرانه، حتى في حالات الطوارئ والاحتلال»[١]، وبالنسبة لأي سلطة احتلال فقد نصت هذه المنظومة على «إلزام السلطة المحتلة، إضافة إلى التزاماتها المنصوص عليها في اتفاقيات لاهاي لعامي ١٨٩٧و١٩٠٧ واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وملحقيها عام ١٩٧٧ ، تلتزم وتتقيد أيضًا بالمبادئ والقواعد الواردة في الاتفاقيات الدولية لحماية وضمان حقوق الإنسان، وفي حال مخالفة ذلك، ينبري القانون الدولي الجزائي ليفرض عقوبات على سلطات الدولة المنتهكة لها»[٢].

من جانب آخر فإن نصوص منظومة القانون الدولي تتوافق في جوهرها مع نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ ،الذي أكدت المادة الثالثة عشر منه

(1)د.كمال قبعة حق عودة اللاجئين الفلسطينيين والقانون الدولي الأيام (رام الله) ،٢٩/ ٥/ ١٩٩٧.

(2)المصدر نفسه .

على أن:

«لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد ،بما في ذلك بلده ،وفي العودة إليه» . وجاء الإعلان العالمي الثاني مؤكدا على هذه النصوص في المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي انعقد بين ١٤-٢٥/ ٧/ ١٩٩٣ في جنيف .

أما الميثاق الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦ ، والذي وقعته «إسرائيل» ، فانه يستمد سلطته من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بل وتتطابق نصوصه مع العديد من نصوص ذلك الإعلان فيما يتعلق بحقوق الفرد في مغادرة وطنه أو العودة إليه أو التنقل بكل حرية ... انخ . وتشكل اتفاقية جنيف الرابعة في ١٢آب/ أغسطس١٩٤٩ ركنًا أساسيًا مهمًا في هذا السياق، إذ أنها «عالجت في مادتها (٤٩) ، قضية ابعاد وترحيل المواطنين عن ديارهم وأوطانهم إبان الحروب، أو الاحتلال، واعتبرت المادة (١٤٧) من الاتفاقية الرابعة أن أعمال الأبعاد والترحيل، تشكل خروقا جسيمة لأحكام المادة (٤٩) ، وجاء البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ ، ليؤكد في الفقرة الرابعة (أ) من المادة(٨٥) على الانتهاكات الجسيمة، معتبرا أن الأبعاد والترحيل وحرمان الشخص من العودة لدياره ووطنه، أحد تلك الانتهاكات ومعتبرًا إياها بمثابة جرائم حرب»[1] .

ب- قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين وحق العودة وتقرير المصير:

١- قرار ١٩٤ بتاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٤٩ ويعتبر من أهم القرارات الخاصة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، بل انه يمثل حجر الزاوية بالنسبة للحقوق الفلسطينية بارتباطها بقرارات الأمم المتحدة، وقد أكد على وجوب السماح بالعودة في اقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم

(1)المصدر نفسه .

ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم .

ومن الجدير بالذكر هنا، أن (إسرائيل) تدرك الأهمية المنشئة للقرار ١٩٤ وكذلك الالتزامات الدولية الناشئة عنه ولهذا فإنها لم تقم بإلغاء حق اللاجئين الفلسطينيين في أملاكهم داخل «إسرائيل»، بل وضعت لها إطارا قانونيًا خاصًا بها، تطور هذا الإطار القانوني، عندما أقرت الكنيست «قانون المناطق المتروكة لعام ١٩٤٨» الذي جرى تعديله بـ«أنظمة طوارئ بشأن أملاك الغائبين في ١٢/ كانون الأول / ١٩٤٨»، والتي جرى تعديلها بـ«قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠». وفحوى هذه القوانين، أنها وضعت أملاك اللاجئين الفلسطينيين تحت «إدارة» الحكومة الإسرائيلية، التي أنشأت لذلك «دائرة حارس أملاك الغائبين» . وما يزال هذا الإطار القانوني قائما حتى هذه اللحظة[1].

من ناحية ثانية فإن هذا القرار (١٩٤) يستمد أهميته من كونه «القرار الوحيد الذي يُعرِّف حقوق اللاجئين الفلسطينيين بصورة جماعية ويطالب بحقهم في العودة كمجموعة قومية، وقد أضعف الفلسطينيون حجتهم بالمطالبة بتطبيق حق العودة من خلال قبولهم بصيغة مدريد (وأوسلو فيما بعد) لمحادثات السلام، إذ أن هذه الصيغة تستثني الأمم المتحدة التي لم تعد قراراتها هي التي توفر الهيكلية والمظلة والتنظيم لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين»[2].

٢- كافة القرارات المؤكدة على قرار ١٩٤ التي تقضي بوجوب عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم مثل : قرار ٣٠٢ تاريخ٨/ ١٢/ ١٩٤٩ -قرار ٣٩٤ تاريخ ١٤/ ١٢/ ١٩٥٠ -قرار ٧٢٠ تاريخ ١٧/ ١١/ ١٩٥٣ -قرار ٨١٨ تاريخ

---

(1) المصدر نفسه .

(2) إيليا زريق، اللاجؤون وحق العودة، مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت) عدد ١٩، صيف ١٩٩٤، ص٦٨.

٤/ ١/ ١٩٥٤ -قـرار ٩١٦ تـاريخ ١٢/ ١/ ١٩٥٥ - قـرار ١٠١٨ تـاريخ ٢٨/ ٢/ ١٩٥٧ -قرار ١٣٥١ تاريخ ١٢/ ١٢/ ١٩٥٨ ... الخ .

٣- قرار التقسيم رقم ١٨١ بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ :وهو القرار الأكثر أهمية وخطورة من كافة القرارات الدولية من الناحية السياسية، لأنه يتناول موضوع الأرض والسكان في آن ، وأن التراجع أو التنازل عن جوهر هذا القرار هو بمثابة التنازل عن السيادة القانونية والحق التاريخي بشكل أو بآخر، بما يفتح الباب نحو اكتساب العدو الإسرائيلي لشكل من أشكال السيادة القانونية والحقوق التاريخية في فلسطين بما يتناقض مع كل حقائق التاريخ من جهة وبما يعزز السيادة السياسية «لإسرائيل» ،التي حققتها بوسائل القوة والإكراه بعيدًا عن كل مصادر الشرعية من جهة أخرى .

٤- بروتوكول لوزان في ١٢/ ٥/ ١٩٤٩ الذي تضمن اعتراف «إسرائيل» بحق الفلسطينيين بالعودة وتعهدها بتطبيق قرار التقسيم، وهما الشروط التي قبلت بموجبها «إسرائيل» عضواً في الأمم المتحدة .

٥- قرار رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٤/ ٦/ ١٩٦٧ بخصوص حق العودة للنازحين .

٦- قرار ٢٤٢ بتاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٦٧ .

٧- قرار ٣٣٨ بتاريخ ٢١/ ١٠/ ١٩٧٣ .

٨- قرار الجمعية العمومية رقم ٢٢٥٢ بتاريخ ٤/ ٧/ ١٩٦٧ حول إعادة تأكيد ضرورة احترام حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وقرار ٢٣٤١ بتاريخ ١٩/ ١٢/ ١٩٦٧ حول الموضوع نفسه.

٩- قرارات الجمعية العمومية ومجلس الأمن بالنسبة للقدس :قرار رقم ٢٢٥٤ بتاريخ ١٤/ ٧/ ١٩٦٧ -قرار رقم ٣٢٥٣ بتاريخ ٤/ ٧/ ١٩٦٧ -قرار رقم ٢٥٠ بتاريخ ٢٧/ ٤/ ١٩٦٨ -قرار رقم ٢٥١ بتاريخ ٢٠/ ٥/ ١٩٦٨ - قرار رقم ٢٥٢

تاريخ ٢١/ ٥/ ١٩٦٨ - قرار رقم ٢٦٧ تاريخ ٣/ ٧/ ١٩٦٩ - قرار رقم ٢٧١ تاريخ ١٥/ ٩/ ١٩٦٩ - قرار رقم ٢٩٨ تاريخ ٢٥/ ٧/ ١٩٧١ .

١٠- قرار الجمعية العمومية رقم ٢٧٨٧ بتاريخ ٦/ ١٢/ ١٩٧١ الذي أكد على شرعية نضال الشعوب في سبيل تقرير المصير والتحرر من الاستعمار والتسلط والاستعباد الأجنبي بما في ذلك شعب فلسطين .

١١- القرار التاريخي للأمم المتحدة رقم ٣٢٣٦ بتاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٧٤ الذي أكد على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ومن ضمنها :-

أ- حق تقرير المصير دون تدخل خارجي .

ب- حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة الوطنية .

ج- حق الفلسطينيين الثابت في العودة إلى ديارهم ،وتدعوا الجمعية العامة الى إعادتهم إليها .

د- تعترف الجمعية العامة بأن الشعب الفلسطيني هو طرف أساسي في تحقيق سلام عادل وثابت في الشرق الأوسط .

هـ- تعترف بحق الشعب الفلسطيني في إعادة حقوقه بجميع الوسائل طبقا لاهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

و- تدعو جميع الدول في العالم إلى زيادة مساعدتها للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استرداد حقوقه المشروعة .

ز- قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وضم ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية إلى عضويتها على اعتبار أنها عضو مراقب، وكذلك تقر الجمعية العامة بحق م.ت.ف .الاشتراك في جميع مؤسسات الأمم المتحدة ومؤتمراتها الدولية ... وقد صدر هذا القرار بأغلبية (٩٠) ضد (١٧) وامتناع (١٩) دولة عن التصويت .

١٢- القرار رقم ٣٣٧٦ بتاريخ ١٠/ ١١/ ١٩٧٥ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بإنشاء اللجنة الدولية المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

١٣- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٣٠٨٩) (د-٢٨) بتاريخ ٧/ ١٢/ ١٩٧٣ الذي أكد على «الحق الثابت في العودة للاجئين العرب الفلسطينيين، وتمتعهم بحقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم» ، كأساس «لا غنى عنه من أجل تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ولممارسة شعب فلسطين حقه في تقرير المصير». وتعليقا على هذا القرار، يشير د.حنا عيسى، أستاذ القانون الدولي، إلى النقاط المهمة التالية[1]:

أ-«إن القرار جاء تفسيرا من الجمعية لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي نص على تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين دون أن يذكر أو يحدد أساسا لتلك التسوية»

ب-«إن الإشارة إلى حق اللاجئين في العودة (حسب القرار ٣٠٨٩ أعلاه) جاءت مطلقة لتشمل الوطن الفلسطيني بكاملة، ما احتل منه قبل العام ١٩٦٧ وبعده، وتسري على جميع اللاجئين الفلسطينيين بدون استثناء أو شروط مسبقة» .

ج-«إن القرار (المذكور أعلاه) اعتبر العودة شرطًا مسبقًا لا بد من تحقيقه ليتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره» ، وهنا برزت لأول مرة الإشارة الهامة -في وثائق الأمم المتحدة- «إلى أن حق العودة هو حق للشعب الفلسطيني بمثل ما هو للفلسطينيين كأفراد» .

٤. مؤشرات التراجع العربي والدولي بالنسبة للحقوق الفلسطينية

لا شك أن الاتفاقات العربية / الفلسطينية المعقودة مع العدو الإسرائيلي في إطار

(1)د.حنا عيسى، هيئة الأمم المتحدة وحق العودة، المسار، (رام الله) ، أول آب/ أغسطس ٢٠٠١، ص١٥.

ما يسمى بـ«عملية السلام» قد أسهمت في تراجع التأييد الدولي للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كما أقرته مؤسسات الأمم المتحدة وذلك عبر محورين:

الأول : يتمثل في الاعتراف العربي الرسمي المتزايد بالوجود الإسرائيلي «ككيان سياسي بات يمتلك قدرا كبيرا من الشرعية» يضاف إلى وجوده كأمر واقع ، سواء عبر ما يسمى بـ« المبادرة العربية» قمة بيروت ٢٠٠٢، أو في قمة الرياض وصولاً إلى قمة دمشق آذار ٢٠٠٨ التي قدمت تنازلات سياسية إضافية مهدت الطريق العربي الرسمي للتطبيع والاعتراف بدولة العدو الإسرائيلي، وفي هذا الجانب لا يمكن القفز عن القيادة الفلسطينية الرسمية، في م . ت . ف . التي أكدت – انسجاماً مع مصالحها الطبقية – قبولها بالاتفاقات الدولية والعربية والإسرائيلية وفق ما نص عليه أوسلو وما تلاه من اتفاقات وصولاً إلى «بيان مكة» وأنا بوليس تحت وطأة الانقسام الراهن بين طرفي الصراع فتح وحماس، مما «أضعف الموقف الفلسطيني في المطالبة بتطبيق حقوقه المشروعة بالنسبة للحل المرحلي أو الدولة المستقلة عموما ، حق العودة بصورة أساسية.

الثاني: تزايد احتمالات التراجع عن القرارات الدولية التي تؤكد على الحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني ،وبشكل خاص قراري ١٨١و١٩٤ بسبب تعمق أشكال الإذعان والتبعية والهبوط السياسي العربي والفلسطيني الرسميين . ولا نستبعد في ظل المتغيرات الدولية الحالية التي عززت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات العالم بصورة متوحشة في مرحلة العولمة الراهنة ،تفكيراً جديا بإعادة النظر في هذه القرارات تمهيدا لإلغائها، تحت غطاء اتفاقات كامب ديفيد التي أقرت الاعتراف بوجود «إسرائيل» ، ووادي عربة التي أسقطت من حسابها حق اللاجئين في العودة واعترفت بالسيادة الكاملة «لإسرائيل» على كل الأراضي الفلسطينية ،ثم أوسلو التي أحالت قضية اللاجئين إلى المفاوضات متعددة

الأطراف والى مفاوضات الحل النهائي وصولًا إلى «خارطة الطريق» و«خطة شارون/ أولمرت» وتوصيات «أنا بوليس» مؤخراً، ذلك أن استمرار خضوع النظام العربي الرسمي للسياسات الأمريكية حاليًا سيدفع نحو تسهيل هذه المهمة وقد بات من الممكن حصر عدد من الخطوات[1] في هذا الاتجاه :

١- امتناع الولايات المتحدة في الأعوام الأخيرة عن التصويت على القرار ١٩٤ في الجمعية العامة منذ عام ١٩٩٥ (منذ عام ١٩٤٩ حتى ١٩٩٤ كانت الولايات المتحدة تعطي موافقتها السنوية على القرار و«إسرائيل» تمتنع) وكذلك الأمر المتوقع بالنسبة لموقفها من قرار ٢٣٧ الخاص بعودة النازحين .

٢- قيام «إسرائيل» -ومنذ عام ١٩٩٥- بالتصويت ضد قرار ١٩٤ بعد ان كانت تكتفي بالامتناع طوال السنوات السابقة .

٣- الإعلان عن ما يسمى «برنامج تطبيق السلام»، وبميزانيات خاصة مفصولة عن ميزانية الوكالة .

٤- التمهيد لإنهاء خدمات وكالة الغوث في ضوء المخططات الدولية لتحويل الوكالة الى «وكالة إقليمية» تمولها الدول العربية كمدخل لنزع البعد الدولي من قضية اللاجئين، وتحويلها إلى مسألة أو قضية عربية إقليمية داخلية، ومن المفيد الإشارة إلى ملاحظة مهمة في هذا الصدد تتعلق بخلو تقارير المفوض العام للوكالة خلال السنوات الأخيرة، من أية إشارة إلى قرارات الأمم المتحدة.

٥- تغيير تسمية مدير شؤون الوكالة في الأردن إلى مدير عمليات الوكالة في الأردن ،وهذا يرتبط مباشرة بالتوطين، عبر مشاريع التطوير الحضري والتمليك تمهيدا لإلغاء مخيمات اللاجئين في الأردن .

٦- إن الحكومة الأردنية بعد التوقيع على اتفاق وادي عربة ،تعتبر أن ملف

(1) علي فيصل، اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث، دار التقدم العربي، بيروت، ١٩٩٦ .

اللاجئين المقيمين على أرض الأردن بحكم المغلق ولن يعاد فتحه لاحقًا بينها وبين «إسرائيل» .

٧-البرامج الأمريكية / الإسرائيلية التي تدعو إلى إلغاء مخيمات اللاجئين نهائيًا ودمجهم في بلدان اللجوء .

٨- إن كل المخططات الحالية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين تندرج في إطار شروط اتفاقات «السلام» بعيدا عن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضيتهم .

أخيرا نسأل ؟ هل نكتفي بعد مرور اثنين ستين عامًا على نكبة فلسطين واغتصاب الوطن وفقدان السيادة، بالمهرجانات الشكلية، أم إنه لا بد من الإحساس العالي بالمسؤولية الوطنية والقومية وما تحتاجه من استنهاض حركات التحرر الوطني والديمقراطي في فلسطين والوطن العربي، لتفعيل نضالها للخروج من هذا الواقع المهزوم، ولتوفير المقومات المادية للمؤسسات والأطر العملية -وهو أمر ممكن- التي تنبري للدفاع عن حقوق اللاجئين والشعب الفلسطيني استنادا إلى الحق التاريخي والسيادة القانونية من جهة والحقوق المشروعة التي نصت عليها مقررات الأمم المتحدة من جهة أخرى، تمهيدا للتوصل إلى حلول عملية تعزز هذه القواعد والأسس بالرغم من كل عوامل التراجع الدولي والعربي الرسمي في هذه المرحلة.

وفي هذا السياق، نقدم فيما يلي عددًا من الأفكار المقترحة:

أولا : تفعيل دور مؤسسات م.ت.ف. ، التشريعية والتنفيذية، عبر المشاركة الديمقراطية الحقيقية الجادة لكافة الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية، وفي مقدمتها القوى الرافضة لاعتراف م.ت.ف . بإسرائيل، لكي تستعيد المنظمة دورها الوطني المرتبط بالرؤية القومية، كرمز وهوية لشعبنا، وذلك على قاعدة ان تظل م.ت.ف . المرجعية الوطنية والممثل الشرعي الوحيد لشعبنا، المعبر عن قضاياه الوطنية عموما وقضايا اللاجئين بوجه خاص، بغض النظر عن وجودهم القانوني

أو الجغرافي في هذا البلد العربي أو الأجنبي، وبغض النظر عن أية أوضاع قانونية أو سياسية تشكلت بعد النكبة الأولى ١٩٤٨ ، ذلك لان قضية اللاجئين الفلسطينيين ليست قضية أفراد يعبر كل منهم عن رؤيته أو موقفه الخاص بل هي أيضا، وبالدرجة الأولى قضية يعبر عنها اللاجئون أنفسهم ككتلة مجتمعية وسياسية، عبر تجمعاتهم ومؤتمراتهم الشعبية ولجانهم الوطنية المنتخبة بصورة ديمقراطية تضمن مشاركة اللاجئين في الوطن وأقطار اللجوء في كل ما يتعلق بقضيتهم وبما يؤكد بشكل دائم وفعال على دورهم، كعنصر وإطار سياسي وأساسي ملموس، وليس بأية صفة رمزية أخرى، وذلك تثبيتا لقاعدة يدركها العدو الإسرائيلي والقوى الإمبريالية المساندة له، الولايات المتحدة وأوروبا قبل غيره ، **وتتلخص هذه القاعدة في أنه ليس هناك أية إمكانية لحل عادل ومتوازن لقضية اللاجئين بدون حسم الصراع مع العدو الإسرائيلي، بما يؤدي إلى قيام الدولة العربية الديمقراطية العلمانية على أرض فلسطين على أنقاض دولة العدو الصهيوني.**

ثانيا : الإعداد الجدي لوضع الدراسات الموضوعية العلمية التي تتناول الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والقانونية للاجئين الفلسطينيين في أقطار اللجوء، في ضوء موقعهم وارتباطهم بالواقع الاقتصادي الاجتماعي الذي يقيمون فيه، بكل متغيراته وخصوصياته المتباينة وفق أنماط التطور الاجتماعي والخارطة الطبقية في البلدان العربية بصورة خاصة، ومعرفة مدى تأثير وانعكاسات هذا الواقع على دور اللاجئين وفعاليتهم السياسية ارتباطا بالقضايا القومية عموما، وبالهوية الوطنية الفلسطينية وحق العودة بشكل خاص، دون القفز عن أهمية مشاركتهم في النشاط السياسي والمطلبي الديمقراطي في مجتمعات اللجوء العربية عبر الأحزاب والتجمعات السياسية فيها، تأكيدا لخصوصيتهم السياسية من ناحية والنضال الديمقراطي من اجل تحسين أوضاعهم

الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من ناحيةأخرى، وبما يوفر إمكانية التحاقهم التنظيمات والأطر النقابية والتجمعات الديمقراطية للإسهام بدورهم في مواجهة المخططات الأمريكية الصهيونية وتفريعاتها الإقليمية والعربية الرسمية الهادفة إلى تصفية قضية اللاجئين عبر توطينهم في أقطاراللجوء تحت غطاء إعادة تأهيلهم ورفع مستوى معيشتهم وتعويضهم ... الخ، خاصة وأن المدخل الاقتصادي كان وما يزال بمثابة الذريعة أو الشكل الرئيسي لهذه المخططات منذ أن بدأ الإعلان عنها بعد النكبة إلى اليوم، وفي هذا السياق يشير د.محمد خالد الأزعر إلى « إن المدخل الاقتصادي للتعاون الإقليمي، وغيره من المداخل، لاستئصال قضية اللاجئين الفلسطينيين، لم يكن يوما صناعة إسرائيلية بحتة ، بل كان منذ ولادة القضية، إنتاجا إسرائيليا غربيا مشتركا وفي هذه الزاوية يتبوء الدور الأمريكي مكانة متميزة»[1]، ومن هذه المشروعات: «خطة »جورج ماك جي» لحل مشكلة اللاجئين المقدمة إلى وزير الخارجية الأمريكي في ابريل ١٩٩٩ ، ومشروع الحل الوارد في المذكرة الأمريكية إلى الدول العربية و«إسرائيل» في لوزان في آب / أغسطس ١٩٤٩ ، ومشروع بعثة «جوردن كلاب» في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٩ ، ومشروع «جونستون» بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٥ وبيان «دلاس» في أغسطس ١٩٥٥ ، ومشروع «أيزنهاور» في كانون الثاني / يناير ١٩٥٧ وآب / أغسطس ١٩٥٨ ، ومشروع «جوزيف جونسون» في آب / أغسطس ١٩٦١ »[2]. إن الإيجاز حول أمثلة من هذه المشاريع، قد يكون مفيدا في استخلاص بعض الدلالات، فقد «جاء في خطة «جورج ماك جي: «المطلوب هو دمج اللاجئين في هياكل سياسية واقتصادية في الشرق الأوسط، على أساس العمل وليس الغوث، ولذلك يجب أن

(1)د.محمد خالد الأزعر ، الترتيبات الإقليمية لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، ١٩٩٨، ص٤٢٨.

(2)المصدر نفسه، ص٤٣١.

تقبل «إسرائيل» ٢٠٠ ألف لاجئ.

كشرط مسبق لنجاح هذا المخطط، وبالمقابل تقبل الدول العربية ٥٠٠ ألف لاجئ (باعتبار أن التقدير الأمريكي لعدد اللاجئين أنذاك عام ١٩٤٩ كان ٧٠٠ ألف) مقابل رفع القدرة الإنتاجية للأرض، وتنمية صناعات جديدة، وتحسين وسائل النقل ورفع القدرة الاقتصادية لبلدان المنطقة، وقد قدرت التكلفة الإجمالية لهذا المشروع بنحو ٢٥٠ مليون دولار، تساهم الولايات المتحدة بأكثر من ٥٠٪ منها»[1]. وبالنسبة لمشروع بعثة «كلاب» فقد «رفعت تقريرين إلى لجنة التوفيق الدولية (بتاريخ ٦نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٩ و ٢٨ديسمبر / كانون الأول١٩٤٩) ، ركز كلاهما على الأبعاد الاقتصادية الإقليمية التي يمكن حل قضية اللاجئين في إطارها، وضرورة تأمين عمل اللاجئين بدل إغاثتهم . أما مشروع «جونستون» فقد استهدف معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين كسبيل لمعالجة القضية الفلسطينية برمتها، عن طريق تعاون الدول العربية و«إسرائيل» في استثمار مياه نهر الأردن استثمارا مشتركا ... عبر التعاون بين الدول ذات العلاقة بما يؤدي الى تحقيق أهداف التأهيل والتوطين للاجئين الفلسطينيين»[2]. والمعروف أن كافة هذه المشاريع طواها النسيان في حينه ولم يكتب لها النجاح طوال المرحلة التاريخية الماضية حتى توقيع وثيقة «إعلان المبادئ» في أوسلو أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ ، حيث برز الحديث مجددًا عن مشاريع «حلول» مقترحة لقضية اللاجئين الفلسطينيين ضمن آليات «أوسلو» وغيرها بالرغم من رفض الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية لهذه المشاريع، وتمسكه المطلق بثوابته الوطنية وفي مقدمتها حقه في العودة والسيادة الكاملة على أرض وطنه، باعتبارهما (اللاجئين والأرض) جوهر الصراع العربي-

(1)المصدر نفسه ، ص٤٣٢.

(2)المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

الصهيوني والقضية الفلسطينية. ومن بين هذه المشاريع المقترحة ما نشرته الباحثة الأمريكية «دونا آرزت Donna Arzt» في كتابها الصادر عن «مجلس العلاقات الخارجية-بنيويورك» عام ١٩٩٧ بعنوان «من لاجئين إلى مواطنين: الفلسطينيون ونهاية الصراع العربي-الإسرائيلي»، ويهدف هذا الكتاب كما يقول د.سليم تماري «تقديم خطة شاملة وقابلة للتطبيق لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين -وهذا ما تعتبره المؤلفة المسألة الجوهرية والعنصر الأكثر استثارة في الصراع العربي-الإسرائيلي، وهي خطة تستند إلى صفقة شاملة تتنازل فيها الأطراف كافة. وترتكز الصفقة المقترحة على مبدأ إعادة توطين اللاجئين (بمناطق حكم السلطة الفلسطينية)، واستيعابهم (في الدول المضيفة حاليا)، وتوطينهم (بدول أخرى كالعراق واسكندنافيا)»[1]، وذلك وفق البرنامج الذي اقترحته المؤلفة، لحل لا يضمن حقوق اللاجئين، لكنه معروض لحل مشكلة وضعهم كلاجئين في إطار الفرص السياسية الحالية في الشرق الأوسط. لذا تقترح المؤلفة ما يلي[2]:

١- منح الفلسطينيين جنسية مزدوجة، من قبل السلطة الفلسطينية والدول المضيفة.

٢- استيعاب «إسرائيل» ل٧٥٠٠٠ لاجئ، وكذلك لبنان، وتطرح على عدة دول كوتا استيعاب بحسب قدرتها ومدى جاذبيتها للاجئين، وفي كل الأحوال، يصبح اللاجئون مواطنين دائمين كاملين (أي ليسوا مقيمين) في الدول المعنية.

٣- يتلقى اللاجئون الذين تمت إعادة توطينهم مساعدات ومخصصات مالية لإعادة تأهيلهم ومساعدتهم على «تطبيع» حياتهم.

٤- تأسيس صندوق تعويض «في حدود عشرات الملايين من الدولارات

(1) سليم تماري، عرض كتاب دونا آرزت، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٣٩، ص٢١٧.

(2) المصدر نفسه، ص٢١٨.

الأمريكية بمشاركة سعودية وكويتية كثيفة لتغطية نفقات المطالبات النهائية بالممتلكات المفقودة» .

باختصار، وكما يرى بحق د.سليم تماري، فإن المؤلفة –عبر اقتراحاتها– «تتبنى جدولاً صهيونيًا من حيث الجوهر لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المرتكز أساسا على إعادة التوطين والتعويض من جهة، ومساعدة «إسرائيل» في الهروب من مواجهة مسئولياتها التاريخية تجاه مشكلة اللاجئين»[1] .

إن كل ما استعرضناه من مشاريع –وغيرها الكثير– الهادفة الى شطب القضية الوطنية وإلغاء حق العودة تحت ستار التوطين، لم تكن سوى محاولات استهدفت ولا تزال تكريس الوجود الصهيوني حماية للمصالح الرأسمالية الغربية في بلادنا، وهي محاولات لم تصمد أمام الرفض الشعبي الفلسطيني والعربي المقاوم لكل هذه المشاريع طوال الاثنين الستين عامًا الماضية، ولكن حالة الهبوط السياسي الراهن التي أصابت النظام الفلسطيني والعربي الرسمي، وتعمق تبعيته وارتهانه للشروط الأمريكية / الإسرائيلية في نظام العولمة الراهن، سيدفع نحو المزيد من الهبوط والتراجع السياسي، وهو أمر يستوجب المبادرة إلى تشكيل إطار سياسي للاجئين الفلسطينيين، من الأحزاب والفصائل الوطنية والإسلامية والشخصيات والفعاليات الوطنية، كإطار رئيسي من أطر ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وفق ما أشرنا إليه أعلاه .

ثالثا: البدء بتأسيس «الجمعية العربية -الدولية» للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين والعمل على تحقيق أهدافهم في العودة حسب قرارات الشرعية الدولية، وفي هذا السياق نقترح البدء بالخطوة الأولى عبر إعادة الروح لإحياء وتفعيل «مؤتمر المشرفين على شؤون اللاجئين الفلسطينيين» الذي أقرته الجامعة

(1) المصدر نفسه،ص٢٢٠.

العربيـة في ٣١/ ٣/ ١٩٦٤ بقرارهـا رقـم ١٩٤٦ ،وذلـك كبدايـة نحـو إعطـاء هـذا المؤتمر بعدًا عالميًا، وفي هـذا الجانـب، فـإنني أتوجـه إلى كافـة الفصـائل والأحـزاب والقـوى الفلسـطينية، وأطالبهـا بضرورة مراجعـة دورهـا – بصـورة نقديـة ذاتيـة صـارمة- الـذي كـان ومـا زال قـاصراً عـلى الشـعارات العامـة أو تشـكيل اللجـان النخبوية غير الفعالة والبعيدة عـن معايشـة اللاجـئ الفلسـطيني بكـل آمالـه وآلامـه ومعاناته، بحيث تكون هذه المراجعة مدخلاً جـدياً في تحديـد أوجـه النشـاط العمـلي الفعـال حـول حـق اللاجئـين في العـودة، والسـبل والآليـات السياسـية والاجتماعيـة والاقتصادية والثقافية المطلوبة لهذه القضـية التـي تشـكل جـوهر الصراع مـع العـدو الإسرائيلي، وهذا يتطلب انخراط هذه الفصائل والأحزاب في كافـة الجهـود الراميـة لتحقيق هدف العودة، طالما أن هـذه الجهـود لا تتنـاقض مـع منطلقـات ورؤيـة هـذا الفصيل أو ذاك، لان في مثل هذا الانخراط، سيتمكن الجميع –عبر العمل والنشـاط الجمعـي في هـذه القضـية- مـن الإسـهام في تـوفير مقومـات التصـدي للـمشروع الصـهيوني الامبريـالي وأدواتـه في المنطقـة، سـواء عـلى صـعيد الـرأي العـام الشـعبي الفلسطيني والعربي أو على صعيد القوى السياسية والمؤسسـات المدنيـة الصـديقة في أوروبا وبلدان العالم، كخطوات تعزز دور القوى والفصـائل الفلسـطينية في أوسـاط جماهير شعبنا عموماً وجماهير اللاجئين في الوطن وأقطار اللجوء خصوصاً، ضد أي شكل من أشكال الهبوط أو التفريط أو التطبيع أو التـوطين، التـي يحـاول التحـالف الصهيوني/ الأمريكي، عبر نفوذه المتزايد في بلداننا العربية، فرض تلك الأشكال في هذه اللحظة العربية الرسمية المهزومة في تاريخنا المعاصر.

رابعـاً: العمـل عـلى إحالـة موضـوع اللاجئـين الفلسـطينيين إلى المفوضـية العليـا للاجئين باعتبارها هيئة دولية معنية حسب نظامها الـداخلي الـذي ينص عـلى «حـق العودة السياسية للاجئين إلى أوطانهم حتى ولو بالقوة» وذلك لا يعني مطلقـا إلغـاء

الدور الخدماتي والإنساني للوكالة وإفشال كل المحاولات الدولية الجارية لتحويلها إلى وكالة إقليمية تمولها الدول العربية كمدخل -كما يقول د.نافع الحسن- لنزع البعد الدولي عن قضية اللاجئين وتحويلها إلى قضية عربية إقليمية.

خامساً: أن تقوم القوى السياسية الفلسطينية بدراسة فكرة إصدار قانون العودة الذي يتيح للفلسطينيين حق العودة إلى الوطن، وفي هذا السياق ندعو الى دراسة وتقييم نتائج منح الجنسية للاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية وآثارها الضارة على الهوية الوطنية من جهة، ومفهوم حق العودة من جهة أخرى .

سادساً: الدعوة إلى تشكيل اللجان الوطنية الفلسطينية المتخصصة - في إطار م.ت.ف. والفصائل الفلسطينية – للتصدي لطروحات المهزومين والخونة، ممن يوافقون على أن يستبدلوا حق العودة التعويض، الأمر الذي يتطلب من هذه القوى والفصائل – عبر اللجان المشار إليها – القيام بإعداد وتنفيذ عملية جرد إحصائي لأملاك شعبنا وموجوداته المنقولة وغير المنقولة، مع تقدير قيمة إنتاجية أراضي ومنشآت شعبنا (الزراعية والصناعية والتجارية، وغير ذلك) التي حرم منها طوال الاثنين والستين عاما الماضية والتي تصل الى ما يقرب من (١٥٠ مليار دولار) إجمالي الإنتاجية السنوية المتراكمة بدون احتساب الأرض والأملاك غير المنقولة التي لن تخضع للبيع أو المساومة أو التعويض تحت أي ظرف من الظروف، على أن تستند عملية احتساب الإنتاجية إلى كافة المعطيات والحقائق المادية الأساسية التي نذكر منها هنا على سبيل المثال ما يلي :

١- الأملاك الخاصة باللاجئين العرب التي استولت عليها «إسرائيل» عام ١٩٤٨ والتي تتألف من العناصر الرئيسية التالية[1]:

أ- عدد كبير من المدن والقرى بكاملها وبكل ما فيها، فقد استولت «إسرائيل»

(1) كتن، مصدر سبق ذكره، ص٨٢/ ٨٣.

على مدن عربية خالصة هي يافا وعكا وحيفا والناصرة واللد والرملة وبئر السبع وبيسان والمجدل واسدود وبيت جبرين وشفاعمرو وطبريا وصفد والقدس الغربية، بالإضافة إلى أكثر من ثمانمائة قرية، بمساحة إجمالية تصل إلى ١٧,٢ مليون دونم[1] تمثل مجموع لراضي الفلسطينيين الذين طردوا عام ١٩٤٨، علاوة على (٧٣٥) ألف دونم قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، بمصادرتها خلال الفترة من عام ١٩٤٩-٢٠٠٠ ، وقد قامت «إسرائيل» بالاستيلاء على جميع محتويات هذه المدن والقرى من الأثاث واللوازم المنزلية والمعدات الصناعية والزراعية والبضائع وكافة الممتلكات المنقولة. وفي هذا السياق فقد بقيت حتى اللحظة «سجلات الحارس» على أموال الغائبين سرية، وكذلك الأمر بالنسبة لجلسات الكنيست التي انعقدت لمناقشة ممتلكات اللاجئين، فقد كانت جلسات سرية ومغلقة، وقد حاولت الأمم المتحدة مرارا عبر لجانها الحصول على البيانات الكافية عن أملاك العرب، ولكن تلك المحاولات باءت جميعها بالفشل لأن «إسرائيل» رفضت الاستجابة لطلبات الأمم المتحدة في هذا الجانب .

ب- استولت «إسرائيل» على الأراضي الواقعة خارج نطاق المدن وشملت الأراضي الزراعية ومساحتها (٦٧٠٥٥٦٨ دونما) والأراضي المزروعة بالأشجار الحمضية ومساحتها (١٣٥٣٦٨ دونما) والأراضي المزروعة زيتونًا وموزًا وغير ذلك من الأشجار ومساحتها (١٠٥٤٠٦٥ دونما) ومساحات كبيرة من المراعي ، حسب احصائية ملكية الأراضي التي أعدتها حكومة فلسطين الانتدابية قبل عام ١٩٤٨ .

ج- أموال تجارية وصناعية تشمل حقوقا وموجودات وسلعا ومعدات لعشرات الآلاف من الأفراد وشركات الأموال وشركات الأشخاص والمنشآت الصناعية والتجارية والمعامل والمطاحن والمشاغل .

---

(١)سلمان أبو ستة-خارطة فلسطين، وزارة الإعلام، الكويت، الطبعة الثانية، ايار/ مايو ٢٠٠٠ .

د- منقولات وأموال وأمتعة شخصية : ويمثل هذا البند الممتلكات المنقولة والأموال الشخصية لمليون شخص تقريبًا بما في ذلك نهب نقودهم ومصوّغاتهم وغير ذلك من الأثاث والسجاد والتحف .

٢- إجمالي القيمة التجارية لممتلكات العرب التي قام بتقديرها «ستيفن بن روز -رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٩٥٤» في حدود ثلاثة مليارات جينه استرليني .

٣- المنتجات الزراعية العائدة الى العرب الفلسطينيين، كعنصر أساسي، والتي بلغت قيمتها عام ١٩٤٤ (٣٠ مليون دولار) ، إلى جانب احتساب عنصر المنتجات الصناعية والخدمات والتجارة والقطاعات المالية والإنتاجية الأخرى (ويمكن الاستناد في هذا الجانب إلى كتاب «الدخل القومي في فلسطين The National Income Of Palestine» الصادر عن حكومة فلسطين عام ١٩٤٤ ، كما يمكن الاستناد إلى تقديرات «مكتب اللاجئين في الأمم المتحدة» للعقارات العربية في فلسطين ، والى جانب ذلك مطالبة الأمم المتحدة مجددا بمخاطبة «الحكومة الإسرائيلية» للكشف عن حقائق جلسات الكنيست السرية الخاصة بحصر ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين).

إن مطالبتنا بتشكيل اللجان المتخصصة لعملية الجرد الإحصائي لأملاك شعبنا ، واحتساب إنتاجيته الإجمالية المتراكمة طوال المرحلة التاريخية الماضية تستهدف مواجهة هيئة الأمم المتحدة عموما والولايات المتحدة وبريطانيا و«إسرائيل» والدول الأوروبية خصوصا بالأرقام والإحصاءات الموضوعية وحقائقها الصارخة للمطالبة بالاستحقاقات المادية العائدة لشعبنا نتيجة الخسائر المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن فقدانه لكل قدراته الإنتاجية نتيجة استيلاء العدو الإسرائيلي ونهبه للممتلكات الشعب الفلسطيني الذي يعتبر «أكبر سرقة جماعية حدثت في تاريخ

فلسطين» كما يقول بحق المحامي الفلسطيني المقدسي ، هنري كتن.

٥. معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات كما في ١/ ١/ ٢٠١٠ .

١- يقدر عدد أبناء الشعب الفلسطيني من المقيمين في فلسطين أو في أقطار اللجوء ، كما في ١/ ١/ ٢٠١٠ بحوالي (١١٤١٣٤١١) نسمة يتوزعون كما يلي:

٤٠٢٩٥٦٠	نسمة في الضفة والقطاع بنسبة ٣ ,٣٥٪.
١٥٦١٢٧٣(*)	(نسمة داخل «الخط الأخضر» -الأراضي المحتلة ١٩٤٨بنسبة ٧ ,١٣٪ (وبنسبة ٢٠٪ من إجمالي سكان دولة العدو الإسرائيلي).
٥٨٢٢٥٧٨	نسمة في أقطار اللجوء بنسبة ٥١ ٪.
١١٤١٣٤١١	الإجمالي

٢- بلغ مجموع الفلسطينيين في أقطار اللجوء في ١/ ١/ ٢٠١٠، (٥٨٢٢٥٧٨ نسمة) بنسبة ٥١ ٪ من مجموع الشعب الفلسطيني، في حين بلغ مجموع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والأرض المحتلة ٤٨، (٥٥٩٠٨٣٢ نسمة) بنسبة ٤٩٪ من مجموع الشعب الفلسطيني.

٣- يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين بالاستناد إلى تقديرات الأونروا كما في ١/ ١/ ٢٠١٠ ، نحو (٤٩٠٥٦١٧) نسمة، أي بنسبة ٤٣٪ من إجمالي الشعب الفلسطيني.

٤ – الفلسطينيون غير المسجلين في سجلات اللاجئين لدى وكالة الأمم المتحدة من فلسطينيي أقطار اللجوء يبلغ تعدادهم (٢٨٣٨٦٣٤) نسمة أي بنسبة ٩ ,٢٤٪

(*)موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية www.altawasul.net .

من مجموع أبناء الشعب الفلسطيني في الوطن وأقطار اللجوء موزعين كما يلي :

الفلسطينيين في أقطار اللجوء غير المسجلين في الأونروا (بالمليون)	
الدولة	العدد
الأردن	١٣٥٦٧١٧
باقي الدول العربية	٨٣٩١٨٢
الدول الأجنبية	٦٤٢٧٣٥
الإجمالي	٢٨٣٨٦٣٤

٥-تصل نسبة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن إلى ٤١,٦٪ من مجموع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث مقابل ٢٢,٩٪ في قطاع غزة، و١٦,٣٪ في الضفة الغربية، ٩,٢٪ في لبنان، و١٠٪ في سوريا.

٦- نسبة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في دول اللجوء تصل إلى ٦٠,٨٪ من مجموع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة (الاونروا) . أما اللاجئين المقيمين في الضفة والقطاع فتبلغ نسبتهم ٣٩,٢٪ من مجموع اللاجئين المسجلين .

٧- يبلغ إجمالي عدد المخيمات المنظمة (٥٩) مخيما ، موزعة كما يلي : -

(١٢) مخيم في لبنان ، (١٠) مخيم في سوريا ، (١٠) مخيم في الأردن

(١٩) مخيم في الضفة الغربية ، (٨) مخيم في قطاع غزة .

٨-يقدر عدد اللاجئين (في ١/ ١/ ٢٠١٠) في قطاع غزة نحو (١١٢٢٧٧٨ لاجئ) ، أي بنسبة ٧٤٪ من مجموع سكان القطاع، كما ويقدر عدد اللاجئين في الضفة الغربية نحو (٧٩٨٨٩٤ لاجئ) أي بنسبة ٣١,٨٪ من مجموع سكان الضفة، أما نسبة اللاجئين في الضفة والقطاع إلى مجموع السكان فيهما فتبلغ

٤٧,٧٪. (انظر الجدول رقم ١) .

٩- نسبة اللاجئين المقيمين داخل مخيمات قطاع غزة إلى إجمالي سكان القطاع تبلغ ٣٤٪، في حين تبلغ نسبة اللاجئين المقيمين داخل مخيمات الضفة الغربية ٨,٣٪ من مجموع سكان الضفة .

١٠- بالرغم من كل ما تعرض له أبناء شعبنا الفلسطيني من عمليات الإرهاب والتعذيب والقتل والمعاناة على يد الحركة الصهيونية والقوى الإمبريالية منذ بداية القرن العشرين حتى اليوم، إن كل هذه الممارسات العدوانية، المستمرة إلى يومنا هذا، في سياق الصراع التاريخي الوجودي مع العدو الصهيوني، لم تنجح في اقتلاع هذا الشعب من أرضه بالكامل، وفق المخططات التي رسمت لهذه الغاية، فبعد ٦٢ عاما على النكبة الأولى، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ٧٠٪ من مجموع أبناء شعبنا هم من مواليد فلسطين، أي حوالي (٧,٧ مليون نسمة) ، منهم (٥,٤) مليون نسمة يعيشون اليوم في مدن ومخيمات الضفة والقطاع، ومدن وقرى الأراضي المحتلة ١٩٤٨ ، بعكس الحال لدى العدو الصهيوني، إذ انه بالرغم من توفر كل وسائل الإغراء، فان مجموع الإسرائيليين المولودين في فلسطين المحتلة لا تتجاوز نسبتهم ٣٥٪ من الإسرائيليين كما في عام ٢٠٠٦، والباقي ونسبتهم (٦٥٪) وفدوا من بلدان أوروبية (خاصة من الاتحاد السوفيتي سابقا) ، وبلدان عربية وأفريقية وآسيوية وغير ذلك من جنسيات متنوعة ومختلفة في أصولها وتاريخها وجنسها ولغتها وتطورها الحضاري . وهذه مفارقة تشير إلى العديد من العبر والدلالات والاستنتاجات الموضوعية التي تؤكد دون أدنى ريب أن لا مستقبل لهذه الدولة الوظيفية العنصرية القائمة كشكل من أشكال الاستعمار الاستيطاني في بلادنا المستند إلى دواعي القوة الغاشمة والاغتصاب، لحماية مصالح العولمة الرأسمالي في بلدان وطننا العربي، وهي دولة لا يمكن أن ترقى عبر هذا الدور الوظيفي لتصبح جزءًا

من نسيج هذه المنطقة العربية بأي شكل من الأشكال .

١١-حسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء -المشار إليه- بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في الأردن حوالي ٢ ,٦ فرداً في حين بلغ ٥ ,٥ في سوريا و ٩ ,٤ في لبنان. أما بالنسبة لمتوسط حجم الأسرة الفلسطينية في الضفة الغربية فبلغ حوالي ٥ ,٦ فرداً في حين بلغ في قطاع غزة حوالي ٧ أفراد .

١٢- أما معدل الأمية -حسب تقرير الجهاز المركزي أعلاه- فقد بلغ في الأردن ٦ ,١٧٪ وفي سوريا ١٩٪ وفي لبنان ٩ ,٣٣ ٪ ، أما بالنسبة للأمية في الضفة والقطاع فقد بلغت للأفراد ١٥ سنة فأكثر ١ ,٧ ٪ عام ٢٠٠٥ ، وإذا أضفنا الأفراد دون الخامسة عشر فإن نسبة الأمية في قطاع غزة ترتفع إلى أكثر من ١٢٪ .

١٣- بالنسبة لظروف السكن، يشير التقرير، إلى أن متوسط عدد الأفراد للغرفة الواحدة في الوحدة السكنية لمخيمات الأراضي الفلسطينية قد بلغ (٩ ,١) فرداً للغرفة، أما بالنسبة للأسر التي تعيش في وحدات سكنية ذات كثافة سكانية مزدحمة (٣أفراد أو أكثر للغرفة الواحدة) فقد بلغت هذه النسبة في مخيمات الضفة الغربية ١٧٪، في حين بلغت النسبة في مخيمات قطاع غزة حوالي ٤ ,١٨ ٪. وفي هذا السياق فان الكثافة السكانية في قطاع غزة تبلغ ٣٨٨٠ فرداً لكل كيلو متر مربع من المساحة الإجمالية البالغة ٣٦٥ كم٢ ، أما إذا احتسبنا الكثافة السكانية ارتباطا بالمساحة المبنية فعلاً في القطاع والتي لا تتجاوز ٩٠ كيلو مترًا مربعًا فإن الكثافة ترتفع إلى (١٥٧٥٠) نسمة لكل كيلو متر مربع ، وهي من ضمن أعلى نسب الكثافة في العالم.

الجداول

جدول رقم (١)

مجموع أبناء الشعب الفلسطيني وتوزيعهم في الوطن وأقطار اللجوء في ١/ ١/ ٢٠١٠

الدولة	عدد الفلسطينيين
الضفة الغربية	٢٥١٢١٣٧
قطاع غزة	١٥١٧٤٢٢
الأراضي المحتلة ١٩٤٨ (إسرائيل)	١٥٦١٢٧٣
الأردن	٣٣٩٥٧٨٣
لبنان	٤٥٤١٦٩
سوريا	٤٨٣٦٢٣
باقي الدول العربية	٨٤٦٢٦٨
أمريكا اللاتينية والشمالية وأوروبا ودول أخرى	٦٤٢٧٣٥
الإجمالي	١١٤١٣٤١١

- المصدر: موقع الأونروا www.un.org –ملف مخيمات اللاجئين كما في ٣١ديسمبر/ كانون الأول٢٠٠٧ .

قام الباحث بافتراض أن متوسط نسبة النمو السكاني ٣,٥٪ سنويًا حتى الوصول لبداية ٢٠١٠.

جدول رقم (٢)

اللاجئون الفلسطينيون المسجلون لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين كما في ١/ ١/ 2010

المنطقة	عدد اللاجئين داخل المخيمات	عدد اللاجئين خارج المخيمات	المجموع
الأردن	354006	1685060	2039066
لبنان	232928	228327	461255
سوريا	128958	354665	483623
الضفة الغربية	208357	590538	798895
قطاع غزة	515452	607326	1122778
المجموع	1439701	3465916	4905617

المصدر: موقع «الأونروا» www.un.org –ملف مخيمات اللاجئين كما في ٣١/ ديسمبر/ كانون الأول٢٠٠٧ .

قام الباحث بافتراض أن متوسط نسبة النمو السكاني ٣,٥٪ سنويا حتى الوصول لبداية ٢٠١٠.

جدول رقم (٣) : اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية كما في ١/ ١/ ٢٠١٠

المنطقة	اسم المخيم	المساحة بالدونم	سنة الإنشاء	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
نابلس	عسكر	162	1950	17019	234255
	بلاطة	460	1950	24832	
	الفارعة	194	1949	8176	
	مخيم (١)	28	1950	7231	
	نور شمس	230	1952	9816	
طولكرم	طولكرم	465	1950	19614	
جنين	جنين	473	1953	17363	
القدس	شعفاط	198	1966	11715	186304
	الأمعري	360	1948	11269	
	دير عمار	160	1949	2554	
	الحلزون	240	1949	11978	
	قلنديا	353	1949	11763	

المنطقة	اسم المخيم	المساحة بالدونم	سنة الإنشاء	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
الخليل	الدهيشة	340	1949	13877	143847
	عايدة	115	1948	5128	
	بيت جبرين	135	1949	2226	
	الفوار	220	1950	8641	
	العروب	238	1949	11188	
أريحا	عقبة جبر	689	1948	6859	11299
	عين السلطان	700	1948	2057	
لاجئون من غزة	–	–	–	5051	14833
الإجمالي				208357	590538
إجمالي عدد اللاجئين في الضفة الغربية				798895	

- المصدر: موقع الأونروا www.un.org –ملف مخيمات اللاجئين كما في ٣١/ ديسمبر/ كانون الثاني ٢٠٠٧ .

قام الباحث بافتراض أن متوسط نسبة النمو السكاني ٥, ٣٪ سنويا حتى الوصول لبداية ٢٠١٠.

جدول رقم (٤)

اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة كما في ١/ ١/ ٢٠١٠

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	المساحة بالدونم	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
دير البلح	دير البلح	1949	150	21823	46503
	المغازي	1949	547	25084	
خانيونس	خانيونس	1948	564	66610	122842
النصيرات	النصيرات	1948	588	63174	35916
	البريج	1952	478	32196	
رفح	رفح	1949	900	104861	76286
غزة	الشاطئ	1951	900	86678	236745
جباليا	جباليا	1954	1448	115026	89034
الإجمالي			5575	515452	607326
إجمالي عدد اللاجئين في قطاع غزة				1122778	

- المصدر نفسه.

قام الباحث بافتراض أن متوسط نسبة النمو السكاني ٣,٥٪ سنويا حتى الوصول لبداية ٢٠١٠.

جدول رقم (٥) : اللاجئون الفلسطينيون في الأردن كما في ١/ ١/ ٢٠١٠

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	المساحة بالدونم	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
شمال عمان	جبل الحسين (النزهة)	1952	367	31677	407059
	البقعة	1968	1400	97901	
جنوب عمان	الوحدات(عمان الجديد)	1955	488	54415	509956
	الطالبية	1968	130	6716	
منطقة الزرقاء	مخيم الزرقاء	1949	180	19731	514573
	مخيم حطين(ماركا)	1968	917	47682	
منطقة إربد	مخيم اربد	1951	244	26710	253473
	مخيم الحصن	1968	774	23188	
	مخيم سوف	1968	750	20977	

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	المساحة بالدونم	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
جرش	مخيم غزة(جرش)	1967	500	24940	-
لاجئون مسجلون وموزعون داخل المخيمات				69	-
الإجمالي			5750	354006	1685060
إجمالي عدد اللاجئين في الأردن				2039066	

- المصدر السابق .

قام الباحث بافتراض أن متوسط نسبة النمو السكاني ٥ ,٣٪ سنويا حتى الوصول لبداية ٢٠١٠.

جدول رقم (٩) : اللاجئون الفلسطينيون في لبنان كما في ١/ ١/ ٢٠١٠

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	المساحة بالدونم	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
بيروت	مار الياس	1952	6	660	52780
الجبل	برج البراجنة	1948	104	16923	46484
	دكوانة		.....	9959	
	ضبية	1956	83	4322	
	شاتيلا	1949	40	9038	
صيدا	عين الحلوة	1948	420	49686	45610
	نباتية		.....	7846	
	المية مية -	1948	54	4928	
صور	البص	1949	80	10263	53571
	الرشيدية	1948	267	28513	
	برج الشمالي	1955	14	20593	

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	المساحة بالدونم	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
طرابلس	نهر البارد	1949	198	33981	11624
	البدواي	1956	200	17235	
البقاع	ويفل	1949	43	8258	8972
لاجئون من المخيمات المدمرة موزعين داخل المخيمات				10723	9286
المجموع			1509	232928	228327
إجمالي عدد اللاجئين في لبنان				461255	

- المصدر السابق .

قام الباحث بافتراض أن متوسط نسبة النمو السكاني ٥ ,٣٪ سنويا حتى الوصول لبداية ٢٠١٠.

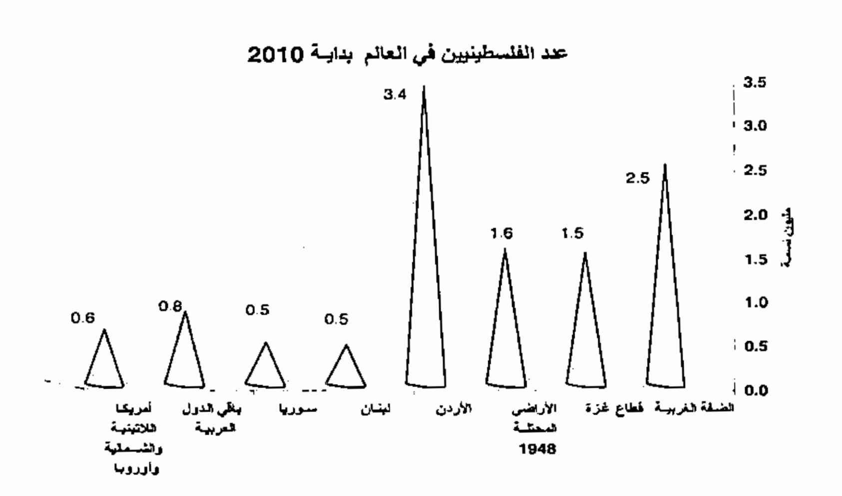
جدول رقم (٧): اللاجئون الفلسطينيون في سوريا كما في [illegible]

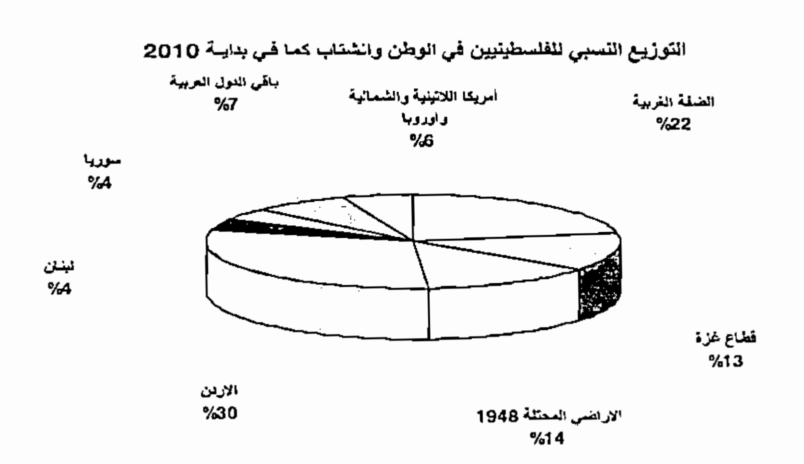
المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	المساحة بالدونم	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
دمشق	خان الشيخ	1948	180	18668	303883
	خان ذا النون	1950	80	9807	
	سبينة	1968	85	20908	
	الست زينب	1968	85	22260	
	جرمانة	1968	80	3984	
النيرب	حلب	1950	200	19781	15540
حمص	حمص	1949	140	14748	18367
حماة	حماة	1950	70	8509	
درعا	درعا	1950	45	5486	16875
	درعا (الطوارئ)	1967	30	4807	
المجموع			995	128958	354665
إجمالي عدد اللاجئين في سوريا				483623	

ملاحظة: بالنسبة للاجئين في مخيم اليرموك (حوالي ١٣٥ ألف نسمة) فقد احتسبهم الباحث ضمن اللاجئين خارج المخيم، بسبب أن مخيم اليرموك لا تعتبره وكالة الغوث مخيماً رسمياً للاجئين.

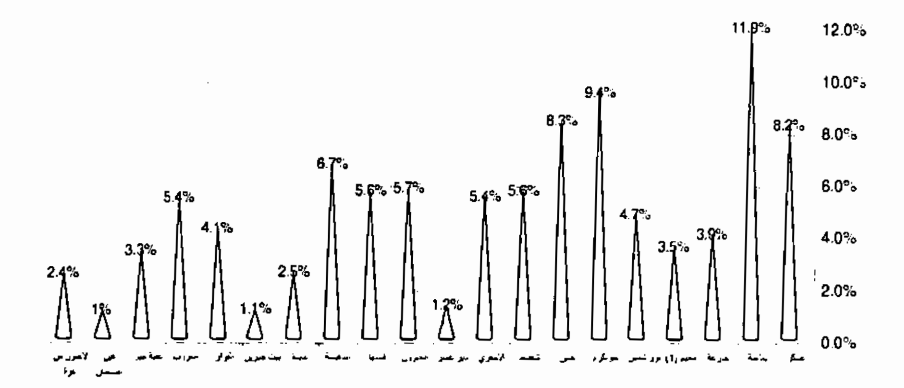
قام الباحث بافتراض أن متوسط نسبة النمو السكاني ٥ ,٣٪ سنويا حتى الوصول لبداية ٢٠١٠.

ملحق الأشكال البيانية
الخاصة بتوزيع الشعب الفلسطيني كما في ٢٠١٠/١/١

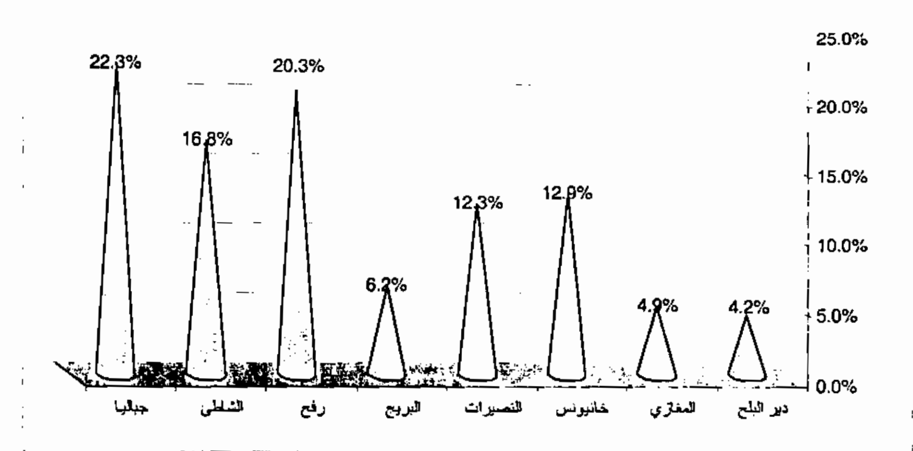




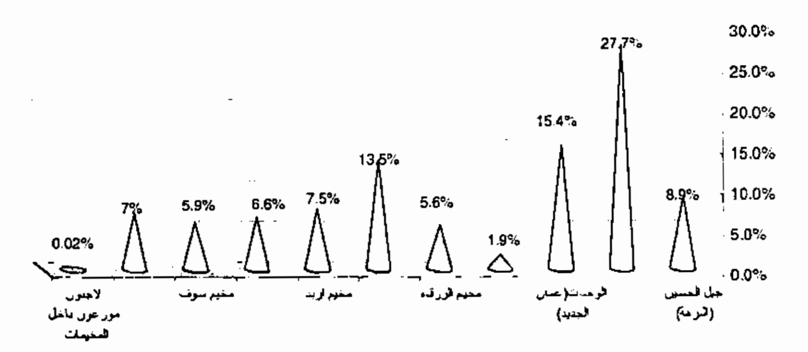
التوزيع النسبي للاجئين داخل مخيمات الضفة الغربية كما في بدايـة 2010



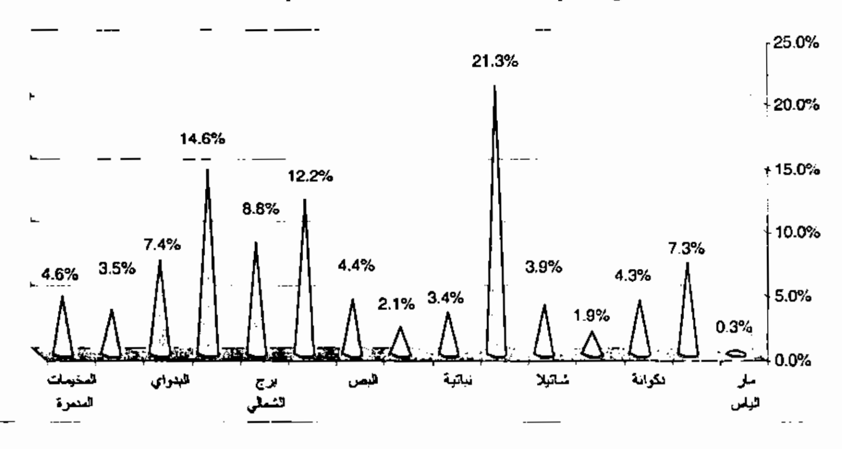
التوزيع النسبي للاجئين داخل مخيمات قطاع غزة كما في بداية 2010



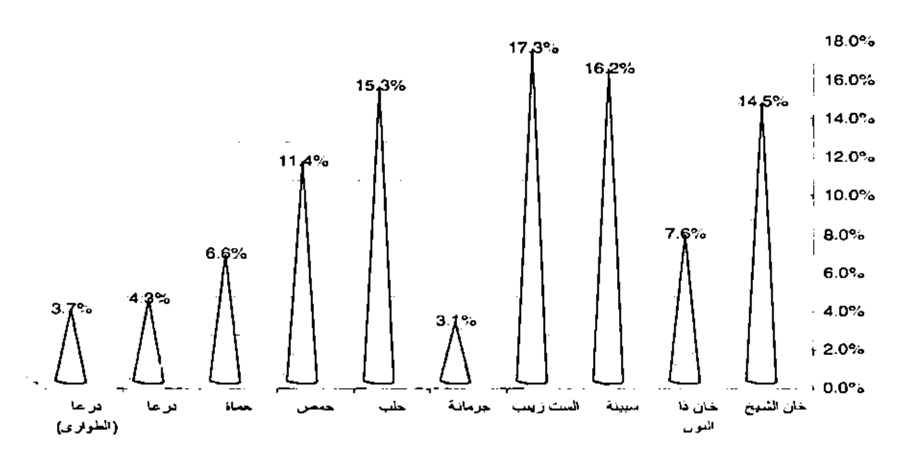
التوزيع النسبي للاجئين داخل مخيمات الاردن كما في بداية 2010

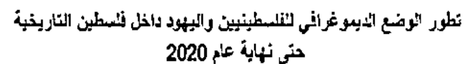


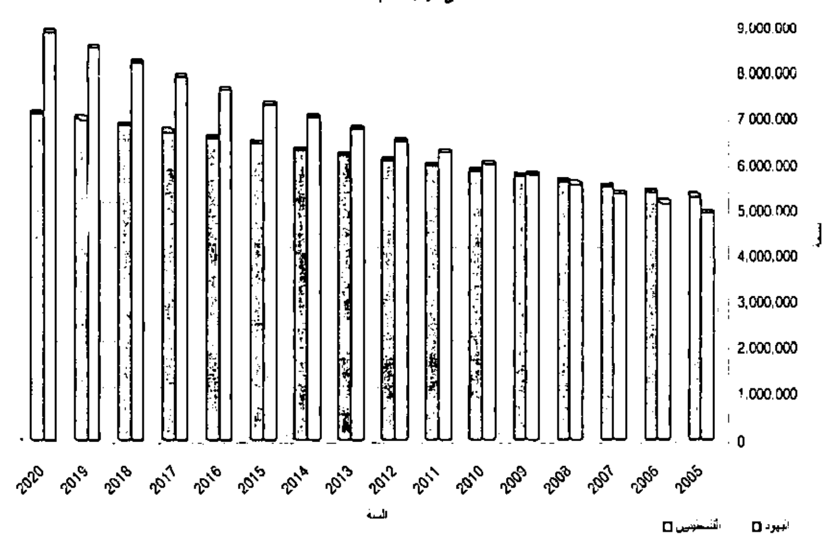
التوزيع النسبي للاجئين داخل مخيمات لبنان كما في بداية 2010



التوزيع النسبي للاجئين داخل مخيمات سوريا كما في بداية 2010




تطور الوضع الديموغرافي للفلسطينيين واليهود داخل فلسطين التاريخية
حتى نهاية عام 2020



ملحق رقم (١)

- ما هو الأساس القانوني المباشر لحق العودة؟

- يستند حق العودة إلى القرار الرقم ١٩٤ الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة بتاريخ ١١ كانون الأول ١٩٤٨، وتضمن إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة، وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم.

- ما هي الحقوق المترتبة على هذا القرار؟

- يترتب على هذا القرار وفقاً للمادة ١١ ثلاثة حقوق أساسية:

أولاً: حق العودة إلى الأماكن التي أجبروا على مغادرتها. وهو يشمل اللاجئين المهجرين إلى خارج فلسطين، أو أولئك الذين أُرغموا على اللجوء إلى مناطق أخرى داخل الأراضي المحتلة في العام ١٩٤٨، أو إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي المناطق التي لم يشملها الاحتلال في ١٩٤٨.

ثانياً: حق استعادة الممتلكات أو الملكيات الخاصة بلاجئي ١٩٤٨ العائدين إلى «ديارهم» أي إلى بيوتهم. وتم تأكيد هذا الحق في ورقة عمل سكرتارية الأمم المتحدة في آذار ١٩٥٠ بتوضيح أن هذا الحق «العودة إلى بيوتهم». وجددت الجمعية العامة التأكيد على حق استعادة الممتلكات في قرار صدر في العام ١٩٧٤ يشير إلى «حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف في العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم التي طردوا منها».

ثالثًا: حق التعويض: وهذا الحق ينص على منح تعويض نقدي عن خسارة الأملاك الخاصة أو المفقودين أو المصابين . وهو يشمل فئتين من اللاجئين:

أ. الفئة التي تقرر العودة حيث يحق لها الحصول على تعويض كامل عن فقدان الأملاك الخاصة التي تعرضت للتدمير أو التلف.

ب. الفئة التي قد تختار طوعاً عدم ممارسة حق العودة إلى ديارها واستعادة أملاكها. ويحق لهذه الفئة الحصول على تعويض كامل عن كل أملاكها سواء أصابها التلف والتدمير أم لا.

- هل يسقط هذا الحق بمرور الزمن؟

- إن حق العودة المتضمن في القرار ١٩٤ لا يسقط بتقدم الزمن لأنه حق فردي يعني كل لاجيء تم طرده بمفرده، وحق جماعي يتعلق بشعب طرد من أرضه. وقد اكتسب هذا الحق قوة معنوية وعرفية على مدى سنوات الأزمة التي ما تزال قائمة باستمرار عدم إيجاد حل للقضية الفلسطينية، حيث أن الجمعية العامة للأمم المتحدة واظبت على مدى السنوات التي تلت صدور القرار ١٩٤، على إعادة التأكيد عليه. ، قد أصبح هذا الحق ذا قوة أكبر منذ العام ١٩٧٤ عندما صارت القضية الفلسطينية ح في الأمم المتحدة تحت بند «حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره». وفي تشرين الثاني ١٩٧٥ أصدرت الجمعية العامة القرار ٣٣٧٦ الذي أنشأ اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف.

- أكدت هذه اللجنة في تقاريرها على ربط حق العودة بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وورد في أحد التقارير أن «الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني لا يمكن أن تمارس إلا في فلسطين»، وأن «ممارسة الحق الفردي للفلسطيني في العودة إلى بلده الأصلي تشكل شرطاً لا بد منه لممارسة هذا الشعب حقوقه في تقرير المصير والإستقلال والسيادة القومية».

- ما هي المواثيق الدولية التي تدعم حق العودة.؟

- إن حق العودة لا يقتصر على القرار ١٩٤ بل إنه يستند إلى مجموعة من

المواثيق الدولية، خاصة أن «حق العودة في القانون الدولي المعاصر يشمل جميع ضحايا الإبعاد القسرى عن الوطن». وأهم المواثيق الدولية التي تدعم حق العودة هي:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨).
- المعاهدات ذات العلاقة بوضع اللاجئين (١٩٥١) وبروتوكول عام ١٩٦٧.
- المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)
- معاهدة إزالة جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٥).
- المعاهدة للحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية (١٩٧٦).
- المعاهدة الأفريقية حول حقوق الإنسان والشعوب (١٩٨١).
- المؤتمر الأمريكي لحقوق الإنسان والحريت الأساسية (١٩٦٩).
- الإعلان الأمريكي لحقوق الفرد (١٩٤٨).
- المعاهدة الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (١٩٥٠).
- المؤتمر الخاص بالسكان والقبائل الأصليين في الدول المستقلة (١٩٩١).
- معاهدة جنيف الرابعة (١٩٤٩).
- مواثيق حقوق الإنسان حول تنمية المهجَّرين (١٩٩٧).



ملحق رقم (٢)

اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة[1]

أولاً : حول تعريف اللاجيء :

١-لقد جاء في المادة ١، الفقرة ٢، من القانون الأساسي لمنظمة الوحدة الأفريقية لسنة ١٩٦٩ أن « لفظة لاجيء تطلق على أي إنسان اضطر إلى مغادرة مسكنه الوطني واللجوء إلى مكان آخر خارج مسكنه الأصلي أو الوطني وذلك بسبب عدوان خارجي أو احتلال أو هيمنة أجنبية، أو بسبب حوادث تخل إخلالا خطرا بالنظام العام، إما في جزء وإما في جميع أرجاء مسكنه الأصلي أو الوطني».

٢- أما ميثاق أوروبا في تعريفه لوضع اللاجيء فهو يركز على أولئك «الذين لا يستطيعون أو لا يودون.. لأسباب شتى العودة إلى وطنهم.» .

٣- بيان قرطاجنة الصادر عن منظمة الدول الأمريكية سنة ١٩٨٥ تعريف للاجئين يشبه التعريف الصادر عن منظمة الوحدة الأفريقية.

إن المنحى الذي اتبعه قانون اللاجئين في اثر الحرب العالمية الثانية، لم يتجه نحو التعويض بقدر ما اتجه نحو:

أ. توفير مسكن جديد للإنسان الذي انتزع من مسكنه، أي نحو إعادة الاستيطان.

ب.نحو الاعتراف بالحاجة إلى حماية مثل أولئك الأشخاص من الاضطهاد، إما في بلد لجوئهم وإما في بلدهم الأصلي في حال أُرغموا على العودة إليه .

هذه إذن الأطر العامة التي لا تزال تحدد النقاش الدائر حول اللاجئين والمهاجرين في أوروبا الغربية، وقبل ذلك في الحملة الهادفة إلى إرغام الاتحاد السوفيتي السابق على السماح للمواطنين اليهود بالهجرة إلى إسرائيل.

---

(1) إيليا زريق –مجلة الدراسات الفلسطينية عدد ١٩ صيف١٩٩٤ ، ص٦٨- ٨٠ .

ثانياً : اللاجئون الفلسطينيون وأهمية القرار ١٩٤:

تاريخياً، كان التركيز في الحالة الفلسطينية مختلف تماماً، فاللاجئون الفلسطينيون لا يبغون مسكناً غير بلدهم الأصلي. ورغبتهم الأساسية هيأن يسمح لهم بالعودة إلى وطنهم إذا ما اختاروا ذلك. وهذا هو مصدر الأهمية البالغة لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤. فالقرار يعني تحديداً باللاجئين الفلسطينيين ويؤكد حقهم في العودة او في التعويض للذين لا يرغبون في العودة. ولهذا السبب –أو الذريعة– فان اللاجئين الفلسطينيين غير مشمولين بالحماية تحت مظلة المندوب السامي للاجئين التابع للأمم المتحدة ومظلة منظمات دولية أخرى. فإنشاء الأونروا كان ينبع من القرار رقم ١٩٤. واستنادا إلى هذه الوكالة. فان «اللاجيء الفلسطيني هو كل إنسان كان مسكنه المعتاد فلسطين في الفترة ما بين حزيران/ يونيو ١٩٤٦ و١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨. وفقد منزله ومصدر رزقه بسبب النزاع سنة ١٩٤٨ ».

ثالثا : حق العودة والقانون الدولي:

إن حق العودة، الوارد بصراحة في القرار رقم ١٩٤ (٣) ، ثابت أيضا في القانون الدولي. فقد جاء في المادة (١٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي هو حجر الأساس في القانون الدولي، ما يلي :« ١- لكل إنسان حق حرية الانتقال والسكن ضمن حدود كل دولة ؛

٢- لكل إنسان حق مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، والعودة إلى بلده.

٣- لن يحرم أي إنسان بصورة اعتباطية من حق الدخول إلى بلده» .

ويستمد الميثاق الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦، والذي وقعته إسرائيل، سلطته من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

أول توكيد لحق اللاجئين في العودة سنة ١٩٤٦ من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وأعيد توكيده في المبدأ الصادر عن هذا المجلس

سنة ١٩٧٣. وورد هذا المبدأ كما يلي:

أ. لكل إنسان الحق، بلا تمييز من أي نوع كان، كالعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو المنبت الوطني أو الاجتماعي أو الممتلكات أو الزواج أو أي وضع اجتماعي آخر، بالعودة إلى وطنه.

ب. لن يجرد أي إنسان اعتباطا من جنسيته أو يرغم على التخلي عنها كوسيلة لحرمانه من الحق في العودة إلى بلده.

ت. لن يجرد أي إنسان اعتباطا من حق العودة إلى بلده.

ث. لن ينكر على آي إنسان حق العودة إلى بلده بسبب عدم امتلاكه لجواز سفر او وثيقة سفر أخرى.

لكن هناك كما يقول –ايليا زريق– مشكلة قائمة في تطبيق هذه المعايير الواردة أعلاه لمساندة حق العودة في حالة الفلسطينيين. فالإعلانات الواردة أعلاه تفترض وجود «بلد» كان الإنسان فيه أو يكون فيه مواطنا وفي إمكانه العودة إليه. ومن الواضح أن أي تفسير حرفي للقانون يؤدي إلى اعتبار الفلسطينيين لا يملكون حق العودة لان إسرائيل ليست دولتهم!!.

وفي مواجهة هذا اللبس القانوني الشكلي،يقول أ. زريق «بغض النظر عما إذا كان الفلسطينيون يملكون حق العودة إلى إسرائيل، فإنهم يملكون حق العودة إلى فلسطين» ذلك أن حق العودة –في الحالة الفلسطينية– ارتبط (وتأكد قانونيا)، من خلال قرار الجمعية العامة **٣٢٣٦ (٢٩) عام ١٩٧٤**، الذي قضى بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، فقد جاء في هذا القرار:

١ – تؤكد (الجمعية العامة) من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، غير القابلة للتصرف، وخصوصاً:

(أ) الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي،

(ب) الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية.

٢- تؤكد من جديد أيضا حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف، في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا، وتطالب بإعادتهم» .

رابعا : سياسة الولايات المتحدة تجاه قرار ١٩٤ :

التصويت الأمريكي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ له دلالاته، فهو إشارة إلى تشديد مهم من جانب إدارة كلنتون على أنها ترفض مبدأ تطبيق القسم الخاص بالعمل في القرار رقم ١٩٤ المعني بحق العودة. فمنذ البداية (١٩٥٠) دأبت الولايات المتحدة، وبانتظام، على تقديم القرارات المتعلقة بالانروا الى الجمعية العامة ودعمها، بما فيها الفقرة المهمة جداً والتي تعيد تأكيد قرار الأمم المتحدة الأصلي رقم ١٩٤، إلا أنها منذ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٣ إلى يومنا هذا –تراجعت عن دعم القرار ١٩٤ في ضوء تطابق الموقف الأمريكي الإسرائيلي.

خامساً: الرؤية الإسرائيلية للقرار ١٩٤:

في اثر حرب سنة ١٩٤٨، عرضت إسرائيل استرجاع ١٠٠،٠٠٠ لاجيء فلسطيني، أي نحو عشر العدد المقدر للاجئين. هل ستجدد إسرائيل عرضها فيُستوعب داخل الخط الأخضر ما مقداره عُشر لاجئي سنة ١٩٤٨ وذريتهم، أي نحو ٣٠٠،٠٠٠ عائد؟

قانون الجنسية الإسرائيلي لسنة ١٩٥٢، وتعديلاته اللاحقة، جزء أساسي من عملية «المنع»، وفق مضامين ونصوص ذلك القانون الذي يؤكد على أن «العرب لا يمكنهم الحصول على الجنسية الإسرائيلية عن طريق العودة، بل عليهم أن يحصلوا عليها من خلال الإقامة أو الولادة أو التجنس». واللاجئون الفلسطينيون لا يمكنهم اكتساب حق التجنس والعودة إلى ديارهم على أساس الإقامة السابقة. بل أن هذا القانون يتضمن فقرات المراد منها، بالتحديد، منع الفلسطينيين بصورة دائمة من العودة في أي زمن كان إلى ديارهم الأصلية. وكي يكتسب المرء حق الإقامة

بموجب الفقرة ٣ من القانون الإسرائيلي المشار إليه، عليه أن يبرهن على أنه كان موجودا في البلد في آذار/ مارس ١٩٥٢ (وقد عُدّل هذا التاريخ لاحقًا إلى ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٢). أما التعديل الذي ادخل على قانون الجنسية سنة،١٩٨ فيذهب إلى ابعد من ذلك في استثناء الأهلية لاكتساب الجنسية الإسرائيلية، إذ يمنعها عن أولئك الذين يتمتعون بحقوق الجنسية في «دول التسلل» المجاورة.

أما بالنسبة للموقف الإسرائيلي تجاه حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، (رغم مسئوليتها الكاملة والمباشرة عن خلق هذه المشكلة) فيتلخص فيما يلي:

أولاً: تقديم تعويضات للاجئين الفلسطينيين شرط تقديم تعويضات أيضا ليهود البلاد العربية!

ثانياً: وهذا أهم، من وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية، إعادة توطين اللاجئين في أماكن لجوؤهم من خلال منحهم حقوق الإقامة والجنسية في البلاد العربية المجاورة.

ما العمل حين نصل إلى الطريق المسدودة في شان حق العودة؟ ما هي أدوات الضغط التي يملكها الفلسطينيون للعمل الدؤوب في قضية حق العودة؟ إن التحضير والاستعداد لهذا الأمر لا يزالان بدائيين، كما يرى أ.ايليا زريق، الذي يقترح البدء بالخطوات التالية:

١- على الفلسطينيين أن يبنوا حوارا من التنسيق مع الدول العربية الأخرى.

٢- هناك حاجة ماسة إلى نقاش صريح في المجتمعات الفلسطينية بشأن قضية اللاجئين.

٣- على القيادة أن تواجه اللاجئين أنفسهم.

٤- على القيادة أن تضمن للاجئين حق الوصول على الجنسية الفلسطينية أياً تكن أمكنة الإقامة، وحشدهم لمقاومة الحلول المعروضة من الخارج.

ملحق رقم (1) القرى الفلسطينية التي هجر سكانها سنة ١٩٤٨

الرقم	القرية	الرقم	القرية	الرقم	القرية	الرقم	القرية
١	آبل القمح	٢	الزوق الفوقاني	٣	السنبرية	٤	الشوكة التحتا
٥	خان الدوير	٦	المنشية	٧	الخصاص	٨	الزوق التحتاني
٩	لزازة	١٠	المنصورة	١١	الخالصة	١٢	هونين
١٣	مداحل	١٤	عرب السمنية	١٥	فرعم	١٦	البروة
١٧	العابسية	١٨	الزيب	١٩	مغر الخيط	٢٠	الطابغة
٢١	قيطة	٢٢	المنصورة	٢٣	الدردارة	٢٤	معار
٢٥	الناعمة	٢٦	كفر برعم	٢٧	منصورة الخيط	٢٨	الدامون
٢٩	الدوارة	٣٠	فارة	٣١	خربة المنطار	٣٢	الرويس
٣٣	الصالحية	٣٤	علما	٣٥	الجاعونة	٣٦	غوير أبوشوشة
٣٧	الحمراء	٣٨	تليل	٣٩	بيريا	٤٠	خربة الوعرة السوداء
٤١	المفتخرة	٤٢	الحسينية	٤٣	عين الزيتون	٤٤	وادي الحمام
٤٥	الزاوية	٤٦	الراس الأحمر	٤٧	ميرون	٤٨	المجدل
٤٩	البويزية	٥٠	سعسع	٥١	عمقا	٥٢	حطين

(1)خريطة فلسطين العامة لكل القرى المهجّر سكانها-اعداد غازي فلاح-مركز الجليل للابحاث الاجتماعية-الناصرة-تاريخ الاصدار غير مسجل .

الرقم	القرية	الرقم	القرية	الرقم	القرية	الرقم	القرية
٥٣	خيام الوليد	٥٤	دير القاسي	٥٥	قدس	٥٦	نمرين
٥٧	جاحولا	٥٨	الكابري	٥٩	المالكية	٦٠	النهر
٦١	غرابة	٦٢	أم الفرج	٦٣	العريفية	٦٤	الغابسية
٦٥	النبي يوشع	٦٦	خربة جدين	٦٧	الظاهرية التحتا	٦٨	التل
٦٩	الدرباشية	٧٠	سحماتا	٧١	عكبرة	٧٢	لوبيا
٧٣	بيسمون	٧٤	سبلان	٧٥	الزنغرية	٧٦	النقيب
٧٧	ملاحة	٧٨	غباطية	٧٩	جب يوسف	٨٠	ناصر الدين
٨١	هراوي	٨٢	صفصاف	٨٣	القديرية	٨٤	الشجرة
٨٥	عرب الزبيد	٨٦	طيطبا	٨٧	الشونة	٨٨	صفورية
٨٩	العلمانية	٩٠	دلاتة	٩١	الفراضية	٩٢	خربة سعسع
٩٣	ديشوم	٩٤	ماروس	٩٥	كفر عنان	٩٦	بلد الشيخ
٩٧	صالحة	٩٨	كراد الغنامة	٩٩	المنشية	١٠٠	الطيرة
١٠١	سروح	١٠٢	كراد البقارة	١٠٣	خربة كرازة	١٠٤	ياجور
١٠٥	تربيخا	١٠٦	يردا	١٠٧	البطيحة	١٠٨	كفر سبت
١٠٩	النبي روبين	١١٠	الويزية	١١١	عرب الشمالنة	١١٢	المنارة

١١٣	إقرت	١١٤	عموقة	١١٥	السمكية	١١٦	السمرا
١١٧	خربة عربين	١١٨	قباعة	١١٩	ياقوق	١٢٠	سمخ
١٢١	البصة	١٢٢	قديتا	١٢٣	المنصورة	١٢٤	الحمة
١٢٥	المنشية	١٢٦	أبو شوشة	١٢٧	عرب البواطي	١٢٨	أم خالد
١٢٩	العبيدية	١٣٠	خربة لد	١٣١	الساخنة	١٣٢	خربة بيت ليد
١٣٣	معذر	١٣٤	كفرة	١٣٥	تل الشوك	١٣٦	بيارة كفر صور
١٣٧	خربة الدامون	١٣٨	كوكب الهوا	١٣٩	الغزاوية	١٤٠	فرديسيا
١٤١	الجلمة	١٤٢	خربة الزاوية	١٤٣	الأشرفية	١٤٤	دالية الروحاء
١٤٥	معلول	١٤٦	خربة أم صابونة	١٤٧	خربة الجوفة	١٤٨	الطنطورة
١٤٩	عين حوض	١٥٠	يبلى	١٥١	قنير	١٥٢	الغبية الفوقا
١٥٣	عتليت	١٥٤	عين المنسي	١٥٥	خربة البرج	١٥٦	تبصر
١٥٧	المزار	١٥٨	النغنغية	١٥٩	عولم	١٦٠	الحرم
١٦١	خربة المنصورة	١٦٢	الغبية التحتا	١٦٣	سيرين	١٦٤	إجليل الشمالية
١٦٥	المجيدل	١٦٦	وعرة السريس	١٦٧	الطيرة	١٦٨	إجليل القبلية
١٦٩	حدثا	١٧٠	خربة الكساير	١٧١	أم عجرة	١٧٢	بيار عدس
١٧٣	الدلهمية	١٧٤	هوشة	١٧٥	مسيل الجزل	١٧٦	المويلح

الرقم	القرية	الرقم	القرية	الرقم	القرية	الرقم	القرية
١٧٧	كويكات	١٧٨	المنسي	١٧٩	فرونة	١٨٠	أبو كشك
١٨١	السميرية	١٨٢	اللجون	١٨٣	عرب العريضة	١٨٤	السوالمة
١٨٥	السموعي	١٨٦	الكفرين	١٨٧	السامرية	١٨٨	الشيخ مونس
١٨٩	خربة الطاقة	١٩٠	صبارين	١٩١	عرب الصفا	١٩٢	المر
١٩٣	البيرة	١٩٤	البطيمات	١٩٥	الحمرا	١٩٦	فجة
١٩٧	دنة	١٩٨	خبيزة	١٩٩	الخنزير	٢٠٠	الجماسين الغربي
٢٠١	إندور	٢٠٢	أم الشوف	٢٠٣	الفاتور	٢٠٤	المسعودية
٢٠٥	جبع	٢٠٦	السنديانة	٢٠٧	عرب ظهرة الضميري	٢٠٨	مجدل يابا
٢٠٩	الصرفند	٢١٠	بريكة	٢١١	عرب الفقراء	٢١٢	المزيرعة
٢١٣	إجزم	٢١٤	كبارة	٢١٥	خربة السركس	٢١٦	قولة
٢١٧	خربة المنارة	٢١٨	خربة الشونة	٢١٩	رمل زيتا	٢٢٠	رنتية
٢٢١	كفر لام	٢٢٢	جبول	٢٢٣	عرب النفيعات	٢٢٤	العباسية
٢٢٥	عين غزال	٢٢٦	المرصص	٢٢٧	وادي الحوارث	٢٢٨	ساقية
٢٢٩	السوامير	٢٣٠	قومية	٢٣١	خربة زلفة	٢٣٢	سلمة
٢٣٣	خربة قمبازة	٢٣٤	زرعين	٢٣٥	خربة المجدل	٢٣٦	الخيرية
٢٣٧	أم الزينات	٢٣٨	نورس	٢٣٩	المنشية	٢٤٠	كفر عانة

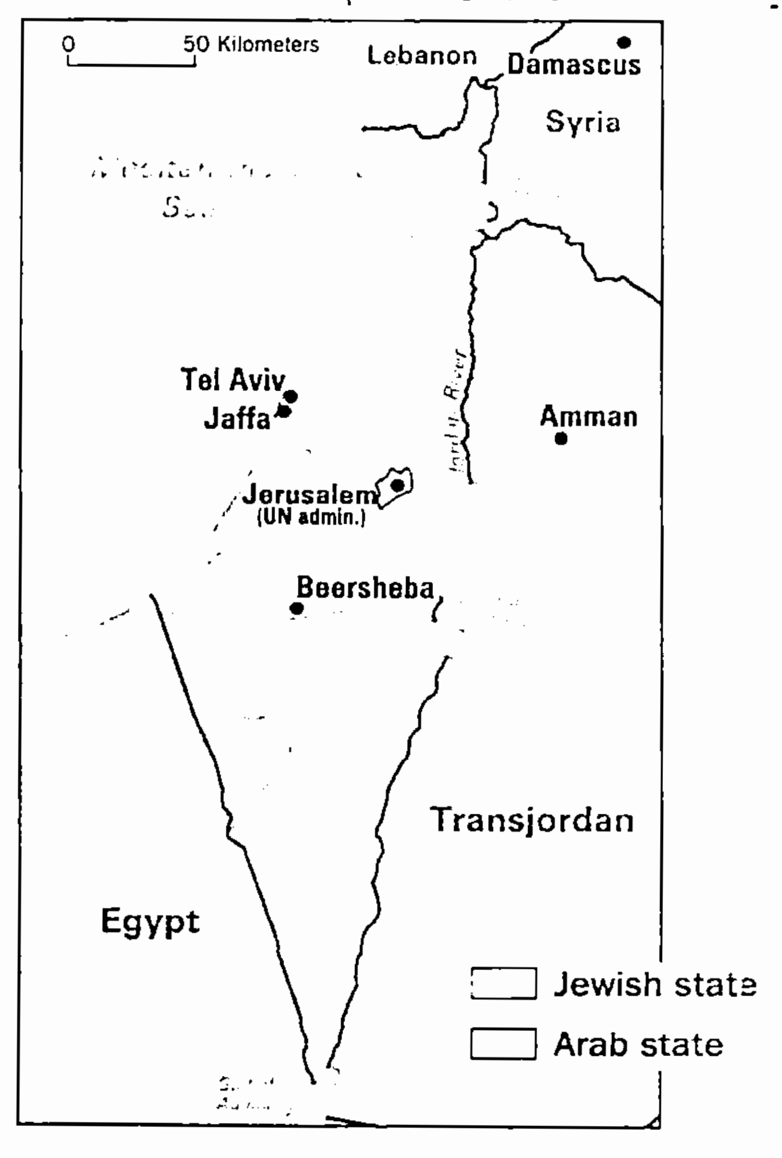
٢٤١	قيرة	٢٤٢	المزار	٢٤٣	الجلمة	٢٤٤	الطيرة
٢٤٥	أبو زريق	٢٤٦	زبعة	٢٤٧	قاقون	٢٤٨	برة يسارية
٢٤٩	الريحانية	٢٥٠	الحميدية	٢٥١	وادي قباني	٢٥٢	قيسارية
٢٥٣	وادي عارة	٢٥٤	نطاف	٢٥٥	عسلين	٢٥٦	زكريا
٢٥٧	بيت نبالا	٢٥٨	بيت ثول	٢٥٩	عرتوف	٢٦٠	مغلس
٢٦١	الحدينة	٢٦٢	دير أيوب	٢٦٣	إشوع	٢٦٤	إدبنة
٢٦٥	دير أبو سلامة	٢٦٦	اللطرون	٢٦٧	بيت محيسر	٢٦٨	التينة
٢٦٩	صرفند العمار	٢٧٠	أبوشوشة	٢٧١	ساريس	٢٧٢	المسمية الصغيرة
٢٧٣	خربة الضهيرية	٢٧٤	صيدون	٢٧٥	خربة العمور	٢٧٦	قسطينة
٢٧٧	دانيال	٢٧٨	المنصورة	٢٧٩	بيت نقوبا	٢٨٠	تل الترمس
٢٨١	جمزو	٢٨٢	المغار	٢٨٣	القسطل	٢٨٤	بيت دراس
٢٨٥	خربة زكريا	٢٨٦	بشيت	٢٨٧	قالونيا	٢٨٨	السوافير الشمالية
٢٨٩	شلتا	٢٩٠	قطرة	٢٩١	لفتا	٢٩٢	السوافير الغربية
٢٩٣	البرج	٢٩٤	شحمة	٢٩٥	دير ياسين	٢٩٦	السوافير الشرقية
٢٩٧	برفيلية	٢٩٨	أم كلخة	٢٩٩	دير عمرو	٣٠٠	الجلدية
٣٠١	خروبة	٣٠٢	خلدة	٣٠٣	بيت أم الميس	٣٠٤	بعلين

الرقم	القرية	الرقم	القرية	الرقم	القرية	الرقم	القرية
٣٠٥	عنابة	٣٠٦	دير محيسن	٣٠٧	كسلا	٣٠٨	تل الصافي
٣٠٩	بير معين	٣١٠	بيت جيز	٣١١	خربة اللوز	٣١٢	بيت نتيف
٣١٣	الكنيسة	٣١٤	بيت سوسين	٣١٥	صطاف	٣١٦	عجور
٣١٧	أبو الفضل	٣١٨	خربة بيت فار	٣١٩	عين كارم	٣٢٠	دير الدبان
٣٢١	بير سالم	٣٢٢	المخيزن	٣٢٣	المالحة	٣٢٤	رعنا
٣٢٥	صرفند الخراب	٣٢٦	عرب صقرير	٣٢٧	الجورة	٣٢٨	برقوسيا
٣٢٩	وادي حنين	٣٣٠	برقة	٣٣١	الولجة	٣٣٢	زكرين
٣٣٣	النبي روبين	٣٣٤	إسدود	٣٣٥	عقور	٣٣٦	صميل
٣٣٧	القبيبة	٣٣٨	البطاني الغربي	٣٣٩	دير الشيخ	٣٤٠	جسير
٣٤١	زرنوقة	٣٤٢	البطاني الشرقي	٣٤٣	راس أبو عمار	٣٤٤	جليا
٣٤٥	يبنة	٣٤٦	ياصور	٣٤٧	القبو	٣٤٨	قزازة
٣٤٩	عاقر	٣٥٠	المسمية الكبيرة	٣٥١	بيت شنة	٣٥٢	سجد
٣٥٣	النعاني	٣٥٤	الخيمة	٣٥٥	سلبيت	٣٥٦	صوبا
٣٥٧	البرية	٣٥٨	بيت دجن	٣٥٩	خربة البويرة	٣٦٠	الخصاص
٣٦١	القباب	٣٦٢	دير طريف	٣٦٣	خربة التنور	٣٦٤	نعليا
٣٦٥	خربة الزبابدة	٣٦٦	السافرية	٣٦٧	سفلى	٣٦٨	بيت عفا

الرقم	القرية	الرقم	القرية	الرقم	القرية	الرقم	القرية
٣٦٩	مسكة	٣٧٠	خربة اسم الله	٣٧١	دير آبان	٣٧٢	عراق سويدان
٣٧٣	كفر سابا	٣٧٤	دير رافات	٣٧٥	جرش	٣٧٦	حتا
٣٧٧	عجنجول	٣٧٨	صرعة	٣٧٩	البريج	٣٨٠	كرتيا
٣٨١	زيتا	٣٨٢	هربيا	٣٨٣	دير الهوا	٣٨٤	حمامة
٣٨٥	كدنا	٣٨٦	بيت جرجا	٣٨٧	بيت عطاب	٣٨٨	نجد
٣٨٩	خربة أم برج	٣٩٠	حليقات	٣٩١	علار	٣٩٢	هوج
٣٩٣	دير نخاس	٣٩٤	عراق المنشية	٣٩٥	كوفخة	٣٩٦	الجمامة
٣٩٧	بيت جبرين	٣٩٨	القبيبة	٣٩٩	المحرقة	٤٠٠	جولس
٤٠١	الفالوجة	٤٠٢	الدوايمة	٤٠٣	العمارة	٤٠٤	دمرة
٤٠٥	كوكبا	٤٠٦	برير	٤٠٧	الخلصة	٤٠٨	بربرة
٤٠٩	بيت طيما	٤١٠	سمسم	٤١١	يزور	٤١٢	عبدس
٤١٣	الجية	٤١٤	دير سنيد	٤١٥	وادي عارة	٤١٦	بيارة حنون
٤١٧	الجماسين الشرقي	٤١٨	جريشة				

ملحق الخرائط

خارطة فلسطين بموجب قرار التقسيم ١٩٤٧



فلسطين المحتلة

البحر الأبيض المتوسط

بيروت

لبنان

دمشق

سوريا

عكا

حيفا

الناصرة

نابلس

تل أبيب

يافا

القدس

عمان

بيت لحم

غزة

قطاع غزة

الخليل

الأردن

بئر السبع

مصر

فلسطين المحتلة عام 1948

فلسطين المحتلة عام 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة)

المشـــهد
الفلسطيني
الـــراهن

الباب الحادي عشر

الوضع العربي الراهن وآفاق المستقبل



تعيش المنطقة العربية أزمة عامة تستحكم وتتشابك مظاهرها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية .إنها ليست مجرد أزمة من الأزمات التي تعرض لنظام من نظم الحكم في هذا القطر العربي أو ذاك فحسب ، وإنما يعاني الوطن العربي في مجموعه ، أزمة مجتمعية عميقة باتت تطرح ، إن على مستوى الفكر أو الممارسة ، تحديات ثقيلة تواجه ، من العرب ، كل من يقلقه حاضر الأمة العربية ومستقبلها المنظور .

لكننا ندرك أيضا أن هذه الأزمة قد تزايدت حدتها وتراكماتها طوال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين وحتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عبر العديد من المؤشرات :

١- إن الوطن العربي بات يفقد مساحات متزايدة من ترابه الوطني (مثال : استمرار عمليات الضم والإلحاق والتهويد لما تبقى من أرض فلسطين ولأجزاء من أراضي بعض البلدان العربية) . وتجري هذه العملية في إطار وضع تحولت معه إسرائيل إلى قوة إقليمية شرق أوسطية .

٢- إن الوطن العربي بات يفقد المزيد من موارده البشرية . فهناك هجرة العقول والأيدي العاملة .

٣- إن الوطن العربي يتعرض لخطر التجزئة و « البلقنة » على المستويين القطري والقومي معا، وهو ما يبدو واضحاً الآن من خلال تعميم التقسيم الطائفي والمذهبي والاثني .

٤- إن الأقطار العربية عجزت موضوعيا عن استثمار ثرواتها الطبيعية – وفي مقدمتها النفط – في تحقيق تنمية مستقلة .

٥- إن المجتمعات العربية تعاني – بشكل عام ، وعلى مستويات متفاوتة وإن تكن متقاربة – من تشوهات في البنى الاجتماعية تعكس نفسها في صورة اختلال في

أنظمة القيم ، وفي استفحال الفروق بين الطبقات .

وفي ظل هذه المؤشرات مجتمعة تبرز على سطح الوطن العربي ثلاث ظواهر خطيرة :

- **الأولى** : استفحال الهيمنة الامبريالية – اقتصاديا وسياسيا وعسكريا – على المنطقة .

- **الثانية** : التعقد الشديد – وأحيانا طمس – صور الصراع الاجتماعي لتعبر عن نفسها في صورة مشوَّهة لصراعات دينية أو مذهبية أو نزاعات إقليمية شوفينية .

- **الثالثة** : تفاقم مظاهر التبعية والتخلف وخضوع مجمل النظام العربي لشروط التحالف الامبريالي الأمريكي الصهيوني المعولم .

وفيما يتعلق بظاهرة التحدي ، فإنه تبرز في الوطن العربي ثلاث تيارات أساسية :

- **الأول** : ينادي بالعودة إلى المنابع الأصلية للإسلام والالتزام بتراثه وأصوله،ويقف على أرضية طبقية تضم قطاعاً واسعاً من الجماهير الشعبية الفقيرة والبورجوازية الصغيرة والمتوسطة، لكن برنامجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي لا يختلف سوى في الشكل عن برنامج الطبقة الحاكمة أو التحالف البيروقراطي الكومبرادوري حيث لا نجد أي تناقض جوهري بين برامج التيارات الدينية وبرامج الطبقات الحاكمة في بلادنا .

التيار الثاني : وهو التيار الذي يعبر عن التحالف الكومبرادوي البيروقراطي المهيمن على السلطة والحكم في النظام العربي الرسمي، ويتميز بتطبيقاته لشروط الليبرالية الاقتصادية في مقابل رفضه لتطبيق الديمقراطية السياسية الليبرالية.

- **أما التيار الثالث** : فيتجه أكثر صوب المستقبل الى قيام نهضة عربية ، أساسها الديمقراطية والاعتماد على النفس على الصعيدين القطري والقومي بهدف التخلص من التبعية في جميع صورها ، وصولا الى شكل من أشكال الوحدة

السياسية تقره الجماهير بإرادتها الحرة ، هذا التيار يمثله ما يمكن أن يسمى « باليسار العربي الديمقراطي » .

١. سمات المرحلة الجديدة

إن سمات أي مرحلة هي انعكاس للمقدمات السياسية _ الاجتماعية _ الاقتصادية التي تؤسس لها .وبحكم أن المرحلة السياسية الجديدة ، لم تستقر بعد بصورة نهائية ، وإنما تتجه نحو التبلور والتشكل ، بالاستناد إلى مجموعة في غاية التنوع من العوامل والعناصر والتحولات المتباينة ، فمن الطبيعي والحال هذه أن لا يكون حديثنا عن السمات نهائيًا وقطعيًا ، وإنما تسجيلنا لبعض ملامح وسمات المرحلة الجديدة ، على الصعيد العربي :

١- إعادة ترتيب الشرق الأوسط ضمن الهيمنة والسيطرة الأمريكية ، وبمشاركة إسرائيلية مباشرة.

٢- تعميق وتعميم نهج كامب ديفيد على امتداد الساحة العربية ، على قاعدة الاعتراف العربي الرسمي بشرعية وجود الكيان الصهيوني .

٣- بروز وتنامي دور ومكانة وحجم التيار الديني (الإسلامي السياسي) حيث يجدر بنا أن نميز بين الإسلام السياسي، بوصفه ظاهرة سياسية – دينية وبين الإسلام كعقائد وعبادات وتراث ثقافي، إذ يمكن هنا الانطلاق من تعريف للإسلام السياسي على انه «اللجوء إلى مفردات الإسلام كدين للتعبير عن مشروع سياسي»، على أن النقطة المحورية في الإسلام السياسي هي سعيه للوصول إلى السلطة، باعتبار أن ذلك هو الشرط الضروري للقامة مشروعه السياسي الاقتصادي الاجتماعي الثقافي القانوني الذي لا يجسِّد المصالح الطبقية للقائمين عليه فحسب بل يجسد أيضاً الرؤى الأصولية الرجعية النقيضة للنهوض والتقدم الديمقراطي لشعوبنا، مما سيعرض بلادنا في حال تحقق هدف الإسلام السياسي، لمزيد من عوامل التخلف

السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي من جهة ولمزيد من التبعية والارتهان للنظام الامبريالي الرأسمالي من جهة أخرى مهما كانت دوافع أو مبررات أو نوايا القائمين على هذا المشروع. (أليس حزب العدالة والتنمية التركي حزبا إسلاميا ،فماذا تقيم تركيا -التي تحكمها حكومة حزب إسلامي-علاقات عسكرية وسياسية واقتصادية وطيدة مع الكيان الصهيونى).

٤- انكفاء حركة التحرر العربية ودخولها أزمة بنيوية حادة وتراجع التيار الديمقراطي التقدمي

٥- ضعف وتفكك المؤسسات العربية الرسمية (الجامعات العربية - مؤتمرات القمة ...)

٦- تزايد حدة التناقض والتنافر ما بين الأنظمة السياسية الرجعية التابعة والخاضعة للهيمنة الامبريالية وبين الشعوب العربية التي سيقع على كاهلها العبء بكامله سياسيا واقتصاديا كنتيجة للنهب والقهر الذي سيمارس ضدها وضد نزوعها الطبيعي نحو التحرر والتقدم والديمقراطية ، مما سيفاقم الصراع والتناقض بين تلك الأنظمة وبين الأغلبية الشعبية الساحقة.

٧- التعامل الامبريالي _ الصهيوني مع المنطقة على أساس بعدها الاقليمي ، وليس كوحدة ذات تراث وتاريخ ومشروع حضاري متميز ، وبالتالي تعزيز القطرية وتقاسم الثروات والمياه وفقا لموازين القوى .

٨- تغذية الصراعات المذهبية والطائفية والدينية والإثنية، والجهوية في المنطقة . وخلق كيانات جديدة تقوم على هذا الأساس .

أما السمات الرئيسية على الصعيد الإسرائيلي فهي :

١- السعي لتكريس الكيان الصهيوني كواقع مهيمن .

٢- فتح الطريق أمام التطبيع بأشكاله المختلفة من قبل غالبية الانظمة الرسمية

العربية مع الكيان الصهيوني .

٣- تحرك أولويات المشروع الصهيوني باتجاه الهيمنة الاقتصادية _السياسية تحت مظلة من التفوق العسكري النوعي والتفوق العلمي .

٢. مقدمات المرحلة الجديدة:

ما تشهده الساحة العربية راهنا من انهيارات وهزائم وحالات انكفاء، ليس وليد الصدفة، أو نتاج عامل محدد بعينه، وإنما هو نتاج تراكمات طويلة المدى أسست لها مجموعة مقدمات وعوامل، موضوعية وذاتية، رافقت مسار الصراع العربي – الصهيوني- الإمبريالي منذ بداياته.

في ضوء هذه المستجدات و المتغيرات، غير الاعتيادية، بمظاهرها وطبيعتها الأحادية القطبية، في السيطرة على مقدرات العالم بدواعي القوة والإكراه، التي تفتقر –من الناحية الموضوعية- لمقومات الديمومة والاستمرار، وجدت الإمبريالية الأمريكية فرصتها في التمدد والهيمنة على كثير من دول العالم عموماً، وعلى معظم الأنظمة العربية خصوصاً، لتكريس تبعيتها وتخلفها من جهة، ومراكمة تفعيل وتطوير عملية التطبيع السياسي والاقتصادي مع دولة العدو الإسرائيلي من جهة أخرى، بما يضمن إلحاق هذه الأنظمة بصورة شبه مطلقة لسياساتها في المنطقة التي تستهدف تجديد الدور الوظيفي للعدو الصهيوني و دولته بما يتوافق مع مستجدات المصالح الأمريكية المعولمة الراهنة، بحيث تصبح إسرائيل «دولة مركزية» في المنطقة العربية والإقليمية يحيطها مجموعات من «دول الأطراف» ، المتكيفة –التابعة مسلوبة الإرادة، بما يضمن ويسهل عملية «التطبيع» و «الاندماج» الإسرائيلي في المنطقة العربية، سياسياً واقتصادياً، تمهيداً للقضاء على منظومة الأمن القومي العربي كله من جهة و بما يعزز السيطرة العدوانية الإسرائيلية على كل الأراضي الفلسطينية – والعربية- المحتلة أو التحكم في مستقبلها من جهة أخرى .

وإذا أردنا الذهاب أبعد، فإننا نعود لواقع التجزئة العربية الذي تجسد في اتفاقية سايكس-بيكو، وشقها الفلسطيني المتمثل في وعد بلفور المعروف، ذلك أن هذا الواقع خلق وأنتج باستمرار صيرورات الانقسام والتشرذم التي تتم تغذيتها من قبل الحلف المعادي للأمة العربية بكافة قواها الطامحة للوحدة والتقدم والنهوض.

فمنذ بدايات الغزوة الصهيونية لأرض فلسطين، واستنادها لحليف إمبريالي قوي في حينه (بريطانيا) ولا حقاً (أمريكا) بعد الحرب العالمية الثانية، وقوى التحرر الوطني العربي تجابه المشروع الإمبريالي- الصهيوني الشامل والمتكامل، مشروعًا حدد أهدافه بتعميق واقع التجزئة، والتخلف، والهيمنة، والتبعية، وبالتالي إحكام السيطرة السياسية -الاقتصادية- الثقافية على الوطن العربي، عبر الاستخدام الأمثل للتفوق العميق في ميدان الصراع العسكري المستند لتفوق اقتصادي وديناميات اجتماعية فعالة.

أمام هذا المشروع المعادي الإستراتيجي والشامل، كانت المجابهة العربية تفتقر للرؤية الشاملة ولمشروع قومي متكامل.

هكذا تأسست مقدمات الهزائم العسكرية، رغم المقاومة الجماهيرية والتضحيات الضخمة التي قدمتها الجماهير العربية على مدار سنوات الصراع وعقوده الطويلة. تلك الهزائم التي كانت تفعل فعلها السياسي -الاجتماعي- النفسي، وبالتالي فإن تقدم المشروع المعادي وما حققه من انتصارات كان يعني بالمقابل انكفاء وتراجعاً دائماً على الصعيد العربي..

إلى جانب هذه الصورة وبتقاطع شديد معها، إلى حد التلاحم، يأتي عامل آخر مهم هو طبيعة البنية الاجتماعية الطبقية لأنظمة الحكم العربية، والتي تجسد سلطة الكمبرادور والبرجوازية التابعة، وتأتي حقبة الطفرة النفطية في السبعينيات، وما أحدثته من تأثيرات اقتصادية – اجتماعية في البنية المجتمعية العربية، تحت الهيمنة

والسيطرة الإمبريالية الكاملة على الثورة النفطية ونهبها لصالح الاحتكارات الإمبريالية.

لقد تُوِّجت هذه الحقبة باتفاقيات كامب ديفيد، كاختراق استراتيجي نوعي في جبهة الصراع العربي – الصهيوني وباتت عملية تعميمها في عموم المنطقة هدف مباشر للمعسكر المعادي.

لقد بيَّنت الأزمة العربية محدودية القدرات العربية القطرية على الفعل. كما أظهرت مدى زيف الفصل المتعسف بين الأمن القومي العربي والأمن الوطني لكل دولة عربية ، على حدة.

أما على المستوى الإقليمي العربي، فثمة أزمة بالغة الحدة يجوز أن نسميها أزمة انتقال ممتد ، ولكنها قد تكون أيضاً أزمة تحلل اجتماعي، وسياسي بالغة الحدة. ولقد أعادت أزمة ١١ سبتمبر وبرنامج اليمين الأمريكي المتطرف ، تكييف التناقضات، بصورة عنيفة ودموية وسمح ذلك بحالة شعبية عربية ، تسعى للتماسك حول الدفاع عن حد أدنى من الاستقلالية .

وفي هذا السياق ، فإننا ندعو إلى أن تكون نظرتنا مستمدة من منطلقات سياسية وفكرية تلبي احتياجات الصراع والتناقض الرئيسي مع العدو الصهيوني ، والعولمة الأمريكية بكل أبعاده، وبما يتطلبه منا هذا التوجه من تحديد جديد لمفهوم الأمن القومي العربي ارتباطًا بالأهداف الكبرى الوطنية والقومية المستقبلية من ناحية، ومن منطلق أن هذا المفهوم هو تجسيد لأمن جهودنا في التحرر الوطني والقومي والتنمية والتقدم والمعرفة والانتاج وبناء كل مقومات القوة ، ففي هذه الأمور تكمن عناصر القوة الحقيقية التي يحسب لها حسابًا في عالم اليوم .

إننا لا نزعم أننا ننفرد بالدعوة الى إعادة تجديد وتفعيل الرؤية القومية انطلاقاً من المنهجية المادية الجدلية، ذلك لأن هذه الرؤية تشكل اليوم هاجسًا مقلقًا ومتصلاً في

عقل وتفكير العديد من القوى والأحزاب والمفكرين والمثقفين في إطار اليسار الديمقراطي على مساحة الوطن العربي كله، وهي أيضًا ليست دعوة إلى القفز عن واقع المجتمع العربي أو أزمته الراهنة التي تتبدى في العديد من المظاهر والمؤشرات :

- **أولا : مظاهر الأزمة على الصعيد السياسي :**

ويتجلى في تغير المفاهيم والمبادئ والأهداف، بعد أن تغيرت طبيعة الأنظمة العربية وتركيبتها وركائزها الاجتماعية والطبقية وتحالفاتها الداخلية بما يتوافق مع الهيمنة الأمريكية وأحاديتها، حيث انتقل النظام العربي بمجمله من أرضية التحرر الوطني والاجتماعي كعنوان رئيسي سابق، إلى أرضية التبعية والانفتاح والارتهان السياسي كعنوان جديد هذه المرحلة. بعبارة أخرى لم تعد القضايا العربية الداخلية والخارجية عمومًا، والقضية الفلسطينية بالذات، تمثل صراعًا مصيريًا لا يقبل المصالحة بين طرفيه : الإمبريالية العالمية وإسرائيل من جهة وحركة التحرر الوطني العربية من جهة أخرى، وتحول التناقض الأساسي إلى شكل آخر أشبه بالتوافق العربي الرسمي-الأمريكي-الإسرائيلي، أوصل النظام العربي إلى حالة تكاد تعبر عن فقدانه لوعيه الوطني وثوابته ومرجعياته سواء بالنسبة للقضايا السياسية الاقتصادية الاجتماعية الداخلية أو ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والحقوق التاريخية أو قرارات الشرعية الدولية، ولم يكن غريبًا في مثل هذه الحالة من التراجع والانكسار، بروز التناقضات الرئيسة والثانوية الداخلية في إطار التحولات العالمية الجديدة أو العولمة، لتبدأ دورتها في تفتيت الكيانات العربية واحتدام الصراع الداخلي فيها كما يجري في العراق بذريعة الصراع المذهبي، وفي السودان بين الشمال والجنوب، وفي الجزائر بين البربر والعرب من جهة، وتنامي الحركات السياسية الدينية من جهة أخرى، وفي مصر عبر محاولات بث الانقسام والفرقة بين أبناء الشعب الواحد من مسلمين وأقباط، والانحراف بالصراعات الداخلية من طابعها

السياسي الديمقراطي الاجتماعي في إطار الوطن الواحد إلى طابعها الديني الشوفيني المتعصب الذي تقوده أيضاً حركات الاسلام السياسي الأصولية بمختلف أنواعها وارتباطاتها ، ثم محاولات خلق عوامل الفرقة والعداء بين سوريا ولبنان التي تقودها الحركات الشوفينية الانعزالية، عبر سعيه إلى التأثير على النظام العربي كله وتوجيهه نحو الخضوع للسياسة الأمريكية في المنطقة من جهة، وعبر تمويله -بصورة مباشرة وغير مباشرة- لمجمل الحركات الأصولية الدينية الرجعية التي تستهدف المزيد من استنزاف الأوضاع العربية الداخلية وتمزيقها وانقسامها السياسي والاجتماعي الداخلي واستمرار تخلفها وتبعيتها وارتهانها من جهة أخرى .

لقد باتت مشاكل الواقع العربي العديدة والمتنوعة أكثر عمقا باطراد، بسبب اتساع حجم وقوة الضغوط الخارجية، التي تحاول تأسيس مقومات المشروع الإمبريالي، السياسي، الاقتصادي، الهادف إلى تفكيك كل مقومات النهوض القومي الذاتي في البلدان العربية، لحساب «المشروع الحضاري الغربي» باسم الليبرالية الجديدة والخصخصة والسوق الحر وتحرير التجارة والانفتاح .

المسألة الثانية التي تؤكد على أولوية الأوضاع الداخلية العربية كعامل أساسي في تحديد شكل و طبيعة التعامل مع العوامل أو الضغوطات الخارجية ، يمكن إيضاحها عبر تطبيقات شروط العولمة على بلداننا العربية ، بكل صورها السياسية و المجتمعية و الاقتصادية التي لم تواجه أية عقبات أو صعوبات تعترض طريقها بحكم طبيعة ومكوِّنات البنية الطبقية والسياسية الحاكمة في هذه البلدان التي تتباين أشكال أنظمتها السياسية و دولها بين الدولة القبيلة أو المشيخة، إلى الدولة -العائلة، إلى نظام الدولة البيروقراطي، الفردي، أو الأوتوقراطي، الأبوي عموماً بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي السائد فيه، إلا أن مظاهر التفرد والاستبداد والفساد والفقر والفوضى وعدم الاستقرار تكاد تكون قاسماً مشتركاً من حيث الجوهر، مع

اختلاف درجاتها وأشكالها ونسبيتها في هذه الدولة أو تلك، ففي مثل هذا المناخ تنمو التراكمات الداخلية التي تصل عند لحظة معينة إلى حدها أو سقفها النهائي الذي يعني القطيعة أو الانفصام بين هذه الدول وشعوبها، وما سينتج عن ذلك من شعور عميق لدى الجماهير الشعبية بالخوف من السلطة أو الدولة والعداء السافر أو الكامن ضد ممارساتها، وهو شعور يعبِّر عن حاجة هذه الجماهير لمن يحميها من التسلط والفقر والمرض والبطالة والحرمان بكل أشكاله من جهة، ويوفر لها فرصة العمل، والمسكن والمأكل والعلاج في نظام ديمقراطي تحكمه سيادة القانون والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى .

هذا هو جوهر المشكلة أو الأزمة السياسية في النظام العربي الراهن، ببعديها التحرري على الصعيد الوطني والقومي، والديمقراطي الاجتماعي الاقتصادي المطلبي على الصعيد الداخلي، اللذان لا يمكن تحققهما بدون توفر النظام السياسي المعبِّر عن إرادات وتطلعات ومصالح الجماهير الشعبية ويقوم على خدمتها .

ثانياً : المظهر الاقتصادي للأزمة :

يتجلى في فشل السياسات الليبرالية الاقتصادية التي صاغها «الصندوق» و«البنك» الدوليين في ثمانينيات القرن الماضي، والتي عرفت باسم «برامج التثبيت والتكيف الهيكلي» أو ما يسمى ببرامج التصحيح، ولم يكن هذا الفشل مفاجئًا للعديد من خبراء الاقتصاد في العالم الثالث، بسبب أن هذه البرامج أو التوجهات الليبرالية الجديدة التي انساقت لتطبيقها غالبية دول العالم الثالث، طمست أو غيَّبت بشكل مرسوم ومتعمَّد، كل مصطلحات «التنمية» ،«التحرر الاقتصادي» ، «التقدم الاجتماعي» ، «العدالة الاجتماعية» .

والآن، بعد مرور أكثر من عقدين من الزمن على استجابة بلدان العالم الثالث، ومعظم بلدان الوطن العربي، في تطبيق السياسات، تحصد هذه البلدان النتائج

الوخيمة التي لم تتوقف عند العجز عن مواجهة تحديات التنمية فحسب، بل أدت ، أيضًا إلى تفاقم المديونية الخارجية والداخلية، وعجز بعض الدول عن سداد فوائد هذه الديون إلى البنك الدولي صاحب تلك السياسات والبرامج، كما أدت إلى تباطؤ وتراجع حركة النمو الاقتصادي، وتزايد حالات الفشل والانكسارات في مسيرة الاقتصاد الوطني، وأوقعت الاقتصاد والمجتمع في مآزق كرَّست عوامل وأدوات التبعية والتخلف والخضوع لمعظم بلداننا العربية، بمثل ما أودت بالجماهير الشعبية العربية إلى أشكال من الفقر والمعاناة والذل لم تعرفها من قبل، عدا عما أوقعته هذه التطبيقات من أزمات عميقة، كشفت عمق التناقضات الجسيمة في بنية هذه السياسات الليبرالية الاقتصادية وأساليبها التي كرَّست إضعاف دور الدولة وإلغاء الدعم المقدم منها للسلع الأساسية، وشطب القطاع العام، والتقليل المستمر للفائض الاقتصادي الذي تملكه الدولة ونقله للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في إطار الانفتاح الليبرالي والخصخصة وآليات السوق الحر كما هو الحال في مصر والجزائر واليمن والمغرب وتونس وفلسطين، إلى جانب تزايد وتوسع حجم السيطرة على حقول النفط والغاز في الخليج العربي والعراق والسعودية، بحيث باتت الاقتصادات العربية خاضعة لشروط عمل آليات العولمة التي تهدف إلى إبقائها بعيدًا عن حركة التطور والتصنيع والتنمية المعتمدة على الذات .

إن مظاهر التراجع أو الانهيار التي أصابت المكونات السياسية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا العربية لم يكن ممكناً لها أن تنتشر بهذه الصورة بدون تعمق المصالح الطبقية الأنانية للشرائح الاجتماعية البيروقراطية والكومبرادور التي كرست مظاهر التخلف عموماً والتبعية خصوصاً في هذه البلدان بما يضمن تلك المصالح ، فالعجز في الميزان التجاري ، وتراجع الإنتاج هو أحد تعبيرات التخلف في تطوير الصناعة التحويلية، وتزايد مظاهر وأدوات التبعية التجارية ، وكذلك

الأمر بالنسبة للعجز في ميزان المدفوعات ، والديون والمساعدات المالية وتحكم الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الوطني كمظهر أساسي من تجليات التبعية المالية رغم الارتفاع الكمي في الناتج المحلي الإجمالي لبلدان الوطن العربي الذي وصل عام ٢٠٠٦ إلى ١٢٧٦ مليار دولار. وارتفع حسب التقرير الاقتصادي العربي إلى ١,٢ تريليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٨ ، والجدير بالذكر أن ثلثي هذا الناتج تستحوذ عليه البلدان العربية النفطية ، فيما حوالي ٧٠٪ من شعوب البلدان العربية غير النفطية يعيشون على ثلث هذا الناتج .

ولكن يبدو أن الصعود المتدرج بخط الهزائم العربية منذ بداية القرن العشرين إلى يومنا هذا، مع استمرار التبعية والتخلف والمصالح الطبقية، يبرر هذه الحالة من الانكفاء عبر استفحال كافة مظاهر الفقر والبطالة والمعاناة .

بالطبع الشريان الرئيسي المغذي لكل هذه الأسباب والنتائج السياسية والمجتمعية الهابطة، هو العامل الاقتصادي وتطوره المحتجز في المقام الأول، إذ أنه لم يكن ممكناً لخط الهزائم الصاعد والمتجدد أن يستمر بدون استمرار وتعمق التبعية بكل أشكالها، ما يؤكد على أن عوامل التراجع والهبوط والهزيمة، لا تزال مهيمنة على أوضاعنا العربية، والمؤشرات على ذلك كثيرة، نذكر منها :

٣. أهم مؤشرات التراجع على الصعيد العربي :

- استمرار تراكم عوامل العجز في توفير مقومات الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي، فالمعروف أن الطلب على الغذاء ينمو بمعدل ٦ ٪ سنوياً في حين أن الإنتاج لا تزيد نسبة نموه عن ٢ - ٣٪ فقط . ففي عام ٢٠٠٦ زاد العجز التجاري الزراعي العربي عن ٢٧ مليار دولار، كما زاد العجز التجاري الغذائي عن ٢٠ مليار دولار حسب التقرير الاقتصادي العربي ٢٠٠٧ ، والمفارقة هنا ، أنه تحت وطأة هذا العجز وما رافقه من بطالة وإفقار، فقد قامت الدول العربية، النفطية منها خصوصًا،

باستيراد أسلحة ومعدات عسكرية بلغت قيمتها –حسب العديد من المصادر– ٢ تريليون دولار خلال العقود الثلاثة الماضية، وهي أسلحة ومعدات لم تستعمل قط .

المياه : الوطن العربي هو الأفقر في المياه بالمقارنة مع دول العالم الأخرى إذ يبلغ المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه حوالي ألف متر مكعب مقابل (٥٥٠٠ م ٣) في أفريقيا و ٣٥٠٠ م ٣ في آسيا و (٧٧٠٠ في البلدان الغربية)) وتواجه بعض الدول العربية وضع الفقر المائي الخطير إذ لا يتجاوز معدل نصيب الفرد فيها ٥٠٠ متر مكعب سنوياً، كما أن البعض الآخر يستنزف حالياً المياه الجوفية غير المتجددة أما الصورة المستقبلية فهي أشد حدة إذ يتوقع أن ينخفض معدل نصيب الفرد السنوي إلى ٦٠٠ متر مكعب (بدلاً من ألف م٣ حالياً) وستصبح (١٣) دولة تحت خط الفقر المائي، يضاف إلى ذلك أن الدول العربية مهددة بتناقص في كمية المياه التي ترد إليها من الخارج والتي تمثل حوالي ٥٠٪ من المياه المتاحة ، مثل المياه الواردة عبر نهر النيل ونهري دجله والفرات .

وتقدر الموارد المائية المتجددة في الوطن العربي بحوالي ٢٦٥ مليار متر مكعب يستخدم منها حوالي ١٨٠ مليار م٢ (٧٠٪ من الموارد المتاحة) ويحظى الري بالنصيب الأكبر من تلك الموارد حيث يستحوذ على ٨٨٪ منها، يليه الاستخدامات المنزلية ٧٪ ثم الاستخدامات الصناعية ٥٪ .

ويعود انخفاض كفاءة استخدام المياه في معظم الدول العربية إلى الري السطحي التقليدي الذي يشمل ٩٠٪ من الأراضي المروية (١١ مليون هكتار) في الدول العربية وكذلك إلى تدني مستوى التشغيل والصيانة لمنشآت الري وفي هذه السياق تشير الدراسات إلى أن تحسين كفاءة استخدام المياه (تطوير نظام الري بالتنقيط والرش بنسبة ٧٠٪) يمكن أن يوفر حوالي (٤٠) مليار م٣ من المياه في السنة أي حوالي ربع الكمية المستخدمة في الري .

مفارقة : بالنسبة لمياه الشرب يتسم استهلاكها في الدول العربية بالتبذير حيث يبلغ متوسط الاستهلاك الفردي في دول الخليج حوالي ٦٠٠ لتر في اليوم ويعتبر من أعلى المعدلات في العالم إلى جانب حالة شبكات المياه (في البلدان العربية الأخرى) التي تعاني من سوء الصيانة والكفاءة المتدنية التي تتراوح بين ٥٠٪ إلى ٦٠٪ (نسبة الفاقد) .

بتقدير الزيادة المحتملة في عدد السكان (الذي سيصل في نهاية عام ٢٠١٠ إلى حوالي ٣٧٠ مليون نسمة) ، وما يقترن بهذه الزيادة من زيادة في الطلب على مياه الشرب، وعلى الغذاء في الدول العربية ومقارنتها . بالموارد المائية المتاحة لتلبية هذه الأغراض تتضح أبعاد المشكلة فبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها معظم الدول العربية لا تزال الدول العربية تستورد ٥٠٪ من غذائها (يتكون نصفه من الحبوب) ويقدر العجز المائي اللازم لإنتاج هذا الغذاء محلياً بنحو (٥٠) مليار م٣ في السنة وبما أن الزيادة في الموارد المائية المستغلة غير ممكنة فانه من المتوقع أن يزيد العجز المائي في العقود القادمة – في شكل استيراد للغذاء – ليبلغ حوالي (٣١٠) مليار م٣ السنة عام ٢٠٢٥ أي حوالي ضعف الكميات المستغلة حالياً في الزراعة، وبذلك ين أن ضخامة العجز في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الموارد الغذائية مستقبلاً سوف يشكل المحور الحقيقي لأزمة المياه .

– تزايد مظاهر التخلف التي كرست القطعية مع مفهوم «الاستثمار في رأس المال البشري» فلا تعليم جامعي وفق منهجية علمية معاصرة، ولا كفاءة في التخطيط والهندسة والإدارة لدى قوة العمل العربية التي ظلت متخلفة، وهذه إشكالية أو مفارقة كبرى تتجلى في توفر الثروات المالية من ناحية وافتقارنا للثروات البشرية من ناحية أخرى، فبالرغم من أن العرب ينتجون الفوائض المالية، والغرب الرأسمالي ينتج العجز والأزمات، فإن تبعية وارتهان عرب النفط أو دويلات الصحراء للغرب ستحول دون استفادة شعوبنا من ثرواتها، وإبقاء تطورنا محتجزا ومتخلفا .

تراكم مظاهر التخلف التي لم تؤثر سلباً على القطاعات الإنتاجية – الزراعة والمياه بشكل خاص – فحسب، وإنما امتد تأثيرها إلى الجامعات ومؤسسات التطور والبحث العلمي أيضًا التي لم تعمل جدياً على تأسيس منظومة قومية للعلوم والتكنولوجيا الحديثة وتكنولوجيا المعلومات بالرغم من توفر الخبرات والإمكانات اللازمة لهذه المنظومة، حيث تشير البيانات إلى ضعف وهشاشة مخصصات البحث العلمي التي لا تزيد عن نصف بالمائة او ما يعدل ١٠ مليار دولار من أصل اجمالي الناتج المحلي العربي –في نهاية عام ٢٠٠٨- البالغ ١,٢ تريليون دولار بمعدل ٤٥٤ مليون دولار فقط لكل دولة عربية ، في حين أن هذه النسبة تزيد في إسرائيل عن ٣٪ أو ما يعادل ٤,٥ مليار دولار من الناتج الإجمالي الإسرائيلي الذي يقدر بحوالي ١٥٠ مليار دولار في نهاية ٢٠٠٨.

وفي هذا الجانب، نشير إلى الحجم الهائل للتخلف العلمي والتكنولوجي لدى المجتمعات العربية ارتباطاً بسياسات أنظمتها ومصالح الطبقات الحاكمة فيها، ويتجسد هذا التخلف بصورة فاقعة في مجال البحث العلمي والجامعات الأكاديمية العربية، حيث نلاحظ أن الجامعات الإسرائيلية حظيت في عام ٢٠٠٨ بمراكز متقدمة على المستوى العالمي حسب التصنيفات الدولية، وخاصة الجامعة العبرية التي احتلت المركز ٦٤ على مستوى العالم، بينما لم يرد ذكر أي من الجامعات العربية في الخمسمائة جامعة الأولى . وان هنالك تسعة علماء إسرائيليين حازوا على جوائز نوبل، بينما حاز العرب على ٦ جوائز، ثلاثة منها بدوافع سياسية، ومنهم العالم المصري أحمد زويل الذي نال الجائزة على أبحاثه التي أجراها في الجامعات الأمريكية .

- انخفاض وهشاشة حجم التجارة البينية العربية بحيث تتجاوز نسبة ١١,٣٪ من إجمالي التجارة العربية الخارجية لعام ٢٠٠٦ البالغة (١٠٣٢,٦) مليون دولار.(في هذا الجانب نشير إلى أن حجم التجارة البينية في الاتحاد الأوروبي

وصل إلى ٨٥٪ من إجمالي التجارة الأوروبية) .

- اتساع الفجوة في متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد (حسب التقرير الاقتصادي العربي الصادر في سبتمبر ٢٠٠٨) ٧٢٣٧٦ $ سنويا في قطر والإمارات ٤٢٢٧٣ $ وفي الكويت ٣٣٦٥٦ $ والبحرين ٢٤١٥١ $ والسعودية ١٤٧٠٠ $ وعُمان ١٥١٥٨ $ وليبيا ٨٩٠٣ $ ثم لبنان ٦٢٤٣ $ في حين بلغ في فلسطين واليمن أقل من ١٠٠٠ دولار وفي مصر ١٧٥٩ $ وفي السودان ١٥٤٣ $ ما يعني اتساع الفقر والفقر المدقع، على أي حال إن حل هذه المسألة يتطلب نظام وطنيًا ديمقراطيًا يعمل على تكريس وبلورة الاستقلال السياسي والاقتصادي بالقطيعة مع التبعية وكسرها، وتوفير مقومات تحقيق التنمية المستقلة المعتمدة على الذات الجماعية العربية .

- تزايد الاعتماد في تأمين المواد الغذائية الأساسية على الغرب ووفق شروط منظمة التجارة الدولية، فالوطن العربي يعتمد على الخارج بنسبة ٧٠٪ من احتياجاته من القمح، و٧٤٪ من السكر و٦٢٪ من الزيوت، وفي هذا الجانب نورد مثالاً على هزال النظام العربي : في السودان حوالي ٦٥٠ مليون دونم صالحة للزراعة لا يزرع منها سوى ٣٠ مليون فقط، ممكن أن نزرع القصب والقمح والشعير والذرة والحبوب والفواكه ونكتفي ذاتياً في كل بلدان العرب ... لكن؟! و بالتالي الحديث عن التنمية-مع استمرار أوضاعنا على ما هي عليه- نوع من الوهم إن لم يكن تجسيدا للانتهازية السياسية لدى المنتفعين من الغرب والأنظمة العربية عموما ، ومثقفي الأنظمة ممن روَّجوا لليبرالية الجديدة خصوصا .

- السمة الغالبة للنظام العربي الراهن، وهي الارتهان للنظام الرأسمالي في شكله المعولم الراهن، أو استمرار عملية التكيُّف السلبي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والعلمي ...الخ، وما يعنيه من تعمق التبعية بكل أنواعها (التجارية

والمالية والنقدية والسياسية والثقافية والنفسية). إلى جانب تزايد الأمية المنتشرة في أرجاء الوطن العربي البالغ عدد سكانه في نهاية ٢٠٠٧ (٣٢٥) مليون نسمة منهم ٦٥ مليون أمي أي بنسبة إجمالية تصل إلى ٢٥٪[1].

- تفاقم مشكلة البطالة في الوطن العربي لتصل عام ٢٠٠٨ إلى ١٧,٧ مليون عاطل بنسبة ١٥٪ من مجموع العمالة العربية البالغة ١١٨ مليون عامل، واتساع الفجوة في متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كما اشرنا من قبل .

- من المتوقع - تحت وطأة الوضع الراهن تزايد حجم الديون الخارجية والداخلية العربية إلى أكثر من ٨٠٠ مليار دولار مع نهاية العقد الأول من هذا القرن (بلغت قيمة خدمة الديون العربية حوالي ١٩ مليار دولار عام ٢٠٠٦)، إلى جانب استفحال ظاهرة اندماج أسواق المال العربية بالأسواق الدولية .

- في ضوء إلغاء الحدود الجمركية وفتح الأسواق - خاصة بعد عام ٢٠٠٥ - تعرضت الصناعات الوطنية العربية - إلى انهيار شبه شامل نتيجة إغراق السوق المحلي العربي بالسلع والمنتجات الأجنبية تأثير غياب القدرة على المنافسة.

- تراجع القوة التصديرية العربية - ما عدا النفط - في مقابل تنامي القوة التصديرية لكل من تركيا وإسرائيل، نتيجة التراجع والركود السياسي/ الاقتصادي العربي وليس نتيجة لغياب الإمكانات العربية .

- فشل كافة مشاريع التكامل الاقتصادي العربي، وهي مشاريع تم إقرارها على

(1) تراوحت نسبة الامية في الفئة العمرية ١٥ سنة فما فوق بين ٧ ٪ في الكويت و٤١ ٪ في السودان ، وبلغت في العراق ٥٩ ٪ ، وفي اليمن ٤٧ ٪ وفي موريتانيا ٤٨ ٪ وفي المغرب ٤٩ ٪ في عام ٢٠٠٣ ، أما في مصر فقد بلغت عام ٢٠٠٤ نسبة ٢٨ ٪، وحوالي ٣٠٪ في الجزائر و٢٣ ٪ في سورية و٢١ ٪ في تونس و ٨ ٪ في فلسطين ، وفي هذا السياق نشير إلى ارتفاع نسب الامية بين الاناث لتصل إلى ٧٦٪ في العراق و٧٠ ٪ في اليمن و٦١ ٪ في المغرب و٥٦ ٪ في موريتانيا و٤٠ ٪ في مصر و٣٩ ٪ في الجزائر و٣٦ ٪ في سوريا و٢٩ ٪ في تونس و١٢ ٪ في فلسطين و٩ ٪ في الكويت .

الورق منذ عام ١٩٥٠ قرار إنشاء المجلس الاقتصادي العربي، واتفاقية التجارة والترانزيت عام ١٩٥٣، واتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧ واتفاقية الصندوق العربي للإنماء عام ١٩٦٧ وصولاً إلى مصادقة ١٨ دولة عربية على اتفاقية منظمة التجارة العربية الحرة عام ١٩٩٧ وما تلاها من اتفاقيات شكلية في إطار الجامعة العربية طوال الفترة منذ عام ٢٠٠٠ إلى نهاية عام ٢٠٠٩ دون تفعيل حقيقي.

- وفي هذا السياق لا بد أن نشير إلى النفط العربي بما له من تأثير رئيسي على ما نحن فيه من تبعية وتخلف وخضوع، فقد كان النفط - ولا يزال - محوراً رئيسياً للمنافسة والصراع بين أقطاب النظام الرأسمالي، الأمر الذي أدى إلى سيطرة التحالف الامبريالي المعولم على النفط العربي وفي هذا الجانب فإن الاستهلاك اليومي العالمي من النفط[1] ٨٥ - ٩٠ مليون برميل سيصل إلى ١٢٠ مليون برميل عام

---

(1) وفي هذا الجانب نشير إلى البيانات التالية:

- احتياطي العالم من الغاز (اجمالي العالم ١٨٠ تريليون متر مكعب في نهاية عام ٢٠٠٦)
- أمريكا الشمالية ٥,٥٪. - أمريكا الجنوبية ٣,٨٪. - أوروبا ٦,٣٪.
- روسيا ٣٥٪. - ايران ١٦٪. - الدول العربية ٣١٪ ما يعادل ٥٥,٨ تريليون متر مكعب.
- الاحتياطي من النفط: الوطن العربي يحتوي على حوالي ٦٧٪ من الاجمالي الذي يقدر بحوالي ١,٢ تريليون برميل، والباقي يتوزع على: روسيا ٧٪، أمريكا الشمالية ٣٪ اوروبا ٢٪ وامريكا الجنوبية ١٠٪ آسيا ٥٪، افريقيا ٦٪، وفي هذا السياق نشير إلى ما يلي:

حسب جريدة القبس الكويتية (١٩/ ٢/ ٢٠٠٨) «يزداد الاحتياطي النفطي العربي يوما اثر يوم، فقد ارتفع من ٥٠ مليار برميل عام ١٩٥٠ إلى ١٢٠ مليار برميل عام ١٩٦٠، ثم تضاعف إلى ٢٥٠ ميار عام ١٩٧٠ وزاد إلى ٣٧٠ مليار عام ١٩٨٠، والى ٦٥٠ مليار برميل عام ١٩٩٠، ثم بلغ ٧٠٠ مليار عام ١٩٩٣، والى اكثر من ٨٠٠ مليار عام ٢٠٠٧، الاحتياطي السعودي بمفرده يصل إلى نحو ٢٧٧ مليار برميل، ليساوي بذلك اكثر من ثلاثة امثال الاحتياطي النفطي لدى الولايات المتحدة والمكسيك مجتمعين، واكثر من اربعة امثال احتياطي فنزويلا، احد اهم البلدان المصدرة للنفط بالنسبة للولايات المتحدة، وايضا اكثر من اربعة امثال الاحتياطي النفطي لروسيا ودول اوروبا الشرقية معا» وفي هذا السياق اشير إلى ان العديد من المصادر تؤكد بأن كمية المخزون الاستراتيجي من النفط في الولايات المتحدة في نهاية العام ٢٠٠٦ تصل إلى ٨٠٠ مليار برميل.

٢٠١٥ . (الولايات المتحدة تستهلك ٢٠ مليون برميل يوميا) .

- لقد أطل القرن ٢١ على أعقاب تغييرات سياسية _أمنية _ اقتصادية عميقة على الصعيد الدولي . وأصبح السعي لاحتكار مصادر الطاقة المنتجة عالميا من قبل الدول العظمى هو احد اهم جبهات الصراع في هذه الحرب، وكما يقول د. مهران موشيخ في « العرب اليوم » (٢١/ ٢/ ٢٠٠٨) فإن العالم سيواجه أزمة طاقة يرتقب بروزها خلال ٢٠ إلى ٣٠ سنة القادمة وهذه الحقيقة تشغل بال قادة دول العولمة ومهندسي استراتيجية الشركات النفطية العملاقة منذ العقد الماضي .

- فالنفط والغاز يشكلان اليوم معا أكثر من ٦٠٪ من مصادر الطاقة بينما الفحم الحجري حوالي ٣٠٪ أما المصادر الأخرى أي المفاعلات النووية والطاقة الشمسية والكهرومائية فستبقى حتى عام ٢٠٣٠ على حالها كما هي اليوم لتشكل مع بعضها مجتمعة نسبة اقل من ١٠ ٪ من الطاقة المنتجة عالميا حسب تقرير أوبك لعام ٢٠٠٤ ومنظمة الطاقة الدولية لعام ٢٠٠٥ .

- ولو استمرت وتأثر النمو الديمغرافي ل٣٥ سنة المقبلة كسابقتها فان العالم سيكون بحاجة إلى إنتاج ١٥٠ مليون برميل نفط يوميا وهذا يعني ضرورة تخفيض الإنتاج اليومي الحالي .

- لعل في هذه المؤشرات ما يستدعي المزيد من الوعي بالأزمة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتشخيصها، للتأكد من علاقة الترابط بين العولمة والتبعية والتخلف التي تحكم وتهيمن وتحتجز التطور العربي، وصولاً إلى صيغة البديل القومي النهضوي العلماني الديمقراطي العربي كطريق وحيد للخلاص من كل هذه القيود.

- صحيح أننا نعيش أزمة اقتصادية في الوطن العربي، لكن الأزمة الاقتصادية - كما يقول المفكر العربي الشهيد مهدي عامل - غير كافية لتوليد أزمة سياسية

تنتقل فيها المبادرة داخل الصراع الاجتماعي العام من الطبقة المسيطرة إلى الطبقات صاحبة المصلحة في البديل الديمقراطي، فما دامت « الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة هي الممارسة المسيطرة، فإن هذه الطبقة ليست في أزمة سياسية بالرغم من أزمتها الاقتصادية والأيديولوجية، ولكي تكون الطبقة المسيطرة في أزمة سياسية فعلية ، فلا بد أن تكون السيطرة في الحقل السياسي للصراع الطبقي، إي للممارسة السياسية الديمقراطية للطبقة النقيض، فالأزمة التي تعاني منها حركة التحرر الوطني العربية في وضعها الراهن ليست فقط أزمة قيادتها الطبقية البرجوازية التابعة، بل هي أزمة البديل الديمقراطي لهذه القيادة .

ثالثاً : الأزمة الاجتماعية :

إن مخاطر العولمة وآثارها على الوطن العربي لا تتوقف عند السياسية والاقتصاد فحسب، بل تتخطى ذلك صوب القضايا المجتمعية والثقافية والنفسية ارتباطاً بهدف النظام الرأسمالي وحليفه الصهيوني الذي يتجسد في نقطة واحدة هي احتجاز تطور الشعوب العربية وإبقائها أسيرة للتخلف والتبعية .

في مقدمة الطبعة الأولى من «رأس المال» ، كتب ماركس في عام ١٨٦٧ يقول: «إلى جانب الشرور الحديثة، أو الآلام في العهد الحالي، علينا أن نتحمل سلسلة طويلة من الأمراض الوراثية الناتجة عن بقاء أساليب إنتاج بالية، تخطاها الزمن ، مع ما يتبعها من علاقات سياسية واجتماعية أضحت في غير محلها زمنياً، والتي تولدها تلك الأساليب، ففي مثل هذه الأحوال، ليس علينا أن نعاني فقط الآلام بسبب الأحياء، وإنما بسبب الموتى أيضاً : فالميت يكبِّل الحي»، هذا التحليل الذي قصد به ماركس الدولة الألمانية آنذاك ، ينطبق على الوضع العربي الداخلي عموماً ، وعلى جوهر الأزمة الاجتماعية فيه بشكل خاص .

لعل المشكلة الكبرى أن المجتمع العربي يتعرض اليوم لهذه الأحوال المأزومة

بكل أبعادها، في اللحظة التي انتقل فيها العالم من مرحلة تاريخية سابقة إلى المرحلة الجديدة أو العولمة، بتسارع غير مسبوق، وبمتغيرات نوعية تحمل في طياتها، في الحاضر والمستقبل تحديات غير اعتيادية، لا يمكن امتلاك القدرة على مواجهتها إلا بامتلاك أدواتها العلمية والمعرفية أولاً عبر إحكام سيطرة الحي على الميت، «فالاستلاب الأيديولوجي بشكليه السلفي والاغترابي هو أبرز الآليات الداخلية التي تعيد إنتاج التأخر، وتعيد إنتاج الاستبداد، وتحافظ على البنى والعلاقات والتشكيلات القديمة ما قبل القومية، فالعلاقة بين المستوى الأيديولوجي السياسي، والمستوى الاجتماعي الاقتصادي، هي علاقة جدلية، تحول كل منهما الى الآخر في الاتجاهين، آخذين بالحسبان أيضاً أن المستوى السياسي محدد و محكوم بطابع الوعي الاجتماعي السائد.

بهذا المدخل، نبدأ في الحديث عن أزمة المجتمع العربي التي نرى أنها تعود في جوهرها إلى أن البلدان العربية عموماً لا تعيش زمناً حداثياً أو حضارياً، ولا تنتسب له جوهرياً، وذلك بسبب فقدانها، بحكم تبعيتها البنيوية، للبوصلة من جهة، وللأدوات الحداثية، الحضارية والمعرفية الداخلية التي يمكن أن تحدد طبيعة التطور المجتمعي العربي ومساره وعلاقته الجدلية بالحداثة و الحضارة العالمية أو الإنسانية .

فبالرغم من دخولنا القرن الحادي والعشرين ،إلا أننا –في البلدان العربية– لاتزال في زمان القرن الخامس عشر قبل عصر النهضة، أو في زمان «ما قبل الرأسمالية» ،رغم تغلغل العلاقات الرأسمالية في بلادنا، والشواهد على ذلك كثيرة، فالمجتمع العربي لم يستوعب السمات الأساسية للثقافة العقلانية أو ثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية و روحها النقدية التغييرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من الحرية والديمقراطية، ففي غياب هذه السمات يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والدور التاريخي الموضوعي للقومية أو الذات العربية في

وحدة شعوبها، ووحدة مسارها ومصيرها، إدراكاً ذاتياً جمعياً يلبي احتياجات التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي، ولعلنا نتفق أن السبب الرئيسي لهذه المشكلة الكبرى، لا يكمن في ضعف الوعي بأهمية التنوير العقلاني، أو ضعف الإدراك الجماعي بالدور التاريخي للذات العربية، فهذه وغيرها من أشكال الوعي، هي انعكاس لواقع ملموس يحدد وجودها أو تبلورها، كما يحدد قوة أو ضعف انتشارها في أوساط الجماهير، وبالتالي فإن الواقع العربي الراهن، بكل مفرداته وأجزاءه ومكوناته الاجتماعية وأنماطه التاريخية والحديثة والمعاصرة. هو المرجعية الأولى والأساسية في تفسير مظاهر الضعف والتخلف السائدة أيضًا ، بل والمتجددة في مجتمعاتنا، إذ أن دراسة هذا الواقع، الحي، بمكوناته الاجتماعية والاقتصادية تشير بوضوح إلى أن العلاقات الإنتاجية والاجتماعية السائدة اليوم في بلداننا العربية هي نتاج لأنماط اقتصادية / اجتماعية من رواسب قبلية وعشائرية وشبه إقطاعية، وشبه رأسمالية، تداخلت عضوياً وتشابكت بصورة غير طبيعية، وأنتجت هذه الحالة الاجتماعية / الاقتصادية المعاصرة، المشوَّهة .

ايوم تتعرض مجتمعاتنا العربية، من جديد، لمرحلة انتقالية لم تتحدد أهدافها النهائية بعد، رغم مظاهر الهيمنة الواسعة للشرائح والفئات الرأسمالية العليا، بكل أشكالها التقليدية والحديثة، التجارية والصناعية والزراعية، والكومبرادورية والبيروقراطية الطفيلية، التي باتت تستحوذ على النظام السياسي، وتحول دون أي تحول ديمقراطي حقيقي في مساره، عبر اندماجها الذيلي التابع للنظام الرأسمالي المعولم الجديد من جهة، وتكريسها لمظاهر التبعية والتخلف والاستبداد الأبوي على الصعيد المجتمعي بأشكاله المتنوعة من جهة أخرى، من خلال التكيف والتفاعل بين النمط شبه الرأسمالي الذي تطور عبر عملية الانفتاح والخصخصة خلال العقود الثلاثة الماضية، وبين النمط القبلي / العائلي، شبه الإقطاعي، الريعي، الذي لا يزال

سائداً برواسبه وأدواته الحاكمة أو رموزه الاجتماعية ذات الطابع التراثي التقليدي الموروث .

إن مخاطر هذا النمط المشوَّه من العلاقات الاقتصادية تنعكس بالضرورة على العلاقات الاجتماعية العربية بما يعمِّق الأزمة الاجتماعية واتساعها الأفقي والعامودي معاً، خاصة مع استشراء تراكم الثروات غير المشروعة، وأشكال «الثراء السريع» كنتيجة مباشرة لسياسات الانفتاح والخصخصة، والهبوط بالثوابت السياسية والاجتماعية الوطنية، التي وفرت مقومات ازدهار اقتصاد المحاسيب وأهل الثقة، القائم على الصفقات والرشوة والعمولات بأنواعها ، حيث يتحول الفرد العادي الفقير إلى مليونير في زمن قياسي، وهذه الظاهرة شكلت بدورها المدخل الرئيسي لتضخم ظاهرة الفساد بكل أنواعه في السياسة والاقتصاد والإدارة والعلاقات الاجتماعية الداخلية، بحيث تصبح الوسائل غير المشروعة، هي القاعدة في التعامل ضمن إطار أهل الثقة أو المحاسيب، بعيداً عن أهل الكفاءة والخبرة، ودونما أي اعتبار هام للقانون العام والمصالح الوطنية .

ولكن المشكلة الكبرى، أنه في موازاة هذه الأحوال و المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية الداخلية المأزومة، تراجعت قوى التغيير الديمقراطي في بلداننا، إلى الخلف بصورة مريعة، خاصة القوى القومية واليسارية منها، التي لم تستطع –حتى اللحظة- بلورة أو إنتاج صيغة معرفية، سياسية اقتصادية اجتماعية، علمية وواقعية، قادرة على رسم مستقبل المجتمع العربي والخروج من أزمته، وقد ترك هذا التراجع آثاره الضارة في أوساط الجماهير ووعيها العفوي، الذي وجد في الحركات السياسية الدينية ملاذاً وملجأ يكاد يكون وحيداً، يدفعها إلى ذلك نزوعها الى النضال ضد العدو الرئيسي إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والنضال من أجل الخلاص من كل مظاهر المعاناة والحرمان والفقر ومواجهة الظلم

الطبقي والاستبداد السياسي الداخلي من جهة أخرى .

أما على الصعيد الداخلي الاجتماعي، فإن «الفجوات بين الطبقات الثرية والمحرومة، تزداد اتساعا وعمقا، تحت هذه البنية الطبقية الهرمية التي تحتكر فيها القلة السلطة وثروات البلاد، وتشغل الطبقة الوسطى وسط الهرم، وتتكون القاعدة من غالبية السكان (الجماهير الشعبية الفقيرة) ، يعاني الشعب حالة تبعية داخلية شبيهه بالتبعية الخارجية ومتممة لها ، فتمارس عليه وضده مختلف أنواع الاستغلال والهيمنة والقهر والإذلال اليومي.

وتحت وطأة هذه الأوضاع أو السمات الاجتماعية «يعيش الإنسان في المجتمع العربي على هامش الوجود والأحداث لا في الصميم، مستباحا معرضا لمختلف المخاطر والاعتداءات، قلقًا حذرًا باستمرار من احتمالات السقوط والفشل والمخاطر، تحتل السلع والمقتنيات والاهتمامات السطحية روحه وفكره، يفكر، إنما ليس بقضاياه الأساسية أو العامة، ينفعل بالواقع والتاريخ أكثر مما يعمل على تغييرهما، إنه إنسان مغرَّب ومغترب عن ذاته، ولأن إمكانات المشاركة نادرة وضيقة، لا يجد من مخرج سوى بالخضوع أو الامتثال القسري أو الهرب .

هذا التعميم في وصف حياة الإنسان العربي، والقريب من الواقع إلى درجة كبيرة، تكمن قيمته في تحفيز القوى اليسارية العربية لدراسة واقعها الاجتماعي ومسار تطوره الاجتماعي وخصوصياته التي اختلفت من حيث النشوء التاريخي للشرائح والفئات الرأسمالية بين هذا القطر أو ذاك، ولكن هذا الاختلاف في ظروف النشأة لهذه الشرائح ومنابعها وجذورها، لم يعد قائمًا في لحظة معينة من التطور المعاصر للبلدان العربية، الذي بات متشابهًا إلى حد كبير في كافة هذه البلدان .

أمام هذا الواقع المعقَّد والمشوَّه، وفي مجابهته، ندرك أهمية الحديث عن المجتمع المدني وضروراته و لكن بعيداً عن المحددات والعوامل الخارجية والداخلية،

المستندة إلى حرية السوق والليبرالية، لأننا نرى أن صيغة مفهوم المجتمع المدني وفق النمط الليبرالي، فرضية لا يمكن أن تحقق مصالح جماهيرنا الشعبية، لأنها تتعاطى وتنسجم مع التركيبة الاجتماعية-الاقتصادية التابعة والمشوَّهة من جهة، وتتعاطى مع المفهوم المجرد للمجتمع المدني في الإطار السياسي الاجتماعي الضيق للنخبة ومصالحها المشتركة في إطار الحكم أو خارجه.

بهذا التصور، يصبح تعاملنا مع مفهوم المجتمع المدني بما هو مجتمع طبقات وتعبيرات نقابية وسياسية عنها بعيداً عن المشروع الرأسمالي وحرية السوق والليبرالية الجديدة، وبالقطيعة معها، دون أن نتخطى أو نقطع مع دلالاتها المعرفية، العقلانية، والديمقراطية والعلم، والمفاهيم الحداثية الأخرى وتكاملها مع أهدافنا في التحرر القومي والبناء الاجتماعي بآفاقه الاشتراكية كمخرج وحيد لأزمة مجتمعنا العربي المستعصية .

لعل في كل ما تقدم ما يستدعي المزيد من الوعي بالأزمة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتشخيصها، للتأكد من علاقة الترابط بين العولمة الرأسمالية والتبعية والتخلف التي تحكم وتهيمن وتحتجز التطور العربي، وصولاً إلى صيغة البديل القومي النهضوي العلماني الديمقراطي العربي كطريق وحيد للخلاص من كل هذه القيود .

٤. الحالة الراهنة للأمن القومي :

-الأمن القومي العربي أصبح اليوم في حالة أقرب إلى الانهيار، نتج عنها هذا الاستنزاف الخطير لإمكانات وموارد الأمة العربية، كما نتج عنها غياب هذا المفهوم بعد سنوات من التفكك والتراجع والدخول في التسويات والاتفاقات مع العدو الصهيوني بل التعاون العسكري معه، منذ عام (١٩٦٧ – اليوم) ، وذلك عبر عديد من المؤشرات :

(١) شكلانية أو غياب المؤسسات القومية سواء في الجامعة العربية أو أية أشكال أخرى من التحالفات (دول إعلان دمشق أو دول مجلس التعاون الخليجي) .

(٢) تزايد مظاهر الخلل في ميزان القوى وتطور الدور الإسرائيلي الى حالة إمبريالية صغرى بعد امتلاكها لكل عوامل التفوق على عدوها .

(٣) هيمنة المصالح القطرية على الرؤية والمصالح القومية بحيث أصبحت الدولة القطرية ومصالحها الضيِّقة هي الأساس .

(٤) تعمق وتزايد الوجود والسيطرة الأمريكية في المنطقة .

(٥) التراجع السياسي العام في مجمل أطراف الحركات والقوى السياسية القومية والتقدمية.

(٦) تعمق مظاهر التخلف والتبعية والتراجع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الداخلي مما أدى الى ضعف أو تراجع السيادة الوطنية وتعرض قضايا الغذاء والتنمية والمياه لمخاطر جدية، وضعف السيطرة العربية على النفط (المنطقة العربية من أكثر المناطق في العالم تعرضا لاحتمالات تأزم قضية المياه خاصة مع تركيا وإسرائيل .

(٧) الفراغ الأمني القومي كانعكاس لتراجع مفهوم الأمن القومي، وما يعانيه من حالة اختناق بعد أن فقدت الدول العربية إرادتها السياسية أو وعيها الوطني .

(٨) اهتزاز مفهوم الأمن القومي العربي وتراخيه مقابل ترسيخ مفهوم الأمن القطري، وفي هذا السياق فإن المعاهدات المصرية-الإسرائيلية والأردنية الإسرائيلية والقطرية العربية-الإسرائيلية، بما في ذلك أوسلو والسلطة الفلسطينية، وكافة الحلول المنفردة، رفعت الالتزامات القطرية العربية تجاه إسرائيل إلى أسقف أعلى من الالتزامات القطرية العربية تجاه القضايا العربية، وأدت بشكل فاضح الى فك العلاقة بين الأمن القومي القُطري (المصري والأردني والفلسطيني والسعودي والقطري) من ناحية، والأمن القومي العربي من ناحية أخرى.

(٩) انكشاف الأمن القومي العربي بمعناه العام (الدفاعي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي) أمام العدو الإسرائيلي من ناحية وأمام التدخلات الدولية الإقليميةمن ناحية أخرى .

(١٠) إن عدم توفر مفهوم أمن قومي عربي يحكم الصراع العربي--الصهيوني ، وتحكم مفهوم الأمن القطري في السلوك العربي سياسيا وعسكريا تجاه إسرائيل هو حقيقة عملية ترجع في تطورها إلى الجذور الأولى لنشأة الصراع .. وهذا يتطلب – من القوى السياسية العربية- تصحيح مسار حركة الصراع العربي –الإسرائيلي عبر تجاوز الواقع الرسمي الراهن وإيجاد الأساس الحقيقي للنضال القومي ضد إسرائيل بما يوفر عمليا مقومات الأمن القومي العربي في إطار الدولة القومية العربية .

أهم مصادر تهديد الأمن القومي العربي :

(١) الولايات المتحدة الأمريكية (السيطرة المباشرة وغير المباشرة / السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية) .

(٢) إسرائيل وتركيا .

(٣) المشاريع الإقليمية (النظام الشرق أوسطي/ مؤتمر الأمن والتعاون في الشرق الأوسط/ المحور التركي-الإسرائيلي وعلاقة بعض العرب معه) تشكل عوائق في وجه تطور مفهوم وإطار الأمن القومي العربي .

- متطلبات الأمن القومي المستقبلية :

١ – توفير مقومات الإيمان العربي بضرورة ارتباط وتوحد أمن الشعوب العربية ارتباطًا عضويًا على أساس أن إسرائيل هي المصدر الأول والرئيسي لتهديد الوطن العربي وأي تهديد ضد أي شعب هو تهديد لمصالح الشعوب الأخرى (الأمن هو أمن الأمة كلها) .

٢- تشكيل وتفعيل عمل مؤسسات الأمن القومي العربي، ليس فحسب مجلس

الدفاع المشترك وإنما أيضًا إحياء القيادة العامة العسكرية والأمنية العربية الموحدة والمنبثقة من كل الجيوش العربية وتطوير الصناعات العسكرية العربية، وتشكيل الأجهزة القومية العربية للأمن القومي النقيض لمفاهيم وأجهزة الأمن القومي للعدو الصهيوني .

في هذا السياق إذا أردنا أن نفهم تمامًا معنى التطبيع ومعنى مناهضته، علينا أن نركز على طبيعة الكيان الصهيوني وطبيعة المخطط الأميركي في المنطقة مع العولمة الراهنة. إن أهمية الكيان الصهيوني للإمبريالية العالمية تنبع من كونه جزءا لا يتجزأ من منظومة القوى الإمبريالية. وامتداد حقيقيًا عضويًا لها. وهو يحقق أهداف الإمبريالية في منطقتنا بتحقيق مشروعه الاستعماري الصهيوني الخاص، ومن ذلك تنبع قوته وضرورته للنظام الإمبريالي العالمي .

لذلك فإن البرجوازية الإمبريالية، وبخاصة الأميركية منها، معنية ببناء الكيان الصهيوني بناء يكسبه قوة ذاتية واستقراراً ورسوخا ودوراً استراتيجيا في منطقتنا وربما في غيرها من المناطق.

ولتحقيق ذلك، فإن الكيان الصهيوني لا يمكن أن يكتفي بثلاثة أرباع فلسطين، وإنما عليه أن يلتهم فلسطين بكاملها على الأقل، بوصفها أرض إسرائيل، وفي سياق ذلك، عليه أن يدمر الشعب العربي الفلسطيني ويفتته ويهمِّشه ويشرده ويكسر مقاومته.

كما عليه الهيمنة اقتصادياً وأمنياً وسياسياً على محيطه المباشر متى سنحت له الفرصة، أي إلحاق المحيط المباشر به واستعماله معبراً للمحيط العربي الأوسع ومخيمًا للفائض السكاني العربي وسوقًا للرأسمال الصهيوني واحتياطيًا للعمالة الرخيصة.

وأخيرًا وليس آخرًا فعليه أن يجبر المحيط العربي على القبول به كيانًا طبيعيًا وجزءًا متفوقا من المنطقة، بحيث يؤدي دورًا رئيسيًا في سياسة المنطقة، فيبني التحالفات للوقوف أمام أي قطر عربي تسول له نفسه الخروج من الإطار الإمبريالي أو مجرد التفكير في ذلك.

من ذلك يتضح أن التطبيع هو مطلب إمبريالي صهيوني أساسي، وأداة أساسية من أدوات «إسرائيل الكبرى». «فالتطبيع» هو في جوهره إجبار الضحية على القبول بالأمر الواقع، واقع عبوديتها، ومعاونة الجلاد في استعبادها واستعباد غيرها من الضحايا.

إن هذه الآلية والعقلية الرأسمالية تشكل شرطا ضروريا في منطقتنا لنجاح التطبيع. فهذه العقلية الرأسمالية البحتة التي تحاول الإمبريالية الغربية فرضها على دول المحيط الرأسمالي لا تميز بين مجتمع وآخر إلا من حيث ارتباطه بالسوق العالمية المعولمة، ومدى اندماجه فيها. لذلك، فهي لا تكتفي بأن لا تجد حرجا في التعامل مع الكيان الصهيوني تعاملاً طبيعياً، وإنما تذهب إلى اعتبار هذا الكيان الكيان الطبيعي الوحيد في المنطقة، والذي ينبغي من ثم الاحتذاء به. إذاً فإن العولمة والخصخصة في منطقتنا العربية ترتبطان ارتباطاً موضوعياً حمياً بالتطبيع. فسيادة العقلية النابعة من هاتين الآليتين هي شرط نجاح التطبيع وشيوعه في المجتمع العربي.

لكن المسألة الجوهرية تبقى هي في كيفية إنهاء سيطرة الطبقة الكومبرادورية التي تدفع لتكريس التبعية والخضوع للسيطرة الإمبريالية الصهيونية، لأن في ذلك أساس افشال كل أشكال التطبيع والتكييف.

٥. نحو الخروج من الأزمة الراهنة

ما هي العملية النقيض لذلك كله؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تنبع بالضرورة من تحليلنا لطبيعة ودور ووظيفة الكيان الصهيوني. فلا يكفي أن نجابه الاختراق الصهيوني لمؤسساتنا الاقتصادية والتربوية والإعلامية، مع أن ذلك ضروري جدا، وإنما علينا أيضا أن ننظم الجماهير الشعبية في مجابهة العولمة والخصخصة، أي الرأسمالية العالمية في صيغتها الحديثة، وفي مجابهة جميع أشكال التفتيت القومي من قطرية وطائفية ومناطقية وإقليمية وعشائرية، وأن نعمل على إحياء قيم النضال

والتحرير والاستقلال القومي والإنتاج المترابط والمقاومة الشعبية. علينا أن نعمل على إعادة تنظيم صفوف المقاومة الشعبية للاستغلال الرأسمالي والاحتلال والتبعية في شتى صورها، وأن نسعى إلى إعادة بناء الذات القومية على أسس تنموية حديثة وبناء الذاكرة التاريخية القومية. وينبغي أن تكون نقطة البدء رفضنا القاطع لأي نوع من الاعتراف بشرعية الغاصب الصهيوني وأي تنازل عن أي شبر من الأرض العربية، حتى لو وصلت جحافل العدو إلى زاخو. فالهزيمة لا تكمن في المعاناة والاحتلال والدمار بقدر ما تكمن في مثل هذا الاعتراف. فالالتزام بالحقيقة التاريخية والعقلانية النابعة منها هو الشرط الأساس لأي مقاومة ذات معنى ولأي صمود حقيقي في وجه العدوان . فلنجابه منطق العولمة بالانتماء القومي للأرض والشعب المتجذر تاريخيا فيها، ولنجابه منطق الرأسمالية متعددة الجنسيات بقيم الاشتراكية والتحرر القومي، ولنجابه منطق البرجوازية الطفيلية بمنطق الطبقة العاملة وقيم الإنتاج التنموي المستقل، ولنجابه التزوير الصهيوني بمنطق العقل التاريخي العلمي، وأخيرا وليس آخرا، فلنجابه منطق القبول بالأمر الواقع البائس بمنطق الواقعية التاريخية التي تسعى إلى تغيير الكائن وفك إسار الكامن.

إلا أن هذه الاستنتاجات –على مرارتها- ترتبط باللحظة الراهنة من المشهد العربي الزاخر بالتحديات السياسية والمجتمعية على عاتق القوى التحررية والديمقراطية التقدمية العربية في نضالها من اجل كسر التبعية وفك العلاقة مع التحالف الإمبريالي الصهيوني، وتحقيق النهوض والتقدم والعدالة الاجتماعية والديمقراطية ، انطلاقا من التزام هذه القوى برسالتها ودورها التغييري بما يؤكد على رفض وتجاوز المشهد المهزوم الراهن الذي يوحي للبعض، أو القلة المهزومة، من أصحاب المنافع الأنانية الضيقة، أن اللحظة الراهنة توحي بأن المطلوب قد تحقق، وأن الإمبريالية الأمريكية وصنيعتها وحليفتها الحركة الصهيونية وإسرائيل،

قد نجحتا في نزع إرادة الأمة العربية، ذلك إن وعينا بأن المشهد الراهن -على سوداويته- لا يعبر عن الحقائق الموضوعية التي تؤكد على الضرورة التاريخية لاستنهاض هذه الأمة، في مسارها وتطور حركة جماهيرها الشعبية وتطلعها نحو التحرر والديمقراطية والتقدم والعدالة الاجتماعية، لأن هذه الحقائق في تكاملها وترابطها تمثل المشهد الآخر -النقيض- الذي يقول أن المطلوب أمريكياً وإسرائيلياً لم ولن يمتلك صفة الديمومة والاستمرار، لأنه لن يستطيع -مهما تبدت مظاهر الخلل في موازين القوة الراهنة- ترويض وإخضاع الشعوب العربية، التي صنعت ماضي وحاضر هذه المنطقة، وليست جسماً غريباً طارئاً فيها، ولذلك فإن سكونها الراهن المؤقت هو أحد أشكال الحركة في داخلها، يقاوم كل محاولات تطويع إرادتها، تمهيداً للمشهد القادم، بعيداً عن السكون، مشهد الجماهير المنظَّمة، أو مشهد ما بعد الأزمة الراهنة الذي سيعيد لهذه الأمة دورها الأصيل في صياغة مستقبل هذه المنطقة .

إن إيماننا بآفاق المستقبل الواعد لشعبنا أو الشعوب العربية كلها في حسم الصراع العربي الصهيوني بما يحقق أمانيها وأهدافها ومصالحها، لا يعني أننا نؤمن بحتمية تاريخية يكون للزمان والمكان دور رئيسي وأحادي فيها، بل يعني تفعيل وإنضاج عوامل وأدوات التغيير الديمقراطية الحديثة والمعاصرة، والبحث عن مبرراتها وأسانيدها الموضوعية الملحة من قلب واقعنا الراهن، الذي لم يعد مجدياً لتغييره، كافة الأدوات والرؤى والسياسات الرسمية الفلسطينية والعربية الهابطة، التي تعاطت منذ كامب ديفيد و أوسلو وخارطة الطريق ووعود الرئيس الأمريكي السابق بوش حول «الدولة القابلة للحياة» وصولا إلى جولات الحوار مع أولمرت ونتنياهو ووعود الرئيس أوباما، ضمن حلقات مغلقة، انتقلنا عبرها إلى مزيد من التفاوض، ومزيد من المصالح و الصداقات، وضياع الهدف بعد تغييب الثوابت

الوطنية والقومية، التي يكاد أن يصبح أمراً طبيعياً بعدها، أن تتغير الأهداف وجداول الأعمال والمطالب .

إن الوضع الراهن، الذي تعيشه شعوبنا العربية ، لم يكن ممكناً تحققه بعيداً عن عوامل التفكك و الهبوط التي بدأت في التراكم منذ اتفاقية «سايكس بيكو» وتجزئتها لوطننا العربي عام ١٩١٦ ، ووعد بلفور عام ١٩١٧ ، والنكبة الأولى لشعبنا الفلسطيني عام ١٩٤٨ ، ثم انهيار الوحدة العربية بين مصر و سوريا في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ ، و تطورت بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، وتعمقت وامتدت بعد كامب ديفيد ١٩٧٩ إلى اليوم ، لدرجة أن ربع القرن الأخير حمل معه صوراً من التراجع لم تعرف جماهيرنا مثيلاً لها في كل تاريخها الحديث والمعاصر، فبدلاً مما كان يتمتع به العديد من بلدان الوطن العربي في الستينيات من إمكانات للتحرر والنهوض الوطني والقومي، تحول هذا الوطن بدوله العديدة وشعوبه إلى رقم كبير يعج بالنزاعات الداخلية والعداء بين دوله، لا يحسب له حساب أو دور يذكر في المعادلات الدولية، وتحولت معظم أنظمته وحكوماته إلى أدوات للقوى المعادية، فيما أصبح ما تبقى منها عاجزاً عن الحركة والفعل والمواجهة، في إطار عام من التبعية على تنوع درجاتها وأشكالها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية والسيكولوجية، في ظروف فقدت فيها القوى والأحزاب الديمقراطية الوطنية والقومية واليسارية قدرتها –لأسباب ذاتية و موضوعية- على الحركة والنشاط والنمو، وتراجع دورها في التأثير على الناس أو على الأحداث من حولها، الأمر الذي أفسح المجال واسعا لتيار الإسلام السياسي بمختلف تلاوينه ومسمياته في بلداننا العربية بذريعة منطلقاته الدينية أو الإيمانية التي لا تشكل تناقضا جذريا مع البرامج والسياسات الإمبريالية عمومًا وبرامجها الاقتصادية والمجتمعية خصوصًا .

وفي مقابل هذا التراجع الرسمي العربي الذي يقف سداً مانعاً في وجه تطور

وتجدد وصعود المشروع الوطني والقومي في بلدان الوطن العربي كله، تتجلى هيمنة العدو الصهيوني بصورة غير مسبوقة، لم يستطع تحقيقها في كل حروبه السابقة مع العرب، إلى جانب عمليات الترويض الأمريكي للنظام الرسمي العربي، في السياسة والاقتصاد والفكر والثقافة التي لم تنجح في تغيير الموازين والمعايير العسكرية والسياسية في الصراع العربي –الصهيوني لصالح إسرائيل فحسب، بل نجحت أيضًا في تغيير أسس ما يسمى بعملية التفاوض إلى الدرجة التي يجري التعامل معها الآن على قاعدة أن يعترف العدو الإسرائيلي بحقوقنا و ليس العكس .

في ضوء ما تقدم، فإن شرط الحديث عن الوحدة العربية أو إعادة تفعيل وتجديد المشروع النهضوي القومي للخروج من هذا المشهد أو المأزق الخانق، هو الانطلاق بداية من رؤية ثورية واقعية جديدة لحركة التحرر القومي باعتبارها ضرورة تاريخية تقتضيها تناقضات المجتمع العربي الحديث من جهة، وبوصفها نقيض الواقع القائم من جهة أخرى، على أن هذه الرؤية لكي تستطيع ممارسة دورها الحركي النقيض، والقيام بوظيفتها ومهماتها التاريخية فلا بد لها من امتلاك الوعي بالمحددات أو المفاهيم الجوهرية الأساسية التالية :

١ . أن تكون رؤية وحدوية تقدمية تسعى إلى إلغاء نظام التجزئة الذي فرضته الإمبريالية، وتعمل على توحيد الجماهير العربية بما يخلق منها قوة قادرة على الفعل التاريخي على الصعيدين العربي والإنساني العام .

٢ . أن تسعى إلى استيعاب السمات الأساسية لثقافة التنوير والحداثة الأوروبية، وما تضمنته من عقلانية علمية وروح نقدية إبداعية واستكشافية متواصلة في فضاء واسع من الحرية والديمقراطية، وإدراك واضح لموضوعية الوجود المادي والوجود الاجتماعي، وما يعنيه ذلك من إدراك الدور التاريخي للذات العربية و سعيها إلى الحركة والتغيير انطلاقاً من أن الإنسان هو صانع التاريخ و القادر على الابتكار

والتغيير في حاضره ومستقبله .

وبالتالي لا يمكن أن تكون الوحدة العربية إلا تعبيراً عن الإرادة الحرة للشعوب العربية. والإرادة الحرة لأي شعب إنما تتجلى في الدولة الوطنية الديمقراطية التي ينتجها لنفسه، في كل بلد على حدة، الدولة التي تشارك جميع القوى الاجتماعية في تحديد خياراتها واتجاهات تطورها، والرهان ينعقد على هذه الخيارات، أي على حرية الشعوب وإرادتها، لا على إرادة حزب قومي، ولا على إرادة قائد ملهم.

ولم يعد من الجائز أيضاً أن يعلق مشروع إعادة بناء الدولة الوطنية على حسم الصراع العربي الإسرائيلي؛ لأن بناء دولة وطنية حقاً وفعلاً في البلدان المجاورة لفلسطين المحتلة خاصة هو شرط ضروري لتعديل ميزان القوى العربي الإسرائيلي. فالصراع العربي- الإسرائيلي لم يعد حسمه ممكناً إلا بتحصين الدول العربية من الداخل وتحريرها من ربقة التأخر والاستبداد اللذين لا يقلان شؤماً وإهانة للكرامة البشرية من الاحتلال ومصير الطابع الصهيوني العنصري ومن ثم الطابع العدواني لدولة إسرائيل يتوقف على التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي الذي تحرزه الدول العربية، ولا سيما الدول المجاورة لفلسطين.

إن أي محاولة لعرقلة مشروع بناء الدولة الوطنية في أي بلد عربي باسم الوحدة العربية، أو تحرير فلسطين، أو باسم مواجهة الأخطار الخارجية، أو باسم أولوية إقامة الدولة الإسلامية، أو بمحاولة إضفاء أي صفة من صفات الأفراد الطبيعيين على الدولة التي لا يمكن أن توصف سوى بالعمومية، لأن العمومية هي ماهيتها وجوهرها بوصفها تجريد المجتمع المدني، إنما تصب الماء في طاحون التأخر والاستبداد، وتؤدي إلى الفوضى وحرب الكل على الكل، وتنمي القابلية للاختراق الخارجي والاستعمار.

فالحديث عن المشاريع والمخططات الصهيونية الإمبريالية، والمخاطر السياسية

والمجتمعية الناجمة عنها، إنما هو حديث عن هذا الواقع العربي المهزوم، فمنذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين إلى يومنا هذا، توالت على شعوبنا صور وأشكال عديدة من التراجع والخضوع، وتحول هذا الوطن العربي بدوله العديدة وسكانه إلى رقم كبير مجرد، لا يُحسب له حساب في المعادلات الدولية، وتحولت أنظمته وحكوماته إلى أدوات لنظام العولمة الإمبريالي، كما فقدت القوى والأحزاب الوطنية والقومية واليسارية قدرتها على الحركة والنمو، وتجلت سيطرة العدو الصهيوني باسم السلام، بصورة غير مسبوقة لم يستطع تحقيقها في كل حروبه السابقة مع العرب، وتزايدت روح الهزيمة والخضوع في أنظمتنا الحاكمة مع تزايد الثروات والمصالح الأنانية للطغم الحاكمة وأجهزتها، الأمر الذي أدى إلى فقدان وطننا العربي- بكل دوله- لأي دور سوى تأمين النفط والمواد الخام والقواعد العسكرية العدوانية... والاستسلام لشروطها حفاظاً على مصالح في الثروة أو في الحكم دونما أي اعتبار لوعي أو وجود وطني أو قومي ودونما أي اعتبار لكرامة وطنية بعد أن أصبح كل شيء مباحاً بلا حدود.

لقد دخلنا إلى هذا القرن، الحادي والعشرين، مجردين من أسلحتنا الاستراتيجية، بعد أن أصبحت أنظمتنا في المشهد السياسي الدولي الراهن مجرد أدوات في خدمة مصالح العدو الإمبريالي وركيزته إسرائيل في بلادنا، وتحت وطأة هذا الخضوع لم تعد أنظمة الوطن العربي تعرف لنفسها خطراً معيناً سوى شعوبها التي باتت تدرك أن العدو الرابض في أوضاعها الداخلية اشد خطراً من العدو الخارجي.

في هذا المشهد الرسمي العربي المهزوم والمأزوم، نتطلع مع كل أبناء شعبنا في فلسطين، إلى تراكمات وامكانات الحراك الشعبي العربي من أجل التغيير الديمقراطي التقدمي الداخلي، بآمال كبيرة واعدة صوب نهوض واستمرار المقاومة

للغزو الإمبريالي الصهيوني من ناحية وصوب النهوض السياسي والتغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية من ناحية أخرى؛ فالمقاومة والتغيير الديمقراطي يجسدان معاً طريق الخروج من هذا المأزق، لمواجهة كافة الاحتمالات التي ينطوي عليها المخطط الإمبريالي ـ الصهيوني الهادف إلى الإستيلاء على نفط العرب ومواردهم وإمكانياتهم وكفاءاتهم، واستخدامها ضد مصلحة العرب أنفسهم. وكل ذلك بسبب حالة الخضوع والارتهان وتراكماتها منذ ثلاثة عقود مضت، هذا هو واقعنا اليوم، واقع الهزيمة وتراكم الأزمات، واختلاط عوامل التغيير مع عوامل اليأس أو الاستسلام، وإذا كان الأمر كذلك، فإننا نطرح السؤال التقليدي: ما العمل؟ والجواب السريع والسهل للعمل المطلوب هو الدعوة إلى توفير الإرادة الوطنية والقومية، لكن الجواب الحقيقي هو الذي يشير إلى الضرورات الرئيسية للنهوض الوطني والقومي:

١- **الضرورة الأولى**: أن تنزع أمتنا نفسها من فكرة الهزيمة، وأن نقر بكل وعي أن امتنا العربية لم تنهزم إرادتها، وتلك هي العبرة الأساسية في صراعنا مع كل الأعداء.

٢- **الضرورة الثانية**: أن مستقبل أمتنا قادر على الوفاء بوعده، عبر العمل الطليعي المنظم مع الجماهير الشعبية، وليس عبر الأوهام من التاريخ والأمجاد.

٣- **الضرورة الثالثة**: العمل بكل الوسائل على أن لا تنطفئ شعلة العمل القومي بما تمثله من أساس وحيد للمستقبل، إذ أن الصراع مع العدو الصهيوني هو صراع عربي/ إسرائيلي بالأساس.

٤- **الضرورة الرابعة**: أن خضوع الوطن العربي للهيمنة الأمريكية في هذه المرحلة، يعني أن الولايات المتحدة والغرب الرأسمالي هم الخصم الاستراتيجي للأمة العربية ولا بد من مجابهته و قهره وإزالة وجوده وقواعده وآثار عدوانه.

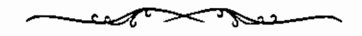
لذلك فإن التحدي الكبير الذي يواجهنا اليوم يجب أن يبدأ بعملية تغيير سياسي جذري في كل قطر عربي، جنباً إلى جنب، مع ضرورات مقاومة الاحتلال والهيمنة الإمبريالية على مقدرات شعوبنا، وذلك انطلاقاً من وعينا بأن الواقع العربي الرسمي المهزوم شكل الأساس الرئيسي في تزايد واتساع همجية العدو الإسرائيلي، بل في انتقاله إلى طور جديد في التعاطي مع القضية الفلسطينية، يقوم على رؤيته الأحادية لحل وفق مصالحه السياسية والأمنية والاقتصادية، دونما أي اعتبار لأي طرف آخر على أي من الصعيدين الدولي أو العربي، وكل ذلك بالاستناد إلى دعم صريح ومباشر من الولايات المتحدة الأمريكية .

إذن، فالمسألة الأساسية الأولى على جدول أعمال «البديل اليساري، داخل القطر الواحد أو على الصعيد القومي العام، هي مسألة كسر نظام الإلحاق أو التبعية الراهن صوب الاستقلال الفعلي السياسي والاقتصادي، والتنمية المستقلة الهادفة إلى خلق علاقات إنتاج جديدة تقوم على مبدأ الاعتماد على الذات، تنمية تهدف إلى رفع معدل إنتاجية العمل، إذ أن هذا الشرط هو «نقطة البداية، فالمقياس الأشمل والأكمل لأداء الاقتصاد القومي هو معدل ارتفاع إنتاجية العمل من سنة إلى أخرى، على أن هذه الإنتاجية ترتبط بمفهوم الدافعية كمبدأ رئيس في عملية التنمية، إذ أن المواطنين الأحرار الذين يعرفون أن بالإمكان تغيير الحاكم أو الرئيس من خلال الديمقراطية والحياة الحزبية، يعرفون بأن ثمار جهودهم تعود عليهم وعلى أولادهم، وأن أحداً لن يستطيع سلبهم حقوقهم» .

إن التحدي الذي تواجهه شعوب وبلدان الوطن العربي هو تحد حقيقي على جميع المستويات السياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها، لكنه قبل كل شيء تحدٍ اقتصادي في المقام الأول .

وهذا يتطلب وعي المثقف الديمقراطي العربي لأبعاد وتفاصيل الصورة

الاقتصـادية القطريـة والقوميـة، تمهيـداً لإنضـاج الفكـرة التوحيديـة السياسـية- الاقتصادية القومية في مواجهة العولمة وسياساتها الهمجية من جهة، ومن أجل تعزيز مقومات البديل اليساري العربي كخيار وحيد على طريق التحرر وتحقيق المهمات الديمقرطية بآفاقها الاشتراكية من جهة أخرى .



المشـــهد
الفلسطيني
الـــراهن

الباب الثاني عشر

الوضع الدولي

القسم الأول: العولمة والعلاقات الدولية

- مسار وركائز العولمة الرأسمالية الراهنة

لم يكن انهيار الاتحاد السوفيتي – في العقد التاسع من القرن العشرين – حدثاً روسياً فحسب، بقدر ما كان بداية تحول نوعي في مسار التطور العام للبشرية، عملت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على إنضاج وتفعيل تراكماته الداخلية والخارجية، تمهيداً لدورها – الذي تمارسه اليوم – كقطب أحادي يتولى إدارة ما يسمى بالنظام العالمي « الجديد » .

وفي سياق هذا التحول المادي الهائل الذي انتشر تأثيره في كافة أرجاء كوكبنا الأرضي بعد أن تحررت الرأسمالية العالمية من كل قيود التوسع اللامحدود، كان لابد من تطوير بل إنتاج النظم المعرفية، السياسية والاقتصادية إلى جانب الفلسفات التي تبرر وتعزز هذا النظام العالمي الأحادي، خاصة وأن المناخ العام المهزوم أو المنكسر في بلدان العالم الثالث أو الأطراف قد أصبح جاهزاً للاستقبال والامتثال للمعطيات الفكرية والمادية الجديدة، عبر أوضاع مأزومة لأنظمة – في العالم الثالث – فقدت وعيها الوطني أو كادت، وقامت بتمهيد تربة بلادها للبذور التي استنبتها النظام العالمي « الجديد » تحت عناوين تحرير التجارة العالمية وإعادة الهيكلة، والتكيف والخصخصة، باعتبارها أحد الركائز الضرورية اللازمة لتوليد وتفعيل آليات النظام العالمي « الجديد » أو ما يسمى بالعولمة Globalization ، بالاستناد إلى المؤسسات الدولية التي تكرست لخدمة النظام الرأسمالي في طوره الإمبريالي الراهن، وهي:-

١ - صندوق النقد الدولي الذي يشرف على إدارة النظام النقدي العالمي ويقوم بوضع سياساته وقواعده الأساسية، وذلك بالتنسيق الكامل مع «البنك الدولي»، سواء في تطبيق برامج الخصخصة والتكيف الهيكلي أو في إدارة القروض والفوائد

والإشراف على فتح أسواق البلدان النامية أمام حركة بضائع ورؤوس أموال بلدان المراكز الصناعية .

٢- **منظمة التجارة العالمية WTO** التي تقوم الآن بالإشراف على إدارة النظام التجاري العالمي الهادف إلى تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق الجمركية، وتأمين حرية السوق وتنقل البضائع .

وأساساً خدمة الشركات المتعددة الجنسية التي تهيمن على النمط الرأسمالي والتي باتت تملك أصولاً رأسمالية تزيد عن (٣٦) ترليون دولار.

واستناداً إلى هذه الركائز فقد جرت العديد من التطورات على المنظومة العالمية، والتي أدت إلى تبلور ما يطلق عليه اسم «الاحتكارات الخمسة الجديدة» كوسائل جديدة لضمان السيطرة على صعيد عالمي لصالح الثالوث المركزي المهيمن (الأمريكي – الأوروبي – الياباني):

(أ) **احتكار التكنولوجيات الحديثة**، وهو ما يؤدى إلى تحول صناعات الأطراف إلى نوع من إنتاج الباطن، حيث تتحكم احتكارات المركز في مصير هذه الصناعات وتصادر النصيب الأعظم من أرباحها المحققة.

(ب) **احتكار المؤسسات المالية ذات النشاط العالمي**، وهو يكمل عمل الاحتكار السابق في تدعيم هيمنة المركز على التصنيع من الباطن في الأطراف .

(ج) **احتكار القرار في استخراج واستخدام الموارد الطبيعية على صعيد عالمي**، والتحكم في خطط تنميتها من خلال التلاعب بأسعارها، بل وقد يصل الأمر إلى الاحتلال العسكري المباشر للمناطق الغنية بهذه الموارد.

(د) **احتكار وسائل الإعلام الحديثة على صعيد عالمي** ، كوسيلة فعالة لصياغة والتأثير في «الرأي العام» بما يدعم الهيمنة وخططها عالمياً وقطرياً.

(هـ) **احتكار أسلحة التدمير الشامل والوسائل العسكرية المتطورة** التي تتيح

التدخل «من بعيد» أو «من فوق» دون خوض عمليات حربية طويلة ومكلفة بشرياً.

إنها احتكارات خمس متضامنة ومتكاملة تعمل معاً لإعطاء قانون القيمة المعولمة الجديد مضمونه. وليس هذا القانون تعبيراً -بحال من الأحوال- عن ترشيدية اقتصادية «محضة» يمكن فصلها عن السياقات الاجتماعية والسياسية التي يعمل فيها هذا القانون. بل إن قانون القيمة هو تعبير «مكثَّف» عن هذه التكيّفات الاجتماعية والسياسية. إذ إن التكيفات المذكورة تعمل على إلغاء مغزى تصنيع الأطراف من خلال تخفيض القيمة المضافة المنوطة بهذه الصناعات، بينما ترفع في المقابل نصيب القيمة المضافة في الأنشطة المرتبطة بالاحتكارات الخمسة إياها. إذن فهي تكيفات تنتج تراتبية جديدة غير متكافئة تمثل جوهر الشكل الجديد والمستقبلي للاستقطاب على صعيد عالمي . ذلكم هو منطق آليات الرأسمالية المعاصرة.

إن العولمة باختصار، هي دعوة إلى وقف تدخل الدولة المباشر، وتحرير رأس المال من كل قيد، انسجاماً مع روح الليبرالية الجديدة التي هي في جوهرها ظاهرة رأسمالية تنتمي إلى « حرية الملكية والسوق والبيع والشراء، ومنطقها الحتمي يؤدي إلى التفاوت الصارخ في الملكية والثروة لا إلى المساواة .

فالعولمة بما هي انتقال من المحدود إلى اللا محدود أو من الدولة القومية وحدودها ورسومها الجمركية إلى العالم دون قيود، هي أيضاً نسق جديد من العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والمعلوماتية بين مختلف بلدان الأرض، وهي علاقات قائمة في المرحلة الراهنة على قاعدة هيمنة بلدان المركز الرأسمالي على مقدرات البلدان الفقيرة، استناداً إلى مرجعيات غاية في الأهمية بالنسبة لاقتصاديات الجنوب عمومًا ومنها الاقتصاديات العربية ومن أبرز هذه المرجعيات ما يلي :

١- مرجعية إلحاق اقتصادات الجنوب ودمجها بالسوق العالمية دمجًا تبعيًا مهمشًا.

٢- تعميق الاختراق الاقتصادي من دول المركز بتجاوز منطق الأراضي ومقومات السيادة الاقتصادية الوطنية ومنطق الأمن والحدود الجغرافية.

٣- مرجعية تفكيك النظم الإنتاجية في الأطراف، وإعادة تركيب هذه النظم بعد تفكيكها بما يخدم مصالح العولمة الاقتصادية أو النظام الإمبريالي.

٤- مرجعية تذويب الوعي الاقتصادي الوطني وأن يستبدلوا به وعيًا اقتصاديًا عالميًّ، وما يتبع ذلك من إخراج مفهوم التبعية من اللغة الاقتصادية وإزالة الشعور السلبي تجاه الشركات متعددة الجنسية والاستثمارات الأجنبية.

نستخلص مما سبق، أن العولمة تقوم على عدد من الأركان، من أهمها وأولها تعميم السوق باعتبارها إطاراً شاملاً لا للنشاط الاقتصادي وحده وإنما للنشاط المجتمعي والإنساني بمجمله؛ فالسوق باتت قلب هذا النظام الجديد وعقله معاً.

أما الركن الثاني للعولمة فهو التحرير الاقتصادي، ولا سيما تحرير التجارة الدولية، وتحرير حركة رؤوس الأموال وتسهيل انسياب الاستثمارات الأجنبية.

أما الركن الثالث للعولمة فهو تعاظم دور الشركات الكبرى المتعددة الجنسية وتوسع السلطة القانونية والاقتصادية للمؤسسات المالية والنقدية فوق القومية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالإضافة إلى منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، أما بالنسبة للشركات المتعددة الجنسية فيتم اختزال اكثر من (٣٠) ألف شركة منها إلى حوالي (٥٠٠) شركة هي الأكبر في العالم كما وردت في قائمة «فورش (Fortune)» والتي تتوزع جغرافيا كالتالي:-

- ٤٧٢ في الشمال (١٦٢ في أمريكا – ١٢٦ في اليابان – ١٥٨ في الاتحاد الأوروبي – ١٤ في سويسرا – ٦ في كندا – ٥ في استراليا – شركة واحدة في روسيا) ٢٨ شركة في الجنوب (١٣ في كوريا الجنوبية - ٥ في البرازيل – ٣ في الصين – ٦ في

كل من تركيا وماليزيا والهند وتايوان وجزر انتليس الهولندية بمعدل شركة في كل دولة).

- ويعادل إيراد ال٥٠٠ شركة ٤١٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتتبع إليها آلاف الشركات الموزعة في جميع أنحاء العالم.

تتوزع ٤٢٤ شركة من ال٥٠٠ شركة في مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (أمريكا ، اليابان، كندا، فرنسا،إنجلترا ، ألمانيا، إيطاليا).

وفي هذا الإطار، ينبع تفوق العولمة من الاقتصاد القوى والتقدم العلمي والمعلوماتي إلى جانب التطور في الميدان العسكري الذي دفع قادة واشنطن إلى لغة الغطرسة بقولهم « لا يوجد مكان على وجه الأرض بمعزل عن القوة التدميرية الصاروخية» او ما يسمى بـ «**عولمة السلاح** »، إنها استمرار للصراع الطبقي ، بصورة معولمة ، أكثر توحشاً.

نحن أمام ظاهرة تَعَمُّق ديكتاتورية السوق عبر العولمة أو عبر الأممية الراهنة لرأس المال المعولم (الشركات المتعددة الجنسية) ، وما يعنيه ذلك من تركز الثروة واتساع الفروق بين البشر والدول اتساعاً لا مثيل له بالتعاون الوثيق مع كل من البنك والصندوق الدوليين ومنظمة التجارة العالمية .

إن تسارع عمليات العولمة سيؤدي إلى تغيير مضامين الكثير من المفاهيم مثل «العالم الثالث» «التقدم» «العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية» وحوار الشمال والجنوب إذ أن هذه المفاهيم لم يعد لها معنى مع تزايد البطالة والفقر وتحرر الأسواق والانفتاح والتخلي عن كل الضوابط التي أدت إلى تحكم ٢٠٪من سكان الكوكب بمقدرات ٨٠ ٪ من سكانه، يؤكد على ذلك ما ورد في أحد تقارير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة حيث تتوزع شعوب العالم على خمس شرائح كما يلي :

- أغنى ٢٠٪ يمتلكون ٨٢,٧٪ من دخل العالم.(١,٣ م.نسمة يمتلكون ٣٨

تريليون $ بمعدل ٢٩٢٣٠ $ للفرد سنوياً)

- ال ٢٠٪ التالية يمتلكون ١١,٧٪ من دخل العالم.(١,٣ م.ن يمتلكون ٤,٥ تريليون $ بمعدل ٤١٥٣ $ للفرد سنوياً)
- ال ٢٠٪ التالية يمتلكون ٢,٣٪ من دخل العالم. (١,٣ م.ن يمتلكون ١,٠٧٣ تريليون$ ٨٢٥$ للفرد سنوياً)
- ال ٢٠٪ التالية يمتلكون ١,٩٪ من دخل العالم.(١,٣ م.ن يمتلكون ٨٨٠ مليار$ ٦٧٧$ للفرد سنوياً)
- أفقر ٢٠٪ التالية يمتلكون ١,٤٪ من دخل العالم[1].(١,٣ م.ن يمتلكون

---

(١)الرأسمالية بالأرقام : الفقراء يزدادون فقراً : ١٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ نسمة هو عدد الجوعى في العالم، وانضم إليهم ٧٥ مليوناً بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود أخيراً، وهذه الزيادة في إعداد الجوعى قابلتها زيادة هائلة في ثروات الأثرياء بنسبة ٩,٤ في المئة ليبلغ مجموع أموالهم ٤٠,٧ تريليون دولار في عام ٢٠٠٧، وقد ازداد عدد الأثرياء في العالم بنسبة ٦ في المئة في عام ٢٠٠٧ ليصل إلى ١٠,١ ملايين شخص.

على صعيد المناطق الجغرافية لا تزال أميركا الشمالية تحتكر القسم الأعظم من الثروات وعدد المليونيرات، حيث يوجد فيها ٣,٣ ملايين مليونير يملكون نحو ١١,٧ تريليون دولار. تليها في المركز الثاني أوروبا بعدد مليونيرات بلغ ٣,١ ملايين تقدر ثرواتهم بنحو ١٠,٦ تريليونات دولار.

٢٠,٠٠٠,٠٠٠ شخص سينضمون إلى دائرة الفقر كلما انخفض معدل النمو ١ في المئة، ومن المتوقع أن ينخفض معدل نمو البلدان النامية إلى ٤,٥ في المئة.

تنامي الناتج المحلي الإجمالي العالمي (الإنتاج الاقتصادي بأسعار ٢٠٠٥) من ٣٩,٤ تريليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ٥٨,٦ تريليون دولار عام ٢٠٠٦.

٨٦ دولة فقيرة هو عدد الدول التي بأت يضمها «نادي الفقراء» إذ ارتفع عددها من ٢٥ دولة في عام ١٩٧١ إلى ٤٨ دولة في عام ١٩٩٩ وصولاً إلى ٨٦ دولة الآن. فقد تزامن انتصار الليبرالية الاقتصادية في العالم مع ارتفاع مطرد في عدد الفقراء والجوعى.

ثمة مليار شخص دخلوا في القرن الواحد والعشرين وهم غير قادرين على القراءة أو توقيع أسمائهم. ويعيش اليوم ١,٣ مليار شخص بأقل من دولار في اليوم و٣ مليارات شخص بأقل من دولارين. وهناك ١,٣ مليار شخص لا يصل إليهم الماء النظيف و ٣مليارات لا تصل إليهم خدمات المجاري=

٦٥١ مليار$ ٥٠٠ $ للفرد سنوياً)

والمعروف أن البلدان الفقيرة أو القوى الضعيفة في العالم تتركز أساسا في المناطق التالية :

- إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٤٨ دولة تقريبًا) .

- آسيا الوسطى الإسلامية (٦ دول من بلدان 'الاتحاد السوفيتي السابق') ومعها معظم البلدان العربية .

- جنوب آسيا (أفغانستان- بنجلاديش وباكستان واندونيسيا ونيبال...الخ)

- القطاع 'الشرقي' من آسيا الشرقية: كمبوديا- كوريا الشمالية- لاوس- ميانمار...

- منطقة أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي (جواتيمالا، ،جرينادا، هاييتي...الخ).

إن القوى الضعيفة اقتصاديًا تعتبر المنطقة الرخوة في النظام العالمي، وبذلك فإنها أيضا تمثل أكثر مناطق العالم قابلية للانفجار، ويكفى أنها تحتوى على نوعين من القنابل الزمنية : قنبلة الفقر والجوع، والقنبلة الديمغرافية، ما يستدعي التساؤل المشفوع بالإرادة الجماعية -لدى كل قوى اليسار في العالم- بالنسبة للكيفية التي ستعمل بموجبها لتوفير أسس ومقومات البديل الشعبي في بلادها لمواجهة وإزاحة الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية لنظام العولمة.

وطبقا لبيانات البنك الدولي عن التنمية في العالم ٢٠٠٧ ، فإن مجموعة الدول

=وملياران لا تصل إليهم الكهرباء، ويوجد في المجتمعات النامية ٨٠٠ مليون شخص لا يحصلون على الطعام الذي يكفيهم، بينما هناك ٥٠٠ مليون يعانون، بصورة مزمنة، سوء التغذية و ١٧ مليوناً يموتون كل عام من أمراض لا شفاء منها. ٢٧,٠٠٠,٠٠٠ شخص يعانون العبودية على الرغم من نبذها قبل ٢٠٠ عام، وقد حذر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون من أن الأزمة المالية العالمية الراهنة يمكن أن تزيد من تفاقم هذا الظواهر.

منخفضة الدخل بلغ العدد الإجمالي لسكانها عام ٢٠٠٥ نحو ٢٣٥٣ مليون نسمة، من إجمالي سكان العالم البالغ عددهم ٦٤٣٨ مليون نسمة، أي بحصة تتجاوز ثلث البشرية عددا. وفى المقابل، بلغت القيمة الكلية للناتج الإجمالي للمجموعة حوالي ١,٤ تريليون دولار فقط، من الناتج العالمي المقدر بنحو ٤٦,٦ تريليونا، أي بنصيب يقل عن جزء واحد من ثلاثين جزء. وهكذا يأخذ ثلث سكان العالم نحو ١/٣٠ من الناتج العالمي!

وهناك مجموعة فرعية تسمى الشريحة المنخفضة من المجموعة متوسطة الدخل، ويزيد عدد سكانها على عدد سكان الدول منخفضة الدخل نفسها، إذ يبلغ ٢٤٧٥ مليون نسمة، بإجمالي للناتج يقدر بنحو ٤,٧ تريليون دولار. فهذا إذن ثلث آخر لسكان العالم، يحصل على أكثر قليلا من ١/١٠ من الناتج العالمي.

(مجموع سكان الثلثين-الضعيف والمنخفض- ٤٨٣٥ مليون نسمة يحصلون على ١٣٪ من الناتج العالمي الإجمالي أي ما يعادل ٦,١ تريليون دولار، في حين أن الدول الصناعية الغنية عدد سكانها ١٦٢٢ مليون نسمة تحصل على ٤٠,٥ تريليون دولار بنسبة ٨٧٪) . إن هذه النسبة تجسِّد بشاعة استغلال وهيمنة دول المركز الرأسمالي على مقدرات الدولة الفقيرة عبر الاستيلاء على فائض القيمة للشعوب.

وتكمن خطورة الثقافة المعولمة في أنها تنهل أسباب وجودها وقوتها من مصادر آتية من خارج المجتمع الوطني، وهي تهدد بمجملها استقلالية الثقافات المحلية، وتقوم على فلسفة التخلي عن الخصوصية والهوية الوطنية والقومية، لحساب تكريس مظاهر التبعية والتخلف تحت ستار الدين أو الأصوليات الدينية كما هو حال هذه الأصوليات في بلادنا (الأخوان المسلمين وحركة حماس والجهاد والقاعدة وجماعة التكفير وجماعة الدعوة وحزب التحرير ..إلخ). كما في العديد من بلدان العالم (طالبن في أفغانستان / حزب جاناتا الهندوسي في الهند / المحافظين والمسيحيين الجدد في أمريكا وأوروبا / الأحزاب الدينية في إسرائيل ... إلخ).

في ضوء ما تقدم، يمكن أن نستخلص ما يلي:

العولمة تتحول إلى أيديولوجية صارمة «أيدلوجية الإخضاع»، وفي هذا السياق أود الإشارة إلى مسألتين في هذا الجانب:

- **الأولى**: أن العولمة ليست مفهوماً مجرداً، إنها عملية مستمرة في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة والعلوم والاتصالات.

- **الثانية**: أن العولمة ليست أمراً طارئاً ولا هي قطيعة بالمعنى التاريخي أو المعرفي مع الماضي، إنها عملية تاريخية تعرضت لأشكال متنوعة من الحركة البطيئة أو المتسارعة عبر مراحل تطور الرأسمالية منذ نهاية القرن الثامن عشر إلى اليوم (من رأسمالية تجارية إلى صناعية إلى مالية امبريالية إلى رأسمالية معولمة) .

وفي هذا السياق يقول روبرت شتراوس هوب، أحد المدافعين عن الوجه العنصري البشع للعولمة ، في كتابه « توازن الغد » الصادر عام ١٩٩٤م، إن « المهمة الأساسية لأمريكا توحيد الكرة الأرضية تحت قيادتها ، واستمرار هيمنة الثقافة الغربية، وهذه المهمة لابد من إنجازها بسرعة في مواجهة نمور آسيا وأي قوى أخرى لا تنتمي للحضارة الغربية »، ويستطرد هوب « إن مهمة الشعب الأمريكي القضاء على الدول القومية، فالمستقبل خلال الخمسين سنة القادمة سيكون للأمريكيين، وعلى أمريكا وضع أسس الإمبراطورية الأمريكية بحيث تصبح مرادفة « للإمبراطورية الإنسانية » ! . نحن إذن أمام حالة من « الوعي الكوني » أو العولمة الفكرية في مواجهة الوعي الوطني والوعي القومي في الوطن العربي والعالم الثالث، تقوم على مبدأ « البقاء للأصلح » أو الأقوى في وطن عالمي بلا حدود ».

القسم الثاني: آثار العولمة على البلدان النامية

إن النظرة المتأنية الموضوعية لواقع عالمنا في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تؤكد أن معظم شعوب هذا الكوكب ودوله في أفريقيا وآسيا وأمريكا

اللاتينية، لا تزال تعيش اليوم ، تحت تأثير صدمة انهيار الثنائية القطبية ، التي أدت إلى إنهيار كل أشكال التوازنات الدولية التي سادت إبان المرحلة السابقة من ناحية، وما تلاه من انهيار البنية السياسية – الاقتصادية في تلك الدول، بعد إن استولت الشرائح الكومبرادورية والبيروقراطية المدنية والعسكرية على مقدراتها الداخلية من ناحية أخرى، وهي تحولات عززت الهيمنة الثلاثية المعولمة الأمريكية – الأوروبية – اليابانية على هذا الكوكب.

إن التحولات الجديدة في العلاقات الدولية التي جاءت على إثر الفراغ السياسي والعسكري والأيديولوجي الذي تركه انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب البارِدة، أدت إلى استكمال مقومات هيمنة النظام الرأسمالي العالمي على مقدرات شعوب العالم، في إطار ظاهرة العولمة الراهنة التي جعلت من كوكبنا كله مجتمعا عالميا، تسيطر عليه إرادة القوة العسكرية أو العولمة المسلحة المسخرة لخدمة قوة الاقتصاد ورأس المال، وهي تحولات تعبر عن عملية الاستقطاب الملازم للتوسع العلمي للرأسمالية الذي رافقها على مدى القرون الخمسة الماضية من تاريخها، وسيلازمها في أفق مستقبلها المنظور كله ما دام العالم سيظل مرتكزا على مبادئ الرأسمالية، إذ أن هذا الاستقطاب يتفاقم من مرحلة إلى أخرى، وهو يشكل اليوم ذلك البعد المتفجر الأكثر ثقلا في تاريخ تطور الرأسمالية، بحيث يبدو وكأنه حدها التاريخي الأكثر مأساوية، خاصة وأن العولمة قد «تعمقت في السنوات الأخيرة عن طريق الاختراقات المتبادلة في اقتصاديات المراكز أساسًا، بصورة همشت المناطق الطرفية التي أصبحت عالما رابعا».

فمنذ عام ١٩٩٠ ، شهد العالم متغيرات نوعية متسارعة، انتقلت البشرية فيها من مرحلة الاستقرار العام المحكوم بقوانين وتوازنات الحرب الباردة، إلى مرحلة جديدة اتسمت بتوسع وانفلات الهيمنة الأمريكية للسيطرة على مقدرات البشرية،

وإخضاع الشعوب الفقيرة منها، لمزيد من التبعية والحرمان والفقر والتخلف والتهميش، كما جرى في العديد من بلدان أسيا وأفريقيا وفي بلدان وطننا العربي عمومًا والعراق وفلسطين ولبنان خصوصا ، فقد تم إسقاط العديد من القواعد المستقرة في إدارة العلاقات الدولية، بدءا من هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمؤسسات الدولية الأخرى، وصولا الى تفريغ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي من مضامينهما الموضوعية الحيادية، يشهد على ذلك عجز «الأمم المتحدة» عن وقف العدوان والتدمير الأمريكي الصهيوني في العراق وفلسطين ولبنان، في مقابل تواطؤ وخضوع الاتحاد الأوروبي وروسيا واليابان للهيمنة والتفرد الأمريكي في رسم وإدارة سياسات ومصالح العولمة الرأسمالية في معظم أرجاء هذا الكوكب، وفي بلدانا العربية والإقليم الشرق أوسطي خصوصاً، في محاولة يائسة لإعادة ترتيب المنطقة الشرق أوسطية وتفكيكها وإخضاعها بصورة غير مسبوقة للسيطرة الأمريكية، عبر دور متجدد تقوم به دولة العدو الإسرائيلي في محاولتها لضرب وتصفية قوى المقاومة في فلسطين ولبنان بصورة بربرية، لم تستطع معها كسر صمود شعبنا ونضاله المتصل من أجل تحقيق أهداف الوطنية .

لقد أدى إفراغ ميثاق الأمم المتحدة من مضامينه، إلى أن أصبحت الأمم المتحدة -اليوم- غير قادرة على ممارسة دورها السابق الذي تراجع بصورة حادة لحساب التواطؤ مع المصالح الأمريكية ورؤيتها السياسية، بحيث أصبحت هذه العلاقات محكومة لظاهرة الهيمنة الأمريكية المعولمة، أو لهذا الفراغ أو الانهيار في التوازن الدولي الذي أدى الى بروز معطيات جديدة في هذا الكوكب من أهمها:-

١-تم إسقاط العديد من القواعد المستقرة في إدارة العلاقات الدولية، حيث دخلت هذه العلاقات تحت الإشراف المباشر وغير المباشر للولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها الأحادية .

٢-تحولت أقاليم عديدة في هذا الكوكب إلى مسارح استراتيجية مضطربة، بدأت، أو أنها في انتظار دورها على البرنامج، وهي مسارح أو أزمات مفتوحة على جميع الاحتمالات وفي جميع القارات كما جرى في يوغسلافيا أو البلقان وألبانيا والشيشان، وما أصاب هذه البلدان من تفكك وخراب أعادها سنوات طويلة الى الوراء، وكذلك الأمر في إندونيسيا وأزمة بلدان آسيا الاقتصادية والسياسية، وفي الباكستان والهند وبنغلادش وسيريلانكا .

وفي أفريقيا : الصومال وجيبوتي وموريتانيا والكونغو وغيرها، وصولاً إلى بلدان أمريكا اللاتينية وتزايد الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها، بدءاً من المكسيك إلى كوبا إلى الأرجنتين وكولومبيا والبرازيل . كما تتفاقم هذه الأزمات في منطقتنا العربية، حيث يتفجَّر الصراع الوجودي بيننا وبين العدو الصهيوني من جهة، وتتفجر الأزمات الداخلية في كل من الجزائر والسودان ومصر واليمن، إلى جانب الاحتلال الإمبريالي لفلسطين وللعراق الشقيق من جهة أخرى.

٣- إضعاف وتهميش دول عدم الانحياز، ومنظمة الدول الأفريقية، والجامعة العربية، ومنظمة الدول الإسلامية، وكافة المنظمات الإقليمية التي نشأت إبان مرحلة الحرب الباردة والتي تكاد اليوم أن تفقد بوصلتها ودورها .

٤- يبدو أنه تم إسقاط المنطقة العربية و دورها ككتلة سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، وتجريدها من أي دور سوى الخضوع السياسي واستمرار تأمين المواد الخام، وإقامة القواعد والأحلاف العسكرية وفق ما حددته التوجهات و المخططات الأمريكية لمنطقتنا العربية.

لقد بات واضحاً أن تطبيق مبدأ «القوة الأمريكية» ساهم بصورة مباشرة في تقويض النظام الدولي في عالمنا المعاصر، خاصة وأن حالة القبول أو التكيف السلبي، بل المشاركة أحياناً من البلدان الأوروبية و اليابان وروسيا الاتحادية

شجعت على تطبيق ذلك المبدأ، بعد أن فقدت دول العالم الثالث عموماً –عبر أنظمة الخضوع والتبعية- إرادتها الذاتية وسيادتها ووعيها الوطني، وكان استسلام معظم هذه الدول أو رضوخها لقواعد ومنطق القوة الأمريكية، مسوّغاً ومبرراً «لشرعية» هذه القواعد من جهة، والصمت المطبق على ممارساتها العدوانية في كثير من بقاع العالم، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة من جهة أخرى، كما يجري اليوم في بلادنا عبر تحكُّم العدو الصهيوني في مستقبل قضيتنا الوطنية، ومحاولته المشاركة في السيطرة على مقدرات شعوبنا العربية كلها، بعد أن أصبح النظام العربي في معظمه مهمشاً وفق شروط الهيمنة الأمريكية المتجددة التي جعلت دور الدولة في بلادنا – كما في بلدان العالم الثالث أيضاً- يقتصر على الجانب الأمني والقمعي لحماية المصالح الرأسمالية الخارجية والداخلية المتشابكة، بعد أن نجحت هذه الشروط في تصفية دور الدولة الإنتاجي والخدماتي الذي كان مخصصاً في المرحلة السابقة لتغطية بعض احتياجات الجماهير الشعبية فيها . وبتراجع دور الدولة الوطني والاجتماعي ترعرعت المصالح الشخصية البيروقراطية والكومبرادورية والطفيلية، باسم الخصخصة والانفتاح، مما أدى إلى تفكك الروابط الوطنية والقومية والإقليمية، إلى جانب عوامل التفكك وشبه الانهيار المجتمعي الداخلي المعبر عنه بإعادة إنتاج وتجديد مظاهر التخلف بكل مظاهره الطائفية ، والمذهبية ، والاثنية والعائلية ...الخ، التي ترافقت مع تعمق الفجوات الاجتماعية ومظاهر الفقر المدقع بصورة غير مسبوقة فيها .

القسم الثالث: حركة التجارة الدولية في ظل العولمة وانعكاسها على الدول النامية

وفي ضوء هذه السياسات والشروط المحددة من قبل الصندوق والبنك الدّوليّين من جهة، ومنظمة التجارة الدولية والشركات المتعددة الجنسية من جهة أخرى

أصبحت السياسة التجارية للدول المستقلة، ولأول مرة في التاريخ الاقتصادي للأمم شأنا دوليًا أو معولماً، وليس عملا من أعمال السيادة الوطنية أو القومية الخالصة ... فعلى النقيض من كل ما كتبه مفكرو العولمة، المدافعون عن إجراءات الخصخصة والليبرالية وتحرير التجارة العالمية، وآثارها الإيجابية على الدول النامية، فإن النتائج الناجمة عن اندماج البلدان النامية في هذه الإجراءات تشير إلى عدد من الحقائق :

١- بالرغم من ارتفاع حجم التجارة الدولية الى ما يقرب من ٥ , ١٠ تريليون دولار سنويا، فإن نصيب مجموعة البلاد النامية من التجارة العالمية ظل ثابتًا خلال العقود الثلاثة الماضية حول ١٨٪ بما في ذلك نصيب الدول المصدرة للنفط، رغم أن سكان هذه المجموعة من البلاد يشكلون ٧٥٪ من إجمالي سكان العالم .

٢- بالرغم من أن دعاة العولمة والتحرير المالي والتجاري زعموا أن البلاد النامية سوف تستفيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن ذلك لم يحدث، حيث تبين في العقدين الماضيين أن أكثر من ٩٠٪ من حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة (التي تقدر بمبلغ ٢ تريلون دولار) تذهب أساسًا إلى البلدان المتقدمة (الولايات المتحدة-أوروبا-اليابان والصين). أما بقية البلدان النامية فقد حصلت على أقل من ١٠٪ من تلك الحركة.

٣- «ارتفع إجمالي رصيد ديون البلدان النامية بشكل دراماتيكي في العقد الماضي من ٦٠٣,٣ مليار دولار عام ١٩٨٠ ، إلى ٢١٧٢ مليار دولار عام ١٩٩٧، ووصلت على ما يقارب من ٢,٥ تريليون دولار عام ٢٠٠٩، ومع نمو حجم هذه الديون ارتفعت أسعار الفائدة ومعدل خدمة الدين الذي وصل في بعض هذه البلدان إلى ما يزيد عن ١٠٠٪».

يتضح مما تقدم، أن «البلاد النامية تعاني من وضع غير متكافئ لها في الاقتصاد

العالمي، وأن هذا الوضع يتدهور فترة بعد أخرى تحت تأثير سرعة اندفاع قطار العولمة والتحرر المتسارع لاقتصاديات هذه البلاد وإدماجها في الاقتصاد العالمي وإن هذا الدمج والتحول المفاجئ والالتزام المبكّر بقواعد العولمة والليبرالية والتحرير الاقتصادي كانت له نتائج سلبية، وأحيانا مدمِّرة على اقتصاد البلدان النامية، حيث وضعت الكثير من العقبات في وجه تنميتها، وأفقدتها القدرة على حماية صناعاتها الوطنية، وأدت إلى ارتفاع تكلفة المعرفة والتكنولوجيا، وتعرضها إلى المنافسة غير المتكافئة مع الواردات الأجنبية، واستيلاء الشركات العملاقة المتعددة الجنسية على المشروعات الوطنية والمجالات الأساسية، مما سيدفع، وذلك هو الأخطر، إلى تقليص قدرة البلاد النامية على صياغة وتصميم سياساتها التنموية والتجارية (وغيرها من السياسات) بعد أن انتقلت عملية صنع الكثير من القرارات من مستواها الوطني إلى منظمة التجارة العالمية» .

إن هذه التطورات والتراكمات السالبة، ستؤدي في تقديرنا، إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وتزايد مساحات الفقر والبطالة والتناقضات الداخلية بكل أنواعها، في كل بلدان العالم عمومًا، وفي البلدان الإفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية خصوصًا، وبوتائر عالية لم تشهدها هذه البلدان من قبل، حيث ستتعاظم الثروات في مقابل تعاظم الفقر واتساعه، وما ستنتجه هذه الفجوات العميقة من شعور عام لدى هذه الشعوب الفقيرة، من خوف كبير على مستقبلها، نتيجة فقدانها القدرة على التحكم والسيطرة على مقدراتها في الظروف الراهنة، بعد أن فقدت كل مكتسباتها – ضمن الحد الأدنى – التي حصلت عليها تلك الشعوب عبر نضالها في مرحلة الاستقلال وحتى نهاية الستينيات من القرن الماضي، مما سيدفع بها –دفاعا عن مصالحها الوطنية والمطلبية معًا– إلى الانتقال من الطابع العفوي لرفضها، نحو الطابع المنظم، لكي تمارس عملية التغيير والتجاوز لأنظمتها، وكسر حلقات التبعية

والتخلف في بلادها، مقدمة لتغيير جوهري في البنية الداخلية لمجتمعاتها، ستدفع بدورها إلى تغيير جوهري أيضا في بنية العلاقات الإقليمية والدولية مؤذنة بعصر جديد من الثنائية أو التعددية في هذا الكوكب، إذ أن توحش الرأسمالية المعولمة وآثارها على البلدان النامية عبر ممارساتها البشعة ضد مصالح شعوب هذه البلدان، سيدفع بهذه الشعوب عبر طلائعها المنظَّمة من المثقفين والروَّاد والجماهير الشعبية، إلى الإعلان بكل صراحة ووضوح، بأنه لو لم تكن هناك اشتراكية، فسيحرص الجميع على السعي لإيجادها والإيمان بنظريتها وبلورة نظامها من أجل العدالة الاجتماعية والديمقراطية، وتثبيته وحمايته كنتيجة منطقية لظروف الحرمان والذل والاضطهاد والفقر والمرض والمعاناة بكل ألوانها التي تتعرض لها شعوب العالم الفقيرة في ظل العولمة وأدواتها الإمبريالية .

القسم الرابع : العلاقات الأمريكية –الأوروبية والآسيوية:

إن سعي أوروبا إلى تفعيل الوحدة السياسية عبر البرلمان الأوروبي، والوحدة الاقتصادية عبر النقد الموحد (اليورو) ، وتنشيط السوق الأوروبية المشتركة التي تضم حاليا ٢٥ دولة، ليس سوى تعبير وتجسيد لتطلعها عبر هذا التجمع الإقليمي الاقتصادي الكبير لتثبيت دورها وحماية مصالحها، من أية مخاطر محتملة تنتج عن الأحادية الأمريكية المهيمنة من ناحية، ولتكريس دورها كقطب رئيسي مواز للولايات المتحدة على قاعدة ثنائية التحكم بالعالم من ناحية أخرى.

إن هذه التطلعات الأوروبية تتعارض بالضرورة مع الإستراتيجية الأمريكية الراهنة تجاه ما يعرف بـ«الأوراسيا» ، وهي استراتيجية حددت لنفسها هدفا مركزيا أوليا هو «منع الوحدة الأوروبية، والأوروآسيوية، ويعني ذلك بصورة ملموسة وقف التقارب الأوروبي الغربي، والروسي – الصيني، ذلك هو الكابوس الأمريكي، إذ لا يمكن الدفاع عن (الجزيرة) الأمريكية إلا إذا بقيت أورآسيا

منقسمة إلى أنظمة متنافسة. إن الولايات المتحدة ترغب في بناء عالم رأسمالي مندمج، لكي تبسط هيمنتها بلا حدود على هذا العالم، لا أن يقاسمها إياه أوروبيون لا يزالون يحتفظون ببعض وسائل هيمنتهم الخاصة هنا وهناك» .

وبالتالي فإن الولايات المتحدة إذا أرادت أن تعوق عملية بناء قوة روسيا كلاعب استراتيجي مؤثر في سياسات الأوراسيا فإن عليها أن تعمل بكل قوة على تخريب علاقة روسيا مع ثلاث دول تمثل ركائز استراتيجية هي: أوكرانيا، أوزبكستان، أذربيجان، أما بالنسبة لما يجب أن تفعله الولايات المتحدة تجاه أوروبا -وفق هذه الاستراتيجية- فهو - كما يقول زبجنيو بريجنسكي بالنص في كتابه «رقعة الشطرنج»: إن توسيع أوروبا وحلف الناتو هو مما يخدم أهداف السياسة الأمريكية علي المديين القصير والطويل. إذ إن أوروبا أكثر اتساعا هو أمر يزيد من طائلة النفوذ الأمريكي. فقبول أعضاء جدد من وسط أوروبا هو من جانب، سوف يزيد من عدد الدول المؤيدة لأمريكا داخل المجالس الأوروبية، ومن جانب آخر سوف يحول دون بناء أوروبي متماسك سياسيا بالقدر الذي يصبح فيه منافسا حقيقيا للولايات المتحدة في بعض المناطق التى لدي الاتحاد الأوروبي مصالح مهمة فيها كالشرق الأوسط .

على أي حال، ومهما كانت درجة اتفاقنا أو اختلافنا مع تحليل «بريجنسكي» للعلاقة الأوروبية الأمريكية، فإننا نؤكد على حقيقة تتجلى في أن التعارضات الأوروبية/ الأمريكية مهما اتسعت مساحتها، فإنها لن تتحول إلى شكل من أشكال التناقض التناحري الحاد بينهما في هذه المرحلة، وذلك نتيجة تشابك الرأسمال وتداخلة، وبالتالي لكونهما معًا، أوروبا والولايات المتحدة، يشكلان رأس الهرم في النظام الرأسمالي العالمي رغم تفوق النظام الأمريكي الواضح راهنا.

إن أحداث ١١/ ٩/ ٢٠٠١ شكلت منعطفاً جديداً في العلاقات الدولية دفع الولايات المتحدة إلى السعي لكي تفرض هيمنتها الأحادية على النظام الدولي

وكانت الحرب على أفغانستان ثم الحرب على العراق احد أهم المؤشرات على هذا التوجه إلى جانب الانتشار العسكري الأمريكي في العديد من دول العالم في آسيا وأوروبا وأفريقيا والخليج العربي والسعودية، تحت شعار مكافحة« الإرهاب الدولي» عموما و« الإرهاب الإسلامي» خصوصًا. لكنها في الحقيقة كانت حروباً لمزيد من السيطرة والتوسع الإمبريالي الأمريكي، وبهدف السيطرة على الثروات والمواد الخام والمواقع الإستراتيجية، وفي مقدمة ذلك النفط العربي ونفط بحر قزوين[1]، والأسواق العالمية والمواقع الإستراتيجية المرتبطة بها.

من هنا كان سعي الولايات المتحدة إلى أن تفرض تفوقها الاستراتيجي – بهذه الدرجة أو تلك – على كافة الأطراف المكونة للنظام الدولي، بدءاً من الاتحاد الأوروبي مروراً بروسيا والصين والهند وصولا إلى الحلقات الأضعف في البلدان المتخلفة والفقيرة وفي المقدمة منها بلدان الوطن العربي، وذلك عبر اعتماد الولايات المتحدة على مبدأ التفوق العسكري من ناحية، والتفوق التكنولوجي والعلمي من ناحيةأخرى، كمحددين رئيسين لضمان معركتها في السيطرة على الأسواق في مجابهة المنافسة الأوروبية واليابانية والصينية على تلك الأسواق، وذلك إدراكا من الولايات المتحدة بالمآل الذي وصل إليه اقتصادها خلال السنوات الممتدة منذ عام

(1)تجاوز الاستهلاك اليومي العالمي من النفط عام ٢٠٠٨ (٨٥ – ٩٠) مليون برميل سيصل إلى ١٢٠ مليون برميل عام ٢٠١٥ (روسيا تحاول إنشاء منظمة أوبيك) مع آسيا ومع الجزائر. (الولايات المتحدة تستهلك ٢٠ مليون برميل يوميا)، وفي هذا الجانب نشير إلى البيانات التالية:

- احتياطي العالم من الغاز (إجمالي العالم ١٨٠ تريليون متر مكعب في نهاية عام ٢٠٠٦)
- أمريكا الشمالية ٥ , ٥٪. - أمريكا الجنوبية٣ , ٨٪. - أوروبا ٦ , ٣٪.
- روسيا ٣٥٪. - إيران ١٦٪. - الدول العربية٣١ ٪ ما يعادل ٨ , ٥٥ تريليون متر مكعب .

الاحتياطي من النفط: الوطن العربي يحتوي على حوالي ٦٧٪ من الإجمالي الذي يقدر بحوالي٢ , ١ تريليون برميل، والباقي يتوزع على: روسيا ٧٪، أمريكا الشمالية ٣٪ أوروبا ٢٪ وأمريكا الجنوبية ١٠٪ آسيا ٥٪ ، أفريقيا ٦٪

٢٠٠٠ إلى اليوم، خاصة منذ الأزمة المالية و'الاقتصادية عام ٢٠٠٨ التي عززت تدهور الأوضاع الاقتصادية الأمريكية ودون الموازنة والعجز في الميزان التجاري والديون الخارجية التيقدرت في نهاية عام ٢٠٠٩ بحوالي ١٠ ترليون دولار .

وقد أثبتت الأحداث منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تفعيل سيطرة الولايات المتحدة على هذا الكوكب ليس فحسب كما كان الحال عليه في عهد بوش، بل أيضاً في عهد باراك أوباما ، يؤكد على ذلك أن دول الاتحاد الأوروبي لا تستطيع أن تبادر بالدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي من أجل التوصل إلى الحل العادل للقضية الفلسطينية، والتزمت بالموقف الأمريكي/ الصهيوني الرافض لكل قرارات الشرعية الدولية والحقوق الفلسطينية، يشهد على ذلك عدم إدانة أوربا ومطالبتها الصريحة بإزالة المستوطنات والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة والاعتراف الصريح بالدولة الفلسطينية وسيادتها على الأراضي المحتلة وعاصمتها القدس .

المسألة الثانية في هذا الجانب ، أن الدولة الروسية لا يمكن أن تتخلى عن وعيها المستمر بدورها الكبير والمتميز تاريخياً في إدارة هذا العالم مستذكرة دائماً تراثها القديم، سواء عبر روسيا «بطرس الأكبر» ، أو تراثها الحديث عبر روسيا «لينين» أو الاتحاد السوفيتي، وذلك وفق مفهوم مصالح الدولة الروسية وليس وفق مفهوم الإمبراطورية الغابر، وبالتالي يخطئ كثيراً من يتصور أن هذا العملاق النووي الذي يملك إمكانات اقتصادية هائلة، سيظل صمتاً على كل ما يجري فيه أو من حوله، وخاصة تلك المتغيرات المتسارعة والخطيرة في صلب العلاقات الدولية، ولكن ذلك كله مرهون بالتغيير الجذري للواقع الروسي الراهن الذي يتعرض اليوم لأوضاع اقتصادية-اجتماعية داخلية أكثر سوءا من تلك العوامل الداخلية – البيروقراطية والطفيلية الضارة التي أوصلت الاتحاد السوفييتي عبر تراكماتها السالبة إلى حد القطع أو نقطة اللاعودة أو الانهيار .

بعد كل ما تقدم، نأتي إلى الحديث عن الدور الآسيوي الذي يبرز بقوة اليوم على الصعيد العالمي، في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية أو ثورة العلم والمعلومات، وخاصة في كل من الصين واليابان كعملاقين يسعى كل منهما إلى تحقيق دور مركزي في العلاقات الدولية الراهنة والمستقبلية .

فالصين الشعبية هي الدولة الأولى من حيث عدد السكان (٢٢٪ من سكان العالم) ، وتشير كافة المصادر إلى أنها تقترب وبشكل سريع من الوصول إلى قمة قائمة أكبر الدول الصناعية في العالم، فالاقتصاد الصيني -بشهادة العديد من الخبراء- هو الاقتصاد الأسرع نموا في العالم خلال الخمسة عشر عامًا الأخيرة، ويقدِّر البعض أنه سيصبح الاقتصاد الثالث في العالم بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قبل عام ٢٠١٥. وإذا استمر معدل النمو الحالي (حوالي ١٠٪ سنويا) فإن الاقتصاد الصيني سيصل إلى مستوى الاقتصاد الأمريكي بحلول عام ٢٠٢٠ ، وهو أمر تدركه الولايات المتحدة الأمريكية اليوم التي تعتبر الصين عدوًا محتملاً في المستقبل أكثر بما لا يقاس منه في الحاضر، خاصة مع التطور في العلاقات السياسية الصينية الروسية .

إن التقدم الملموس، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي المدني والعسكري الذي أحرزته الصين الشعبية تحت قيادة الحزب الشيوعي، أدخل الصين بقوة كشريك أساسي وقطب عالمي فعَّال كمحور رئيسي في النظام العالمي الراهن في القرن الحادي والعشرين، سيكون له دورٌ رائدٌ ومميزٌ في تحديد شكل وطبيعة التعددية القطبية القادمة لا محالة، لكن السؤال الذي لم تتبلور إجابته بوضوح حتى اللحظة: هل ستبقى الصين دولة اشتراكية حقاً في ظل اقتصاد السوق المتبع حالياً، أم أنها ستتحول تدريجياً إلى نظام رأسمالية الدولة تمهيداً لتحولها إلى دولة رأسمالية بمزايا صينية؟ إن هذه المخاوف أو الاحتمالات تستند إلى العديد من

المؤشرات والمعطيات التي تؤكد عليها، علاوة على أن حديث القيادة الصينية (في الحزب والحكومة) عن تطبيق قوانين اقتصاد السوق منذ أواخر القرن الماضي، لا يمكن أن يستقيم مع قوانين الاقتصاد الاشتراكي ومناهجه التي بدأت في التراجع والانحسار لحساب القطاع الخاص الذي بات يسيطر على حوالي ٦٠٪ من الاقتصاد الصيني في إطار الشركات المساهمة التي تجمع بين الرأسماليين وعمال المصانع . وفي كل الأحوال يظل المستقبل مرهوناً بمدى اتساع التناقضات بين القطاع الخاص الصيني من ناحية وبين الحزب الشيوعي وبرامجه من ناحية أخرى.

أما بالنسبة لليابان، فمن الواضح أن التراكم الاقتصادي وحجم التقدم النوعي والكمي التكنولوجي، يؤهلها لأن تصبح واحدة من الدول العظمى التي ستسهم في تحديد المعالم المستقبلية للنظام العالمي المعاصر، من حيث تحديد مراكزه وأقطابه أو تعدديته التي لم تتبلور بعد، دون أن يعني ذلك الإسهام أن الدور الياباني سيشكل تناقضًا مع سياسة الولايات المتحدة وتوجهاتها العالمية، بل سينطلق من رؤيته للمصالح اليابانية والآسيوية الخاصة التي ستظل ترى في الولايات المتحدة حليفا استراتيجيا على صعيد رسم السياسات والعلاقات الدولية في إطار النظام الرأسمالي العالمي، من موقع المشاركة والندية، بالمعنى النسبي الذي يأخذ بعين الاعتبار خصوصية الوضع الياباني ودوره الآسيوي، وهي علاقة تقترب من الرؤية الأوروبية وتتقاطع معها .

فبعد مرور ما يقرب من أربعة عقود على ولادة نظام العولمة، تتكشف اليوم، طبيعة التناقضات الملازمة للنظام الرأسمالي عمومًا، وتفجّر هذه التناقضات في المشهد الراهن لعولمة السوق عبر عدد من المظاهر:

١ – طغيان آليات السوق الحر المفتوح والمنفلت في جميع بلدان العالم، وما أدت إليه هذه الظاهرة من تراجع وتدمير للصناعة المحلية والمنتجات السلعية في بلدان

العالم الثالث، حيث تتكشف لشعوب هذه البلدان حجم الويلات التي أفرزها تطبيق آليات السوق الحر التي أثبتت مجددًا أنها أعادت انتاج التشوهات في النشاط الاقتصادي، من خلال تزايد حجم البطالة الثابتة (البنيوية) والبطالة المؤقتة، والتضخم وارتفاع الأسعار وثبات الأجور، وما يرافق ذلك من تزايد انتشار الفقر والفقر المدقع في أوساط الجماهير الكادحة، بحيث أصبحت هذه الأحوال المتردية السمة الرئيسة للعولمة الراهنة في تطبيقاتها على بلادنا وبلدان العالم الثالث، علاوة على تزايد انتشار السرقة والجريمة والمخدرات والدعارة والانهيار النفسي، جنبا إلى جنب مع اقتصاد الكومبرادور والمضاربة والمقامرة والطفيليين بكل أشكالهم.

٢- التدهور الشديد والمتفاقم في المساواة الاجتماعية، بفعل الفجوة الهائلة في توزيع الثروات والدخل من ناحية والزيادة الكبيرة في نسبة الفقراء التي تزيد في بلادنا وبلدان العالم الثالث عن ٧٠٪ من ناحية أخرى.

٣- تطور الفقر وتفاوت الدخول عالميًا وإقليميًا وقطريًا بفعل العولمة الراهنة حيث اتسع الفقر أفقيا ليشمل أوسع الفئات الوسطى، وينحدر بها إلى ما يقرب من خط الفقر .

٤- التراجع المهني على الصعيد العالمي، عن نظام الخدمات الاجتماعية، بينما تتقدم التكنولوجيا وتنتشر بصورة هائلة غير مسبوقة، لتحقق إنتاجية فائقة وأرباحا أسطورية، والمفارقة هنا بينما تزيد الإنتاجية وتتضاعف في نظام العولمة، تتقلص الخدمات الاجتماعية للفقراء العاطلين عن العمل وذوي الدخل المحدود.

وتتجلى في المرحلة الراهنة (مرحلة أزمة التراكم) ظواهر متجددة من التفاوت الاجتماعي والفقر يمكن أن نسميها أشكالاً من «تحديث الفقر». فلا تزال مجتمعات الأطراف تعانى من حجم كبير «لجيش احتياطي» من قوى العمل يستحيل امتصاصها في إطار سيادة منطق التراكم الرأسمالي، وخاصة في إطار انفتاح التراكم

المحلى على العولمة الليبرالية وإطلاق حرية الأسواق دون تقنين يذكر. فالمنافسة في هذه الأسواق المفتوحة تفترض تركيز الاستثمارات فى مشروعات تمتص أموالاً هائلة نظراً لاحتياجات التكنولوجيات الحديثة، وبالتالى يتقلص الاهتمام برفع مستويات الإنتاجية فى القطاعات التى تعمل فيها أغلبية قوى العمل. وإذا كانت ظواهر «تحديث الفقر» قد أخذت فى البروز خلال المرحلة الأخيرة للنظم الاشتراكية والنظم الوطنية الشعبوية (أى مرحلة التآكل والتفكك)، إلا أنها قد تفاقمت بحدة خلال العقدين الأخيرين مع دخول آليات التراكم أزمتها الراهنة.

وبالتالى فإن مشروعات «التخلص من الفقر» (حسب لغة البنك الدولى) لن تكون فعالة، بل ستظل حبراً على الورق، ما لم يتم التخلى عن اعتناق مبدأ سيادة السوق الحرة، والعودة إلى مبدأ تقنين الأسواق، الأمر الذي يفترض بدوره –كما يقول سمير أمين– الشروط الآتية:

١ – على المستوى القطرى، إقامة نظم حكم ديمقراطية جذرية ذات مضمون اجتماعى حقيقى.

٢ – على المستوى العالمى، بناء عولمة بديلة متعددة الأقطاب تتيح هامشاً لتحرك الطبقات الشعبية فى مختلف المجتمعات المكونة للمنظومة العالمية بما يمكن من حلول هذه العولمة البديلة محل نمط العولمة الليبرالية السائدة.

إن التحدي الذي تفرضه إمبريالية العولمة اليوم على شعوب العالم، هو في حقيقته انعكاس لظرف موضوعي، يعبر عن التناقض التاريخي الذي وصل اليوم الى ذروته عبر الصراع أو التناقض بين التراكم الرأسمالي في المراكز من جهة، وضرورات كسر التبعية والتخلف في بلدان الأطراف وسعيها نحو النهوض والتقدم من جهة أخرى، إذ أن هذا الصراع التناحري بين المراكز والأطراف هو أيضا، تعبير عن التناقض الصارخ بين الطابع الاجتماعي أو الجماعي للإنتاج الرأسمالي، بوصفه محددًا

رئيسيا للعلاقات الاجتماعية المحلية والإقليمية والدولية من جهة، وبين ما يسميه ماركس الطابع الخاص أو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بوصفه المحدد الرئيسي للإنتاج الرأسمالي الهادف الى ضمان استمرارية الحصول على فائض القيمة، أو زيادة معدل الربح والتراكم الرأسمالي الهائل الذي دفع الى تطور القوة الاقتصادية المعولمة الراهنة، أو الشركات المتعددة الجنسية من جهة أخرى، خاصة بعد أن أصبحت الأسواق المحلية أو القومية غير قادرة على استيعاب هذا التوسع غير المسبوق في الإنتاج وفي تراكم رأس المال وحركته المتسارعة والمعولمة، ولذلك فإن الوجود المتزايد الاتساع والتراكم، و الدور المتنامي للشركات المتعددة الجنسية هو في الحقيقة شكل من أشكال تطور الرأسمالية المعولمة المتوحشة في طورها الإمبريالي الراهن، كنتاج مباشر لعملية التراكم الرأسمالي الذي بات بحاجة إلى أطر عالمية قادرة على احتواء حركته وتوسعه المستمرين، وهنا بالضبط تتبدى مدلولات ومضامين العولمة الأحادية، ليس تعبيراً عن البعد السياسي للهيمنة الأمريكية فحسب، وإنما أيضاً كأحد تعبيرات هذا التراكم الرأسمالي وقوته الاقتصادية التي وجدت في العولمة ملاذها و مستقرها الأخير .

وفي ضوء ذلك، لم يكن غريبا ما يجري اليوم، من تزايد حدة التناقضات بين ظاهرة العولمة والرأسمالية من جهة، وبين مفهوم الاستقلال الكامل والتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية بآفاقها الاشتراكية في دول العالم الثالث من جهة أخرى، وهي تناقضات كامنة حتى اللحظة، ومقتصرة على المستوى الجماهيري الشعبي الذي يفتقر للقوى التغييرية اليسارية الديمقراطية المنظمة، القادرة على الخروج بهذه التناقضات إلى شكل المواجهة العلني الديمقراطي والثوري المطلوب، خاصة وأن أنظمة دول العالم الثالث عموما تتعرض اليوم- بحكم تبعيتها ومصالحها الخاصة- لحالة من الرخاوة والخضوع والتراجع، لأسباب

ملموسة وواضحة ومعروفة، في ظل تنامي مظاهر ثورة المعلومات والإنترنت والقنوات الفضائية المبرمجة والمسيطر عليها من المراكز، وهي مظاهر ترافق نموها بصورة مباشرة وعضوية مع تنامي حركة صعود رأس المال المالي في إطار العولمة، عبر شبكة عالمية أدخلت البشرية عموما، والجماهير الشعبية الفقيرة خصوصا في مرحلة من القلق والفوضى والإحباط والميل نحو الاستسلام واليأس، وهي حالة تعبر عن الاختلال الكبير في التوازن بين دول المركز الرأسمالي من جهة، والشعوب الفقيرة من جهة أخرى، الناجم عن اتساع التناقضات وتزايد مظاهر الاستغلال والاضطهاد، إلى جانب الفجوة الهائلة في ثورة التكنولوجيا والعلوم والحداثة.

إننا نرى في هذا الاختلال والتناقض شكلا غير متبلور من الثنائية أو التعددية القطبية في مراحلها الأولى، والتي ستتنامى في حركتها تدريجيا –وبصورة موضوعية– عبر تطور العامل الذاتي، لكسر أحادية القطب الواحد وإزاحته، خاصة وأننا نثق أن هذه الأحادية لا يمكن أن تستمر في القدرة على امتلاك مقومات استقراره رغم كل مظاهر القوة وغطرستها، فالعولمة بما تتضمنه من تناقضات داخلية، وتوازنات غير مستقرة، لا يمكن استمرارها ضمن هذه الصورة الأحادية، إلا على حساب المزيد من السيطرة والانقسامات الحادة بين الثراء الفاحش والفقر المدقع، أو بين الشمال والجنوب، وهي انقسامات قد تطيل أمد هذه الأحادية، ولكنها لا تلغي الضرورة الحتمية لولادة النظام التعددي في العلاقات الدولية، وهذا بدوره مرهون بتشكيل الحركة أو الأطر اليسارية المنظمة، خاصة في بلدان الجنوب، أو العالم الثالث التي يتحمل طلائعها المثقفة الملتزمة مسؤولية المبادرة في هذا الفعل أو التشكيل، وانتقاله من طور الفكرة إلى طور الحركة، وامتلاكها لمفهوم وبعد أيديولوجي مغاير ونقيض لمفاهيم وأيديولوجية العولمة أو الليبرالية الجديدة .

وفي هذا السياق، فإن المثقفين اليساريين عموما، وبخاصة في إطار القوى

والأحزاب التقدمية -في البلدان المهمَّشة بالذات- يتحملون دورا مركزيا في هذا التوجه بكل ما يترتب عليه من قمع ومعاناة وتضحيات، للخروج من هذا المأزق، عبر صياغة وامتلاك البرنامج السياسي الاقتصادي الاجتماعي المستند إلى أيديولوجية الماركسية كمنهج لتحليل الواقع وتفسيره من جهة، ودليل عمل في النضال من أجل التغيير من جهة أخرى، بشرط إعادة النظر -بصورة موضوعية وبعقل جمعي- في كثير من الاستنتاجات والتحليلات الماركسية التي تلقاها معظم المثقفين العرب بصورة ميكانيكية في المرحلة السابقة، دون أي نقاش جدي أو وعي جدلي حقيقي بها، بحيث أصبح الواقع الاجتماعي الاقتصادي وتفاصيله الحياتية في واد، والنظرية عبر تلك العلاقة في واد آخر، وهو ما يفسر بقاء المثقف في بلدان العالم الثالث والوطن العربي، متلقيًا للمعرفة عاجزًا -بشكل عام- عن إنتاجها، ولا شك أن لهذه الظاهرة أسبابًا متعددة، ولكن يبدو أن أهمها -كما يقول- المفكر العربي التقدمي محمود أمين العالم «إننا لا نمتلك معرفة حقيقية بالماركسية، وعلينا أن نعترف بأن هذه المعرفة معرفة محدودة، مسطَّحة، واليوم ونحن نتساءل عن مصير الماركسية وأزمتها، فإن تساؤلاتنا وإجاباتنا ستكون بالضرورة محدودة بحدود معرفتنا بالفكر الماركسي . على أنه برغم ما حدث خلال السنوات الماضية، وبرغم البلبلة الفكرية التي تغذيها ترسانة النظام الرأسمالي ضد الفكر الاشتراكي عامة، والماركسي خاصة، فلم تبرز الحاجة إلى الاشتراكية والى الفكر الماركسي كما تبرز إليه هذه الأيام، فالحكم على الاشتراكية لا يكون بما أصاب التجربة السوفيتية من انهيار، وإنما الحكم الصحيح على الاشتراكية والماركسية يكون بما تعانيه الرأسمالية العالمية اليوم من عجز عن تقديم حلول للمشكلات الأساسية للواقع الإنساني، بل وبشراستها العدوانية والاستغلالية إزاء شعوب العالم الثالث بوجه عام».

إن العلاقات الدولية في هذه المرحلة التي دخلت فيها الرأسمالية طورها

الإمبريالي المعولم، لا يعني أنها قد تغلبت على تناقضاتها، ولا يعني أن الكامن، ونقصد بذلك حركة فقراء العالم وكادحيه قد مات، فبالرغم من أن الرأسمالية قد أفلحت في تأجيل الانفجار عبر توسيع مجال التناقضات باسم العولمة، إلا أنه تأجيل سيؤدي بالضرورة إلى تزايد معاناة وإفقار شعوب العالم وأممه المسحوقة من جهة والى تزايد حركات المقاومة الشعبية ببعدها الطبقي الثوري اليساري- رغم ظاهرة انتشار المد اليميني الرجعي في اللحظة الراهنة- من جهة أخرى، ولذلك فمن الطبيعي والضروري بصورة حتمية، أن تسعى هذه الأغلبية المتضررة من هذا النظام الشرير، إلى تقويض أركانه من أجل بناء نظام لا تحكمه هذه التناقضات، بشرط امتلاك البرنامج الواضح المستند إلى مفهوم وتطبيقات الاشتراكية بصورة أولية، بمثل استناده إلى مقومات العلم والحداثة والمعرفة المعاصرة، والتكنولوجيا التي أصبحت قوة أساسية من قوى الإنتاج في هذه المرحلة، تمهيدا لصياغة المشروع الإنساني التقدمي البديل، وتفعيل حركته، خاصة في بلدان العالم الثالث، من أجل إخضاع مقتضيات العولمة لاحتياجات شعوب هذه البلدان وتقدمها الاجتماعي، ومن أجل المساهمة في بناء النظام السياسي العالمي الجديد الرافض لسلطة رأس المال الاحتكاري، لقد حانت اللحظة الضرورية للعمل الجاد والمنظَّم في سبيل تأسيس عولمة نقيضة من نوع آخر، عبر أممية جديدة، ثورية وعصرية وإنسانية .

لكن تطور التناقضات الناجمة عن سياسات إقتصاد السوق والمنافسة الحرة والانفتاح بلا قيود أمام حركة رأس المال المالي والسلعي، أدى إلى نشوء وتراكم عوامل الأزمة المالية والاقتصادية التي تفجَّرت في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٨ ، الأمر الذي يؤذن ببداية مرحلة جديدة _ في إطار النمط الرأسمالي _ تقوم على حساب أحاديه الهيمنة الأمريكية على كوكبنا، وإزاحتها -بدرجات قليلة- صوب نظام قطبي تعددي في الاقتصاد والسياسة العالمية عبر ادوار جديدة ونسبية للاتحاد

الأوروبي وروسيا والصين واليابان والهند والبرازيل في إطار كتل سياسية اقتصادية وقواعد جديدة للعلاقات الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الأزمة، دون أن نغفل دوماً دور الاقتصاد القوي لأي دولة من الدول -خاصة أمريكا[1] والاتحاد الأوروبي- ليلعب دوراً رئيسياً في كوكبنا لحساب النظام الرأسمالي.

فإذا كانت الرأسمالية العالمية قادرة على تجديد نفسها، لاسيما على صعيد النمو المتسارع في قوى الإنتاج، إلا أن هناك حقيقة لا يمكن إغفالها، تؤكد على أن كل تطور نوعي في النظام الرأسمالي العالمي يؤدي إلى تغير مقابل في نسق العلاقات الدولية، يتمظهر في صيغة أزمة دولية كالتي عاشتها الولايات المتحدة والبلدان الرأسمالية أواخر عام ٢٠٠٨ و عام ٢٠٠٩ ولا تزال ذيولها ورواسبها قائمة حتى اليوم، فالتناقضات الملازمة للنظام الرأسمالي، وفي مقدمتها التناقض بين رأس المال والعمل، ولا سيما في ظل الكشوف العلمية وثورة المعلومات، وتحول المعرفة إلى قوة إنتاج أساسية، وما نمو البطالة والفقر واتساع دائرة المهمشين على الصعيد العالمي سوى بعض مظاهر هذا التناقض.

القسم الخامس: الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ :

بداية نشير إلى أننا نتفق على أن تحليلنا للظواهر والأوضاع الاقتصادية يستند في كل الأحوال إلى قاعدة فكرية ومنهجية أساسية تقوم على : أن الفكر الاقتصادي لا يوجد بعيداً عن الحياة الاقتصادية والسياسية التي تعطيه شكله وفقاً لاحتياجاتها.

فإذا كانت السياسة هي تكثيف للاقتصاد، فإن الاضطراب العام الذي يعرفه

(١)سيطرة أمريكا العسكرية والاقتصادية (١٤,٢ ترليون ناتجها السنوي لعام ٢٠٠٦) أوروبا ١٤,٥ ترليون والباقي١٦,٣ ترليون لكل العالم (اليابان ٤,٥ / الصين ٢,٥ / روسيا والدول المجاورة ٢ / الهند ١ / اندونيسيا وسنغافورة وماليزيا ١,٠/ أمريكا اللاتينية ٣ / الوطن العربي ١,٢ / أفريقيا ١,١).

النظام الرأسمالي هو تأكيد على صحة مقولة ماركس حول فوضى الإنتاج باعتبارها قانونًا ملازمًا للرأسمالية من ناحية وهو أيضا تعبير عما يجري في أسواق المال العالمية من ناحية أخرى .

وفي تناولنا لأسباب الأزمة المالية الأمريكية، فإذا كان هناك من يظن بأن أحد أهم تلك الأسباب هي إدارة الرئيس الأمريكي السابق بوش غير الرشيدة والعدوانية المتغطرسة، التي شنت حروبها العدوانية ضد العراق وأفغانستان، إلى جانب توسعها العدواني في إقامة مئات القواعد العسكرية في معظم بلدان العالم، وما ترتب على ذلك من زيادة في الإنفاق بأرقام خيالية حملت الكونغرس على تخفيض الضرائب التي استفادت منه الشرائح العليا من الأثرياء، وقد أدى ذلك إلى زيادة العجز في الموازنة، وصولا إلى حالات الإفلاس وتراجع النمو وتزايد البطالة والفقر. فإن جوهر الأزمة يتعلق بالنمط الرأسمالي ذاته، حيث يعاني دائماً من فيض الإنتاج، الأمر الذي يقود إلى منافسة طاحنة تؤدي إلى الكساد بين الحين والآخر، وهو ما كان يسمى الأزمة الدورية للرأسمالية. لكن الأخطر اليوم هو أن التراكم المالي الذي تحقق نتيجة الأرباح الفاحشة ونهب الشعوب عبر آليات متنوعة منها الديون، قد تحول إلى عبء هائل فرض الميل نتحرير الفضاء المالي واختراع أشكال متعددة للمضاربات المالية، وباتت الكتلة المالية التي تنشط في هذا المجال أضخم بكثير مما هي في الاقتصاد الحقيقي، هذه الظاهرة الجديدة جعلت كل النمط في وضع مأزوم نتيجة الآثار التي تجلبها المضاربة. ولقد كانت الحرب هي المدخل لمحاولة تجاوز هذه الأزمة دون جدوى.

في كل الأحوال لا بد من الإقرار بأنه بالرغم من حرص العديد من الخبراء الاقتصاديين على اعتبار هذه الأزمة «أزمة مالية» فإن كثيرًا من الدلائل تشير إلى أن الأزمة لم تعد قاصرة على القطاع المالي أو المصرفي والأوراق والسندات والأسهم

فحسب، بل إنها انتقلت بالفعل إلى «الاقتصاد الحقيقي-العيني» المبني على إنتاج السلع وتقديم الخدمات .

ومن هنا أيضًا تظهر حقيقة الأزمة المعاصرة باعتبارها أزمة الاقتصاد المالي والإنتاجي معا، في ضوء الخسائر التي تعرّض لها عدد من الشركات الكبرى مثل «مايكروسوفت» وشركات السيارات علاوة على التباطؤ الملموس في الاقتصاد الأمريكي الذي يمكن أن يتجه نحو ما يسمى بالكساد الاقتصادي وما سيؤدي إليه من تراجع الإنتاج الوطني، إلى جانب الخسائر التي تعرضت لها أوروبا واليابان ومعظم بلدان العالم ، التي بلغت حتى منتصف أكتوبر ٢٠٠٨ (٥ , ١) تريليون دولار .

أما بالنسبة إلى خطط الإنقاذ الأميركية والأوروبية ، التي بلغت كلفتها في الولايات المتحدة ١ , ١ تريليون دولار وفي أوروبا أكثر من نصف مليار دولار، فهي لا تعدو كونها «إجراء طارئا» لن يحول دون استمرار ظهور حالات الركود والانكماش والكساد في الاقتصادات الرأسمالية الكبرى في العالم، وفي هذا الجانب نقول انه حتى لو نجحت الخطط الأمريكية الأوروبية في وقف التراجع والانهيار والإفلاسات التي أصابت بنية الاقتصاد المالي ومؤسساته، فإن النتائج المؤكدة لهذه الأزمة تشير –حسب معظم خبراء الاقتصاد في العالم- إلى أنها ستدفع نحو زيادة العوامل والتراكمات باتجاه المزيد من التفكك والتأزم في الاقتصاد الرأسمالي(**) عموماً وفي تفسيخ منظومة العولمة الأحادية الرأسمالية من ناحية والى تراجع وفشل أيديولوجية الليبرالية الجديدة من ناحية أخرى، وفي هذا السياق فإن الحديث عن الانهيار الشامل للنظام الرأسمالي في المدى الزمني المنظور هو حديث أقرب إلى

(**) الأصول المالية للكوكب: ١٣٥ تريليون $، الناتج الإجمالي للكوكب: ٥ , ٤٦ تريليون $، الشركات المتعددة الجنسية (أصولها) ٣٥ تريليون $، الناتج المحلي للولايات المتحدة ١٦ تريليون $، الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي ٥ , ١٦ تريليون $ بقية دول العالم ١٤ تريليون $.

الرغبة الذاتية ، بالضبط بسبب عدم توفر البديل، رغم ضخامة الاقتصاد الرأسمالي في بلدان المركز بصورة خاصة، وبالتالي توفر العديد من المقومات للخروج من هذه الأزمة على الأقل في السنوات القليلة القادمة، فالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان يستحوذون على حوالي (٣٧) تريليون دولار من الناتج الإجمالي العالمي البالغ ٤٦,٥ تريليون $ بنسبة حوالي ٨٠٪ ، لكن الولايات المتحدة تنفرد بأنها تملك أكبر اقتصاد ممركز وموحد سياسيا، مما يجعله مؤثرا في الاقتصاد العالمي بصورة متميزة، فالولايات المتحدة تشكل أكبر سوق استهلاكية في العالم، خاصة مع ارتفاع الميل للاستهلاك في المجتمع الأمريكي، مما يميز هذا الاقتصاد الذي يعتمد على الاستهلاك، قبل الادخار والاستثمار، كآلية لدفع مسيرة النمو الاقتصادي. ولذلك تتهافت مختلف الدول على التصدير للولايات المتحدة حيث يبلغ نصيب الاستهلاك العائلي من الناتج المحلى الإجمالي فيها ٧١٪ (عام ٢٠٠٨) مقابل ٥٧٪ في اليابان على سبيل المثال ، كما إن متوسط دخل الفرد في أمريكا يبلغ خمسة أضعاف المتوسط العالمي الذي يصل إلى ٩٤٠٠ $. أما قيمة الواردات الأمريكية فقد بلغت عام ٢٠٠٧ ١,٧ تريليون دولار من إجمالي الواردات العالمية المقدرة بنحو ١٠,٦ تريليون دولار مقابل واردات بنحو نصف تريليون دولار تقريبا لكل من بريطانيا وفرنسا واليابان، و ٠,٧ تريليون لألمانيا، إلى جانب إن الولايات المتحدة هي أكبر مستثمر عالمي، بحكم كونها صاحبة أكبر نصيب من ملكية الشركات عابرة الجنسيات على امتداد العالم . أما في مجال الإنفاق على البحث والتطوير، فإن الولايات المتحدة تحتل المركز الأول في العالم ، تليها اليابان فألمانيا ففرنسا ثم بريطانيا. ومن بعدها تجيء الصين ثم كوريا، وتعود دولتان من (السبع) هما كندا فإيطاليا، تتلوها السويد . لكن بالمقابل تعيش الولايات المتحدة على المستوى الاجتماعي أوضاعا بالغة السوء، ما يؤكد على الوجه البشع للرأسمالية عموما وفي

الولايات المتحدة خصوصًا .

- وفي مقابل حقائق القوة ومقوماتها التي تعطي الانطباع على أن الولايات المتحدة تملك من عناصر القوة الاقتصادية والعسكرية والمعلوماتية وغيرها ، بما لا يجاريها أي اقتصاد آخر في هذا العالم، إلا أن هناك وجه آخر للحقائق أو الوقائع الأمريكية التي تنمو وتتراكم بصورة سلبية، ستجعل وجه الولايات المتحدة أكثر بشاعة من وجه النازية.

- فبالرغم من انتصارها في «الحرب الباردة»، «فإن الولايات المتحدة اليوم وكأنها تخسر حرب البطالة والمخدرات والإنتاجية والتعليم، علاوة على تزايد أزمة الاقتصاد الأمريكي منذ عام ٢٠٠٠ وتفاقمها بداية عام ٢٠٠٩ عبر جملة من المؤشرات التي تبدأ بإعلان إفلاس العديد من الشركات والبنوك الكبرى، وانتشار مظاهر الركود والبطالة، وتزايد العجز في الموازنة الأمريكية الذي بلغ ٤٥٠ مليار $ والعجز في الميزان التجاري ارتفع إلى أكثر من نصف مليار دولار وصولاً إلى تفاقم الديون الأمريكية التي ستصل في مجموعها إلى (١١) تريلون دولار ما يعادل ٦٨٪ من إجمالي الناتج القومي الأمريكي البالغ (١٦) تريلون $.

في كل الأحوال لا بد من الإقرار بأنه بالرغم من حرص العديد من الخبراء الاقتصاديين على اعتبار هذه الأزمة «أزمة مالية» فإن كثيرًا من الدلائل تشير إلى أن الأزمة لم تعد قاصرة على القطاع المالي أو المصرفي والأوراق والسندات والأسهم فحسب، بل إنها انتقلت بالفعل إلى «الاقتصاد الحقيقي-العيني» المبني على إنتاج السلع وتقديم الخدمات .

وبالرغم من ذلك فإنها تظل حتى اللحظة من أقوى الاقتصادات العالمية .

إذ أن هذا الاضطراب (الأزمة) سيوفر بالضرورة مناخاً جديداً لمتغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة على الصعيد العالمي ،كما هو حال التطور

التاريخي للبشرية ، فالمتغيرات التي رافقت النمط الإقطاعي في أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر أدت إلى نمو البورجوازية ومن ثم ولادة النمط الرأسمالي بالانسجام مع أفكار وأسس ليبرالية السوق كما صاغها « آدم سميث » وفق شعار «دعه يعمل دعه يمر» أو سياسة حرية السوق دون أية قيود، وقد استمر تطبيق هذه السياسة حتى عام ١٩٢٩ عندما انفجرت الأزمة الاقتصادية العالمية، وأدت إلى متغيرات جديدة دفعت إلى الاستعانة بآراء «جون مينارد كينز» التي دعت إلى ضرورة تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد مع تطبيق سياسات لصالح العاطلين عن العمل والضمان الاجتماعي وغير ذلك، ثم تراجع النظام الرأسمالي عن هذه السياسات في عهد الرئيس «ريغان» لحساب العودة إلي «آدم سميث» عبر أفكار الليبرالية الجديدة التي تقوم على ترك السوق حرا بالاعتماد على حركته الذاتية مع خفض الضرائب إلى الحدود القصوى، وهي سياسة تكرست بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وولادة حقبة العولمة الأحادية التي أدت إلى تكريس نظرية «فريدمان» القائلة بالحرية المطلقة للسوق الرأسمالي، وكذالك تكريس آراء « ليوشتراوس » أستاذ فلسفة السياسة (الذي طالب باستخدام الديمقراطية أداة للسيطرة المطلقة لأمريكا على الكوكب)، ما عرف بأيديولوجية المحافظين الجدد التي تعتمد سياسة ما تسمي بـ« الهجوم الأخلاقي» المسلح بـ«القيم الروحانية» من اجل إعادة صوغ العالم أمريكيا ومن أبرزهم «ريغان» و«بوش الأب» و«بوش الابن» و «ديك تشيني» «ورامسفيلد» «وولفوتز» وغيرهم .. واليوم في ضوء استفحال الأزمة الاقتصادية منذ نهاية عام ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩ مع ولاية الرئيس الأمريكي براك أوباما، يبدو أن العودة إلى بعض مواصفات ومقترحات كينز وتلامذته من أساتذة وعلماء الاقتصاد المعاصرين، سيتم تطبيقها في سياق محاولة النظام الرأسمالي للخروج من أزمته المالية والاقتصادية، ولوضع أسس النظام

الرأسمالي ما بعد العولمة الأحادية، ايذاناً باعلان –غير مباشر– بفشل تطبيقات أفكار الليبرالية الجديدة .

على أي حال الأزمة الاقتصادية الأميركية الراهنة ليست استثناء فريدًا في تاريخ الاقتصاد العالمي بشكل عام، رغم أن أحد الخبراء أطلق عليها تسمية «الحرب العلمية الاقتصادية الأولى في القرن الحادي والعشرين»، لما ترتب عليها من اتحاد شبه عالمي لاحتوائها وتقليص أخطارها على الاقتصاد العالمي، خاصة وأن الاقتصاد اليوم هو اقتصاد قاري عالمي تديره العولمة أي شبكات الاعتماد المتبادل، وتحركه – حتى عشية الأزمة– الشركات العملاقة الكبرى المتعددة الجنسية أو العابرة للقومية عن بعد . فانه من المنطق أن تنعكس نتائجه الايجابية والسلبية على مختلف دول العالم، ما يشير إلى أن العالم اليوم يمر بمفترق طريق رئيسي نحو بناء منظومة القوى العالمية خلال القرن الحادي والعشرين .

وكما يقول الفيلسوف البريطاني جون «غراي بان «بأن هذا الغليان أكثر من مجرد أزمة مالية كبيرة، ما نراه اليوم هو تحول تاريخي لا رجعة عنه في موازين القوى العالمية، فإن عصر القيادة الأميركية للعالم قد ولى إلى غير رجعة، لقد سقط جراء هذه العاصفة نموذج كامل للحكم وإدارة الاقتصاد في تغير يشبه في آثاره إلى حد بعيد آثار انهيار الاتحاد السوفيتي، فما يجري في واشنطن يعني نهاية شكل واحد من أشكال الرأسمالية هو الشكل الغريب والمتقلب الذي وجد في أميركا خلال السنوات العشرين الماضية، هذه التجربة المالية والمصرفية القائمة على سياسة عدم التدخل هي بالذات ما سقط وتلاشى» وبالتالي أعادت هذه الأزمة، الحراك من جديد إلى معارك الصراع الأيديولوجي والطبقي عبر إعادة إحياء ماركس والماركسية من جديد بعد أن روَّج الانتهازيون موتها.

على أي حال، لقد شكلت الأزمة المالية لحظة تاريخية فاصلة ومهمة ، ولذلك «لا

بد – كما يرى كل من الرئيس الفرنسي والرئيس الصيني «هو جينتاو » من صياغة قواعد جديدة إلى جانب تعديل النموذج الرأسمالي كله« في ضوء الدور المتوقع لآسيا التي أصبحت كما قال الرئيس الصيني، أكثر المناطق ديناميكية في العالم ما يؤهلها إلى أن تكون شريكه حقيقية مع الاتحاد الأوروبي وإن مستقبل آسيا –كما أضاف الرئيس الصيني- أصبح أكثر ارتباطا مع مستقبل العالم كله، وعلى آسيا وأوروبا المبادرة إلى مزيد من الحوار للوصول إلى رؤية اقتصادية تنموية جديدة،

وتطوير مجالات جديدة للتعاون والتنسيق لمواجهة التحديات العالمية والوقاية من الكوارث وتعزيز السلام والتنمية المستدامة في العالم، والتعايش بين الحضارات ضمانا لتقدم البشرية .

في ضوء ما تقدم، فإننا لا نبالغ في القول بأننا سنشهد أوضاعاً عالمية تقوم على التعددية السياسية الاقتصادية في كوكبنا، على حساب الهيمنة الأمريكية الأحادية على هذا الكوكب. لكن السؤال: هل ستتكرس هذه التعددية بحيث تسهم في استعادة دور العلاقات الدولية واحترام مواثيق هيئة الأمم المتحدة وقراراتها؟ ذلك مرهون بالتحولات الاجتماعية والسياسية في جميع بلدان المركز عموما وفي بلدان الأطراف خاصة دون أن نتجاوز حالة الضعف والتهميش التي تعيشها أحزاب وقوى اليسار في هذه البلدان عموما، حيث تعيش هذه الأحزاب نوعاً من العقم الفكري والعجز والقصور السياسي الذاتي الذي سيجعل تحقيق تلك التحولات – بمعناها الايجابي- مسألة غير مؤكدة في المنظور القريب .

ولكن رغم كل ما تقدم ، فإن الدرس الكبير للأزمة يؤكد على أنه لا يمكن للغرب أن يواصل الاعتقاد بأن النظام العالمي سيعاد تشكيله بالشكل الذي يريده ، **ذلك يعني أن المرحلة أو العهد الذي امتد أكثر من قرنين مارس النظام الامبريالي الرأسمالي عموما والولايات المتحدة خصوصًا هيمنة اقتصادية وسياسية وثقافية على**

بلدان الأطراف، إن ذلك العهد في طريقه إلي التراجع ارتباطا بصحوة آسيا وأمريكا اللاتينية ، وبدرجات اقل بلدان الوطن العربي ، يؤكد على ذلك قول فوكوياما في مجلة نيوزويك أول أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٨ «إن الولايات المتحدة لن تنعم بوضعها الذي ظلت تتمتع به حتى الآن كقوة مهيمنة على العالم، وهو ما أكده الغزو الروسي لجمهورية جورجيا في ٧ أغسطس/ آب من هذا العام» ، وأضاف «أن قدرة امريكا على صياغة الاقتصاد الدولي عبر الاتفاقيات التجارية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ستضعف وستتضاءل معها موارد البلاد المالية، كما أن المفاهيم والنصائح وحتى المعونات التي تقدمها للعالم لن تحظى بذلك الترحيب الذي تتلقاه الآن»... إن « فوكوياما » بهذا التصريح يهيل التراب ويدفن مقولاته حول الليبرالية الجديدة والعولمة كنظام يجسد نهاية التاريخ، لكن هذا لا يعني انهيار الرأسمالية المعولمة ، بل بداية تعددية عالمية جديدة واستمرارية للتاريخ بالطبع، ستستمر الدول الرأسمالية في استغلال فائض القيمة للشعوب في الأطراف، دون أن يلغي ذلك امكانية إشعال حروب جديدة في العديد من بلدان الأطراف، لضمان استمرار استغلال ثرواتها، ودون أن يعني ذلك – وهذا هو الأهم – تطور إمكانات الحركات اليسارية المناهضة للعولمة – في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا – لمجابهة الرأسمالية وتجاوز هيمنتها ومن ثم تحقيق أهدافها في التحرر والتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية .

بالطبع إن حديثنا عن ولادة النظام التعددي في كوكبنا، هو أيضا حديث عن ولادة وتشكيل تكتلات اقتصادية متنوعة المصالح والرؤى، هذه التعددية ستضم: الولايات المتحدة/ أوروبا/ الصين(•)/ روسيا/ اليابان/ البرازيل/ الهند. (من هنا

(•) الصين ستصبح في المستقبل المنظور قوة اقتصادية وسياسية سيحسب حسابها ، فالصين استطاعت ان تحافظ على نسبة نمو تزيد عن ١٠٪ ، حتى نهاية عام ٢٠٠٧ ، قد تهبط حسب التوقعات الصينية إلى ٩٪ أو ٧٪ في العام ٢٠٠٨ ، في تحت وطأة تراكم الديون الامريكية .

أهمية التكامل الاقتصادي العربي تمهيداً لتكتل اقتصادي سياسي عربي) .

إن نظام التعددية القادم، سيحمل في طياته خروجًا على الأسس والقواعد التي حددها مؤتمر « بريتون وودز» التي استنفذت أهدافها وآليات عملها بفعل الأزمة الراهنة والمتغيرات الموضوعية التي ستنجم عنها بعد أن تبين للجميع – سواء في دول المركز أو في دول الأطراف – إن هذا العالم الذي حاولت إمبريالية العولمة الأحادية الأمريكية أن تحكمه وتتحكم في مقدراته باسم الليبرالية الجديدة والصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة الحرة WTO والشركات المتعدية الجنسية، قد بدأ في التفكك لحساب التعددية التي اشرنا إليها او للتكتلات الاقتصادية والنقدية أو تعدد العملات وتعدد المصالح والأهداف الإستراتيجية، والتحالفات السياسية، مما سيؤدي إلى تراجع طابع الاستغلال الرأسمالي المتوحش ضد دول وشعوب العالمين الثالث والرابع .

أخيرًا، نعتقد أن سنوات العقد الثاني للقرن الحادي والعشرين ستكون حاسمة ومصيرية في عدد من الجوانب ذات الارتباط العالمي العولمي المتبادل، فاقتصاديا ستبدأ عدد من القوى الاقتصادية العالمية بالتراجع والانكماش بشكل تدريجي، وذلك نتيجة لعدد من التحولات الدولية المرتبطة بالاقتصاد العالمي، بداية بمصادر الطاقة الحيوية والصراع على احتواء واحتكار مصادرها الطبيعية على حساب قوى أخرى كانت مهمَّشة وغير محسوبة كقوى عظمى قبل ذلك كما سيتغير النظام السياسي العالمي تدريجيًا نحو نظام حكم الكثرة الناتج عن تراجع القطبية الأميركية، وبالتالي ستتبدل الخارطة الجيو استراتيجية العالمية بشكل لافت للنظر وخصوصا من خلال بروز عدد من القوى النامية كقوى منافسة على الصعيد العالمي.

فمع تفاقم تناقضات العولمة منذ تسعينيات القرن الماضي، كان من الطبيعي أن تبرز الحركات النقيضة لمجابهة العولمة المتوحشة ووقف استغلالها للشعوب، ليس

فحسب على المستوي الاقتصادي الهادف إلى تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية واستعادة سيطرة الدولة على أسواقها، إلى جانب وقف انفلات اقتصاد السوق لحساب الطغم الحاكمة من الشرائح البيروقراطية والكومبرادورية بل أيضا مجابهة هيمنة العولمة على المستوى الثقافي والفكري بالمعنى الأيديولوجي النقيض، ونعني بذلك صراحة استعادة الرؤية الماركسية لإدارة الصراع السياسي والطبقي الاجتماعي ضد هيمنة رأس المال ومجابهة ثقافة العولمة الرأسمالية ومخططاتها وأنظمتها التي تحاول نشرها وتعميمها باسم الليبرالية الجديدة .

إن هذه الحركات السياسية والاجتماعية النقيضة للعولمة الرأسمالية استطاعت أن تتطور بصورة تدرجية من أجل بلورة العولمة النقيضة بطابعها الإنساني والديمقراطي ضد توحش عولمة رأس المال، والأمثلة على ذلك كثيرة، من بينها، التجمع المناهض للرأسمالية المعولمة الذي تأسس في بورتو اليغري البرازيل . إلى جانب الجماعات والقوى الديمقراطية في قارات أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا ـوبية التي نجحت – بهذه الدرجة أو تلك – في بناء الإطار اليساري الديمقراطي ـالمي، الذي ضم مئات الأحزاب والجمعيات والمنظمات الحقوقية والتنموية والنقابات والاتحادات العمالية والمهنية والثقافية وأنصار البيئة، والمنظمات الشبابية والمنظمات النسوية وكافة القوى المناهضة للاستغلال الرأسمالي والسوق الحر وركائزها الأساسية المتمثلة في الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية مطالبين بإلغاء سياسات التكيُّف والهيمنة وحرية السوق إلى جانب مطالبتهم باستعادة دور القطاع العام وتدخل الدولة في حماية الاقتصاد المحلي بما يضمن توفير مقومات الدعم للشرائح الفقيرة في مجال الغذاء والصحة والتعليم وتأمين الضمانات الاجتماعية والصحية لكافة الفقراء.

– إننا ندرك بالطبع أن حركة مناهضة العولمة التي انطلقت في البداية وفق أسس

ديمقراطية ليبرالية في معظمها، تتحول اليوم مع تزايد بشاعة العولمة صوب المنطلقات الأيديولوجية اليسارية الطابع بعد أن تكشف زيف الليبرالية وسياساتها الخدمة للنظام الإمبريالي العالمي الذي تقوده وتسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

- وفي ضوء هذه السياسات ، خاصة بعد أحداث ١١/ ٩/ ٢٠٠١ واحتلال العراق وأفغانستان، وتزايد محاولات السيطرة الأمريكية في البلدان المحيطة وروسيا ومن ثم اشتداد المقاومة وانتشارها في كل هذه المناطق، علاوة على فلسطين ولبنان والصومال والسودان واليمن، الأمر الذي كان طبيعيًا معه اقتناع العديد من القوى المشاركة في مناهضة العولمة بالاشتراكية والفكر الماركسي المتجدد كبديل، لا مناص عنه من الناحيتين الموضوعية والتاريخية المستقبلية، لمجابهة استغلال العولمة وبشاعتها الراهنة، ولذلك نلاحظ تزايد الحراك الفكري الماركسي ونفوذه – بمختلف اتجاهاته في أوساط الأطر المناهضة للعولمة خاصة بعد انتصار القوى الوطنية التقدمية الثورية في أمريكا اللاتينية ووصولا إلى الحكم في بوليفيا وفنزويلا والبرازيل والإكوادور والأرجنتين واورغواي والسلفادور الأمر الذي يؤشر على تجدد وصعود الحراك الثوري الماركسي في عدد غير قليل من بقاع العالم كما نلاحظ في الهند وبعض دول آسيا وأفريقيا مثل موزنبيق وأنجولا، كما يؤشر على تعزيز المزيد من عوامل الصمود للنظام الاشتراكي في كوبا ودوره السياسي والأيديولوجي المأمول في سياق مساندة التحولات الجديدة في العالم عمومًا وفي أمريكا اللاتينية بوجه خاص.

ففي ضوء هذه التحولات الجذرية الواعدة، ارتباطا بأفقها الاشتراكي الديمقراطي أو أفقها الماركسي في بلدان أمريكيا اللاتينية وغيرها من الحركات والقوى اليسارية ناهضة في معظم قارات العالم، يمكننا الحديث بثقة عالية عن تطور وتفعيل دور اليسار العالمي في بلدان المراكز الرأسمالية عموماً، وفي بلدان الأطراف خصوصاً في النضال التحرري والتنموي والاجتماعي والثقافي ضد كل أشكال الاستغلال والاضطهاد

والاحتكار المتفاقمة مع تفشي نظام العولمة وتوحشه في هذه المرحلة وذلك عبر تركيز نضال هذه القوى في مجتمعاتها ودولها ضد أنظمتها اليمينية التابعة والمتخلفة من ناحية وضد الطبقات الكومبرادورية السائدة فيها من ناحية أخرى، للخلاص من كافة أشكال الاستغلال والتبعية والتخلف والاستبداد والفقر بما سيؤدي إلى بلورة استقلالها الحقيقي والسيادة الكاملة غير المنقوصة لبلدانها، إلى جانب سيطرتها على مواردها وثرواتها بما يضمن مبدأ العدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية .

إن البديل إذن أكثر من أي وقت مضى هو كما عبرت عن ذلك روزا لوكسمبورغ في عصرها الاشتراكية أو الوحشية، مع التذكير بأننا لا يجب أن نعول فقط على الأزمة البنيوية للرأسمالية فحسب أو أن نقول إن غطرسة الخطاب الليبرالي الجديد تحمل في طياتها معاول هدمها، بل يتوجب أيضًا التأسيس الفعال –بدافعية ثورية عالية ووعي عميق- لبناء الأحزاب اليسارية الماركسية في فلسطين وكل بلدان وطننا العربي تمهيدا لولادة الحركة الماركسية العربية، من أجل تحقيق أهدافنا في التحرر القومي والبناء الاجتماعي التقدمي بآفاقه الاشتراكية كمخرج وحيد لتجاوز أزمة مجتمعنا العربي المستعصية، مدركين أن هذه الأهداف تتشابك وتترابط بشكل وثيق مع الأهداف الإنسانية بصورة عامة، ومع أهداف الشعوب الفقيرة في العالم الثالث خصوصاً من اجل إخضاع مقتضيات العولمة لاحتياجات شعوب هذه البلدان وتقدمها الاجتماعي، ومن أجل الإسهام في بناء النظام السياسي العالمي الجديد الرافض لسلطة رأس المال الاحتكاري . لقد حانت اللحظة للعمل الجاد المنظم في سبيل تأسيس عولمة نقيضه من نوع آخر عبر أممية جديدة، ثورية وعصرية وإنسانية .

القسم السادس: الوضع الدولي – رؤية مستقبلية :

- في كل الأحوال، سيظل الوضع الدولي لفترة طويلة نسبيا، قد تمتد حتى نهاية

العقد الثاني من القرن الحالي، مفتوحة على كل الاحتمالات، ولكن من المؤكد في مواجهة كل ذلك، أن هيمنة النظام الرأسمالي وأحاديته القطبية الراهنة، ليست ولن تكون نهاية التاريخ كتجسيد لانتصار الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن حقائق الحياة في وضعها الراهن، وكذلك في مسارها المستقبلي تؤكد على أن هذه الهيمنة الإمبراطورية الأمريكية/ الأوروبية لن يقدر لها الاستمرار والتواصل. ما يؤكد على ذلك، النهوض المتدرج والعميق في مجابهة العولمة الرأسمالية خاصة في أمريكا اللاتينية، وصعود الحركات اليسارية في العديد من دولها وشدة تعمق مظاهر البطالة والافقار في البلدان الفقيرة في بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا، مع تزايد شدة وبشاعة الانقسام والصراع الطبقي على قاعدة العداء لنظام العولمة الامبريالي وعملائه، ما يجعل من توفر الظروف الموضوعية لمجابهة العولمة أمرًا رئيسًا على جدول أعمال الحركات الوطنية والقومية اليسارية الثورية في هذا العالم.

إننا ندرك حجم المقومات الهائلة التي تراكمت تاريخياً للنظام الرأسمالي على الصعيد الاقتصادي والتقدم العلمي والتكنولوجي والمعلومات الذي جاء تتويجًا لمبدأ لا تستطيع الرأسمالية أن تحيا و تستمر بدونه ونقصد بذلك مبدأ توسع الرأسمال عبر المزيد من الاستغلال والقهر والاستيلاء على مقدرات الشعوب لكننا بالمقابل ندرك أن هذه العملية لا يمكن لصيرورتها أن تستمر في الصعود دون مقاومة لكل مظاهر القهر والهيمنة؛ وبالتالي كان طبيعياً أن تتفاقم التناقضات بين شعوب العالم الفقيرة من ناحية وبين الدول الرأسمالية الاحتكارية من ناحية أخرى خاصة في ظروف بشاعة العولمة الراهنة التي أفضت إلى مزيد من السيطرة ومزيد من التبعية ومزيد من الحروب، وبالطبع مزيد من المقاومة بكل أشكالها السياسية والمسلحة، التي أكدت وستؤكد مستقبلاً على ما يمكن تسميته بصحوة الفقراء وطلائعهم اليسارية في النضال من أجل مجتمعات بشرية تسودها الديمقراطية والتطور بآفاقه الاشتراكية .

ملحق : قائمة بالمستوطنات المقامة في الضفة الغربية

جدول المستوطنات الصهيونية وفق وجودها وتوزعها الجغرافي في محيط كل مدينة أو منطقة فلسطينية

اسم المستوطنة	تاريخ الإنشاء	اسم المنطقة لمقام عليها	المساحة/ بالدونم	عدد المستوطنين	عدد المستوطنين/ ٢٠٠٣	طبيعة المستوطنة
المستوطنات المقامة في مدينة الخليل						
أدورا	١٩٨٢	ترقوميا	١٠٥	٦٠	١٩١	مدني
أشكلوت	١٩٨٢	الظاهرية لجيري	٥٠	٣٥	٢٢٠	مدني
حرم الإبراهيمي	١٩٨٠	الخليل	١٢٤٠	–	–	مدني
الحي اليهودي	١٩٦٧	الخليل	٤١٨٧	–	٤٠٠	مدني
بيت ياتير	١٩٧٧	يطا- السموع	٣٠٠	٩٠	–	مدني
تسوريت	١٩٨٢	سوريف	٥٠٠	–	–	عسكرية
تل ارميدة	١٩٨٧	الخليل	٥٢٠	–	–	مدني
تيسلم	١٩٨٢	ترقوميا	٢١٧	٢٢	١٢٧	مدني
تينا	١٩٨٢	الظاهرية	٢٢١	١٣٤	٥٦٣	مدني

اسم المستوطنة	تاريخ الإنشاء	اسم المنطقة لمقام علها	المساحة/ بالدونم	عدد المستوطنين	عدد المستوطنين/ ٢٠٠٣	طبيعة المستوطنة
سوسيا	١٩٨٣	يطا	٢٨٢	٩٥	٦٤٣	مدني
شاني ليفة	١٩٩٠	السموع	٢١٦	٦٥	-	مدني
شمعة	١٩٨٩	الظاهرية	١٨٣	٥٩	٣٥٧	مدني
كرمل	١٩٨١	يطا	١٤٥	٣٠	٣٢١	مدني
كرمي تسور	١٩٨٩	حلحول بيت آمر	١٥٠	١٠٠	٦٢٣	مدني
كريات ٤	١٩٦٨	الخليل	١٣٠٠	١٥٥٠	٦٦٠٥	مدني
واعون	١٩٨٠	يطا	١٦٦	٥٤	٣٢٧	مدني
متساد/ آسفر	١٩٨٣	شيوخ	١١٦	٥٥	-	مدني
متساد شيمعون	١٩٩١	سعير	١٠٨	-	-	مدني-لم تسكن بعد
معاليه هفار	١٩٨٣	بني نعيم	٧٥	٤٥	-	مدني
ناحل ادوريم	١٩٧٩	دورا	٧٥	٧٧	-	عسكرية
ينجو هوت	١٩٨٤	دورا	٦٦	-	٣٠	مدني
هاجاي	١٩٨٤	الخليل	٢٠٨	١٠٠٠	٣٨٨	مدني

اسم المستوطنة	تاريخ الإنشاء	اسم المنطقة لمقام علها	المساحة/ بالدونم	عدد المستوطنين	عدد المستوطنين/ ٢٠٠٣	طبيعة المستوطنة
هار منوح	١٩٨٢	الخليل	٢٥	-	-	مدني
هواسا/ الديويا	١٩٨٠	الخليل	٢٦٣٠	٢٨	-	مدني
يتنائيل	١٩٨٠	يطا- السموع	٢٠٠	٥٠	٦٩٨	مدني
تسوفيم	١٩٨٩	جيوس	٤١٧	١٢٠	١٠٤٠	مدني
المستوطنات المقامة في مدينة نابلس						
آرحيان	١٩٧١	طمون	٨٣٣	٤٠	١٦٩	زراعية
آرئيل	١٩٧٨	مردا كفر حارس	٢٦٣٧	٣٦٢٥	١٦٠٥٣	مدني
الكانا	١٩٧٧	مسحة	١٠٢٥	٧٢٥	٣٠٥٠	مدني
الون رمرة	١٩٨٠	دير الحطب	٧٨٣	٢٦٠	١٠٩٧	مدني
أورانيت	١٩٨٣	كفر دلف	٥٠٠	١١٢٥	٥٣١٦	مدني- عمرانية
الى جيبات	١٩٨٤	السادبة	١٢٢٢	١٠٠	-	مدني
الى زهاف	١٩٨٢	كفر الديك	٢٠٨	-	٤٢٤	مدني
بيت رتوت	١٩٨٣	طوباس	٤٤	-	-	عسكرية

اسم المستوطنة	تاريخ الإنشاء	اسم المنطقة لمقام علها	المساحة/ بالدونم	عـدد المستوطنين	عـدد المستوطنين/ ٢٠٠٣	طبيعة المستوطنة
تيتائيل	١٩٧٢	–	٨٥٠	٥٠	٢١٣	زراعية
يدو إيل	١٩٨٤	كفر الديك	١٠٦	٦٠	١٠٨٨	مدني
براخا	١٩٨٣	كفر جليل	٢٣١	١٧٢	٨٨٠	مدني
بركان	١٩٨١	حارس	٨٣٧	٢٤٣	١٢١٧	صناعي
بجاعوت	١٩٧٢	طمون	٦٧٥	٣٦	١٤٥	زراعية
يلاس	١٩٧٥	طوباس	٧٥	–	–	عسكرية
تل حاييم ايتي مار	١٩٨٣	عورتا	٢٥٠	٦٠	٩٥٧	مدني
تومر	١٩٧٨	فصايل	٣٦٦	٧٧	٢٩٨	زراعية
جتيت	١٩٧٢	عقربة	٥٤١	٢٧	١١٩	زراعية
جلجال	١٩٧٣	فصايل	٦٥٠	٤٢	١٦٢	مدني
جينات شمرون	١٩٨٥	دير استيا	٦٠٠	١٤٨	–	مدني
حميرات	١٩٨٢	طوباس	١٤٢	٢٥	٣٠	عسكرية
حمرة	١٩٧١	بيت دجن	٨٧٥	٣٥	١٣١	زراعية

اسم المستوطنة	تاريخ الإنشاء	اسم المنطقة لمقام عليها	المساحة/ بالدونم	عـدد المستوطنين	عـدد المستوطنين/ ٢٠٠٣	طبيعة المستوطنة
حومش	١٩٨٠	بورقة بليت الدهر	٤٢٧	٤٥	١٥٦	مدني
رفافا	١٩٩١	حارس دير استيا	١٧٥	٧٥	٧٠٣	مدني
روعي	١٩٧٨	طوباس	٢٦٤	٣١	١١٨	زراعية
شدموت يحولا	١٩٨٣	طوباس	٦٠٨	٨٧	٥٠٧	مدني
شعارى تكفا	١٩٨٣	سنيرية	٨٣٧	٣٥٥	٣٦٩٢	مدني
شفى شمرون	١٩٧٨	الناقورة	٢٢٥	١٤٨	٦٠٤	مدني
شلو ميحون	١٩٧٧	فصايل ،عقربا	٢٣١	-	-	مدني
عتيص افرام	١٩٨٢	مسحة	١٥٠	١٠٧	٦١٧	مدني
عمو نئيل	١٩٨١	دير استيا	١٠٣٣	٨٢٥	٢٤٥٥	مدني
قدوميم	١٩٧٥	كفرقدوم	٩٠٠	٦٠٠	٢٩٣٩	مدني
كدوميم تصيفوت	١٩٨٢	كفرقدوم	٥٣٣	-	-	مدني
كرني شمرون	١٩٧٨	جنصافوط-كفرلاقف	٤٦٠	١٣٥٠	٦٠٩٣	مدني
كريات نطافيم	١٩٨٣	قراوة بني حسان	١٥٦	٤٧	٦٠٩٣	مدني

اسم المستوطنة	تاريخ الإنشاء	اسم المنطقة لمقام عليها	المساحة/ بالدونم	عدد المستوطنين	عدد المستوطنين/ ٢٠٠٣	طبيعة المستوطنة
كفار تفواح	١٩٧٨	يسوف	٢٣٣	٨١	٥٢٣	مدني
مجداليم	١٩٨٤	جوريش، قصري	١١٦	٣٠	١٥٢	مدني
نحوراه	١٩٧٣	بيت فوريل	٤٧٥	٢٩	١٢٥	زراعية
مكسوت	١٩٨٦	تياسير	٥٠	–	–	عسكرية
مسواراه	١٩٦٩	الفارعة	٨١٧	٣٣	١٤٥	زراعية
معاليه افرايم	١٩٧٠	مجدل بني فاضل	٧١٤	٣٥٥	١٤٤٣	مدني
معاليه مخماس	١٩٨١	دير دبوان	٢٢٥	٢٠٦	٩٨٠	تعاونيه
ميحولاه	١٩٦٩	طوباس	٢٣٣	٧٠	٣٢٧	مدني
نونيم	١٩٨٦	دير استيا	٤٠٠	٨١	٤٠٢	مدني
نيف اورانيم	١٩٩١	عين صفوت	١٠١٦	–	–	مدني
يافيت	١٩٨٠	عقربا	١٨٦	٢٧	٩٥	زراعية
ياكير	١٩٨١	دير استيا	٢٨٢	٢١٩	٩٣٢	مدني
يتسهار	١٩٨٣	بورين	١٠٥٨	٦٤	٤٤٠	مدني

اسم المستوطنة	تاريخ الإنشاء	اسم المنطقة لمقام عليها	المساحة/ بالدونم	عـدد المستوطنين	عـدد المستوطنين/ ٢٠٠٣	طبيعة المستوطنة
ناحل روتم	١٩٨٩	طوباس	٥٠	-	-	عسكرية
المستوطنات المقامة في مدينة بيت لحم						
أفرات	١٩٧٩	الخضر	١٠٨٣	١٥٢٥	٧٠٣٧	مدني
إفني حافتس	١٩٨٧	كفر اللبد	٣٧٥	١٠٢٠	٩٦٤	مدني
نالدن شيفوت	١٩٧١	نحلين	٤٨٣	٤٨٢	٣١٤٦	مدني
اليعازر	١٩٧٥	الخضر	٣٥٨	١٢٧	٨٨٢	زراعية
بيت عين كوساريف	١٩٨٩	اراضي الجبعا	٢٥٨	١١٥	٧٦٧	مدني- عمراني
بيتار	١٩٨٩	نحاليم	١٠٧٥	٢٠٠	-	مدني- عمراني
بيتار علين	١٩٨٢	وادي فوكين	٨٧٥	٢٨٠٠	٢٢٩٢٦	مدني- عمراني
تسبيه شليم	١٩٧٧	عرب الرشايده	٣٨٣	٥٠	١٩٣	زراعية
تيقراع	١٩٧٧	عرب التعامرة	٣٠٠	٢١٢	١١١٦	مدني
روسن توريم	١٩٦٩	نحالين	٦٢٥	٥٠	٢٦٣	زراعيه
كفار عتسيون	١٩٦٧	نحالين	٩٣٣	١٠٠	-	مدني- عمراني

اسم المستوطنة	تاريخ الإنشاء	اسم المنطقة لمقام علها	المساحة/ بالدونم	عدد المستوطنين	عدد المستوطنين/ ٢٠٠٣	طبيعة المستوطنة
مجدال عوز	١٩٧٧	بيت آمر	٣٠٠	٧٠	٢٩٨	زراعيه
مسؤان متجانة	١٩٦٧	بيت آمر	٣٥٨	–	–	مدني- عمراني
مشوكي دجيت	١٩٩١	البحر الميت-عرب التعامرة	١٠٠	–	–	سياحة
معاليه عامس	١٩٨١	سعيد والرشايدة	١٧٥	٣٥	٢٩٩	مدني
بؤكديم	١٩٨٢	التعامرة	٢٤٢	٨٣	٦٤٦	مدني
ليفيه دانيال	١٩٨٢	الخضر	٢٠٦	١٧٢	١٠٧٣	مدني
هار جيلو	١٩٧٦	بيت جالا	٣٢٥	٨٦	٣٦٥	مدني
المستوطنات المقامة في مدينة القدس						
التلة الفرنسية	١٩٦٨	شعفاطة-العيسوية	٥٨٧	٢١٧٥	–	مدني
الجامعة العبرية	١٩٦٨	شعفاطة-العيسوية	٨٠٠	٧٥٠	–	جامعية
الربع اليهودي	١٩٦٨	القدس	١٧٥	٦٠٠	–	مدني
الطحامنش	١٩٨١	عزون	١٣٥٠	١١٠٠	٥٣٤٧	مدني

اسم المستوطنة	تاريخ الإنشاء	اسم المنطقة لمقام عليها	المساحة/ بالدونم	عدد المستوطنين	عدد المستوطنين/ ٢٠٠٣	طبيعة المستوطنة
الون	١٩٩١	عناتا	١٢٥	٣٣	١٢٠	مدني
ياس كارت زائيف	١٩٨٥	خدمة بيت حنينا	١٢٨١	٨٨٠	–	مدني
ياس كارت عومر	١٩٨٧	خدمة	١٦٨٣	٧٠٥٢	–	مدني
تل يعوت الشرقية	١٩٧٣	صوريافر	٣٩٥	٣٧٥١	–	مدني-عمراني
جنعات بنيامين	١٩٨٣	جبعة	٣٦٩	١٢٥	١٨٠١	مدني
جيفعات عتصا	١٩٨٠	يدو – بيت آمر	٤٦٢	١٣٠	–	مدني
جيفعات حتشا	١٩٩١	بيت ابذا	٤٢	١٢٥	١٢٠٢٤	مدني
جيفعات زائيف	١٩٧٧	بيت يبتوئب	١٢٣٣	٢٤٢٥	١٠٧٩٠	مدني
جيفعات همتسوس	١٩٩١	بيت جلا	١٣٧	–	–	مدني
جيلد	١٩٧١	بيت جالا	٢٤٧٥	٧٥٥٠	–	مدني
حفون شرق غرب	١٩٧٨	الجيت	١٥٠	١٩١٢	–	مدني
رمات اشكلول	١٩٦٨	لفتة شعفاط	٦٧٥	١٥٧٥	–	مدني
راموت	١٩٧٣	لفتة شعفاط	٢٩١٦	٧٥٠٠	–	مدني

اسم المستوطنة	تاريخ الإنشاء	اسم المنطقة لمقام عليها	المساحة/ بالدونم	عدد المستوطنين	عدد المستوطنين/ ٢٠٠٣	طبيعة المستوطنة
رنجس شعفاط	١٩٩٠	شعفاط	٧٧٥	–	–	مدني
عطروت	١٩٧٠	بيت حنينا	١١٥٨	–	–	منطقة صناعية
علمون	١٩٨٣	عناتا	٢٩٨	٢١٩	٧٢٦	مدني
كادار	١٩٨٤	ابو ديس	١٦٦	٨٠	٦٢٤	مدني
كاليا	١٩٧٤	السواحرة	٤١٧	٧١	٢٦٠	مدني
كفار ادوميم	١٩٧٩	عناتا	٤٣٣	٣٤٥	١٨٦٦	مدني
مؤر ادوميم	١٩٧٤	العيساوية	٩٨٣	–	–	صناعية
معالية ادوميم	١٩٧٥	ابو ديس	٢٠٩٢	٥٥٢٥	٢٧٢٥٩	مدني
ناحل كفاتوت	١٩٨٨	عناتا	٦٧٦	١١٠	–	عسكرية
لفي عقوب	١٩٧٢	خدمة بيت حنينا	١٠١٦	٤٨٢٥	–	مدني
ليفي برات	١٩٩٢	بيت حنينا	٣٣	–	١٥٠	مدني
المستوطنات المقامة في مدينة أريحا						
الموج	١٩٧٧	النبي موسى	٣٧٥	٣٨	١٤١	زراعية

اسم المستوطنة	تاريخ الإنشاء	اسم المنطقة لمقام عليها	المساحة/ بالدونم	عدد المستوطنين	عدد المستوطنين/ ٢٠٠٣	طبيعة المستوطنة
اليشع	–	عزبوط	٥٠	–	–	مدني
بيت هعرفا	١٩٨٠	النبي موسى	٢٥	١٠	٥٤	مدني
تيزوري	١٩٨١	العوجة	٥٠	–	–	عسكرية
فيرديريمو	١٩٧٩	النبي موسى	٣٥٠	٣٨	١٦١	زراعية
مسبيه يرنميو	١٩٧٨	النبي موسى	٤٢٥	٢٦٠	١٤٣٠	زراعية
مول نيفو	١٩٨٣	النبي موسى	٦٦	–	–	مدني
ناحل يطاف	١٩٦٩	العوجة	٢٨٣	–	–	عسكرية
نعامي	١٩٧٩	النويعمة	٤٢٥	٣٣	١٢٣	زراعية
لغران	١٩٧٧	العوجا	٢٢٥	١٦	٥٢	زراعية
المستوطنات المقامة في مدينة رام الله						
بيت أراه	١٩٧٧	النبي صالح	٤٠٠	٢٥٢٢	–	مدني
بيت آبيل	١٩٧٧	البيرة	١٩٨٠	٩٠٠	٤٦٢٧	مدني
بيت حارون	١٩٧٧	بيتونيا	٣٦٢	١٥٧	٨٢٢	مدني

اسم المستوطنة	تاريخ الإنشاء	اسم المنطقة لمقام علها	المساحة/ بالدونم	عدد المستوطنين	عدد المستوطنين/ ٢٠٠٣	طبيعة المستوطنة
ماشمونيعم	١٩٨٥	نعليم	١٠٨٢	٢٢٥	٢٠٩٧	مدني
دوليف	١٩٨٣	الحانية	٢٥٥	٢٢٠	-	مدني
ريدونيم	١٩٨٠	الطيبة	٧٥	٨٥	-	مدني
شلتا	١٩٧٧	شلتا	٣٠٠	-	-	سياحية
شيلو	١٩٧٨	جلود	٥٨١	٣٣٧	١٨١٠	مدني
عطريت	١٩٨١	كجول	٢٣٣	٧٠	٣٤٩	مدني
عوفاريم	١٩٨٥	عبود	٦٣٣	١١٩	٨٧٠	مدني
عوفرا	١٩٧٥	عين يبرود-سلواد	٩٠٠	٣٥٥	٢٢١٤	مدني
عنياف	١٩٨١	رامين-كفر اللبد	٢١٦	-	٤٧٣	مدني
كريات سيفر	١٩٩١	دير قداس	٩٨٣	-	-	مدني
متتياهو	١٩٧٩	نعلين	٤٧٥	٣٥	١٣٦٥	مدني
متسبيه شيلو	١٩٩٢	جالود	١٠٠	-	-	مدني
معاليه مخماس	١٩٨١	دير دبدان	٢٢٥	٢٠٦	٩٨٠	تعاونيه

اسم المستوطنة	تاريخ الإنشاء	اسم المنطقة لمقام عليها	المساحة/ بالدونم	عدد المستوطنين	عدد المستوطنين/ ٢٠٠٣	طبيعة المستوطنة
مكاييم أ+ب	١٩٨٢	بعلين وبيت سيرا	١٤٥٨	-	-	مدني
منوره-كفارمامونيم	١٩٨٢	نعلين وشلتا	٧١٦	-	١٤٠٩	سياحية
موفو صورون	١٩٦٩	بيت نوبا	٧٩٢	٦٥	٧١٢	مدني
نحئيل	١٩٨٤	بيتللو	١٠٠	٥٢	٢٤٨	مدني
نعاليم	١٩٨٢	دير عمار	٣٢٦	٣٢	٥٥٦	مدني
نيلي	١٩٨١	دير قديس	٣٢٥	٩٥	٨٠٦	مدني
المستوطنات المقامة في مدينة جنين						
حرفيث	١٩٨٣	فراسين	١٠٨	٦٠	٢٢٩	مدني
حنانيت	١٩٨١	يعبد	٤٩٦	٩٥	٦٦٩	مدني
ديهان	١٩٧٩	يعبد،برطمة	٢٩٤	٢٦	١٢٩	تعاونية-زراعية
سانور	١٩٧٧	الفندقومية	٧٥	٨٥	-	مدني
سلعيت	١٩٧٩	كفر صدر	٢٥٢	٨١	٤٤١	مدني
شاكيد	١٩٨١	يعبد	٣٦٠	١٩٥	٥٢٤	مدني

اسم المستوطنة	تاريخ الإنشاء	اسم المنطقة لمقام عليها	المساحة/ بالدونم	عدد المستوطنين	عدد المستوطنين/ ٢٠٠٣	طبيعة المستوطنة
كاديم	١٩٨٢	قباضية	١٦٦	٣٣	١٢٨	مدني
موفودوتان	١٩٨٢	يعبد-عرابة	٢٥٨	٧٧	٢٨٤	مدني
ناحل حنيات	١٩٨٣	برفين	٢٥	-	-	عسكرية

المصدر: موقع الهيئة العامة للاستعلامات الفلسطينية / المركز الوطني للمعلومات – الانترنت.

جدول يوضح إجمالي المستوطنات في مناطق الضفة الغربية

الرقم	اسم المنطقة	أعداد المستوطنات	ملاحظات
١.	القدس	٢٨	تعتبر من اكبر التجمعات الاستيطانية سواء من حيث المساحة أو عدد المستوطنين
٢.	الخليل	٢٦	
٣.	نابلس	٤٨	
٤.	بيت لحم	١٨	
٥.	رام الله	٢٢	
٦.	أريحا	١٠	
٧	جنين	٩	
	الإجمالي	١٦١	

من قراءتنا للجدول أعلاه، نلاحظ أن توزيع وإقامة المستوطنات الصهيونية على أرضنا، يتركز «بنسبة أكثر من ٨٥٪ منها حول مدينة القدس وفي منطقة غرب رام الله وجنوب غرب نابلس ونهر الأردن»[١] مما يؤكد طبيعة هذا الاستيطان في كونه ليس استيطانًا بالمعنى السكاني فحسب ، وإنما هو استيطان قائم على أساس إحلالي، فالمعروف أن المخطط الهيكلي للاستيطان الذي أعد لاستيعاب مليون مستوطن حتى عام ٢٠١٠ ، يقوم على مساحة ٢٠-٢٥٪ من مساحة الضفة الغربية (حوالي مليون وثلاثمائة وخمسة وسبعون ألف دونم) ، أما المستوطنات المقامة بالفعل، فهي

(1)خليل التفجكي الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة ... واقع وإشكاليات موقع الجزيرة- الإنترنت .

تستحوذ راهنًا على ما يقرب من ١٦٪ من مساحة الضفة (حوالي ٨٨٣ ألف دونم)، في حين أن اللاجئين الفلسطينيين في الضفة يسكنون داخل (١٩) مخيمًا لا تزيد مساحتها عن (٦) آلاف دونم، ويبلغ عددهم حوالي ١٨٥٣٧٩ لاجئ من أصل (٧٠٣٠٨٠) مجموع اللاجئين المسجلين في الضفة الغربية كما في نهاية ٢٠٠٥ [1].

في حين أن مساحة مخيمات قطاع غزة الثمانية لا تتجاوز ستة آلاف دونم يسكنها ما لا يقل عن (٤٦٨٤٠٥) لاجئ من أصل حوالي (٩٥٢٣٩٥) لاجئ في القطاع، أي أن نسبة الأراضي المخصصة لمخيمات اللاجئين في القطاع لا يتجاوز ٦,١٪ من مساحة القطاع! وبهذا فإن النسبة الإجمالية لمساحة مخيمات اللاجئين في الضفة والقطاع إلى المساحة الإجمالية لا تزيد عن ٢٪ يسكنها ٦٠٠ ألف لاجئ، في حين أن المستوطنين البالغ عددهم (٤٢٥) ألف في الضفة والقدس، يقيمون على أكثر من ٨٨٣٠٠٠ دونم بنسبة تزيد عن ١٦٪ من إجمالي مساحة الضفة البالغة ٥٦٥٥ كم٢، أما بالنسبة للجدار الفاصل فقد أعلن «الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتاريخ ١٥/ ٩/ ٢٠٠٥ في تقريره عن التجمعات التي يمر جدار الفصل العنصري من أراضيها بلغت ١٤٩ تجمعاً سكانياً مع نهاية شهر أيار/ مايو ٢٠٠٥.

وكشف التقرير أن هذه التجمعات تتوزع حسب المحافظة إلى ٢٨ تجمعاً سكانياً في محافظة جنين، و٢٧ تجمعاً سكانياً في محافظة القدس و٢١ تجمعاً سكانياً في محافظة الخليل و٢٠ تجمعاً سكانياً في محافظة قلقيلية و١٩ تجمعاً سكانياً في محافظة رام الله والبيرة و١٧ تجمعاً سكانياً في محافظة طولكرم و٩ تجمعات سكانية في منطقة سلفيت و٨ تجمعات سكانية في محافظة بيت لحم.

أما على صعيد توزيع التجمعات التي يمر جدار الضم والتوسع من أراضيها حسب الموقع من الجدار، فقد بينت النتائج، أن هناك ١٥ تجمعاً سكانياً وقعت

(١) رئاسة الأونروا (غزة)، مكتب الإعلام، أبريل/ نيسان ٢٠٠٥.

داخل جدار الضم والتوسع، منها ١١ تجمعاً في منطقة شمال الضفة الغربية، حيث توزعت بواقع ٤ تجمعات سكانية في محافظة جنين، و٦ تجمعات سكانية في محافظة قلقيلية، وتجمع واحد في محافظة طولكرم، فيما كان هناك تجمعان سكانيان من التجمعات داخل الجدار في منطقة الوسط، وكانت تحديداً في محافظة القدس، و٢ من التجمعات السكانية أصبحت داخل الجدار في جنوب الضفة الغربية في محافظة بيت لحم .

وفيما يتعلق بمساحة الأراضي المعزولة داخل الجدار، فقد بلغت مساحة الأراضي المعزولة منذ بناء الجدار حتى نهاية شهر أيار/ مايو ٢٠٠٥، حوالي ٣٠١١٢٢ دونماً، تركز معظمها في منطقة شمال الضفة الغربية، حيث بلغت مساحة الأراضي المعزولة في هذه المنطقة ١٩١٣٣٦ دونماً من مجموع الأراضي المصادرة، أما في منطقة وسط الضفة الغربية فقد بلغت مساحة الأراضي المعزولة ٦٦٠٢٣ دونمًا ، وفي جنوب الضفة الغربية بلغت مساحة الأراضي المعزولة ٤٣٧٦٣ دونما . ونوّه التقرير بأن معظم الأراضي التي تم عزلها ومصادرتها كانت تستخدم سابقاً لأغراض زراعية، حيث أفاد بذلك ١٢٩ تجمعاً سكانياً من اصل ١٤٩ تجمعاً سكانياً مر الجدار من أراضيها.

أما فيما يتعلق بتهجير السكان، فقد أشارت نتائج المسح، إلى أن مجموع الأسر التي هجرت من التجمعات التي يمر جدار الضم والتوسع من أراضيها منذ بناء الجدار حتى نهاية شهر أيار/ مايو، ٢٠٠٥، قد بلغ ٢,٤٤٨ أسرة، في حين بلغ عدد الأفراد الذين تم تهجيرهم ١٤,٣٦٤ فردا من التجمعات التي تأثرت بالجدار.

وفيما يتعلق بالمستوطنات، بينت نتائج المسح أن 61 تجمعاً سكانياً من إجمالي عدد التجمعات التي يمر جدار الضم والتوسع من أراضيها، قد أقيمت على أراضيها مستوطنات، منها ٨ تجمعات تقع داخل الجدار، و٥٣ تجمعاً سكانياً تقع خارج

الجدار.

وبالنسبة للفترة التي أقيمت فيها تلك المستوطنات، فقد بيَّنت النتائج أن ٥٨ تجمعاً سكانياً من إجمالي عدد التجمعات التي أقيمت على أراضيها مستوطنات، قد أقيمت قبل بناء الجدار، و٣ تجمعات سكانية أقيمت عليها المستوطنات بعد بناء الجدار.

هذا هو الواقع الراهن الذي يجسِّد بصورة صارخة طبيعة وحجم التناقض الأساسي الرئيسي الأول بين شعبنا الفلسطيني من جهة، والعدو الصهيوني بأحزابه الصهيونية ومؤسساته الحاكمة ومكوناته المجتمعية من جهة أخرى، ويتجلى هذا التناقض بصورة مباشرة في هذا السرطان الاستيطاني الذي يشكل العقبة الرئيسية الأولى على طريق الحرية والاستقلال وحق العودة وتقرير المصير لشعبنا، ويبرر بالطبع مشروعية النضال بكل أشكاله ضد هذا الوجود استنادا إلى حقنا المشروع، التاريخي والقانوني، إلى جانب قرارات الشرعية الدولية التي أكدت على أن «إقامة المستوطنات يتناقض مع كل مبادئ الشرعية الدولية ومواثيق الأمم المتحدة» وأنكرت أي صفة قانونية للاستيطان أو الضم، وطالبت بإلغائه وتفكيك المستوطنات بما في ذلك المستوطنات المقامة في القدس، فمنذ عام ١٩٦٧ حتى اليوم أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من القرارات التي تدين الاستيطان والجدار الفاصل من أهمها :

- القرار رقم (٢٨٥١) لسنة ١٩٧٧
- القرار رقم (٤٢/ ١٦٠) لسنة ١٩٨٧
- القرار (٤٤/ ٤٨) لسنة ١٩٨٩
- القرار (٤٥/ ٧٤) لسنة ١٩٩٠
- القرار (٤٦/ ٤٧) لسنة ١٩٩١
- قرار محكمة لاهاي لسنة ٢٠٠٥

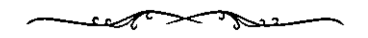
إلى جانب قرارات مجلس الأمن ، ومن أهمها :

-القرار رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٧٩ الذي أكد أن الاستيطان ونقل السكان الإسرائيليين للأراضي الفلسطينية غير شرعي .

-القرار رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٧٩ الذي يقضي بوقف الاستيطان في القدس وعدم الاعتراف بضمها .

-القرار رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠ الذي دعا إلى تفكيك المستوطنات .

وبالرغم من كل ذلك، فقد تمسكت حكومات العدو الإسرائيلي المتعاقبة، لا فرق بين «العمل» و«الليكود»، برؤيتها الصهيونية وسياساتها وممارساتها الاحتلالية، دون أي اعتبار لهذه القرارات أو لهذا الاتفاق أو ذاك، منذ كامب ديفيد إلى مدريد إلى أوسلو ووادي عربه إلى طابا وباريس والقاهرة وشرم الشيخ وكامب ديفيد وتفاهمات شرم الشيخ وصولا إلى «خارطة الطريق» و«خطة شارون» ، وذلك كله يعود في أحد أهم أسبابه إلى تراجع أو انهيار حركة التحرر القومي وقواها وتنظيماتها الوطنية بكل تلاوينها السياسية في كافة الأقطار العربية، وهنا بالضبط يتجلى دورنا - كقوى يسارية - انطلاقا من إيماننا ووعينا وقناعتنا بأنه رغم هذا الضعف الراهن، في جسم الأمة العربية في مواجهة الآلة العسكرية العدوانية الإسرائيلية وإطارها المجتمعي العنصري، إلا أن هذا العدو عجز في كل محاولاته عن حسم الصراع لصالحه بصورة نهائية، إذ أن هذا الضعف الراهن في جسم أمتنا أسبابه الخارجية والداخلية، وهي أسباب مؤقتة بالمعنى التاريخي، وليست صفة أو ثابتا من ثوابت هذه الأمة التي تتطلع شعوبها دوما نحو الانعتاق واستكمال التحرر الوطني والقومي وتحقيق التقدم والعدالة الاجتماعية .



المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة